



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع اللغة والنحو والصرف

الحاشية المصرية للدمايني (ت ٨٢٧هـ) على مغني اللبيب

من بداية الباب الثاني «الجمل» إلى نهاية المخطوط

دراسة وتحقيقاً

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة :

فاطمة عائض عبدالله عمر السالمي

الرقم الجامعي (٤٢٨٨٠٠٣٤)

إشراف فضيلة الشيخ :

أ.د/ علي بن محمد النوري

ملخص الرسالة

هذا بحثٌ بعنوان : «الحاشية المصرية للدمايني على مغني اللبيب» (ت ٨٢٨ هـ) ، دراسةً وتحقيقاً ، من الباب الثاني «الجمل» إلى نهاية المخطوط .

وقد اقتضت مفردات البحث تقسيمه إلى قسمين ، قسم الدراسة ، وقسم التحقيق ، فقسم الدراسة جعلته في ثلاثة فصول ، مسبوقاً بمقدمة وتمهيد ، ومذيلة بخاتمة وفهارس .

تحدثت في المقدمة عن قيمة الكتاب ، وأسباب اختياره ، ومنهج الدراسة المتبع .

وفي التمهيد .. قدّمتُ ترجمة موجزة لابن هشام ، وكتابه «المغني» ثم تناولت ترجمة موجزة للدمايني .

أمّا الفصل الأوّل فكان بعنوان (نسبة الكتاب إلى مؤلّفه ومنهجه) ، وقد اشتمل على أربعة مباحث .

وأما الفصل الثاني فكان بعنوان (مواقفه) ، وقد اشتمل على مبحثين .

والفصل الثالث كان بعنوان (تحقيقات الدمايني وجهوده وتقييم مصنّفه) ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث .

وقسم التحقيق : اشتمل على وصف النسخة ، ومنهج التحقيق ، ونماذج مصوّرة من المخطوط ، والنصّ المحقق ، وذيّلتُ الرسالة بالفهارس الفنية المعروفة .

وكان من أبرز النتائج التي ختمت بها الدراسة :

إثبات هذه الحاشية باسم «المصرية» أو «التعليق» وكان تأليفها في مصر ، وهي أوّل حاشية له على «المغني» ، وبرهنتُ لذلك بأدلة ، دقته - رحمه الله - حيث إنّه اعتمد عدّة نسخ «للمغني» عند شرحه له .

Thesis Abstract

This research is entitled "The Egyptian Manuscript for Dimamini on Moghni Al-Labeeb), study and investigation, from the second chapter (Sentences) up to the end of the Manuscript.

Name of the Student: Fatimah Aaid Al-Salmi

The research necessities required that it should be divided into two sections; the study section and the investigation section. As for the study section, it consists of three chapters, introduction, preface, conclusion and indexes.

As for the introduction, it deals with the value of the book, reasons of its selection and the used methodology.

In the preface, I provided a brief autobiography about Ibn Hisham and his book (Al-Moghni). Then, I provided a brief autobiography for Dimamini.

As for the first chapter, it was with the title of (attribution of the book to his author and its methodology), and it has four searches.

As for the second chapter, it is with the title of (His Attitudes), and it has two searches.

As for the third chapter, it is with the title of (Investigations of Dimamini, his efforts and evaluating his book), and it has three searches.

As for the section of investigation, it has the description of the manuscript, methodology of the investigation, copies of the manuscript and the investigated text. Then, I ended the research with indexes.

The followings are from the most important results:

This manuscript was known by ((Egyptian)) or (Comment)) and its writing was in Egypt. It was his first manuscript about Al-Moghni. I proved so via evidences on his accuracy, as he used many copies of ((Al-Moghni)) at its explaining

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمِينَ ، أَمَّا بَعْدُ :

فلقد فضّل الله - سبحانه وتعالى - العلمَ وجعله ميراثَ الأنبياء ، ورفع
أهله وفضّلهم وشرفهم وزكّاهم ، ولا يكونُ ذلك الشرفُ والفضلُ إلا
بالإخلاص لله تعالى .

فهذا موسى عليه السلام كليمُ الرحمن ، يرحلُ في طلبِ العلم ، ويجدُ من
المشقةِ والتعبِ ما قاله : ﴿ ') (* + ،) ، ويصبرُ نفسه
لذلك حتى أدركَ بغيته ووجدَ ضالّته .

والمتملُّ في كتبِ التاريخِ والسيرِ يخرجُ بالكثير من الفوائد ، ويستشفُّ
من مواقفِ علمائنا الأجلّاءِ دروسًا وعبرًا وعظات ، فلم يكنِ العالمُ
صاحبُ علمٍ فقط ، بل كان صاحبُ علمٍ ودينٍ وتربيةٍ وآخلاقٍ وآدابٍ .
ضربوا لنا أروعَ الأمثلةِ في الصّبرِ وعلوِ الهمةِ والبذلِ على شدائدِ العلمِ
والتّحصيلِ ، وكيف أنّهم اعتلّتْ هممهم الجبال .

إِنِّي رَأَيْتُ وَقُوفَ الْمَاءِ يَفْسِدُهُ إِن سَاحَ طَابَ وَإِنْ لَمْ يُجْرَ لَمْ يَطْبِ
وَالْأُسْدُ لَوْلَا رَاقِ الْأَرْضِ مَا افْتَرَّ سَتَ وَالسَّهْمُ لَوْلَا فِرَاقُ الْقَوْسِ لَمْ يَصِبِ
وَالشَّمْسُ لَوْ وَقَفَتْ فِي الْفَلَكِ دَائِمَةً لَمَلَّهَا النَّاسُ مِنْ عُجْمٍ وَمِنْ عَرَبِ
وَالتَّبَرُّ كَالتَّرُّبِ مُلْقَى فِي أَمَاكِنِهِ وَالْعُودُ فِي أَرْضِهِ نَوْعٌ مِنَ الْحَطَبِ
فَإِنَّ تَغَرَّبَ هَذَا عَزَّ مَطْلَبُهُ وَإِنْ تَغَرَّبَ ذَلِكَ عَزَّ كَالذَّهَبِ

فتركوا لنا بذلك أعظم الأثر وأطيبه ، فله عزائمهم ولله هممهم ، رحمهم
الله ورضي عنهم ، وهذا من فضلِ الله على الخلق ، أن وفقهم إلى العلم

ورزقهم الصبر .

وبدُرُ الدِّينِ الدِّمامِينِي - رحمه الله - واحدٌ من هؤلاء العلماء الذين أوقفوا حياتهم على طلب العلم وتعليمه ، تغرَّب عن الأوطان وكابد الأسفار ، متحملاً في سبيل ذلك شظف العيش وقسوة الظروف ، فخلف لنا مؤلفاتٍ عدَّة خدمتِ اللغة ، واستفادَ منها اللاحقون ، وهو من نحاة القرن الثامن المبرزين الذي كان له كبيرُ الأثرِ بكتابِ «مغني اللبيب لابن هشام» شرحاً وتعليقاً وتحليلاً ، فله :

١ - الحاشيةُ المصريَّةُ (التعليق) على مغني اللبيب .

٢ - الحاشيةُ الهنديةُ (تحفة الغريب) .

٣ - شرحُ المزج .

ولا تخلو دراسةُ دارَت على المغني بعد الدماميني - رحمه الله - من نقلٍ عنه ، أو إفادةٍ منه ، أو ذكرٍ له .

ولقد يسَّر الله لي أن يكونَ موضوعُ بحثي في الماجستير «الحاشيةُ المصريَّةُ للدماميني على مغني اللبيب» دراسةً ، وتحقيقاً ، وهو كتابٌ من أقدم تعليقات الدماميني على المغني ، وأوَّلُ حاشيةٍ له عليه ؛ ومما دفعني إلى اختيار الموضوع أسبابٌ أخرى منها :

٤ - تنوعُ مواقف الشارح من صاحبِ المتن والنحاة في اختياراته وترجيحاته واستدراكاته .

٥ - الاستفادةُ من حيث التدربِ على التحقيق وتخريج النصوص والآراء ومناقشتها .

٦ - نشرُ آراءِ الدماميني ، وإتاحتها للباحثين والدارسين ، حتى يُجلِّوه مكانته العلميَّة اللائقة ، وحتى يتمكنوا من إقامة دراساتٍ وبحوثٍ حول آرائه وفكره النَّحوي ومكانته بين نُظرائه .

وقد بحثتُ عن نسخةٍ ثانيةٍ لهذا المخطوط ، فلم أعثرُ إلا على نسخةٍ واحدةٍ في مكتبة الأسدِ بسورية ، فحاولتُ جاهدةً أن أحصلَ عليها ، لكنَّ

الأوضاع الراهنة حالت بيني وبينها . وقد سجلت القسم الأول من هذه الحاشية «باب المفردات» دراسة وتحقيقاً ، الأخت : مها مشبب القحطاني ؛ لنيل درجة الماجستير .

خطة البحث :

قد قسّمت الرسالة إلى مقدمة وقسمين :
المقدمة : ذكرت فيها أسباب اختياري للموضوع وأهميته ، ومنهجي في الدراسة والتحقيق .
القسم الأول : قسم الدراسة ، ويشتمل على تمهيدٍ وثلاثة فصول وخاتمة :

١ - التمهيد ، ويشتمل :

- أ - ترجمة موجزة لابن هشام ، وتعريف موجز بكتابه «المغني» .
- ب - ترجمة موجزة للدماميني .

الفصل الأول : نسبة الكتاب إلى مؤلفه ومنهجه ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

المبحث الثاني : منهج الشارح في كتابه .

المبحث الثالث : مصادر الكتاب .

المبحث الرابع : مصادر الاستشهاد عند الشارح ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : السماع ، ويشتمل على :

* القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية .

* الحديث الشريف .

* الشعر .

* أمثال العرب وأقوالهم .

المطلب الثاني : القياس .

الفصل الثاني : مواقفه ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : موقفه من المصنّف " ابن هشام " ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : موافقته له .

المطلب الثاني : مخالفته له .

المبحث الثاني : موقفه من النّحة السّابقين ، وآثره في اللاحقين .

الفصل الثالث : تحقيقات الدماميني ، وجهوده ، وتقييم مصنّفه ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موازنة بين الحاشية المصريّة والتحفّة وشرح المزج .

المبحث الثاني : تحقيقاته وجهوده .

المبحث الثالث : مآخذ على الكتاب .

وأما القسم الثاني : قسم التحقيق ، ويشتمل على :

وصف النسخة ، ومنهج التحقيق ، ونماذج مصوّرة من المخطوط ، والنصّ المحقق .

وذيّلت الرسالة بالفهارس الفنيّة المعروفة .

وختاماً : أحمدُ الله -تعالى- أوّلاً وآخراً ، وأشكره على ما منّ به عليّ من إنهاء هذا البحث ، وأحمده سبحانه أن هبّأ لي أسباب العلم لم تبلغها آمالي ، وسخر لي من عباده الصّالحين ، فأرجو من الله أن يقبل هذا العمل على ضعفه وهزله وقلة مؤونته ، فالحمدُ له وحده والشكرُ له وحده .

ثمّ الشكرُ لوالديّ - حفظهما الله - ، ومتّعهما بالصّحة والعافية ، وبلّغني رضاهما والإحسان إليهما ، وكم لهجا بالدعاء لي ، أمي الحبيبة التي طالما وقفت بجانبني وحرّصت على إسعادي وراحتي .

ويتّصل شكري إلى أسرتي الكريمة ، وأخصّ أخوأي : مشعلًا ، وعليًا ، الذّين أحاطاني بكريم تعاونهما ومساعدتهما .

وأتوجّه بالشكر الجزيل لمشرفي السّابق الأستاذ الدكتور : علي بن توفيق الحمد ، والذي تفضّل بالإرشاد وبالإشراف على هذا البحث إلى أن حال

سفره دون إتمامه ، بارك الله في عمره على طاعته .

وأتوجّه بالشكر خالصه وأجزله إلى شيخي الأستاذ المحقق ، والمشرف المدقق الأستاذ الدكتور : علي بن محمد النوري ، الذي قرأ الرسالة حرفاً حرفاً ، فقد كان لي شيخاً مريباً معلماً مخلصاً ، علّمني أبجديات التحقيق ، وأفدت من توجيهاته القيّمة وملاحظاته الدقيقة التي كان لها أبلغ الأثر في إبراز هذا البحث على هذه الصورة ، وقد أعطاني من وقته وجهده حتى وقت إجازته ، فجزاه الله خير ما جرى أستاذاً عن تلميذه ، وجعل ما قدّم في ميزان حسناته ، وأتوجّه بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة بقبول مناقشة هذا البحث : أ.د. محسن العميري ، وأ.د. حسن العثمان الذين كابدوا قراءة هذا البحث وتصويبه ، فالتمس العذر ما وقع فيه من أخطاء ، جزاهما الله خيراً .

يُظَنُّ الْغُمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تَهْدِي أَخْفَاهُمْ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ
وما يدري الجهول بأنّ فيها غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رُمّت العلوم بغير شيخ ضلّت عن الصراط المستقيم

ووافر الشكر لجامعتي جامعة أمّ القرى ممثلة في كلية اللغة العربية ، وأخص بالشكر عميد الكلية : الأستاذ الدكتور : صالح الزهراني - حفظه الله - .

ورئيس قسم الدراسات العليا العربية : الدكتور محمد بن علي الدغيري - حفظه الله - الذي كان هادياً إلى كلّ خير أسأل الله أن يثيبه على ما قدّم ، ونائبة رئيس قسم الدراسات العليا العربية : د. خديجة مفتي ، جزاها الله خيراً .

والشكر المديد لشيخي : فؤاد علي الشيبيري ، الذي نهلت من علمه الرصين ، فجزاه الله خيراً .

والشكر للأستاذ الكريم : مطلق الجعيد ، الذي لم يدخر في مساعدتنا

جهدًا ، أسأل الله أن يجزيه أجر ما عمل ، ويوفقه لما يحب ويرضى .
وأشكر كل من أعانني بمصدرٍ أو بذل لي معروفًا أو دعائي بدعوة
صالحة ، وأخص أختي الفاضلة : مريم الهذلي التي منحني هذا
المخطوط ، جزاها الله خير الجزاء .
وأخيرًا أسأل الله - تبارك وتعالى - أن يرزقنا العلم النافع والعمل
الصالح ، وأن يجعل ما تعلمناه حجة لنا يوم القيامة ، وأن يجعل عملي هذا
خالصًا لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير ، والحمد لله رب العالمين .

القسم الأول : قسم الدراسة

ويحتوي على ثلاثة فصول :

* الفصل الأول : نسبة الكتاب إلى مؤلفه ومنهجه .

* الفصل الثاني : مواقفه .

* الفصل الثالث : تحقيقات الدماميني وجهوده ، وتقييم مُصنّفه .

التمهيد :

وفيه بإيجاز :

- ترجمة لابن هشام .
- تعريف بكتابه «المغني» .
- ترجمة للدماميني .

- ترجمة ابن هشام

اسمه ونسبه :

هو الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عطية بن عبدالله بن هشام الأنصاري^(١) .

مولده ونشأته :

ولد بالقاهرة قى ذي القعدة من عام ثمانٍ وسبعمئة من الهجرة^(٢) .

شيوخه :

- ١ - الشيخ شهاب الدين بن المرّحل ، وقد أخذ عنه النحو وتأثر به^(٣) .
- ٢ - الشيخ تاج الدين الفاكهي ، وقد قرأ عليه شرح الإشارة في النحو إلا الورقة الأخيرة .
- بدرالدين بن جماعة ، وقد أخذ عنه علم الحديث ، وحدّث عنه بالشاطبيّة .

- وسمع عن أبي حيّان ديوان زهير بن أبي سلمى .
- تقي الدين السبكي ، تفقّه عليه المذهب الشافعي ثمّ تحوّل إلى المذهب الحنبلي .

قال عنه ابن خلدون : مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر علم بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيويه^(٤) .

(١) الدرر الكامنة ١٨٧/٢-١٨٩ ، ضبطه : عبدالوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩/١٩٧٩م ، ٦٨/٢-٧٠ ، البدر الطالع ، للشوكاني ، ص ٤٤٠-٤٤١ ، ت : محمد حسن حلاق ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبدالحفي بن العماد الحنبلي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط دون ، ١٩١/٦-١٩٢ .

(٢) البغية ٦٨/٢-٧٠ ، شذرات الذهب ١٩١/٦-١٩٢ ، البدر الطالع ، ص ٤٤٠-٤٤١ .

(٣) البغية ٦٨/٢-٧٠ ، شذرات الذهب ١٩١/٦-١٩٢ ، البدر الطالع ، ص ٤٤٠-٤٤١ .

(٤) بغية الوعاة ٦٩/٢ .

مصنفاته :

- أولاً : المصنفات المطبوعة :
- الإعراب عن قواعد الإعراب .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
- الجامع الصغير في النحو .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب .
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وشرحه .
- قطر الندى وبل الصدى ، وشرحه .
- شرح اللمحة البدرية .
- المسائل السفرية في النحو .
- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد .
- شرح قصيدة بانة سعاد .
- شرح جمل الزجاجي . ، وغيرها .
- ورسالة في انتصاب «لغة» و«فضلا» .
- إعراب «خلافاً» و«أيضاً» ، و«هلمّ جراً» ، وغيرها .
- ثانياً : المصنفات المفقودة^(١) :
- حواشٍ على الألفية^(٢) .
- وتلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة .
- التذكرة في النحو .
- شرح التسهيل .
- حواشي على التسهيل . وقد أفاد منه في هذه الحاشية كثيراً .
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، وغيرها .

(١) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، علي فوده نيل ، ص ٣٥٣-٣٦٢ ، جامعة الملك سعود ،

الرياض ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م .

(٢) ورد في المخطوط غير مرة .

- وفاته :

توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ^(١) .

- مغني اللبيب :

يُعدُّ كتاب «مغني اللبيب» في بابه من أهمِّ الكتب النحوية ، بل ومن أشهر كتب ابن هشام وأعظمها ، ولعلَّ ما يدلُّ على مكانته كثرة ما دار حوله من شروح وحواشٍ ، وقد نهج فيه منهجاً فريداً امتاز به ، إذ تناول فيه تفسير المفردات وأحكامها ، وأنواع الجمل ، وشبه الجملة وأحكامها ، وما يلزم على المعرب في صناعة الإعراب ، وما ينبغي عليه توقيه .

(١) البغية ٦٨/٢ - ٧٠ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ - ١٩٢ ، والبدر الطالع ص ٧٠٢ - ٧٠٣ .

- ترجمة بدر الدين الدماميني

اسمه ونسبه :

هو محمد بن أبي بكر بن عمر ، بدر الدين القرشي ، المخزومي ،
السكندري المالكي ، المعروف بـ«ابن الدماميني» ، ولم أقف على أي ذكر
لسبب هذا اللقب عند من ترجموا له ، والدماميني نسبة إلى دمامين ، وهي
قرية في صعيد مصر^(١) .

مولده ونشأته :

وُلِدَ بالإسكندرية سنة : ٧٦٣هـ^(٢) ، وقيل : سنة : ٧٦٤هـ^(٣) .

رحلاته :

بدأ الدماميني حياته العلمية في الإسكندرية ، فلقى بها نخبة من العلماء
أفاد منهم ، فتعلّم الفقه ، والفرائض ، ودرس النحو ، والنظم ، والنثر ،
والخطّ ، وتفوّق فيها ، ثمّ انتقل إلى القاهرة^(٤) ، وتصدّر بالجامع الأزهر
لإقراء النحو ، وكان من ثمار تصدّره ذلك هذه الحاشية المعروفة بـ«الحاشية
المصرية» ، وستأتي الأدلّة على وجودها ردا على من شكك في ذلك .

-
- (١) الضوء اللامع ٧/١٨٤-١٨٧ ، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن ، منشورات مكتبة دار الحياة -
بيروت ، وإنباء الغمر ، لشهاب الدين العسقلاني ، ٨/٩٢ ، دار المعارف العثمانية ، ١ ،
١٣٩٥هـ/١٩٧٥م ، والبغية ١/٦٦ ، وشذرات الذهب ٧/١٨١ ، والبدر الطالع ، ص ٧٠٢-
٧٠٣ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر رضا كحاله ، ٩/١١٥ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ،
ط دون ، والدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه «تعليق الفرائد» ، لمحمد المفدى ، ص ٥٤ ،
ط ١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- (٢) الضوء اللامع ٧/١٨٤-١٨٧ ، وإنباء الغمر ٨/٩٢ ، والبغية ١/٦٦ ، والأعلام ، للزركلي ٦/٥٧ ،
دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢م .
- (٣) شذرات الذهب ٧/١٨١ ، والدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه «تعليق الفرائد» ، ص ٥٥ .
- (٤) الضوء اللامع ٧/١٨٤-١٨٧ ، وإنباء الغمر بأبناء العمر ٨/٩٢ ، والبغية ١/٦٦ ، والبدر الطالع ،
ص ٧٠٢-٧٠٣ .

قال السخاوي^(١) : « كان أحد الكملة في فنون الأدب ، أقرّ له الأدباء بالتقدّم فيه ، وبإجادة القصائد ، والمقاطع والنثر ، معروفاً بإتقان الوثائق مع حسن الخطّ »^(٢) .

ثمّ عاد إلى الإسكندرية استمرّ يقرئ بها ويحكم ، ثمّ رحل إلى دمشق سنة (٨٠٠هـ) وحجّ منها ثمّ عاد إلى بلده ، ثمّ انتقل إلى اليمن سنة (٨٢٠هـ) ، ودرّس بجامع زيد نحو سنة ، فلم يحظ بإقبال ، فركب البحر إلى الهند ، هناك أقبل عليها أهلها فحطّبيّ عندهم ، وأخذوا عنه ، ثمّ لم يلبث أن مات سنة (٨٢٧هـ) في مدينة كلبرجا^(٣) .

شيوخه :

أخذ عن مشهوري الشيوخ ، وتلقّى عن نخبة من علماء عصره في الإسكندرية ، وفي القاهرة ، وغيرهما ، صرح بذكر بعض منهم في هذه الحاشية ، ونقل عنهم ، ومنهم من تلقى عليه مباشرة ، ومنهم من أفاد من مصنفاته ، من أولئك :

- ١ - القاضي عبدالوهاب القروي (ت ٧٨٨هـ) .
- ٢ - البهاء الدماميني وهو عبدالله بن أبي بكر الدماميني الاسكندري (ت ٧٩٤هـ) .
- ٣ - إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلي الشامي نزيل القاهرة (٨٠٠هـ) .

(١) السخاوي : هو علي بن عبدالرحمن ، شمس الدين السخاوي المصري ، عالم بالحديث والتفسير والأدب ، توفي سنة ٩٠٢هـ ، له : الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، المقاصد الحسنة في الحديث ، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني ، وغيرها . ينظر : الأعلام ١٩٤/٦ .

(٢) الضوء اللامع ١٨٥/٧ ، والبدر الطالع ، ص ٦٦٦-٦٦٧ .

(٣) ينظر : الضوء اللامع ١٨٤/٧ ، والبغية ١/٦٦-٦٧ ، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج ، أحمد التنبكتي ، تقديم : عبدالحليم الهرامة ، منشورات كلية الدعوة ، طرابلس ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ/١٩٨٩م ، ص ٤٨٨-٤٩٠ ، وشذرات الذهب ٢٦٢/٩ ، والبدر الطالع ، ص ٦٦٦-٦٦٧ .

- ٤ - أبو عبدالله محمد بن محمد المعروف ابن عرفه التونسي (ت ٨٠٢هـ) .
 ٥ - أبو حفص عمر بن محمد المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) .
 ٦ - ولي الدين عبدالرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) .

- تلاميذه :

عاش الدماميني - رحمه الله - حياة حافلةً بالعلم ، طلباً وتدریساً في كل بلدة رحل إليها ، أفاد منه الدارسون ، غير أن كتب التراجم لم تذكر إلا النزر القليل منهم :

- ١ - علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين الدهلوي (ت ٨٠٩هـ) ^(١) .
 ٢ - علي بن عبدالله البهائي الدمشقي (ت ٨١٥هـ) ^(٢) .
 ٣ - محمد شمس الدين محمد بن عبدالمجد العجيمي (ت ٨٢٢هـ) ^(٣) .
 ٤ - عبادة زين الدين الخزرجي (ت ٨٤٦هـ) ^(٤) .
 ٥ - ابنه أحمد بن محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٦٠هـ) ^(٥) .

- مصنفاته :

ترك الدماميني - رحمه الله - مؤلفاتٍ عدّة في فنون متنوعة في النحو والعروض والحديث والأدب ، والشعر ، ولكن أغلبها في النحوبين شروح وحواشٍ منها :

- تحفة الغريب في الكلام على معنى اللبيب ، هذا الشرح حُقق غير مرة

(١) الضوء اللامع ١٨٦/٦ ، وشذرات الذهب ٢٥٨/٧ .

(٢) الضوء اللامع ١٨٦/٧ .

(٣) الضوء اللامع ١٢٢/٨ .

(٤) الضوء اللامع ١٨٦/٦ ، ومعجم المؤلفين ١١٥/٩ .

(٥) الضوء اللامع ١٠٥/٢-١٠٦ .

حقق الجزء الأول منه في جامعة الأزهر : حققه : إبراهيم حسن إبراهيم ،
والجزء الثاني : عبد الجواد حسن عبدالرحمن ، وفي جامعة دمشق حققه
عبدالله محمد حياني ، وعبدالناصر عسّاف ، رسالة دمشق ، ٢٠٠١ م .

وفي جامعة سيدي محمد بن عبدالله بالمغرب حقق الجزء الأول : محمد بن
مختار اللوحي في جزئين ، والجزء الثاني : محمد عبدالله غنصور ، في جزئين
أيضاً ، عالم الكتب الحديث ، إربد - الأردن ، ط ١ / ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .

- شرح التسهيل المعروف بـ (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لابن
مالك) ، حقق الجزء الأول منه : محمد عبدالرحمن المفدى في ثمانية أجزاء ،
وقدم له بدراسة تحت عنوان «الدمامي حياته وآثاره ، ومنهجه في كتابه»
تعليق الفوائد على تسهيل الفرائد» ، وحقق الجزء الثاني منه : محمد السعيد
عبدالله أحمد عامر ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٠ م .

- شرح مغني اللبيب المسمى بـ «شرح المزج» ، تحقيق : عبدالحافظ حسن
العسيلي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م ، في
جزئين ، والذي وصل في شرحه إلى حرف «الفاء» .

- المنهّل الصّافي في شرح الوافي ، والوافي مختصر في النحو لمحمد بن
عثمان بن عمر البلخي^(١) ، وقد حققه : فاخر جبر مطر ، رسالة دكتوراه ،
كلية الآداب ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٩ م .

- الحاشية المصرية (التعليق) ، وهو شرح الدماميني الأوّل على المغني ،
المسمّى بـ «الشرح الصغير» ، وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق القسم الثاني
منه في هذا العمل .

- إظهار التعليق المغلق لوجوه حذف عامل المفعول المطلق ، رسالة .

- وإبراز التعليل الزاهر ، رسالتان في العلة النحوية ، تح : د. شريف

(١) البلخي هو محمد بن عثمان بن عمر الهندي الحنفي النحوي ، المتوفى ٨٣٠ هـ . له : عين العلم وزين
الحلم في اختصار إحياء العلوم للغزالي ، الوافي في النحو . ينظر : هدية العارفين ، إسماعيل باشا
البغدادي ١٨٧/٢ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط دون .

عبدالكريم النجار ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد الثامن عشر ،
٢٠٠٤ م .

- اللمحة البدرية في علم النحو ، وهي مقامة مختصرة ، يوجد منه نسخة
في مكتبة الأسد تحت رقم ٦٣٨٦^(١) .

- الفواكه البدرية : وهي منظومة في النحو .

- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، وهو شرح الأرجوزة المعروفة
بالخزرجية ، والرامزة هي قصيدة منظومة على البحر الطويل ، في علم
العروض ، لأبي محمد عبدالله بن محمد الخزرجي الأندلسي المالكي
(ت ٦٢٦ هـ)^(٢) ، وقد طبع عدة طبعات آخرها بتحقيق الحساني حسن
عبدالله ، بمطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٣ هـ / ١٩٧٣ م ، ط ٢ ،
١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- نزول الغيث المسجم «وهو اعتراضات وتعليقات» ، على شرح لامية
المعجم^(٣) ، للصفدي ، حققه : عبد الخالق بن مساعد الزهراني بالجامعة
الإسلامية بالمدينة النبوية ، رسالة دكتوراة ، كلية اللغة العربية ، ١٤١٣ هـ .

- له مكاتبة مع أستاذه السراج البلقيني حول الاستدلال بالحديث
النبوي ، وهي الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد
النحوية ، تحقيق : د. رياض بن حسن الخوَّام ، عالم الكتب ، بيروت -
لبنان . ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

مصايح الجامع (تعليق على صحيح البخاري) ، وحُقِّق في رسائل
ماجستير بجامعة أمّ القرى : من أول الكتاب إلى نهاية «باب المساجد في

(١) الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب ٧٢/٢ ، لعمر يوسف مصطفى ، دار الينابيع ،
دمشق - سورية ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .

(٢) كشف الظنون ، لحاجي خليفة ٨٣٠/١ ، مكتبة المتنبي ، بغداد ، ط دون .

(٣) لامية العجم للطغرائي هو مؤيد الدين بن إسماعيل بن علي بن محمد الأصبهاني ، المعروف
بالطُّغرائي . ينظر : وفيات الأعيان ، لابن خلكان ١٨٥/١ ، تحقيق : إحسان عباس ، دار إحياء
التراث العربي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .

البيوت» مع دراسة ظاهرة الحذف دراسة نحوية ، تحقيق : حسن بن حسين بن شماس المالكي ، المشرف : د. عبدالله بن ناصر القرني ، ١٤١٧هـ .

- ومن أوّل «باب : هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذها مكانها مساجد؟» ، إلى نهاية «باب الصفوف على الجنّازة» مع دراسة ظاهرة تعقّبات الدماميني لغيره من النحاة ، تحقيق : يحيى بن محمد بن علي الحكمي ، إشراف : د. شعبان صلاح ، ١٤١٦هـ / ١٤١٧هـ .

- ومن أوّل «باب الجهاد ماض مع البر والفاجر» إلى «أول باب فضائل أصحاب النبي ﷺ» ، مع دراسة ظاهرة الخروج عن القواعد المطّردة فيه ، تحقيق : ريم بنت خلف الجعيد ، إشراف : د. خديجة مفتي ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- من أوّل «باب الجمار وأكله» ، إلى نهاية «باب سفر الاثني» مع دراسة ظاهرة «التقديم والتأخير» ، تحقيق : محمد أشرف محمد صادق ، إشراف : د. يحيى محمد عبدالمجيد .

- الفتح الرباني في الردّ على البنباني ، وهو رسالة في الحديث ردّ فيها على البنباني الذي وجّه اعتراضاتٍ على مصابيح الجامع^(١) .

- عين الحياة في اختصار حياة الحيوان للدميري ، وتوجد نسخة منه في مكتبة الأسد تحت رقم ٣٢٨٥^(٢) .

- معادن الجواهر^(٣) ، وهو شرح لأرجوزته في العروض وهي جواهر البحور .

- شمس المغرب في المرقص والمطرب : وهو مجموعة قصائد في الخمر

(١) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ١٦٢/٢ ، إسماعيل الباباني ، عني بتصحيحه : محمد شرف الدين ، رفعت الكليسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

(٢) الدماميني النحوي ٧٢/٢ .

(٣) الضوء اللامع ١٨٥/٧ ، والبغية ٦٧/١ .

نظمها في شبابه ، وتوجد منه نسخة في برلين رقمها ٤/٣٩٥٣^(١) .
- مقاطيع الشرب^(٢) .

(١) مقدمة تحفة الغريب بتحقيق محمد غنصور ١٠/١ .
(٢) الضوء اللامع ١٨٥/٧ ، والبغية ٦٧/١ .

الفصل الثاني : وفيه أربعة مباحث :

الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

الثاني : مصادر الكتاب .

الثالث : مصادر الاستشهاد عند المؤلف ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : السماع . ويشتمل على :

* القرآن الكريم والقراءات القرآنية .

* الحديث الشريف .

* الشعر .

* أمثال العرب وأقوالهم .

المطلب الثاني : القياس .

المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

من الباحثين من شكك في نسبة الكتاب إلى صاحبه غير أن النسبة ثابتة بما يلي :

- ١ - صرح صاحب الكشف أن هذه الحاشية أول شرح للدماميني على المغني ، ويسمى بالشرح الصغير^(١) .
- ٢ - حملت صفحة العنوان في المخطوط اسم الكتاب «المصرية» ، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ على الحاشية ، وقد يسمى «التعليق» .
- ٣ - جاءت نصوصٌ منقولةٌ من هذه الحاشية في الخزانة لعبدالقادر البغدادي قال : «حكى الدماميني في الحاشية المصرية على المغني عن ابن الأنباري»^(٢) .
- ٤ - خلط بعض من ترجم للشارح بين حاشيته هذه وشرح المزج ، فجعلها شرحاً واحداً ، وأطلق عليها بالحاشية اليمنية وهو لا يستقيم ، وتوضيحه كالآتي :
- أ - فأما الحاشية المصرية ، فقد ألفها في مصر ، وقال في خاتمتها : «بعد أن قرئ عليّ الأصل بالقاهرة المحروسة في جامعها الأزهر في نحو مئة يومٍ وثلاثين يوماً متفرقة ، كان ابتداءؤها في أوائل ذي القعدة الحرام سبع عشرة وثمان مئة ، وانتهاءها في أواخر رجب الحرام سنة ثمانٍ عشر»^(٣) .
- وفي ذلك ردٌّ صريحٌ على أن جزءاً ألفها في اليمن ؛ لأنه لم يدخل اليمن إلا في عام ٨٢٠ هـ ، أي بعد انتهائه من تأليفها بستين .

(١) كشف الظنون ١٧٥٢/٢ .

(٢) الخزانة ، لعبدالقادر البغدادي ٦٧/٢ (سماها في هذا الموضوع بحاشيته على المغني) ٣٨٦/٧ ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان «أن الضبع يطلق على المذكر والمؤنث» .

(٣) النص المحقق : ٥٢٢ .

ب - وقد نصّ الشارحُ على هذه الحاشية عند شرحه للتحفة أيضًا ، فقال : «وقد كنت أجبتُ عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة هذا المحلّ من المغني عليّ بالديار المصريّة في سنة [ثمانيّ عشرة] وثمانمئة بأنّه يحتمل ألا يكون مراده بالتعليق المذكور..»^(١) .

وقال أيضًا : «الصواب العطف بـ«أم» ، وقد اتفقت النسخ التي حضرتُ بالدّرس عند إقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت «أو» مرتين ، وهي عشر نسخ أو أكثر»^(٢) .
- وقال أيضًا : «بعد أن كنتُ قرّرتُ ما تقدّم عند قراءة هذا المحلّ في سنة ثمانيّ عشرة والله الموفق»^(٣) .

ج - وأما بالنسبة لشرح المزج ، فهو الشرح الثالثُ وألفه في الهند بعد التحفة ، ودلّ ذلك على أمور منها :

- ذكر صاحب الكشف أن هذا الشرح هو ثالث الشروح ، فقال «ثمّ شرحه ثالثًا بإيضاح المتن بالمداد الأحمر ، وصل فيه إلى حرف الفاء ولم يُكْمَل ، ولو كَمُلَ لكان أحسن الشروح كلّها»^(٤) .

- ذكر صاحبُ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية أيضًا ، قال : «ألف هناك التحفة البدرية»^(٥) ، والمزج على المغني لم يكمل^(٦) دلّ هذا على أنّ تأليف المزج قد وقع في الهند وليس في اليمن .

١ - ذكر الدماميني نفسه كتاب شرح التسهيل «تعليق الفرائد» في شرح المزج ، فقال : «وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل»^(٧) ، وهذا يعنى أنّ

(١) تحفة الغريب ١/١٦٧ ، (قسم التركيب) .

(٢) التحفة ٢/٧٩٦ .

(٣) التحفة ٢/٥٥٦ ، (قسم التركيب) .

(٤) كشف الظنون ٢/١٧٥٣ .

(٥) وهي : تحفة الغريب في الكلام عن مغني اللبيب .

(٦) شجرة النور الزكية ، لمحمد مخلوف ١/٢٤٠-٢٤١ ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط دون .

(٧) شرح المزج ، للدماميني ١/١٦٩ ، تحقيق : عبدالحافظ العسيلي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ،

المزج ألفه بعد شرحه على التسهيل ؛ لأنَّ شرح التسهيل بدأ كتابته في عام ٨٢٠هـ ، قال : « وهذا إتي لما قدمت في أواخر شعبان المكرم من سنة ٨٢٠هـ إلى كنبايه^(١) عمرها الله بالإسلام وشاد أرجاءها بالأئمة الأعلام وجدت فيها هذا الكتاب مجهولاً لا يعرف ، ونكرة لا تتعرّف»^(٢) .

- جاء شرح المزج بلا مقدمة ولم يكمل ، فقد وصل فيه إلى حرف الفاء و مدح هذا الشرح بأنّه أفضل الشروح وأحسنها ، وقد ألفه في أخريات حياته .

توصّلت الدّراسة أن ليس للشارح حاشية يمينية كما ذكر ذلك بعض من ترجم له ، بل حاشية مصريّة وهو أوّل شرح له على المغني ، وحاشية هندية وهي ثانٍ له ، فقد ألفه في الهند كما ذكر ذلك في ديباجته ، وشرح المزج ، وقد ألفه أيضاً في الهند كما سبق ، وهو آخر الشروح .

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

(١) كنبايه وفي صبح الأعشى ، للقلقشندي ٦٨/ ٥ ، تحقيق : يوسف الطويل ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧م : « كنبايه قال في تقويم البلدان بالكاف ونون ساكنة وباء موحدة ثم ألف وياء مثناة تحتية وتاء مثناة من فوقها ومقتضى ما في مسالك الأبصار أن يكون اسمها أنبايت بإبدال الكاف همزة فإنه ينسب إليها أنباتي ، وهي مدينة على ساحل بحر الهند موقعها في الإقليم الثاني من الأقاليم السبعة قال في القانون حيث الطول تسع وتسعون درجة وعشرون دقيقة والعرض اثنتان وعشرون درجة وعشرون دقيقة» . ينظر : تقويم البلدان ، لعلم الدين إسماعيل ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، دار صادر ، بيروت .

(٢) تعليق الفرائد ، للدماميني ١٩/ ١ ، تحقيق : محمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

المبحث الثاني : مصادر الكتاب

وَصَّعَ الدَّمَامِينِيُّ - رحمه الله - تعليقه هذا على كتابٍ من أهمِّ كتب ابن هشام وهو «المغني» ، فجاء شرحه أشبه بموسوعةٍ ضُمَّت آراء عددٍ من النحاة والمفسرين والبلاغيين وعلماء اللغة .

وقد أفاد الدماميني عدداً كبيراً من مؤلفات السابقين ، ابتداءً من كتاب سيبويه إلى مصنّفات معاصريه ، ينقل عنهم جملةً من نصوصهم ، ويحكي شيئاً من أقوالهم وآرائهم ، علوماً تتعلّق بالتفسير والقراءات والحديث والفقه وأصوله ، وعلوماً تتعلّق بالنحو والصّرف ومسائل اللغة ، وعلوماً تاريخية ، فضلاً عن دواوين الشعراء ، وروايات أشعارهم .

وقد تفاوت نقلُ الدمامينيّ منها : فثمة مصادِرُ نقل منها كثيراً ، ومصادِرُ نقل منها قليلاً ، مصرّحاً بأسماء بعضها حيناً ، وتاركاً ذلك حيناً آخر ، وقد ينقل من بعضها دون أدنى إشارة .

أ - وسأعرض لما نقل عنها كثيراً :

١ - الكشاف للزمخشري : فقد نقل الشارح عنه في مائة وعشرة مواضع^(١) .

٢ - المفصل نقل عنه في أربعة مواضع^(٢) .

٣ - الكتاب لسيبويه ، فقد نقل عنه الشارح في ثمانٍ وخمسين موضعاً ؛ لكنه لم يصرّح به .

٤ - شرح الرضي على الكافية ، فقد نقل عنه الشارح في واحدٍ وثلاثين

(١) النص المحقق : ١٠١، ١٠٩، ١١٦، ١٤٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٨٥، ٤٣٧، ٤٨٦ .

(٢) النص المحقق : ٢٦، ٢٣٦، ٣٦٣ .

موضوعاً^(١) .

- ٥ - التسهيل وشرحه لابن مالك ، فقد نقل عنه الشارح في خمسة عشر موضعاً^(٢) .
- ٦ - شواهد التوضيح ، نقل عنه في خمسة مواضع^(٣) .
- ٧ - شرح الكافية الشافية نقل عنه في موضعين^(٤) .
- ٨ - الخلاصة ، نقل عنه في موضع واحد^(٥) .
- ٩ - شواهد التوضيح لابن مالك ، نقل عنه في موضعين .
- ١٠ - شرح العمدة ، نقل عنه في موضع واحد^(٦) .
- شرح الألفية نقل عنه في موضع واحد^(٧) .
- ١١ - البحر المحيط لأبي حيّان ، فقد نقل عنه في أربع وعشرين موضعاً ، وذكر له كتاباً واحداً وهو البحر المحيط ، في موضعين فقط ، وإن كانت كل الموضوع من البحر أيضاً لكنه لكنه لم يصرح به إلا في موضعين^(٨) .
- ١٢ - حاشية التفتازاني ، نقل عنه الشارح في خمسة عشر موضعاً^(٩) .
- ١٣ - المطول نقل عنه في ستة مواضع^(١٠) .
- ١٤ - أمالي ابن الحاجب ، نقل عنه الشارح في أربعة عشر موضعاً^(١١) .
- ١٥ - إيضاح المفصل ، نقل عنه في ثلاثة مواضع^(١٢) .

(١) النص المحقق : ٤٧٢ .

(٢) النص المحقق : ١٨ ، ٣٨ ، ٦١ ، ١٠١ .

(٣) النص المحقق : ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢١٥ ، ٢٣١ ، ٤٢٩ .

(٤) النص المحقق : ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

(٥) النص المحقق : ٢٧ ، ٣٠٤ .

(٦) النص المحقق : ٢٧ ، ٣٦٧ .

(٧) النص المحقق : ٢٧ ، ٣٩ ، ١٩١ .

(٨) النص المحقق : ٢٧ ، ٣١٥ ، ٣٣٩ .

(٩) النص المحقق : ٤٩٤ .

(١٠) النص المحقق : ٢٧ ، ٢٩ ، ٨٥ ، ١٧٢ ، ٢٦١ ، ٥١٩ .

(١١) النص المحقق : ١٨١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٥٦ ، ٢٧٨ ، ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٤٩٥ .

(١٢) النص المحقق : ٢٥٩ ، ٢٧٨ ، ٤٦٥ .

- ١٦ - شرح الكافية ، نقل عنه في موضعين^(١) .
- ١٧ - الكافية ، نقل عنه في موضع واحدٍ فقط^(٢) .
- ١٨ - أبوعلي الفارسي ، فقد نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً^(٣) ، ولم يعزها إلى كتاب معين ، لكنه ذكر له كتابين فقط في موضعين ، وهما :
التعليقة على كتاب سيبويه ، والإيضاح .
- ١٩ - حاشية التسهيل لابن هشام ، نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً^(٤) .
- ٢٠ - شرح التسهيل ، نقل عنه في موضعين فقط^(٥) .
- ٢١ - ابن جني ، فقد نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً^(٦) ، صرح له بكتابٍ واحدٍ فقط وهو «التنبيه على مشكلات الحماسة» .
- ٢٢ - الزجاج : نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً ، وجدت أغلبها في «معاني القرآن»^(٧) .
- ٢٣ - الأخفش : نقل عنه الشارح في عشرة مواضع ، ولم يعزها إلى كتاب معين من كتب الأخفش تنسبُ قوله^(٨) .
- ٢٤ - ابن عصفور : نقل عنه الشارح في تسعة مواضع ، وذكر له كتابين وهما «شرح المقرب» و«شرح الجمل»^(٩) .
- ٢٥ - أبوالبقاء العكبري : نقل عنه الشارح في ثمانية مواضع ، وقد

(١) النص المحقق : ٤٧٢ .

(٢) النص المحقق : ٤٧٢ .

(٣) النص المحقق : ١٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٩٢ ، ٤١٧ .

(٤) النص المحقق : ١٤٥ ، ٢٠٠ ، ٢٢٤ ، ٢٤١ ، ٢٨٥ ، ٣٤٧ ، ٣٦٥ ، ٣٩٥ .

(٥) النص المحقق : ١٨ ، ٣٨ ، ٦١ ، ١٠١ .

(٦) النص المحقق : ١٢٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٧) النص المحقق : ٢٨ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٨ .

(٨) النص المحقق : ٢٨ ، ٣٨ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ١٤٤ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٣٣٩ ، ٣٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٩) النص المحقق : ١٣١ ، ١٥٠ ، ٢١٣ ، ٢٦٨ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢٢ ، ٤٦٨ .

وجدت أن أغلبها في التبيان^(١) .

٢٦ - المبرد : نقل عنه في سبعة مواضع ، وجدت أغلبها في كتابه «المقتضب»^(٢) .

٢٧ - السيرافي : نقل عنه الشارح في سبعة مواضع ، وجدت له رأيا واحداً في كتابه : شرح أبيات الكتاب ، وآراء أخرى مبسطة في كتب النحاة^(٣) .

٢٨ - الفراء : نقل عنه في ثمانية مواضع ، وجدت أغلبها في «معاني القرآن»^(٤) .

٢٩ - الانتصاف لابن المنير : نقل عنه في ستة مواضع^(٥) .

٣٠ - الكسائي : نقل عنه الشارح في خمسة مواضع ، ولم يعزها إلى كتاب معين^(٦) .

٣١ - ابن السراج : نقل عنه الشارح في خمسة مواضع ، وجدت أغلبها في كتابه «الأصول» .

٣٢ - بهاء الدين السبكي : نقل عنه الشارح في خمسة مواضع ، صرح بموضع واحد من كتابه «شرح التلخيص» ، وباقي المواضع كلها من شرح التلخيص أيضاً^(٧) .

٣٣ - الشريف الجرجاني : نقل عنه الشارح في خمسة مواضع ، من حاشيته على المطول .

٣٤ - الطيبي : نقل عنه في أربعة مواضع ، وجدت أغلبها من حاشيته

(١) النص المحقق : ٢٩، ٦٩، ١١٥، ١٤٨، ٤٢٣، ٤٥٤ .

(٢) النص المحقق : ٢٩، ٤٣، ٥٤، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٢٣٠، ٣٣١، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٧٣، ٤٤٨ .

(٣) النص المحقق : ٤٦٥ .

(٤) النص المحقق : ٢٠١، ٢٦٨، ٤٣٦، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٢٩، ٦٨، ٤١٠ .

(٥) النص المحقق : ٢٩، ١١٠، ١٦١، ٢٠٥، ٣٢٧، ٣٣٠، ٤١٣ .

(٦) النص المحقق : ٢٩، ٥١، ٢٢٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٧، ٣٤٣، ٥٠٧ .

(٧) النص المحقق : ٥٤، ٨٥، ١٣٨، ٤٩٥، ٥٢٠ .

على الكشاف^(١) .

٣٥ - الجاربردي : نقل عنه الشارح في أربعة مواضع ، وجدت أغلبها في حاشيته على الكشاف^(٢) .

٣٦ - أمالي ابن الشجري : نقل عنه في موضعين .

٣٧ - المرادي (ابن أمّ قاسم) : نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع ، ولم يعزها إلى كتاب معيّن ، وقد وجدتها في كتابه : الجنى الداني ، و توضيح المقاصد^(٣) .

٣٨ - ابن يعيش : نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع ، وقد وجدتها في كتابه : شرح المفصل .

٣٩ - بدر الدين «ابن الناظم» : نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع ، ولم يعزها إلى كتاب معيّن ، وقد وجدتها في كتابه : شرح الألفية^(٤) .

٤٠ - هشام الضرير : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزّه إلى كتاب معين .

٤١ - الأبذي : نقل عنه في ثلاثة مواضع ، ولم يعزها إلى كتاب معين .

٤٢ - ابن مكتوم : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزهما إلى كتاب معين^(٥) .

٤٣ - ابن دريد : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزهما إلى كتاب معيّن^(٦) .

٤٤ - المازني : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزهما إلى كتاب معيّن^(٧) .

٤٥ - المرزوقي : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزهما إلى كتاب

(١) النص المحقق : ١٦٠، ٣٧٥، ٤٩٥ .

(٢) النص المحقق : ٢٩٥، ٣٠١، ٣١٨ .

(٣) النص المحقق : ٣٠، ٥٤ .

(٤) النص المحقق : ٤٠٠ .

(٥) النص المحقق : ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧ .

(٦) النص المحقق : ١١٤، ٣٢٨ .

(٧) النص المحقق : ٣٠، ٣٦٠، ٣٨٢ .

معين^(١) .

- ٤٦ - ابن خروف : نقل عنه الشارح في موضعين ، ولم يعزهما إلى كتاب معين^(٢) .
٤٧ - التلخيص للقزويني : نقل عنه في موضعين^(٣) .
٤٨ - شرح المفصل للورقي الأندلسي : نقل عنه في موضعين .

(١) النص المحقق : ٣١ ، ٢٩٧ .

(٢) النص المحقق : ٣١ ، ٢١٣ ، ٣٦١ .

(٣) النص المحقق : ١٧٢ .

ب - سأعرض لما نقل عنه قليلاً :

- ١ - اليزيدي : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(١) .
- ٢ - ابن كيسان : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٢) .
- ٣ - ابن درستويه : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٣) .
- ٤ - ابن بابشاذ : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٤) .
- ٥ - الواحدي : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٥) .
- ٦ - شرح أمالي القاضي لأبي عبيد البكري ، نقل عنه في موضع واحد^(٦) .
- ٧ - ابن الأنباري : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٧) .
- ٨ - ابن الخشاب : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٨) .
- ٩ - أبوطاهر : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(٩) .
- ١٠ - الحديثي : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(١٠) .
- ١١ - تقي الدين السبكي : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين ، وقد وجدته في كتابه : فتاوى السبكي^(١١) .
- ١٢ - الصّلاح الصفدي : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين^(١٢) .

(١) النص المحقق : ٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢) النص المحقق : ٣٢ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٣٧٣ .

(٣) النص المحقق : ٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٤) النص المحقق : ٣٢ ، ٤٤٠ .

(٥) النص المحقق : ٣٢ ، ٢٤٢ .

(٦) النص المحقق : ٣٢ ، ٤٥٩ .

(٧) النص المحقق : ٢٣ ، ٣٢ ، ٤٩٨ .

(٨) النص المحقق : ٣٢ ، ٢٤٦ .

(٩) النص المحقق : ٢٤٨ .

(١٠) النص المحقق : ٣٢ ، ٣٥٥ .

(١١) النص المحقق : ٢٩ ، ٣٢ .

(١٢) النص المحقق : ٣٢ ، ١٨٣ .

١٣ - ناظر الجيش : نقل عنه في موضع واحد ، ولم يعزه إلى كتاب معين ، وقد وجدته في كتابه : شرح التسهيل^(١) .

١٤ - ابن خلدون : نقل عنه في موضع واحد ، وذكر له كتاب «شرح لتسهيل»^(٢) .

ج - كما نقل عن عدد كثير من الشعراء على سبيل التمثيل لا للحصر من أولئك :

- ١ - امرؤ القيس : نقل عنه في أربعة مواضع^(٣) .
- ٢ - ذو الرمة : نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٤) .
- ٣ - الفرزدق : نقل عنه في ثلاثة مواضع^(٥) .
- ٤ - المتنبي : نقل عنه في خمسة مواضع^(٦) .

(١) النص المحقق : ٣٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٩٢ .

(٢) النص المحقق : ١٧ ، ٣٣ ، ٤٢٩ .

(٣) النص المحقق : ٧٣ ، ٤٧٦ ، ٥١٢ .

(٤) النص المحقق : ٣٣ .

(٥) النص المحقق : ٣٣ ، ٣١١ ، ٣٣٧ .

(٦) النص المحقق : ٣٣ ، ٧٢ ، ٢٤٢ ، ٣٠٦ ، ٣٤٣ ، ٤٧٧ .

المبحث الثالث : أسس الاستشهاد عند
المؤلف : السماع ، القياس

أولاً : السماع

ويتضمّن أربعة أشياء :

أ - القرآن الكريم وقراءاته :

استشهد الدماميني بالقرآن الكريم كثيرًا ، وقدمه في الاحتجاج ، وسار على نهج متقدميه في الاستدلال به ، يحرّر المسألة ، ويؤصل للقاعدة من خلال الشاهد القرآني من ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ X Y Z ﴾ | { }^(١) ، استدلل بها على كون «خالد بن» حال مقدّرة^(٢) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ P O Q ﴾^(٣) استشهد بها على أنّ المصدر ملاقٍ للفعل المذكور في الاشتقاق^(٤) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ لَيْنُ أَكَلَهُ الذَّبُّ ﴾^(٥) استدلل بهذه الآية على أنّ ذا اللام أضعف تعريفًا ، فهو يستعمل بمعنى النكرة^(٦) .

(١) سورة الزمر ، من الآية : ٧٢ .

(٢) النص المحقق : ٢٣٨ .

(٣) سورة المزمل ، من الآية : ٨ .

(٤) النص المحقق : ٣٥٩ .

(٥) سورة يوسف ، من الآية : ١٤ .

(٦) النص المحقق : ٣٧٣ .

٤ - قال تعالى : ﴿ : > ﴿^(١) ، استشهد بهذه الآية على أنّ «ما» هنا حجازية .

ب - كما استشهد الدماميني بعدد من القراءات المختلفة من ذلك :

١ - قال تعالى : ﴿ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾^(٢) ، قرئت «الغفو» بالوجهين :

بالرفع : وهي قراءة أبي عمرو ، وجوّزوا على هذه القراءة وجهين :

- أحدهما : وهو الأوّل أن تكون «مَا» في موضع رفع بالابتداء ، و«ذا» موصولة بمعنى «الذي» وهو خبره ؛ ليُطابقَ الجوابُ السؤالَ ، ويكون «الغفو» خبر مبتدأ محذوف أي : قل المنفق الغفو .

- والثاني : أن يكون «ماذا» كلاً استنفهاً منصوباً بـ ﴿ يُنْفِقُونَ ﴾ .

- بالنصب : واستشهد بها على أنّ «ماذا» مفعولاً مقدّماً أي : أي شيء ينفقون ، فوقع الجواب منصوباً بفعل مقدّر أي : أنفقوا الغفو^(٣) .

- قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرْكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) بإسكان الراء وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي للتخفيف ، والشارح ذهب إلى أنّها لغة فصيحة ، وإن كانت قليلة^(٥) .

- ردّ القراءة الشاذة برفع «يدرككم» ، وهي قراءة طلحة بن سليمان التي جوّزها الزمخشري^(٦) .

(١) سورة يوسف ، من الآية : ٣١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢١٩ .

(٣) النص المحقق : ٤٦٣ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية : ١٠٩ .

(٥) النص المحقق : ٥٢١ .

(٦) النص المحقق : ٥٢١ .

ثانياً : الحديث الشريف :

استشهد الدماميني - رحمه الله - بسبعة عشر حديثاً منها :

- قوله ﷺ « لا مانع لما أعطيت ولا مُعْطَى لما منعت » استشهد به بأن يجعل « مانع » بدون تنصيص اسم لا مفرداً مبنياً على رأي البصريين^(١) .

- قوله ﷺ « دخلت امرأة النار في هرة » استشهد بهذا الحديث على كون (في) هنا للسببية^(٢) .

_ قوله ﷺ « أعور عينه اليمنى » ، استدل بهذا على أن « اليمنى » خبر لمبتدأ محذوف ، كأنه لما قيل : أعور عينه ، قيل : أي : عينه ، أي : هي اليمنى^(٣) .

- وقع في بعض صحيح البخاري أنّ الحسنَ أو الحسينَ أخذ تمرَ من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فنظر إليه - رسول الله ﷺ فأخرجها من فيه وقال : « أما علمت » وفي بعض النسخ « ما علمت » بدون الهمزة .

استشهد بهذا الحديث على حذف همزة الاستفهام^(٤) .

(١) النص المحقق : ١٤٠ .

(٢) النص المحقق : ٤٥٢ .

(٣) النص المحقق : ٢٢٢ .

(٤) النص المحقق : ٤٧٨ .

ثالثاً : الشعر :

أسهب الدماميني - رحمه الله - بالاستشهاد بالشعر كغيره من النحويين ،
فالحاشية المصرية تعدّ شرحاً لشواهد المغني ، كما فعل السيوطي وغيره ،
انتهج فيها المراحل الآتية كما تبينتها :

١ - شرح لغة الشاهد ، كما في نحو :

(أ) السالكُ الثغرة اليقظانُ كالثُّها مَشِيَّ الهلوكِ عليها الخِيعلُ الفُضْلُ

الهلوك : المرأة الكثيرة التشني ، الخيعل : قميصٌ لاكم له ، والفُضْلُ :
قميصٌ تلبسه المرأة في بيتها^(١) .

(ب) نحنُ بغرسِ الوديِّ أعلمنا منّا بركضِ الجيادِ في السُدْفِ

السُدْف : جمع سُدفَة ، وهي من لغة نجد : الظلمة ، وفي لغة غيرهم :
الضوء ، والوَدِيّ : صغار الفسيل ، وهي صغار النخل ، الواحدة :
وَدِيَّة^(٢) .

(ج) اعتادَ قلبك من سلمى عوائدهُ وهاجَ أحزانك المكنونةَ الطلِّ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أذاعَ المُعْصِراتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانٍ سَارٍ ماؤُهُ خَصْلٌ

الطلِّ : ما شَخَصَ من آثارِ الديار ، وَرَبْعٌ قَوَاءٌ : لا أنيسَ به^(٣) .

وغيرها كثير ، وإنما ذكرت هذه الأبيات لمجرد التمثيل لا الحصر .

فالدماميني عني بلغة الشواهد الشعرية عناية فائقة ، وهي سمة عامّة في
حاشيته .

٢ - بيان الأوجه الإعرابية في الشاهد من ذلك :

- قول الشاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهُ سِيَّانِ

(١) النص المحقق : ٣٦٠ .

(٢) النص المحقق : ٢٠١ .

(٣) النص المحقق : ٤٢٤ .

ذهب الدماميني إلى أن إعراب «الشَّر» مبتدأ «وخبْره» بالشَّر و«مِثْلان» خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هما عند الله مِثْلان ، وليس «مِثْلان» خبر «الشَّر»^(١) .

قول الشاعر :

فَوَ اللَّهِ مَا نَلْتُمْ وَلَا نَالَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدَلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتْقَارِبٍ

قدّر ابن مالك هذا البيت تقديرًا في شرح الكافية يخالف تقديره في شرح التسهيل حيث قال في شرح الكافية : «أراد ما ما نلْتُمْ ، وما نيل منكم بمعتدلٍ ، فحذف ما النافية وأبقى «ما» ، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ، ولدلالة العطف بـ«لا»^(٢) ، وأمّا في شرح التسهيل^(٣) فقد ذكر أن الموصول إذا كان اسمًا أجاز الكوفيون حذفه ، وهو يقول بقولهم ، وإن كان خلاف البصريين إلا الأخفش ، وذكر أن ذلك ثابت بالقياس والسمع ثم ساق هذا البيت ، وقال بعده : «أراد مالذي نلْتُمْ وما نيل منكم» ، فعقب الدماميني على ابن مالك ، فقال : «بأن لا يحتاج إلى تقدير «ما» محذوفة لا نافية ولا موصولة ، ويجعل قوله : «بمعتدل» مفعولاً به ، والباء زائدة و«ما» المذكورة نافية في الموضعين ، والفعالان تنازعا ، وحذف المفعول من أحدهما»^(٤) .

ج - عنايته بالرواية عند الإشكال من ذلك :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَ مُحْتَبِطٍ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ذهب الدماميني إلى إثبات رواية الرفع ، على أن «يزيد» نائب عن الفاعل لا منادى ، ومن ذهب إلى فتح الياء من «لِيُبْكَ» فيحتاج أن تثبت الرواية

(١) النص المحقق : ٣١١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١/٨٤٥ ، تحقيق : عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث - مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي .

(٣) شرح التسهيل ، لابن مالك ١/٢٣٥ ، تحقيق : عبدالرحمن السيد ، محمد بدوي مختون ، دار هجر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٤) النص المحقق : ٤٧٢ - ٤٧٣ .

بضم «يزيد» على أنه منادى ، وأما على بناء «لَيْبِكَ» للفاعل فتح «يزيد» على أنه مفعول ، فواضح فيكون ذلك مرجحاً . والله أعلم^(١) .

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلِيَّهَا كَمَا طِينَتْ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

صحح الدماميني هذا البيت ، وهو للقطامي برواية أخرى في نسخة قديمة مصححة ، واعتمد في تصحيحه على كلام الجوهرى في الصحاح ، والرواية على هذه الصورة :

فَلَمَّا أَنْ جَرَى عُسْنٌ عَلِيَّهَا كَمَا بَطْنَتْ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

قال الجوهرى : «العُسْنُ بالضم : الشحم القديم»^(٢) .

د - عنايته بإتمام الشواهد التي ورد بعض منها في المغني من ذلك :
قول الشاعر : وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَحَبَطَّتْهَا .

صوب الشارح ما وقع في شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم^(٣) من تحريف ، وأتم عجز البيت ، قال : «وفي شرح الألفية لابن مالك «لخطبتها» من الخطبة ، وهو وهم ، وإنما هو لخطبتها من الحبط وهو الضرب ، بدليل تمامه ، وهو قوله : كَخَبَطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْتُمْ»^(٤) .

- وَرَدَ شَطْرَ بَيْتٍ فِي الْمَغْنِيِّ ، وَجَاءَ الدَّمَامِينِيُّ بِعُجْزِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَكَيْسَ لَهُ عَنَ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ^(٥)

هـ - إسناد البيت إلى قائله ، وإتمامه بما جاء قبله أو بعده من أبيات ، وقد يُناقش نسبه إلى قائله :

- قول الشاعر :

ذَكَرْتُكَ وَالْحَطِيَّ يُحْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ تَهَلَّتْ مِنَّا الْمُتَقَفَّةُ السُّمْرُ

(١) النص المحقق : ٤٤٣ .

(٢) النص المحقق : ٥١٩ .

(٣) لم أجد هذا التحريف في النسخة التي حصلت عليها ، وقد تكون النسخة التي اعتمد عليها الدماميني نسخة محرّفة .

(٤) النص المحقق : ١٩١ .

(٥) النص المحقق : ٣٩٨ .

وَرَدَ الْبَيْتُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي الْمَغْنِيِّ ، فَأُثْبِتَ الدَّمَامِينِي نَسْبَتَهُ لِأَبِي عَطَاءِ
السَّنْدِيِّ (١) .

- وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
أُثْبِتَ الدَّمَامِينِي نَسْبَةَ هَذَا الْبَيْتِ إِلَى الْأَعْشَى ، وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا ، وَأَتَمَّ
ذَكَرَ الْآيَاتِ قَبْلَهُ :

فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيَتْ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَمٍ
لَيْسْتَ دَرَجَتِكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أَنِّي مِنْكَ غَيْرَ مُفْحَمٍ (٢)
- وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُتَشِيرٌ

وَرَدَ الْبَيْتَ غُفْلًا مِنَ النِّسْبَةِ فِي الْمَغْنِيِّ ، فَذَكَرَ الدَّمَامِينِي نَسْبَتَهُ لِامْرَأِ
الْقَيْسِ (٣) .

- وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْوُبَ الْمُخَلُّ

وَرَدَ الْبَيْتَ بِلا نِسْبَةٍ فِي الْمَغْنِيِّ ، وَصَرَّحَ الدَّمَامِينِي نَسْبَتَهُ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوْلَبِ (٤) .

- نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقِ نَمْشِي عَلَى النَّهَارِقِ

أورد الدماميني خلافًا في نسبة هذا البيت إلى قائله ، ثمَّ نسبه لهند بنت
بياضه بن رباح بن طارق الإيادي أو لبنت الفند الزماني أو لهند بنت عتبة .
وقد رجَّح الدماميني أنه للأولى ، وما جاء في نسبة هذه الآيات على
جهة الإنشاد وليس على جهة القول ، وذكر بعده :

المِسْكُ فِي الْمَفَارِقِ
وَالدُّرُّ فِي الْمَخَانِقِ
إِنْ تُقْبَلُوا نُعَانِقُ
وَنَفْرُشُ النَّهَارِقِ

(١) النص المحقق : ١٧٤ .

(٢) النص المحقق : ٣٠١ .

(٣) النص المحقق : ٣٢٠ .

(٤) النص المحقق : ٤٧٢ .

أَوْ تُدْبِرُوا نُفَارِقَ فَرَّاقٍ غَيْرِ وَامِقٍ^(١)

و - استثنائه بأبياتٍ بعد عصرِ الاحتجاج من ذلك :

- أبيات للمتنبي :

أَيُّ يَوْمٍ سَرَزْتَنِي بِوِصَالِ لَمْ تَسُوْنِي ثَلَاثَةَ بُصْدُودٍ^(٢)
 ابْعِدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ^(٣)
 هَذَا بَرَزْتَ فَهَجَّتْ لَنَا رَسِيْسَا ^(٤)
 مَنِّي كُنْ لِي أَنَّ الْبَيَاضَ خِصَابُ فَيُخْفَى بِتَبْيِيضِ القُرُونِ شَبَابٍ^(٥)

- أبيات لأبي نواس :

قُلْ لِمَنْ يَدَّعِي سُلَيْمًا سَفَاهًا لَسْتُ مِنْهَا وَ لَا قَلَامَةَ ظُفْرِ^(٦)
 إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ سُلَيْمٍ كَوَاوٍ أُلْحِقْتَ فِي الْهَجَاءِ ظُلْمًا بَعْمَرٍ وَ^(٧)
 كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حِصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٨)
 فَمَشَّتْ فِي مَفَاصِلِهِمْ كَتَمْتَنِي البُرءِ فِي السَّقْمِ^(٩)
 فَعَلْتَ فِي الْبَيْتِ ، إِذْ مُزِجْتَ مِثْلَ فِعْلِ الصُّبْحِ فِي الظُّلْمِ^(١٠)
 فَاهْتَدَى سَارِي الظَّلَامِ بِهَا كَاهْتَدَاءِ السَّفْرِ بِالْعَلَمِ^(١١)

(١) النص المحقق : ١٢٥ .

(٢) النص المحقق : ٣٠٦ .

(٣) النص المحقق : ٣٤٣ .

(٤) النص المحقق : ٤٧٧ .

(٥) النص المحقق : ٢٤٢ .

(٦) النص المحقق : ٣٠٢ .

(٧) النص المحقق : ٣٠٣ .

(٨) النص المحقق : ١٠٥ .

(٩) النص المحقق : ١٢٤ .

(١٠) النص المحقق : ١٢٤ .

(١١) النص المحقق : ١٢٤ .

رابعًا : أمثال العرب وأقوالهم

استشهد الدماميني - رحمه الله - بجُملةٍ من أمثال العرب وأقوالهم ،
فتنوّع في أسلوبه مرّةً مُصرّحًا ومرّةً مُلمّحًا من ذلك :

* وفي المثل «ذهبت هيفٌ لأديانها»^(١) .

* قولهم : «شُهرٌ ثرى ، وشُهرٌ ترى ، وشُهرٌ مرعى»^(٢) .

* كقولهم في سنة ليالي القمر «ثلاثُ دُرْع»^(٣) .

* قولهم : «ما جاءت حاجتك»^(٤) .

(١) النص المحقق : ١٢٢ .

(٢) النص المحقق : ٢٤٥-٢٤٦ .

(٣) النص المحقق : ٢٤٦ .

(٤) النص المحقق : ١٠٤ .

القياس :

القياسُ لغة : هو أن تُقَدَّرَ شيئاً على مثال شيء آخر ، والمقياس المقدار ، يقال : قايستُ بين شيئين إذا قادت بينهما^(١) .
 واصطلاحاً : هو حَمْلُ فرعٍ على أصلٍ بعلة ، وإجراء الأصل على الفرع^(٢) .

لقد اعتمد الدمامينيُّ القياسَ في مناقشته للنحويين ، وفي اختياراته وآرائه ، واستدلَّ أيضاً على المسائل النحويّة في مواضع كثيرة منها :
 - مسألة الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، فقد جوّز المبرد^(٣) ومن وافقه^(٤) الجمع بينهما ، فقاسوا على أمثلة وقع التمييز فيها بحيث يجوز الاستغناء عنه ، وذلك أنه وَرَدَ السماع في جواز وقوع التمييز مؤكداً لا يرفع إبهاماً منها :

- قوله تعالى : ﴿ z y x w v u t ﴾^(٥) .

- قوله تعالى : ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾^(٦) .

- قول أبي طالب :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ولا خلاف بين النحويين في جواز الاستغناء عن التمييز في نحو : عندي

(١) اللسان (قيس) ٣٧٠/١١ .

(٢) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الأنباري ، ص ٩٣ ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ، التعريفات ، لعلي الجرجاني ، ص ٢٣٢-٢٣٣ ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ .

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ١٤٨/٢ ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب .

(٤) ابن السراج والفارسي ، واختاره ابن مالك ، ينظر : الأصول ، لابن السراج : ١١٧/١ ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨م ، المقتصد ، لعبد القاهر الجرجاني ١/٣٧٢ ، ت : كاظم المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م ، شرح التسهيل ٣/١٤-١٥ .

(٥) سورة التوبة ، من الآية : ٣٦ .

(٦) سورة الأعراف ، من الآية : ١٥٥ .

من الدراهم عَشْرُونَ درهما ؛ لدلالة الدراهم عليه ، فلمّا جاز هذا ، وجعل سببه التأكيد لا رفع الإبهام ، جاز نحو : نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ ، فذكر «رجلاً» .

- في مسألة «لِيُقْمَ زَيْدٌ فَنُكْرِمُهُ» ، ذهب الدماميني إلى أنّ جزمَ الفعل «نكْرِمُهُ» قياسٌ إذا كان بالتُّون للمتكلّم المعظم نفسه أو المشارك ، وإن كان الفعل للمخاطب ففيه جَزْمُ المضارع المخاطب بالألام ، وهو غير مقيسٍ عند البصريين^(١) ، فَيُعْتَذَرُ في مثل هذا لأنَّ الثواني يُعْتَفَرُ فيها ما لا يُعْتَفَرُ في الأوائل . مثل : [الخفيف]

لِتُقْمَ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
.....

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٥٧٥-٥٧٦ .

الفصل الثاني :

وفيه مبحثان :

أولاً : موقفه من ابن هشام ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : موافقته له .

المطلب الثاني : مخالفته له .

ثانياً : موقفه من السابقين وأثره في اللاحقين .

المبحث الأول : موقفه من ابن هشام

ويشتمل على مطلين :

المطلب الأول : موافقته له .

أتضح لي من خلال النصّ المحقّق أنّ الدمامينيّ - رحمه الله - وافق المصنّف في مسائل كثيرة ، ينقلها أو يسرّها ، وقد يسرّها أحياناً دون تعليق أو تعقيب ، فموافقته له إمّا تصریحاً أو تلميحاً من ذلك :

١ - قال ابن هشام : «ويقع التمييز مشتقاً نحو «الله ذره فارساً»»^(١) .
عقب عليه الدماميني ثم وافقه قال : «ذهب قومٌ إلى أنّ «فارساً» ونحوه في مثل هذا التركيب منصوبٌ على الحال ، والمعنى المتعجب منه في حال كونه «فارساً» ، والصحيح أنه تمييزٌ كما ذكره المصنّف»^(٢) .

٢ - قال ابن هشام في الباب الثالث تحت عنوان «هل المتعلّق الواجب الحذف فعلٌ أو وصفٌ : «قالوا : ولأنّ تقليل المقدّر أولى»^(٣) .

قال الدماميني : «وجهه أنّهم سمعوا أنّ الظرف في المواضع المذكورة يُقدّرُ بجملة ، كما وقع في عبارة بعضهم ، فظنّوا أنّ المحذوف الذي يُقدّرُ هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك جملة ، وأمّا هؤلاء فإنّ ما يقدرّون اسمَ فاعل بدون ضمير ، إذ هو مستترٌ في الظرف ، فلذلك قالوا : إنّ تقليل المقدّر أولى ، فردّه المصنّف بما قال : من أنّا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، والمحذوف فعلٌ أو وصفٌ وكلاهما مفرد ، وهو كلامٌ حقٌّ»^(٤) .

(١) المغني : ٤١٨/٥ .

(٢) النصّ المحقّق : ٢٢٨ .

(٣) المغني : ٣٣٦/٥ .

(٤) النصّ المحقّق : ٢٠٤ .

- قال ابن هشام : «ويحتمله : ﴿ Q P O N ﴾»^(١)»^(٢) .

ووفق الدماميني ما ذهب إليه المصنّف في احتمال كون «ذلك» مبتدأ و«خير» خبره ، والجمله خبر «للباس» ويحتمل كون «ذلك» بدلاً أو بياناً ، والخبر مفردٌ لا جملة .

قال الدماميني : «والاحتمال الذي أبداه المصنّف حقّ ، لكن ظاهر تخصيص ذلك بظاهر الآية يقتضي أنّ الآيات المتقدّمة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا ۚ أَمْ نَكْفُرُ بِهِمْ لَبَّاسًا كَذِبًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا ۖ وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٤) . متعينة لما استشهد بها عليه ، وليس كذلك ، بل احتمال البدل والبيان جارٍ فيها أيضاً»^(٥) .

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ٢٦ .

(٢) المغني : ٥٨٨/٥ .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية : ٣٦ .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية : ٤٢ .

(٥) النص المحقق : ٢٨٤ .

المطلب الثاني : مخالفته له :

ولئن وافق الدمامينيُّ ابنَ هشامٍ في مسائل كثيرة ، فقد خالفه في بعضها ، فهو وإن خالفه فلا يغمطه قدره ، ولا يتصيد أخطائه ، ولا يحرصُ على إظهار عيوبه ، بل كان حريصًا على العلم محبا له مُظهِرًا في ذلك الحق .

من أمثلة مخالفته مايلي :

- مايتعلق بعبارة ابن هشام :

أ - قد أكثرَ ابنُ هشامٍ من استعمال «لا غير» بأنَّه «لحن» ، لكنه سها فاستعمله في غير موضع^(١) من مصنفاته^(٢) ، وعقب عليه الدماميني تكراره له بقوله : «مع أنه باح في ما تقدّم بأنَّه لحن» ، وقد تكرر منه هذا اللحن على معتقده^(٣) .

ويبدو أن هذا الاستعمال الذي أنكره ابنُ هشامٍ وأنكر عليه فاشٍ عند أغلب النحويين^(٤) .

(١) في ستة وعشرين موضعًا .

(٢) في مغني اللبيب «ثلاثة عشر» موضعًا ، وأوضح المسالك «عشرة» مواضع ، وفي شرح شذور الذهب «ستة» مواضع .

(٣) النصّ المحقق : ١٨١ .

(٤) عند المبرد ، ابن السراج ، الزمخشري ، ابن الحاجب ، الرضي ، ابن مالك . ينظر المقتضب ٣٤/٤ ، الأصول ٩٣/١ ، المفصل ، للزمخشري ، ص ٢٠٢ ، دار الجليل ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٧١/٣ ، تصحيح : يوسف عمر ، ط ١ ، منشورات جامعة بنغازي ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، شرح التسهيل ٢٠٦/٣ .

ب - عقب الدماميني على ابن هشام استعمال دخول اللام على جواب «إن» الشرطية عند قوله : «وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله» ، فقال الدماميني : «فيه دخول اللام على جواب «إن» الشرطية» ، وقد كثر تكريره^(١) منه ، ونبّهنا عليه في محاله^(٢) .
 وقال في تحفة الغريب : «إدخال اللام في جواب «إن» الشرطية ممتنع» ، ويقع ذلك في كلام المصنّفين^(٣) «(٤)» ، وقال أيضاً : «ولأعرف أحداً صرح بجوازه ، ولا وقفت له على شاهدٍ محتجّ به»^(٥) .
 - مسألة «ترك تنوين اسم (لا) الشبيه بالمضاف» .

قال ابن هشام : «أجاز البغداديون ترك تنوين الاسم المطوّل ، فأجازوا «لا طالع جبلا» ، أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أُجْرِي مجراه في الإعراب ، وعلى قولهم يتخرّج «حديث النبي ﷺ» : «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت» ، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، ولكن الرواية إنّما جاءت بغير تنوين»^(٦) .

ذهب الدماميني - رحمه الله - إلى أن الحديث يمكن تخريجه على رأي البصريين أيضاً ، ولكن باعتبار «مانع» مفرداً لا شبيهاً بالمضاف ، فيصبح مركباً مع «لا» تركيب خمسة عشر أو على تضمن معنى «من» الاستغراقية ، وفي كلا الحالين يكون مبنياً على الفتح ، والخبر محذوف تقديره «مانع» ، ثم

(١) ينظر : المغني ، لابن هشام ، ٢٢٩/٥ ، ١٦٩/٦ ، ٤٢٦/٦ ، ٤٢٩/٦ ، ٥٨٤/٦ ، تحقيق : عبداللطيف الخطيب .

(٢) النص المحقق : ٤٩٩ .

(٣) منهم : شهاب الدين الخفاجي في شفاء الغليل ، ص ٣٠٠ : «إدخال اللام في جواب (لو) ظاهر ، وأما في جواب (إن) فقليل إنه من خطأ المصنّفين ، وليس كذلك ، لأنها تُخرّج على أنها جواب - لو - مقدراً ، والتقدير في قولهم - وإن كان كذا - فلو كان كذا - ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم» ، مطبعة مصطفى أفندي ، ط دون .

(٤) تحفة الغريب ١/٤٠٧ .

(٥) تحفة الغريب ١/٤٠٧ .

(٦) المغني ٥/٨٧-٨٨ .

ذهب إلى تعليل ما ذهب إليه بأن الحذف قد جَوَّزه ذكرُ المثل ، وهو «مانع» المذكورة وحسنه دفعُ التكرار^(١) .

فالخلافُ الحاصِلُ بين ابنِ هشامٍ والدماميني خلافٌ مذهبيٌّ ، فقد خرَّج ابنُ هشامٍ الحديثَ على مذهبِ البغداديين في حين خرَّجه الدماميني على مذهبِ البصريين .

غير أن هناك آراءً أخرى غير هذين المذهبين ، يمكنُ حملُ الحديثِ عليها ، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطوّل نحو : لا قائلٌ قولاً حسناً ، ولا ضاربٌ ضرباً كثيراً^(٢) .

ورأي ابن كيسان أن المطوّل يجوز فيه التنوين وتركه ، وأن الترك أحسنُ إجراء له مجرى المفرد في البناء ، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو سقط لصحّ الكلام^(٣) .

أمّا ابن مالك فجعل مثل هذا معرباً ؛ لكنّه انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف^(٤) .

فعلى مذهب الكوفيين يمكن اعتبار «مانع» مطوّلاً مبنياً ، وعلى رأي ابن كيسان يمكن اعتباره مطوّلاً حُذِفَ تنوينه إجراء له مجرى المفرد في البناء ، وعلى رأي ابن مالك يمكن اعتباره مطوّلاً حُذِفَ تنوينه تشبيهاً له بالمضاف .

(١) النصّ المحقق : ١٤٠ ، تحفة الغريب : (قسم التركيب) ١١١/١ .

(٢) الهمع ، لجلال الدين السيوطي ، ٢٠٤/٢ ، تحقيق : عبدالعال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

(٣) السابق ٢٠٤/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٥٣/٢ .

موقف الدماميني من النحاة السابقين وأثره في اللاحقين :
 يعدُّ الدماميني - رحمه الله - من حُذّاق النحويين ، ومن مهرة العربية ،
 أفاد كثيراً من مقولات النحاة السابقين ، أخذ عنهم ، فتابعهم وخالفهم ،
 مما يدلُّ على سعة عقله ، وإعمال رأيه واجتهاده ، فعقب ووجه ، ففي تعليقه
 هذا نقل عن كبار العلماء من نحاة وبلاغيين ، فسأقتصر على نماذج منها دون
 حصرها ، من جملتهم :

- النُّحاة :

١ - الكسائي :

ذهب إلى جواز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً ، وهذه المسألة
 مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

أولاً : الكوفيون :

انقسموا في ذلك إلى فريقين :

الفريق الأول :

أجاز بناء «أفعل» التفضيل من العيوب والألوان مطلقاً ، ومنهم
 الكسائي ، وهشام ، وبعض الكوفيين^(١) ، فأجازوا ما أعوروه ، وما أحمره ،
 وروى الكسائي^(٢) أنه سمع «ما أسود شعره» .

الفريق الثاني :

أجاز بناء «أفعل» التفضيل من السواد والبياض خاصة من بين سائر
 الألوان ، وأجاز ابن الحاج القياس على ذلك ، يقول : «عندي جواز اقتباس
 «ما أفعله» في السواد والبياض ، ولا يقتصر على مورد السماع فيها ، بل

(١) ينظر : الارتشاف ٢٠٨٢/٤ ، تحقيق : رجب عثمان محمد ود. رمضان عبدالنواب ، الناشر مكتبة
 الخانجي بالقاهرة ، ط دون ، والمساعد ، لابن عقيل ١٦٢/٢ ، محمد بركات ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ ،
 ٢٠٠١ م ، مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢٠٨٣/٤ ، والمساعد ١٦٢/٢ .

أقول : « ما أبيض زيداً » ، و« ما أسود فلاناً » في الكلام والشعر^(١) .

واحتجوا لمذهبهم ما يلي :

أولاً : النقل :

- احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ ۖ الْآخِرَةُ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ . فالشاهد فيه : قوله « أعمى » الثانية ، حيث بنى « أفعل » التفضيل من العمى .

ثانياً : القياس :

قالوا : إنما جاز بناء « أفعل » في التفضيل من السواد والبياض ؛ لأنهما أصل الألوان ، ومنهما يتركب سائر الألوان كالحمرة والخضرة والصفرة وغيرهما ، فإذا كانا كذلك جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى^(٢) .

مذهب البصريين : ذهب البصريون إلى عدم جواز بناء « أفعل » التفضيل من العيوب والألوان^(٣) . وذلك لأمر منها :

أولاً : أن أصل هذه الأفعال عندهم تكون على « افعل » ، و« افعل » نحو : احمر ، واحمار ، ودخول الهمزة على هذا محال^(٤) .

ثانياً : أن أصل أفعالها تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف ، نحو : احمر ، واحمار ، وما زاد عن ثلاثة أحرف لا يُبنى منه فعل التعجب ، ومن لم يُبنى منه فعل التعجب لم يبين منه اسم التفضيل أيضاً^(٥) .

ثالثاً : أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت

(١) ينظر : الارتشاف ٢٠٨٣/٤ .

(٢) الإنصاف ١٥٠/١-١٥١ .

(٣) الإنصاف ، لابن الأنباري ١٤٨/١ ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط دون ، وشرح الجمل ، لابن عصفور ٥٧٧/١ ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، ط دون ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية ، والارتشاف ٢٠٨٢/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٨١/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ١٨١/٤ ، والأصول ١٠٣/١ ، والإنصاف ١٥١/١ .

مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرّجل ، كما نصّ على ذلك الخليل ^(١) .

رابعاً : لما كان بناء الوصف لهذه الأنواع من الأفعال الدّالة على الألوان والعيوب يجيء على «أفعل» لم يُبْنَ له «أفعل» تفضيل ؛ لئلا يلتبس أحدهما الآخر .

فلو قلت مثلاً : «زيدُ الأسود» لم يُعَلَم أنه بمعنى : ذو سواد ، أو زائد في السواد ^(٢) ، ورأي الدّماميني موافق لرأي البصريون في منع بناء «أفعل» التفضيل من الألوان والعيوب كما مرّ ، والذي يراه الباحث أنه يجوز التفضيل بالألوان استدلالاً لحديث النبي ﷺ في صفة الحوض : «ماؤه أبيض من اللبن» ^(٣) ، وفي صفة جهنم «أسود من القار» ^(٤) ، وما ذكره رؤبة بن العجاج في قوله : (وأبيض من أخت بني إياض) ^(٥) .

٢ - الرّضي الاسترأبادي :

اختلف النحاة في إعراب النكرة في نحو «الله ذرّه فارساً» ، فالرّضي ^(٦) ومن وافقه من النحاة كالصيمري ^(٧) ، وابن يعيش ^(٨) ، وصدر الأفاضل

(١) ينظر : الكتاب ٩٨/٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤٥ /٣ ، شرح الكافية للرّضي ٤٤٩/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، في (باب في الحوض) ، برقم (٦٥٧٩) .

(٤) أخرجه ابن مالك في الموطأ في كتاب جهنم ، في باب (ما جاء في صفة جهنم) برقم (١٨٠٥) ، تح : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر .

(٥) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج في (ديوانه ، ص ١٧٦) ، تصحيحه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ط دون .

(٦) شرح الرّضي ٦٩/٢ .

(٧) الصيمري : هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري ، توفي سنة ٥٤١ هـ . له : كتاب التبصرة والتذكرة . ينظر ترجمته : بغية الوعاة ٤٩/٢ .

ينظر رأيه : التبصرة والتذكرة ، للصيمري ٣١٨/١ ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

(٨) شرح ابن يعيش ٧٣/٢ .

الخوارزمي^(١) ، ذهبوا إلى استواء الحال ، والتمييز في هذا التركيب .
 وأمّا من ذهب إلى إعرابه تمييزاً فسيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن
 الحاجب^(٤) ، والزخشي^(٥) ، والمرادي^(٦) ، وابن هشام^(٧) ، ورجّح
 الدماميني هذا الرأي ، قال : «والصحيح أنه تمييز ، كما ذكره المصنّف»^(٨) .
 البلاغيون :

ذكر ابن هشام رأي القزويني في هذه الآية : ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ
 اللَّهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ أن الاعتراض فيها بأكثر من
 جملة ، فـ «إن الله يحب التوابين» جملة مستقلة ، و«يحب المتطهرين» جملة
 مستقلة أيضاً ، فعقب عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بأنّ الجمل التي
 ذكرها هي معمولة لجملة واحدة معطوفة عليها .

اعترض الدماميني على بهاء الدين السبكي انتصاراً للرأي القزويني ،
 فجعل «إن الله يحب التوابين» جملة مستقلة ؛ لأنّ الحرف الناسخ «إن»
 داخل على جملة «إن الله يحب التوابين» ، فهو شيء عامل فيها .

(١) صدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي ، برع في علم الأدب
 واللغة ونثر الخطب ، توفي سنة ٦١٧ هـ ، التجمير في شرح المفصل بسيط ، السبيكة في شرحه
 متوسط ، المجرمة في شرحه صغير ، شرح سقط الزند ، شرح المقامات ، شرح الأنموذج . ينظر
 ترجمته : بغية الوعاة ٢/٢٥٢ ، وهدية العارفين ١/٨٢٨ .

ينظر رأيه في التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب ، لصدر الأفاضل الخوارزمي : ١/٤٥١ ، تح
 عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

(٢) كتاب سيبويه ١/١٧٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/٣٥ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢/٩٢ ، تح : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ /
 ١٩٨٥ م .

(٥) ينظر : المفصل ، ص ٦٦ .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ٢/٧٢٩ ، تحقيق : عبدالرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ /
 ٢٠٠٨ م .

(٧) المغني ٥/٤١٨ .

(٨) النص المحقق : ٢٢٨ .

وخرّج الدماميني تخريجًا آخر وهو أن جملة «يحبُّ المتطهرين» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وهو يحبُّ المتطهرين ، والواو استئنافية .

أثره في اللاحقين :

يعدُّ الدماميني -رحمه الله- من العلماء المبرزين في القرن التاسع ، ظهر علمه في مصنفاته التي نقل عنها عدد من المتأخرين ، فتأثروا بأرائه ، واستفادوا من بعض كتبه ، فمن هؤلاء النحاة :

أ - محمد الخضري -رحمه الله- في حاشيته على ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) : في باب «ظنّ وأخواتها» عند حديثه عن «أعلم» و«رأى» و«نبأ» قال : «قال الدماميني : وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها معنى «أعلم» ، لا بالهمزة والتضعيف ، إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه»^(١) .

- باب النداء قال عند أحوال «أيّ» : «فأي منادى مفرد» .
أي نكرة مقصودة ، وتكون بلفظ واحد وأن تُثبِتَ صفتها أو جُمِعَت كـ«يا أيها الرجلان أو الرجال» لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كـ«يا أيتها النفس» ولا يجب ، كما قاله الدماميني^(٢) .

٢ - خالد الأزهري -رحمه الله- في كتابه «التصريح بمضمون التوضيح» (ت ٩٠٥ هـ) .

- باب العطف عند الحديث عن «أو» في قوله تعالى : ﴿ H G F N M L K J I ﴾^(٣) قال : «في المغني : الشاهد «أو» الأولى ، وقال الدماميني : الشاهد في الأولى والثانية ، والمعنى : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين ، كونه على «هدى» وكونه في ضلال ميين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبد»

(١) حاشية الخضري ، للخضري ١/١٥٧ ، مطبعة البابا الحلبي ، ط دون ، ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م .

(٢) حاشية الخضري ٢/٧٧ .

(٣) سورة سبأ ، من الآية : ٢٤ .

فهو على هدى ، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين»^(١) .
 - في باب شرح ماهية الكلام عند الحديث على علامات الفعل ، ومنها
 نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة قال معلقاً على قول الشاعر :

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

«ولقائل أن يقول : لا نسلم أن في قوله «أقائلن» توكيداً بالنون ، لاحتمال
 أن يكون أصله «أقائل أنا» ، فحذفت الهمزة اعتباراً ثم أدغم التنوين في
 نون «أنا» على حد قوله تعالى : ﴿ O N M L ﴾^(٢) قاله الدماميني»^(٣) .

٣ - جلال السيوطي - رحمه الله - في كتابه «همع الهوامع على شرح جمع
 الحوامع» (ت ٩١١هـ) .

باب حروف العطف عند حديثه عن «أو» قال ابن الدماميني : «وبذلك
 تبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة
 سواء في أول جملتها وليس كذلك»^(٤) .

- في مبحث حروف الجر ، ذكر أن «إلى» تأتي بمعنى «عند» ثم استشهد
 بقول الشاعر :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذَكَرُهُ * * أَشْهَى إِلَى مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قال : «أي أشهى عندي ، كذا مثل ابن مالك وابن هشام في المغني ،
 ونازعه ابن الدماميني بأنه تقدم أن المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل
 تعجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون (إلى) في البيت مبنية
 لفاعلية مجرورها لا قسماً آخر»^(٥) .

٤ - الشيخ يس العليمي - رحمه الله - (ت ١٠٦١هـ) نقل كلاماً

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٥ / ٢ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٣٨ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢ / ١ .

(٤) همع الهوامع ٥ / ٢٥٢ .

(٥) همع الهوامع ٤ / ١٥٥ .

للدماميني في باب «لا» العاملة عمل إن المشددة ، فقال : «قال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني : ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري ، وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع «لا» ولا يبنى معها إلا المبتدأ»^(١) .

- باب الأحرف الثمانية عند الحديث عن ضمير الفصل قال الأزهري : «لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب قال : «قال الدماميني : هذا مشكلٌ من جهة أن الاسم الواقع في التركيب لا بد له من إعراب»^(٢) .

٥ - الشَّهاب الخفاجي - رحمه الله - (ت ١٠٦٩ هـ) في حاشيته على البيضاوي :

أ - قال عند الآية الأربعين من سورة الأنعام ﴿ Z Y X ﴾ : «وجوابه محذوف وأما جواب الشرط الأوّل فقال الرضيّ : إنه الجملة المتضمّنة للاستفهام ، وردّه الدماميني في شرح التسهيل : بأنّ الجملة الاستفهامية لا تقع جواباً للشرط بدون فاء ، بل الاستفهامية مستأنفة وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بـ «أرأيت»^(٣) .

ب - وقال في سورة العلق عند شرحه لآية ﴿ أَلَمْ يَعْلَم ﴾^(٤) : «وقد جعلوا هنا جملة الاستفهام جواباً للشرط بدون الفاء ، وبه صرح الزمخشري وارتضاه الفاضل الرضي واستشهد له بقوله تعالى : ﴿إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾^(٥) .

وقال الدماميني في شرح التسهيل : إنه مُشكّلٌ ؛ لعدم اقترانها بالفاء والاقتران بها في مثله واجب»^(٦) .

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢٤٦ / ١ .

(٢) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢٢٤ / ١ .

(٣) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٨٥ / ٤ ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .

(٤) سورة العلق ، من الآية : ١٤ ، والآية بتامها : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ .

(٥) سورة الأنعام ، من الآية : ٤٧ .

(٦) حاشية الشهاب الخفاجي ٣٧٩ / ٨ .

- ٦ - عبدالقادر البغدادي - رحمه الله - (ت ١٠٩٣ هـ) في الخزانة :
 - قال في مقدمة الخزانة : «وقد رد هذا المذهب الذي ذهبوا إليه البدر
 الدماميني في شرح التسهيل والله دره فإنه قد أجاد في الرد قال : «وقد أكثر
 المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنع أبو حيان عليه وقال إن ما
 استُئِدَّ إليه من ذلك لا يتمُّ له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن
 ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة... الخ»^(١) .
- في باب المعرب والمبني «واعترض عليه^(٢) الدماميني بأن الذي توصل
 به إلى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الألف والذي توصل باللام إلى
 النطق به هو الألف الهوائي لا الهمزة فلا تقارض اه»^(٣) .
- ٧ - الصبَّان - رحمه الله - في حاشيته على الأشموني (ت ١٢٠٦ هـ) :
 - باب المفعول فيه : عند حديثه على الظروف «سحر ، وليل ونهار» ،
 ونحوها متصرفة قال : «فإن قصد بها التعيين» ، فما وجد فيه علة أخرى
 كسحر وعممة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا
 اعتراض ، والعلّة الأخرى في سحر العدل عن السحر وفي عممة وعشية
 التأنيث لكن منع صرف عممة وعشية حينئذٍ ، كما قاله الدماميني^(٤) .
- باب التمييز عند حديثه على ضمير «نعم وبئس» قال «وأيده الدماميني بأن
 الضمير في نحو «نعم رجلاً زيداً» و«زيدٌ نعم رجلاً» لا يعود على زيد تأخر أو
 تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرباط بين المبتدأ والخبر العموم اه»^(٥) .
- ٨ - الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه «الدرر اللوامع» (ت
 ١٣٣١ هـ) .

(١) الخزانة ١/٣٦ .

(٢) أي ابن جنبي

(٣) الخزانة ١١/١٥٦ .

(٤) حاشية الصبان ، للصبان ٢/١٩٦ ، تح : طه عبدالروؤف سعد ، المكتبة التوقيفية ، ط دون .

(٥) حاشية الصبَّان ٢/٢٩٧ .

- قال في باب الإضافة عند قول الشاعر :

فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنِّي بِضَرْبِ الطُّلِيِّ وَالْحَامِ حَقٌّ عَلِيمٌ

«قال الدماميني في شرح التسهيل : وهو عندهم نادر ، إلى أن قال : ومن الغريب أن أبا الفتح بن جني لما أنشد في التنييه على المشكل في الحماسة قول الأشر : فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ ، البيت .. قال : أجازوا «أنت زيد غير ضارب» و«أنت زيد مثل ضارب» حملاً على معنى : لا تضربه ولا تسبه»^(١) .

- وفي شواهد المجرورات قال عند قول الشاعر :

عَيَّنْتَ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسَا

«استشهد به على أنه لا يشترط في مجرور «حتى» كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء به ، كما قال الزمخشري .

واستشهد به الدماميني على هذه المسألة قال : «قال ابن هشام : وليس هذا محلّ الاشتراط إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به»^(٢) .

(١) الدرر اللوامع ، للشنقيطي ١٤٤/٢ ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ،

بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

(٢) الدرر اللوامع ٣٨/٢ .

الفصل الثالث :

تحقيقات الدماميني وجهوده ، وتقييم مصنّفه

وفيه : ثلاثة مباحث :

أولاً : تحقيقاته وجهوده .

ثانياً : موازنة بين الحاشية المصريّة ، وتحفة الغريب ، وشرح المزج .

ثالثاً : مأخذ على الكتاب .

المبحث الأول :

تحقيقات الدماميني وجهوده^(١)

برزت جهودُ الدماميني - رحمه الله - وتحقيقاته التي أبداهها في هذا المصنّف ، نذكر جملةً منها :

أولاً : فيما يتّصل بالمسائل النحوية :

حقّق في مسألة الاعتراض التي نسبها ابن هشام إلى ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾^(٢) إنّ الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل^(٣) .

فقال الدماميني : « ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدلّ على عدّ قوله « وهم لا يشعرون » من جمل الاعتراض .

أمّا الزمخشري فإنّه قال في الكشاف : « المعطوف عليه قوله : « فأخذناهم بغتة » .

وقوله : « ولو أن أهل القرى » إلى قوله « يكسبون » وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه .

فصرّح بأنّ مبدأ الاعتراض قوله : « ولو أن أهل القرى » وأنّ منتهاه « يكسبون » نعلم أنّ مقصوده بالجملة المعطوفة عليها مجموع قوله « فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون » غير أنّه ترك بعض الجملة اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته^(٤) .

وأمّا ابن مالك فقال في آخر باب الحال من شرح التسهيل : قال

(١) وضعت مبحثاً في الخطة بعنوان « أهمية تعليقات الدماميني التي أثارها في هذا القسم » ، فاتّخذت عنواناً أعمّ وأكثر شمولية فعنونت له « بتحقيقات الدماميني وجهوده » .

(٢) سورة الأعراف ، ٩٥ .

(٣) المغني ٩/٥ - ١٠ .

(٤) النص المحقق : ١٠٠ - ١٠١ .

الزخشي «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا... بما كانوا يكسبون» ، وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل .

فنقل كلام الزخشي نقلاً محرراً ولم ينقل أن لقولهم «وهم لا يشعرون» مدخلاً في الاعتراض^(١) .

وقال أيضاً : «وقد استبان لك أن قول ابن مالك» وهذا اعتراض بكلام يتضمن سبع جمل «صواب ، من حيث إنه جعل مجموع الجمل كلاماً واحداً معترضاً ، سبعا مناقشة»^(٢) .

وذلك لأن بعض النحويين قد اعترض توجيه ابن مالك كما بين ذلك ابن هشام في المغني ، والحاصل الاعتراض في الآيات إنما كان بأربع جمل .

قال ابن هشام : «وردّ عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان ، فقال : «وزعم أن من عند «ولو أن أهل القرى ... إلى الأرض» جملة ؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه»^(٣) .

يختلف أصحاب هذا الرأي مع ابن مالك و الزخشي في تحديد معنى الفائدة ، إذ الفائدة عندهم هي المعنى الذي يحسن السكوت عليه ، ومعنى السكوت : أي سكوت المتكلم بمعنى قطع كلامه . وسكوت السامع بالألّا يُطلب زائداً على ما سمع ، فخرج ما دلّ على معنى لا يحسن السكوت عليه «كزيد» الذات و «إن قام زيد» على تعليق شيء ما على القيام ، فليس مفيداً^(٤) فالفريق رأى أن «ولو أن أهل القرى» جملة و «آمنوا» جملة ثانية ، و «واتقوا» جملة ثالثة ، و «لفتحنا عليهم بركات» جملة رابعة .

ويرى أصحاب الرأي الثاني أن من قوله تعالى : «ولو أن أهل القرى» إلى «الأرض» جملة واحدة ؛ لأنه لا يحسن السكوت على «ولو أن أهل القرى»

(١) النص المحقق : ١٠٠-١٠١ .

(٢) النص المحقق : ١٠١ .

(٣) المغني ٩/٥ .

(٤) حاشية الأمير ٤٢/٢ .

باعتباره متعلقاً بالجواب «لفتحنا عليهم بركات» ، وذلك لأنّ «لو» حرف متضمن معنى الشرط ، وعليه فإنّ الجمل المعترض بها هي :

١ - «وهو لا يشعرون» .

٢ - «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» .

٣ - «ولكن كذبوا» .

٤ - «فأخذناهم بما كانوا يكسبون»^(١) .

«فالجمل التي فصلها ابن مالك على النحو التالي :

١ - «ولو أن أهل القرى» .

٢ - «آمنوا» .

٣ - «واتقوا» .

٤ - «لفتحنا عليهم بركات» .

٥ - «ولكن كذبوا» .

٦ - «فأخذناهم» .

٧ - «بما كانوا يكسبون» .

أمّا ابن هشام ، فيرى أنّ الاعتراض في الآيات الكريمة إنّما كان بثلاث جمل ؛ لأنه لا يعدّ قوله تعالى : «وهو لا يشعرون» ، جملة مستقلة ، لأنّها حال متعلّقة بصاحب الحال المذكور في الجملة السابقة ، وعليه فالجمل المعترض هي :

١ - «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» .

وهي جملة فعلية بتقدير : ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا ، أو اسمية بتقدير : لو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان .

١ - «ولكن كذبوا» .

(١) المغني ٩/٥-١١ .

٢ - «فأخذناهم بما كانوا يكسبون» وهذا هو التحقيق^(١) .
 عقب الدماميني عليه بقوله : «وهذا لا تحقيق فيه ، والتحقيق أن يقال :
 إن قوله تعالى «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من
 السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون» .
 يعدُّ مجموعه جملة واحدة باعتبار كونها معترضا ، فإن جملة الاعتراض لا
 تكون إلا كلاما تاما ، والكلام التام هنا هو المجموع ، وإن اشتمل على
 جمل ، وأما كل واحدة من قوله تعالى «ولكن كذبوا» وقوله «فأخذناهم بما
 كانوا يكسبون» فهو جزء كلام تام ، ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى
 مقصود ، يفوت بترك اعتباره ، وعدّه كلاما بالنظر إليه في نفسه مبني على
 إلغاء العاطف المعتبر ، وهو بعيد عن التحقيق»^(٢) .
 وما قاله الدماميني هو الحق ؛ لأن الاعتراض إنما يكون في جملة واحدة
 مترابطة ، ولا يعتدُّ بالجملة العاطفة وإنما بالجملة الشرطية - والله تعالى
 أعلم - .

(١) المغني ١٢/٥ .

(٢) النص المحقق : ١٠٢ .

- اختلفَ النحاةُ في تحديدِ نوعِ الضميرِ العائدِ على النكرة من حيث التعريف والتنكير ، ونتج عن هذا الخلاف ثلاثة مذاهب :
 الأوّل : أنّ ضميرَ النكرة معرفةٌ قولاً واحداً ؛ لأنّه يخصّصه من حيث هو مذكور ، وهذا رأي الجمهور^(١) .
 الثاني : أنّ ضميرَ النكرة نكرةٌ أبداً ؛ لأنّه لا يدلّ على خاصّ بعينه ، وهذا مذهبُ بعضِ النحاة^(٢) .

الثالث : أنّ ضميرَ النكرة معرفةٌ إنّ وَقَعَ موقع ظاهر بعينه^(٣) .
 ذكر الدماميني شاهداً على هذه المسألة ، وهو قول الشاعر :
 فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبِي كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ
 فيبين فيه وجهين من الإعراب :

أما الإعراب الأوّل : وهو أنّ يكون «ظبي» اسم كان ، و«أمك» خبرها ، فواضح .

وأما الثاني : فهو أنّ يكون «ظبي» مبتدأً أخبر عنه بالجملة الفعلية الواقعة بعده ، فقد يقال : لم يخبر عنه بمعرفة عن نكرة ، وإنما أخبر عن نكرة بنكرة ؛ لأنّ «ظبي» مبتدأً كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة وهي نكرة ، فرَفَعَ المصنّف هذا التوهم بأن قال : الاستشهاد إنّما محلّه «كان أمك» ، وذلك أنّ في «كان» ضميراً يعود إلى «ظبي» وهو نكرة ، فيكون نكرة ، و«أمك» هو الخبر وهو معرفة ، فقولُ سيبويه أُخْبِرَ عن النكرة بالمعرفة في هذا الوجه على أنّ ضميرَ نكرة نكرةً ، وهي مسألةٌ خلاف ، والصحيح أنّ معرفة وأنّه عاد إلى نكرة ، ولكن يشترط أن لا تكون النكرة المعودُ إليها

(١) التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ١١٥/٢ ، حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

(٢) ينظر : الكتاب ، لسبويه ٢٤٤/١ ، تح : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، المفضل للزنجشيري ، ص ٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١ ، البسيط ، لابن أبي ربيع ٣١١/١ ، تح : د. عياد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت-لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

(٣) شرح الرضي ٢٣٥/٣ .

مختصة بحكم مثل : «قام رجل فأكرمته» ، وأما إن لم تختص بشيء نحو : «رُبَّه رجل» ، ومثال سيبويه هذا : أظبي كان أمك ، فالضمير نكرة .

المسائل الصرفية واللغوية :

حَقَّقَ الدماميني - رحمه الله - في المسائل الصرفية كما سبق أن حَقَّقَ في المسائل النحويَّة أيضًا ، تحدَّثَ عن الأوزان ، والصَّيغ والجموع ، والاشتقاق ، وأصل الكلمات ، وما حدَّثَ فيها من تغيير ، من أمثلة ذلك :

- بيِّنَ الدمامينيُّ الأصلَ في كلمة «تَلَطَّى» من قوله تعالى : ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾^(١) ، فقال : «والتاء محذوفةٌ منه ، فـ ﴿تَلَطَّى﴾ لا شكَّ في كونه مضارعًا ، إذ لو كان ماضيًا لوجبَ أن يقال : «تَلَطَّت» لإسناده إلى ضمير المؤنث ، ولحوق علامة التانيث لمثله واجبة»^(٢) .

وقد قرئ بتاءين ، وهي قراءة الزبير وسفيان وزيد بن علي وطلحة^(٣) ، وهي الأصل «تاء المضارعة ، وتاء مزيدة على الفعل» .

للنحاة رأيان في أيِّ التاءين المحذوفة منهما؟

١ - الرأي الأوَّل : ذهب البصريُّون إلى حذف التاء الأصلية «الثانية» ، وحتَّتهم في ذلك أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة ؛ لأنَّها لم تدخل لمعنى بخلاف الزائدة ، فكان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

٢ - الرأي الثاني : ذهب الكوفيُّون إلى حذف تاء المضارعة «الأولى» واحتجُّوا على أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي ، وحذف الأضعف أولى من حذف الأقوى^(٤) .

وَكَيْسَتْ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهُ وَكَيْسَتْ دَارُنَا الدُّنْيَا بَدَارِ

(١) سورة الليل ، ١٤ .

(٢) النص المحقق : ٤٤٦ .

(٣) البحر المحيط ١٠ / ٤٩٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٤٨ .

فكلمة «مَهَاءُ» الواردة في هذا البيت لها روايتان عند العلماء :

أ - أكثر النحويين يروونها بالهاء (مَهَاءُ) فهي من مادة (مهه) ، فالهاء فيها أصلية ، ولا تكون تاءً في الوصل ، ووزنها (فَعَالٌ) ، ومعناها : الصِّفاء والرُّونق والحُسْن والطَّرَاوة^(١) .

ب - رُوِيَتْ (مَهَاءُ) بالتاء أيضًا ، وتُنسَبُ هذه الروايةُ إلى الأصمعيِّ^(٢) . قال المبرِّدُ : «والأصمعيُّ يقول : (مَهَاءُ) تقديرها (حَصَاةٌ) يجعل الهاء زائدة ، وتقديرها في قوله (فَعَلَةٌ)»^(٣) ، وقد اختلف العلماء في هذه الرواية على قولين :

أ - منهم من صحَّحها ، والتمس لها وجهًا^(٤) .

ب - قال الأعلَمُ : إنَّ هذه الرواية تصحيفٌ^(٥) .

قال الدماميني : «أنشده اللَّبِّيُّ في شرح الفصيح قال : «والمهَاءُ في البيت : البقاء ، وقيل : اللذَّةُ ، وقيل : الصِّفاءُ وحُسْنُ الرُّونقُ .

ومعنى البيت : أَنَّهُ يَذُمُّ الدُّنْيَا وَكُدُورَةَ عَيْشِهَا وَأَحْوَالَهَا مَعَ اسْتِحَالَتِهَا وَسُرْعَةِ انْتِقَالِهَا»^(٦) ، قال : «وموضعُ الشَّاهدِ من البيت «مَهَاءُ» بالهاء .

واستدلَّ بذلك صاحبُ الفصيحِ على أنَّ الهاءَ أصليةٌ ؛ لأنَّ «المَهَاءَ» - كذا بهاءين - معنى الصِّفاءِ والرُّونقِ ، وقيل : النَّضَارَةُ واللِّينُ ، وقد رُوِيَتْ

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ٢/٢٧١ ، تح : محمد سلطاني ، دار العصماء ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م ، الصحاح ٦/٢٢٥٠ ، تحفة المجد الصريح ٢/٣٩٦-٣٩٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣١٦ .

(٢) ينظر : المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، ص ٣١ ، تح : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٧١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٣١٦ .

(٣) الكامل ، للمبرد ٢/١٠٢٢ ، تح : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

(٤) ينظر : المسائل العضديات ، ص ٣١ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/٢٧١ .

(٥) شرح أبيات سيبويه ، للأعلم الشنتمري ٢/٦٤٧-٦٤٨ ، قدم له : عدنان طعمه ، مؤسسة البلاغ - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

(٦) النص المحقق : ٤٥٩-٤٦٠ .

«مَهَاءٌ» بالتاء التي تبدل في الوقف هاء»^(١) .

- مسألة المحذوف من «إقامة» ونحوها ، وهي مسألة خلاف بين النحاة ، وهم على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : أن المحذوف هو ألف المصدر : قال به سيبويه^(٢) - وتبعه الجمهور - ومنهم : المبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وابن مالك^(٥) ، والرضي^(٦) ، والشاطبي^(٧) .

الرأي الثاني : المحذوف هو عين المصدر : وهو رأي الفراء^(٨) بأن التاء الملحقة بآخره كأثما عوض عن عين المصدر المحذوفة . وأخذ بهذا الرأي الأخفش^(٩) ، والنحاس^(١٠) ، والزنجشري^(١١) .

الرأي الثالث : تجويز القولين من غير ترجيح أحدهما على الآخر .

(١) النص المحقق : ٤٦٠ .

(٢) الكتاب ٨٣/٤ .

(٣) المقتضب ٨٩/١ .

(٤) الأصول ١٣٢/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢١٤٢/٤ .

(٦) شرح الشافية ، لرضي الدين الاسترأبادي ١٦٥/١ ، تح : محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م .

(٧) المقاصد الشافية ٣٣٣/٩ ، تح : جماعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ م .

(٨) معاني الفراء ، للفراء ٢٥٤/٢ ، تح : ج ١/ أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، ج ٢/ محمد النجار ، ج ٣/ عبدالفتاح شلبي ، علي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب القومية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢ م .

(٩) ينظر : المقتضب ٢٤٣/١ .

(١٠) إعراب القرآن ، للنحاس ٧٥/٣ ، تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨ م .

(١١) الفصل ، ص ٢٢٣ .

أخذ بهذا الرأي ثعلب^(١) ، والعكبري^(٢) .
ظهر لي مما سبق أن المحذوف هو ألف المصدر وهو الأرجح ، وذلك لقوة أدلة هذا المذهب ، فحذفت التاء ؛ لأن «إقامة» كانت مضافة ، والمضاف إليه أغنى عن المضاف ، ولأن التاء زائدة في المصدر ، فاعتبرت التاء من هذا النوع ، وقد تكون التاء محذوفة تخفيفاً وقد تكون موجودة ضمناً .

جهود الدماميني في شرح غريب اللغة :

لقد عني الدماميني - رحمه الله - بالمسائل اللغوية من شرح غريبها ، وضبط لألفاظها ، وبيان دلالاتها ، واللغات الواردة فيها ، وقد اعتمد في جلها على ما جاء في المعاجم ، وليس فيه كبير جهد ، من أمثلة ذلك :

وَبَدَّلْتُ وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

قال : «الهيْف ، بفتح الهاء مثل الهوْف ، وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن ، وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدُّبور من تحت مجرى سهيل»^(٣) .

ذَكَرْتُكَ وَالخَطِّيُّ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السُّمْرُ

قال : «والخطِّيُّ : رمح منسوب إلى الخطِّ ، وهو موضع باليمامة ، وهو خَطَّ هَجْر ، ينسب إليه الرِّمَّاح الخَطِّيَّة ؛ لأنها تحمل من بلاد الهند فتقوم به ، وخطر الرمح يخطر بفتح الطاء في الماضي وكسرها في المضارع ، أي : اهتز ، ويقال : خطر الرمح ارتفاعه وانخفاضه للطعن ، كذا في الصَّحاح» .
ونهل بالكسر إذا شرب الشُّرب الأوَّل ، والمثَقَّفَةُ الرِّمَّاح المسوَّاة»^(٤) .

(١) مجالس ثعلب ١/١٦٩ ، تح : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ٢/٩٢٢ ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

(٣) النص المحقق : ١٢٢ .

(٤) النص المحقق : ١٧٤ .

فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بُسَلِمَ
لَيْسْتَدْرِجَنَّكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أَنِّي مِنْكَ غَيْرُ مُفْحَمٍ

قال : «الجُبُّ : البئر الذي لم تطو ، وأسباب السماء : أبوابها ، والبسَلِمُ : المرقاة ، قيل : سُمِّيَ سَلِمًا ؛ لأنه يسلمك إلى المرتقى إليه ، وتهره : أي تكرهه وتبغضه ، وأفحمتُ فلانًا : إذا لم يطق جوابك ، يقول : لو كنت مثلًا في جُبِّ ، أو صعدت إلى السماء لم تتخلص مني ، واستصعدك من الجُبِّ و استترك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه ، وتعلم أنني لست مُفْحَمًا عن جوابك ولا عاجزًا عن وصولي إلى الغرض»^(١) .

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُنْتَشِرٌ

قال : «والخَيْفَانَةُ واحده الخَيْفَانُ وهو في الأصل : الجراد إذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وُصْفرة ، ثُمَّ شَبَّهَ به الفرس في خفتها وُضُمورها ، كذا في الصَّحاح»^(٢) .

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا

قال : «والعُنْدُ : بضم العين المهملة ، فنونٌ مشددةٌ مفتوحة دالٌ مهملة» .
قال الجوهري : «والعائِدُ : البعيرُ الذي يجورُ عن الطريق ويعدِلُ عن القصد ، والجمع : عُنْدٌ مثل : رَاكِعٌ ورُكَّعٌ»^(٣) .

* ذكر الدماميني - رحمه الله - اللغات المختلفة الواردة عن العرب في بعض الكلمات ، من ذلك - قال : «السُدْفُ» ، وهو جمع سُدفَة ، وهي من لغة نحد ، الظلمة ، وفي لغة غيرهم الضوء»^(٤) .

- وقال أيضًا : «ومنع الترخيم في لغة «مُسَيْلَمَة» على لغة التمام»^(٥) .

(١) النص المحقق : ٣٠١ .

(٢) النص المحقق : ٣٢٠-٣٢١ .

(٣) النص المحقق : ٤٠١ .

(٤) النص المحقق : ٢٠١ .

(٥) النص المحقق : ٤٢٠ .

استعمل الدماميني بعض المصطلحات اللغوية كالترادف ، والتضاد ،
من ذلك :

قال : «ويقال : أَرْضَ الرَّجُل ، وَأَرْضَ الْجِدْعِ .

والإسنادُ حقيقيٌّ في الموضوعين ، والفعلُ واحدٌ يختلفُ معناه باختلاف
المسند إليه ، فإنَّ أَسْنَدَتَهُ إلى الرَّجُلِ كانَ المعنى : أَرْعَدَ أو زُكِمَ ، وإنَّ أَسْنَدَتَهُ
إلى الْجِدْعِ كانَ بمعنى «أَكَلَتَهُ الأَرْضَةُ» ، وهي دُوبَيْبَةٌ تَأْكُلُ الحَشَبَ ، ومنه
«استوى الرَّحْمَنُ على العرشِ» استوى الرَّجُلُ على السَّرِيرِ .

فإنَّ الأوَّلَ ليسَ إلاَّ بمعنى «اسْتَوَى» ، والثاني بمعنى «اسْتَوَى أو
جَلَسَ» ، ومن يتبع الأفعال في اللُّغة يجد من هذا القبيل شيئاً كثيراً^(١) .

- قال الدماميني : «وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف ؛ فإنه عرَّفَ
الجملة بتعريف الكلام ، فقال في مختصره الأصلي : «والجملة ما وضع
لإفادة النسبة»^(٢) .

* استعمل مصطلح التضاد ، فقال : «السُّدْفَةُ هي من لغة نجد :
الظلمة ، وفي لغة غيرهم : الضوء»^(٣) ، وهذا من الأضداد كما ذكره
الجوهري في الصحاح ، - رحمه الله - .

- تخيّر أوثق النسخ لاعتمادها في شرحه .

ظهرت دقة الدماميني - رحمه الله - في شرحه ، بل أصبحت هذه الصفة
جليةً في مؤلفاته ، ومظهرًا من مظاهر اجتهاداته وتحقيقاته ، فوجدته عند
شرحِه لمتن المغني أو التعليق عليه قد اعتنى أوَّلاً بتخيّر نسخه المخطوطة ،
فقد نصَّ على أنه اطلع على أكثر من نسخة ، وأشار ذلك في تحفة

(١) النص المحقق: ٤٣٤-٤٣٥ .

(٢) النص المحقق: ٩٩ .

(٣) النص المحقق: ٢٠١ .

الغريب^(١) ، إذ قال «وقد اتفقت النسخ التي حَضَرْتُ بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت «أو» هنا مرتين ، وهي عشرُ نسخ أو أكثر»^(٢) .

وقد نصّ في هذا الشرح على مواضع كثيرة منها :

- قال الدماميني عند قول الشاعر :

نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بَرَكُضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ

«شاهدتُ في كراسة بخطّ المصنّف «السُّدْفِ» مضبوطاً بضمّ السّين وفتح

الدّال»^(٣) .

قال ابن هشام : «وأما قول جرير بن الحنظلي»^(٤) .

قال الدماميني : «الذي ثبت في النسخ التي وقفتُ عليها إثبات ألف

«ابن» ، وينبغي أن يكون «جرير» منوناً»^(٥) .

قال عند قول الشاعر : قال المتنبّي :

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَسُوْنِي ثَلَاثَةَ بُصْدُودِ

«تواردت النسخ التي رأيتها علي إنشاده هنا «لم تسوئي» وأنشده المصنّف

في فصل «أي» لم ترعني ، وكلامه هنا يدل عليه»^(٦) .

بل إنّ عنايته بجودة النسخ لم تقف عند نسخ المغني ، وإنما تعدّت إلى

عنايته بنسخ المصادر التي اعتمد عليها أيضاً ، مثال ذلك :

- قال : «قد وقع في بعض صحيح البخاري أنّ الحسن أو الحسين أخذ

تمرّة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فنظر إليه رسول الله ﷺ فأخرجها

(١) الحاشية الهندية المعروفة بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، للدماميني ، تح : محمد بن مختار

اللوحي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، إربد . ط ١ ، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .

(٢) تحفة الغريب ٧٩٦/٢ .

(٣) النص المحقق : ٢٠١ .

(٤) المغني ٥٦٤/٥ .

(٥) النص المحقق : ٢٧٦ .

(٦) النص المحقق : ٣٠٦ .

من فيه ، وقال : «أَمَّا عَلِمَتْ» ، وفي بعض النسخ «مَا عَلِمَتْ» بدون همزة^(١) .

جَالَتْ لِتَصْرَعَنِي ، فَقُلْتُ لَهَا : اقْصِرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ
قال : «هكذا أثبت أول هذا البيت فيما وقفت عليه من نسخ المغني جاءت من المجيء والذي رأيتُه في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقرأة على الإمام أبي زكريا الخطيب التبريزي وعليها خطه ، فإنها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط «جالت» من «الجولان» ، وثبتت في «اقصدي» بالدال من القصد ، قال تعالى : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾^(٢) ، والذي ثبت فيما رأيتُه من نسخ من المغني «اقصري» بالراء^(٣) .

مسائل في العروض :

فقد احتوت هذه الحاشية على المسائل العروضية أيضًا ، منها :

قال الدماميني عند قول الشاعر :

نُبِّتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا هُمُ فَدِيدُ

«ويجب أن يضبط الميم من قوله : «هُم» بضممة مشبعة ؛ ليكون قوله : ظُلْمًا عَلَيْنَا هُمُ فَدِيدُ موافقًا لقوله : «نُبِّتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ» في الوزن ، وإنما نبهت على ذلك لأنه بلغني عن بعض المتصدرين للإقراء أنه أنشده بإسكان الميم من «هُم» وأصر على ذلك ، ولا شك أن الوزن لا ينكسر بالإسكان ، لكن يلزم عليه الاختلاف إذ آخر الثاني من مُحَلِّع البسيط قطعًا ، والأول إمَّا مِنْ الرَّجْزِ أَوْ مِنَ السَّرِيعِ ، ومثل ذلك محذورٌ عندهم فتنبه^(٤) .

(١) النص المحقق : ٤٧٨ .

(٢) سورة لقمان ، ١٩ ، والآية بتامها : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ آدَا أَنْكَرَ الْأَصْوَرَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ .

(٣) النص المحقق : ٥١٢ .

(٤) النص المحقق : ٤٥٥-٤٥٦ .

وقال الدماميني : «وأما في قول أبي جهل :

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مِنِّْي بَازِلُ عَامِينَ حَدِيثُ سِنِّي

لمثل هذا ولدتني أُمِّي

فلا نسلّم فيه إكفاء ، لجواز أن يجعل الرّوي وهو النون [ياء] ، فلا

اختلاف فلا إكفاء»^(١) .

(١) النص المحقق: ٥١٥ .

ثانياً : موازنة بين الحاشية المصرية ، وتحفة الغريب ، وشرح المزج .
 كما بيّنت سابقاً أنّ هذا الشرح هو أوّل تعليقٍ للدماميني على كتاب مغني
 الليب لابن هشام ، فهو تعليقٌ مختصرٌ عمّا جاء في تحفة الغريب «الحاشية
 الهندية» ، وشرح المزج^(١) ، ففي خاتمته اعتذر عن نقصٍ جاء فيه ، ووقّى
 بالوعد أن يتناوله مرةً أخرى بالنظر فيها ، وبالتحرير ، وبالزيادة لما يطرأ له
 ، وبالإصلاح لما هو ليس على وثوقٍ من صحته ، فنراه قد حوى كلّ ما
 ذكره في التحفة مع زياداتٍ أضافها إليه ، مما يجعلني ألمسُ بينهما فروقاً
 ظاهرة ، وهي :

أولاً : ما يتعلّق بمقدمة المصنّفات الثلاثة :

بالنسبة للحاشية المصرية لها مقدمةٌ مُختصرةٌ بيّن فيها الدماميني سببَ
 تأليفه لهذا الكتاب من جلاء وبيان للمواضع الصعبة التي تحتاج إلى توضيح
 وتسهيل ، أو توثيق لآراء العلماء ، أو استدراك فات المصنّف الإشارة إليه ،
 كما قال في المقدمة : «لإيرادٍ يتوجّه إليه ، واستدراكٍ يتعيّن الإشارة إليه أو
 تعليل ينبغي الاعتناء بتصحيحه ، أو بحث يجب الاهتمام بتهديه وتنقيحه ،
 أو نقلٍ يُجرّجه من رقّ الغليظ ، وينظمه في سلك الجواهر بعد أن كان
 معدوداً من السقط»^(٢) .

أمّا تحفة الغريب :

فله مقدّمة طويلة منقّحة متقنة ، بيّن فيها سبب تأليف الكتاب ، فهي لا
 تختلف عن غرضه من تأليف الحاشية المصرية ، إلا أنّ غرضه هنا كان أكثر
 اهتماماً بمسائل المغني وشواهد من المناقشة والتحليل والضبط ، قال في
 مقدمته : «كتبْتُ هذا الشرح تقصيراً على الأمور المهمة ، معتنياً بالأشياء
 التي يحتاج نقصها إلى تنمة ، ناظراً في الشواهد وتحريرها متعرّضاً إلى تسهيل
 المواضع الصعبة وتقريرها ، آتياً من المناقشات بما تيسّر ، ضابطاً الألفاظ بما

(١) القسم الأول منه .

(٢) المخطوط لوحة (أ/١) .

يسهّل المرام معه ولا يتعسر ، مُتَحَلِّياً بمحاسنِ التوضيح ، حاسماً لمراد الشبه
المعتلة بالنظر الصحيح ، وأرجو أن يكونَ هذا التآليف موافقاً للغرض ،
أخذاً للجوهر ، تاركاً للعرض ، وافياً للمقصود»^(١) .

وإجابة لرغبة السلطان أحمد شاه ملك الهند ، بعد أثنى عليه بإطنا ب
وإسهاب وأفاض في مدحه .

- أمّا شرح المزج : فقد خلا من مقدّمة تبين المنهج الذي سار عليه ،
ودوافع التآليف .

ثانياً : من حيث المنهج :

أتبع الدماميني في الحاشية المصرية المنهج التالي :

١ - اختيار بعض عبارات ابن هشام ثم يشرّحها مثال :

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، للدماميني ، ١/٢٠٩-٢١٠ ، تح : محمد بن مختار
اللوحي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، إربد . ط ١ ، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .

قال ابن هشام : «والجملة في النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها»^(١) .
«مُورِد التَّقْسِيم يجب أن يكون مشتركاً بين أقسامه التي قسّم إليها ، ومن
المعلوم أن المصنّف قسّم الجملة الواقعة مفعولاً إلى ثلاثة أبواب ، فيجب أن
يكون وقوعها مفعولاً ، وهو مَوْرِد التَّقْسِيم موجود . في كلّ باب من
الأبواب الثلاثة التي جعلها أقساماً ، وقد جعلها قسماً من أحد الأبواب
الثلاثة ، وهو ما معه حرف التّفسير لا تكون الجملة فيه ذات محلّ ، فلا
يكون مفعولاً ؛ فكيف يكون ما ليس مفعولاً ولا محلّ له قسماً ممّا هو مفعول
وله محلّ؟»^(٢) .

٢ - الاعتناء بشرح الكلمات الغامضة في الشاهد ، مثال :
لِيُبَيِّنَ يَزِيدُ ضَارِعًا لِحُصُومَةٍ وَمُحْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ^(٣)
قال الدماميني : «(الضّارع) الدليل الخاضع ، و«المختبط» الطالب
للمعروف ، وأصله : الضّارب الشّجر ليسقط ورقها للإبل (وتطيح) تهلك»^(٤) .

٣ - نقل آراء النحاة السابقين موظّفًا ذلك ثقافته النحوية واللغوية
الواسعة ، مثال : قال ابن هشام : «والنعت ودون المنعوت أو مساوٍ له»^(٥) .
قال الدماميني : «أي : في رتبة التعريف ، فلا يكون النعت أعرف من
المنعوت ، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كونها بعضها أقوى من
بعض ؛ ليكون الناظر على بصيرة من بناء الأمر على ذلك ، فالمنقول عن
سيبويه وعليه جمهور النحاة إنّ أعرفها المضمّرات ، ثم الأعلام ، ثم أسماء
الإشارة ، ثم المعرّف باللام والموصولات ، وكون المتكلم والمخاطب

(١) المغني ١٧١/٥ .

(٢) النص المحقق : ١٥٧ .

(٣) المغني ٣٩١/٦ .

(٤) النص المحقق : ٤٤٣ .

(٥) المغني ١٧٥/٦ .

أعرف المعارف : ظاهر ، وأمّا الغائب فلأنّ احتياجه إلى لفظ يفسّره جعله بمنزلة وضع اليد ، وإنّما كان العلم أعرف من اسم الإشارة ؛ لأنّ مدلول العلم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الإشارة ، فإنّ مدلوله عند الواضع أي : ذات معينة كانت ، ويعيّنّها إلى المستعمل بأن يقرن بها الإشارة الحسيّة ، فكثير ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسيّة ، ولذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفًا في كلامهم ، ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ، ووصفه لشدة احتياجه إليه ، وإنّما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام ؛ لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معًا ، ومدلول ذي اللام معرّف بالقلب دون العين ، فالأوّل أخصّ من الثاني ، وأضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾^(١) والموصول كذي اللام ، وأمّا المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنّه يكتسب التعريف منه هذا عند سيويه ، وأمّا عند المبرد فإنّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه ؛ لأنّه يكتسبه منه ، ولذا يوصف المضاف إلى المضمّر ، ولا يوصف المضمّر فعنده نحو : الظريف في نحو : قولك : رأيتُ غلامَ الرُّجُلِ الظريفَ بدل لا صفة / وعند سيويه صفة لغلام ، ومذهب الكوفيين أنّ الأعراف : العلم ، ثم المضمّر ، ثم المبهم ، ثم ذو اللام ، ولعلّهم نظروا فيه إلى أنّ العلم من حين وُضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معيّن بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتّفقت مشاركته ، فبوضع ثانٍ بخلاف سائر المعارف ، وعند ابن كيسان : الأوّل المضمّر ، ثم العلم في اسم الإشارة ، ثم ذو اللام ، وعند ابن السراج : أعرّفها اسم الإشارة ؛ لأنّ تعريفه بالعين والقلب ، ثم المضمّر ثم العلم ثم اللام .

وقال ابن مالک : أعرّفها ضمير المتكلم ، ثمّ العلم الخاص أي : الذي لم يتفق له مشاركة ، وضمير المخاطب جعلها في درجة واحدة ، ثم ضمير

الغائب السَّالم من إبهام الذي لا يشتبه مفسرة ثم المُشار به والمنادى ، ثم
الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه» .
وقال بعضهم : إِنَّ ضَمِيرَ النُّكْرَةِ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى خَاصٍ بَعِينِهِ ،
«وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُّهُ مِنْ حَيْثُ الشَّخْصُ الْمَذْكُورُ دُونَ
غَيْرِهِ»^(١) .

٤ - الاكتفاء بما رآه مهما من المسائل النحوية والقضايا اللغوية التي أثارها
محللاً ذلك ومناقشاً ومعلِّقاً ، مثال : قال ابن هشام : «والجملة الخامسة : الواقعة
بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم ؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً ، كما
في قولك : «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ» أو محلاً في قولك : «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» .

مثال المقرونة بالفاء : ﴿ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾^(٢) ، ولهذا
قُرئ بجزم «يذر» عطفاً على المحل . ومثال المقرونة بـ«إذا» : ﴿ O N ﴾
﴿ V UTS R QP ﴾^(٣) ^(٤)

قال الدماميني : «الذي يظهر كما تقدّم أنّ جملة الجزاء لا محل لها من
الإعراب مطلقاً ، سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن ، وسواء كانت جواباً
لشرط جازم أو غير جازم ؛ لأنّ الجملة إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا
صح وقوع المفرد محلها ، والجزاء لا يكون إلا جملة ، ولا يصح وقوعه مفرداً
أصلاً ضرورة أنّ حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين يعقد بينهما السببية
أو اللزوم ، فيكون مضمون أو لاهما سبباً في وقوع مضمون الثانية ، أو في
الإخبار بها ، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى على ما اختاره
بعضهم ، ولا أدري ما السبب الداعي إلى جعلهم جملة جزاء في بعض
الصّور ذات محلّ من الإعراب ، ثمّ الذي في كلام الجماعة أنّ المحلّ في

(١) النص المحقق : النص المحقق ٣٧٢-٣٧٤ .

(٢) الأعراف ١٨٦ ، والآية بتمامها : ﴿ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

(٣) الروم ، ٣٦ .

(٤) المغني ٢١٥/٥ .

جواب الشرط محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها .

وقد صرح به المصنّف بعد هذا حاكيًا له حيث قال : «وقيل : عطف محلّ الفاء وما بعدها» ، وهو صدق ، بل صرح المصنّف في أقسام العطف من الباب الرَّابِع أنَّ هذا قول الجميع ، وسيأتي الكلام عليه ، وهذا ربما يُتخيّل على ما فيه من المناقشة ، وذلك لأنّ الفاء وما بعدها لو وقع مرفوعها ما هو مصدرٌ بمضارع لجزم ، فيحكم على المجموع بأنّه في محلّ جزم بهذا الاعتبار ، وهو معترض ، فإنّ المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها ، إنّما الواقع مجموع الجملة الذي هو صدرها ، ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه ؛ للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، فإنّها ذات محلّ نظرًا إلى هذا المعنى ، ألا ترى أنّ الواقعة جوابًا لشرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب بالإجماع ، مثل : إذا قام فهو مكرم ، مع أنّه يمكن أن تُصدر بمضارع مرفوع ، فيقول : «إذا قام زيد فأكرّمه» ، فلو اعتبرنا ما تقدّم للزم كون هذه الجملة ذات محلّ ، وهو باطل ؛ وعلى ذلك فقس .

وأما ما قاله المصنّف من أنّ الجزم محكومٌ به بعد الفاء فلا وجه له ، فإنّ المجزوم لا يحلّ في هذا الموضع أصلًا ، وكيف والفاء مانعة من جزم ما بعدها .

وقال الزّمخشرّي في قوله تعالى : إن تبدو الصدقات فنعمًا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفّر» .

«إنّ (نكفّر) قرئ بالنون مرفوعًا عطفًا على محلّ ما بعد الفاء ، أو على أنّه مبتدأ محذوف ، أي : ونحن نكفّر ؛ أو على أنّه جملة من فعل وفاعل مبتدأة .

ومجزومًا عطفًا على محلّ الفاء وما بعدها ؛ لأنّه جواب الشرط» اهـ .

فجعل المحلّ في حالة الجزم محكومًا به لمجموع الفاء وما دخلت عليه ، وفيه ما مرّ .

وأما جعله ما بعد الفاء في محلّ رفع فمشكل أيضًا ؛ إذ الجملة المرفوعة

المحلّ إنّما تكون خبرًا ، أو تابعة لمرفوع ، أو مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو على الخلاف في الأخيرين ، ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا .

فإن قلت : يحتمل أن تكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : وإخفاؤكم هو خير لكم ، فكذلك حكم على موضعها بالرفع . قلت : ظاهر كلامه أن الضمير عائد إلى الإخفاء المفهوم من الفعل ، وذلك أنه قال : فهو خير لكم ، فالإخفاء خير لكم ، ولم يزد على ذلك . فظاهرة أن ليس ثمّ شيء محذوف ، ولو سلّم كون هذه الجملة خبرًا لمبتدأ محذوف ، والتقدير كما تقدّم ، لم يصحّ عطف «نكفر» عليه ؛ لعدم الرّابط ، وتقديره تكلف لا داعي إليه .

وحاول بعض المصريين على الإشكال الوارد على ادعائهم كون الجملة الجوابية ذات محلّ ، بأن قال : كان هذا إنشاء من أن معنى قولهم : «الجملة التي لها محلّ من الإعراب هي التي يحل محلّها المفرد ؛ أنّه لو أتى بمفرد موضع تلك الجملة الترتيب كيب بحاله صحيحًا كقولك : (جاء زيدٌ يضحك وضاحكًا)» ، وليس هذا معنى كلامهم ، وإلا لتخلف في المحكية مع القول والمعلق عنها وإنما معناه أنّه يحل محلّها المفرد مع تغيير الترتيب كيب تغييرًا ما ، أو من غير تغيير ، أعني أنّه لا يشترط بقاء الكلام على حاله ، وهو هنا كذلك .

فإذا قلت : (إن جاء زيدٌ فهو مكرمٌ) ، كان معناه : إكرام زيد مرتب على مجيئه ، فيما يأتي ؛ هذا كلامه ، قلت : ظنّه أن منشأ الإشكال ما ذكره ليس بظنّ صادق ، بل منشؤه تصرّيحهم بأنّ كل جملة ذات محلّ لا بد من صحة حلول المفرد محلّها ، وكل من خبر المبتدأ والحال والنعت وغيره مما حكموا على الجملة فيه / بأنّها ذات محلّ يصحّ وقوعه مفردًا ، وليس النظر إلى خصوصية الترتيب كيب وصحة بقائه على حاله ملاحظًا .

وأما قوله : «وإلا لتخلف في الجملة المحكيّة مع القول والمعلق عنها» ، ففيه إدخال اللام على جواب إن الشرطية وقد علمت ما عليه ، وهذا مبنيّ على ما ظنّه ، وقد فهمت ما فيه ، وعلى ما قرّرناه من أنّه لا بد من صحة

وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحل لا يتخلف في المحكيّة ولا في المعلق عنها ، وذلك لأنّ كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردًا ، ألا ترى أنّك تقول : قلت كلامًا وعرفتُ زيدًا ، وأمّا مما تطلّب به من فهم من كلامهم على الوجه الذي قدّره فمفضّ إلى كون كل واحدة من جملتي الشرط والجزاء ذات محلّ من الإعراب دائميًا ، وهو باطل قطعًا .

فإن قلت : إذا كان الأمر على ما اخترته من جملة الجزاء لا محلّ لها ، أشكل جزم الفعل من نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ فيماذا توجهه ؟ . قلت : يحتمل أن يوجهه بأنّه مجزومٌ بحرف شرط مقدر ، حذف لدلالة ما تقدّم عليه ، أي : وإن يفعل ذلك «نذرهم» فالمعطوف هو الجملة الشرطيّة بأسرها ، لا فعل الجزاء ، حتى يقال : جُزِمَ عطفاً على المحلّ فتأمّلّه»^(١) .
أمّا في التحفة :

فلا يختلف كثيرًا عمّا في الحاشية المصرية إلاّ أنّه توسّع وأفاض من حيث شرح الكلمات الغامضة في الشواهد وتحليله ومناقشته للمسائل النحوية واللغوية ، مثال :

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٍ^(٢)
قال الدماميني : «الحوادثُ : نوازل الدهر التي وُجِدَتْ بعد أن لم تكن ، والجمّة ، بفتح الجيم : الكثيرة ، والأسنّة جمع سنان وهو الحديد المستدقّ الذي يُجعل في طرفِ الرّمح . والضعاف : جمع ضعيف ، والعزلُ جمع أعزل وهو الذي لا سلاح له»^(٣) .
ومثال مناقشته للمسائل النحوية :

قال ابن هشام : «وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثمّ قال هشام وثعلب ،

(١) النصّ المحقق : ١٦٤-١٦٨ .

(٢) المغني ٥٧/٥ .

(٣) تحفة الغريب ٩٢/١ (قسم التركيب) .

وجماعة يجوز ذلك في كل جملة نحو : يُعجبني يقوم زيد^(١) .

قال الدماميني : « ما أظنُّ أحداً من الكوفيين ولا غيرهم نازعاً في أن من خصائص الاسم كونه مسنداً إليه ، فيحمل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى أن المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند إليه معنًى ، فإذا قلت : يُعجبني يقوم زيد ، فمعناه عندهم يعجبني قيام زيد ، فلم يخرج المسند إليه بهذا التأويل عن أن يكون اسماً ، وغايته هنا أن التأويل وقع بغير واسطة حرف مصدري ، فهو كما يقول الكل في نحو : قمت حين قام زيد . من أن الجملة وقعت مضافاً إليها ، مع أن الإضافة من خصائص الاسم كالإسناد إليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد ، أي : حين قيام زيد ، ولا بدع في هذا ؛ لأنه وجد مطرداً في الإضافة كما مثلنا ، وفي باب التسوية ، نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ أي : قيامك وقعودك ، وفي نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أي : لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، فهشامٌ وثعلبٌ ، ومن قال بقولهما الحقوا مثل : يعجبني يقوم زيد بتلك الأبواب ، والبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي أن يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي ، والله تعالى أعلم^(٢) .

(١) المغني ١١٧/٥ .

(٢) تحفة الغريب ١/١٣١-١٣٢ . (قسم التركيب) .

المبحث الثالث : المآخذ على الكتاب

جَرَتْ عادةُ المحققين بذكر الملحوظات على الكتاب المحقق ، وقد اجتهد الدماميني - رحمه الله - في ترجيح بعض المسائل ، محققاً أحياناً ، ومرجحاً أحياناً أخرى ، وهذه المآخذ قليلةٌ منها ما يلي :

١ - لم يحررِ الأقوال التي يُنقلها ، ولم يثبت في نسبتها إلى قائلها ، ويكتفي بمثل : قوله ، قال بعضهم ، قال بعض المتأخرين ، وقد اجتهدت في نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها ما استطعت ذلك .

٢ - قد ينسبُ القول إلى غير صاحبه وذلك حين قال : «قال الرضي : ويدلّ على ذلك قولهم أنّهم قالوا : «الجملة الأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا ، وعلى الأوّل إن قُصدَ تشريك الثانية للأولى في حكم ذلك الإعراب عطف عليها كالمفرد ، وذكروا أنّ شرط «كون هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين ، فقد جعلوا الجمل التي لها محلّ من الإعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً وإنشاءً بناء على ظهور فائدة العطف بالواو عن التشريك المذكور ، .. الخ»^(١) .

٣ - قد يحيل على كتاب معيّن ، وبعد البحث لا تكون الإحالة موفّقة ، ممّا اضطرّ إلى البحث عن نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها ، وذلك حين ذكر قولاً لعمر القزويني «صاحب كشف الكشاف» ونسبه إلى الزمخشري ، إذ قال الدماميني : «قال صاحب الكشاف : «أي ليس من باب عطف الجملة على الجملة لتطلب مناسبة الثانية مع الأولى ، بل من باب ضمّ جملة مَسْوُوقَة لغرض إلى أخرى مَسْوُوقَة لآخر ، والمقصود بالعطف المجموع ، وشرطها المناسبة الغرضين ، فكلما كانت أشدّ كان العطف أحسن / ولم يذكر

(١) النص المحقق : ٢٦٠ .

السكاكي هذا القسم من العطف» اهـ^(١) .

٤ - عدم فصل الدماميني - رحمه الله - نصّه عن نصّ من نقل عنه ، مثال ذلك :

- وجدت نصّاً للتفتازاني في «المطوّل» دون أن ينسبه إليه ، قال الدماميني : «بأنّ حذف المبتدأ أكثر ، فالحمّل عليه أولى وبأنّ سَوَّقَ الكلام للمدح بحصول الصبر ، والإخبارُ/بأنّ الصبرَ الجميلَ أمثلُ لا يدلُّ على حصوله ، وبأنّ الأصلَ من المصادر المنصوبة أي صَبْرْتُ صبرًا جميلًا ، وحمله على حذف المبتدأ موافقٌ له دون حذف الخبر ، وذلك لأنّك إذا قلت : صَبْرْتُ صبرًا جميلًا ، فأنت في حالة النَّصْبِ مخبر بحصول الصبر لك ، وإذا جعلت المبتدأ محذوفًا كنت مخبرًا أيضًا بإتصافك بالصبر ، فالنَّصْبُ والرَّفْعُ متفقان من هذه الحيثية.. الخ»^(٢) .

- وكذلك نقل نصّاً لبهاء الدين السبكي في «عروس الأفراح» دون الإشارة إليه ، قال الدماميني : «كأنّه قيل : هل صدقوا؟ ، فقال : صدقوا ، وهذا البيت ممّا يدلُّ على أنّ الزَّعمَ يستعمل في القول الصَّحيح ، وهل هو كلّ قول قام الدليل على بطلانه ، أو كلّ قولٍ لم يقم الدليل على صحته؟ قولان ، ولم يستعمل الزَّعم في القرآن العظيم إلا للباطل ، واستعمل في غيره للصَّحيح ، كقول هِرَقْل لأبي سفيان «زَعَمْتَ» ؛ وهو كثير ، وإذا تأملته تجده /حيث يكون المتكلم شاكا ، فهو كقول لم يقم الدليل على صحته ، وإن كان صحيحًا في نفس الأمر... الخ»^(٣) .

٥ - استعمال لفظ «كل» و«بعض» بإدخال «أل» عليها في أكثر من موضع^(٤) ، غير أنّ كثيرًا ممّن قبله وبعده يفعلون ذلك ، لكنّ الأفضح في

(١) النص المحقق: ٢٦٣ .

(٢) النص المحقق: ٤٤٢ .

(٣) النص المحقق: ١٠٧-١٠٨ .

(٤) النص المحقق: ٣٨٥-٤٣٤-٤٦١-٤٩٤-٥١٦ .

استعمالها مجرداً عن الإضافة ، وهذا ما جاء به القرآن الكريم واللغة
الفصحى .

٦ - يؤخذ على الدماميني - رحمه الله - أنه إذا نقل رأياً أو اعتراضاً يُعقَّبُ
عليه بقوله «وفيه نظر» دون أن يبيِّنَ وجهة نظره ، لكنه يبدو أنه استعمالٌ
فاشٍ في كتابات العلماء السابقين ؛ لأنَّهم إذا قالوا في المسألة «نظر» ؛ ليبيِّنوا
أنَّ هناك رأياً مخالفاً لما عُرِضَ .

المبحث الثاني : منهج الشارح في كتابه

سَلَكَ الدماميني - رحمه الله - منهجًا يكاد يكون معروفًا عند الشُّراح ،
وطريقته تتلخَّصُ في الآتي :

١ - قد يعمدُ إلى الإشارةِ إلى ترتيب الباب دون أن يذكرَ عنوانه ، وكثيرًا
ما يشرح عبارات المغني ومسائله بقوله «يعني»^(١) ، والمتنُ المشروحُ قد
يكون كلمة واحدة^(٢) ، أو جملة^(٣) ، أو عدة جمل أو فقرة^(٤) .

٢ - صدرَ قولُ ابنِ هشامٍ بعبارة «قوله» ثم يصله بشرحه لكأتهما كلامٌ
واحد ، وهو منهجٌ يختلفُ عمَّا صنعه في التحفة^(٥) .

٣ - شَرَحَ الألفاظَ شرحًا لغويًا معتمدًا في الغالب على الصحاح
للجوهرى ، والمحكم لابن سيده^(٦) .

٤ - عَالَجَ المسائلَ النحويةَ وناقشها في الغالب ، معقبًا على ذلك بقوله :
«فإن قلت كذا... قلت كذا»^(٧) ، فإن كان بعضها لا يحتاج إلى جدال أو
نقاش بين النحاة اختصرها اختصارًا^(٨) .

(١) النص المحقق: ١٠٢، ٩٧، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٩ وغيرها كثير .

(٢) النص المحقق: ص ٩٧ .

(٣) النص المحقق: ١٦٨، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣ . وغيرها كثير .

(٤) النص المحقق: ١٧٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٢ ، وغيرها كثير .

(٥) النص المحقق: ٩٧، ٩٨، ٩٩ ، وغيرها .

(٦) النص المحقق: ٣٢١، ٤٥٩، ١٧٤، ١٢٧، ٢٠٧، ٤٨٨ .

(٧) النص المحقق: ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٤، ٢٠٩ .

(٨) النص المحقق: ٩٧، ٣٤٦، ٣٦٦ وغيرها كثير .

القسم الثاني :

ويشتمل على :

- وصف نسخة الكتاب

- منهج التحقيق

- صور من المخطوط

وصف نسخة الكتاب

اعتمدت على نسخة ورقية مُصَوَّرة عن أصل مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية «مخطوطات المحمدية» ، وهي محفوظة برقم (٢١٥٧) .

وعلى صفحتها الأولى عددٌ من التملكات ، وتقع في أربع وثمانين ومئة لوحة (١٨٤) ، تشتمل كلُّ لوحةٍ على صفحتين مُرقمة برقم واحد في أعلى يسار الصفحة الثانية ، ومتوسط عدد الأسطر في الصفحة الواحدة واحد وثلاثون سطرًا ، وفي كلِّ سطر أربع عشرة كلمة في الغالب (١٤) ، وإحدى عشرة كلمة (١١) في بعض الأوراق .

وقد كُتِبَتْ هذه النُّسخة بخطِّ مغربي واضحٍ في مجمله ، وقد حُلِّيت ببعض التعديلات القليلة . تاريخ نسخها وناسخها :

كُتِبَتْ هذه النسخة على يد محمد بن محمد المصري في ثلاثٍ وعشرين وألف من الهجرة النبوية كما جاء في الورقة الأخيرة منها :

«وكان الفَرَاغُ من الكتاب يوم الجمعة ثاني عشرين شهر رجب المعظم قدره ، الذي هو من شهور سنة ثلاثٍ وعشرين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، على يدِ العبد الفقير الحقير المحتاج إلى عفو ربِّه القدير إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ وهو حسبي ونعم الوكيل محمد بن محمد بن أحمد المصري لطفَ اللهُ به وختمَ له بالحسنى بجاه من له المقام الأسمى» .

مما اكتشفته في رموز المخطوط :

- ١ - يُكْتَبُ أحياناً كلمة «المصنّف» هكذا «المصن» بإسقاط الفاء .
- ٢ - استخدام الرمز (ح...) دلالة على «حينئذ» .
- ٣ - يترك «بياضاً» مقدار كلمة لـ «عبارة» قوله ، ويحتمل كُتِبَتْ بمداد غير الأسود ، وإن كان منهجاً متبعاً عند الشراح .

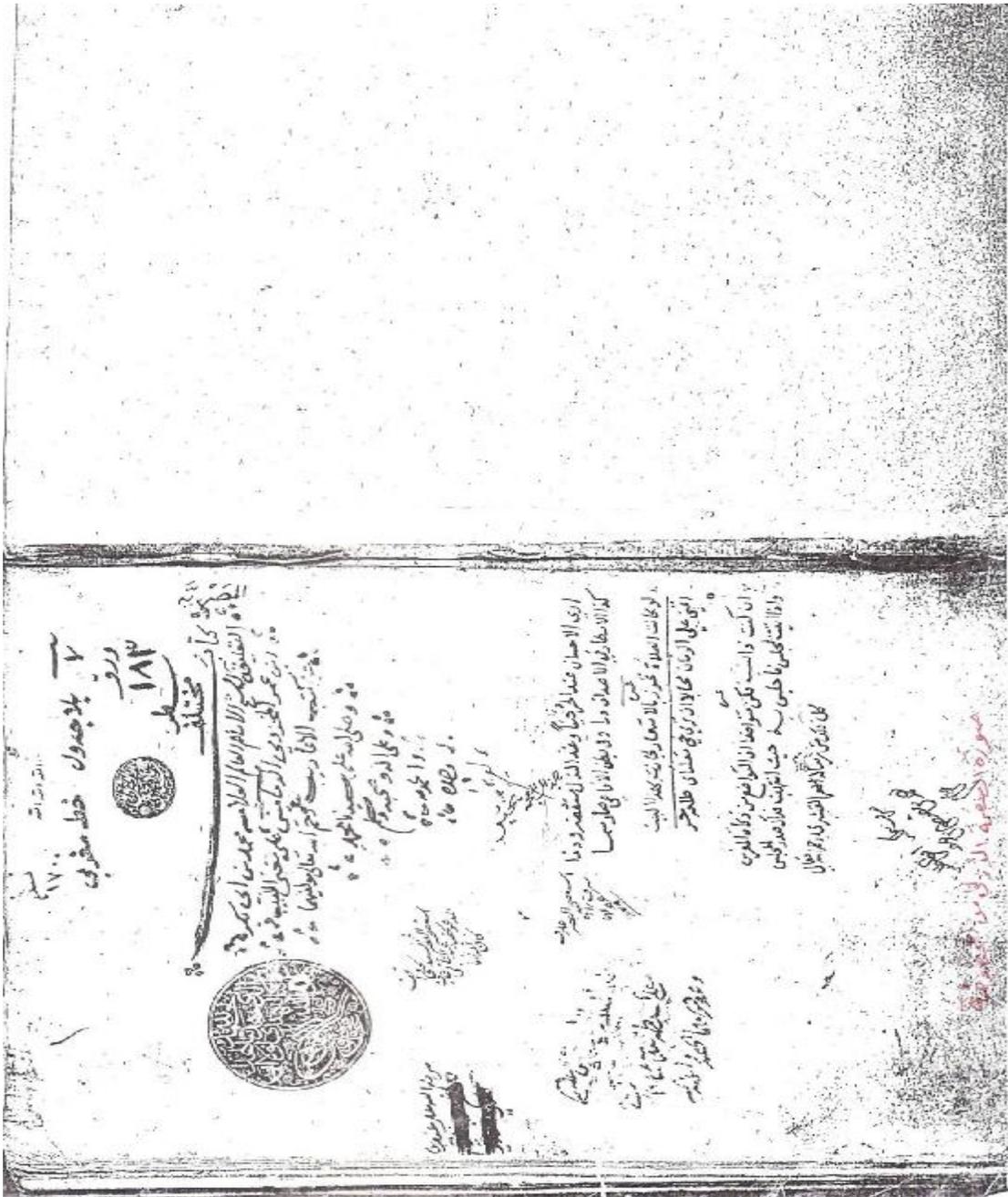
منهج التحقيق

- الترمتُ بجلّ ما التزم به المحققون للتراث ، وفق المراحل التالية :
- ١ - كتبت النصّ المحقق بحسب القواعد الإملائية الحديثة .
 - ٢ - ميّزت متن المغني بتحبير خطّه .
 - ٣ - وضعتُ الزيادات التي لا بدّ من زيادتها بين قوسين معقوفين هكذا [] ؛ لاستقامة التركيب وسلامة المعنى .
 - ٤ - عَنَوْتُ للأبواب كما هي في المغني ، تسهيلاً للدارس وتتمّة للفائدة .
 - ٥ - وضعتُ خطأ مائلاً مع بداية كلّ صفحة من صفحتي المخطوط ، وأشرتُ بالهمزة «أ» إلى الصفحة اليمنى ، وبالباء «ب» إلى الصفحة اليسرى .
 - ٦ - صوبتُ بعضَ الأخطاء الإملائية ، والتي تخالف رسم الإملاء الحديث ، أشرتُ في الغالب إلى بعضها ، وأغفلتُ الإشارة إلى أكثرها مثل : (أشكو) (فاغسلوا) (فقالوا) ، وغيرها .
 - ٧ - عزوتُ كلّ آيةٍ إلى سورتها ، وذكرتُ رقمها ، وأشرتُ في الهامش الآية التي يقتضي وضوح المعنى تمامها .
 - ٨ - خرّجتُ القراءات القرآنية من مصادرها ، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكنني ذلك .
 - ٩ - خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث المعروفة .
 - ١٠ - عزوتُ الشواهد الشعريّة إلى قائلها ما أمكنني ذلك ، وعرّفتُ للمغمورين عند ورود أول شاهد لهم ، وأتممتُ الأبيات ، وذكرتُ بحر البيت ، وشرح غريبه ، ورواياته ، ووجه الاستشهاد به .
 - ١١ - عرّفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن بترجمة يسيرة .
 - ١٢ - وثّقتُ الأمثال من أبرز الكتب التي جمعت أقوال العرب وأمثالهم .

١٣ - نسبتُ الآراءَ النحويةَ والصَّرْفِيَّةَ واللُّغَوِيَّةَ ما لم تكن منسوبة ما
أمكنني ذلك .

١٤ - ذيلتُ الرسالةَ بالفهارس الفنية المعروفة .

صور من المخطوط



صورة الصفحة الأولى من المخطوط

البَابُ الثَّانِي :

فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا وَأَحْكَامِهَا :

قوله : بالقصد (٤٩٠) .

أَحْتَرَزَ بِهِ مِنْ حَدِيثِ النَّائِمِ وَنَحْوِهِ ؛ فَإِنَّهُ عَارٍ عَنِ الْقَصْدِ .

قال ابن الضائع^(١) : « وهذا غير محتاج إليه ؛ لأنَّ الصَّادِرَ مِنَ النَّائِمِ قَدْ خَرَجَ بِقَيْدِ الْإِفَادَةِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَفِيدُ بِوَجْهِهِ ، فَلَوْ قَالَ النَّائِمُ : زَيْدٌ قَادِمٌ ، مِثْلًا ؛ وَوَأَفَقَ ذَلِكَ قَدُومَهُ ، فَالْفَائِدَةُ لَمْ تَحْصُلْ مِنْ إِخْبَارِهِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَتْ مِنْ مَشَاهِدَةِ الْقُدُومِ » ، وفيه نظر .

قوله : (وما كان بمنزلة أحدهما)^(٢) ، نحو : «ضرب اللص» ، و«أقائم الزيدان» ، «وكان زيد قائمًا» ، «وظنته قائمًا» (٤٩٠) .

أما المثال الأوّل ، وهو : ضَرْبُ/اللَّصِ ، ببناء الفعل للمفعول ، فهو [ب/١٠٨] بمنزلة الفعل والفاعل ؛ بناء على أَنَّ المرفوعَ بِهِ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِي مِنْ ذَهَبِ إِلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ اصْطِلَاحًا كَالزَّمْخَشَرِيِّ^(٣) ، فَهُوَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ ، لَا مِمَّا نُزِّلُ مِنْزَلَةَ ذَلِكَ^(٤) .

وأما الثاني : وهو «أقائم الزيدان» ، فهو مما نُزِّلُ مِنْزَلَةَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ ، فَإِنَّ الْوَصْفَ فِيهِ مَبْتَدَأٌ ، لَكِنْ مَرْفُوعَهُ لَيْسَ خَبْرًا عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزَلَةِ الْخَبْرِ

(١) ابن الضائع هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي ، توفي سنة ٦٨٠ هـ ، له : شرح الجمل ، وشرح كتاب سيبويه وغيرهما .

ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/٢٠٤ ، وينظر رأيه في : حاشية الشمني على المنصف ، ص ١١٥ ، للشمني ، ٢/١١٥ ، دار البصائر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .

(٢) أي : منزلة الفعل مع فاعله ، أو مُنْزَلًا مِنْزَلَةَ الْمَبْتَدَأِ مَعَ خَبْرِهِ .

(٣) الزمخشري هو : محمود بن عمر بن أحمد بن محمد أبو القاسم جار الله ، توفي سنة ٥٣٨ هـ . له من التصانيف : الكشاف في التفسير ، الفائق في غريب الحديث ، والمفصل في النحو ، والأنموذج ، والمحاجة وغير ذلك .

ينظر ترجمته : البداية والنهاية ، لابن كثير ١٢/٢٧٢ ، تحقيق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، البداية والنهاية ٢/٢٢٩ ، لأبي الفداء ابن كثير الدمشقي ، تحقيق مجموعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٥/١٦٨ .

(٤) الفصل ، للزمخشري ، ص ١٨ .

عند كثيرين^(١) ، وسيأتي تحقيقه .

وأما الثالث : وهو «كان زيد قائماً» ، فيحتمل أن يكون مَّاهو بمنزلة الفعل ، فإنَّ مرفوعَ «كان» مشبَّه بالفاعل ، لا فاعل اصطلاحاً .

وأما الرَّابِع : وهو «ظننته قائماً» ، فإيراده مَّاهو يتنزلُ منزلة أحدهما مُشكِلٌ ؛ لأنَّه على التَّحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح ، فليس مَّاهو بمنزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر .

فإن قلت : لعلَّه يشير إلى أنَّه مَّاهو يتنزلُ منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الأوَّل والثَّاني ، فإِنَّهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وبعد دخول النَّاسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر .

قلت : لو كان كذلك لَلزِمَ كونها جملة اسمية ، وهو باطل ، وإنَّها هما بعد دخول النَّاسخ مفردان يتسلطَّ عمله في كلِّ واحدٍ منهما ، وليس جملة .

قوله : وبهذا يظهرُ لك أنَّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من النَّاس (٤٩٠).

لاشكَّ أنَّ ثمَّ كثيراً من النَّحاة من يرى ترادفهما ، بل كلام الأندلسي^(٢) في شرح المفصل^(٣) ، أنَّه رأي الجميع ، وذلك أنَّه قال في باب المبتدأ والخبر : «الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان»^(٤) .

(١) ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش ٩٦/١ ، إدارة الطباعة المنيرية ، ط دون ، شرح الرُّضي للكافية ٢٢٥/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك ٢٦٨/١ .

(٢) اللُّورقي هو : القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي ، ولد بالأندلس سنة ٥٧٥هـ ، ورحل إلى المشرق فدخل مصر وبغداد ودمشق وحلب ، وتوفي بدمشق سنة ٦٦١هـ ، له : شرح المفصل ، والمباحث الكاملة على المقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية وغيرها .

ينظر : معجم الأدباء ١٦/٢٣٤-٢٣٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، عني بنشرها برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ، ١٦/٢ ، وبغية الوعاة ٢/٢٥١ ، وشذرات الذهب ٥/٣٠٧ .

(٣) له شرح على المفصل اسماء ب : «المحصل في شرح المفصل» .

(٤) ينظر : المحصل في شرح المفصل من بداية الكتاب إلى نهاية تقديم الخبر على المبتدأ ، تحقيق : عبد الباقي الخزرجي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، إشراف : محمد البنا ، ١٤٠٢هـ ، ص ٨٧٩ .

وظاهر كلام ابن الحاجب^(١) المترادف ؛ فإنه عرّف الجملة بتعريف الكلام ، فقال في مختصره الأصلي^(٢) : «والجملة ما وضع لإفادة النسبة^(٣)»^(٤) وهذا لا يعدّ وهماً ، فإنه اصطلاح عمّل به هؤلاء القوم ، وما قاله المصنّف اصطلاح للآخرين ، فليس توهم أولئك بناءً على اصطلاحه بأولى من توهمه هو بناءً على اعتبار ذلك المصطلح ، والأمر في هذا قريبٌ ولا مشاحة^(٥) في الاصطلاح .

قوله : وهو ظاهرٌ قول صاحبِ المفصل^(٦) : (٤٩٠)

فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : «ويسمى الجملة»^(٧) ، وليس ذلك بظاهر ، فإنه لا يلزم من تسمية الكلام جملةً تسمية الجملة كلاماً ؛ لأنّها أعمّ منه على رأيه .

قال ابن الحاجب : «وقول الزمخشري «ويسمى» يجوز أن يكون بالياء والتاء ، وضابطه : أن كل لفظتين وضعتا لذات واحدة ؛ إحداهما مؤنثة والأخرى مذكرة وتوسّطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره ، والتأنيث

(١) وابن الحاجب هو : أبو بكر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ؛ لأنّ أباه كان حاجباً فعرف به علم باللغة ، من فقهاء المالكية ، نشأ بمصر ، حفظ القرآن ، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي ، برع في الأصول والعربية ، توفي سنة ٦٤٦هـ . له : الكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، والإيضاح في شرح المفصل . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، بغية الوعاة ١٤٣/٢ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ .

(٢) هو مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه .

(٣) النسبة هي : إيقاع التعلق بين الشيئين . ينظر : التعريفات ، لعلي الجرجاني ، ص ٣٠٨ ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

(٤) مختصر السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، لابن الحاجب ، ٢٢٢/١ ، نذير حمادو ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

(٥) في الأصل : مشاحنة .

(٦) الزمخشري :

(٧) ينظر : المفصل ، ص ٦ .

هنا أحسن ؛ لأنَّ الجملة مؤنّثة وهي خبرٌ عنها»^(١) .

يشيرُ إلى أنَّ أصلَ التركيبِ «الكلام : الجملة» ثمَّ دخلَ الفعل ، فقال :
«وسمّي هو» ، أي : الكلام الجملة ، فهي وإن كانت الآن مفعولاً ثانياً ،
فهي خبرٌ بحسب الأصل .

فالتأنيثُ باعتبارها أحسن ؛ لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة .
قالوا : وسرُّه أنَّ الذوات معلومةٌ في الأغلب ، وإنَّها مجهولٌ أحوالها
وصفاتها ، ولا يخفى أنَّ اعتبارَ ما هو محطُّ الفائدة أولى .

قوله : أمّا قولُ ابن مالك^(٢) فإنَّه كان من حقِّه أن يُعدّها ثانياً جمل .
بل كان من حقِّه أن يُعدّها على مساقِ رأي المصنّفِ تسعاً ، والتّاسعة هي
قوله : ﴿ 2 ﴾^(٣) .

فإن قلت : لم تُعدّ ؛ لأنّها خبرٌ كان ، فهي من تمام الثّمانية .

قلت : فيلزم ألا تُعدّ ﴿ % ﴾^(٤) جملة ؛ لأنّها خبر «أن» / ، ثمَّ إنَّه ليس [أ/١٠٩]
في كلام الزّمخشريِّ ولا ابن مالك ما يدلُّ على عدِّ قوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾^(٥)
من جمل الاعتراض .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ٦٢/١ ، تعليق وتقديم : موسى بناي العليلي ،
مكتبة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م ، ط دون .

(٢) ابن مالك هو : محمد بنُ عبدالله بن مالك الطّائفي الشّافعي الأندلسي ، إمام النّحاة وحافظ اللّغة ، له
من التّصانيف : التّسهيل ، والألفية ، وشرحه ، وشرح الكافية الشّافية وغير ذلك ، توفي سنة
٦٧٢ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١/١٣٠ .

(٣) سورة الأعراف : ٩٦ . والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () *
+ , - . / 0 1 2 ﴾ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) الأعراف من الآية : ٩٥ . والآية بتامها : ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّبِيَّةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ
ءَابَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

أَمَّا الزَّخَشَرِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْكَشَافِ : «المعطوف عليه قوله : ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بَغْنَةً﴾ ، وقوله : ﴿! " # \$﴾^(١) إلى قوله : ﴿2﴾ وقَع اعتراضٌ بين المعطوف والمعطوف عليه»^(٢) انتهى .

فصرَّح بأنَّ مبدأ الاعتراض قوله : ﴿! " # \$﴾ ، وأنَّ منتهاه ﴿2﴾ ، فعَلِمَ أنَّ مقصوده بالجملة المعطوفة عليها مجموع قوله : ﴿فَأَخَذْنَهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٣) ؛ غير أنَّه ترك بعض الجملة اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته .

أَمَّا ابنُ مالك فقال في آخر باب الحال من شرح التسهيل^(٤) .
قال الزَّخَشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ : إِنَّ «! " # \$ % & ' (* + , - . / 0 1 2﴾^(٥) .

اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهما ﴿/﴾ و﴿5 4﴾
6 ﴿ وهذا اعتراض بكلام تضمَّن سبع جمل»^(٦) انتهى .

فنقل كلام الزَّخَشَرِيِّ نقلاً محرَّراً ، ولم ينقل أنَّ لقولهم : ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ مدخلاً في الاعتراض .

قوله : والمركبة من أنَّ وصلتها مع «ثَبَّتَ» مقدِّراً ، ومع «ثابت» مقدِّراً على الخلاف في أنَّها فعلية أو اسمية^(٧) .

إجراء الخلاف هنا غير ظاهر ؛ لأنَّه بصدد بيان ما لزم على كلام الزَّخَشَرِيِّ ، وهو يرى أنَّ هذه فعلية .

(١) سورة الأعراف : ٩٦ .

(٢) الكشاف ٤٧٩/٢ .

(٣) سورة الأعراف : ٩٥ .

(٤) شرح التسهيل ٣٧٨/٢ قال : «هذا اعتراض بكلام تضمَّن سبع جمل» .

(٥) سورة الأعراف : ٩٦ .

(٦) شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

(٧) ذهب الشارح والأمير وغيرهما إلى أنَّه ينبغي الجزم بأنَّ المقدَّر «ثبت» .

ينظر : حاشية الأمير ٤٢ / ٢ ، الباي الحلبي وشركاه ، مصر ، ١٣٧٢ هـ ، حاشية الشمي ١١٦ / ٢ .

قوله : وهذا هو التحقيق . (٤٩١)

يعني : عدُّ جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثاً ، وهذا لا تحقيق فيه ، والتَّحْقِيقُ أن يقال : إنَّ قوله تعالى : ﴿ ! " # \$ % & ') * + - , . / 0 1 2 ﴾ . يعدُّ مجموعهُ جملةً واحدةً باعتبار كونها معترضاً ، فإنَّ جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً^(١) ، والكلامُ التَّامُ هنا هو المجموع ، وإن اشتمل على جمل ، وأمَّا كُلُّ واحدةٍ من قوله تعالى : ﴿ - , . / 0 1 2 ﴾ . وقوله : ﴿ 2 1 0 / ﴾ فهو جزءُ كلام تام ، ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود ، يفوت بترك اعتباره ، وعدّه كلاماً بالنظر إليه في نفسه مبني على إلغاء العاطف المعتر ، وهو بعيدٌ عن التَّحْقِيقِ .

وقد استبان لك أن قول ابن مالك : «وهذا اعتراضٌ بكلام يتضمَّن سبع جمل» صواب ، من حيث إنَّه جعل مجموع الجمل كلاماً واحداً معترضاً ، لكن في عدّها سبعةً مناقشة .

(١) قال الشمني في الحاشية ١١٧/٢ : «وأقول : لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً ، فسيأتي في الجملة الاعتراضية : أن «وإن شطت نواها» من قوله : «لعلِّي وإن شطت نواها أזורها» جملة معترضة» .

قوله : وتقديرُ الاسميّة في ﴿ H ﴾ ﴿١﴾ أرجحُ منه في ﴿ R ﴾ S ﴿٢﴾ . (٤٩٥)

تقدّم في «أم» أنّ تقدير الاسميّة والفعليّة في قوله تعالى : ﴿ H ﴾ ﴿١﴾ متساويان ، وأنّ للفعل مُرَجَّحًا من حيث غَلْبِ إيلاء الفعل للهمزة ، وللاسمية مرجحًا من حيث مناسبتها للاسمية المعادلة لها ، وهذا لا يعارض ما وقع له هنا من أنّ تقدير الاسمية في ﴿ H ﴾ ﴿١﴾ أرجح ؛ لأنّ الأرجحية بالنسبة إلى شيء خاص ، وهو قوله تعالى : ﴿ S R ﴾ فلا تعارض .

قوله : التّاسع ﴿٣﴾ : قولهم : «ما جاءت حاجتك» : (٤٩٦) عدّ هذا المثال مما ينبغي أن يُفصّل في الجوابِ عنه لوجود الاحتمال فيه مُشكِلٌ ، فإنّه ليس مع الرّفْع إلاّ الفعليّة وليس مع النّصب إلاّ الاسمية ، والإعرابُ ظاهرٌ لا لبسَ فيه ولا احتمال ، وهذا الكلامُ أوّل من قاله الخوارج ، قاله لابن عباس - رضي الله عنهما - حين جاء إليهم رسولاً من علي . قوله : وأما نحو : «زَيْدٌ قام» ، فالجملة اسمية لا غير . (٤٩٦) عبّر هنا بلا غير ، وقد تقدّم التّنبيه عليه مرات مع تقريره في ما سبق أنّه لحن .

قوله : فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و«غلامه مُنطَلِق» صغرى لا غير : (٤٩٧) وهذا من النّمط الأول ، ويقع في بعض النسخ ليس غير في هذين الموضوعين .

(١) سورة الواقعة من الآية : ٥٩ والآية بتامها : ﴿ L K J I H ﴾ .

(٢) سورة التغابن من الآية : ٦ والآية بتامها : ﴿ { z } x w u t s r q ﴾ .

(٣) التاسع : في ما سبق يجب على المسؤول في [المسؤول] عنه أن يفعله يفصل فيه ، لاحتمالية الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين ، المغني ٢٥/٥ .

قوله : ولذلك لُحِّنَ^(١) مَنْ قَالَ^(٢) : [البسيط]
 كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٣)
 وقول بعضهم إن «مِنْ» زائدة وإِنَّهَا مضافان على حدِّ قوله^(٤) : [المنسرح]

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٥) (٤٩٨)

.....

- (١) الزمخشري في المفصل ص ٢٣٦ .
- (٢) الشاعر أبو نواس هو الحسن بن هانئ مولى الحكم بن سعد ، وهو أحد المطبوعين عرف عنه سهولة الشعر عليه ، ومتفنن في العلم قد ضرب في كل نوع منه بنصيب . الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، ص ٧٩٦-٨٢٦ ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار المعارف ، ط دون ؛ لكنه ليس من شعراء عصر الاحتجاج ، ونقبل شعره للاستئناس والتمثيل فقط .
- (٣) البيت هو الثالث من قصيدة جارية ص ١٠٤ : «وأصابته فاقعة : أي داهية . وفواقع الدهر : بوائقه» ، تح : سليم خليل ، دار الجليل ، ط دون ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م .
- والبيت في المفصل ، ص ٢٣٦ ، وشرح التصريح ، لخالد الأزهرى ، ١٠٢/٢ ، دار الفكر ، ط دون ، الخزانة ٣١٧/٨ ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق : محمد طريفى ، وإيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م ، بيروت - لبنان .
- والشاهد في البيت : «صُغْرَى وَكُبْرَى» ، حيث جاء أفعل التفضيل مجرّداً من «أل» والإضافة ومؤنثاً ، وكان حقه أن يأتي مذكراً مفرداً مهما كان أمر الموصوف به ، ولذلك لُحِّنَ النَّحَاةَ أَبَا نَوَاسٍ قِي هَذَا الْقَوْلِ . فواقعها : أي : فواقع الفقايع : هي نفاخات التي تعلو فوق الماء كالقوارير .
- (٤) هذا عجز بيت صدره : يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرَبِهِ
- والبيت للفرزدق في الكتاب ١/١٨٠ ، والمقتضب ٤/٢٢٩ ، بلا نسبة في الخصائص ، لابن جنى : ١٧٨/٢ ، تحقيق : عبد الحميد هندأوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، وشرح التسهيل ٣/٢٤٩ .
- والشاهد في البيت : «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث فصل بين المضاف «ذراعي» ، والمضاف إليه «الأسد» بما ليس بظرف ، وهو قوله «جبهة» والفصل بغير الظرف جائز ، ولذلك يجب تقدير مضاف إليه للأوّل ، أو إن المضاف إليه «الأسد» هو للمضاف الأوّل ، وحذف المضاف إليه الذي للثاني ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهته .
- (٥) العارض : السحاب المعترض في الأفق ، ذراعا الأسد : الكوكبان الدالان على المطر ، والجبهة : من منازل القمر .

يَرُدُّهُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ «مِنْ» لَا تُقَحَّمُ فِي الإِيجَابِ ، وَلَا مَعَ تَعْرِيفِ
المَجْرُورِ . (٤٩٨)

وَقَعَ لِلزَّمخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿V UT SRQ PO﴾^(١) مَا نَصَّهُ : «وَقَرَأَ^(٢) الأَعْمَشُ^(٣) : وَمَاهِمَ بَضَارِيَّ بِطَرَحِ النُّونِ
وَالإِضَافَةِ إِلَى أَحَدٍ ، وَالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ .

فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ أَضِيفُ إِلَى «أَحَدٍ» وَهُوَ مَجْرُورٌ بِ«مِنْ» ، قُلْتَ : جَعَلَ
الْجَارُ جِزَاءً مِّنَ الْمَجْرُورِ^(٤)»^(٥) . فَإِنَّ صَحَّ هَذَا التَّخْرِيجَ أَمَكَّنَ ادِّعَاءَ مِثْلِهِ
فِي الْبَيْتِ أَنَّ مِّنْ تَبْعِيضِيَّةٍ لَا زَائِدَةَ ، وَجَعَلَهَا جِزَاءً مِّنَ الْمَجْرُورِ ، وَالإِضَافَةُ
حِينَئِذٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ :

(١) سورة البقرة : من الآية : ١٠٢ .

(٢) ينظر : المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ١٠٣/١ ، تحقيق : علي
النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي . القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م . ط
دون .

(٣) في الأصل : الأعشى ، تحريف ، وهو القارئ سليمان بن مهران الكوفي مولى بن أسد ، (٦٠ -
١٤٨) هـ ، ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ٣١٥/١ . .

(٤) قال السمين الحلبي : «قال الشيخ : وهذا التخريج ليس بجيد ؛ لأنَّ الفصل بين المتضامتين بالظرف
والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك ألا يكون ثم مضاف إليه ؛ لأنَّه مشغول بعامل جر فهو
المؤثر فيه لا بالإضافة ، وأما جعله حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء ؛ لأنَّ هذا مؤثر فيه وجزء
الشيء لا يؤثر فيه .

وفي قول الشيخ نظر ؛ أمَّا كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال ؛ لأنَّه قد فصل بالمفعول به في
قراءة ابن عامر فبالظرف وشبهه أولى ، وأمَّا قوله : «لأنَّ جزء الشيء لا يؤثر فيه» فإنَّما ذلك في الجزء
الحقيقي ، وهذا إنَّما قال : ننزله منزلة الجزء ويدلُّ على ذلك قول النحويين : الفعل كالجزء من الفاعل ،
ولذلك أنث لتأنيته ، ومع ذلك فهو مؤثر فيه» . ينظر : الدر المصون ١/٤٢-٤٣ ، تح : أحمد
الحزَّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٥) ينظر : الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل . للعلامة جبار الله أبي
القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٣٠٦/١ ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ،
شارك في تحقيقه د. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي . مكتبة العبيكان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

ورأيت بخط بعض الفضلاء أن ابن الباذش^(١) وجّه هذه القراءة ؛ بأنَّ النّون حذفت للإضافة ، ثُمَّ فصل بين المتضامين بالظرف الذي هو «به» ، ثم أدخل على المضاف إليه حرف الجر مقحماً كإقحام اللام في «لا غلامِي لك» .

قال : «هذا الفاصل ، وينبغي أن يكون المجرور مجروراً باللام ، وهي مع مجرورها في موضع جرّ بإضافة «غلامي» إليها ، وكذلك التقدير في الآية فتجعل «من» جارة لأحد ، وكلاهما في موضع جرّ بالإضافة » فتأمّله .

قوله : ومن الاستئناف البياني أيضاً قوله^(٢) : [الكامل] (٥٠١)

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرِي لَا تَنْجَلِي^(٣)

«كأنه قيل : هل صدقوا؟ ، فقال : صدقوا . وهذا البيت مما يدلّ على أن الزعم يستعمل في القول الصحيح . وهل هو (أي : الزعم) كلّ قول قام الدليل على بطلانه ، أو كلّ قول لم يقدّم الدليل على صحته؟ قولان ، ولم يستعمل الزعم في القرآن العظيم إلا للباطل ، واستعمل في غيره للصحيح ، كقول هرقل لأبي سفيان «زعمت» ؛ وهو كثير ، وإذا تأملته تجده / حيث يكون المتكلم شاكاً ، فهو كقول لم يقدّم الدليل على صحته ، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر .

وقد يستشكل قوله «صدقوا» ، وهو ضميرُ المذكورين ، و«العواذِلُ» جمع

(١) ابن الباذش هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ، المعروف بابن الباذش النحوي ، أخذ عن أبيه ، وأكثر الرواية عنه ، كان عارفاً بالأسانيد ، توفي سنة ٥٤٠ هـ . له شرح كتاب سيبويه ، وشرح الأصول لابن السراج . ينظر : غاية النهاية ١ / ٧٩ ، البغية ١ / ٣٣٨ .

(٢) قائله مجهول .

(٣) البيت من الكامل في دلائل الإعجاز ، للعبد القاهر الجرجاني ، ص ٢٣٥ ، علق عليه : محمود شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ، ومفتاح العلوم ، للسكاكي ، ص ٣٧٢ ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي ، ص ١٣٣ ، تحقيق : حسن الشاعر ، دار البشير ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ ، ومعاهد التنصيص ، لعبد الرحيم العباسي ١ / ٢٨١ ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت . ط دون ، ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٧ .

عَاذِلَةٌ ، وهو مؤنث . قيل : ولا يصحُّ أن يكون جمع عَاذِلٍ ؛ لأنَّ «فاعلاً» لا يجمع على «فواعِل» ، إلا في ألفاظٍ معدودة ليس هذا منها ، ولا يصحُّ إطلاقُ القول بأنَّ «فاعلاً» لا يجمع على «فواعِل» ، إنَّما يمتنع ، ويتوقف على السَّماع في صفة العاقل كمسألتنا .

أمَّا «فَاعِل» الجامد ، أو صفة غير العاقل ، أو صفة المؤنث كـ«طَالِق» فيجوز جمعه على «فواعِل» ذكره سيبويه^(١) وغيره ، ومن هذا «نواقض الوضوء» جمع «ناقض» ، وقد غَلَطَ النَّسْفِيُّ^(٢) في ادِّعائه أنَّها جمع ناقضة^(٣) ، لتوهمه أنَّ «نواقض» لا يكون جمع ناقض^(٤) .

قلت : تغليطه من جهة منعه أن يكون «نواقض» جمع «ناقض» ظاهر ، ولأوجه^(٥) لتغليطه في من جعله لها جمع ناقضة ، فإنه غير ممتنع قطعاً ، باعتبار جعل الناقضة صفة للحالة التي يقع بها النقص - والله تعالى أعلم -

(١) هو أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبل ، إمام النحويين ، تلميذ الخليل ، شيخ الأخفش الأوسط ، له : الكتاب . توفي سنة ١٨٠ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٣/٤٦٣ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٩ .

ينظر : الكتاب ٣/٦٣٣ .

(٢) النَّسْفِيُّ هو عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدِّين أبو البركات النسفي ، توفي سنة ٧١٠ هـ ، وقيل ٧١١ هـ . ومن تصانيفه : مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بتفسير النسفي ، المنار في الأصول ، كنز الدقائق ، وغيرها .

ينظر ترجمته : كشف الظنون ، لحاجي خليفة ٢/١١٦٨ ، ١٦٤١ ، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، ص ١١٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٦٨ ، لأدورد فنديك ، صحَّحه : السيد محمد علي الببلاوي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون . أسماء الكتب ص ٢٣٧ ، لعبد اللطيف زادة ، تحقيق : محمد التونجي ، دار الفكر ، ط .. ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

(٣) بحثت عن رأي النَّسْفِيِّ في كتبه فلم أجده ، وإنَّما وجدته في أحد كتب الحنفية في الفقه وهو «العناية في شرح الهداية» ، لمحمد بن محمود الحنفي ١/٤٣ ، مطبعة الأميرية ببولاق - مصر ، ١٣١٥ هـ .

(٤) ينظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم ، لبهاء الدين السبكي ١/٥١٢-٥١٣ ، تحقيق : عبد الحميد هندراوي ، المكتبة العصرية ، صيدا-بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠٠٣ م .

(٥) «من» أحسبها زائدة .

قوله : إذ لا معنى للحفظ من كلِّ شيطانٍ لا يسمَّعُ ، وإنَّما هي استئنافٌ نحويٌّ ، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفسادِ المعنى أيضاً . (٥٠١-٥٠٢)

هذا مأخوذٌ من كلام الزَّخَشَرِيِّ قال في الكشاف ما نصَّه : «فإن قلت : لا يسمعون ، كيف يتصل بما قبله؟ قلت : لا يخلو إمَّا أن يتصل بما قبله على أن يكون صفة لكلِّ شيطان ، أو استئنافاً فلا تصحَّ الصِّفَةُ ؛ لأنَّ الحفظ من شياطين لا يسمعون أو لا يتسمَّعون لا معنى له .

وكذلك الاستئناف ؛ لأنَّ سائلاً لو سأل لم تحفظ من الشيطان؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون ، لم يستقم ، فبقي أن يكون كلاماً منقطعاً مبتدأً اقتصاصاً ، لما عليه حال المسترقة للسمع ، وأنَّهم لا يقدرُونَ أن يسمَّعُوا إلى كلام الملائكة ، أو يستمعوا وهم مقذفون بالشُّهب مدحرون عن ذلك»^(١) اهـ .

قلت : فالاستئنافُ بالمعنى الأول هو الذي أشار إليه المصنِّف بقوله : ولا يكون استئنافاً بيانياً لفسادِ المعنى ، وإنَّما يفسدُ بتقدير أن يجعل هذا جواباً عن السُّؤال عن العلة ، ولو جعل استئنافاً بيانياً على تقدير أن يكون هذا الكلام جواباً لسائل سأل عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم ، لا عن السَّببِ المقتضي للحفظ منهم لاستقام المعنى ، فإطلاقُ المصنِّف القولُ بامتناع الاستئنافِ البيانِيِّ ترتب عليه من فسادِ المعنى غير ظاهر .

قال ابن المنير^(١): «يصحّ في «لا يسمعون» أن يكون وصفاً ، وأن يكون حالاً»^(٢) ، والجواب عن إشكال الزمخشري الذي أشار إليه بقوله : «إذ لا معنى للحفظ من كلّ شيطان لا يسمع هو أنّ عدم سماع الشيطان سبب الحفظ منه..»^(٣) .

قوله^(٤) : فالشيطان حال كونه محفوظاً منه هي حال كونه لا يسمع :

وإحدى الحالين لازمة للأخرى ، فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفاً بعدم السماع في حالة واحدة ، وليس المراد أنّ عدم السماع ثابت قبل الحفظ ، وإنّما هو^(٥) سببه ، ونظير هذه الآية على هذا التقدير قوله : (وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره)^(٦) «فقوله : «مسخرات» حال^(٧) ممّا تقدّمه ، والعامل فيه الفعل الذي هو سخر ، ومعناها مستقيم ، لأنّ تسخيرها يستلزم كونها مسخرة ، فالحالة/التي سُخِّرَتْ فيها هي الحال التي كانت فيها مُسَخَّرَةً ، لا على معنى تسخيرها مع كونها مسخرات قبل ذلك ، ومن هذا النمط ﴿ * + ﴾^(٨) .

(١) ابن المنير هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم الجذامي ، ناصر الدين ابن المنير الإسكندري له اليد الطولى في علم الأدب وفنونه ، علامة الإسكندرية وفاضلها ، له التفسير الكبير ، الانتصاف من صاحب الكشاف . توفي سنة ٦٨٣ هـ . فوات الوفيات ، محمد الكتبي .. ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٣م / ١٩٧٤م ، والبغية ١ / ٣٨٤ .

(٢) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير ٥ / ٢٠٢ ، بهامش تفسير الكشاف ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد معوض ، فتحي حجازي ، مكتبة العبيكان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

(٣) الانتصاف ٥ / ٢٠٢ .

(٤) أي قول ابن المنير .

(٥) «و» أحسبها زائدة .

(٦) سورة النحل ، من الآية ١٢ .

(٧) قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو وابن كثير ونافع وأبو جعفر وخلف ويعقوب بالنصب .

ينظر : النشر ٢ / ٣٠٣ ، تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، ط دون ، والسبعة في

القراءات ، لابن مجاهد ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ .

(٨) سورة المؤمنون من الآية : ٤٤ . والآية بتامها : ﴿ * + ﴾ . / ١٠ ٢ ٣ ٤ ٥

وهم ما كانوا رسلاً إلا بالإرسال ، وهؤلاء ما كانوا لا يسمعون إلا بالحفظ»^(١) ؛ انتهى كلامه .

ولك أن تقول : إذا جعل استثناءً نحوياً كان إخباراً عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم ، فإنهم لا يسمعون فَيَرِدُ الإشكال ، وهو أنه لا معنى للحفظ من شيطان هو في نفس الأمر لا يسمع ، كما أخبر عنه ، فيكون المصنّف قد وقع في ما فرّ^(٢) منه .

فإن قلت : التّقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا يردّ الإشكال .

قلت : هذا التّقدير يصح مع الحكم يكون الجملة وصفاً أيضاً ، فتخصيص التّقدير بحال الاستثناء تحكّم ، فلا يصار إليه .

قوله : فإن قلت : اجعلها^(٣) حالاً مقدّرة ، أي وحفظاً من كلّ شيطان مارد^(٤) مقدّراً عدم سماعه بعد الحفظ .

قلت : الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها في قولك «مررت برجل معه صقر صائداً به غداً» أي مقدّراً حال المرور به أنه يصيد غداً ، والشياطين لا يقدرّون عدم السماع ولا يريدونه . (٥٠٢) ما استند إليه المصنّف^(٥) في منع الحال المقدّرة ضعيفٌ .

أمّا الأوّل : فلا نسلم أنّ الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ، ولم لا يجوز أن يقدرها غيره؟ ، ولو قيل معنى المثال : مررت برجلٍ معه صقرٌ مُقدّراً الصّيد به في الغد ، على أن يكون «مُقدّراً» اسم مفعول لصحّ ، سواء كان المقدّر هو أو غيره .

6 7 8 9 : < = > .

(١) ينظر : الانتصاف في ما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٢٠٢/٥ .

(٢) في الأصل : مرّ ، وما أثبتته من تحفة الغريب ١/٨٢ (قسم التركيب) . .

(٣) أي «لا يسمعون» .

(٤) في الأصل : «مار» .

(٥) الأصل : من في .

وأما ثانيًا : فعلى تقدير تسليم أنّ الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدرّون عدم سماعهم بعد الحفظ ؛ لما رأوه من القذف بالشَّهب ، والطرد عن الاستراق بحيث تقدرّ عندهم لا يسمعون وقد رأوا ذلك .

وأما ثالثًا : فلأنّ قوله : «ولا يريدونه» لا مدخل له في كون الحال مقدرة ؛ لأنّها تقع حيث لا يكون صاحب الحال مُريدًا لها ، كما في قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُواْ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(١) .

قوله : الثاني^(٢) : ﴿ V UT SR Q ﴾^(٣) بعد قوله تعالى : ﴿ M ﴾

﴿ O N ﴾^(٤) ، فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكيّ بالقول^(٥) . (٥٠٢)

إنما يتبادر إلى هذا ذهن من لا يتأمل ولا يتثبت في فهم المعنى ، ومن هو بهذه الصفة لا عبرة به ، ولا يلتفت إليه .

(١) سورة غافر من الآية : ٧٦ .

(٢) المثال الثاني ممّا قد يخفى فيه الاستئناف ، المغني ٤٥/٥ .

(٣) سورة يس ، من الآية : ٧٦ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) المصدر «قولهم» .

قوله : الخامس^(١) : زعم أبو حاتم أن من ذلك ❖ : ❖^(٢) . (٥٠٣)

أبو حاتم : هذا هو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل البصرة وعالمها ، قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين ، وكان كثير الرواية عن أبي زيد^(٣) ، وأبي عبيدة^(٤) ، والأصمعي^(٥) ، عالماً باللغة^(٦) ، حسن العلم بالعروض ، وإخراج المعمى ، إماماً في القراءات^(٧) ، جماعاً للكتب ، بيعت بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار ، على ما حكاه^(٨) الوزير القفطي^(٩) .

(١) المثال الخامس مما قد يخفى فيه الاستثناف ، المغني ، ٤٧/٥ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٧١ ، وتماها : ❖ 9 8 7 6 5 4 3 : ❖ = < ; > @ ? L K J I I G F E D B A .

(٣) أبو زيد هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، توفي سنة ٢١٥ هـ . له : لغات القرآن ، والمياه ، والإبل ، وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٣٧٨ - ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ .

(٤) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، علم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة ٢٠٩ هـ . له : مجاز القرآن ، ونقائض جرير والفرزدق ، وأخبار قضاة البصرة ، وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٥ / ٢٣٥ - ٢٤٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦ ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢ / ٢٤ - ٢٥ .

(٥) الأصمعي هو : أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي المعروف بالأصمعي ، راوية لغوي ، تميز بسرعة الحفظ ، توفي سنة ٢١٦ هـ . له : الأصمعيات ، والمذكر والمؤنث ، والخراج ، وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٣ / ١٧٠ - ١٧٦ ، إنباة الرواة ٢ / ١٩٧ - ٢٠٥ ، بغية الوعاة ٢ / ١١٢ - ١١٣ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٦ - ٣٧ .

(٦) في الأصل : بالغة ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) في الأصل : القرات .

(٨) ينظر : إنباة الرواة ، للوزير القفطي ٢ / ٨٥ - ٦٣ ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٩) في الأصل : القبطي ، والصحيح القفطي : هو علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد القفطي (أبو الحسن) ، أحد الكتاب المبرزين في النظم والنثر ، توفي سنة ٦٤٦ هـ . له : إنباة الرواة على إنباة النحاة .

ينظر : فوات الوفيات ٢ / ١١٧ ، والطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ،

قال ابنُ دريد^(١) : مات أبوحاتم بالبصرة ، في رجب سنة خمس وخمسين ومئتين ، وقيل : في المحرم ، وكتابه في القراءات^(٢) يفتخر به أهل البصرة ، كذا قال أبو زيد .

وإنما ذكرنا هذه الترتيباً لوجه لوقوع سؤال من بعض الطلبة عنها عند قراءة هذا المحل .

لكمال الدين الشافعي ، تحقيق : سعد حسن ، طه كاجري ، الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٦ م .
 (١) هو محمد بن الحسن الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي ، له : الجمهرة في اللغة ، اشتقاق أسماء القبائل ، الأمالي وغير ذلك . توفي سنة ٣٢١ هـ . ينظر : إنباه الرواة ٣/٩٢-١٠٠ ، وبغية الوعاة ٧٩/١ .

(٢) بحث في كتب التراجم عن اسم كتابه في القراءات فلم أجد من يصرح به . ينظر : وفيات الأعيان ٤٣١/٢ ، تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ١/٢٠ ، محمد عوض ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١ م وغيرها .

[١/١١١]

قوله : ورَّده أبوالبقاء^(١) / بأن «ولاً» إنما تعطف على النَّفي^(٢) . (٥٠٣)

أبقى المصنّف قوله هذا ولم يتعقبه ؛ بأنّ العاطف إنّما هو الواو فقط لا مجموع قوله «ولاً» ؛ وهو مُتَعَقَّبٌ بذلك .

قوله : وبأنّه كان يجب تكرار «لا» . (٥٠٣)

قد يكون أبو حاتم ذهب إلى أنّ «لا» اسم بمعنى «غير» كما قاله الكوفيون^(٣) ، وصرّح به السّخاوي^(٤) وغيره ، مثل : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا زاد ، لكن لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها في ما بعدها ، كإلا إذا كانت بمعنى «غير» ، وعليه فلا يُحتاج إلى تكرير ؛ لأنّك لو قلت : غير ذلول اكتُفي به ، والتّكرير إنّما هو في حرف النَّفي ، وهذا اسمٌ لا حرفٌ فتأمّل .

قوله : أحدهما : ما إذا جُمِلَ على الاستتفاف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلامًا ، نحو : زيد ، من قولك : «نعم الرُّجل زيد» . (٥٠٣)

ليس «زيد» ممّا يحتمل أن يكون استتفافًا ، لأنّه مفرد ، والكلام في الجمل .

(١) أبوالبقاء هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري ، قرأ على ابن الخشاب ، وابن عساكر ، وأبي يعلى الصغير ، توفي سنة ٦١٦ هـ . له : التبيان في إعراب القرآن ، واللباب في علل البناء والإعراب ، والتبيين ، وغيرها .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ١/٧٦ ، .. وتعقبه الأمير في الحاشية ٢/٤٦ ، قال : «بأنّ فيه تسمُّحًا ؛ لأنّ العاطف الواو وحدها» .

(٣) الإنصاف ، لأبي البركات الأنباري ١/٣٦٦ .

(٤) هو عليُّ بنُ محمد بن عبد الصّمد السّخاوي أبو الحسن ، قرأ النّحو والقراءات على الشّاطبي وأبي اليمن الكندي ، توفي سنة ٦٤٣ هـ . له : سفر السعادة وسفير الإفادة .

ينظر : وفيات الأعيان ٣/٣٤٠ ، والبغية ٢/١٩٢ .

ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسّخاوي ٢/٧١٣ ، تحقيق : د. محمد أحمد الدالي . دار صادر . بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

قوله : قال الزمخشري : «الأحْسَنُ والأَبْلَغُ...» الخ (٥٠٤)

عبارته في الكشاف : فإن قلت : كيف موضع هذه الجمل ؟

قلت : يجوز أن يكون ﴿W X﴾^(١) صفة للبطانة ، وكذلك ﴿^﴾^(٢) كأنه قيل : بطانة غير مانعتكم أليكم^(٣) خبالا ، بادية بغضاًؤكم .
وأما ﴿h g﴾^(٤) .

فكلام مبتدأ ، وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل عن اتخاذهم بطانة^(٥) انتهى .

قال التفتازاني^(٦) : «قوله : كيف موضع هذه الجمل يعني : ﴿W X﴾ ، ﴿^﴾ ، ﴿j i h g﴾ ؛ لظهور «أن» ، وقوله : ﴿e d c b﴾^(٧) حال ، وأن قوله : ﴿[Z \﴾^(٨) بيان تفسير وتأکید لقوله : ﴿Y X W﴾^(٩) ، فحكمه حكمه ، ولذا لم يذكره عند تفصيل الموانع ، وقيل : إنه لما وقع بين الصفتين تعين له

(١) سورة آل عمران من الآية : ١١٨ ، والآية بتمامها : ﴿W X Y Z﴾ [^] \ _
` c b a d e g h i j l m n .

(٢) سورة آل عمران من الآية : ١١٨ .

(٣) «أهنتكم» تحريف . العبارة في الكشاف : «أليكم» ، وهو جمع مذكر مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، والمعنى : غير مقصرين في إيقاع الخبال بكم .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية : ١١٨ .

(٥) الكشاف ٦١٦/١ .

(٦) التفتازاني هو : مسعود بن عمر بن عبدالله ، برع في النحو والتصريف وعلوم البلاغة ، توفي سنة ٧٩١ هـ . وقيل : سنة ٧٩٢ هـ . له : حاشية على الكشاف ، شرح المفتاح ، شرح التلخيص .

ينظر : الدرر الكامنة ٢١٤/٤ ، لابن حجر العسقلاني ، ضبط : عبدالوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، والبغية ٢٨٥/٢ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٦ .

(٧) سورة الأعراف من الآية : ١١٨ .

(٨) سورة الأعراف من الآية : ١١٨ .

(٩) سورة الأعراف من الآية : ١١٨ .

صفة»^(١) .

وقوله^(٢) : «وأحسن منه» ، أي : ممّا ذكر ، وذلك لما في الاستئناف من الفوائد ، وما في الصّفات من الدلالة على خلاف المقصود إبهامه ، وهو تقييد النهي بكون بطانة على هذه الصّفة . وليس معنى قوله : «مستأنفات كلها» أنّ الكل علة واحدة بالاجتماع ، بل إنّ^(٣) كلاً منها علة للنهي بالاستقلال ، ترك تعاطفها تنبيهاً على الاستقلال ، كما في قوله : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾^(٤) ، ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾^(٥) ، وبمعنى أنّها مستأنفات للتعليل على طريق الترتيب ، بأن يكون الآخر علة السابق ، إلى أن تكون الأولى علة للنهي ، ويتم التعليل بالمجموع ، أي لا تتخذوا بطانة منهم بطانة ؛ لأنّهم لا يألونكم ، يودّون شدة ضرركم ، بدليل أنّه قد بدت البغضاء من أفواههم ، وإن كانوا يخفون الكثير ؛ لكن لا يحسن ذلك في ﴿h g﴾^(٦) ، إذ لا يصلح تعليلاً لبدوّ البغضاء ، ويصلح تعليلاً للنهي ، أي فإنّنا قد بينّا الآيات الدّالة على وجوب معاداة^(٧) أعداء الله ، وإن كان الأحسن أن يكون ابتداء كلام ، ولا يبعد أن تكون مستأنفات كلها ، إشارة إلى ما سواه^(٨) انتهى .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف لوحة (١٥٨/ب) ، مكتبة الحرم المكي ، رقمها «٥٧٦» .

(٢) أي : قول الزمخشري .

(٣) في النسخة : «بل إن على كلاً منها» وعلى أحسبها زائدة .

(٤) سورة البقرة من الآية : ٦١ ، وتمامها : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٦١ ، آل عمران ١١٢ ، ١٨٢ .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية : ١١٨ .

(٧) في الأصل : معادات .

(٨) حاشية الكشاف مخطوط لوحة (١٥٨/ب) .

[قوله] ^(١) : وَحَصَلَ لِلْإِمَامِ ^(٢) فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ سَهْوٌ ؛ فَإِنَّهُ سَأَلَ : مَا الْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيمِ ﴿U V﴾ عَلَى ﴿T﴾ ^(٣) ؟
 وَأَجَابَ : بِأَنَّ مِحْطَ النَّهْيِ هُوَ ﴿U V﴾ لَا ﴿T﴾ فَقَدَّمَ الْأَهَمَّ .
 وَليست التَّلَاوَةُ كَمَا ذَكَرَ . (٥٠٤)

سَهْوُ الْإِمَامِ ظَاهِرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَلَا الْآيَاتِ أَوَّلًا عَلَى / مَا هِيَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لَمَّا [١١١/ب] أَخَذَ فِي التَّفْسِيرِ ، قَالَ : «أَمَّا قَوْلُهُ : ﴿U V﴾ فَفِيهِ مَسَائِلٌ ، وَذَكَرَ مَسْأَلَةً .

ثُمَّ قَالَ : الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي قَوْلِهِ : ﴿U V﴾ اِحْتِمَالَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ : «لَا تَتَّخِذُوا [بَطَانَةَ]» ^(٤) مِنْ دُونِكُمْ .
 وَالثَّانِي : أَنْ يُجْعَلَ وَصْفًا لِلْبَطَانَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَطَانَةٌ كَائِنَةٌ مِنْ دُونِكُمْ .
 فَإِنْ قِيلَ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : «لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِكُمْ بَطَانَةً» ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «بَطَانَةٌ مِنْ دُونِكُمْ» ؟ قُلْتُ : قَالَ سَيَبَوِيهِ : «إِنَّهُمْ يَقْدَمُونَ الْأَهَمَّ ، وَالَّذِي هُمْ بِشَأْنِهِ أَعْنَى» ^(٥) ، فَهَهُنَا لَيْسَ الْمَقْصُودُ اتِّخَاذَ الْبَطَانَةِ ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ لَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ بَطَانَةً ، فَكَأَنَّ قَوْلَهُ : «لَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ بَطَانَةً» أَقْوَى فِي إِفَادَةِ الْمَقْصُودِ» ^(٦) انْتَهَى .

(١) فِي الْأَصْلِ : بِيَاضٍ .

(٢) الْإِمَامُ يَقْصِدُ بِهِ فَخْرَ الدِّينِ الرَّازِي صَاحِبَ «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» الْمَعْرُوفِ بِتَفْسِيرِ الرَّازِي .

(٣) الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى : ﴿U V﴾ ، أَي : مِنْ دُونِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِكُمْ وَلَفْظُ ﴿U﴾
 ﴿V﴾ يَحْسُنُ حَمْلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ قَدْ أَحْسَنْتُمْ إِلَيْنَا وَأَنْعَمْتُمْ عَلَيْنَا ، وَهُوَ يَرِيدُ
 أَحْسَنْتُمْ إِلَى إِخْوَانِنَا ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَيَقْتُلُونَكَ الْبَاطِنَ بَعْدَ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾ ، أَي : أَبَاهُمْ فَعَلُوا
 ذَلِكَ .

تَفْسِيرُ الْفَخْرِ الرَّازِي الْمَشْتَهَرِ بِالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ» ٣٣٩/٨ ، لِمُحَمَّدِ الرَّازِي ، دَارُ إِحْيَاءِ
 التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ، بِيْرُوتَ ، ط دُونِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : سَاقِطَةٌ .

(٥) الْكِتَابُ ٣٤/١ .

(٦) تَفْسِيرُ الْفَخْرِ الرَّازِي ٣٣٩/٨ .

فأنت ترى كيف جَوَز في قوله : ﴿ U V ﴾ أن يكون صفة لبطانة ، وذلك لا يتم إلا بتقدير أن يكون مؤخرًا ، ثمَّ قال في جواب السُّؤال ما قال ، وهو سهوُّ ظاهر ، لكن لم يردِ السُّؤال على الوجه الذي حكاه المصنّف عنه - والله الموفّق - للصّواب .

قوله : **والجزم بالعطف على محلّ الفاء المقدّرة وما بعدها . (٥٠٥)**
 هذا كلام ظاهر في أنّ الجملة الواقعة بعد الفاء لا محلّ لها ، وهو خلافُ ما يأتي له من الجملة الواقعة بعد الفاء جوابًا لشرط جازم في محلّ جزم .
 قوله : **الثاني^(١) : مُذِّ ومندوما بعدهما ، نحو : ما رأيتهُ مُذِّ يومان ، فقال السّيرافي^(٢) : «في موضع نصب على الحال»^(٣) ، وليس بشيء ؛ لعدم الرّبط . (٥٠٥)**
 بل هو شيءٌ له وجه ؛ وذلك لأنّ المعنى عند بعضهم : بيني وبين لقاءه يومان ، فالرّبط بحسب المعنى موجود ، ولا يضرّ كونه بحسب اللفظ مفقودًا^(٤) .

قوله : **الثالث^(٥) : جملة أفعال الاستثناء ، ليس ، ولا يكون (٥٠٥)**
 إلى قوله : **فإن قلت : جاءني رجالٌ ليسوا زيدًا ، فالجملة صفة .**
 في هذا المثال هنا نظر من وجوه :
أمّا أوّلاً : فلأن «رجال» نكرة واقعة في الإثبات فلا عموم لها ، فلا يستثنى منها .

(١) الثاني : من أمثلة التنبية الثالث ممّا اختلف فيها أمستأنفٌ هو أم لا . المغني ٥٤/٥ .
 (٢) والسيرافي هو : أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي ، كان معتزليًا ، درس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض ، توفي سنة ٣٦٨ هـ . له : أخبار النحويين البصريين ، شرح كتاب سيبويه وغيرها .
 ينظر : إنابة الرواة ٣٤٨/١ ، سير أعلام النبلاء ، ، لشمس الدين محمد الذهبي ٢٤٩/١٦ ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف : عبدالقادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، وبغية الوعاة ٥٠٧/١-٥٠٨ .

(٣) ينظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٢١٧/٣ .

(٤) الأصل : مفقود . لأنه خبر كونه .

(٥) الثالث : من أمثلة التنبية الثالث ممّا اختلف فيها أمستأنفٌ هو أم لا .

أمّا ثانيًا : فلأن اسم «ليس» الاستثنائية لا يذكر لفظًا ، بل يكون بعضًا مضافًا إلى ضمير المستثنى لازم الحذف عند ابن مالك^(١) ، أو ضميرًا مستترًا عند غيره .

وأمّا ثالثًا : فلما يلزم من الإخبار عن الجماعة بالواحد ؛ فتأمله .

قوله : ولا يمتنع عندي^(٢) أن يقال : جاؤني ليسوا زيدًا ، على الحال . (٥٠٥)

إن كان الضمير من قوله «جاؤني» عائداً على نكرة غير عامّة ، فالأوجه الثلاثة السابقة واردة هنا ، وإن كان عائداً على عامّ ، فإنه يرد الأخيران فقط . ولك أن تقول : لم يورد المصنف المثال المتقدم ، وهو : جاؤني رجال ليسوا زيدًا ، على أن «ليس» استثنائية؟ فلا يرد كون النكرة لا عموم لها ، فلا يستثنى منها ، ولا بروز اسم ليس ، وإنما أوردته على أنه صفة لنكرة على ما هو صريح كلامه .

وقد نقل الرّضي^(٣) وغيره عن الخليل^(٤) «أنه جاز أن يوصف بـ«ليس» ، ولا يكون منكّرٌ ، أو مُعرّفٌ باللام الجنسية ، نحو : جاءوني القوم ليسوا ، أو لا يكونون^(٥) ، زيدًا ؛ فيلحقهما إذا ما يلحق الأفعال الموصوف بها»^(٦) .

(١) شرح التسهيل ٣١١/٢ .

(٢) هذا مذهب ابن عصفور في كتابه «شرح الجمل» ٢٦١/٢ ، ، تح : صاحب أبوجناح ، ط دون ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية .

(٣) هو محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ، توفي سنة ٦٨٦ هـ . له : شرح على الكافية ، وعلى الشافية لابن الحاجب ، وغيرها .

ينظر : شذرات الذهب ٢٩٥/٥ ، البغية ١/٥٦٧-٥٦٨ ، معجم المؤلفين ، لعمر كحالة ٩/١٨٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط .

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، شيخ سيبويه ، أول من ألف العروض ، توفي سنة ١٧٠ هـ . له : العين ، العروض ، النقط والشكل وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٢/٢٤٤-٢٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٧/٤٣١ ، إنباه الرواة ١/٣٧٦-٣٨٢ ، البغية ١/٥٥٧-٥٦٠ .

(٥) الأصل : يكونوا .

(٦) شرح الرضي للكافية ٢/٩٠ .

قوله : الرَّابِعُ ^(١) / : الجُمْلَةُ بَعْدَ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٌ . (٥٠٦)

إِذْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي حَتَّى ابْتِدَائِيَّةٍ اِمْتَنَعَ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا ، هَلْ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَوْ لَا؟

فَإِنَّ الْقَائِلَ ^(٢) : بِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ «حَتَّى» فِي مَحَلِّ جَرٍّ ، لَا يَرَى «حَتَّى» ابْتِدَائِيَّةً ، وَمَنْ يَرَى الْجُمْلَةَ اسْتِثْنَائِيَّةً يَرَى «حَتَّى» ابْتِدَائِيَّةً ، فَمَعَ بِتِّ الْقَوْلِ بِأَنَّ «حَتَّى» ابْتِدَائِيَّةً يَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ مَسْتَأْنَفَةً ، وَلَا يُتَصَوَّرُ إِجْرَاءُ الْخِلَافِ فِيهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ .

[الطويل]

قوله : وقوله ^(٣) :

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي - وَالْحَوَادِثُ جُمَّةٌ -
أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٍ ^(٤) (٥٠٦)

(١) الرابع من الجمل المختلف فيها استئناف هي أم لا ، ينظر : المغني ٥٥/٥ .
(٢) في الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، ص ٥٥٢ : «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج ، فإنه ذهب إلى أن «حتى» هذه جارة ، والجملة في موضع جرٍّ بـ«حتى» ، وهو ضعيف ..» ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
وفي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ٥٧/٤ ، تحقيق : عبدالعال مكرم ، عالم الكتب ، ط دون ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م : «وقد اختلف في جعلها محل أم لا؟ والخلاف أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى : الجملة بعد «حتى» الابتدائية كقوله : حتى ماءٌ دجلة أشكل . فقال الجمهور : إنها مستأنفة فلا محل لها ، وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جرٍّ بحتى ، ورُدَّ بأن حروف الجرِّ لا تُعَلَّقُ عن العمل» .

(٣) البيت لرجل دارمي اسمه : جويرية بن زيد ، أو حويرثة بن بدر .

(٤) وهي من أبيات ساقها السيوطي ، كان الشاعر أسيراً فأنشدهم الأبيات ، فأطلقوا سراحه . أولها :

وَقَائِلَةٌ مَا بِالْهَلْ لَا يَزُورُنَا؟ وَقَدْ كُنْتُ عَنْ تِلْكَ الزِّيَارَةِ فِي شُغْلٍ

وبعده :

سِرَاعٍ إِلَى الْجَلِّيِّ بَطَاءٍ عَنِ الْحَنَاءِ بَدَارٍ إِلَى النَّادِي فِي غَيْرِ مَا جَهَلٍ

والبيت من شواهد الخصائص ٣٣٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ٣٢٨/١ ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م ، همع الهوامع ٥٣/٤ ، ولسان العرب : (هيم) ١٨٣/١٥ ، لابن منظور ، تصحيح : أمين عبد الوهاب ، محمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي (هيم) .

«عزل» جمع أعزل ، وهو من لا رمح له ، القاموس ، للفيروز أبادي «عزل» ، ص ١٠٣١ ، تح : مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، ط ٨ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، و«أسِنَّةُ الرَّمَاحِ» ، القاموس

الظاهر أن هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو الاستئناف ، فإن قيل : ليس هذا موضعه ؛ قلنا : إنما كانت الجملة في الأصل مؤخره عما هي معترضة بين أجزائه ، وكانت حينئذٍ للاستئناف ، ثم قُدِّمت وبقيت بحالها إيداناً بما كانت عليه .

قوله : كقوله^(١) : [رجز]

وَبَدَّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٢) (٥٠٧)

الهَيْفُ ، بفتح الهاء مثل الهُوف^(٣) ، وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن ، وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدُّبور من تحت مجرى سُهيل^(٤) .
وفي المثل (ذَهَبَتْ هَيْفٌ لِأَدْيَانِهَا)^(٥) ، أي : لعادتها ؛ لِأَنَّهَا تُجَفِّفُ كُلَّ شَيْءٍ وَتَبَيِّسُهُ ، وفي البيت حذف حرف العطف ، أي : هيفاءً ودُبُورا .

=

«سنن» ، ص ١٢٠٧ ، والشاهد في : «والحوادثُ جَمَّةٌ» جملة اعتراضية بين الفعل وفاعله .

(١) البيت لأبي النجم العجلي شعره ورجزه : ينظر ديوانه ، ص ٢١١-٢٢٢ ، صنعه وشرحه : علاء الدين أغا ، النادي الأدبي الرياض ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

(٢) البيت هو العشرون من أرجوزته الشهيرة التي أولها :

الحمد لله العلي الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

والبيت من شواهد الخصائص ٣٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١ ، ٨٠٨/٢ ، لجلال الدين السيوطي ، دار مكتبة بالحياة ، بيروت - لبنان ، ط دون ، بلا نسبة الطرائف الأدبية ، ص ٥٨ ، تصحيح : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط دون ، التسهيل ٣٧٦/٢ ، الهمع ٥٣/٤ ، الدرر ٥٢٣/١ .

(٣) في الأصل : غير واضحة .

(٤) كوكب يمان . لسان العرب (سهل) ٤١٢/٦ . ينظر : اللسان (هيف) ١٨١/١٥ ، وسهيل كوكب يمان عن اللسان (سهل) ٤١٢/٦ .

(٥) مجمع الأمثال ، للميداني ٢٧٩/١ ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م .

قوله : كقوله^(١) :

[الطويل]

وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ^(٢) (٥٠٧)

الذي أنشده أبو علي القالي^(٣) لمعن بن أوس :

رَأَيْتُ رِجَالًا يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وَفِيهِنَّ لَا تُكْذِبُ نِسَاءً صَوَالِحُ
وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ

قوله : وقول الشاعر^(٤) :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمْشِي عَلَى التَّارِقِ (٥٠٧)

ينبغي أن ينشد الروي بالإسكان ، لما سيأتي .

ذكر الخطيب^(٥) في «تاريخ بغداد» في ترجمة «محمد بن زياد المعروف بابن

(١) وهو لمعن بن أوس المزني . ينظر : ديوانه ، ص ٨٥ ، صنعة د. نوري حمودي القيسي ، حاتم صالح الضامن . مطبعة دار الجاحظ - بغداد ١٩٧٧ م . ط دون .

(٢) الثاني من بيتين قالهما لما ولد لرجل من قومه أنثى فكره ذلك ، وكان معن مثنائا يشفق على بناته ويحسن تربيتهن .

والبيت من شواهد الخصائص ٣٣٩/١ ، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد القالي ٨٠٤/٢ ، ت : عبدالعزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، ط دون ، الخزانة ٢٤٣/٧ ، والهمع ، لجلال الدين لسيوطي ٥٣/٤ ، تحقيق : عبدالعال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م ، والدرر ٥١٩/١ .

(٣) في الأصل : أبو علي الفارسي ، هو سهو من الشارح - رحمه الله - وصوابه أنه لأبي علي القالي في كتابه «الأمالي» ، من ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، وأبو علي القالي هو إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي ، كان أعلم الناس بنحو البصريين ، وأحفظ أهل زمانه للغة ، وأرواهم للشعر الجاهلي ، وأحفظهم له ، توفي سنة ٣٥٦ هـ . له : الأمالي ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، وشرح المعلقات ، وغيرها . ينظر : سير أعلام النبلاء ، للذهبي ٤٥/١٦ - ٤٧ ، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، والبغية ٤٥٣/١ .

(٤) اختلف في نسبه قيل : لهند بنت عتبة ، وقيل : لهند بنت بياضه ، وقيل : لبنت الفند الزماني ، والرأي الذي رجحه الشارح أنه : لهند بنت بياضه الإيادي ، والخلاف قديم .
سيرة ابن هشام ، لابن هشام ٧٢/٣ ، تح : مجموعة من المحققين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط دون .

(٥) الخطيب هو الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي ، كان من الحفاظ المتقنين ، والعلماء المتبحرين ، توفي سنة ٤٦٣ هـ . له : تاريخ بغداد ، صنف قريباً من مئة مصنف .

الأعرابي» أنه قال : بعث إليّ المأمون فسرتُ إليه ، وهو في بستان يمشي مع يحيى بن أكتهم ، فرأيتها مؤلّيين ؛ فجلست ، فلما أقبلت ، فسلمت بالخلافة ، فسمعتة يقول ليحيى : يا أبا محمد ما أحسن أدبه !! رأنا مؤلّيين ، فجلس ، ثم رأنا مقبلين ، فقام ، ثم ردّ عليّ السّلام .

فقال : يا أبا محمد ، أخبرني عن أحسن ما قيل في الشّراب ، فقلت :

يا أمير المؤمنين ، قوله^(١) :

تُرِيدُ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ^(٢)

فقال : أشعر منه الذي يقول ، يريد أبا نواس^(٣) :

فَتَمَشَّتْ فِي مَفَاصِلِهِمْ كَتَمَشِّي الْبُرِّ فِي السَّقَمِ
فَعَلَّتْ فِي الْبَيْتِ، إِذْ مُزِجَتْ مِثْلَ فِعْلِ الصُّبْحِ فِي الظُّلَمِ
فَاهْتَدَى سَارِي الظَّلَامِ بِهَا كَاهْتِدَاءِ السَّفْرِ بِالْعَلَمِ^(٤)

فقلت : فائدة يا أمير المؤمنين .

فقال : أخبرني عن قول هند بنت عتبة :

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقِ

من طارق هذا ، قالت : فنظرتُ في نسبها ، فلم أجده ، فقلت : يا أمير المؤمنين ما أعرف في نسبها «طارقا» ، فقال : إنّما أرادتِ النجم ، فانتسبتُ إليه لحسنها ، من قوله تعالى : ﴿^(٥)﴾ الآية ، فقلت : فائدتان يا أمير المؤمنين .

ينظر : الأعلام ، للزركلي ١/١٧٢ ، خير الدين الزركلي ، دار العلم الملايين ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م .

(١) الأعرابي في ديوانه ص ١٨٠ ، شرح يوسف شكري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢) التَّمَطَّقُ : التَّدْوِقُ والتصويت باللسان والغار الأعلى . اللسان (مطق) ، ١٣/١٣٣ .

(٣) ديوان أبي نواس . ينظر : ديوانه ، ص ٨٠٣ .

(٤) البيت التاسع من قصيدته (قصة الأمم) مطلعها :

يَا شَقِيقَ النَّفْسِ مِنْ حَكَمِ
اسْقِنِي الحَمْرَ الَّتِي اخْتَمَرَتْ
نَمَتَ عَنْ لَيْلِي ، وَ لَمْ أَنْمِ
بِخَمَارِ السَّيْبِ فِي الرَّحِمِ

(٥) سورة الطارق من الآية : ١ .

فقال : أنا^(١) بُؤْبُوُّ هذا وابنُ بؤْبئه ، ثم جاء إليَّ /بعنبرة^(٢) كان يقلبها في يده ، بعثها بخمسة آلاف درهم^(٣) اهـ .

والبؤْبُوُّ هُنَا الأَصْل ، ورأيتُ في بعض تعاليقِ ابنِ مکتومِ القيسي^(٤) تلميذ أبي حيان^(٥) أن قول المأمون «قول هند بنت عتبة» ظاهره أنه شعرها ، وليس كما قال ، وهذا ليس لهند بنت عتبة ، وإنما تمثلت به يوم أحد^(٦) مُحرَّضُ المشركين على قتال النبي ﷺ ، وبعده :

المِسْكُ فِي المَفَارِقِ وَالدُّرُّ فِي المَخَانِقِ
إِنْ تُقْبِلُوا نَعَانِقِ وَنَفْرَشُ النَّهَارِقِ
أَوْ تُدْبِرُوا نَفَارِقِ فَرَاقَ غَيْرِ وَامِقِ^(٧)

وهو لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي ، قالته حين لقيت إياد جيش الفرس بالجزيرة ، وكان رئيس إياد يومئذ بياضه بن رباح بن طارق الإيادي^(٨) ، ويروى لهند كما ذكره المأمون .

(١) في الأصل : «أيا» ، وما أثبتته من تاريخ بغداد ٥/٢٨٣-٢٨٥ .

(٢) العنبر : الطيب المعروف ، وبه سمي الرجل . وقيل : الترس ، وإنما سمي بذلك لأنه يتخذ من جلد سمكة بحرية يقال لها : العنبر . اللسان . (ع ن ب) ٩/٤١٤ .

(٣) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، ٥/٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ط بدون .

(٤) ابن مکتوم هو : أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مکتوم بن أحمد القيسي ، أخذ النحو عن البهاء ، والدمياطي ، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً . توفي سنة ٧٤٩هـ . له : شرح كافية ابن الحاجب ، شرح الفصيح ، الدر اللقيط من البحر المحيط ، الجمع المتناهي في أخبار النحاة .
ينظر : الدرر الكامنة ١/٢٠٤-٢٠٥ ، والبغية ١/٣٢٦-٣٢٧ .

(٥) أبو حيان هو محمد بن بن علي بن يوسف بن حبان الأندلسي (أثير الدين) من كبار علماء العربية والتفسير . توفي سنة ٧٤٥هـ . له : التذليل والتسهيل وملخصه (ارتشاف الضرب) ، تذكرة النحاة وغيرهما .
ينظر : فوات الوفيات للكتبي ٤/٧١-٧٨ ، وبغية الوعاة ١/٢٨٠ ، ٢٨٥ .

(٦) هذه الحادثة في غزوة «أحد» ، وليست في غزوة «بدر» ، وهي حادثة مشهورة في كتب السير .

(٧) في الأصل : موافق .

(٨) ينظر : شرح السيوطي ٢/٨٠٩ .

وذكر الرياشي^(١) وغيره أنه لبنت الفند الزماني^(٢) قالته حين لقيت بني بكر بن ثعلب ، فطارق في قول من روى الشعر لهند بنت عتبة أو لبنت الفند الزماني ليس أبا حقيقة ، إنما هو تمثيل ، شبه الأب بالنجم الطارق لشرفه وعلوه .

وعلى قول من رواه لهند بنت بياضه يكون حقيقة وهو الأصح ، ويروى : بنات طارق ، بالرفع ، وبنات بالنصب ، فمن رفعه فعلى خبر المبتدأ ، ومن نصبه فعلى المدح والاختصاص^(٣) ، والخبر قولها «نمشي على النار» .

قال ابن مكرم : وعلى ذكر هذا الشعر . فحدثني شيخنا أبو حيان : أنه نُقل له عن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس^(٤) أنه ذُكر في بعض مجالس الحديث في «مظعون» منع الصرف ، وأنشد : «نحن بنات طارق» ، بفتح التاء ، ففتح التاء ، وأن بعض من ينسب إلى معرفة العربية أنكر ذلك وشنع .

(١) الرياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرّج بن علي الرياشي البصري ، كان راوية للشعر وأيام العرب ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني النحو واللغة ، توفي سنة ٢٥٧ هـ . له : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وغيرهما .

ينظر : معجم الأدباء ٢٩٨ / ٣ ، وإنباه الرواة ٣٦٧ - ٣٧٣ ، والبغية ٢٧ / ٢ .

(٢) الفند الزماني هو شهل بن شيبان ، شاعر جاهلي ، كان سيد بكر في زمانه ، وقائدها وفارسها ، يقول ابن جنبي : «سمي بالفند لعظم خلقتة ، تشبيهاً بفند الجبل ، وهو القطعة منه . ينظر : الأعلام ١٧٩ / ٣ .

(٣) في الأصل : التخصيص .

(٤) بهاء الدين النحاس هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام «أبو عبدالله» بهاء الدين النحاس ، تخرّج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب . توفي سنة ٦٩٨ هـ . له : إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور من أول الكتاب إلى باب الوقف ونحوه .

ينظر : البغية ١٣ / ١ ، ١٤ .

قال : « فحين عرفت القائل ، قلت : مثل هذا لا يصدر من فلان ، يعني الشيخ بهاء الدين إلا على وجه الإفادة والتنبيه على أن مثل ذلك ربما يجوز ، ووجه منع «مظعون» الصَّرف ، وإن كان الظاهر أنه مفعول من «ظَعَنَ» ، أن يكونَ فَعْلُونًا من (مَ ظَعَّ) ، فيكون كـ «حَمْدُون» فيجرب فيه ؛ خلافُ الفارسي^(١) وقوله بمنع الصَّرف ، وأمّا إنشاد «بنات طارق» ، بفتح التَّاء ، فإنَّ بعضَ العربِ يفتح التَّاء من هذا الجمع في النَّصب .

قال ابنُ مكتوم : «مَ ظَعَّ مادة مستعملة»^(٢) .

قال ابنُ سيده^(٣) في المحكم : (مَضَعُ الوترِ يَمَضُغُهُ مَضُغًا ومُضْغَةً ملَّسه وألَّانه ، وكذلك الخشبة^(٤)) انتهى . ابن مكتوم نقلت هذا النقل كله .

-
- (١) ينظر رأيه في : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ١٤٩٦/٣ ، شرح اللمع ، لابن برهان : ٤٧٦/٢ ، تحقيق : فائز فارس ، السلسلة التراثية ، ط ١ ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- (٢) بحثت عن قوله فلم أعثر عليه .
- (٣) ابن سيده هو أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي الضرير ، وقيل : اسم أبيه محمد ، وقيل : اسماعيل . روى عن أبيه وصاعد بن الحسن ابن البغدادي ، توفي سنة ٤٥٨ هـ . له : المخصص ، المحكم ، وشرح إصلاح المنطق . ينظر : إنباه الرواة ١٤١/٢ ، البغية ١٤٣/٢ .
- (٤) المحكم ، لابن سيده (مَ ظَعَّ) ، ٧١/٢ ، تحقيق : عبد الحميد هندواوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .

قوله : وقول الحماسي^(١) :

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ^(٢) (٥٠٨)

الدُّعاء ببلوغ الثمانين للممدوح فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر ؛ لأنَّه إذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه إلى تَرْجُمَانٍ ، وقد قيل : إنَّ هذه الجملة ليس فيها تصدير الكلام وتقوية له ، إلا هذه الطَّريقة الموهمة للدُّعاء عليه بالصَّيرورة إلى ضعف سمعه واحتياجه إلى ترجمان .

وهذا سؤال ذكره الشَّيخ عز الدِّين بن عبدالسَّلام^(٣) وسبقه إليه

التَّنُوخِي^(٤) . (٥)

(١) لأبي المنهال عوف بن محمِّل الخزاعي ، الشيباني ، قالها في مدح عبدالله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه ،

فسلَّم ، وأجابه فلم يسمع ، فلَمَّا عَلِمَ بذلك دنا منه ، وارتجل قصيدة أوَّها :

يَأْبَنَ الدِّي دَانَ لَهُ الْمَشْرِقَانُ طُرَا ، وَقَدْ دَانَ لَهُ الْمَغْرِبَانُ

(٢) والبيت من شواهد : عروس الأفراح ٦١٦/١ ، الهمع ٥٥/٤ ، معاهد التنصيص ٣٦٩/١ .

والشاهد فيه : قوله «وَبُلِّغْتَهَا» فإن هذه الجملة معترضة بين جزأي الجملة ، وهما : اسم إن الذي هو

قوله «الثمانين» ، وخبره ، الذي هو جملة «قد أحوجت» مع فاعله ومفعوله .

(٣) عز الدين عبدالسلام هو : عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن الحسن الشَّيخ عز الدين

أبو محمد السلمي الدمشقي الشافعي ، توفي سنة ٦٦٠ هـ . له : القواعد الكبرى ، والقواعد

الصغرى .

ينظر : وافي الوفيات ١٨٥/٦-١٨٦ .

(٤) التَّنُوخِي هو أبو علي المحسن بن محمد بن أبي الفهم ، داود التَّنُوخِي المصري ، من العلماء الأدباء

والشعراء ، توفي سنة ٣٨٤ هـ ، له : الفرج بعد الشدة ، ونشوار المحاضرة ، ديوان شعر ، ينظر

ترجمته : الأعلام ٢٨٨/٥ .

(٥) عروس الأفراح ٦١٦/١ .

قوله: قال أبو علي^(١): «تَهْيَامِي بَعْرَةٌ^(٢)» جملة معترضة بين اسم/إن وخبرها». (٥٠٨).

وقال أبو الفتح^(٣): «يجوز أن تكون الواو للقسم»^(٤). (٥٠٩).

الجملة على كلا القولين معترضة ؛ لكن الاعتراض على قول أبي علي بجملة اسمية ، وعلى قول ابن جني بجملة فعلية .

قوله: والظاهر أن الجواب ﴿ 8 7 6 ﴾^(٥) الجواب مُسَبَّبٌ عن الشَّرْطِ. (٥٠٩)

وهنا ليس كذلك ، وإنَّ أوليَّة الله بهما ثابتة على كل حال ، سواء وجد الشَّرْط أو لم يوجد ، فالجواب محذوف تقديره «فلا بأس» .

وقد صرَّح المصنِّف في أماكن الحذف (بأنَّ التحقيق من حذف الجواب مثل : ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ﴾^(٦) فليبادر للعمل ، ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾^(٧) ، ﴿m l k﴾^(٨) فاعلم أنه غَنِيٌّ [عن]^(٩) جَهْرِك ؛ ﴿p o n﴾

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الإمام ابن مالك الفارسي . له : الحجة ، التذكرة ، أبيات الإعراب ، وغير ذلك توفي سنة ٣٧٧هـ . ينظر : إنباه الرواة ٣١٠/١ ، والبغية ٤٩٦/١-٤٩٨ . ينظر رأيته : الخصائص لابن جني ٣٤٠/١ ، سر صناعة الإعراب ، لابن جني ١٣٩/١-١٤٠ ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، دار القلم - دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣ م .

(٢) جزء من الطويل لكثير عزة ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م . في (ديوانه) ، ص ١٠٣ ، والبيت هو :

وَإِنِّي وَتَهْيَامِي بَعْرَةٌ بَعْدَمَا تَحَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَحَلَّتِ

(٣) ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، من أئمة اللغة والنحو والأدب ، تلميذ أبي علي الفارسي ، كان معتزلياً ، رفيق المتنبي ، توفي سنة ٣٩٢هـ . له : اللمع ، والمحتسب ، والخصائص ، وسر صناعة الإعراب وغيرها . ينظر : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣-٢٤٨ ، ومعجم الأدباء ١٩١/٤ ، والبغية ١٣٢/٢ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١٤٠/١ .

(٥) سورة النساء ، من الآية : ١٣٥ .

(٦) سورة العنكبوت ، من الآية : ٥ .

(٧) سورة العنكبوت ، من الآية : ٥ .

(٨) سورة طه ، من الآية : ٧ .

(٩) زيادة يقتضيها المعنى .

﴿١﴾ ، ! ﴿٢﴾ فاصبر ﴿٣﴾ ،
 ﴿٤﴾ ، أي يفعل الفواحش والمنكرات ،
 ﴿٥﴾ ﴿٦﴾ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴿٧﴾ ، أي : يغلب
 ﴿٨﴾ B A @ ، أي فلا يؤذوهن بقول
 ﴿٩﴾ F E DC ، ولا فعل ،
 ﴿١٠﴾ R Q ، أي : فلا لوم علي ﴿١١﴾ T
 ﴿١٢﴾ ومبنى ذلك كله على ما ذكر ، من أنه لا بد من اعتبار كون
 الجواب مسبباً عن الشرط ، فاحتيج إلى هذا التقدير ، وحينئذٍ فما استظهر
 المصنف هنا من أن الجواب هو قوله : ﴿١٣﴾ 8 7 6 خارج عن
 التحقيق .

قوله : ولا يَرُدُّ ذلك تثنية الضمير كما توهموا ؛ لأن «أو» هنا للتنويع ،
 وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة. (٥٠٩)
 في حال العطف بالواو ، ومثل قولك : إن جاءك واحد من زيد وعمرو
 فأكرمه .

(١) سورة طه ، من الآية : ٧ .

(٢) سورة فاطر ، من الآية : ٤ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) سورة النور ، من الآية : ٢١ .

(٥) الآية السابقة .

(٦) سورة المائدة ، من الآية : ٥٦ .

(٧) الآية السابقة .

(٨) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢٧ .

(٩) الآية السابقة .

(١٠) سورة هود ، من الآية : ٥٧ .

(١١) الآية السابقة .

(١٢) ينظر : المغني ، ٦/٥٢٨-٥٣١ .

(١٣) سورة النساء ، من الآية : ١٣٥ .

قال في حاشية التسهيل^(١) : «الظاهر في هذا أن الضمير يكون موحدًا . وإن كان العطف بالواو ؛ لأنَّ الحكم على واحد لا على اثنين ، وإذا قلت : ما جاءني زيد ولا عمرو إلا وأكرمته ، فالحكم كذلك ؛ إذ المعنى : ما جاءني واحد منهما إلا وأكرمته ؛ لا ما جاءني مجموعهما ، وأمَّا ما نقله هنا عن الأُبَدي^(٢) ، فقد حكى في الحاشية عن ابن عصفور^(٣) أنه قال : «إن كانت «أو» جائزًا فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الإفراد والجمع ، نحو : الحسن أو ابن سيرين جالسُه أو جالسهما ، والآثم والكفور لا تُطْعَمُه ، أو لا تُطْعَمُهما» .

قال : وهذا هو التحقيق ، نصَّ عليه الأُبَدي^(٤) ، (٥٠٩) فتأمَّل هذا ، هل هو كما حكاه في المغني أو لا^(٥) ، ولا بأس بذكر حكم الضمير الرَّاجع إلى ما تقدم عند العطف مسد تفصيل .

قال الرّضي : «كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو و «حتى» يطابقتها مطلقًا ، نحو : زيدٌ وعمروٌ جاءني ، ومات النَّاسُ حتى الأنبياء^(٦) وفنُّوا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه .

-
- (١) قول ابن هشام في حواشي على التسهيل : بحثت عنه فلم أعره عليه .
- (٢) الأُبَدي هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الحشني أبو الحسن ، كان نحويًا ذاكرا للخلاف في النحو من أهل المعرفة بكتاب سيبويه . توفي سنة ٦٨٠ هـ . له : رسالة الحدود في النحو . ينظر ترجمته : بغية الوعاة ١٩٩/٢ .
- (٣) ابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي ، أخذ عن الدباج والشلوين ، أقبل عليه الطلبة ، وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يملُّ من ذلك . توفي سنة ٦٦٩ هـ . له : شرح الجمل ، والمقرب ، والممتع في التصريف ، وغيرها . ينظر : البغية ٢/٢١٠ ، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠ .
- (٤) قول ابن هشام في المغني ٥/٦٦ .
- (٥) ذكر الشارح ذلك في القسم الأول من الحاشية المصرية (٢٧/ب) ، (٢٨/أ) ، ولوحة (١٠٥/أ-ب) ، وينظر : المغني ١/٤١٦ .
- (٦) جاء شاهدًا على أنه يشترط في المعطوف بـ«حتى» أن يكون في غاية الزيادة أو نقص . ينظر : حاشية الصبان ٣/١٤٤ ، تح : طه عبدالرؤف سعد ، المكتبة التوقيفية ، ط دون .

وأما قوله تعالى: ﴿W VU T S R﴾^(١) ،
 فالمعنى : ولا ينفقون ذلك المكنوز ؛ لدلالة «يكنزون» على المكنوز ،
 وقوله : ﴿% & '﴾^(٢) ، أي يُرضوا أحدهما ؛ لأنَّ إرضاء
 أحدهما إرضاء للآخر .

ويجوز : زَيْدٌ وعمرو قائم ، على حذف الخبر من الأوَّل / اكتفاء بخبر [ب/١١٣]
 الثاني ، وكذلك يجوز : زيد قام وعمرو ، على حذف الخبر من الثاني اكتفاء
 بخبر الأوَّل ، أي : وعمرو وكذلك ، وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده
 عطفاً على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت : قاما .
 وأما «الفاء وثُمَّ» ، فإنَّ كان الضَّميرُ فيهما هو في مقام الخبر عن المعطوف
 بهما مع المعطوف عليه ، ففي مطابقتها لهما خلاف .

قال بعضهم : يجب حذف الخبر من أحدهما ؛ إمَّا من الأوَّل نحو : زيدٌ
 فعمرو قام ، وزيدٌ ثمَّ عمرو قام ، أي : زيدٌ قام فعمرو قام ، وإمَّا من الثاني
 نحو : زيدٌ قام فعمرو ، أي : فعمرو قام ، أو فعمرو كذلك .
 قالوا : ولا تجوز المطابقة لأنَّ تَفَاوُتَهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في
 الإضمار .

وأجاز الباقون مطابقة الضَّمير وهو الحقُّ ، نحو : زيدٌ ثمَّ عمرو قاما ، إذ
 الإشراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثُمَّ ،
 وقد يقال : قام الرَّجلان مع ترتيب قيامهما ، والإضمار والإظهار في هذا
 سواء ، فقاما وقام الرَّجلان ؛ مثلاً في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما .
 وإن لم يكن الضَّمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقاً ، نحو :
 جاءني زيدٌ فعمرو فقامت لهما ؛ و : جاءني زيدٌ ثم بكر وهما صديقان .

وأما : لا ، ولكن ، وبل ، وأم ، وأو ، وإيما ، وإمَّا ، فمطابقة الضَّمير
 معها ، وتركها موكلان إلى قصد المتكلم ؛ فإنَّ قصدت أحدهما فذلك

(١) سورة التوبة ، من الآية : ٣٤ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية : ٦٢ .

واجب في الإخبار عن المعطوف بهامع المعطوف عليه مبتدئين ، ووجب أفراد الضمير ، نحو : جاءني زيدٌ بل عمرو قام ، وكذا تقول : زيدٌ أو هندٌ جاءني ؛ إذ المعنى أحدهما والغلبة للتذكير ، وتقول في غير الخبر عن المبتدأ : جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو فأكرمه ، وَ : أزيدًا ضربت أم عمرًا فأوجعته ؟ ، وَ : وما جاءني زيدٌ لكن عمرو فأكرمه ؛ فإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ، نحو : زيدٌ لا عمرو جاءني مع أنني دعوتها ؛ وزيدٌ أو عمرو جاءني وقد جئتها وأكرمتها . وتقول في «أُو» التي للإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين وبأحثة^(١) ، ويجوز : وبأحثها ، وكذا تقول : هذا جوهرٌ أو عرضٌ ، أو : إمَّا جوهر إمَّا عرضٌ ، ثمَّ تقول : وهما مُحَدَّثان .

قال تعالى : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ﴾^(٢) وليس «أُو» بمعنى الواو ، وكما قال بعضهم : والمعنى : إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فلا بأس ، فإنَّ الله أولى بالغني والفقير معًا ، وإنَّما قال تعالى : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ﴾^(٣) NM بانفراد الضمير ؛ مع أنَّ^(٤) الانفضاض كان إليهما معًا ؛ لأنَّ الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله : ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ﴾^(٥) ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بـ«أُو» مع المعطوف عليه وإن كان المراد أحدهما ؛ لأنَّه لما استعمل «أُو» كثيرًا في الإباحة ، فجاز الجمع بين الأمرين ، نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، صار كالواو .

(١) جاء شاهدًا على أنَّ «أُو» تأتي للإباحة .

ينظر : الأصول ٥٦/٢ ، الخصائص ٣٤٧/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ١٠٠/٨ ، المطبعة المنيرية ، مصر ، ط دون .

(٢) سورة النساء ، من الآية : ١٣٥ .

(٣) كلمة «رأوا» سقطت من الأصل .

(٤) سورة الجمعة ، من الآية : ١١ .

(٥) في الأصل : (لأنَّ) ، والتصحيح عن الرضي ٣٥٣/٢ .

ولهذا جاز قوله^(١) :

[البيط]

وَكَانَ سَيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبَرَتِ السُّوْحُ^(٢)

فقال : مع سيَّان أو يسرحوه ، وكان الحق ويسرحوه ، وتقول : زيِّداً ضربت أو عمرًا ، وهما مستحقان ، وما جاءني زيد لكن عمرو ، وبل عمرو ، وقد دعوتهما^(٣) . انتهى كلامه .

قلت : وحيث قلنا بوجوب المطابقة وإفراد الضمير ، فلا يختص ذلك بباب الخبر ، بل يجري في الحال والصفة وغيرهما ، وعلى الجملة فذلك ثابت / حيث يكون الضمير في جملة منها المتعاطفان ، أو في جملة مرتبطة بهما ارتباط الحالية والوصفية ، ونحوهما .

[١١٤/أ]

قوله : أحدها^(٤) إنَّ «أحقَّ» خبر عنهما وسهَّل أفراد الضمير أمران :

- معنويّ : وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءً لرسوله - عليه الصلاة

والسلام - . (٥٠٩)

إن قصد صاحب هذا الوجه أن حقَّ الضمير أن يكون ضمير اثنين ؛ لأنَّه عائد إلى الله ورسوله ، وسهَّله ما ذكره ، فلا يظهر هذا العذر إذ لم يقل إنَّ الضمير عائدٌ إلى أحدهما ، واكتفى بذلك من حيث إنَّ إرضاء الله^(٥)

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٢٢ ، صنعه أبي سعيد الحسن السكري ، حققه : عبدالستار أحمد فراج ، مطبعة المدني ، ط دون .

من قصيدة رثى بها صديقاً له قتل في واقعة ، وهو ملفق من بيتين مع تغيير بعض الألفاظ :

وَقَالَ مَا شِيبَهُمْ : سَيَّانَ سَيْرُكُمْ وَأَنْ تُقِيمُوا بِهِ وَاعْبَرَتِ السُّوْحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ

(٢) فالرواية التي ذكرها المصنف وجميع النحاة يستشهد بها على مجيء أو بمعنى الواو .

البيت من شواهد الخصائص ١/٣٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٣١٥ ، وخزانة الأدب ١١/٧٥ ، والفصول المفيدة في الواو المزيّدة ، ص ٨٠ ، تح : حسن الشاعر ، دار البشير ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٣) ينظر : شرح الرضي للكافية ٢/٣٥١-٣٥٣ .

(٤) الواحد : من الثلاثة الأوجه في أفراد الضمير في «يرضوه» ، المغني ٥/٦٧ .

(٥) في الأصل : «وإرضاء رسوله» بالواو ، حذف لتستقيم المعنى .

إرضاء رسوله وبالعكس ، ولكنه بالغرض عائد إليهما جميعاً ، وليس أحدهما هو الآخر قطعاً .

قوله : «بل» في موضع رفع بدلاً من أحد الاسمين ، وحذف من الآخر (٥١٠) مثل ذلك .

يلزم عليه حذف البدل ، وهو محل نظر فتأمله .

قوله : وقال الزمخشري : «بجرّ الثاني على أنّ المعنى : وأقول : والحقّ^(١) ، أي : هذا اللفظ ، فأعمل القول في لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية^(٢) . (٥١٠)

لم يُعْمَلِ القول في لفظ واو القسم ومجرورها ، وإنّما هو عامل في محلّ الجملة ، والزمخشري لم يُعَبِّرْ بذلك ، وإنّما عَبَّرَ بلفظ لا يَرِدُ عليه هذا الإشكال .

ونصّه : «قُرئ : «فالحقّ والحقّ» منصوبين ، على أنّ الأوّل مُقسم به ، ك«الله» في^(٣) :

[رجز]

(١) سورة ص ٨٤ . وقد وردت في هذه الآية عدّة قراءات :

«فالحقّ والحقّ» قرأها المطوعي ، ابن عباس ، مجاهد ، الأعمش . ينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لشهاب الدين أحمد بن محمد الدميّطي ، ص ٤٧٩ ، وضع حواشيه : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط الثانية ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م ، الكشاف ٢٨٤/٥ ، البحر ١٧٦/٩ - ١٧٧ .

- «فالحقّ والحقّ» ، قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو وحزمة وابن عامر والكسائي . ينظر : النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ٣٦٢/٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط دون ، الإتحاف ص ٤٧٩ .

- «فالحقّ والحقّ» قرأها الحسن وعيسى وشعبة وعبدالرحمن بن أبي حماد وابن السمين وطلحة بن مصرف . ينظر : تفسير الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ١٥٠/٨ ، تحقيق : عبدالحميد هندراوي ، المكتبة العصرية ، ط ١ ، ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م ، الكشاف ٢٨٤/٥ ، البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ١٧٦/٩ ، تح : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢٨٤/٥ .

(٣) هذا البيت مجهول قائله ، وهو أحد أبيات سيبويه التي لم ينسبها إلى قائل معين . وهذا صدر بيت عجزه : تُؤْخَذُ كَرْهًا أَوْ نَجِيًّا طَائِعًا ، ف«تؤخذ» : بدل من «تبايعا» ولذلك نصب .

إِنَّ عَلَيْكَ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا (١)

وجوابه لأَمْلاًنْ ؛ «والحقُّ أقول» : اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ، ومعناه : ولا أقول إلا الحقَّ ، والمراد بالحقِّ : إمَّا اسمه عز وجل الذي في قوله : ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (٢) أو الحق الذي هو نقيض الباطل ، عظَّمه الله بإقسامه به ، ومرفوعين على أنَّ الأوَّل مبتدأ محذوفُ الخبرِ ، كقولك : لعمري ، أي : فالحقُّ قسَمي ، والحقُّ أقول ، أي : أقول [الحق] كقوله «كُلُّه لم أصنع» (٣) . ومجرورين على أنَّ الأوَّل مقسم به ، قد أضمر حرف قسَمِه ، كقولك : الله لأفعلنَّ ، والحقُّ أقول ، أي : ولا أقول إلا الحقَّ على حكاية لفظ (٤) المقسم به ومعناه التَّوكيد والتَّشديد ، وهذا الوجهُ جائزٌ في المرفوع والمنصوب أيضًا ، وهو وجهٌ دقيقٌ حَسَنٌ ، وقُرئ برفع الأوَّل وجره مع نصب الثاني ، وتخرُّجه على ما ذكرنا انتهى (٥) وليس فيه ما حكاه المصنِّفُ عنه ، من أنَّ القولَ [عامل] في لفظ واو القسم ومجرورها .

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/١٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ ، لابن مالك ، ص ٢٩١ ، تحقيق : عدنان الدوري ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٩٨م ، وشرح التصريح . ١٦١/٢ .

(٢) في المخطوط : بالواو ، والآية بدون الواو ﴿يُؤْفِقُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (٣) سورة النور ، آية : ٢٥ .

(٣) هذا جزء شطر من أرجوزة لأبي النجم العجلي : ينظر (ديوانه ، ص ١٥٠) تحقيق : سجع جميل الجبيلي ، بيروت ، ط ١٩٩٨م .

فَدَأْصَبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَالِي دَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

(٤) في الأصل : مكرر .

(٥) الكشاف ٥/٢٨٤ .

قوله : الثاني عشر^(١) : بين الحرف النَّاسِخ وما دخل عليه ،
كقوله : [الوافر]

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ - أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ^(٢)

كذا قاله قوم . ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية^(٣) تقدمت (٥١٠) [على
صاحبها] .

هذا مبنيٌّ على جواز تقديم الحال المصدرة بالواو ، ومنعها المغاربة^(٤) ،
لكن نصَّ ابنُ أُصْبَغ^(٥) على جوازه عند الجمهور^(٦) .

-
- (١) الثاني عشر من مواضع الاعتراض ، المغني ٧٩/٥ .
(٢) بلا نسبة في الخصائص ٣٣٧/١ ، وشرح التسهيل ١٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١ ،
والمساعد ، لابن عقيل ٥٢/٢ ، تحقيق محمد بركات ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م ، مركز إحياء التراث
الإسلامي مكة المكرمة ، ومنسوب لأبي الغول الطهوي في شواهد المغني للسيوطي ٨١٨/٢ ، والدرر
٥٢٤/١ . اللغة : الأثافيُّ : جمع أثفيّة وهو حجر توضع عليه القدر الأثافيُّ : جمع أثفيّة وهو حجر
توضع عليه القدر ، مثول : جمع مائلة ، وهي المنتصبة .
(٣) هذا الرأي لابن جني . ينظر : الخصائص ٣٣٧/١ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٨٣ ، المساعد ٥٢ / ٤ ، همع الهوامع ٥٠ / ٤ .
(٥) ابن أُصْبَغ هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن خالد الباجي ، قال ابن الفرضي :
كان حافظاً للغة والنحو . توفي سنة ٣٢٨ هـ . ينظر : البغية ٤٢٣/١ .
(٦) ينظر رأيه في : الارتشاف ٣ / ١٥٨٣ ، المساعد ٢٨ / ٤ ، الهمع ٥٠ / ٤ .

قوله : والسَّابِعُ عَشْرَ (١) : بين جملتين مستقلتين ، نحو : « فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » (٢) ، فـ « إِنْ » « نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ » (٣) تفسير لقوله تعالى : « مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ » (٤) أي إِنْ المَأْتِي الذي أَمَرَكُمُ [الله] به هو مكان الحرث ، دلالة على أَنَّ الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النَّسْلِ لا محض الشهوة ، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراضَ / بأكثر من جملة . (٥١٤) [ب/١١٤]

هكذا [قال] صاحب التلخيص (٥) ، واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي (٦) بأنَّ المراد بقولنا : « بأكثر من جملة » أن لا تكون إحداهما معمولة لأخرى ، وإلا فهي في حكم جملة واحدة .

وقوله تعالى : « يُحِبُّ التَّوَّابِينَ » (٧) خبر إن ، وقوله : « [و] يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » معطوف على الخبر ، فلا يكون مع ما قبله (٩) جملتين معترضتين (١٠) .

(١) من مواضع الاعتراض ، المغني ٨٢/٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢٣ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) الخطيب القزويني : محمد بن عبد الرحمن بن عمر الشافعي ، خطيب دمشق ، توفي سنة ٧٣٩ هـ . وله : التلخيص « تلخيص المفتاح في المعاني والبيان » من أجل المختصرات ، وقد شرحه سعد الدين التفتازاني شرحين : مطولا ومختصرا .

ينظر ترجمته : الدرر الكامنة ٤/١٢٠ ، وكشف الظنون ١/٤٧٣ . ينظر رأيه : في التلخيص ، للقزويني : ص ٢٣٣ ، ضبطه وشرحه : عبد الرحمن البرقوقي ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م .

(٦) بهاء الدين السبكي هو : أحمد بن علي بن الكافي (أبو حامد) ، توفي سنة ٧٧٣ هـ . له : عروس الأفراح : شرح تلخيص المفتاح .

ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة ١/٢٢٤-٢٢٩ ، شذرات الذهب ٦/٢٢٧ ، الأعلام ١/١٧٦ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٢ .

(٨) ساقطة من الأصل .

(٩) في الأصل : « قاله » ، وما أثبت في تحفة الغريب ١/١١٠ (قسم التركيب) .

(١٠) ينظر : عروس الأفراح ١/٦١٦ .

قلت : قوله معمولة لأخرى ، فيه نظر ؛ فإن الأولى ليست العاملة ، وإنما العامل شيء واقع فيها ، وهو «أنى»^(١) .

وأما قوله : «إنَّ الثَّانِيَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْخَبَرِ» ، فقد يقال : بل هي خبر مبتدأ محذوف ، والجمله عطف على الجملة المستأنفة ، وهي الأولى ، فيحتمل أن يكون التَّمثِيل وقع على هذا الوجه المحتمل . والآية مثال لا دليل ، فلا يقدر وجود الاحتمال فيها - والله تعالى أعلم - .

قوله : وقد مرَّ أنَّ الزَّخَّشَرِيَّ أَجَازَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ الْإِعْتِرَاضَ بِسَبْعِ جُمَلٍ عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ . (٥١٥)

وقد مرَّ أنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَإِنَّمَا فَهَمَهُ الْمُصَنِّفُ فَهْمًا ، هُوَ فِيهِ مَنَازَعٌ ، فَرَاغَهُ^(٢) .

(١) من قوله تعالى : «أنى شئتم» سورة البقرة ٢٢٣ .

(٢) فينظر : ص ١٠٠-١٠١ .

قوله : **وَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ لَا يَعْتَرِضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ (١) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٢) :**

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ ، آيَةً لِنَفْسِي - لَقَدْ طَالَبْتِ غَيْرَ مُنِيلٍ (٣) (٥١٥)

(١) فقد نُقِلَ عن ابنِ مالك في : شرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، وأبي حيان في البحر المحيط ٢١٠/٩ ، وابن هشام هنا في المغني ، والسَّمِين الحلي في الدر المصون ١٨٥/٦ ، عن أبي علي الفارسي أنه يمنع الاعتراض بأكثر من جملة ، وحينما رجعت لكتاب الخصائص لابن جني ٣٧٧/١ ، ٣٣٨ ، قال : « وأنشدنا ثم ذكر البيت السابق ، في هذا اعتراضان : أحدهما : «ولا كفران لله» ، والآخر ، قوله : «آية» ، أي : «أويت لنفسي آية» ، ف«أويت لها» ، لا محل من الإعراب . فهو في هذا البيت يميز الاعتراض بجملتين خلاف ما نقل عنه رجعت بعض إلى كتب أبي علي الفارسي ، في كتابي «المسائل الحلييات ، شرح الأبيات المشككة الإعراب» ، قد بوب لهذه المسألة باباً «الجملة الاعتراضية ، باب ما جاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ والخبر ، وبين غيرهما بالأجنبي» ، فذكر شواهد دلت على أنه يرى جواز الاعتراض بجملتين . فالبغدادي في شرحه لأبيات المغني جزم بأن أبا علي يميز ذلك . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٢٥/٦-٢٢٦ .

والذي يراه الباحث - والله تعالى أعلم - أن لأبي علي رأين في هذه المسألة ، مرة يرى الجواز ، ومرة يرى المنع ، وكلا الرأيين نُقِلَ عنه .

(٢) البيت لابن الدمينة في ديوانه ، ص ٨٦ ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، مطبعة المدني ، مصر ، ط دون ، برواية :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ شِقْوَةً لِنَفْسِي - لَقَدْ تَابَعْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ

وكثير عزة ، ص ١١٢ .

(٣) والذي في ديوان كثير عزة (ص ١١٢) ، ضعيف الشبه بهذا البيت ، وهو البيت الرابع والعشرون من قصيدة مطلعها :

أَلَا حَيًّا لَيْلِي ، أَجَدَّ رَحِيلِي وَآذَنَ أَصْحَابِي غَدًا يَقُولُ
تَبَدَّتْ لَهُ لَيْلِي لِتَغْلِبَ صَبْرُهُ وَهَاجَتْكَ أُمَّ الصَّلْتِ بَعْدَ ذَهُولِ

البيت هو :

وَلَمْ أَرِ مِنْ لَيْلِي نَوَالًا أَعَدُّهُ أَلَا رُبَّمَا طَالَبْتِ غَيْرَ مُنِيلٍ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد سيبويه ٤٦٦/١ ، وأمالي القالي ، لأبي علي القالي ، ص ٣٢٧ ، تحقيق : صلاح فتحي ، سيد بن عباس الحلبي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط دون ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م ، وابن يعيش ٥٥/٨ ، وشرح التسهيل ٦٣/٢ ، والجمع ٢٠٤/٢ .

إِنَّ «أَيَّةً» وهي مصدرٌ «أُوِيْتُ لَهُ» إِذَا رَحِمْتَهُ وَرَفَقْتَ بِهِ ، لَا يُنْصَبُ
بِ«أُوِيْتُ» مَحْذُوفَةٌ ، لِثَلَا يَلْزَمُ الْإِعْتِرَاضَ بِجُمْلَتَيْنِ . (٥١٥)

ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّهُ أَخَذَ لِأَبِي عَلِيٍّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ : الْقَوْلُ
بِامْتِنَاعِ الْإِعْتِرَاضِ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ هَذَا مَا
يُؤْخَذُ مِنْهُ مَنَعٌ ذَلِكَ مُطْلَقًا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْبَاعِثُ لَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى
مَنَعِ الْإِعْتِرَاضِ بِجُمْلَتَيْنِ مَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ تَكْثِيرِ خِلَافِ الْأَصْلِ ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِعْتِرَاضَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَالْحَذْفَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا لَا
يَلْزَمُ مِنْهُ الْمَنَعُ مُطْلَقًا ، وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : لَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِ «أَيَّةً» مُصَدَّرًا^(١)
لِ«أُوِيْتُ» الْإِعْتِرَاضَ بِجُمْلَتَيْنِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمَقْدَّرَةُ
مَفْعُولًا ثَانِيًا لِ«أَرَانِي» .

قَوْلُهُ : قَدْ طَالَبْتَ غَيْرَ مَنِيْلٍ . حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَرَى» ، أَوْ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ .

(١) الْأَصْلُ «صَدَّرًا» .

قوله : وَلَزِمَ مِنْ هَذَا تَرْكُ تَنْوِينِ الْأَسْمِ الْمَطْوُولِ وَهُوَ قَوْلُ الْبَغْدَادِيِّينَ^(١) أجازوا : لَا طَالَعَ جِبَلًا ، أَجْرَوهُ فِي ذَلِكَ مُجْرَى الْمُضَافِ ، كَمَا أَجْرَوهُ مُجْرَاهُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَعَلَى قَوْلِهِمْ يَتَخَرَّجُ الْحَدِيثُ : «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَتْ»^(٢) . (٥١٥)

بل ويتخرَّج على قول البصريين^(٣) أيضًا بأن يجعل «مانع» اسم «لا» مفردًا مبنياً معها لتضمينه معنى «من» الاستغراقية .

قوله : «لِمَا أُعْطِيَ» متعلق بمانع محذوف ، هو الخبر ، أي : لا مانع مانع لما أُعْطِيَ ، واللام للتقوية ، فلك أن تقول : يتعلّق ، ولك أن تقول : لا يتعلّق ، وكذا القول : «ولا معطي لما منعت» ، فظهر بذلك أنّ التّنوين على رأي البصريين ممتنع لا واجب ، ولعلّ السرّ في العدول عن تنوينه إرادة التّصيص على الاستغراق ، ومَنَعٌ^(٤) الاستغراق ظاهرًا لا نصًا .

فإن قلت : إذا نُونَ كان الاسم مُطْوُولًا ، و«لا» عاملة ، وقد تقدّم أنّها عند العمل تكون ناصّة/على الاستغراق .

[١١٥/أ]

قلت : مرّ لنا أيضًا : أنّ بعضهم يخصّ الاستغراق بحالة بناء الاسم من جهة تضمّن «من» الاستغراقية ، ولو سلّم أنّها للنّص على الاستغراق عند كونها عاملة لم يتعيّن عملها في مانع النّصب ، حتى يكون النّص على الاستغراق ثابتًا لاحتمال أن يكون «مانع» منصوبًا بفعل محذوف ، أي : «لا نجد ولا نرى مانعًا لما أُعْطِيَ» ، فعدل إلى البناء لسلامته من هذا الاحتمال .

(١) ينظر الارتشاف ٣/١٣٠٤ ، الهمع ٢/٢٠٤ .

(٢) من حديث رواه المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - وأوله «اللهم لا مانع...» أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الذكر بعد الصلاة ، برقم (٨٤٤) ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام برقم (١٠٨٦) ، دار الجليل ، والأفاق الجديدة ، بيروت .

(٣) الارتشاف ٣/١٢٩٦ ، الهمع ٢/١٩٩ .

(٤) الأصل : ومع .

قوله : وقد اعترض ابنُ مالك^(١) قول أبي علي . (٥١٦)

يعني قوله : لا يعترض بأكثر من جملة ، وساق الآية والبيت شاهدين على الاعتراض بجملتين .

وقد جَوَّز الزَّخْمَشَرِيُّ وغيره في قوله تعالى : ﴿ E D C B A @ ? ﴾
 U T S R Q P O N M L K J I H G F
 e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V
 ﴿ h g f ﴾^(٢) . أن يكون ﴿ f ﴾^(٣) حالاً من المجرور في قوله : ﴿ ؟ ﴾
 ﴿ @ ﴾ ؛ لأنَّه في معنى الخائفين^(٤) ، فيلزم أن يكون الاعتراض وقع فيه بسبعِ جمل
 مستقلات . إن كان ﴿ K J ﴾ ، خبر مبتدأ محذوف ، وإلا كان الاعتراض بست
 جمل ، لكن ليس ﴿ f ﴾ متعيِّناً للحالية ، إذ يتحمل أن يكون منصوباً على
 المدح ، كما جَوَّزه الزَّخْمَشَرِيُّ^(٥) أيضاً ، فلا بُدَّ من أن يمنع الحالية ، ولا يَرِدُ هذا
 عليه .

(١) قال في شرح التسهيل ٣٧٨/٢ : «زعم ابن مالك أنَّ الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ما زعم ، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيراً..» .

(٢) سورة الرحمن ، الآيات من ٤٦-٥٤ ، والآية بتامها : ﴿ m l k j i h g f ﴾ .
 ﴿ o n ﴾ .

(٣) الكشف ٢٥/٦ ، وأخذ برأيه القرطبي في أحكام القرآن ١٢٢/٩ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ١٧٨/٨ ، تح : الرحالي الفاروق ، عبدالله الأنصاري ، عبدالعال السيد ، محمد الشافعي ، دار الخير ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م ، وابن عاشور في التحرير والتنوير ٢٦٦/٢٧ ، الدر التونسية للنشر ، ط دون ، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٧٩/١٠ - ١٨٠ .

(٤) الكشف ٣٣٩/٤ ، وأخذ برأيه القرطبي في أحكام القرآن ١٤٧/١٣ ، وابن عطية في المحرر الوجيز ٢١١/١٤ ، وابن عاشور في التحرير والتنوير ٢٦٦/٢٧ ، والسمين الحلبي في الدر المصون ١٧٩/١٠ - ١٨٠ .

(٥) الكشف ٢٥/٦ .

(٦) لم اعثر على قوله .

قوله : وبأنه يجب أن يقدر للباء^(١) متعلق محذوف ، أي : أرسلناهم بالبينات .

كيف يجب تقدير المتعلق ، مع أن الزمخشري جعل المتعلق محتملاً لأمر شتى .
قال : «فإنَّما أن يتعلق بـ» ما أرسلنا « داخلا تحت حكم الاستثناء مع (رجالاً) ، أي : وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات ، كقولك : ما ضربت إلا زيداً بالسَّوط ؛ لأنَّ أصله : ضربت زيداً بالسَّوط .

وإنَّما بـ«رجالاً» صفة له : أي : رجالاً ملتبسين بالبينات .
وإنَّما بـ (أرسلنا) مضمراً كأنه قيل : بِمَ أرسلنا^(٢) ؟ ، فقلت : بالبينات ، فهو على كلامين ، والأوَّل على كلام واحد .

وإنَّما أو «يوحى» إليهم بالبينات .
وإنَّما بـ (لا تعلمون) على أنَّ الشرط في معنى التبيكيت والإلزام . كقول الأجير : إن كنتُ عملتُ لك فأعطني حقي^(٣) .

وهب أنَّ المصنِّفَ أبطل بعض هذه المحتملات بقوله : ولا يستثنى بأداة واحدة شيئان ، ولا يعمل ما قبل «إلا» في ما بعدها ، إلا في المسائل الثلاث التي ذكرها . فاحتمالُ تعلُّقه بـ«لا تعملون» ظاهر لم يبطله شيء ، فثبت أنَّ وجوبَ تعلُّقه بمحذوف منتفٍ .

قوله : أو تابَعًا له ، نحو : ما قام أحدٌ إلا زيدًا فاضلٌ . (٥١٦)

يلزم على إجازة هذا الترتيب وقوع الفصل بين الموصوف والصفة بإلا ، وهو ممتنع صرح به المصنِّف في آخر هذا الباب الثاني ، نقلًا عن الأخفش^(٤) وارتضاه .

(١) في الأصل : للفاء ؛ وأحسبها للباء .

(٢) في الأصل : بما ؛ وأحسبها استفهامية «بِمَ» .

(٣) الكشف ٤٣٨/٣ .

(٤) ينظر : المغني ٢٦٦/٥ ، أُعترض على المصنِّف في آخر الباب الثاني بأنَّ الأخفش لا يميز الفصل بإلا بين الصِّفة والموصوف ، فكيف يقول في آخر الباب أنَّ الجملة صفة لأحد ، وردَّ شارحنا «الدَّماميني» على هذا الاعتراض . ينظر : ما قاله في نهاية هذا الباب .

قوله : ويميزها منها أمور :

أحدها : أن تكون غير خبرية . (٥١٦)

يعني : والحالية لا تكون إلا خبرية ، وسيأتي توجيهه .

وقال المصنّف في حاشية التّسهيل عند قوله^(١) : تقع الحال جملة خبرية ما نصّه : حقّه أن يزيد «غير تعجبية» ؛ فلا يجوز : مررتُ بزيد ما أحسنه ، وأحسن به ، ثمّ قال : وقد / تكون التّعجبية عنده إنشائية ، فلا يُحتاج لإخراجها بعد قوله «خبرية» ، وهو الظّاهر ؛ لأنّ التّعجب استعظام ، وذلك انفعال نفسي ، وليس لنسبته خارج ، فإن قيل : إنّه يُصدّق ويُكذّب ، فممنوع ، ولئن سلّم ، فلأنّ الإنشاء نوعان : نوعٌ لا يتضمّن إخباراً^(٢) ألبتة ، ونوعٌ يتضمّنه ؛ وهذا يصحّ توجيه التصديق والتّكذيب إليه ، باعتبار ما تضمّنه لا باعتبار ما دلّ عليه باعتبار وضعه ؛ بدليل ﴿يَلَيِّنَا

Ā ANKADZĪB﴾^(٣) . ثمّ قال تعالى : ﴿O 1﴾^(٤) .

قوله : وكالشرط في : ﴿Q PO N﴾^(٥) . (٥١٩)

قال المطرزي^(٦) : «لا تقع جملة الشرط حالا ؛ لأنّها مستقبلية ، فلا تقول : جاءني زيد إن يسأل يعط ، فإن أردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية

(١) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش ١/١٢٣ ، تح : هدى قراة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .

(٢) في الأصل : «اخبار» والصّواب ما أثبتته .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية : ٢٧ ، والآية بتامها : ﴿فَقَالُوا يَلَيِّنَا Ā ANKADZĪB ĪYĀDĪT RĪBĀ WNAKUN Ā ALMŪMINĪN﴾ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية : ٢٨ .

(٥) سورة محمد ، من الآية : ٢٢ ، والآية بتامها : ﴿U TS RQ PO N﴾ .

﴿W V﴾ .

(٦) المطرزي هو ناصر بن عبد السّيد بن علي بن المطرزي أبو الفتح النحوي المشهور بالمطرزي ، من أهل خوارزم . توفي سنة ٦١٦هـ .

له : شرح المقامات ، مختصر الإصلاح لابن السكيت ، المصباح في النحو ، وغيرها . ينظر : بغية الوعاة ٢/٣١١ .

لنكتة ، سواء كانت دفع الإبهام أو غيره .

ومنهم من يقول : هو أن يوتى في أثناء كلام ، أو بين كلامين متصلين معنًى ، بجملة أو غيرها لنكتة ما^(١) .

قوله : وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه . (٥٢١)

هو غير مانع لصدقه على الجملة الحالية^(٢) في قولك : أسرتُ إلى زيد النَّحوي ، هل جزاء هذا إلا كذا^(٣) .

قوله : فَخَلَقَهُ وما بعده : تفسيرٌ لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة . من كونه قَدْرَ جسدًا من طين ، ثُمَّ كَوَّنَ . (٥٢٢)

بل هو تفسيرٌ لمثل آدم قطعًا ، باعتبار ظاهر اللفظ ، لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر كلامه .

والظاهر أنه أراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه ؛ وذلك لأنَّ الزمخشري قال : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(٤) جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم^(٥) فجعلها مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به ، فيحتاج حينئذٍ إلى أن يقال : وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها ؛ من تقدير آدم جسدًا من طين ثُمَّ تكوينه ؛ فإنَّ هذا ليس مشتركًا بين آدم وعيسى ، وإنما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج من مستمر العادة من التولد بين الأبوين ، وهذا قدر مشترك بينهما .

(١) التلخيص ، ص ٢٣١-٢٣٤ ، عروس الأفراح ١/٦١٤-٦١٦ .

(٢) تعقبه الشُّمني بقوله في الحاشية ١٢٨/٢ : «مراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، فلا ترد الجملة التي أوردها ؛ لأن لها محلًا منه ، وذلك أنه قال عند الثامن من مواضع المفسرة أنه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل ، وهي المفسرة لضمير الشأن وعن المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل : إنها تكون ذات محل .»

(٣) قال في التحفة : «إذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تلتها من النجوى ، فيلزم ألا يكون لها محل من الإعراب ، وهو باطل» ١/١٢٣ ، تحقيق : محمد غضنפור .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية : ٥٩ ، والآية بتامها : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٥) الكشاف ١/٥٦٣ .

إليه في مثل هذا . (٥٢٢)

لأنَّ المضاف إمَّا أن يكون ممَّا يصحَّ عمله في الحال ، أو يكون جزءًا من المضاف إليه ، مثل : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ﴾ (١) أو كجزء منه مثل ﴿X Y Z [\﴾ (٢) وليس المثل واحدًا من الثلاثة . قلت : والحالية متَّجهة من الضمير في قوله : ﴿خَلَوْا﴾ (٣) .

قوله : والتَّحقيق أنَّها جواب لقسم مقدر ، وأنَّ المفسر مجموع الجملتين (٤) ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأنَّ المفسر هنا إنَّما هو المعنى المتحصَّل من الجواب ، وهو خبري . (٥٢٣)

هذا الكلام فيه تدافع ، وذلك لأنَّه إذا كان التَّحقيق أنَّ المفسر مجموع الجملتين ، فكيف يقال : إنَّ المفسر هنا إنَّما هو المعنى المتحصَّل من الجواب؟ ، فإذا لا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير ، فلا يكون التَّحقيق أنَّ مجموع الجملتين هو المفسر ، وقد فرض أنَّه التَّحقيق ، وهذا خُلف .

قوله : وإنَّما قلنا في ما مضى (٥) أنَّ الاستفهام يُرادُ به النَّفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصَّناعة (٦) . (٥٢٣)

يعني أنَّ الجملة باقية على إنشائيَّتها ، وأنَّ إرادة النَّفي لا ترفع كونها إنشاء ؛ وهو خلاف ما قدَّمه قريبًا من أنَّ الاستفهام الواقع في الجملة إذا

(١) سورة الحجر ، من الآية : ٤٧ .

(٢) سورة النحل ، من الآية : ١٢٣ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢١٤ .

(٤) هذا الرأي لأبي حيَّان في قوله تعالى من سورة يوسف ، آية : ٣٥ ﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾ . ينظر : البحر المحيط . ٢٧٤/٦ .

(٥) أي في سورة الأنبياء ، آية : ٣ ﴿ ٨ ٩ : ﴾ .

(٦) قال الشمني في الحاشية لوحة ١٣٠/٢ : «وتقدير الجواب أنا لم نقل فيما مضى إنَّ الاستفهام هنا مراد به النَّفي ؛ لأجل أنَّ الجملة تفسيرية ، بل قلناه لأجل أنَّ المعنى اقتضاه ، وأوجبته الصَّناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ ، فهذه الجملة خبرية معنى إنشائية لفظًا» .

كان بمعنى النَّفي تكون خبرية ، وذلك حيث اعترض على ابن مالك في تمثيله للجملة المعترضة الإنشائية بآيتين^(١) . ثابتهما قوله تعالى : ﴿ F N M L K J I H G ﴾^(٢) .

«وَأَمَّا الثَّانِيَةَ^(٣) فنصَّ هو^(٤) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النَّفي ، فالجملة خبرية»^(٥) .

قوله : ﴿ e d c b a ﴾^(٦) زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ^(٧) يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر ، وجملة النَّهي مفسرة لذلك

المضمرة، (٥٢٥) فيكون المراد بالمصدر الَّذِي هو / ضميره مصدراً نوعياً بدليل [ب/١١٦] تفسيره بأمر خاص له ، ولا يكون تأكيداً ؛ إذ لو كان كذلك لم تصح نيابته .

قوله : وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا تَتَمُّ الْفَائِدَةُ بِالظَّرْفِ^(٨) . (٥٢٥) هذا ممنوع .

قوله : وَبَعْدَهُ فِي ﴿ وَإِذَا آتَىٰ بِإِنَّ آءَ اللَّهِ ﴾^(٩) .

وَعَدَمُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَرُدُّ عَلَىٰ أَوْلَئِكَ الْأَقْوَامِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا النَّائِبَ

(١) الأولى هي في سورة النحل ، آية : ٥٧ . ﴿ 98 : ؟ > = ؟ ﴾ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٣٥ ، والآية بتماهما : ﴿ D C B A @ ? > = ﴾ .
﴿ S R Q P O N M L K J I H G F E ﴾ .

(٣) الآية الثانية من آية : ١٣٥ ، من آل عمران ، وقد جاء فيها الاستفهام بمعنى النَّفي : ﴿ I H L K J ﴾ .

(٤) أي ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٨٠-٢٨١ ، وبمثل قوله قال الزمخشري . ينظر : الكشف ٦٢٩/١ .

(٥) هذا قول ابن هشام في المغني . ينظر : ٩٧/٥ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية : ١١ .

(٧) ينظر : حاشية الأمير ٥٧/٢ .

(٨) إن كان الشارح - رحمه الله - يقصد لا تتم به الفائدة بحد ذاته فكلامه صحيح ، وإن كان لا يقصد إنما تتم به الفائدة بالمتعلق ذاته ، فيكون كلام ابن هشام صحيح ، وأوضح حدّاق النحويين أن الخبر ليس المقصود بذاته ، إنما المتعلق لذاته .

(٩) سورة الجاثية ، من الآية : ٣٢ .

الجارّ والمجرور دائماً ، وإنما قالوا به في محلّ خاص لقيام المقتضي لذلك عندهم ؛ فلا يُردّ عليهم كون الجار والمجرور مفقوداً في محلّ آخر .

قوله : وعن الجملة المفسّرة في باب الاشتغال . (٥٢٦)

لا تخرج الجملة المفسرة في هذا الباب بقيد الفضلة ، في مثل قولنا : قام زيدٌ عمرًا يضربُه ؛ لأنّها هنا مفسرة للحال ، فهي فضلة .

قوله : فردّ عليه^(١) بأنّه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار ، وحذف

القسم مع كون الجواب منفيًا بـ «إن» . (٥٢٨)

يَرِدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَجِئْتَنِي بِمِثْلِ آبٍ تُؤَمِّدُ بِهِ الْأَرْضَ كَمِثْلِ طَرَسٍ ﴾^(٢) .

ولا أثرَ لوجود لام التّوطئة هنا في قوله تعالى : ﴿ بَايَعْتُمْ بَيْنَهُمْ لَعِنَّتُكُمْ وَأَخَذَتُكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾^(٣) .

قوله : وقد يحتج للحاليّة بقوله أيضًا^(٤) :

أَلَمْ تَرَ نِيَّ عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي
عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ (٥٢٩)

(١) أي ردّ أبوحيان على ابن عطية ما ذهب إليه في قوله تعالى : ﴿ بَايَعْتُمْ بَيْنَهُمْ لَعِنَّتُكُمْ وَأَخَذَتُكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾^(٣) .
تقتضيه ، أي : قسم . ينظر : المحرر الوجيز ٥٦/٦ .

ينظر : المحرر ٥١١/٩ .

(٢) سورة فاطر ، من الآية : ٤١ .

(٣) سورة مريم ، من الآية : ٧١ .

(٤) الشاعر هو الفرزدق ، ينظر : ديوانه ٣٤١/٢ ، شرح : علي مهدي ، دار الجليل ، بيروت ط ١ ،
١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

(٥) في الديوان : «قائم» ، وكلاهما صواب .

(٦) البيتان الرَّابِعُ والخامس من قصيدة مطلعها :

إِذَا شِئْتُ هَاجَتْنِي دِيَارٌ مُحِيلَةٌ وَمَرْبُطٌ أَفْلَاءٌ أَمَامَ خِيَامِ
بِحَيْثُ تَلَقَى الدُّوَّ وَالْحَمُضُ هَاجَتَا لِعَيْنِيَّ أَغْرَابًا ذَوَاتِ سِجَامِ

والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٦/١ ، والمقتضب ٣١٣/٤ ، وشرح المفصل ٥٩/٢ ، وتذكرة

النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، ص ٨٥ ، تحقيق : عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ،

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

هذا عَجِيبٌ ، كيف يكون اللفظُ الواقعُ حالاً في تركيبٍ خاصٍ حُجَّةً على أن لفظاً آخر في تركيبين لذلك الترتيب حالٌ ، هذا ممّا لا سبيلَ إلى القول به أصلاً .

قوله : ولم يُؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد^(١) لا للتأسيس . (٥٣١)
عطف بـ«لَا» بعد وقوع الحصر بـ«إِلَّا» ، وقد تقدّم له نظير في «إِنْ» ، وسبَق الكلام عليه .

قوله : وأمّا الثاني^(٢) : فلأنّ الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ . (٥٣١)

لا شك أنّ القول الأوّل غلطٌ نشأ من اشتراك لفظ «الخبر» بين ما يقابل الإنشاء ، وبين خبر المبتدأ ، وحرّر بعض المتأخرين هنا كلاماً لا بأس بإيراده ؛ فقال : «المبتدأ إنّما ذكّر ليُنسبُ إليه بطريق من الطُّرق حال من أحواله ، ويرتبط به من الوجوه حكم من أحكامه ، وبهذا فرّق بين «ضربتُ زيداً» و «وزيدٌ ضربته» ، فحكّم بأنّ «زيداً» في الأوّل مفعول به ، وفي الثاني مبتدأ مع أنّ فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معاً ، وذلك لأنّه ذكّر في الأولى بياناً لمن وقع عليه الفعل ، وفي الثانية ليُسندَ إليه حال من أحواله وحكم من أحكامه ، ولذلك صرّحوا بأنّ «زيدٌ أبوه منطلق» معناه : زيدٌ منطلق الأب .

وعلى هذا فنقول : معنى الجملة الإنشائية ، طلباً كان أو غيره ، وإن كان حاصلًا معها نسبة قائمة بالطالب المنشيء .

فإذا قلت : زيدٌ اضربه ، فطلب الضرب صفة قائمة بك ، وليس حالاً

(١) أي : توكيد الجواب .

(٢) أما الأول من التعليلين هو لأن نحو «لأفعلن» لا محل له ، والتعليل الثاني : هو كون جملة القسم جملة إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب ، المغني ٥/١٣٧-١٣٨ .

من أحوال زيد ، إلا باعتبار تعلّقه به ، أو كونه مقولاً^(١) في حقّه ؛ واستحقاقه أن يقال فيه ، فلا بدّ أن يلاحظ في وقوعه خبراً عنه هذه الحثيثة ، فكأنّه قيل : زيدٌ مطلوبٌ ضربُه ، أو نقول في حقه ذلك ، لا على معنى الحكاية ، بل على معنى أنّه يستحق أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ «اضربه» طلبُ ضربه ، ومن رَبطه بالمتبداً معنًى آخر لا يستفاد . من قولك : اضربْ زيداً ، وامتناعه من احتمال الصدق والكذب / بحسبِ المعنى الأوّل لا ينافي احتمالهما بحسبِ المعنى الثّاني^(٢). انتهى

قوله : للاتفاق على أنّ أصله للإفراد^(٣) . (٥٣١)

وقال الرّضي : «ولمّا نَع أن يمنع . قالوا : إنّما كان أصله الإفراد ؛ لأنّه القول المقتضي نسبة أمر إلى أمر ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه ، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خبران أو أكثر ، لا خبر واحد ، فالتّقديرُ في «زيدٌ ضربَ غلامه» : مالكٌ لغلامٍ ضاربٍ ، والجواب أنّ المنسوبَ يكون شيئاً واحداً كما قلتم ، لكنه ذو^(٤) نسبة في نسبة ، فلا نقدره بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصّورة المذكورة ضربٌ غلامه ، الذي تضمّنته الجملة^(٥) .

(١) في الأصل : مفعولاً ، وما أثبتته في حاشية السيد على المطول ، ص ٢٢٠ .

(٢) هو السيد الجرجاني في حاشيته على المطول ، ص ٢٢٠-٢٢١ ، تح : رشيد أعرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

(٣) قال الأمير في الحاشية ٦٠/٢ : «أي لأنّه منسوب للمبتدأ ، والأصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً ، ويحتمل أن المراد بالأصل الغالب» .

(٤) في الأصل : ذوا .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢٤٥/١ .

قوله : الخامسة^(١) : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً ، أو جازم ولم
يقترن بالفاء ، ولا بـ«إذا» الفجائية . (٥٣٤)

الحقّ أنّ جملة جواب الشرط لا محلّ لها مطلقاً ، وذلك لأنّ كلّ جملة لا
تقع موقع المفرد ، فلا محلّ لها ، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد ، فلا
يكون لها محلّ ؛ وسيأتي الكلام على ذلك مشبعاً بعد هذا إن شاء الله تعالى .

(١) الخامس من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، المغني ١٤٣/٥ .

قوله : فالأوّل^(١) : جواب لَوْ ، ولولا ، ولَمَّا ، وكيف . (٥٣٤)

ليست «أَيَّ»^(٢) من أدوات الشَّرْط بدليل ظهور الإعراب في نفس
الموصول في نحو : لِيُقْمَ أَيُّهُمْ في الدَّار . الخ
قد يعارض هذا الدليل بأنَّ الصِّلَةَ متى قبلت الإعراب ظهر الإعراب
فيها كالضَّارب ، فليكن الموصول وصلته في محلِّ كذا عملاً بهذا ، وفيه
نظر .

قوله : ولعلَّ مراده أنَّ المصدر إنَّما ينسبُك من «ما ويكذبون» لا منها ومن
«كان» ؛ بناءً على قول أبي العباس^(٣) ، وأبي بكر^(٤) ، وأبي علي^(٥) ، وأبي
الفتح^(٦) ، وآخرين : إنَّ «كان» الناقصة لا مصدر لها . (٥٣٦)

قد يقال : مساق كلام المصنّف يقتضي أنَّه اعتذر بما ذكره عن التناقض
الواقع في كلام أبي البقاء^(٧) ، وليس في ذلك اعتذار عنه ، بل يكاد يكون
توجيهًا لوقوع التناقض ، فإنَّ جملة «يكذبون» إذا كانت صلة لـ«ما» فلا
محلَّ لها ، وهي مع ذلك عند أبي البقاء خبر لكان ، فيكون لها محلٌّ وهذا هو
التناقض ، وجوابه : أنَّ مقصودَ المصنّف أنَّ أبا البقاء^(٨) يريد أنَّ الصِّلَةَ

(١) الأوّل : مما وقع جواباً لشرط غير جازم ، المغني ، ١٥٣/٥ .

(٢) في الأصل : «لَمَّا» .

(٣) ينظر : المقتضب ٩٧/٣ .

(٤) ابن السَّراج هو أبو بكر محمد بن سهل بن السَّراج النَّحوي ، من أئمة النحويين في عصره ، أخذ عنه
الزجاجي والسيرافي والفارسي والرَّمَّاني . توفي سنة ٣١٦هـ . له : الأصول في النحو ، وغيره . ينظر :
إنباه الرواة ٢٤٥/٣ ، البغية ١٠٩/١ . ينظر رأيه في : الأصول ١٠٦/١ .

(٥) المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تح : صلاح الدين الشنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ،
ص ٢٧٣ .

(٦) اللمع ، لابن جني ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، ص ١٤٩ ، ولكنه
لم يصرح بذلك .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢٧/١ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن ٢٧/١ ، بقوله : «وما هنا مصدرية وصلتها «يكذبون» ، وليس «كان»
صلتها لأنَّها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر ، «يكذبون» في موضع نصب خبر «كان» .

مجموع قوله : ﴿ ٤٠ ﴾ .^(١)

غير أنه أطلق اسم الكل على الجزء مجازاً ، فقال : « يكذبون » صلة باعتبار أنه هو الذي ينسب المصدر منه ومن ما^(٢) ، فلا تناقض .

قوله : الجملة السابعة^(٣) : التابعة^(٤) لما لا محل له . (٥٣٦)

هذا مُشْكِلٌ ؛ فإنَّ التَّابِعَ هو التَّالِي بِإِعْرَابٍ سَابِقَةٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لِمَتَّبِعِهِ إِعْرَابٌ .

قوله : وقيل : نَصَبٌ^(٥) بقولٍ مضمِرٍ هو الخبر .

إِضْمَارُ الْقَوْلِ لَا يُعَيِّنُ النَّصْبَ ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ «مَقُولٌ فِيهِ كَذَا» ، فَيَكُونُ الْمَقُولُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ «أَقُولُ فِيهِ كَذَا» ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

قوله : إِذْ لَا يُقْتَرَنُ الْخَبْرُ بِالْوَاوِ . (٥٣٧)

حَكَى الرَّضِي^(٦) وَقُوعَ اقْتِرَانِ خَبْرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِالْوَاوِ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وَالْجُمْلَةُ التَّالِيَةُ الْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ إِنْ لَمْ تُنْبَ عَنِ الْفَاعِلِ إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي جُمْلَةٍ لَا يُرَادُ بِهَا لَفْظُهَا ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا لَفْظُهَا فِي حُكْمِ اللَّفْظِ

المفرد ، وليس /الكلام فيه ، فإذا لا معنى لقوله : «إِنْ لَمْ تُنْبَ عَنِ الْفَاعِلِ» . [١١٧/ب] فَإِنَّمَا هُوَ بَاقٍ عَلَى حُكْمِ الْجُمْلَةِ لَا يَنْوِبُ .

(١) سورة البقرة ، من الآية : ١٠ ، والآية بتامها : ﴿ S U T W V X Z [\] ﴾ .

(٢) في الأصل : غير واضح .

(٣) الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، المغني ، ١٦٠/٥ .

(٤) المراد بالتابع هنا الاصطلاح اللغوي ، لا المعنى الاصطلاحي ، لأن معنى الاصطلاح لا بد أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب .

ينظر : حاشية الشُّمْنِي ، ١٣٣/٢ ، حاشية الأمير ٦٢/٢ .

(٥) أي : محل الجملة الإنشائية .

(٦) شرح الرضي في الكافية ٤٣/٢ .

قوله : أحدها^(١) : الحكاية بالقول . (٥٣٨)
وهذا من التَّمط الأَوَّل .

قوله : والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها . (٥٣٩)

مُورِد التَّقْسِيم يجب أن يكونَ مشتركاً بين أقسامه التي قسّم إليها ، ومن المعلوم أن المصنّف قسّم الجملة الواقعة مفعولاً إلى ثلاثة أبواب ، فيجب أن يكون وقوعها مفعولاً ، وهو مَوْرِد التَّقْسِيم موجوداً^(٢) . في كلِّ باب من الأبواب الثلاثة التي جعلها أقساماً ، وقد جعلها قسماً من أحد الأبواب الثلاثة ، وهو ما معه حرف التفسير ، لا تكون الجملة فيه ذات محلّ ، فلا يكون مفعولاً ؛ فكيف يكون ما ليس مفعولاً ولا محلّ له قسماً مما هو مفعول وله محلّ ؟

قوله : روى بكسر إن^(٣) ، فهذه الجملة في محلّ نصب اتفاقاً . (٥٣٩)

انظر هذا الاتفاق مع ما يذكره بعد عن الزّخشي^(٤) من أن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها ، فهي مفسرة لا محلّ لها .

قال المصنّف : «وهو الظاهر»^(٥) .

فإن قلت : هذا في تلك الآية خاصة قلت : هو من جملة صور المسألة ؛ فينقل الكلام إلى ما يشابهها من الأمثلة .

قوله : ومنه : ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(٦) بعد حكاية قولها ، وهذه الجملة

(١) كون وقوع الجملة مفعولاً .

(٢) وهو الصحيح .

(٣) البيت هو :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا

الشاهد في البيت : كسر همزة «إن» في أوّل البيت الثاني على تقدير قول محذوف : قالوا إننا .

البيت من شواهد معاني القراء ٣/٢٤٠ ، والخصائص ٢/١١٨ ، الخزانة ٩/١٨٥ .

(٤) عند الآية الحادية عشرة من سورة النساء : ﴿k j i h f e d c﴾ .
الكشاف ٣١/٢ .

(٥) مغني اللبيب ٥/١٧٤ .

(٦) سورة النمل ، من الآية : ٣٤ ، والآية بتامها : ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ .

ونحوها مستأنفة لا يُقدَّر لها قول .

صَرَّحَ الزَّخَشَرِيُّ بِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَقُولٌ لَهَا ، فَقَالَ : «ثُمَّ قَالَتْ : ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ ، أَرَادَتْ وَهَذِهِ عَادَتُهُمُ الْمُسْتَمِرَّةُ الثَّابِتَةُ الَّتِي لَا تَتَّغَيَّرُ ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ فِي بَيْتِ الْمَلِكِ الْقَدِيمِ ، فَسَمِعَتْ مِثْلَ ذَلِكَ وَرَأَتْ»^(١) .

(١) الكشاف ٤/٤٥٣ .

الباب الثالث : التعلیق

«مأخوذٌ من قولهم : امرأةٌ معلقةٌ أي مفقودة الزوج ، تكون كالشن^(١) المعلق ، لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده ، فلا تقدِرُ على الزواج»^(٢) .

قوله : واضطرب قول الزمخشري . (٥٤٦)

فقال في تفسير سورة هود : «فإن قلت كيف جاز تعلیق^(٣) فعل البلوى .

قلت : لما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول (انظر أيهم أحسن وجهًا ، واستمع أيهم أحسن صوتًا) ؛ لأنَّ النظر والاستماع من طرق العلم»^(٤) . (٥٤٦)

وقال في تفسير سورة الملك : «فإن قلت : من أين تعلّق قوله : ﴿ 2 1 ﴾^(٥) بفعل البلوى ؟ ، قلت : من حيث إنه تضمّن معنى العلم ، فكأنه قيل : ليعلمكم أيكم أحسن عملاً ؛ وإذا قلت : علمته أزيد أحسن عملاً أم هو؟ كانت الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه ، كما تقول : هو أحسن عملاً ، فإن قلت : أيسمّى هذا تعليقاً؟ قلت : لا . إنما التعلیق أن يُوقع بعده ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً ، كقولك : علمت أيهما عمرو ، وعلمت أزيد منطلق ، ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بعد أن يقع ما بعده مُصدراً^(٦) بحرف الاستفهام وغير مُصدر ، ولو كان تعليقاً لافترقت الحالان ، كما افترقتا في قولك : علمت أزيد منطلق ، وعلمتُ

(١) الشنّ : هي القرية الخلق . لسان العرب (شنن) ٢١٨/٧ .

(٢) ينظر : الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، ص ٣٨٢ ، تح : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م ، شرح الرضي على الكافية ١٥٩/٤ .

(٣) في الأصل : تفسير .

(٤) الكشف ٢٨٣/٢ .

(٥) سورة الملك ، من الآية : ٢ .

(٦) في الأصل : «مصدر» .

زيداً منطلقاً»^(١) انتهى . كلامه بنصّه .

[أ/١١٨] والاضطرابُ عليه لائحٌ كما ذكر المصنّف/وأشارَ إليه الطّبيّ^(٢) حاكياً له
عن صاحب التّقريب^(٣) ، وحكى عن استشكال وقوع الجملة الاستفهامية
مفعولاً ثانياً «علمت»^(٤) .

قال^(٥) : «وإنّما تقع موقع المفعولين جميعاً ، مثل : علمتُ أيّهم خرج ؛
لأنّ المعنى «علمتُ» جواب هذا الاستفهام ، ولا يقدر مثله في : علمتُهُ أيّهم
خرج ، إذ لا معنى لقولك : علمتُهُ جواب هذا الاستفهام»^(٦) ، ثمّ أخذ
الطّبيّ يحاول رفع الاضطراب بما حاصله أنّ الفعل المعلق في سورة هود
محذوف ، والتقدير : «ليبلوكم» ، فيعلم أيّكم أحسن عملاً ، ويكون المراد
بقوله : «تعلق فعل البلوى» تعليق ما هو مسبّب عنه وهو العلم ، فاكتفى
بالسبب وهو الابتلاء عن المسبّب وهو العلم ، وهو المراد من قوله ؛ لأنه
طريق إليه كالنّظر والسّمع . وأمّا في سورة الملك فلا حذف ، ولكن ضُمّن
فعل البلوى معنى العلم ؛ لأنّه قال : ليعلمكم أيّكم أحسن عملاً ، فامتنع
التّعليق ؛ لأنّه إنّما يكون حيث يقع بعد المعلق ما يسدّ مسدّ المفعولين جميعاً ،

(١) الكشاف ١٦٩/٦-١٧٠ .

(٢) الطّبيّ هو الحسين بن محمّد بن عبد الله (شرف الدّين) من علماء الحديث والتفسير والبيان ، توفي سنة
٧٤٣هـ . له : حاشية على شرح الكشاف سماه «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» ، والبيان في
المعاني والبيان .

ينظر ترجمته : البغية ١/٥٢٢-٥٢٣ ، والبدر الطالع ، ص ٢٦٨ .

(٣) صاحب التّقريب هو محمد بن مسعود بن محمود الشيرازي السّيرافي وكتابه «التّقريب» لخصّ فيه
«الكشاف» ، توفي سنة ٧١٢هـ . ينظر ترجمته : هدية العارفين ، لإسماعيل باشا ، ١٤٢/٢ ، دار
إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط دون ، الأعلام ، ٩٦/٧ .

(٤) ينظر : التّقريب للسّيرافي ، مخطوط لوحة (٥٠٢/أ) ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، رقمها
«٦٧» .

(٥) أي : الطّبيّ في حاشيته على الكشاف .

(٦) حاشية الطّبيّ على الكشاف مخطوط لوحة (٤٨٨/ب) ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، رقمها
«٧٨٨٦» .

وهنا سبق المفعول الأوّل وهو الضّمير المنصوب ، فامتنع القول بالتعليق هنا .

فالزّخشي اختار في هذا الموضوع التّضمين^(١) ، وهو بابٌ واسعٌ صحيحٌ من حيث العربية وإليه الإشارة بقوله : «من حيث تضمّن معنى العلم»^(٢) .
قال^(٣) : «وأما قول صاحب التّقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً فضعيفٌ ؛ لأنّها إذا وقعت مفعولاً أوّلاً في قوله تعالى : ﴿ M L U T S R Q P O N ﴾^(٤) أي : لنزعنّ الفريق الذي يقال في حقهم أيهم أشدُّ ، كما هو مذهب الخليل^(٥) . فكيف يمتنع وقوعها مفعولاً ثانياً بالتأويل ؟ أي : لنعلمكم بالفريق الذين يقال في حقهم : أيهم أحسن عملاً؟

وقد أنصف صاحب الانتصاف^(٦) حيث قال : (التعليق على أحد المفعولين فيه خلاف ، والأصحّ هو الذي اختاره الزّخشي ؛ وهذا النحو عشّه فيه يدّرج ويدري كيف يدّخل ويخرّج؟)^(٧) «^(٨) اهـ .

قلت : حاصله أن آية هودٍ حذفت فعل العلم منها ، ولم يضمّن فعل البلوى معناه ، وآية الملك ضمّن فيها فعل البلوى معنى العلم ، ولم يحذف فعل العلم منها ، فسأل عن وجه التّخصيص . وأمّا جوابه عن إشكال

(١) التّضمين عند أهل العربية يطلق على معانٍ : إعطاء الشيء معنى الشيء ، وبعبارة أخرى إيقاع لفظ موقع غيره ، لتضمنه معناه ، ويكون في الحروف والأفعال ، وهو أن يُشربَ لفظٌ معنى لفظ ، فيعطى حكمه . وفائدته : أن تؤدى كلمة مؤدّى كلمتين . كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ، للتّهانوي ، ٧٨٨/١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦ م .

(٢) الكشف ١٦٩/٦ .

(٣) الطّبي في حاشيته على الكشف «فتوح الغيب» .

(٤) سورة مريم ، من الآية : ٦٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٦) ابن المنير .

(٧) الانتصاف في ما تضمنه الكشف من الاعتزال ١٧٠/٦ .

(٨) حاشية الطّبي على الكشف مخطوط لوحة : (٤٨٨/ب) .

وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً^(١) ، ففيه نظر .

وأما ما وَقَعَ في كلام الزُّخَشْرِي من تعليق النَّظَرِ البَصْرِي والاستماع ، فقد قال الرَّضِي : «الاستفهامُ يَقَعُ بعد كلِّ فعلٍ يفيد معنى العلم ، كعلمتُ ، وتيقَّنتُ ودريتُ ، وبعد كلِّ فعلٍ يُطلب به العلم ؛ كتفكَّرتُ ، وامتحنتُ ، وبلوتُ ، وسألتُ ، واستفهمتُ ؛ وجميع أفعال الحواس ككلمتُ ، وأبصرتُ ، ونظرتُ ، وسمعتُ ، وشممتُ ، وذقتُ»^(٢) .

قوله : ولا يتأتَّى هذا الجواب في البيت . (٥٤٨)

إن لم يتأتَّ هذا بعينه فيه يتأتَّ تخريجه على وجه آخر ، وهو أن يكون «ذو شفاعة» اسماً لـ «يكون» محذوفة .. ، أي : وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ / لا يَكُونُ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ^(٣) ، فالإضافة حينئذٍ إلى الجملة الفعلية .

[ب/١١٨]

قوله : وليس بشيء لما قدّمناه في أسماء الزّمان . (٥٤٨)

يعني من كونها تضاف إلى الجمل ظروفًا كانت أو أسماء ، ولا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزّمان ثبوته في أسماء المكان ، ألا ترى أن أسماء الزّمان تضاف كلها إلى الجملة ، وأسماء المكان لا يُضاف منها إليها إلا حيث .

(١) في الأصل : ثانية ، والصحيح ما أثبتته .

(٢) شرح الرّضي على الكافية ١٦٥/٤ .

(٣) وهو جزء شطر بيت شعر :

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

البيت من الطويل وهو لسواد بن قارب في شرح عمدة الحفاظ ، ص ٢١٥ ، شرح التصريح ٢٠١/١ ، ٤١/٢ ، بلا نسبة في أوضح المسالك ، لابن هشام ٢٩٤/١ ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ط دون ، وهمع الهوامع ٨٦٧/٢ .

«الفتيل» : ما في شقّ النواة وما قتلته بين أصابعك من الوسخ . القاموس (فتل) ص ١٠٤١ .

الشاهد فيه : «بمغن» حيث زيدت الباء في خبر «لا» النافية أي : لا ذو شفاعة مغنيًا .

قوله : ثُمَّ هُوَ غَيْرُ مَتَأْتٍ فِي قَوْلِهِ (١) :

[الطويل]

بِآيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا (٥٤٩)

بل يتأتى بأن تكون «ما» مصدرية و«لا» النافية محذوفة ، بل ضعافاً
لدلالة ما بعدها عليها ، والمعنى : بآية كونهم : لا ضعافاً ولا عزلاً .

قوله : وقيل : بمعنى الذي (٢) ، فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا
محل لها ، والأصل : إِذْهَبَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَسَلَّمَ فِيهِ . (٥٤٩)

هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسألة في كون «ذو» مضافة إلى
الجملة .

قوله : وَالسَّابِعُ وَالثَّامِنُ (٣) : (٤) قول وقائل ، كقوله (٥) :

[الخفيف]

قَوْلٌ : يَا لِلرِّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا (٦)

وقوله (٧) :

[الكامل]

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ؟ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَيْتُ وَمَلَّنِي عُوَادِي (٨) (٥٥١)

(١) وهو لعمر بن شأس الأسدي في شعره ، تحقيق : يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ، ط ١ ،

١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ٧٢ ، عجز بيت من الطويل ، صدره :

أَلْكُنِّي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً

وهو لعمر بن شأس في الكتاب ١/١٩٧ ، بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٧٥ ، وتاج العروس ،

للزبيدي ، ٢٧/٥٢ (ألك) . اللغة : ألكني : بلغ عني ، والألوكة : الرسالة ، تح : مجموعة من

المحققين ، دار الهداية .

(٢) رأي ابن الطراوة في قولهم : «إذهب بذئ تسلم» . ينظر : الارتشاف ٤/١٨٣٥ .

(٣) من مواضع الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية ، ويعد هذا موضعاً من

مواضعها ، المغني ٥/١٩٨ .

(٤) في المغني : «من» قول وقائل .

(٥) قائله مجهول .

(٦) البيت بلا نسبة في الهمع ٢/٢٤٥ ، شرح شواهد المغني ٢/٨٣٧ ، الدرر ١/٣٤٩ .

الشاهد في البيت : محيء جملة الاستغاثة : بالرجال ، مضافة إلى «قول» ، وهي من إضافة المصدر

إلى مفعوله ، فجملة الاستغاثة محكية بالقول .

(٧) قائله مجهول .

(٨) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٤٦٥ ، تح : محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ،

هذان لا ينبغي أن يعدّا في هذا الباب ؛ لأنّ الجملة مع كلّ منهما مراد بها لفظها ، فهي بحكم المفرد ، وليس الكلام فيه .

قوله : والجملة الخامسة^(١) : الواقعة بعد الفاء أو «إذا» جواباً لشرط جازم ؛ لأنّها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظاً ، كما في قولك : «إِنْ تَقُمْ أَقُمْ» أو محلاً في قولك : «إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» .

مثال المقرونة بالفاء : ﴿ هَادِي لَهٗ وَيَذْرَهُمْ ﴾^(٢) ، ولهذا قرئ بجزم «يذر»^(٣) عطفاً على المحلّ . ومثال المقرونة بـ«إذا» : ﴿ N V UTS R QP O ﴾^(٤) . (٥٥٢)

الذي يظهر كما تقدّم أنّ جملة الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً ، سواء اقترنت بالفاء أو لم تقترن ، وسواء كانت جواباً لشرط جازم أو غير جازم ؛ لأنّ الجملة إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا صح وقوع المفرد محلّها ، والجزاء لا يكون إلا جملة ، ولا يصح وقوعه مفرداً أصلاً ضرورة أنّ حرف الشرط لا يدخل إلا على جملتين يعقد بينهما السببية أو اللزوم ، فيكون مضمون أو لاهما^(٥) سبباً في وقوع مضمون الثانية ، أو في^(٦) الإخبار بها ، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى على ما اختاره بعضهم ، ولا

بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، والمجموع ٢ / ٢٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٧ .

(١) الجملة الخامسة : من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، المغني ٥ / ٢١٥ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية : ١٨٦ ، والآية بتامها : ﴿ هَادِي لَهٗ وَيَذْرَهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَمْهُونِ ﴾ .

(٣) «يذرهم» : قرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الرّاء ، وقرأ الباقون برفعها . ينظر : النشر ٢ / ٢٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات العشر ، لمكي القيسي ، ١ / ٤٨٥ ، تح : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط دون ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ، ١ / ٤٨٥ ، التبصرة ، لمكي بن أبي طالب ، تح : محمد النوري ، الدار السلفية ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٥٢ .

(٤) سورة الروم ، من الآية : ٣٦ .

(٥) في المخطوط أو كأنها .

(٦) تكررت في المخطوط .

أدري ما السَّبب الدَّاعي إلى جعلهم جملة الجزاء في بعض الصُّور ذات محلّ من الإعراب ، ثُمَّ الذي في كلام الجماعة أَنَّ المحلّ في جواب الشرط محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها . وقد صرَّح به المصنّف بعد هذا حاكيًا له حيث قال : «وقيل : عطف محلّ الفاء وما بعدها»^(١) ، وهو أصدق ، بل صرَّح المصنّف في أقسام العطف من الباب الرَّابع^(٢) بأنّ هذا قول الجميع ، وسيأتي الكلام عليه ، وهذا ربما يُتخيَّل على ما فيه من المناقشة ، وذلك لأنّ الفاء [أ/١١٩] وما بعدها لو وقع مرفوعها ما هو مصدرٌ بمضارع لجزم ، فيحكم على المجموع بأنّه في محلّ جزم بهذا الاعتبار/ وهو معترض ، فإنّ المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها ، إنّما الواقع مجموع الجملة الذي هو صدرها ، ولو كان المراد^(٣) بالمفرد ما يظهر فيه الإعراب غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، فإنّها ذات محلّ نظرًا إلى هذا المعنى ، ألا ترى أنّ الواقعة جوابًا لشرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب بالإجماع ، مثل : إذا قام فهو مكرم ، مع أنّه يمكن أن تُصدر بمضارع مرفوع ، فيقول : «إذا قام زيد فأكرمه» ، فلو اعتبرنا ما تقدّم للزم كون هذه الجملة ذات محلّ ، وهو باطل ؛ وعلى ذلك فقس .

وأما ما قاله المصنّف من أنّ الجزم محكومٌ به بعد الفاء فلا وجه له ، فإنّ المجزوم لا يحلّ في هذا الموضع أصلًا ، وكيف والفاء مانعة من جزم ما بعدها .

وقال الزّمنخشيّ في قوله تعالى : «إن تبدو الصدقات فنعمها هي وإن

(١) مغني اللبيب ٢ / ٢٣٠ .

(٢) مغني اللبيب ٥ / ٤٨١ .

(٣) في الأصل : «المفرد» ، وهو خطأ .

تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفّر»^(١) .

«إنّ (نكفّر)^(٢) قرئ بالنون مرفوعاً عطفاً على محلّ ما بعد الفاء ، أو على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : ونحن نكفّر ؛ أو على أنّه جملة من فعل وفاعل مبتدأة .

ومجزوماً عطفاً^(٣) على محلّ الفاء وما بعدها ؛ لأنّه جواب الشرط^(٤) اهـ .
فجعل المحلّ في حالة الجزم محكوماً به لمجموع الفاء وما دخلت عليه ، وفيه ما مرّ .

وأما جعله ما بعد الفاء في محلّ رفع فمشكل أيضاً ؛ إذ الجملة المرفوعة المحلّ إنّما تكون خبراً ، أو تابعة لمرفوع ، أو مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو على الخلاف في الأخيرين ؛ ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا .
فإن قلت : يحتمل أن تكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : وإخفاؤكم^(٥) هو خير لكم ، فكذلك حكم على موضعها بالرفع .

قلت : ظاهر كلامه أنّ الضمير عائد إلى الإخفاء المفهوم من الفعل ، وذلك أنّه قال : فهو خير لكم ، فالإخفاء خير لكم ، ولم يزد على ذلك . فظاهره أن ليس ثمّ شيء محذوف ، ولو سلّم كون هذه الجملة خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير كما تقدّم ، لم يصحّ عطف «نكفّر» عليه ؛ لعدم الرابط ، وتقديره تكلف لا داعي إليه .

وحاول بعض العصريين على الإشكال الوارد على ادعائهم كون الجملة الجوابية ذات محلّ ، بأن قال : كأنّ هذا نشأ من أن معنى قولهم : «الجملة

(١) سورة البقرة من الآية : ٢٧١ .

(٢) قرأ ابن عامر وحفص بالياء ، وقرأ الباقون بالنون . ينظر : النشر ٢٣٦/٢ ، والكشف عن القراءات العشر ٣١٧/١ .

(٣) قرأ المدنيان وهما : (نافع وأبوجعفر) ، وحمزة ، والكسائي ، وخلف ، بجزم الراء ، وقرأ الباقون برفعها . ينظر : النشر ٢٣٦/٢ ، والكشف عن القراءات العشر ٣١٧/١ .

(٤) الكشف ٥٠١/١ .

(٥) والأنسب في التقدير : «إخفاؤكم إيّاها» .

التي لها محلّ من الإعراب هي التي يحل محلّها المفرد ؛ أنّه لو أتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي الترتيب بحاله صحيحًا كقولك : (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ وَضَاحِكًا)»^(١) ، وليس هذا معنى كلامهم ، وإلا لتخلف في المحكية مع القول والمعلق عنها ، وإنّما معناه أنّه يحل محلّها المفرد مع تغيير الترتيب تغييرًا ما ، أو من غير تغيير ، أعني أنّه لا يشترط بقاء الكلام على حاله ، وهو هنا كذلك .

فإذا قلت : (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ) . كان معناه : إكرام زيد مرتّب على مجيئه ، فيما يأتي . هذا كلامه .

قلت : ظنّه أنّ منشأ الإشكال ما ذكره ليس بظنّ صادق ، بل منشؤه تصرّيحهم بأنّ كل جملة ذات محلّ لا بد من صحة حلول المفرد محلّها ، وكل من خبر المبتدأ والحال والتّعت وغيره مما حكموا على الجملة فيه / بأنّها ذات محلّ يصحّ وقوعه [١١٩/ب] مفردًا وليس النّظر إلى خصوصية الترتيب وصحة بقائه على حاله ملاحظًا .

وأما قوله : «وإلا لتخلف في الجملة المحكيّة مع القول والمعلق عنها» ، ففيه إدخال اللام على جواب إن الشرطية وقد علمت ما عليه ، وهذا مبنيّ على ما ظنّه ، وقد فهمت ما فيه ، وعلى ما قرّرناه من أنّه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات المحلّ لا يتخلف في المحكيّة ولا في المعلق عنها ، وذلك لأنّ كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردًا ، ألا ترى أنّك تقول : قلت كلامًا وعرفت زيدًا ، وأما ما تطلّب به من فهم من كلامهم على الوجه الذي قدره فمفوض إلى كون كل واحدة من جملتي الشرط والجزاء ذات محلّ من الإعراب دائميًا ، وهو باطل قطعًا .

فإن قلت : إذا كان الأمر على ما اخترته من جملة الجزاء لا محلّ لها ، أشكل جزم الفعل من نحو قوله تعالى : ﴿وَيَذُرْهُمْ فِي﴾^(٢) فبماذا توجهه؟ قلت : يحتمل أن يوجهه بأنّه مجزومٌ بحرف شرط مقدّر ، حذف لدلالة ما

(١) ينظر : تعليق الفرائد ، للدماميني ٢٧٦/٦-٢٨٠ ، تح : محمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية : ١٨٦ ، والآية بتامها : ﴿وَيَذُرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ .

تقدّم عليه ، أي : وإن يفعل ذلك «نذرهم» فالمعطوف هو الجملة الشرطية بأسرها ، لا فعل الجزاء ، حتى يقال : جُزِمَ عطفاً على المحل فتأمله .

قوله : وبعد فالتحقيق أنّ العطفَ في الباب من العطف على المعنى ؛ لأنّ المنصوبَ بعد الفاء في تأويل الاسم ، فكيف يكون هو والفاء في محلّ الجزم؟ (٥٥٣)

فقد سبق أنّ المنصوبَ بعد الفاء منصوبٌ بأن مضمرة ، وهي وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، فالذي في محلّ الجزم ليس الاسم المفرد ، كما توهمه حتى يستشكل ، وإنّما الجزمُ محكومٌ به لمحلّ الفاء وما بعدها وهو جملة ، فهو في ذلك كما لو وقع في باب الشرط الجازم على رأي الجماعة ، وفيه ما مرّ ، ثم في قول المصنّف : «لأنّ المنصوبَ في تأويل الاسم» تسامح ؛ لأنّ المؤوّل بالاسم هو أنّ وصلتها ، لا الفعل المنصوب وحده .

قوله : ويحتمل أنّ الأولى حالٌ من ضمير ﴿١﴾ المستتر في ﴿٢﴾ *

+ ﴿٢﴾ على تقديره صفة لها ، لا متعلقاً بـ ﴿أَنْزَلَ﴾ (٣) . (٥٥٤)

وذلك لأنّه إذا تعلّق كان ظرفاً لغواً ، فلا يتحمّل ضميراً ، وإذا جعل صفة لـ ﴿٢﴾ تعلّق باستقرار محذوف على جهة الوجوب ، فيكون ظرفاً مستقراً فيتحمل ضميراً .

قوله : وإلّا للزم^(٤) العطفُ الذي هو مقتضى الظاهر . (٥٥٥)

قوله (مُراتّ نظير هذا الترتيب المشتمل على إدخال اللام على جواب «إن» ، وتقدّم التنبية عليه .

قوله : ومّا يلتحق بهذا البحث أنه إذا قيل : «قال زيدٌ عبدُ الله مُنْطَلِقٌ وعمروٌ مُقِيمٌ» ، فليست الجملة الأولى في محلّ نصب والثانية تابعة لها ، بل

(١) سورة المائدة ، من الآية : ١١٤ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () *)

+ , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 .

(٢) الآية السابقة .

(٣) الآية السابقة .

(٤) في الأصل : «اللزّم» ، وما أثبتته في مغني اللبيب ٢٢٩/٥ .

(٥) قوله : أي قول ابن هشام ، و«إلّا لزم» .

الجملتان معاً في موضع نصب ، ولا محلّ لواحدة منهما ؛ لأنّ المقول مجموعهما . وكلّ منهما جزء المقول ، كما أنّ جزأي الجملة الواحدة لا محلّ لواحد منهما ، باعتبار القول ، فتأمله . (٥٥٥)

تأملناه ، فلم نجد ما قاله متعيّناً ، بل يجتمل أن تكون الواو من الحكاية لا من المحكيّ به ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية معمولة لفعل قول آخر محذوف ، تقديره : «وقال عمرو مقيم» ، فيكون من عطف فعليّة على مثلها ، لا من عطف اسميّة على اسميّة .

وقد قال الزّمخشري في تفسير /سورة نوح «إنّ قوله^(١) ﴿وَلَا﴾ [١٢٠/أ] الظالمين^(٢) معطوف على قوله : ﴿g f e﴾^(٣) على حكاية كلام نوح ﷺ بعد ﴿c﴾ ، وبعد الواو النائبة عنه ، ومعناه : قال : ربّ إنهم عصوني وقال : ﴿وَلَا﴾ الظالمين إلا ضلّلاً ، أي : قال هذين القولين ، وهما في محلّ النصب ؛ لأنّهما مفعولا «قال» ، كقولك : قال زيد : (نودي للصلاة وصليّ في المسجد) ، تحكي قوله معطوفاً أحدهما على الآخر^(٤) . انتهى

(١) في المخطوطة «قولا» .

(٢) سورة نوح ، من الآية : ٢٤ .

(٣) سورة نوح ، من الآية : ٢١ ، والآية بتامها : ﴿n m l k j i h g f e d c﴾ .

○

(٤) ينظر : الكشاف ٦/٢١٨ .

قوله^(١) : « وقال ابن جنبي في قوله :

[الطويل]

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو^(٢) بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
«فجملته الاستفهام بدل من «حاجة وأخرى» ، أي : إلى الله أشكو
حاجتين تعذر التقاؤهما^(٣)»^(٤) . (٥٥٦)

تقدّم هذا في فصل «كيف»^(٥) ، وهو محتاج إلى إثبات إن «أشكو» من
أفعال القلوب ؛ ليصحّ له تعليقه عن العمل ، فتأمّله .

قوله : السابعة^(٦) : الجملة التابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك في بابي
النسق والبدل^(٧) .

دعوى الحصر غير صحيحة ؛ فإنّ الجملة الثانية من قولنا : زيد قام أبوه
قام أبوه ؛ في محلّ رفع ، على أنّها تأكيد لجملة الخبر ، فهي تابعة لجملة لها
محلّ ، وليست في باب النسق ولا في باب البدل .

قوله : والثاني^(٨) شرطه كون الثانية أوّفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ،
نحو : ﴿وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ ﴿١٣٣﴾ وَحَنَّتِ
وَعُيُونٌ ﴿٩﴾﴾ ، فإنّ دلالة الثانية على نعم الله مفصّلة بخلاف الأولى .

(١) البيت بلا نسبة في المقتضب ٣٢٩/٢ ، وفي المحتسب ، لابن جنبي ١٦٥/٢ ، تح : علي النجدي
ناصر ، عبدالفتاح شلبي ، القاهرة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ط دون ، وأوضح المسالك ٤٠٨/٣ ،
وشرح التصريح ١٦٢/٢ ، ويقال : أنه منسوب وليس في ديوانه . .

(٢) في الأصل : «أشكوا» ، وردت ثلاثا كلها بالألف .

(٣) في المخطوطة : التقاؤهما ، وهو وجه محتمل جائز .

(٤) ينظر : المحتسب ١٦٥/٢ .

(٥) المغني ١٤٢/٣ .

(٦) الجملة السابعة : من الجمل التي لها محل من الإعراب ، المغني ٢٣٤/٥ .

(٧) تعقب «الشميني» كلام الشارح «الدماميني» بقوله : «فلانسلم أنّ هذا من تأكيد الجمل ، ولم لا يكون
من تأكيد المفردات ، وإنّ سلم ، فلا نسلم إنّ الثانية في محلّ رفع ، وإنّما هي مجرد تكرير لفظ الأولى» .
ينظر : الحاشية ١٤١-١٤٢ .

(٨) الثاني : أي : باب البدل ، المغني ٢٣٤/٥ .

(٩) سورة الشعراء ، الآيات : ١٣٢-١٣٣ .

فيه نظر ؛ وذلك لأنَّ الكلام في الجملة التَّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب ، والآية ليست كذلك ، فإنَّ الجملة الأولى ، وهي قوله : ﴿أَمَّا مَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ صلة الموصول فلا محلّ لها ، والثَّانية ، وهي قوله : ﴿أَمَّا مَدَّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنِ﴾ بدل منها ، على ما قال ، فلا محلّ لها أيضًا .

ولقائل أن يقول : إنّما مثل بالآية الشريفة لكون جملة البدل أوفى في الدلالة على المقصود من الجملة المبدل منها ؛ لا لكون الثانية تابعة لما له محلّ .

قوله : وقوله^(١) :

[الطويل]

أَقُولُ لَهُ اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا (٥٥٧)

تمام البيت : وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا .

ودعوى المصنّف «لا تُقِيمَنَّ» جملة ذات محلّ من الإعراب ، ليست جارية على ما أسلفناه من قوله : «إِنَّ «عمرو»^(٢) مقيم» ، من قولنا : «قال زيد عبدالله منطلق وعمرو مقيم» لا محلّ له ، وإنّ المحلّ لمجموع الجملتين ، إذ هو المقول ، وكلّ منهما على انفراده جزء المقول ، فلا يكون له محلّ ، وذلك بعينه آتٍ في البيت ، فإنّ مجموع الجملتين ، وهما قوله : «ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا» ، هو المقول ، وكلّ من الجملتين جزؤه ، فلا يكون له محلّ على مقتضى ما سبق .

والقول بأنّه أراد التمثيل لكون الثانية بتأدية المعنى المراد [أوفى] ، لا لكون الثانية ذات محلّ كما أسلفناه في الجواب على النّظر المتقدم ، بعيدٌ ؛ لأنّ المصنّف يكون حينئذٍ لم يمثّل للمسألة المقصودة بالكلام عليها ، وإنّما مثّل لشرطها بمثالين ، ولا يخفى ما فيه .

قوله : فإنّ دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة

بخلاف الأولى . (٥٥٧)

كذا في تلخيص المفتاح^(٣) ، وأورد عليه التفتازاني في «المطوّل» : «أن لا تقيمَنَّ عندنا» إنّما يدلّ بالمطابقة على طلب الكفّ على الإقامة / ؛ لأنّه موضوع للنّهي ، وأمّا إظهار كراهة المنهّي ، فمن لوازمه ومقتضياته ؛ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة^(٤) ، وأجاب^(١) بأنّ قولك : «لا

(١) البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم ، لابن الناظم ، ص ٥٦٣ ، تح : عبد الحميد السيد ، دار الجيل ، بيروت ، ط دون ، والإيضاح ، للقزويني ، ص ١٥٧ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط دون ، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١ .

(٢) الجملة هنا منصوب على الحكاية ، لذا لم تعمل «إن» في عمرو .

(٣) ينظر : تلخيص المفتاح ص ١٨٤ .

(٤) ينظر : المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم ، لسعد الدين التفتازاني ، ص ٤٤٣ ، تح : عبد الحميد

تقم عندي» ، صار بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهة إقامة وإقامته وحضوره ، حتّى إنّه كثيراً ما يقال : لا تقم عندي ، ولا يراد كُفُّه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار كراهة حضوره» انتهى^(٢) .

«وقد ظهر مخالفة «لا تُقِيمَنَّ» لـ : اَزْحَلْ ؛ لأنَّ الأوَّل ثبت فيه عُرْف اقتضى كونه حقيقة في إظهار الكراهة للإقامة ، وأمَّا الرَّحِيل فالذي يدلُّ عليه^(٣) هو معناه الأصلي ، ولم يثبت فيه عرف مُقْتَضٍ لإظهار كراهة الإقامة» .

هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .

(١) التفتازاني .

(٢) ينظر : المطوّل ، ص ٤٤٤ .

(٣) في المخطوط : هو عليه .

[قوله] ^(١) : قيل : ومن ذلك قوله ^(٢) :
 ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يُخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ ^(٣) مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ ^(٤)
 فَإِنَّهُ أُبَدِلَ «وَقَدْ نَهَلْتُ» مِنْ قَوْلِهِ «وَالْخَطِيئُ يُخْطِرُ بَيْنَنَا» بِدَلِّ اشْتِمَالٍ . (٥٥٧)

البيت لأبي عطاء السُّنْدِيِّ ، وهو من أبيات الحماسة ، وَالْخَطِيئُ : رمح منسوب إلى الخَطُّ ، وهو موضع باليَمَامَةِ ، وهو خَطُّ هَجَرَ ، ينسب إليه الرِّمَاحُ الخَطِيئَةُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْمَلُ مِنْ بِلَادِ الْهِنْدِ فَتَقْوَمُ بِهِ ، وَخَطَرَ الرَّمْحُ يُخْطِرُ بِفَتْحِ الطَّاءِ فِي الْمَاضِي وَكسرها في المضارع ، أي : اهتز ^(٥) ، ويقال : خَطَرَاتِ الرَّمْحِ ارْتِفَاعُهُ وَانخِفَاؤُهُ لِلطَّعْنِ كَذَا فِي الصَّحَاحِ ^(٦) .

وَنَهَلَ بِالْكَسْرِ إِذَا شَرِبَ الشَّرْبَ الْأَوَّلَ ، وَالْمُثَقَّفَةُ الرَّمَاحُ الْمَسْوُوءَةُ ، وَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ بِدَلِّ اشْتِمَالٍ مِنَ الْأَوَّلَى لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْصُوصًا ، وَالذِّي رَأَيْتُهُ فِي تَنْبِيهِ ابْنِ جَنِيٍّ عَلَى مَشْكَالِ الْحِمَاسَةِ مَا نَصَّبَهُ : «وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ» مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعُ بِقَوْلِهِ : «ذَكَرْتُكَ» لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْخَطِيئُ يُخْطِرُ بَيْنَنَا» ، وَذَلِكَ مَنْصُوبٌ بِقَوْلِهِ : «ذَكَرْتُكَ» ، وَجَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ لِمَا فِي الثَّانِي مِنَ الْبَيَانِ الزَّائِدِ عَلَى مَا فِي الْأَوَّلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يُخْطِرُ الْخَطِيئُ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَكُونُ مَعَ ذَلِكَ نَاهِلًا ، بَأَنَّ يَكُونُ تَجَاوُزًا مِنْ غَيْرِ تَطَاعُنٍ .

(١) في الأصل : بياض .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لأبي عطاء السُّنْدِيِّ مِنْ شِعْرَاءِ الْحِمَاسَةِ ، اسْمُهُ أَفْلَحُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي أَسَدِ بْنِ خَزِيمَةَ ، مِنْ مَخْضَرَمِيِّ الدَّوْلَتَيْنِ ، يَنْظُرُ : الشَّعْرُ وَالشَّعْرَاءُ ، ٧٦٦/٢ .

(٣) في الأصل : ذهلت .

(٤) والبيت من شواهد شرح المفصل ٦٧/٢ ، بلا نسبة في البحر المحيط ٢٣١/٢ ، الارتشاف ١٩٧٢/٤ .

موضع الاستشهاد : قوله «لا تقيمن» فإنه جملة بدل عن جملة أخرى وهي قوله : «ارحل» والثانية أظهر في إفادة المقصود .

(٥) اهتز) ليست للرمح فقط ، وإنما لكل شيء يهتز ، وحصرها هنا تعسف .

(٦) الصحاح (خطر) ٦٤٨/٢ ، تح : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٦هـ/١٣٩٢م .

ثُمَّ قَالَ : (وَجَازَ أَنْ يُبَدَلَ مِنْهُ «وَقَدْ نَهَلْتُ مِنْهَا الْمُثَقَّفَةَ» ، وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْحَطَّيْتُ يَخْطِرُ بَيْنَنَا» وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ «قَدْ» تَقَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْحَاضِرِ ، وَالْحَاضِرُ كَالِاسْمِ . ثُمَّ قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : «وَقَدْ نَهَلْتُ» حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي «بَيْنَنَا» ، فَلَا يَكُونُ إِذَا بَدَلًا تَمَّ قَبْلَهُ^(١) . انتهى

قلت : لم يجعل البدلية متعيّنة ، بل جَوَّزَ الحَالِيَةَ فِيهَا ، لَكِنْ فِي جَعَلِ صَاحِبِ الْحَالِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَيْنَ نَظَرٍ وَكَلَامِهِ مُقْتَضٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلِيَّةَ لَا تَبْدَلُ مِنَ الْإِسْمِيَّةِ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمُقَرَّبِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ . فَتَأَمَّلْهُ .

[قوله]^(٢) : وَمِنْ غَرِيبِ هَذَا الْبَابِ : «قَلْتُ لَهُمْ قَوْمُوا أَوْلَكُمْ وَأَخْرُكُمْ» ، زَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ^(٣) أَنَّ التَّقْدِيرَ : لِيَقُمَ أَوْلَكُمْ وَأَخْرُكُمْ ، وَأَنَّهُ مِنْ بَدَلِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ . (٥٥٧)

أورد المصنّف الجملة معمولة لفعل القول ؛ ليتمكّن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محلّ ، ولا يجزئه ذلك شيئاً ، فإنّ المجموع هو المقول ، فلا محلّ لشيء من أجزائه كما سبق له .

(١) ينظر : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ١/٩٧-٩٨ ، تح : عبدالكريم مجاهد ، إدارة

الشئون الإسلامية والعمل الخيري ، دبي ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .

(٢) في الأصل : بياض .

(٣) لم أجد رأيه في كتبه التي بين يدي .

طمعك^(١) في إيمانه وتوَلَّى ، واستحق العذاب الأكبر ، وما بينهما
اعتراض^(٢) ، قلت : الظاهر على هذا الاستثناء متّصل لا منقطع ، لكن
يلزم عليه وقوع التفرّيع في الإيجاب .
وفي قوله : هو استثناء من قوله : ﴿ فَذَكِّرْ ﴾^(٣) مُسَاحِحَةٌ ، فتأمّله .

(١) في الأصل : طعك .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٦٦/٦ ، مانقله الزّحشري حكاية ما قاله النّسفي في تفسيره «مدارك التنزيل»
المعروف بتفسير النّسفي ، لعبدالله النّسفي ، ١٣٢١/٤ ، تح : سيد زكريا ، مكتبة الباز ، مكة
المكرمة ، ط دون .

(٣) سورة الغاشية ، من الآية : ٢١ ، والآية بتامها : ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ .

[قوله] ^(١) : وقال جماعة ^(٢) : في ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ ^(٣) بالرفع ، إنه مبتدأ ،
والجملة بعده خبر . (٥٥٨)

قال ابن مالك في التوضيح : «حقّ المستثنى بـ«إلا» من كلام موجب
أن يُنصب مفردًا كان أو مكملاً معناه بما بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿﴾ [^(٤) .

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب ، وقد
أغفلوا وروده ^(٥) مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه ، فمن الأوّل
[حديث] ^(٦) أبي قتادة ^(٧) : أحرّموا كلهم [إلا] ^(٨) أبوقتادة لم يحرم ، فـ«إلا»
بمعنى «لكن» ، وأبوقتادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره .

وقوله -عليه الصّلاة والسّلام- : (ما للشيطان سلاحٌ أبْلَغُ في الصّالحين
من النّساءِ إلا المتزوِّجون ، أولئك المطهّرون المبرؤون من الخنا) ^(٩) .

(١) في الأصل : بياض .

(٢) قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو برفع التاء ، وانفرد محمد بن جعفر بالرفع كذلك ، وقرأ الباقون بنصبها .
ينظر : النشر ٢/٢٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات العشر ١/٥٣٦ .

(٣) سورة هود ، من الآية : ٨١ ، والآية بتامها : ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ
بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ إِنَّهُ ^(٤) مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥)

ومن الثاني : قوله -عليه الصَّلَاة والسَّلَام- : (ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله^(١)) ، أي : لكن يعلم ، وقوله : (كلُّ أمّتي معافٍ إلا المجاهرون)^(٢) ، أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعَافُونَ^(٣) .
[قوله]^(٤) : وليس من ذلك «ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» .

لأن الاستثناء مفرغ ، والجمله حال من «أحد» ، باتفاق ، أو صفة له عند الأخفش ، قد يقال : إجازة كون الجمله هنا صفة عند الأخفش مشكل ، فإنه صرح في آخر هذا الباب بأن الأخفش قائلٌ بأن «إلا» لا تفصل بين الموصوف وصفته .

قلت : يمكن أن يجاب عنه بأن الضمير من قوله (أو صفة) ليس عائداً إلى أحد المذكور بعينه ، وإنما هو عائد إلى نظيره ، كما في قولك : عليه درهم ونصفه ، أي : ونصف درهم آخر ، فهذه الجمله التي هي : «زيد خيرٌ منه» ، صفة لأحد ، محذوفاً ؛ وهو بدل «من أحد» المذكور قبله ، فلم تفصل إلا بين الصفة والموصوف ، وإنما بين المبدل منه والبدل .

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا﴾ برقم (٧٣٧٩) ، وأخرجه ابن شيبه في مصنفه ، تح : كمال يوسف ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ ، ٤٢٩/٧ ، برقم (٨٩) ، ورقم (١٠٣) ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ، تح : عبدالغفار البنداري ، سيد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ / ١٩٩١م ، ٤١١/٤ ، برقم (٧٧٢٨) ، وبرقم (١٢٨٢) ، (١١٢٨٥) ، والطبراني في المعجم الكبير ١٠/٤٦٤ ، برقم (١٣٦٨) ، وبرقم (١٣١٦٣) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ستر المؤمن على نفسه .
«إلا المجاهرون» بالرفع ، ينظر : شرح ابن بطال على صحيح البخاري ، لابن بطال ، تح : أبوتيم ياسر بن إبراهيم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح ، لابن مالك ، ٤١-٤٣ ، تح : محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط دون . .

(٤) في الأصل : بياض .

وهو/عند الأخفش^(١) وغيره^(٢) جائر، ألا تراه قد قال: في قوله: «ما جاءني رجل [ب/١٢١] إلا راكب»، إن «راكب» صفة لبدل محذوف، أي: إلا رجل راكب، فكذلك هذا. لكن هذا التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السَّعة، مع أن الصَّفة جملة وليس الموصوف بعضًا من متقدم مجرور بفي أو من، وفيه ما لا يخفك. قوله: وأجازهما هشام^(٣) وثعلب^(٤) واحتجا بقوله: «وما راعني إلا يسير بشرطة^(٥)»

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد كما يُوهَّمه فقالوا: في «بدا^(٦)» ضمير البداء، وتسمع^(٧) ويسير على إضمار «أن» (٥٥٩) أحسن من هذا التَّأويل في البيت أن يقال: إنَّ فاعل «رَاعَنِي» ضمير مستتر يعود على ما يعود إليه ضمير «يَسِير». قوله: «يَسِير» جملة في محلِّ نصب على أنَّها حال من فاعل «رَاعَنِي»،

-
- (١) ينظر: معاني القرآن للأخفش، ١٢٣/١.
 (٢) هو ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ٣٠٢/٢.
 (٣) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، صحب الكسائي وأخذ النحو عنه. توفي سنة ٢٠٩ هـ. له: مقالة في النحو، تعزى إليه، مختصر في النحو، القياس، الحدود.
 ينظر: وفيات الأعيان ٦/٨٥، والبغية ٢/٣٢٨.
 (٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، نعلم العربية والشعر واللغة، لازم ابن الأعرابي، توفي سنة ٢٩١ هـ. له: المجالس، والفصيح، معاني القرآن، معاني الشعر، وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان ١/١٠٢-١٠٤، وإنباه الرواة ١/١٧٣، والبغية ١/٣٩٦-٣٩٨.
 (٥) هذا صدر بيت شعر من الطويل لمعاوية الأسدي، وعجزه:

وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرٍ

البيت من شواهد الخصائص ٢/٢٠١، وشرح المفصل ٤/٢٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/٣٠٤.

والشاهد في البيت: أن جملة «يسير» فاعل «راعني»، وخُرج على أن الأصل: إلا أن يسير. ينظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، ص ٥٢١، تح: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط دون، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.

- (٦) سورة يوسف، الآية: ٣٥ ﴿ZYX﴾ | { ~ أَلَايَتٍ لَيْسَ جُنُئُهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٦﴾ .
 (٧) في المثل: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

والاستثناء مفرغ ، أي : «ماراعني» هو في حال من الأحوال ، لا في حال كونه «يسير..» ، وهذا وجهٌ حسنٌ لا غبارَ عليه .

قوله : وهو الواقع صفة لا غير . استعمل لا غير مع أنه باح في ما تقدّم بأنّه لحن ، وقد تكرّر منه هذا اللحن على معتقده .

قوله : ومنه : ﴿ > = < @ ? B A ﴾^(١) ، وإنما أعيد ذكر الأهل الخ ...

هذا الفصل برُمته مأخوذ من كلام ابن الحاجب في «أماليه» ، فلنورده على ما هو عليه .

قال : «إنما أعيد الأهل بلفظ الظاهر لأحد أمرين ؛

- أحدهما : أن (يستطعم) صفة لقرية ، فلا بد من ضمير يعود من الصّفة الجمليّة إليها ، ولا يمكن عودُه إلا كذلك ؛ لأنّه لو قيل : استطعمهم لكان الضمير لغيرها ، ولو قيل : استطعماها لکن على التّجوز ؛ إذ القرية لا تُستطعم حقيقة ، فلمّا لم يكن بدّ من ذلك الضمير العائد على القرية ، ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً ، لتعذر إضافة المضمّر ، تعيّن ذكر ظاهر ، ولا يرد عليه أن «استطعما» جواب لـ (إذا) ، لا صفة لقرية ؛ لأنّنا نقول : الظاهر أنّه صفة لقرية ، وأن (قال) هو جواب (إذا) لقوله في القصة الأخرى : ﴿ حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَمًا فَقَتَلَهُمَا قَالَ ﴾^(٢) ﴿ قَالَ ﴾ ههنا جواب لـ (إذا) مُتَعَيّن ، ولا يستقيم أن يكون ﴿ فَقَتَلَهُمَا ﴾ جوابه ، إذ الماضي الواقع في جواب (إذا) لا يكون بالفاء ، فتتعيّن فيه .

قال «فإذا كان كذلك ، فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النمط في أن ﴿ قَالَ ﴾ هو جواب ؛ لأنّهما سيقتا^(٣) سياقاً واحداً .

(١) سورة الكهف ، من الآية : ٧٧ ، والآية بتامها : ﴿ > = < @ ? B A C B A ﴾

. ﴿ S R Q P O N L K J I H G F E D ﴾ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية : ٧٤ ، والآية بتامها : ﴿ أَقْتَلْتُمْ à رَكِيئَةً à نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا ﴾ .

(٣) في الأمالي : «سيقتا» ، والصواب ما في المخطوط .

- والثاني : أن الأهل لو أُضْمِرَ لكان مدلوله مدلول الأَوَّل ، ومعلوم أن مدلول الأَوَّل لجميع أهل القرية ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتيت أهل قرية كذا ، إنما تعني وصلت إليهم ، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض ، والاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي النازل منهم ، وهم بعضهم ، فَوَجَبَ أن يقال : استطعما أهلها ؛ لئلا يُفْهَمَ أنَّهم استطعما جميع أهل القرية ، وليس كذلك»^(١) . انتهى

قلت : أشار بقوله : لو قيل : استطعماهم لكان الضمير لغيرها ، إلا أنه يلزم خلو الصفة من ضمير الموصوف على هذا التقدير ، وقد يمنع بناء على اعتبار الارتباط المعنوي ؛ وذلك لأن ذلك الضمير المنصوب ليس عائداً إلى الأهل مطلقاً ، بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية المتقدمة الذكر ، فحصل الربط بهذا الاعتبار ، وسيأتي فيه بحث بعد هذا إن شاء الله تعالى .

[١/١٢٢]

فإن قلت /: يقع في بعض نسخ المغني ؛ «لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون واجباً» ، كما وقع في أمالي ابن الحاجب ، وهو ظاهر ويقع في بعضها ؛ لأن الماضي المقرون بقد .

قلت : وجه ذلك أن الاقتران بالفاء يقتضي تقدير «قد» كقوله تعالى : ﴿ { zyx w v } | { ~ الكذِبِينَ ﴿٦﴾ وَإِنْ كَانَ قَيْصُوهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴿٢﴾ مِنْ الصَّادِقِينَ ﴿٢﴾ } . وتقدير «قد» يوجب تحقيق المضي في الفعل الماضي الذي قُدِّرَ دخولها عليه ، فلا يصح والحالة هذه أن يكون جواباً للشَّرْطِ المستقبل ، وقد كتب الصَّلاح الصَّفدي^(٣) لشيخ الإسلام تقي الدِّين

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب ، لابن الحاجب ١/١٠٨ ، تح : هادي حمودة ، مكتبة النهضة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م .

(٢) سورة يوسف ، الآيات : ٢٦-٢٧ .

(٣) الصَّفدي هو : خليل بن أبيك بن عبدالله صلاح الدِّين أبو الصَّفاء ، أخذ عن الشهاب محمود ، وابن

السُّبكي^(١) أبياتاً يسأله فيها عن هذه الآية الشريفة ، ونصّ الأبيات : [الطويل]

أَسَيْدَنَا قَاضِي الْقُضَاةِ وَمَنْ إِذَا
وَمَنْ كَفُّهُ يَوْمَ النَّدَا وَيَرَاعُهُ
وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمَشْكِلَاتِ مَسَائِلُ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجِزِ
وَمَنْ جُمْلَةَ الإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصُرُ آيَةً
وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَقَدْ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرِ
فَأُرْشِدْ عَلَيَّ، عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيْرَتِي
بَدَا وَجْهُهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَانِ
عَلَى طَرْسِهِ بَحْرَانِ يَلْتَقِيَانِ
جَلَاهَا بِفِكْرِ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
لِأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
بِإِجَازِ أَلْفَاظٍ، وَبَسْطِ مَعَانِ
بِهِ الْفِكْرِ فِي كُلِّ^(٢) الزَّمَانِ عَصَانِ
تَرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بَيَّانِ
مَكَانِ ضَمِيرٍ، إِنَّ ذَاكَ لَشَانِ
فَمَا لِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَّانِ يَدَانِ

فأجابه بأن قال له : قوله تعالى : ﴿ B A ﴾^(٣) متعين واجب ،
ولا يجوز مكانه : استطعماهم ؛ لأن استطعما صفة للقريّة في محلّ خفض ،
جارية على غير مَنْ هي له ، كقوله : أتيت أهل قرية مُسْتَطْعَمِ أَهْلِهَا ، فلو

وابن سيد الناس ، وابن نباته ، توفي سنة ٧٦٤هـ . له : الوافي الوفيات ، التذكرة ، الغيث المسجّم في
شرح لامية العجم ، نكت الهميان .

ينظر : الدرر الكامنة ٢/٨٧-٨٨ ، والشذرات ٦/٢٠٠-٢٠١ ، والبدر الطالع ، ٢٨٢-٢٨٣ .
(١) هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي الأنصاري ، علامة حافظ ، أخذ عن تقي الدين الصائغ ،
وعلم الدين العراقي ، وابن ربيعة ، وأبي حيّان ، توفي سنة ٧٥٦هـ . له : مختصر طبقات الفقهاء ،
الابتهاج في شرح المنهاج ، بيل العلا في العطف بـ«لولا» ، كشف القناع في إفادة (لولا) الامتناع ،
وغيرها .

ينظر : الدرر الكامنة ٣/٦٣ ، والبغية ٢/١٧٦-١٧٨ .

(٢) في الفتاوى : «طول» .

(٣) سورة الكهف ، من الآية : ٧٧ .

حذفت «أهلها» هنا وجعلت مكانه ضميراً لم يجز ؛ فكذلك هذا .
ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك إذا جعلت «استطعما» صفة
لقرية ، وجعلته صفةً لقرية سائغ عرفي لا تردّه الصّناعة ولا المعنى ، بل
أقول : إنَّ المعنى عليه .

أمَّا كون الصّناعة لا تردّه ، فلائنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة ، كما
يوصف سائر النّكرات بالجملة والترّكيب محتملٌ لثلاثة أعراب ؛ أحدها
هذا .

والثاني : أن تكون الجملة في محلّ نصب صفة لأهل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب «إذا» .

والأعراب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها ؛ وعلى الثاني والثالث
يصحّ أن يُقال استطعماهم ، وعلى الأوّل لا يصحّ ما قدمناه .

فمن لا يتأمل الآية كما تأملناها ظنّ أنّ الظاهر وقع موقع المضمّر ،
وغاب عنه المقصود ، ونحن - بحمد الله - لمحا تَعَيَّن الإعراب الأوّل من
جهة / معنى الآية ومقصودها .

وأنّ الثاني والثالث وإن احتملها الترّكيب ، بعيّدان عن معناها .

أمَّا الثالث وهو ﴿B A﴾ جواب «إذا» فلائنه تصير الجملة
الشّروطية معناها الإخبار بـ «استطعماهما» عند إتيانها ، وأنّ ذلك من تمام
معنى الكلام ، ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما لذلك ، وأنّ
يكون معظمه طلب طعمة ، أو شيء من الأمور الدُّنيوية ، بل كان القصد ما
أراد ربُّك أن يبلغ اليقين أشدّهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربِّك ،
وإظهار تلك العجائب لموسى - عليه السّلام - . فجواب «إذا» قوله تعالى :
﴿P 0﴾^(١) إلى تمام الآية .

(١) سورة الكهف ، من الآية : ٧٧ .

وأما الثاني : وهو كونه صفة لأهل في محلّ نصب ، فلأنّه تصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هم ، ولا يكون للقريّة أثر في ذلك ، ونحن نجد بقية الكلام مشيراً إلى القريّة نفسها ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ GF ﴾ ولم يقل عندهم ، وأنّ الجدارَ الذي قصد إصلاحه وحفظه وحفظ ما تحته جزء من قريّة مذمومة ، مذموم أهلها .

وقد تقدّم منهم ما وقع من الإباء في حقّ الضيف مع طلبه ، وللبقاع تأثيرٌ في الطّباع ، فكانت هذه القريّة حقيقة بالإفساد والإضاعة ، فقوبلت بالإصلاح لمجرد الطّاعة ، فلم يُقصد إلاّ العمل الصّالح ولا مؤاخذه بفعل الأهل الذين منهم غادٍ ورائحٌ ، فلذلك قلت : إنّ الجملة يتعيّن من جهة المعنى جعلها صفة لقريّة ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يُحتمل أن يكونوا هم الأوّل أو غيرهم أو منهم ومن غيرهم ، والغالب أنّ من أتى قريّة لا يجد جملة أهلها دفعة ، بل يقع بصره أولاً على بعضهم ، ثمّ قد يستقرّ بهم ، فلعلّ هذين العبدین الصّالحين لما أتياها قدّر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التدرّج ، ليتبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع عباده ، ولو أعاد الضّمير ، فقال : «استطعمهم» تعيّن أن يكون المراد الأوّلين لا غير ، فأتى بالظّاهر إشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأتمّها لم يترك أحدًا من أهلها حتى استطعماه ، فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء»^(١) انتهى المقصود من كلامه .

قلت : وهذا الأخير مخالف لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني ، فتأمّله .

(١) ينظر : فتاوى السبكي ، لتقي الدين السبكي ٧٥/١-٧٦ ، مكتبة القدس ، ط دون ، ١٣٥٦ هـ .

قوله : ومثال النوع الثاني : وهو الواقع حالاً لا غير ؛ لوقوعه بعد
المعارف المحضة : ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ﴾^(١) و ﴿وَيَا جَوَادًا لَا يَبْخُلُ﴾^(٢) و ﴿وَيَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلُ﴾^(٣) و ﴿وَيَا زَارِبًا رَجُلًا﴾^(٤) . (٥٦٠)

فيه استعمال «لا غير» وقد تقدّم منه مواضع .

وأما دعواه أنّ الواقع بعد المعرفة حال لا غير فقد يُنقَضُ بمثل قولهم في
نداء الباري تعالى : يا حليماً لا يعجل ، ويا جواداً لا يبخل ، فإنّ الجملة
الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصّفة له ، مع أنّ
الموصوف معرفة محضة ؛ لأنّه منادى معيّن مقصود ، نصّ عليه ابن السّيد^(٣)
في أجوبة المسائل قال : «وإنّما وجب أن يُتَّصَبَ هذا النوع من المناديات ،
وإن كان غير مُنكّر ؛ لأنّ اللفظ الأوّل لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني ؛ لأنّه
الذي / يتمم معناه ويخصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف [أ/١٢٣]
إليه ، فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك : «يا خيراً من زيد ، ويا
ضارباً رجلاً» ، ولذلك سمى النحويّون هذا النوع بالمنادى المشبه
بالمضاف»^(٤) .

وقال الرّضي : «ويعنون بالمضارع المضاف اسماً يجيء بعد شيء من
تمامه ، إمّا معمول الأوّل ، نحو : كذا ، وإمّا معطوف عليه عطف نسق على
أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، نحو : كذا ،
وساق كلاماً في ذلك ، وقال بإثره : وإمّا نعت ، هو جملة أو ظرف ، نحو
قولك : يا حليماً لا يعجل ، ويا جواداً لا يبخل .

(١) سورة المدثر ، من الآية : ٦ .

(٢) سورة النساء ، من الآية : ٤٣ .

(٣) ابن السّيد هو عبد الله بن محمّد بن السّيد أبو محمّد ، من نحويي الأندلس ومن علماء اللغة والأدب
توفي سنة ٥٢١ هـ .

ينظر : إنباه الرواة ١٤١/٢ ، وشذرات الذهب ٦٤-٦٥/٤ ، والبغية ٥٥-٥٦ .

(٤) ينظر : الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، ١٩/٤ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط
دون .

- قال^(١) : [الطويل]
 أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مَثَلَهُ جَرِيرٌ، وَلَكِنْ فِي كَلَيْبٍ تَوَاضَعُ^(٢)
 وقال^(٣) : [الوافر]
 أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى^(٤) غَرِيبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا^(٥)
 وقال^(٦) : [طويل]
 أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَهَاءُ الْهُوْمِيِّ قُصَّ أَوْ يَثْرَ قَرَقُ^(٧)
 وقال^(٨) : [الوافر]
 أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٩)
 فكل هذا مضارع للمضاف ، سواء جعلته علمًا أو لا ، وإذا لم تجعله علمًا

- (١) البيت للصّلتان العبدى .
 (٢) البيت من شواهد الكتاب ٢٣٧/ ٢ ، بلا نسبة في المقتضب ٢١٥/٤ ، والخزانة ١٥٣/٢ . اللغة : شُعْبَى : اسم موضع في بلاد فزارة ، بضمّ اوله وفتح ثانيه ، ثم باء موحدة ، ينظر : معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ٣٤٦/٣ ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .
 (٣) هو لجرير في ديوانه ، ص ٥٦ ، دار بيروت ، ط دون ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦ م .
 (٤) في الأصل : «شعب» .
 (٥) البيت من شواهد الكتاب ٣٣٩/١ ، وورصف المباني ، للمالقي ، ص ٥٢ .
 (٦) لذي الرمة في ديوانه ، ٤٥٦/١ ، تح : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م ، اللغة : «حُزْوَى» موضع في ديار بني تميم قريب من الكوفة ، حُزْوَى : بضم أوله وتسكين ثانيه . ينظر : معجم البلدان ، ٢٥٥/٢ .
 (٧) البيت من شواهد الكتاب ١٩٩/٢ ، والمقتضب ٢٠٣/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٣ .
 (٨) قيل : الأحوص عبدالله بن بن محمد الأوسيّ ولم أجده في ديوانه .
 (٩) البيت من شواهد الخصائص ١٦١/٢ ، الأمل الشجرية ١٨٠/١ ، وروى أيضًا في مجالس ثعلب ، ١٩٨/١ ، تح : عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر .
 أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ بُرُودَ الظِّلِّ شَاعَكُمْ السَّلَامُ
 والشاهد في البيت : عطف «رحمة الله» على «السلام» ، وهو في الأصل : عليك السلام ورحمة الله .
 خرّجه ابن جنى على العطف على الضمير المستتر في «عليك» ، والأصل : السلام حصل عليك ورحمة الله ، فأخر المبتدأ ، وحذف «حصل» ، ونقل ضميره إلى عليك ، واستتر فيه ، فعطف عليه .

جاز أن يتعرّف بالقصد ، كما في «يا رجل» وألا يتعرّف لعدم القصد كـ «يا رجلاً» ، فنقول في النكرة : (يا حسناً وجهه ظريفاً ، ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء) ، و(يا عبداً حلّ في شعبي غريباً) .

وتقول في المعرفة : «يا حسناً وجهه الظريف» ، و«يا ثلاثة^(١) وثلاثين الظرفاء» ، وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً ، أن يجوز : يا حليماً لا يعجل ، القدوس ، و : (أداراً بحزوى) الدارسة^(٢) لكنّه [كره]^(٣) وصف الشّيء المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه ألا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول : (يا حليماً لا يعجل غفراً للذنوب)^(٤) انتهى .
وفيه ما يرشد إلى الجواب عن النقص الذي أوردناه .

وفي (لحن العوام في ما يتعلق بعلم الكلام للسكوني^(٥)) : «ويقول قائلهم : يا حليماً لا يعجل ، والصواب أن يقال : يا حليماً لا تعجل ؛ لأنّ الأوّل ينزل «لا بخل» منزلة الصفة لله تعالى ، فينزل ذلك منزلة الوجوب ؛ لأنّ صفات الله تعالى واجبة ، والرّب تعالى لا يجب عليه تأخير عقاب المذنبين ، بل لو شاء لفعل ما له فعله من تعجيل عقابهم ، وأخرهم بفضله وحلمه ، فيسأل العبد بالأدب معه تعالى فيقول : يا حليماً ، لأنّه اسم من أسمائه تعالى ، لا تعجل ، فيسأل التّأخير من ربه . والنقل في هذه المسألة من

(١) في الأصل : «ثلا» .

(٢) في الأصل «الدراسة» ، وهو تحريف .

(٣) [كره] زيادة يقتضيها السياق ، وهي عن شرح الرضي .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرّضي ٣٥٥/١-٣٥٦ .

(٥) السكوني : هو عمر بن محمد بن محمد بن خليل ، ابن مالك ، مقرئ من فقهاء المالكية ، توفي سنة ٧٠٧ هـ . قيل : ٧١٧ هـ .

له من التصانيف : التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزالات في تفسير الكتاب العزيز ، ولحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام ، وشرح منظومة الأقصري في التوحيد . ينظر ترجمته : كشف الظنون ، ١٤٨٢/٢ ، بروكلمان ٢٢٤/٥ ، الأعلام ٦٣/٥ .

كلام العلماء كما ذكرنا»^(١) انتهى ، وفيه نظر .

قوله^(٢) : فيصح تقدير «يحمل» حالاً . (٥٦١)

أي من «الحمار» في قوله تعالى : ﴿ d c b a ﴾^(٣) وهو مضاف إلى «مثل» .

فقد أجاز المصنّف ذلك مع أنه ردّ على أبي البقاء^(٤) في ما تقدّم في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ ﴾^(٥) إجازته لأن يكون ﴿ مَسَّتْهُمُ ﴾^(٦) حالاً من الموصول ، وقال : ليس هذا من المواضع التي يقع فيها الحال من المضاف إليه فتأمّله .

ولقد كنتُ حاضراً بمجلس شيخنا الإمام أبي عبدالله محمد بن عرفة^(٧) عند قدومه إلى الإسكندرية في رمضان من سنة -ثنتين وتسعين وسبعمئة ، وأنا أقرأ عليه درساً في كتاب الحج من مختصره / وكان شخص من الطلبة الموسومين بالتشدد والتكثُر بما لم يُعطَ حاضراً في المجلس ، فمرّ موضع من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على مضاف إليه ، فقال : جملة النحويين يقولون

(١) ينظر : المختار من لحن العامة والخاصة ، لعمر السكوني ، ص ٢٤-٢٥ ، دار الشارع ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

(٢) في الأصل : بياض .

(٣) سورة الجمعة ، من الآية : ٥ ، والآية بتامها : ﴿ [Z \] ^ _ ` a r q p o n k j i h g f d c b ﴾ .

(٤) ينظر التبيان ١/ ١٧١ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٢١٤ .

(٦) الآية السابقة .

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة ، أخذ عن بعض العلماء ، منهم : محمد بن هارون وغيره ، أخذ عنه الدماميني ، وابن فرحون وغيرهما . توفي سنة ٨٠٣هـ . له : مختصر في الفقه ، الحدود الفقهية ، وغير ذلك .

ينظر : الديباج الذهب ٢/ ٣١١ ، لابن فرحون ، تح : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م ، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، مطبعة السلفية ، القاهرة ، ط دون ، ص ٢٢٧ .

لا يعود الضمير على المضاف إليه ، فكيف أعدتموه عليه ، فقال الشيخ على الفور من غير تلعثم : قال الله تعالى : ﴿ a b c d ﴾^(١) ولم يزد على ذلك ، وفيه من اللطف ما لا يخفى . ولا شك أن النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم ، وإنما قالوا : إذا وُجد ضمير يمكن عوده إلى المضاف وعوده إلى المضاف إليه فعوده إلى المضاف أولى ؛ لأنه المحدث عنه ، ولم يمنع أحد منهم عوده إلى المضاف إليه .

قوله : لأنّ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً . (٥٦٢)

قال الرّضي : «وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة ؛ لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذلك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز إذاً إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله .

قبل : ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ؛ لأنّ غير الخبرية إمّا إنشائية نحو : بعثت ، وطلّقت ، وأنت حرّ ونحوه ، أو طلبية ؛ كالأمر والنهي ، والاستفهام ، والتّمني ، والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها ، ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفاً للمبتدأ ولا مخصّصاً له ، جاز كونها جملة إنشائية»^(٢) . انتهى

وأما امتناع وقوع الحال جملة إنشائية ، مع أنّ الحال عندهم كالخبر في المعنى ، وقد تقرّر جواز كونه إنشاءً فوجّهه أنّ الحال قيد للعامل ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيّد بها ، والإنشاء لا خارج له ، بل يظهر مع اللفظ ، ويزول بزواله ، فلا يصلح للتقييد .

(١) سورة الجمعة ، من الآية : ٥ .

(٢) ينظر : شرح الرّضي للكافية ٢/٢٩٩ .

قوله : ولا يكون خبرًا ؛ لأنَّهم لم يفعلوا كلَّ شيء . (٥٦٣)

هذا إنَّما يتمُّ إذا علقنا الجار بالفعل من قوله : ﴿ ١ ﴾^(١) ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزُّبر كلَّ شيء ، ونحن لم نفعل في الزُّبر ، أي : صحائف أعمالنا شيئًا ؛ إذ لم نوقع فيها فعلًا ، بل الكرام الكاتبين فعلوا فيها الكتاب . وإن جعلنا الجارَ والمجرور نعتًا لكلِّ شيء فلا مانع من أن يُجعل (فعلوه) خبرًا ؛ إذ يصير المعنى : كلُّ شيءٍ مثبتٍ في صحائف أعمالهم فعلوه ، وهذا معنى مستقيم .

قوله : ولا الثاني بقول الزُّبير :

وَلَوْلَا بَنُوها حَوْها لَخَبَطَتْها^(٢) . (٥٦٣)

وقع هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب . وفي شرح الألفية لابن مالك^(٣) (لَخَطَبَتْها) من الخِطْبَة ، وهو وَهْم ، وإنَّما هو لَخَبَطَتْها من الخبط ، وهو الضَّرْب ، بدليل تمامه ، وهو قوله : كَخَبَطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَثَمْ ، وقد أنشد على الصَّواب في كثير من نسخ هذا الكتاب .

(١) سورة القمر ، من الآية : ٥٢ ، والآية بتامها : ﴿ 3 21 0 / ﴾ .

(٢) هذا صدر بيت من الطَّويل وهو لأبي عبد الله الزبير بن العوام رضي الله عنه في شرح الألفية لابن الناظم ، ص ١٢٢ ، شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، ٨٤١/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٩/٦ ، وعزاه البغدادي إلى كعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه ، ص ٢٧٣ ، تح : سامي مكّي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ، برواية : لغیضة خروج ولم أتلعثم . والبيت من شواهد التوضیح ، ص ١٥٥ ، وابن الناظم ، ص ١٢٢ ، وشفاء العليل ، لمحمد السلسيلي ، ٢٧٥/١ ، تح : الشريف البركاتي ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م . السَّيوطي ٨٤١/٢ ، الشاهد في البيت : قوله : « حولها » ، فقد جاء في البيت متعلقًا بالخبر المحذوف للمبتدأ بنوها ، اللغة : لَخَبَطَتْها : ضربتها بالعصا ، خبط الشجرة : ضربها بالعصا ليسقط ورقها ، ولم أتلعثم : لم أتأن ، والمعنى : لولا أبناء هذه المرأة حولها لضربتُها بالعصا ، ولم أتردد ولم أتأن في الأمر .

(٣) لم أجد هذا التحريف في النسخة التي حصلت عليها ، وقد تكون النسخة التي اعتمد عليها الشارح محرّفة .

قوله : أحدها^(١) : ما يمنع حالية كانت متعينة ، لولا وجوده ويتعين حينئذ^(٢)

الاستئناف ، ونحو : « زارني^(٣) زيد سأكافئه » ، أو : « لن أنسى له ذلك » . (٥٦٤)

قد يمنع تعين الحالية في المثالين بتقدير زوال هذا المانع / إذ مع عدمه [١/١٢٤]

تحمّل الجملة الحال والاستئناف .

قوله : وأما قول بعضهم^(٤) في : ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾^(٥)

حال ؛ كما تقول : سأذهب مهديا ، فسهو^(٤) . (٥٦٤)

من جهة جعله الجملة المقرون فعلها بالسّين حالا ، مع ما تعذر من أنّ

الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال ، ومن جهة كونه جعل المعنى

سأذهب مهديا ، فجعل التنفيس للذّاهب وهو في الآية للهداية .

قوله : مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفَعُونَ بِي^(٦) . (٥٦٤)

تعين الوصفية في هذا البيت على تقدير حذف الواو ومُحَوِّجٌ إلى تقدير

رابط ، أي : يستشفعون بي فيه .

(١) الأول : من الموانع الأربعة من الحالية والوصفية . المغني ، ٢٦٢/٥ .

(٢) في المخطوط (ح) ، وما أثبتناه في مغني اللبيب ، المغني ٢٦٢/٥ .

(٣) في المخطوط : « ارني » بسقوط الزين من مغني اللبيب ، والمغني ٢٦٢/٥ .

(٤) بحثت عن صاحب هذا القول في كتب القراءات ، وفي كتب إعراب القرآن فلم أجده .

(٥) سورة الصافات ، الآية : ٩٩ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو صدر بيت عجزه :

فَهَلْ لِي إِلَى لُبْنَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ

.....

اختلف في نسبه ، قيل : لمجنون ليل في ديوانه ، ص ١٤٧ ، شرح : عدنان زكي درويش ، دار

صادر ، بيروت ، ط دون ، ٢-٦ م ، وقيل : لقيس بن ذريح في ديوانه ، ص ٨٤ ، شرحه :

عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م ، وهو البيت التاسع

من قصيدة مطلعها :

سَأَصْرِمُ - لُبْنَى - حَبَلٌ وَصَلِّكَ مُجْمَلًا وَإِنْ كَانَ صَرْمُ الْحَبْلِ مِنْكَ يَرُوعُ

وبعده :

أَيَا حَرَجاتِ الْحَيِّ حَيْثُ تَحْمَلُوا بِذِي سَلَمٍ لَا جَادُكُنَّ رَبِيعُ

البيت من شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، الدر ٥١١/١ .

مجملا : معتدلاً ، صرم الحبل : انقطع .

قوله : والثالث^(١) : ما يمنعها معاً ، نحو : ﴿ = > ? @ A
 . ﴿ D C B ^(٢) .

وقدمضى البحث فيها . (٥٦٤)

وقدمضى البحث في أنه لا مانع من جعل ﴿ C D ﴿ حالاً مقدّرة ، أو
 وصفاً على الوجه الذي قدرناه قبل ، فراجعهُ .

(١) الثالث : من الموانع الأربعة من الحالية والوضعية ، المغني ٢٦٤/٥ .

(٢) سورة الصافات ، الآية : ٧-٨ ، والآية بتمامها : ﴿ C D E F G H I J
 . ﴿ K

البابُ الثالثُ من الكتابِ :
في ذِكرِ أحكامِ ما يُشبهُ الجملةَ
وهو الظرفُ والجارُّ والمجرورُ
ذِكرُ حكمهما في التعلُّقِ

قوله : وقال الكوفيون^(١) : النَّاصِبُ أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ ، وهو كونها مخالِفينَ للمبتدأ . (٥٦٦)

يعنون أنَّ الخبرَ لَمَّا كان هو المبتدأ في نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو كأنه هو في نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٢) .

ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يُطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو : زيدٌ عندك ؛ أزيدٌ هو عندك؟ خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف الخبر بها ، ولا يُحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر .

قوله : ولا يحسن تقدير الظرف صلة و ﴿ Z ﴾^(٣) ، بدلاً^(٤) من الضمير المستتر فيه ، وتقدير ﴿ { ﴾ | { ﴾ معطوفاً كذلك لتضمينه الإبدال من ضمير العائد مرتين ؛ وفيه بُعد ، حتى قيل بامتناعه ؛ ولأنَّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور ، فأما أن يكون هو موقوعاً في ما يُجوج إلى تأويلين فلا . (٥٦٧)

وقد يكون التأويلان اللذان يُجوج هذا التقدير إليهما أنَّ المبدل منه في حكم المطروح ، فتصير الصلة خالية^(٥) من عائد ، فيقال : هو وإن طرح معنى موجود حسا في اللفظ ، ولا تضر نية طرحه ، فلعلَّ هذا هو التأويل الذي أراده ، ولا شكَّ أنه يحتاج في الجملة الأخرى ، وهو قوله : ﴿ { ﴾ | { ﴾^(٦) إلى مثل ذلك . فجاء التأويلان .

-
- (١) هذه مسألة مشهورة عند النحاة ، وهي مبسوسة في كثير من كتبهم . ينظر : الإنصاف ١/٤٤-٥١ .
(٢) سورة الأحزاب ، من الآية : ٦ .
(٣) سورة الزخرف ، من الآية : ٨٤ .
(٤) في المخطوط : بدلٌ .
(٥) في الأصل : خالياً .
(٦) الآية السابقة .

قوله : ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون { } | { } مبتدأ
وخبراً^(١) ؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وُخُلُو الصَّلَة من عائد إن
عطف . (٥٦٧)

لا خصوصية لفساد المعنى ، ولا تخلو الصَّلَة من عائد بهذا الوجه
البعيد ، ثمّ تفريع ما ذكره على هذا الوجه غير مستقيم .

قوله : [رجز]

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٢) (٥٦٨)

أنشده الجوهري ، وهو لعبيد بن مأوية الطائي ، وبعده :

وَجَاءَتِ الْحَيْلُ أَثَابِيَّ زُمْرًا^(٣)

قال الجوهري : «أراد^(٤) النَّقْرُ بالخيال ، فلما وقف نقل حركة الرّاء إلى
القاف ، إذ كان ساكنًا ، لِيَعْلَمَ السَّمْعُ أَنَّهَا حركة الحرف في الأصل ، كما
تقول : هذا بَكْرٌ ، ومررتُ بِبَكْرٍ ، ولا يكون ذلك في النَّصْبِ .

وقال قبل هذا : «وقد نقرت بالفرس نقرًا ، وهو صَوِيَّتْ تزعجه به ،
وذلك أن تلصق /لسانك بحنكك ثمّ تفتح»^(٥) .

[١٢٤/ب]

قوله : فعلق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين ؛ لتأولهما باسم يشبه
الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك : الشَّجَاعُ والجَوَادُ . (٥٦٨)
لو قيل : إنّ التعلّيق باعتبار تأولهما باسم يشبه الفعل لم يلزم عليه محذور
أصلاً .

(١) في المخطوط : وخيرٌ .

(٢) وقيل : لفدكي بن أعبد المنقري . اللغة : أثابيّ : جماعات ، الواحد : ثبة .

(٣) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٨٤ ، والتصريح ٢/٣٤١ ، الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ .

(٤) في الأصل : مكرر .

(٥) الصحاح (نقر) ٢/٨٣٥ .

قوله : وليس بشيء ؛ لأنَّ المصدر هنا ليس مقدَّرًا بحرف مصدرى وصلته . (٥٦٩)

لا نسلّم ذلك ، ولم لا يجوز أن يكون مقدَّرًا ، أي : تُسرّون وما تجهرون؟
قوله : من زعم أنَّه لا يدلُّ على الحدث منع ذلك^(١) .

وهذا هو السَّبب عندهم ، لا في تسمية مثل هذا الفعل ناقصًا ، من حيث كونه دَلٌّ على الزَّمان دون الحدث ، فنقص عن حال غيره من الأفعال الدَّالة على الزَّمان والحدث جميعًا .

قال الرّضي : «وليس بشيء ؛ لأنَّ «كان» في نحو : كان زيدًا قائمًا ، تدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص ، وهو كون القيام له حصوله ، فجيء أوَّلًا بلفظ دالٍّ على حصول ما ، ثُمَّ عُنِّ بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنَّك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوَّلًا ، ثم تخصّصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على مامرٍّ في بابه مع فائدة أخرى ههنا ، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول .

ولو قلنا : قام زيد ، لم تحصل هاتان الفائدتان معًا ، ف«كان» تدلُّ على حصول حدث مطلق تُقيده في خبره ، وخبره يدلُّ على حدث معين واقع في زمان مطلق تقيده في «كان» ، لكنّ دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون وضعيَّة ، ودلالة الخبر على الزَّمان المطلق عقليَّة .

وأما سائر الأفعال الناقصة ، نحو : «صار» الدالُّ على الانتقال ، و«أصبح» الدالُّ على الكون في الصُّبح ، ومثله أخواته . و«مادام» الدالُّ على معنى الكون الدائم ، و«ما زال» الدالُّ على الاستمرار ، وكذا أخواته ،

(١) وهم ابن السراج في المبرد في المقتضب ٤/٨٧ ، الأصول ١/٨٢-٨٣ ، والفارسي في المسائل البغداديات ، ص ١١٣ ، ابن جني في اللمع ، ص ٨٨ ، وابن برهان في شرح اللمع ١/٤٩ ، تح : فائز فارس ، السلسلة التراثية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، الشلّوبين قي شرح المقدمة الجزولية ١/٢١٧ ، تح : تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

و«ليس» الدال على الانتفاء ، فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور ، فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه؟»^(١) .

قوله : والصَّحِيح^(٢) أَنَّهَا كَلِمَةٌ دَالَةٌ عَلَيْهِ إِلَّا لَيْسَ . (٥٧٠)

هكذا في التسهيل^(٣) ، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْأَصْحَحِ ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِأُمُور :

منها : تستعمل أوامر ، نحو : ﴿ % & ﴾^(٤) ، وصيغة أفعل موضوعه لطلب تحصيل الحدث ، لا تحصيل الزمان .

ومنها : أَنَّهَا يُسْتَعْمَلُ لَهَا اسْمُ فَاعِلٍ ، نَحْوُ : كَانْنَا أَخَاكَ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى ذَاتٍ بِاعْتِبَارِ حَدْثٍ قَامَ بِهَا .

ومنها : أَنَّهَا تَقَعُ صِلَةٌ لِحَرْفِ مُصَدَّرِي نَحْوُ : ﴿ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾^(٥) ، وذلك لازم في «دام» . ومنها : أَنَّهُ قَدْ جَاءَ :

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ^(٦)

.....

وفيه ردّ على من قال : إِنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ الْكُونِ حَالٌ .

ومنها : أَنَّ مِنْهَا مَا شَارَكَهُ النَّفْيُ ، فَإِذَا قِيلَ : مَا أَنْفَكَ زَيْدٌ غَنِيًّا ، فَإِنْ لَمْ تَدَلَّ أَنْفَكَ عَلَى الْإِنْفِكَاءِ لَزِمَ أَنْ^(٧) لَا يَنْصَبُ النَّفْيُ عَلَيْهَا ، بَلْ عَلَى حَدْثِ

الخبر ، فيكون قولك : مَا أَنْفَكَ / زَيْدٌ غَنِيًّا ، وَمَا زَيْدٌ غَنِيًّا فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي [١٢٥/١] بِمَعْنَى وَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّ هَذَا نَفْيٌ ، وَذَلِكَ إِثْبَاتٌ .

ومنها : أَنَّهَا كَلَّمَا مَسْتَوِيَةٌ فِي إِفَادَةِ الزَّمَانِ وَمَعَانِيهَا مَتَمَايِزَةٌ ، فَأَنَّى نَقْطَعُ

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٨١-١٨٢ .

(٢) هذا رأي ابن عصفور ، فقد ذهب إلى أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدْثِ وَالزَّمَانِ . ينظر : شرح الجمل ١/ ٣٨٥ .

(٣) التسهيل ، لابن مالك ، ص ١٨ ، المطبعة الميسرية ، ١٣١٩ هـ .

(٤) سورة النساء ، من الآية : ١٣٥ .

(٥) سورة الأعراف ، من الآية : ٢٠ .

(٦) قائله مجهول ، والبيت من الطويل ، وهو عجز بيت صدره :

بِبَدَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
.....

والبيت من شواهد أوضح المسالك ١/ ٢٣٩ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٧ ، شفاء العليل ١/ ٣٠٨ .

(٧) في الأصل : «لم أن» وهو تصحيف «لزم ان» والصواب من التسهيل وشروحه .

بأن «كان زيدٌ غنيا» مخالف في المعنى لـ «صار زيدٌ غنيا» ، وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ، ولا معنى لفعل غير الزمان إلا الحدث .
ومنها : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة ، فكيف يجرد من المعنى الذي دلالة عليه أقوى ، ويترك المعنى الذي دلالة عليه أضعف؟^(١) .

قوله : مع أن الحال مشبه^(٢) بالمفعول به . (٥٧٣)

للحال شبه بالمفعول من حيث نظر إلى أنها فضلة تجيء بعد تمام الكلام ، ولها شبه بالمفعول به من حيث إن الفعل سُلِّط على نصبها من غير توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر ، ولها شبه بالتمييز من حيث إنها بيان لشيء ، فهي بيان للهيئة ، وهو بيان للذات ، ولها شبه بالصفة من حيث دلالتها على معنى في صاحبها .
والمصنّف اعتبر هذا شبهًا بالمفعول به ؛ ليتوصّل به إلى أن عملَ حرف التشبيه في الظرف أولى من عمله في الحال .

قوله : قد قالوا : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، وحاتمٌ جوداً ، وقيل : في المنصوب فيها إنه حال ، أو تمييز ، وهو الظاهر . (٥٧٤)

وجه كونه تمييزاً أنه فاعل في المعنى ، إذ معنى قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، زيد الكامل شعراً ، أي : شعره ؛ وكذا : زيدٌ حاتمٌ جوداً ، معناه : هو الكامل جوداً ، أي : الكامل جوده ، وجعله حالاً مؤدّباً إلى ارتكاب كون المصدر حالاً ، وهو غير مقيس ؛ فلذلك كان القول بالتمييز في ذلك هو الظاهر ، لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف ؛ لأن التمييز معمولٌ ضعيفٌ يسوّغ^(٣) أن يعمل فيه حتى الجامد المخصوص من غير تأويل ، كعشرين درهماً ، ففي قول المصنّف : «وأيّما كان فالحجة قائمة» به نظر .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٣٨-٣٤٠ .

(٢) في بعض نسخ المعنى «شبيهة» .

(٣) في المخطوط : يصوّغ . بالصاد .

قوله : سوّغه الذي سوّغ تقدم «بُسْرًا» في : «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا» ، وإن كان معمول اسم التّفْضيل لا يتقدم عليه في نحو : هو أكفؤهم ناصرًا ، وهو خشيةُ اختلاط المعنى . (٥٧٤)

هكذا عليه غير واحد ، قال الرّضي : «ولا نرى بأسًا أن يقال : زيدٌ أحسنُ قائمًا منه قاعدًا ، كما تقول : ضرب زيدٌ قائمًا عمرًا قاعدًا ؛ لعدم الالتباس»^(١) .

وفي حاشية التّسهيل ما يدفع هذا ، وذلك أنّه قال : وإنّما اغتفر نحو : هذا بُسْرًا أطيب منه رُطْبًا ، فرقًا بين المفضّل والمفضّل عليه ، إذ لو أُخّر التّبسا ، فإن قيل : اجعل أحدهما تاليًا لـ «أفعل» ، قلنا : يؤدي إلى فصل «أفعل» عن مَنْ ومجرورها ، وهما كالموصول والصلّة ، فإن قيل : قد فصلًا بالظرف والمجرور والتّمييز ؛ قلنا : فصل جائز ، وهذا يكون فصلًا واجبًا لازمًا في نوع هذا التّرّكيب فلم يحتمل .

قوله : أحدهما^(٢) : ذكر السّخاوي في كتابه سفر السّعادة : «وهو أنّ «عالة»^(٣) من : عالني الشيء ، : إذا أثقلني»^(٤) وملوكًا : مفعول ... (٥٧٤) و«صعاليك» على هذا القول حالٌ مقدمة على عاملها المعنوي المحذوف ، ولذلك جعل المصنّف الأوّل أجود من هذا .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٧/٢-٣٨ .

(٢) وهو أحد القولين اللذين قيل في توجيه البيت الآتي ، وذكر ابن هشام وجهًا ثالثًا في المغني (والأولى أن يكون «صعاليك» حالًا من محذوف ، أي : نعولكم صعاليك) ٣٠٤/٥ .

(٣) من قول الشاعر :

تُعَيْرِنَا أَنَّا عَالَةٌ ونحن صعاليك أنتم ملوكا

(٤) ينظر : سفر السعادة ٥٥٨/٢ ، تح : محمد أحمد الدالي ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

قوله : وإنَّما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط ؛ كون المنوب عنه منفصلاً ، وتوافقهما في الإعراب ، وكون ذلك في الضَّرورة^(١) ، كقوله :

أَلَا يَجَاوِرُنَا^(٢) إِلَّا كَ دِيَارٍ^(٣) / (٥٧٦-٥٧٧)

[ب/١٢٥]

الشروط الثلاثة متوفرة في البيت ، أمَّا انفصال المنوب عنه والتوافق في الإعراب ، فلأنَّ الأصل «إِلَّا إِيَّاكَ» ضرورة أنَّه مستثنى مقدم ، والكاف ضمير نصب ؛ وأمَّا كونه في الضَّرورة فواضح .

قوله : وعليه خرَّج أبو الفتح^(٤) قوله^(٥) :

[المنسرح]

نَحْنُ بَغْرَسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بَرَكُضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ (٥٧٧)

شاهدتُ في كراسة بخطِّ المصنف «السُّدْف» مضبوطاً بضم السِّين وفتح الدَّال ، وهو جمع سُدْفَة ، وهي من لغة نجد : الظُّلْمَة ، وفي لغة غيرهم الضوء .

قال الجوهري : «وهو من الأضداد ، ثمَّ قال : والسُّدْف أيضاً الصُّبْح وإقباله ، ذكره الفراء ، وأنشد لسعد القرقرية : «نحن بغرس الودِيِّ...» ،

(١) في الأصل : الصورة ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : «يحاونا» .

(٣) قائله مجهول ، وهو عجز بيت من البسيط ، وصدرة :

فَمَا نُبَيْلِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا

يروى : «حاشاك» ، ولا شاهد حيثنذ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣١٢/١ ، شرح المفصل

١٠١/٣ ، درة الغواص ، ص ٦٨ ، مطبعة الجوانب ، قسطنطينية ، ط ١ ، ١٢٩٩ هـ .

الشاهد فيه : «إِلَّاكَ» ، والقاعدة فيه أن يقال : «إِلَّا إِيَّاكَ» ، ولكنها ضرورة .

(٤) بحثت عن تخريجه لهذا البيت في كتبه التي بين يدي فلم أعثر عليه .

(٥) قائله : سعد القرقرية ، والبيت هو أول أبيات قالها في قصته مع النعمان ، وهو أن النعمان أمره أن يركب

اليحموم ، ويطرد حماراً أحضره ، فأبى سعد ، ولكنه أصرَّ ، فركب سعد اليحموم وترك الحمار .

وبعده :

يالهف نفسي وكيف أطعته مستمسكاً واليدان في العرف

وقيل : لقيس بن الخطيم في ديوانه ، ص ٢٣٦ ، تح : ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .

والبيت من شواهد التسهيل ٥٧/٣ ، المساعد ١٧٣/٢ ، اللسان (سدف) ٢١٧/٦ .

الشاهد في البيت : أن ابن جني رأى أن «نا» مؤكَّد للضمير المستتر في «أعلم» .

البيت»^(١) . اهـ .

و«الْوَدِيَّ» : صغار الفسيل ، وهي صغار النَّخْل ، الواحدة : وَدِيَّةٌ .
 قوله : وذلك عكس معنى التَّعْدِيَّة ، الذي هو إيصال معنى الفعل إلى
 الاسم ، ولو صحَّ أن يقال : إِنَّهَا متعلقة لصحَّ ذلك في «إِلَّا» ؛ (٥٧٨)
 تقدّم ردّ هذا الكلام في حرف الخاء^(٢) المعجمة ، فراجعهُ .
 قوله : وعمل «أفعل» في الظَّاهر في غير مسألة الكحل وهو
 ضعيف ؛ (٥٨١) فرفع أفعل التفضيل الضَّمير المستقر في كلِّ لغة ، نحو : زيدٌ
 أفضلٌ ، والضَّمير المنفصل ، والظَّاهر في لغة قليلة ؛ ك«مررتُ برجلٍ
 أفضلَ منه أبوه ، أو : أنت ، ويطرّد ذلك إذا حلَّ محلَّ الفعل ، وذلك إذا
 سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيًّا مفضَّلًا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما
 رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُّ كحُسْنِهِ في عين زيد ، فإنَّه يجوز أن
 يقال : ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُّ كحُسْنِهِ في عين زيد ، وهذه
 هي المسألة المعروفة عندهم بمسألة الكحل^(٣) ، ونؤخِّر بسط الكلام عليها
 إلى الشَّرْح - إن شاء الله تعالى - .

قوله : قال ابن يعيش^(٤) : «وإنَّما لم يجز في الصَّلَة إنَّ يقال نحو : جاء الذي في
 الدَّار بتقدير «مستقر» ، على أنه خبر لمحدوف ، على حدِّ قراءة بعضهم^(٥) . «تمامًا
 على الذي أحسن» ، بالرَّفع ؛ لقلة ذلك واطِّراد هذه»^(٦) . (٥٨٣)

(١) الصحاح (سدف) ١/١٣٦٠ .

(٢) الحاشية المصرية للدماميني ، لوحة (٤٧/أ - ب) (قسم المفردات) .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٢/٢ ، المقتضب ٢٥٠/٣ ، الأصول ٢٩/٢ .

(٤) ابن يعيش : هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الحلبي ، من كبار أئمة العربية ، ماهر بالنحو
 والتصريف ، توفي سنة ٦٤٣ هـ ، له : شرح المفصل ، شرح التصريف المملوكي ، وغيرهما ، ينظر
 ترجمته : وفيات الأعيان ٧/٤٦ - ٥٣ ، والبغية ٢/٣٥١ - ٣٥٢ .

(٥) وهي قراءة الحسن والأعمش وابن يعمر على أنه خبر محذوف ، أي : هو أحسن ، فحذف العائد وإن
 لم تطل الصَّلَة ، وهو نادر . ينظر : المحتسب ١/٢٣٤ ، إتخاف فضلاء البشر ، ص ٢٧٧ .

(٦) نصُّ ابن يعيش الذي ذكره ابن هشام لم أجده في شرح المفصل بلفظه ، ولكنني حاولت في ما اهتديتُ

ينبغي أن يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحاً للوصل به ، وهو متخلف في قولك : جاء الذي في الدار ، ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف ، كنت قد حذفته مع صلاحية الباقي للوصل به ؛ إذ الجار والمجرور يصلح وقوعهما صلة ، فيحصل اللبس على هذا التقدير ، وأما التعليل بقلة ذلك واطراد هذا ، فلا يظهر .

قوله : ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والنعت والحال الأفراد . (٥٨٤)

حكاه الرضي عن ابن السراج وأبي الفتح^(١) ، وذكر احتجاجهما^(٢) بأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ؛ قال : «ولمانع أن يمنع ، قالوا : إنما كان أصله الأفراد ، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى أمر ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً^(٣) واحداً كالمنسوب إليه ، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خبران أو أكثر ، لا خبر واحد ؛ فالتقدير في زيد^(٤) ضرب غلامه زيد مالك لغلام مضروب^(٥) ، والجواب^(٦) أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلت ، لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد ؛ فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة «ضرب غلامه «الذي» تضمته الجملة»^(٧) ، وقد تقدم . /

[أ/١٢٦]

قوله : لأن تقليل المقدر أولى . (٥٨٤)

إليه - والله تعالى أعلم - .

قال ابن يعيش : «واعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلق بمحذوف نحو : استقر أو حل أو نحوه ، ولا يتعلق باسم الفاعل ؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة» . ينظر : شرح المفصل . ١٥١/٣ .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٤٥/١ .

(٢) في الأصل : «احتجاجهم» .

(٣) في المخطوط : نسباً .

(٤) في المخطوط : زمن .

(٥) في شرح الكافية : زيد ضرب غلامه : زيد مالك لغلام «ضارب» ، ٩٣/١ .

(٦) مكررة في المخطوط .

(٧) ينظر : شرح الرضي للكافية ٢٤٥/١ .

وَجْهُهُ : أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَّ الظَّرْفَ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ يَقْدَرُ بِجُمْلَةٍ ، كَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ ، فَظَنُّوا أَنَّ الْمَحذُوفَ الَّذِي يَقْدَرُ هُوَ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ الْمُسْتَتَرُّ فِيهِ وَذَلِكَ جُمْلَةٌ ؛ وَأَمَّا هَؤُلَاءُ فَإِنَّهُمْ يَقْدَرُونَ اسْمَ فَاعِلٍ بَدُونَ ضَمِيرٍ ، إِذْ هُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي الظَّرْفِ ، فَلِذَلِكَ قَالُوا : إِنَّ تَقْلِيلَ الْمُقَدَّرِ أَوْلَى ، فَرَدَّهُ الْمَصْنِفُ بِمَا قَالَ مِنْ أَنَّ لَمْ نَحْذِفِ الضَّمِيرَ ، بَلْ نَقْلَنَاهُ إِلَى الظَّرْفِ ، وَالْمَحذُوفِ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ ، وَكِلَاهُمَا مُفْرَدٌ ، وَهُوَ كَلَامٌ حَقٌّ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهَ قَوْلِ مَنْ قَالَ يُقَدَّرُ بِجُمْلَةٍ ؟ . قُلْتَ : أَطْلَقَ الْجَمَاعَةُ عَلَى جُزئِهَا وَهُوَ الْمَحذُوفُ [جُمْلَةٌ] مَجَازًا .

قَوْلُهُ : وَلَيْسَ الْمَانِعَانِ مَعَ كُلِّ مُتَعَدٍّ بِالْحَرْفِ ، وَلَا مَعَ كُلِّ سَبَبِيٍّ . (٥٨٤)

الْمَانِعُ الَّذِي تَقَدَّمَ إِنَّهُ هُوَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ ، إِمَّا صِنَاعِيٍّ ، وَإِمَّا مَعْنَوِيٍّ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَلَيْسَ الْمَانِعَانِ مَعَ كُلِّ مُتَعَدٍّ بِالْحَرْفِ وَكُلِّ سَبَبِيٍّ ؛ لِيَكُونَ الْمَانِعَانِ مُوزَّعَيْنِ عَلَى الْمُتَعَدِّيِّ بِالْحَرْفِ وَالسَّبَبِيٍّ ، أَيِ : لَيْسَ الْمَانِعُ الصِّنَاعِيُّ مَعَ كُلِّ مُتَعَدٍّ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ الْمَانِعُ الْمَعْنَوِيُّ مَعَ كُلِّ سَبَبِيٍّ .

وَوُجُودُ «لَا» كَمَا صَنَعَ الْمَصْنِفُ مُقْتَضٍ لِتَصَوُّرِ الْمَانِعَيْنِ مَعًا فِي بَعْضِ صُورٍ مَا يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ ، وَفِي بَعْضِ صُورِ السَّبَبِيٍّ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ عَلَى الْعَمُومِ فِيهَا .

نَعَمْ يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُمَا فِي الْمُتَعَدِّيِّ بِالْحَرْفِ ، نَحْوِ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِأَخِيهِ ، فَإِنَّ الْمَانِعَ الصِّنَاعِيَّ قَائِمًا ، وَهُوَ عَدَمُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ بِنَفْسِهِ ، وَالْمَعْنَوِيَّ كَذَلِكَ ؛ إِذِ الْمُرُورُ بِأَخِي زَيْدٍ لَيْسَ مُرُورًا بِزَيْدٍ ، فَتَأَمَّلْ .

قَوْلُهُ : وَإِذَا جَهِلْتَ الْمَعْنَى فَقَدِّرِ الْوَصْفَ ، فَإِنَّهُ صَالِحٌ فِي الْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا ،

وَإِنْ كَانَ حَقِيقَتُهُ الْحَالُ . (٥٨٥)

كَيْفَ يُقَدَّرُ مَعَ الْجَهْلِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْحَالِ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمُورِ الْمَجْهُولَةِ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَهَافُتٌ؟^(١) .

قَوْلُهُ : اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْدَرَ مَعَ ذَلِكَ مُضَافِينَ ، أَيِ : قَتَلَ الْحُرَّ كَائِنًا بِقَتْلِ

(١) قَالَ الشَّمْنُونِيُّ تَعْقِيبًا عَلَى مَا قَالَ الدَّمَامِينِيُّ : «وَأَقُولُ لَا تَهَافَتَ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْوَصْفِ إِنَّهَا هُوَ لَصَلُوحُهُ لِلْأَزْمَنَةِ كُلِّهَا دُونَ غَيْرِهَا» . يَنْظُرُ : الْحَاشِيَةُ لَوْحَةٌ : ١٥٥/٢ .

الحرّ ، وفيه تكلفٌ تقديرٍ ثلاثة : الكون والمضافان ، بل تقدير خمسة ؛ لأنّ
كلا من المصدرين لا بدّ له من فاعل^(١) . (٥٨٦)

ومن هنا صحّ لبعضهم ادّعاء أنّ آية الكرسي اشتملت على سبعة عشر
اسماً لله تعالى ، وذلك أنّ جدّي من جهة الأم الشيخ ناصر الدّين ابن المنير
حكى في كتابه «الانتصاف» أنّ جدّه كان يقول : اشتملت آية الكرسي على
سبعة عشر اسماً من أسماء الله - عزّ وجلّ - ظاهراً في بعضها ومستكناً في
بعض ، والسّابع عشر ، وهو ﴿S﴾^(٢) ، و﴿W﴾ و﴿X﴾^(٣) ،
و﴿Y﴾^(٤) ، وضمير ﴿|﴾^(٥) وضمير ﴿لَهُ﴾ وضمير ﴿عِنْدَهُ﴾^(٦) ،
وضمير ﴿بِأَذْنِهِ﴾ ، وضمير ﴿يَعْلَمُ﴾ ، وضمير ﴿عَلِمَهُ﴾ ، وضمير
﴿شَاءَ﴾ ، وضمير ﴿كُرْسِيَّهُ﴾ ، وضمير ﴿يُؤَدُّهُ﴾ ، والثلاثة المجتمعة في
قوله : ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ .

والسابع عشر : الضمير الذي هو فاعل المصدر من قوله : ﴿حِفْظُهُمَا﴾ ،
فإنّه مضاف إلى المفعول ، وفاعله محذوف ، والتقدير : «أنّ يحفظهما»^(٧) .
قال : «وكان الشّرخ أبو عبد الله بن أبي الفضل المرسي^(٨) قد رام الزيادة لما

(١) في البحر المحيط ذكر أبوحيان التقديرات السابقة ، قال : «ويجوز أن يكون الحرّ مرفوعاً على إضمار
فعل يفسره ما قبله ، والتقدير : يُقْتَلُ الحرُّ بقتله ، إذ في قوله : القصاص في القتلى ، دلالة على هذا
الفعل» . البحر ١٤٨/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٥٥ .

(٣) الآية السّابقة .

(٤) الآية السّابقة .

(٥) الآية السّابقة .

(٦) الآية السّابقة .

(٧) الانتصاف في ما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٤٨٣/١ .

(٨) هو أبو عبد الله العلامة شرف الدين النحوي محمد بن بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسيّ ، توفي
٦٥٥ هـ . له : الإملاء على المفصل ، الضوابط النحوية في علم العربية ، تفسير القرآن . ينظر : سير
أعلام النبلاء ٣١٣/٢٣ ، البيهقي ١٤٤/١ - ١٤٥ .

أخبرته عن الجذِّ»^(١) ، فقال : «يمكن أن يُعدَّ ما في الآية من الأسماء المشتقة ، كل واحد باثنين لتحمله ضميراً ، ضرورة كونه مشتقاً ، فهو باعتبار الظهور ، وتحمل ضميراً آخر ، فعدها أحداً^(٢) وعشرين اسماً ، فقلت له : الاسم المشتق لا يتحمل ضميراً بعد صيرورته علماً على الأصح ، وهذه المشتقات / أسماء الله تعالى ، ثم لو سلّمنا تحمّلها الضمير فالمشتق إنّما يقع على موصوفه باعتبار تحمّله الضمير ، فإذا قلت : زيدٌ كريم ، فإنّما وقع «كريم» على زيد لتحمله ضميره ، ولو جرّده عنه لوقع على كل موصوف بالكرم من الناس ، فلا يختصّ بزيد إلا بالضّمير ، فلا يجعل له حكم الانفراد عن الضّمير ، مع الحكم برجوعه إلى معيّن ألّفته ، فرضي الشيخ عن هذا البحث ، وصوّبه»^(٣) . انتهى

قوله : وإنّما حُسِّنُ الحذفِ أن يُعلم عند موضع تقديره ، نحو : ﴿ ز ﴾^(٤) . (٥٨٦)

موضع التقدير ، هو ما بين الفعل الذي هو ﴿ ز ﴾^(٥) والمفعول الذي هو ﴿ K ﴾^(٦) ولا يعلم المحذوف إلا بعد ذكر القرية ، وليس هو موضع المحذوف^(٧) .

(١) الانتصاف في ما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٤٨٣/١ .

(٢) في الأصل «أحد» .

(٣) ينظر : الانتصاف ١ / ٤٨٣-٤٨٤ .

(٤) سورة يوسف ، من الآية : ٨٢ .

(٥) الآية السابقة .

(٦) الآية السابقة .

(٧) ردّ الشمني على تعقيب الشارح حيث قال : «في كلام المصنّف مضاف محذوف ، وتقديره كلامه عند موضع تحقق تقديره ، والبينية بين شيئين لا تحقق إلا عند وجود ثانيهما ، فالمحذوف هنا لا يعلم إلا عند ذكر القرية ، فهو موضع تحقق المحذوف» . الحاشية على المغني ١٥٥/٢ .

قال بعض المتأخرين^(١) : «ولقائل أن يقول : يُجتمَلُ أن الله خلق في القرية قدرة الكلام ، فيكون ذلك معجزة لذلك النبي ، ويبقى اللفظ على حقيقته ، لا يقال : الأصل عدم هذا الاحتمال ؛ لأننا نقول هذا معارض بأن الأصل عدم المجاز ، على أن هذا كله مُفرِّع على أن القرية اسم للأبنية المجتمعة ؛ أمّا إن قلنا : إنهما مشتركة بينها وبين الناس المجتمعين إمّا باشتراك لفظي أو معنوي ، فالاستدلال ساقط بالكلية ؛ ثمّ الذي يدلّ على أن القرية حقيقة في الناس المجتمعين أيضًا قوله : ﴿ ! " # \$ % & % ﴾^(٢) ، ﴿ 7 6 5 4 3 2 1 ﴾^(٣) ، ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾^(٤)»^(٥) .

قال^(٦) : «ولأن القرية مشتقة من «القرو» ، وهو الجمع ؛ ومنه : قرأت الماء في الحوض ، أي : جمعته»^(٧) .

قلت : المادتان مختلفتان ، فلا يتأتى القول باشتقاق إحداهما من الأخرى ؛ لكن قال ابن سيده في المحكم : «يقال : قرئت الكتاب ، لغة في «قرأت» عن أبي زيد ، وحكى ثعلب : صحيفة مقرّية»^(٨) ، ويقال : أقرى الماء في الحوض قرّياً ، جمعه ، وأقرت الناقة : اجتمع الماء في رحمها ، فهذا كله يقضي بصحة الاشتقاق .

«والقول بأن المراد سؤال أهل القرية هو المرتضى ، وقد نصّ عليه الإمام

(١) وهو تقي الدين السبكي .

(٢) سورة الأنبياء ، من الآية : ١١ .

(٣) سورة الحج ، من الآية : ٤٨ .

(٤) سورة القصص ، من الآية : ٥٨ .

(٥) ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج ، لتقي الدين السبكي ٥١٩/١ ، تح : شعبان إسماعيل ، دار ابن حزم ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

(٦) أي : السبكي .

(٧) ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج ٥١٩/١ .

(٨) المحكم مقلوبة «قير» ٤٩٩/٦ .

الشافعي^(١) في «الرسالة» ، ونقله عن أهل العلم باللسان ، فقال : «قال الله -جل ثناؤه- وهو يحكي قول أخوة يوسف ﴿ d c b a ` ﴿ h g f e ﴿ u t r q ﴿(٢)﴾. فهذه الآية في معنى الآيات قبلها لا يختلف أهل العلم باللسان أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير ؛ لأن القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم^(٤)». «^(٥) انتهى

قوله : فالأول^(٦) ، نحو : في الدار زيد ؛ لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ . (٥٨٧)

إنما كان أصل المبتدأ التقديم ؛ لأنه المحكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، فقصده في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل الحكم عليه ؛ وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول ، وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي ، أعني : العمل ، وألغى الأمر المعنوي ، أعني : تقديم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .

وقيل : إنما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم ،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن بن أدريس بن العباس الشافعي ، أحد أئمة المذاهب الأربعة ، ولد بفلسطين ، وحمل إلى مكة ، وبها نشأ ، ثم قدم المدينة ، ثم بغداد ثم خرج إلى مصر ، وبها توفي سنة ٢٠٤ هـ . له : الأم ، والمسند في الحديث ، وأحكام القرآن .

ينظر : وفيات الأعيان ٤/١٦٣-١٦٩ ، حلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني ٩/٦٣-١٦١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ٨١ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية : ٨٢ .

(٤) ينظر : الرسالة ، للإمام الشافعي ، ص ٧٤ ، تح : خالد العلمي ، زهير شفيق ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م .

(٥) هذا قول السبكي في كتابه «الإبهاج في شرح المنهاج» ١/٥١٩ .

(٦) ترجيح تقديره مؤخراً ، المغني ٥/٣٥٠ .

واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة / المركبة منها تتميم الناقص [١/١٢٧] بالكامل ، وقصدوا أيضًا الإيذان من أول الأمر بأنها فعلية ، فلو قُدّم الفاعل لم تتعين الفعلية من أول الأمر ، إذ أمكن صيرورته علمًا ما باسم آخر .

واعلم أن المصنّف يجمع عما جزم به هنا من الترتيب جيح ، فقال في الباب الخامس عند خوضه في ذكر الحذف في الترتيب جهة التي نصّها بيان مكان المقدّر وكنا^(١) قدّمنا في نحو : «في الدار زيد ، أن متعلّق الظرف يقدر مؤخرًا عن زيد ؛ لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ظهر لنا أنه يُحتمل تقديره مقدمًا لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ؛ وأصل العامل أن يتقدم عن المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلّق فعلًا فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا»^(٢) . انتهى

فإن قلت : هذا الذي دعا المصنّف إلى الجوع عن الجزم بالترتيب جيح إلى القول بالتعارض ليس بداعٍ قوي في ذلك ؛ لأن هذا المعمول مستحق للتأخير عن المبتدأ . ففي تقدير عامله مقدمًا تكثير من مخالفة الأصل .

قلت : الظاهر أن لا مزية لتقديمه على تأخيره ، باعتبار تقليل بمخالفة الأصل وتكثيرها ، وذلك لأن هذا العامل إذا قدر مقدمًا لزم مخالفة الأصل من وجهين ؛ أحدهما : تقديم الخبر على المبتدأ ، والثاني : تقديم معمول الخبر على المبتدأ أيضًا ، وإذا قدر مؤخرًا لزم مخالفة الأصل من وجهين ؛ أحدها : تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، والثاني : تقديم المعمول على عامله فجاء التعارض .

(١) في الأصل : «وكنه» .

(٢) ينظر : المغني ٣٦١/٦ .

البابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ
فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا ، وَيُقْبَحُ بِالْمُعْرَبِ جَهْلُهَا ،
وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجْهِهَا

قوله : وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا . (٥٨٨)

هذه مسألة ابن السَّيِّد وابن بَاجِه^(١) نقلها أبو حيان عنهما^(٢) وهي مسطورة في أجوبة المسائل^(٣) ؛ لأن ابن السَّيِّد قال فيها : « كان مبدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور قال : إن قومًا من نحوِّي سرَّ قسطة^(٤) اختلفوا في قول كثير^(٥) :

[الطويل]

وَأَنْتِ التِّي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَمَا تَدْرِي بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنِتُّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ، وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَا، شَرُّ النِّسَاءِ الْبِحَاتِرُ^(٦)

فقال بعضهم : «البحاتر مبتدأ ، وشَرُّ النِّسَاءِ خبره»^(٧) .

وقال بعضهم : «يجوز أن يكون «شَرُّ النِّسَاءِ» المبتدأ ، و«البحاتر» الخبر»^(٨) ، وأنكرت أنا هذا القول ، فقلت له : الذي قلتُ هو الوجه

(١) ابن بَاجِه هو أبو بكر محمد بن يحيى بن بَاجِه التُّجَيْبِيُّ الأندلسي السَّرْقُسْطِيُّ المعروف بابن الصائغ ، كان فيلسوفًا شاعرًا ، عالمًا بالأنساب . توفي سنة ٥٢٩ هـ . له : تعليق على كتاب الفارابي ، مجموعة في الفلسفة والطب والطبيعات . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ٤/٤٢٩-٤٣١ ، الأعلام ٧/١٣٧ .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣/٣٣٩ ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

(٣) ينظر : رسائل في اللغة ص ٢٥٧-٢٥٨ ، تح : وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م ، وما في المخطوط هو أصوب إلى العنونة .

(٤) سَرْقُسْطَةُ : بفتح أوله وثانيه ثم قاف مضمومة ، وسين مهملة ساكنة ، وطاء مهملة ، وهي بلدة مشهورة بالأندلس . ينظر : معجم البلدان ٣/٢١٢ .

(٥) البيتان لكثير عزة في (ديوانه ، ص ٣٦٩) .

(٦) هما من شواهد ابن يعيش ٦/٣٧ ، شرح اللمع لابن برهان ١/١٧ ، وفيه «عَنِتُّ» ، الفرق بين الأحرف الخمسة ، لابن السيد البطليوسي ، ص ٤٨٣-٤٨٤ ، تح : علي زوين ، مطبعة العاني ، بغداد ، وورد في الهمع «شر النساء البحاتر» ٢/٣٣ .

اللغة : قصيرات الحجال : النساء المقصورات في الحجال ، وهي جمع حجلة ، أي : خدر المرأة ، البحاتر : جمع بحتر وهو القصير المجتمع الخلق ، اللسان (قصر) ١١/١٨٥ .

(٧) هو أبو بكر الصائغ . ينظر رأيه في : التذييل والتكميل ٣/٣٣٩ ، الارتشاف ٣/١١٧٦-١١٧٧ ، المحصل في شرح المفصل ، ص ٩١٧ .

(٨) رسائل في اللغة لابن السيّد البطليوسي ، ص ٢٥٧-٢٥٨ .

المختار ، وما قاله النَّحوي الآخر : جائز ، فأنكر وجعل يُكثَر من ذكر الموضوع والمحمول ، ويُورِدُ الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان ، فقلت : أنت تريد أن تُدخِل صناعة المنطق في صناعة النَّحو ، وصناعة النحو مستعملة فيها مجازات ومساحات لا يستعملها أهل المنطق .

وقال أهل الفلسفة : «يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يرون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم ، أو عن قصد منه للمغالطة والاستراحة ، بالانتقال من صناعة إلى أخرى ، إذا ضاقت عليه طرق الكلام»^(١) ، ثم أخذ في تقرير مذهبه وتقديره بما لا حاجة بنا إلى /التطويل بإيراده .

[١٢٧/ب]

قوله : والتَّحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف ، كـ«زيد» في المثال ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب . إذا كان أحدهما أعرف والآخر هو المعلوم عند المخاطب(٥٨٨) تعارض هذان الكلامان فيه ضرورة أنَّ أعرفيته تقتضي كونه المبتدأ ومعلومية الآخر تقتضي كونه المبتدأ فما هذا التحقيق؟

قوله : ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين . (٥٨٩) يريد في ما إذا كان المبتدأ والخبر مختلفين تعريفاً وتنكيراً ، ولكن للكرة مسوِّغ ، نحو : «حَسْبُنَا اللهُ» .

واتجاه الأمرين عنده إعمالاً للدليلين المذكورين منافٍ لما قدّمه من التَّحقيق عنده ، وذلك أنَّ أحد هذين الدليلين هو شبهه المعرفين في المثالين المذكورين ونحوهما بمعرفتين تأخر الآخر منهما ، ولا شك أن هذا مقتضى للحكم بابتدائية الأخص جزماً على مقتضى تحقيقه ، وإنَّما ذكر هذا توجيهاً للحكم بابتدائية غير الأخص ، فما هذا الذي قاله؟

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٣/١٤٨ .

قوله : أحدها^(١) : أن يكونا معرفتين ... الخ . (٥٨٨)

هذه طريقة المتأخرين^(٢) وثمَّ طريقة أخرى لم يذكرها المصنّف ، وهي أنك بالخيار في جعل أيها الاسم ، والآخِر الخبر ، ذهب إلى ذلك الشّلوّيين^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وغيرهما^(٥) . قالوا : وهو ظاهر كلام سيبويه^(٦) .
قال ابن خروف^(٧) : «وعلى هذا كلام العرب ؛ لأنّ الفائدة حاصلة على كل حال...» ، وفيه نظر .

قوله : واعلم أنّهم حكموا لـ«أنّ» و«أنّ» المقدّرتين بمصدر مُعرّف بحكم الضّمير لأنّه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك . (٥٩٠)

هذا مشكلٌ ؛ لأنّ كونه لا يوصف لا يقتضي تنزُّله منزلة الضّمير ، فكم من الأسماء لا تُوصف ولم يجعلوها بمثابة الضّمير ، ثمَّ الحكم على هذا المصدر المسبوك من «أنّ» و«أنّ» وصلتهما المعرّف بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير أو غيره ، فحكم الضّمير مما يقتضي أنّ المضاف إلى ذي الأداة

(١) من مواضع ما يعرف الاسم من الخبر ، المغني ٣٦٦/٥ .

(٢) وهم أبو جعفر ابن مضاء ، وأبو بكر بن طاهر ، وابن خروف . ينظر : الارتشاف ١١٧٥/٣ .

(٣) الشّلوّيين هو ابن مالك عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي المعروف بالشّلوّيين ، كان إمام عصره ي النحو واللغة ، أخذ عن ابن ملكون ، ومحمد بن خلف ، توفي سنة ٦٤٥ هـ . له : التوطئة ، شرح المقدمة الجزولية ، وتعليق على الكتاب . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٥١/٣-٤٥٢ ، إنباه الرواة ٣٣٢/٢-٣٣٥ ، البغية ٢٢٤/٢-٢٢٥ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥-٢٣٣ ، ينظر رأيه في : شرح الجزولية ٧٥٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ ، المقرب ٩٧/١ ، تح : احمد عبدالستار الجداري ، عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م .

(٥) الفارسي . ينظر : الإيضاح العضدي ، ص ٩٩ ، تح : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦ م .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٩/١-٥٠ .

(٧) ابن خروف هو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي ، المعروف بابن خروف ، قرأ النحو والأصول والفرائض ، توفي سنة ٦٠٦ هـ . له : شرح الكتاب ، شرح جمل الزجاجي ، وكتاب في الفرائض وغيرهما . ينظر : رأيه في الهمع ، ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، البغية ٢٠٣/٢-٢٠٤ ، ينظر رأيه في : الهمع ١١٨/١ .

بمثابة الضمير ، ولم يقله أحد فيما علمت .

وقد وقع للمصنّف في الباب الخامس من النوع الثاني من الجهة السادسة أن قال : «والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة ، فلا يقع صفة للنكرة ، فلم يخصه بـ«أن» و«أن»^(١)»^(٢) .

قوله : الثالث^(٣) : أن يكونا مختلفين ، فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، نحو : كان زيد قائماً ، ولا تعكس إلا في الضرورة . (٥٩١)

أطلق المصنّف ولم يفصل في النكرة بين أن يكون لها مسوِّغ وأن لا يكون ، وقد قالوا : إذا كان لها مسوِّغ ، فالأحسن أن تجعلها للخبر ، نحو : كان عبد الله رجلاً صالحاً ، ولك أن تجعلها الاسم ، فتقول : كان رجلاً صالحاً عبد الله ، وإن لم يكن لها مسوِّغ فلا يجوز جعلها الاسم إلا في الضرورة كما ذكر المصنّف ، ولم يخص ابن مالك^(٤) ذلك بالضرورة ، بل سوَّغه في السعة قياساً على الفاعل والمفعول ، وعلى اسم إن وخبرها ، وشرط في ذلك أن لا تكون النكرة متمحّضة للوصفية ، فلا يجوز عنده : كان [قائمٌ زيداً] ، إلا في الضرورة بخلاف كان ، واستدلّ بأنّ الأبيات الواردة في ذلك لا ضرورة فيها إلا ارتكاب نصب المعرفة^(٥) .

[١/١٢٨]

(١) سقطت من بعض نسخ المغني اعتماداً على ما ذكره محقق التحفة محمد غضنפור ٢٧٢/١ .

(٢) المغني ١٩٠/٦ .

(٣) مما يُعرفُ به الاسم من الخبر ، المغني ٣٥٩/٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٦/١ .

(٥) قال الشمني تعقيباً على كلام الشارح : «وأقول مراد المصنّف إنّها هو النكرة التي لا مسوِّغ لها ؛ بدليل

قوله في آخر هذا الكلام : واعتذر له - أي الزجاج - بأنّ النكرة قد تخصصت بـ«لهم» . ينظر :

الحاشية ، ١٥٨/٢ .

ففي قول القطامي^(١) : [الوافر]

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٢)
كان من الممكن أن يقول : «موقفي» .

وفي قول حسان^(٣) : [الوافر]

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٤)

(١) القطامي هو عُمَيْرُ بنِ شُيَيْمِ التَّغْلَبِيِّ . ينظر (ديوانه ، ص ٣١) ، تح : إبراهيم السامرائي ، واحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠ م . وهو شاعر من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١١٠ هـ . وله ديوان مطبوع . ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ، ص ٧٢٣ .
الشاهد فيه : اسم «يَكُ» نكرة ، وهو «موقف» ، وخبرها معرفة ، وهو «الودَاعَا» ، وهذا ضرورة تجوز فقط في الشعر .

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٣ ، والأصول ١/٩٤ ، والإفصاح لابن الطراوة ، ٤٩٠ ، تح : د. عياد الثبتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٨٦ ، وشرح المفصل ، ٩١/٧ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت . ينظر : (ديوانه ، ص ١٤) ، تح : عبدالله سنده ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م . وهو البيت السادس من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ قبل فتح مكة ، ويهجو أبا سفيان الذي هجا النبي ﷺ قبل إسلامه ، ومطلعها :

عَفَتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ إِلَى عَدْرَاءَ مَنْزِلِهَا خَلَاءُ

اللغة : سبيئة : هي الخمرة ، بيت رأس : موضع في الشام كانت تباع فيه الخمرة .

(٤) والبيت من شواهد المقتضب ٤/٩٢ ، والمحتسب ١/٢٧٩ ، والجميل للزجاجي ، ص ٤٦ ، تح : د. علي بن توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٩٦ م ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ص ٤٨ .

وتحريج البيت على النحو التالي :

١ - أن اسم (يكون) ضمير الأمر والشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب خبر (يكون) .

- أن يجعل اسم (يكون) ضمير (سبيئة) ، و(مزاجها عسل) في موضع الخبر ؛ أو أن الخبر مقدم عليها ، وهو : (من بيت رأس) ، وجملة : (تكون من بيت رأس) صفة أولى (لسبيئة) ، وجملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .

- أن (يكون) زائدة ، مع كونها بلفظ المضارع ، و(مزاجها عسل) مبتدأ وخبر .

يُنظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٥١ ، والإفصاح ، ص ٤٩ ، والخزانة ٩/٢٢٧-٢٢٨ .

٢ - وهي رواية أبي عثمان المازني ، حيث جعل (مزاجها) الاسم ، ونصب (عسلاً) على الخبر ؛ فقال :

ويمكن أن يجعل اسم «يكون» ضميراً عائداً إلى سيئة ، ويرفع «مزاجها» على الابتداء ، و«عسل وماء» خبره ، والجملته خبر «يكون» .
قلت : وهذا مبني على مذهبه في تفسير الضرورة بأنها لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه^(١) ، وقد علمت ما فيه .

قوله : الرابع^(٢) : أن لا يكون تابعاً لجملته بخلاف البدل^(٣) نحو :

و ن ح و : { zyx wv u }^(٤) ، ونحو :
﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٣﴾ أَمَدُّكُمْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ﴾^(٥) . (٥٩٥)

«يكون مزاجها عسلاً، ورفع (ماء) بفعل مضمّر دلّ عليه الكلام ، كأنه قال : وخالطها ماء» .
ينظر : المقتضب ٩٢/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥١/١ ، والمقتصد ٤٠٤/١ ، والإفصاح ، ص ٤٩ ، والخزانة ٢٢٨/٩ ، والحلل في شرح أبيات الجمل ، ص ٤٩ .
٣ - نصب (مزاجها) خبراً لـ (كان) مقدّماً ، وهو معرفة ، ورفع (عسل) وما عطف عليه اسماً لـ (كان) مؤخراً مع كونه نكرة .

ينظر : الكتاب ٤٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٠/١ ، ٥١ ، والإفصاح ، ص ٤٩ ، والخزانة ٢٢٨/٩ ، ٢٨٤ .

(١) النحاة على رأيين في تحديد مفهوم الضرورة ، الأول : أنّ الضرورة ما يقع في الشعر ، سواء كان عنه مندوحة أم لا ، وهذا رأي الجمهور . الثاني : وهو أنّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنها . فالضرورة عند ابن هشام يرى أنّ الضرورة ما وقع في الشعر ، إن لم يضطر إليه الشاعر ، حيث يجوز له ما لا يجوز له في سعة الكلام . ينظر : تلخيص الشواهد ، لابن هشام ، ص ٨٢ ، تح : عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، الخزانة ٥٣/١ .

(٢) الرابع مما يقترن به عطف البيان والبدل ، المغني ٣٨٦/٥ .

(٣) هذه من الأمور التي يفترق فيها بين عطف البيان والبدل .

(٤) سورة يس ، الآيات : ٢٠-٢١ .

(٥) سورة الشعراء ، الآيات : ١٣٢-١٣٣ .

وقوله :

[الطويل]

أَقُولُ لَهُ : إِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^(١) (٥٩٥)

صرّح هنا بأنّ الجملة الثانية تابعة للأولى بطريق البدلية مع أنّ الأولى لا محلّ لها وكلّ تابع ذو^(٢) إعراب ؛ إمّا لفظي ، أو محلي ، ولا إعراب هنا أصلاً ، فما هذه التّبعية^(٣) ؟ وجعل قوله : « لا تُقِيمَنَّ » بدلاً من قوله : « ارحل » مع أنّ هو المقول هو المجموع ، فيلزم أنّ لا يكون لشيء من أجزائه محلّ ، وقد سبق الكلام فيه^(٤) .

قوله : والثاني^(٥) أنّ اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأوّل . (٥٩٦)

فليس ممّا الكلام فيه ، فإنّ الثاني من حيث هذا المتصلّ به غير الأوّل من حيث فقد ذلك المتصلّ ، وما أظنّ أولئك الجماعة يمنعون البدلية عند اتصال شيء بالثاني لم يتصل بالأوّل ، وفي احتجاجهم^(٦) بأنّ الشيء لا يبيّن نفسه إشارة إلى ذلك ، فتأمّله .

(١) وهذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

والبيت من شواهد شرح التصريح ١٦٢/٢ ، خزانة الأدب ٢٠٥/٥ ، معاهد التنقيص ٢٧٨/١ .
الشاهد فيه : قوله « لا تُقِيمَنَّ عندنا » ، فإنّ هذه الجملة بدل من جملة « ارحل » ، والثانية أظهر في إفادة المقصود .
(٢) في الأصل : ذوا ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٢٧٩/١ (قسم التركيب) .

(٣) واعتذر الشارح له في التحفة حيث قال : « اللهم إلا أن يريد الأمر المعنوي ، لا الاصطلاحي . وجعل قوله : « لا تُقِيمَنَّ » بدلاً من قوله : ارحل ، مع أنّ المقول هو المجموع ، فيلزم ألا يكون لشيء من أجزائه محلّ ، وقد سبق الكلام فيه ، وإنشاد هذا المصراع في الباب الثاني في الجملة السابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، وقد رأيت ما باح به المصنّف في هذا الموضوع وغيره من وقوع البدل جملة مع ما صرّح به في الباب الثاني في المسألة التي ذكرها في أواخر الكلام على الجملة التفسيرية ، وهي الثالثة من الجمل التي لا محلّ لها حيث قال هناك : ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة »
٢٧٩/١ ، تح : محمد غضنفر .

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٤ .

(٥) الوجه الثاني في الردّ المصنّف على ابن الطراوة ، المغني ٣٩٠/٥ .

(٦) في الأصل : « احتياجهم » .

قوله : فإذا كررته^(١) تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه وظهر المراد. (٥٩٦)

وهذا كالأول فإنه قد فرض أن الثاني قد انضم إليه ما لم يكن في الأول وهو تكرر الخطاب ، وليس الكلام في مثل ذلك ، وإنما الكلام فيما إذا لم يكن إلا مجرد تكرر اللفظ فقط .

قوله : وهي لا تكون^(٢) إلا للحاضر ، أي : الماضي المتصل بالزمن الحاضر . (٥٩٨)

هذا هو عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس وذلك أن السيرافي قال في الصفة المشبهة : «إنها أبداً للماضي أن الصفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار»^(٣) ، ولا يريد ابن السراج^(٤) أنها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق حينئذ بين القولين .

(١) في مثل قولك : «يازيدُ زيدٌ» .

(٢) أي : الصفة المشبهة .

(٣) ينظر رأي السيرافي في : الارتشاف ٢٣٤٨/٥ ، وسبقه في ذلك الأخفش . ينظر : شفاء العليل

٦٣٤/٢ ، والجمع ٩٣/٥ .

(٤) ينظر : الأصول ١٣٣/١ .

قوله : وقول جماعة^(١) أنها لا تكون إلا غير مجارية مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله^(٢) :

[المديد]

مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(٣) (٥٩٨)

من هؤلاء الجماعة صاحب المفصل^(٤) والشاهد في البيت : «شاحط» ، بأنه صفة مشبهة وهو مجارٍ للمضارع ، قال في التسهيل : «وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من الثلاثي ، ولازمة إن كانت من غيره»^(٥) انتهى فالأول : نحو : طاهر العِرض ، وظاهر الفاقه ، وحائل اللون ، وخامل الذكر ، وساهم الوجه ، وشاحط الدار .

والثاني : نحو : مطمئن القلب ومعتدل القامة .

قال^(٦) :

[الطويل]

وَمِنْ يَكُ مُنْحَلِّ الْعَزَائِمِ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ^(٧)

قوله : ولا يكون معمولها^(٨) / إلا سببها . (٥٩٨)

[ب/١٢٨]

(١) وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ، ٢٣٠ ، وابن مالك في التسهيل ، ص ١٣٨ . ظاهر كلام ابن مالك أيضًا في الإيضاح ، ص ١٣٨ .

(٢) البيت لعدي بن زيد التميمي . ينظر : ديوانه ، ص ١٠١ ، تح : محمد المعبيد ، دار الجمهورية للنشر ، بغداد ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م ، برواية :

مَنْ وَلِيٍّ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا

والبيت هو الثامن من قصيدة مطلعها :

يَا لُبَيْنِي أَوْفِدِي النَّارَا إِنَّ مَنْ تَهَوَّنَ قَدْ حَارَا

(٣) والبيت من شواهد سيبويه ١/١٩٨ ، معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٩ ، المقاصد النحوية ، ٣/٦١ ، لبدر الدين العيني ، تح : محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ، شرح التصريح ٢/٤٩ .

الشاهد في البيت : مجيء «شاحطًا» صفة مشبهة بمعنى بعيد ، و«دارًا» ، تمييز محوّل عن الفاعل .

(٤) ينظر : المفصل ، ص ٢٣٠ .

(٥) التسهيل ٤٢ .

(٦) نسب إلى رجل من طيئ .

(٧) البيت من شواهد شرح التسهيل ٣/١٠٤ ، والمساعد ٢/٢١١ .

(٨) أي : معمول الصفة المشبهة .

قال بدرُ الدين بن مالك^(١) جواز «زَيْدٌ فَرِحَ» يبطل عموم قولهم : المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخرًا ، وهذا مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وإنما عملها في الظرف بما فيه من معنى الفعل ، وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك .

قوله : وأما الحديث : إن امرأة كانت تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ^(٢) . (٥٩٩)

فـ«الدِّمَاءُ» تمييز على زيادة «أل» هذا التَّخْرِيجُ غير متعين ، إذ يجوز أن يكون بفعلٍ مقدر ، أي : تريق الدِّمَاءَ ، ويجوز أن يكون على التَّشْبِيهِ بالمفعول به ، كما في «زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» ، وعليهما فليست «أل» زائدة .

ذكر ذلك ابنُ الحاجب في الأمالي قال : «ويجوز أن يكون منصوبًا على توهم التَّعَدِّي إلى مفعول ثانٍ ، لأنَّ الهمزة دخلت على الهاء التي هي عِوَضٌ عن الهمزة التي في «أراق» فعدها بها إلى مفعول آخر ، كأنَّ المعنى : جَعَلَهَا غيرَها مُهْرِيقَةً الدِّمَاءِ»^(٣) .

قال : «ويجوز رفع الدِّمَاءِ على البدل من الضَّمير في «تهراق» كأنه قيل : تُهْرَاقُ دَمُهَا ، فجعل الفعل أولًا لها ، ثُمَّ أبدل منه ، كما تقول : أعجبتني الجاريةُ وجهُها ، وحذف الضَّمير للعلم به»^(٤) . انتهى

قلت : تخريجه نصب الدِّمَاءِ على التَّشْبِيهِ بالمفعول مختلف فيه ، وكثير من النُّحَاة يَأْبَاهُ ؛ إذ النَّصْبُ عندهم على التَّشْبِيهِ لا يكون في الأفعال .

(١) بدر الدين بن مالك هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن مالك توفي سنة ٦٨٦ هـ . له : شرح ألفية والده المعروفة : شرح ابن الناظم ، وشرح كافيته وتكملة شرح التسهيل ، وغير ذلك . ينظر ترجمته : في البغية ١/٢٢٥ ، ينظر رأيه في : شرح ابن الناظم ، ص ٤٤٦ .

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب الطهارة ، باب الاغتسال من الحيض ، برقم (٢١٤) ، أخبرنا قتيبة عن ابن مالك .. ١١٩/١-١٢٠ ، تح : عبدالستار البنداري ، سيد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤/٨٥-٨٦ .

(٤) قول ابن الحاجب في أمالي ابن الحاجب ٤/٨٥ .

قوله : الثامن^(١) : أنه لا يقبح حذفُ موصوف اسمِ الفاعل ، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو «مررتُ بقاتلِ أبيه» ويقبح : «مررتُ بحَسَنِ وجهه» . (٥٩٩)

وكذا لا يُقْبَحُ في اسمِ الفاعل أن تقول : برجلٍ قاتلِ أبيه ، ويقبح في الصِّفة أن تقول : برجلٍ حسنٍ وجهه ، فليس المسألة مقيّدة بحذف الموصوف ، وعبارةُ المصنّف توهم تقييدها بذلك .

قوله : ولا تتبع معمولها بصفة قاله الزجاج^(٢) . (٥٩٩)

واستند فيه إلى عدم السَّماع من العرب ، فلا يقال : زيدٌ حسنُ الوجهِ المشرقِ ، بجرِّ «المشرق» على أنه صفة للوجه ، وعلل بعضهم^(٣) المنع بأن معمول الصفة لما كان سببياً غير أجنبي أشبه الضمير ؛ لكونه أبداً محالاً على الأوّل وراجعاً إليه ، والضمير لا يُنعتُ فكذا ما أشبهه .

(١) ما افترق فيه اسم الفعل والصِّفة المشبهة ، المغني ٤٠٣/٥ .

(٢) الزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، عالم بالنحو و اللغة ، من أهل الفضل والدين ، توفي سنة ٣١١ هـ . له : معاني القرآن وإعرابه ، والاشتقاق ، والأمل .
ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٤٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٤١١-٤١٣ .
ينظر رأيه في : الارتشاف ٥ / ٢٣٥٤ .

(٣) المسألة فيها خلاف ، قيل : إنّه يتبع معمولها بجميع التوابع ، وتجري على حَسَب لفظه لا محلّه ، وصرّح سيبويه بمنعه ، وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب ، وقيل : يُتبع بكل التوابع إلا الصفة .
قال أبو حيان : «هكذا قال الزجاج ، وزعم أنه لم يُسمع من كلامهم ، فلا يجوز : جاءني زيدٌ الحسنُ الوجه الجميل» .

ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٥٤ ، والمهم ٥ / ٩٩-١٠٠ .

قوله : **وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِمْ فِي صِفَةِ الدَّجَالِ «أَعْوَرُ عَيْنُهُ الْيَمْنَى»** ^(١) . (٥٩٩)
 خَرَّجَهُ بَعْضُهُمْ ^(٢) عَلَى أَنَّ «الْيَمْنَى» خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، لَا صِفَةَ لِعَيْنِهِ ،
 وَكَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ : **أَعْوَرُ عَيْنُهُ** ، قِيلَ : **أَيُّ عَيْنَيْهِ** ، فَقِيلَ : **الْيَمْنَى** ، أَي : هِيَ
 الْيَمْنَى .

قوله : **الْحَادِي عَشَرَ** ^(٣) : **أَنَّهُ يَجُوزُ إِتْبَاعُ مَجْرُورِهِ عَلَى الْمَحَلِّ .. الخ .** (٦٠٠)
 هَذَا آخِرُ الْوَجُوهِ الَّتِي ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَفَارِقُ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ
 فِيهَا . وَمِنَ الْوَجُوهِ الَّتِي افْتَرَقَ فِيهَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَوْضُوعٌ لِمَنْ قَامَ بِهِ
 الْفِعْلُ عَلَى مَعْنَى الْخُدُوثِ ، وَأَمَّا هِيَ فَعَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ ، أَي : الِاسْتِمْرَارِ
 وَاللُّزُومِ ، هَذَا عَلَى رَأْيِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُ ^(٤) .

قال الرّضي : «والذي أرى أن الصّفة المشبهة كما أنها ليست /موضوعة [أ/١٢٩]
 للحدوث ليست أيضا للاستمرار في جميع الأزمنة ؛ لأنّ الحدوث
 والاستمرار قيّدان في الصّفة ولا دليل فيها عليها ، فليس «حَسَنٌ» في
 الوضع إلّا «ذو حُسْنٍ» سواء كانت في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ؛
 ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما
 وهو الاتّصاف بالحسن ، لكنّ لما أُطلق ذلك ، ولم يكن بعض الأزمنة أولى
 من بعض ، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة ، لأنّك حكمت بثبوتها فلا بد من
 وقوعه في مكان الظاهر ثبوتها في جميع الأزمنة ، إلّا أن تقوم قرينة على
 تخصيصه ببعضها كما تقول ، كان هذا حسنا فقبّح أو : سيصير حسنا ، أو :

(١) من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب [واذكر في
 الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها] ، برقم (٣٤٤١) ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ،
 ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب ذكر المسيح ابن مريم ، والمسيح الدجال ، برقم
 (٤٤٤) ، دار الجيل والآفاق الجديدة ، بيروت .

(٢) ينظر : الارتشاف ٢٣٥٤/٥ ، المساعد ٢١٨/٢ .

(٣) الحادي عشر مما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ، المغني ٤٠٥/٥ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٣١/٣ ، وافقه ابن مالك الأندلسي . ينظر : شرح التسهيل

هو الآن فقط حَسَنٌ ، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً^(١) .
ومنها : أنه إذا وقعَ فيها أو في معمولها الألف واللام كان الأصل الجَرُّ ،
هكذا في الجزولية^(٢) ، قال الأندلسي^(٣) يحكي أنك إذا قصدت الوجه مثلاً في
قولك : بالرجل الحسن الوجه ، فأصله أن يكون مجروراً بخلاف الضَّارِبِ
الرجل ، فإنَّ الأصل فيه النَّصب ويريد بالأصل الأكثر .

ومنها : استحسانُ إضافتها إلى ما هو فاعل في المعنى كـ«حَسَنِ الْوَجْهِ»
و«نقي الثغر» و«طاهر العَرَضِ» بخلاف اسم الفاعل نحو : كاتب الأب ،
فإنَّ هذا غيرُ ممتنع لكنَّه يُقْبَحُ لأنَّ الصِّفَةَ لا تضاف إلى مرفوعها حتى يُقَدَّرَ
تحويل الإِسناد عنه إلى ضمير موصوفها ؛ بدليلين ؛

أحدهما : أنه لو لم يقَدَّرَ كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه .
والثاني : أنهم يؤنثون الصِّفَةَ في نحو : «هندٌ حسنةٌ الوجه» ، فلهذا حَسُنَ
أن يقال : حَسُنَ الوجه ؛ لأنَّ من حَسُنَ وجهه حَسُنَ أن يُسندَ الحسنُ إلى
جملته مجازاً ، وقَبِحَ أن يُقال : كاتب الأب ؛ لأنَّ من كَتَبَ أبوه لا يحسُنُ أن
تُسندَ الكتابةُ إليه إلا بمجازٍ بعيد .

قوله : وَخُرِّجَ^(٤) على أنَّ الأصلَ أو : طابَحَ قديرٌ ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ
وَأَبْقِيَ جَرُّ المضافِ إليه ، كقراءة بعضهم^(٥) «واللهُ يريدُ الآخرةَ»^(٦)
بالخفَضِ . (٦٠٠)

لا حاجة بنا إلى تخريجه على هذا الوجه ، بل نقول حذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه على المألوف .

(١) ينظر : شرح الرضي للكافية ٤٣١/٣ - ٤٣٢ .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ، ص ١٥١ ، تح : شعبان عبدالوهاب ، ط دون .

(٣) يقصد به أبا موسى عيسى الجزولي .

(٤) هذا الرأي أخذ به الفارسي في كتاب الشعر ، ص ٣٤٥ .

(٥) ينظر : المحتسب ٢٨٢/٢ .

(٦) سورة الأنفال ، من الآية : ٦٧ .

قوله : والثالث^(١) : أنَّ الحال مُبَيَّنَةٌ للهيئات . (٦٠١)

قال المصنّف في حاشية التسهيل : «المرادُ بالهيئة الصُّورة والحالة المحسوسة المشاهدة ، كما هو المتبادرٌ وحينئذٍ يخرج «تكلّم صادقاً» و«مات مسلماً» و«عاش كافرًا» وإن أرادوا الصّفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم ، لكن يخرج منه مثل : جاء زيدٌ والشَّمس طالعة ، وجاء زيدٌ^(٢) وعمرو جالس^(٣) .

(١) الثالث من مواضع ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا ، المغني ٤٠٩/٥ .

(٢) في النسخة : «وجاء عمرو جالساً» ، وما أثبتته في حاشية الشمني هو الصواب ١٦٣/٢ .

(٣) ينظر : حاشية الشمني ١٦٣/٢ .

قوله : والرَّابِعُ^(١) : أَنَّ الحَال تَتَعَدَّد كَقَوْلِهِ^(٢) : [الطويل]

عَلِيٍّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلِي بِخُفْيَةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ^(٣) رَجُلَانِ حَافِيَا^(٤) (٦٠١)

قال في شرح التسهيل : «حَرَّفَ هَذَا البَيْتَ أَعْجَمِيًّا ، فَقَرَأَ : «رَجُلَايِ» مَكَانَ «رَجُلَانِ» أَعْرَبَهُ فَاعِلًا بِزِيَارَةِ ، وَ«حَافِيَا» حَالًا مِنْهَا ، وَأَفْرَدَ عَلِيَّ حَدًّا قَوْلِهِ^(٥) :

[الهزج]

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُ^(٦)

وَذَكَرَ عَلِيٌّ حَدًّا قَوْلِهِ^(٧) : [المتقارب]

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٨)

فَقِيلَ لَهُ : يُقَالُ : زُرْتُ البَيْتَ ، وَلَا يُقَالُ : زَارَتْ رَجُلَايِ البَيْتَ^(٩) . اهـ .

(١) الرابع من مواضع ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتماعيه ، المغني ، ٤٠٩/٥ .

(٢) البيت لمجنون ليلي في ديوانه ، ص ٢٣٥ ، وهو برواية :

حَلَفْتُ لَيْلِي لَأَقِيْتُ لَيْلِي بِخُلُوعٍ أَطُوفُ بِبَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

(٣) الإشارة إلى سقوط لفظ الجلالة «الله» من المخطوط .

(٤) البيت من شواهد أوضح المسالك ٣٣٥/٢ ، وشرح التصريح ٣٨٥/١ ، ولسان العرب (رجل) ١٥٦/٥ .

الشاهد فيه : «رجلان حافيا» ، حيث تعددت الحال لواحد ، وهو الضمير في «علي» .

(٥) البيت من ملحقات ديوان امرئ القيس في ديوانه ، ص ٤٢٣ .

(٦) وصدرة : لَمِنْ زُحْلُوفَةٍ زُلُّ

والبيت من شواهد أمالي الشجري ١٨/١ ، وأمالي القالي ، ص ٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١ ، الهمع ١٦٩/١ .

(٧) نسب لعامر بن جوين ، وقيل : حُرَيْمِ الطَّائِي .

(٨) هذا عجز بيت ، وصدرة : فَالَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا

والبيت من شواهد معاني الفراء ١٢٧/١ ، وتخليص الشواهد ، ص ٤٨٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ .

الشاهد فيه : «ولا أرض أبقل إبقالها» ، والقياس : «أبقلت إبقالها» ؛ لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على «الأرض» ، وهي مؤنث مجازي ، فحذفت التاء ضرورة .

اللغة : المُرْتَةٌ : القطعة من السحاب ، الودق : المطر ، الإبقال : إنبات البقل ، يقال : أبقل المكان فهو بأقل .

(٩) ينظر : حاشية الشمني ١٦٣/٢ .

قوله : لأنَّ الحقَّ قول الأَعلم وابن مالك^(١) : أن الرَّحمن ليس بصفة بل علم . (٦٠١)

ظهور الوصف فيه يمنع علميته ، والاستدلال عليها بما أشار إليه المصنف بعد هذا من وروده كثيراً غير تابع / ضعيف ، فالمشتقات الكائنة [ب/١٢٩] بـ«أل» يجوز ذلك فيها ، نحو : القائم زيد ، ولا تخرج به عن الوصفية ، وعلمية الغلبة يردها أن «الرَّحمن» لم يستعمل إلا له - تعالى - ، فلا تتحقق الغلبة .

وقد صرح المصنّف في الباب الخامس في النوع التاسع من الجهة السادسة^(٢) : أن الكسائي^(٣) جعل «الرَّحمن الرَّحيم» من نحو : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٤) نعتين له ﴿هُوَ﴾ ، وفيه دليل على أن الكسائي لا يرى الرَّحمنَ علماً .

قوله : وينبى على علميته أنه في البسمة ونحوها بدل لا نعت . (٦٠١)
قال السُّهيلي^(٥) : «البديلة وعطف البيان ممتنعان فيه ؛ لأنَّ الاسم الأوّل أعرف الأعلام ، فلا يفتقر إلى تبيين وهو وصف للثناء وإن جرى كالأعلام»^(٦) ، وفيه نظر ؛ لأنّه لا يلزم من أعرافية الأوّل امتناع البدل وعطف البيان ؛ لأنَّ البدل يكون للتأكيد نصّ عليه سيويه^(٧) وعطف البيان

(١) ينظر رأي الأَعلم وابن مالك في البحر المحيط ١/٣٤ .

(٢) مغني اللبيب ، ٦/٢٤٩ .

(٣) ينظر رأيه في : الارتشاف ٤/١٩٣١ ، الدر المصون ١/٤٢٠ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ١٦٣ .

(٥) السُّهيلي هو : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي الأندلسي المالكي ، قرأ القراءات ، وتعلّم النحو ، توفي سنة ٥٨١ هـ . له : نتائج الفكر ، والرّوض الأنف وغيرهما .

ينظر : وفيات الأعيان ٣/١٤٣-١٤٤ ، وإنباه الرواة ٢/١٦٢-١٦٤ ، والبغية ٢/٨١ ، وشذرات الذهب ٤/٢٧١-٢٧٢ .

(٦) ينظر : نتائج الفكر ، للسُّهيلي ، ص ٤٢ ، تح : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر .

(٧) ينظر : الكتاب ١/١٦٠ .

مثله أو مثل النعت ، والنعت يكون أيضًا للتأكيد ، وقول ابن الطراوة^(١) إنَّ عطف البيان لا يكون للتأكيد^(٢) ، وإنما يكون للتيين مردود من جهة القياس لأنَّه كالنعت ؛ ومن جهة السماع ، كقوله^(٣) : [الرجز]
 إِنِّي وَأَسْطَارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا^(٤)
 والمرفوع عطف بيان على اللفظ ، ولا يجوز كونه بدلًا لتنوينه وعلى هذا يقال : إن ثبت كون الرَّحْمَنِ علمًا ، فَلِمَ لا يجوز كونه بدلًا وعطف بيان على التأكيد؟ وليس من شرط التأكيد كونه من لفظ الأوَّل ، فهو من باب ﴿C B﴾^(٥) ، و«أمس الدَّابِر» ، فالوجهُ منع البدلية والبيانية وظهور الوصفية فيه ، كما أنَّ العلميةَ تمتنع وذلك حسبما مرَّ .

-
- (١) ابن الطراوة هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الأندلسي المعروف بابن الطراوة ، سمع على الأعمى كتاب سيبويه ، وروى عنه السُّهيلي ، والقاضي عياض ، كان مبرزًا في النحو واللغة ، توفي سنة ٥٢٨هـ . له : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، وغيرهما .
 ينظر : البغية ١/٦٠٢ ، ومعجم المؤلفين ٤/٢٧٤ .
- (٢) ينظر : الإفصاح من ١١٨-١١٩ .
- (٣) البيت لرؤبة في ديوانه ، ص ١٧٤ ، وهو ضمن مجموعة أشعار العرب ، عني بتصحيحه : ولیم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ط دون .
- (٤) البيت من شواهد الكتاب ٢/١٨٥ ، والمقتضب ٤/٢٠٩ ، والأصول ١/٣٣٤ ، وشرح المفصل ٣/٢ .
- اللغة : أسطار : جمع سطر ، أي : وحقَّ سطور المصحف ، نصر : هو حاجب نصر بن يسار منعه من الدخول إلى نصر بن سيار ، وهو أمير خراسان في الدولة الأموية ، فتلطف به ، وأقسم بأنَّه يدعوله وطلب منه المعونة .
- (٥) سورة الحاقة ، من الآية : ١٣ .

قوله : وأما قوله^(١) :

[البسيط]

وَمَا ازْعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبًا^(٢) اشْتَعَلًا^(٣)

وقوله^(٤) :

[المتقارب]

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^(٥)

فضرورتان . (٦٠٣)

إن جعلت الواو في الأوّل عاطفة أمكن أن يقال : ليس «رأسي» مبتدأ ، و«اشتعل» خبره ، بل هو فاعل مضمّر يفسره المذكور ، والتقدير : وما ارعويت واشتعل شيباً رأسي ؛ رعاية التناسب بين المتعاطفين ، وكان المصنف جعل الواو حالية داخلية على جملة اسمية ، فأجأه ذلك إلى دعوى الضرورة .

قوله : ويقع التمييز مشتقاً نحو «لله دَرُّهُ فَارِسًا» . (٦٠٣)

ذهب قومٌ إلى أن «فارساً» نحوه في أمثال هذا الترتيب كيب منصوب على الحال ، والمعنى المتعجب منه في حال كونه فارساً ، والصحيح أنه تمييز كما ذكره المصنف وانتصابه على الحال ضعيف ؛ لما قاله ابن الحاجب في أمالي الفصل^(٦) : من أنه لا يخلو إما أن يكون حالاً مقيّدة ، أو مؤكّدة ، وكلاهما غير مستقيم ؛ أما المقيّدة فلأن قولك : «لله دَرُّهُ فَارِسًا» ، لم تُردّ به المدح في حال الفروسية ، وإنما تريد مدحه مطلقاً بدليل أنك تقول : «لله دَرُّهُ كَاتِبًا» ،

(١) هذا عجز بيت لا يعلم قائله ، وصدده :

صَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

الشاهد فيه : قوله : «وشيباً رأسي اشتعلاً» حيث تقدّم التمييز ، وهو قوله : «شيباً» على عامله المتصرّف ، وهو قوله : «اشتعل» وهو الرواية المشهورة .

(٢) في المغني ٤١٧/٥ (وشيباً رأسي اشتعلاً) .

(٣) البيت من شواهد شرح عمدة الحفاظ ، ص ٤٧٨ ، والمساعد ، ٦٦/٢ ، شرح السيوطي ٨٦١/٢ .

(٤) وهو لرجل من طيئ .

والشاهد فيه : قوله : «أنفساً تطيب» حيث قدّم التمييز على عامله .

(٥) البيت من شواهد عمدة الحفاظ ، ص ٤٧٨ ، أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، شرح التصريح ٤٠٠/١ .

(٦) ينظر رأي ابن الحاجب في أماليه ٩٢/٢ .

وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق لذلك ، وكذلك «لله دَرُّهُ عالماً» .

والحال المؤكدة أيضاً غير مستقيمة ؛ لأنَّ الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوماً من الجملة التي قبلها ، وأنت هنا لو قلت : لله دَرُّهُ لكان محتملاً للفروسية وغيرها ، فدلَّ والحالة/هذه على انتفاء الحال المقيدة [أ/١٣٠] والحال المؤكدة وإذا بطلتا ثبت التمييز .

قال الرّضي : «وأنا لا أرى بينهما فرقاً ؛ لأنَّ معنى التّمييز عنده ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال فروسيته»^(١) .

قال بعض العلماء : «لله دَرُّهُ» معناه التّعجب ، والعرب إذا عظموا الشّيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيذاناً بأنَّ هذا الشّيء لا يقدرُ على إيجاده إلاَّ الله تعالى ، وبأنَّ هذا جديرٌ بأنَّ يُتّعجب منه ؛ لأنَّه صادرٌ عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبة ، والدَّرُّ في الأصل : مصدر درّ اللبنُ يدرُّ دَرًا ، ويسمّي اللبن دَرًا .

وقيل : أريد بالدَّر هنا الخير ، فإنهم كانوا يعتقدون أنَّ اللبن منشأ لكل خير ؛ لأنَّه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ، ويقدمونه الضيفان ، وأكثر ما يتمثل النّحاة به بإضافة «دَرِّ» إلى ضمير الغائب ، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب وإلى ضمير المتكلم»^(٢) ، و[هو] الظاهر .

قوله : فأما ﴿ z y x w v u t ﴾^(٤) ، فشهرًا :
مؤكد لما فهم من ﴿ x w v u t ﴾^(٥) وأما بالنسبة إلى عامله ،
وهو اثنا عشر فمبين . (٦٠٤)

لا نسلم أنَّ «شهرًا» مؤكد لما فهم من ﴿ x w v u t ﴾ ولا

(١) شرح الرضي على الكافية ٦٩/٢ .

(٢) ينظر : الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، لمحمد الأهدل ، ص ٣٨٤ ، مؤسسة الكتب التعاونية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(٣) في الأصل : ساقط .

(٤) سورة التوبة ، من الآية : ٣٦ .

(٥) سورة التوبة ، من الآية : ٣٦ .

مُبَيَّن لـ «اثنى عشر» ؛ أمّا الأوّل فواضح ؛ وأمّا الثاني فلأنّه قد فُهِمَ من الإخبار عن عدة الشهور بقوله : اثنا عشر ، أنّ الاثنى عشر شهرًا ، فيكون التّمييز الواقع في هذه الصّورة بعد العدد الذي عُلِمَ نوعه مؤكّدًا لا مبيّنًا كما في قوله : الرّجال الذين^(١) عنده عشرون رجلًا^(٢) .

قوله : وأمّا إجازة المبرد^(٣) ومن وافقه «نعم الرّجل رَجُلًا زَيْدٌ» . (٦٠٤)

يعني بالجمع^(٤) بين الفاعل الظاهر والتّمييز ، سيويوه^(٥) يمنع ذلك ، وممن وافق المبرد على ذلك ابن السّراج^(٦) ، والفارسي^(٧) ، واختاره ابن مالك^(٨) واستدلّ عليه بالقياس والسّماع .

أمّا القياس فهو أنّ التّمييز قد ورد مؤكّدًا لا لرفع إبهام ؛ كقول أبي طالب^(٩) :

[الكامل]

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

فلا يمتنع مع الفاعل الظّاهر التوكيد لا لرفع إبهام ، واستدلّ في السّماع إلى أشياء منها البيت الذي أنشده المصنّف .

(١) في الأصل : الذي .

(٢) عقب الشمني على كلام الشارح فقال : «وأقول ليس الأول بواضح ؛ لأنّ عدّة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك ، فيكون شهرًا مؤكّدًا لما فهم من أنّ عدّة الشهور ، وأمّا الثاني فلأنّ العامل في التّمييز المبيّن للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره ، فيكون ذلك التّمييز بالنسبة إلى نفس المميز مبيّنًا ، وإن كان بالنسبة إلى أنّه أخبر به عن عدة الشهور مؤكّدًا» . ينظر : الحاشية لوحة : ١٩٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٤٨/٢ - ١٥٠ .

(٤) في المخطوط : بالتجمع .

(٥) ينظر : الكتاب ١٧٨/٢ .

(٦) ينظر : الأصول ١١٧/١ .

(٧) ينظر : المقتصد ٣٧٢/١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ، ١٤/٣ - ١٥ .

(٩) ينظر : ديوان أبي طالب بن عبدالمطلب ، تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار مكتبة الهلال ، ط ١ ،

١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ص ٨٧ ، وجاء في الديوان برواية : وعرضتَ دينًا قد علمتُ بأنّه .

البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ، ص ١١٠٧ ، وعمدة الحافظ ، ص ٧٨٨ .

الشاهد في البيت : قوله : «دينا» حيث جاء تمييزًا مؤكّدًا لما سبقه .

وهو قوله^(١) :

[الوافر]

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(٢)»^(٣)

قوله : فالصَّحِيحُ أَنَّ «زادًا» مفعول لـ «تزوَّد» :

إمَّا مفعولٌ مطلق إن أُريدَ به التَّزَوُّدُ ، أو مفعولٌ به إن أُريدَ به الشَّيْءُ الَّذِي يَتَزَوَّدُ مِنْ أَفْعَالِ الْبَرِّ ، وَعَلَيْهِمَا فـ «مِثْلُ» نعتٌ لَهُ تَقَدَّمَ فَصَارَ حَالًا . (٦٠٤)

خَرَّجَهُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى أَنَّ فِي «نِعْمَ» ضَمِيرًا ، وَ«زَادًا» تَمْيِيزٌ آخِرٌ عَنِ الْمَخْصُوصِ ، وَ«زَادُ أَبِيكَ» بَدَلٌ مِنْهُ ، قَالَ : «وَهَذَا تَأْوِيلٌ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِهِ»^(٤) .

قوله : بخلاف «بعثه يدا بيد» ، فإنه بمعنى مُتَقَابِضِينَ . (٦٠٤)

ومنه : «علمته النحو بابًا بابًا» ، أي : مفصَّلًا ، وانتصاب الثاني في ذلك على التوكيد عند الزجاج^(٥) ، والوصف عند أبي الفتح^(٦) [ومعمول] بالاسم الأوَّل عند أبي علي^(٧) .

(١) هو لجرير في ديوانه ، ص ١٠٧ ، يمدح عمر بن عبدالعزيز مطلعها :

أَبْتُ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا
لَعَمْرُكَ إِنَّ نَفْعَ سَعَادَ عَنِّي لِمَصْرُوفٍ وَنَفْعِي عَن سَعَادَا

خَرَّجَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ الْبَيْتَ : عَلَى أَنَّ «زَادًا» مفعولٌ لـ «تزوَّد» ، وَعَلَى أَنَّ «زَادًا» مفعولٌ مطلق ، كَأَنَّهُ قَالَ : تَزَوَّدَ تَزَوَّدًا . وَعَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لـ «مِثْلُ» مِثْلُ «لِي مِثْلُهُ رَجُلًا» ، قَالَ بِذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ شَوَاهِدَ التَّوْضِيحِ ١٠٨-١١٠ ، وَغَيْرِهِ ، وَالْمَبْرَدُ أَجَازَ ذَلِكَ . الْمُقْتَضِبُ ١٤٨/٢ ، وَالْمَصْنُفُ يَرُدُّ عَلَيْهِ . الْمَغْنِي ٤٢١/٥ .

(٢) البيت من شواهد المقتضب ١٥٠/٢ ، الحلبيات ص ٢٣٥ ، لأبي علي الفارسي ، تح : حسن هنادوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، والمقرب ٦٩/١ .

(٣) ينظر : شواهد التوضيح ، ص ١٠٨-١١٠ .

(٤) ينظر : رأي أبي حيان في : توضيح المقاصد للمرادي ٩١٨/٣ ، وبحث عن رأيه في كتبه فلم أجده .

(٥) ينظر رأيه في : المساعد ٩/٢ ، التصريح ٣٧٠/١ .

(٦) ينظر رأي ابن جني في : المساعد ٩/٢ .

(٧) ينظر : المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، ص ٣٨ ، تح : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط دون .

قال أبو حيان : «والأولى انتصابه بالعامل في الأول ، لأنّ المجموع الحال . ولو قيل : إنه على إضمار الفاء لكان حسناً ، وقد نصّ أبو الحسن^(١) على أنه لا يدخل في ذلك من العواطف غير الفاء»^(٢) . انتهى

قلت : انتصابه بالعامل / في الأول مُشكّل ؛ لأنّ تسلّطه عليهما جميعاً [ب/١٣٠] بطريق الأصالة متعذر في مثل ذلك .

قال المصنّف في حاشية التسهيل : «يُردّ قول الزجاج أنّ «باباً» الثاني غير صالح للسقوط ، فهو مؤسس^(٣) ، ويردّ قول أبي الفتح أنّ معناه ولفظه كالموصوف وأنه جامد ، فإن قيل : التقدير «بعد باب» ، فإنما انتصابه حينئذٍ على الظرف . وإنما يصحّ قول أبي الفتح إذا أوّل الأول بـ «مرتباً» ، والثاني بالجميع .

ويردّ الخامس أنّ العاطف لا يترك أبداً أو غالباً ، ثمّ قال : لعلّ الزجاج قائلٌ : بأنّ الأول بمعنى «مرتباً» ، فيصحّ التوكيد حينئذٍ ، ولعلّ أبا الفتح يقدر «باباً سابق باب» ، ثمّ حذف المضاف كما صحّ عند الخليل^(٤) «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ» على تقدير «مثل» ، «وجاء زيدٌ زهيرٌ» على ذلك عنده وعند غيره .

ويقول الزجاج : «إنما التزم الذكر لما كان ذكره أمارة على المعنى الذي قُصدَ بالأوّل ، ورُبّ شيء لا يلزم ابتداءً ، ثمّ يلزم لعارض» .

(١) ينظر رأيه في : التصريح ٣٧١/١ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٥٥٨/٤-١٥٥٩ .

(٣) التأسيس هو عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله ، فالتأسيس خير من التأكيد ؛ لأنّ حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة . ينظر : التعريفات ، ص ٧١ .

(٤) ينظر رأي الخليل في : الكتاب ٣٦١/١ ، وفرّع ابن مالك على مذهب الخليل فقال : «وقد يخلفه في التنكير إن كان المضاف مثلاً مثاله : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زُهَيْرٍ شِعْرًا ، وهذا زَيْدٌ زُهَيْرًا شِعْرًا تنعتُ بـ(زهير) وتنصبه حالاً ، لأنّ الأصل مثل زهير ، ومثل زُهَيْرٍ فحذف ونوى ، وإن كان بلفظ المعرفة ، ومنه تفرّقوا أيادي سبأ أي : مثل أيادي سبأ» . ينظر : شرح التسهيل ٢٦٨/٣ .

قوله : قال ابنُ مالك بدر الدين^(١) : ومنه : ﴿ g f e d ﴾

h i ﴿^(٢) وهذا سهو منه^(٣) ؛ لأنّ الكتاب قديم . (٦٠٥)

السّهو من المصنّف ، فإنّ الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله .

قوله : وَمِنْهُ ﴿ > ؟ ﴾^(٤) إِذَا أُعْرِبَ حَالًا ؛ وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ^(٥) إِنَّهَا

مَوْكِدَةٌ وَهُمْ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِمَّا قَبْلَهَا . (٦٠٥)

فإنّ صاحبها إلّا الله الحقّ الواجب الوجود الجامع لصفات الكمال القائم

بالقسط منها .

وإنّما قال^(٦) : «إذا أعرب حالاً» لأنّه يجوز فيه غير ذلك^(٧) ، وقد أجاز

الزّمخشري^(٨) فيه أوجهًا ؛ منها : أن يكون حالاً مؤكدة من فاعل

(١) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٣١٢ .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : ١١٤ ، والآية بتامها : ﴿ g f e d c b a ` ﴾

. ﴿ x w v u s r q p o n m l k j i h ﴾ .

(٣) ذكر الشّمّني في الحاشية ١٦٩/٢ : «أنّ الجواب عن هذا الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد

مفعوله الذي هو صاحب الحال ، ولا يلزم من دلالة على تجده لقيام الدليل القاطع على قدمه ، وعلى

صرف الدلالة عن ظاهرها ، على أنّ الذي يمتنع تجده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة

الدالة عليه ، والمتّصف بالنزول هو الثاني لا الأوّل» .

وعلق الأمير في حاشيته ، ٩٠/٢ فقال : «فيه أنّ القديم الصفة القائمة بالذات العليّة لا المنزل» .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية : ١٨ ، والآية بتامها : ﴿ 987654 : > < = ﴾

. ﴿ F E DCBA @ > ﴾ .

(٥) هذا رأي الزّمخشري ، وردّ عليه أبوحيّان في البحر المحيط بقوله : «ما ذكره من قوله : «جاءني زيدٌ

وعمرٌ وراكبًا» لا يجوز ؛ ليس كما ذكر ، بل هذا جائز» . ينظر : البحر المحيط ٦٤/٣ .

(٦) قول ابن هشام في المغني ٤٢٦/٥ .

(٧) يجوز في إعرابه ما يلي :

- أنّ ﴿ > ﴾ حال من اسم الله ، أو من ﴿ : ﴾ ، أو من الجميع .

- منصوب على النعت المنفي بلا كأنّه قيل : لا إله قائمًا بالقسط لا هو .

- منصوب على المدح ، والذي أجازّه الزّمخشري .

- النصب على القطع . ينظر : البحر المحيط ٦٢/٣-٦٣ ، الدر المصون ٧٦/٣-٨٠ .

(٨) ينظر : الكشف ٥٣٦/١ .

﴿4﴾^(١) وهو الله ، واعتذر عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه ، وإن كان مثل : «جاء زيدٌ وعمروٌ ركبًا» لا يجوز ، فإن هذا إنما جاز لعدم الإلباس . كما جاز^(٢) في قوله تعالى : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾^(٣) أن يتصب ﴿نَافِلَةً﴾ حالاً من ﴿وَيَعْقُوبَ﴾^(٤) ، ولو قلت : جاء زيدٌ وهندٌ ركبًا جاز لتمييزه ، وسكت عن بيان وجه تأخيره عن المعطوفين .

قال التفتازاني : «وكأتمها الدلالة على علو رتبتها وقرب منزلتها ؛ ومنها أن يكون منصوباً على المدح ، وبَيِّنَ جواز المنصوب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال ، ونفي جواز ذلك فيما إذا كان المتصب عنه معرفة كما في الآية . والبيت الذي أنشده : وهو قوله^(٥) :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلٍ وَشُعْنَا مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي^(٦)

(١) سورة آل عمران ، من الآية : ١٨ .

(٢) في المخطوط : جاء .

(٣) سورة الأنبياء ، من الآية : ٧٢ .

(٤) تعقبه أبوحيان في هذه الآية فقال : «وأما قوله «نافلة» مصدرًا كالعافية والعاقبة ، ومعناه : زيادة ، فيكون شاملًا لإسحاق ويعقوب ؛ لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه اسماعيل» ، البحر ٤٥٢/٧ ، وهذا الوجه اختاره الرازي في تفسيره ، ينظر : ١٦٠/٢٢ .

فالوجه الذي اختاره الزمخشري هو الذي مال إليه أكثر النحاة والمفسرين منهم :

- الفراء قال في معاني القرآن : «النافلة لـ«يعقوب» خاصة ؛ لأنه ولد الوالد» . ينظر : معاني القرآن ٢٠٧/٢ .

- الزجاج قال : «النافلة ههنا : ولد الوالد ، يعني به يعقوب خاصة» . ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/٣ .

- القرطبي قال : نافلة : أي زيادة ؛ لأنه دعا (يعني إبراهيم - عليه السلام-) في إسحاق ، وزيد في يعقوب من غير دعاء ، فكان ذلك نافلة ، أي : زيادة على ما سأل ، إذ قال : ويقال لولد الولد نافلة ؛ لأنه زيادة عن الولد» . ينظر : تفسيره ١٥٦/٦ .

فلا ننكر كلا الوجهين لأنه قال بهما النحاة والمفسرون كما هو الواضح من أقوالهم .

(٥) هو لأمية بن أبي عائد الهذلي . ينظر : شرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ . وفي الديوان :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدور وعودُ مرضيعٍ مثل السَّعَالِي

(٦) البيت من شواهد الكتاب ٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١٨/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

ليس كذلك»^(١) .

قال التفتازاني : «والقياس المنع ؛ لآته بمنزلة الوصف .

ومنها أن يكون صفة للمنفى كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو»^(٢) .
ورده أبو حيان^(٣) بأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوف ؛ فإن «اللدان» هما الملائكة وأولو العلم ، وليسا معمولين لشيء من جملة ﴿ ٩ ٨ ٧ ﴾ : ﴿٤﴾ بل هما معمولان لـ ﴿ ٤ ﴾ .

[أ/١٣١]

قلت : الزمخشري / استشعر ذلك ، فقال : «لا يبعد كونه صفة ، فقد رأيتهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف»^(٥) .

قال التفتازاني : «فاعتذر عن الفصل بالأجنبي من كل وجه ، أعني المعطوفين ، بأنه من اتساعهم في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال ؛ لأغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا من قرب المنزلة ، وبقي بيان اتباع هذا الاتساع بحيث يفضي إلى الفصل بين ما هو بمنزلة أجزاء الكلمة الواحدة ، أعني : ما هو في صلة أن المفتوحة ، ولو ثبت فلا خفاء بأنه بعيد غاية البعد ، وكان الأنسب أن يقول : نعم يبعد مكان قوله : لا يبعد»^(٦) .

الشاهد في البيت : «شعثاً» بالنصب على إضمار فعل تقديره : وذكرهن شعثاً . وروى بالعطف «شعث» ، على «عطل» بالواو لا بالفاء ؛ لأنها تفيد التفرقة .
اللغة : السعالي : النساء الصاخبات ، عطل : مصدر عطلت المرأة وتعطلت إذا خلا جيدها من القلائد .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة : (١٤٢/ب) .

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦٣/٣ - ٦٤ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية : ١٨ ، والآية بتامها : ﴿ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ﴾ : < ; > =

< @ DCBA E F > .

(٥) ينظر : الكشاف ٥٣٦/١ .

(٦) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة (١٤٢/ب) .

قال التفتازاني : («وأما الاستبعاد من جهة أنّ نفيّ المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود ، فلا يتمّ التّوحيد ، بل ربما يتوهم على قاعدة مفهوم الصّفة ورجوع النّفي إلى القيد إثبات معبود آخر غير قائم بالقسط ، فمدفوع بل هذا الوصف مساوٍ للموصوف ، لأنّ كلّ مستحقّ للعبادة قائم بالقسط بالضرورة ، فنفيه نفيه .

لكن تتوجّه المطالبة بفائدة هذا الوصف ، ولا وجه للمدح في مقام النّفي ، والجواب إنّها للتّعديل بل التّوحيد واستحباب الشّهادة على الأمرين .

ومنها أن يكون حالاً عن «هو» في «لا إله إلا هو»^(١) .

قال الزمخشري : «لأنّها حال مؤكدة ، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقول : أنا عبد الله شجاعاً ، وكذلك لو قلت : لا رجل إلا عبد الله شجاعاً ، وهو أوجه في انتصابه عن فاعل «شهد» ، وكذلك انتصابه على المدح»^(٢) . انتهى

قال التفتازاني : «وإنّما كان انتصابه حالاً عن «هو» أوجه ؛ لأنّه أقرب وأدلّ على المقصود أعني : دخول التّعديل ، بل تجب الشّهادة كالتّوحيد ، وأوفق بما عليه غالب الاستعمال من كون الحال المؤكدة عقب الجملة الاسمية ، حتى ذهب كثيرون إلى أنّها لا تكون إلا كذلك ، وبهذا أشعر ظاهر عبارة المفصل «هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه»^(٣)»^(٤) .

ومنهم من ذهب إلى أنّ هذا ليس بتعريف ، بل بيان أنّها خاصة تجيء بعد الجملة الاسمية ، بخلاف المنتقلة ، أو تعريف الحال المؤكدة التي يجب

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة : (١٤٢/ب/١٤٣/أ) .

(٢) ينظر : الكشاف ١/٥٣٦ .

(٣) ومثّل بذلك الزمخشري قوله : زيد أبوك عطوفاً ، وهو زيد معروفاً .

(٤) ينظر : المفصل ، ص ٦٣ .

حذف عاملها .

وبالجملّة فقد ساغ في هذا الكتاب القول بالحال المؤكدة من الجملّة الفعلية ، ومبناه على أنّه يجعل كلّ حال ليست ممّا يثبت تارة ويزول أخرى مؤكدة ، ولا كلام في وقوع مثل هذا حالاً ثابتة ، فتنقسم الحال إلى المتقلّة والثابتة والمؤكدة»^(١) .

قال^(٢) : «وقوله : وكذلك انتصابه على المدح أي : ومثل الانتصاب عن «هو» ، الانتصاب على المدح في كونه أوجه من الانتصاب عن «فاعل» شهد ، لكونه أدلّ على المقصود وأوفق بالاستعمال لا للقرب ؛ لأنّه بصدد الاحتمال ، وقيل : معناه مثل الانتصاب عن «فاعل» شهد ، الانتصاب على المدح في كون الانتصاب عن هو أوجه منه ، وذلك لبعد النصب على المدح نكرة عن معرفة ، فتفوت الدلالة على المقصود/إذا جعل نصباً على المدح من «فاعل» شهد ، وقيل : معناه مثل الانتصاب على الحال ، الانتصاب على المدح في أنّ الانتصاب عن «هو» أوجه من الانتصاب عن «فاعل» شهد ، لكونه أقرب وأدلّ على المقصود»^(٣) . انتهى

وقال الزّخشي بإثر كلامه السّابق : «فإن قلت : هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهد الله والملائكة وأولو العلم كما دخلت الوجدانية؟ قلت : نعم إذا جعلته حالاً من فاعل «هو» ، أو نصباً على المدح منه ، أو صفة للمعنى كأنه قيل : شهد الله والملائكة وأولو العلم أنّه لا إله إلا هو ، وأنّه قائمٌ بالقسط»^(٤) . هذا نصّه .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة (أ/١٤٣) .

(٢) التفتازاني في حاشيته .

(٣) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة (أ/١٤٣) .

(٤) ينظر : الكشاف ٥٣٧/١ .

قوله : ومنه ﴿فَادْخُلُوهَا﴾^(١) ﴿خَلِيدِينَ﴾^(٢) ﴿تَدْخُلْنَ﴾ © الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفينَ رُءُوسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾^(٣) ومحكيّة ، وهي الماضية نحو :
 «جاء زيدٌ أمسٍ ركبًا» . (٦٠٦)

أمّا كون الحال مقدّرة في قوله : ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيدِينَ﴾^(٤) فواضح ؛ لأنّ
 الخلود لا يتصوّر مقارنته للدخول ، نعم تقديره يمكن أن يكون مقارنًا ،
 فكذلك كانت الحال فيها مقدّرة لا مقارنة ، وأمّا الأيمن فإنّه وإن كان
 مستقبلاً قيّد للدخول المستقبل ، فيكون من الحال المقارنة زمان عاملها ،
 ولا حاجة بنا إلى جعلها مقدّرة ، نعم التّحليق والتّقصير بعد الدّخول لا
 معه ، فالحال بالنسبة إليهما مقدّرة ، وأمّا المثال فأبيّ داعٍ إلي ارتكاب كونها
 محكيّة مع إمكان جعلها مقارنة؟ ، بأن يكون «راكبًا» أريد بزمنه المضيّ
 المقارن لزمن عامله الماضي .

قوله : إعراب أسماء الشروط^(٥) والاستفهام ونحوها . (٦٠٧)
 المراد ونحوها كم الخبريّة .

قوله : وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فهل خبره فعل الشرط وحده ؛ لأنّه
 اسمٌ تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره . إلخ
 المبتدأ هنا إنّما هو جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده ، وعلى القول
 الآخر الخبر مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده ، وعلى هذا يتأتّى في
 قولك : مَنْ يَقُمْ فَأَنَا أَكْرَمُهُ . أن تكون جملة الجزاء في محلّ جزم ، لأنّها
 وقعت مقترنة بالفاء جوابًا لشرط جازم ، وفي محلّ رفع ؛ لأنّها خبر للمبتدأ
 عند هذا القائل ، فثبت لها محلّان باعتبارين .

(١) في الأصل : «ادخلوها» ، وهذا سقط من الناسخ .

(٢) سورة الزمر ، من الآية : ٧٣ .

(٣) سورة الفتح ، من الآية : ٢٧ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية : ٧٣ .

(٥) في المغني : الشرط ٤٣٤/٥ .

وإذا قلت : مَنْ يَقُمُّ أَكْرَمُهُ ، فجملة «أَكْرَمُهُ» لا محل لها حيث هي خبر
المبتدأ على هذا القول ، فتأمل .

قوله : فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى : ﴿ : : ﴾^(١) .

في الكشف ما يقتضي وجوب تأخير الظرف في هذه الآية ، ونصّه : «فإن
قلت المبتدأ النكرة إذا كان خبره ظرفاً وجب تأخيره ، فلمَ جاز تقديمه في
قوله تعالى : ﴿ : : ﴾^(٢) ؟

قلت : لأنه تخصيص بالصّفة فقارب المعرفة ، كقوله : ﴿ X W V Z Y ﴾^(٣) ، فإن قلت : الكلام السائر أن يقال : عندي ثوب جيد ، ولي
عبد كيّس ، وما أشبه ذلك ، فما أوجب التقديم ؟

قلت : أوجه أن المعني : وأيّ أجل مسمّى عنده تعظيماً لشأن الساعة ،
فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم^(٤) . انتهى

قلت : الكلام الأوّل يقتضي أن تقديم /المبتدأ في الآية جائز لا واجب ،
والكلام الثاني يقتضي أن تقديمه واجب لا جائز فتأمله ، ولا يرد أن أيّا
محذوفة حتى يقال : إنّه قدّر حذف ما لا يجوز حذفه .

وقال التفتازاني في الحاشية عند الكلام على ما لا يتعلّق بالسؤال الثاني :
«يعني سلّمنا جواز التقديم ، لكنّ المشهور في استعمال الفصحاء تأخر
المبتدأ مع الوصف عن الخبر الظرف في الموجب ، أي : المرجح ، للتقديم ،
فأجاب بأنّه قصد التعظيم ، فإنّه ممّا يُناسب الاهتمام والتقديم»^(٥) .
وظاهر عبارة الكشف أن هذا التعظيم مستفاد من الاستفهام المعبر ،

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ٢ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢١ .

(٤) ينظر : الكشف / ٢ / ٣٢٢ .

(٥) ينظر : حاشيته على الكشف مخطوط لوحة (٢٣٢/أ) .

كأنه لغرابته وعظيم رتبته مما يسأل عنه ، ويُستفهم عن حاله ، والاستفهام يقتضي صدر الكلام ، وبهذا يندفع ما يقال : إنه يكفي في إثبات التقديم والترّجيح ، فأبيّ حاجة إلى اعتبار الوجوب والإيجاب ، ولا يحتاج إلى تأويله بأن الرّاجح واجب في حكم البلاغة .

وأما قوله تعالى : ﴿ = < ; : ﴾^(١) ، فغاية الأمر أنه لم يقصد فيه هذا التعظيم ، وإن كان الكتاب معظمًا في نفسه ؛ لأنّه ليس مقام التفرقة بين كتابين كما قُصدَ ههنا التفرقة بين الأجلين ، بل أُجري على ما هو السائر .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾^(٢) بتقديم الظرف مع تعريف المبتدأ ، فالإفادة^(٣) الاختصاص^(٤) . انتهى .
وفيه إشارة إلى جواب التدافع الذي ذكرناه أولاً على ما فيه .

قوله : والثاني^(٥) : أن تكون عاملة^(٦) إما رفعًا نحو «قائمُ الزيدان»^(٧) ، عند من أجازَه . (٦٠٩)

يعني : الأخفش^(٨) والكوفيين ، وأما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك .
قلت : قائمُ الزيدان ليس مما نحن فيه ، وذلك لأنّ الكلام إنّما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه ؛ لأنّ هذا القسم هو الذي احتاج

(١) سورة المؤمنون ، من الآية : ٦٢ ، والآية بتامها : ﴿ 4 5 6 7 8 ﴾ : < ; : > .
A @ ?

(٢) سورة الزخرف ، من الآية : ٨٥ ، والآية بتامها : ﴿ وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ ۝ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٣) في الأصل : فلا فائدة .

(٤) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة : (أ/٢٣٢) .

(٥) الثاني من مسوغات التي تميز الابتداء بالنكرة ، المغني ٤٤٣/٥ .

(٦) في الأصل : عامة ، وفي المغني : عاملة .

(٧) قائم : مبتدأ ، الزيدان : فاعل سدّ سدّ الخبر .

(٨) ينظر : رأي الأخفش والكوفيين في عدم اشتراطهم لعمل اسم الفاعل في ما بعده اعتماده على استفهام أو نهي : في المقتصد ، ٥١٢/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٩٥/١ .

النحويون إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة ؛ من جهة أن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيناً ، فتعريفه هو المناسب لهذا المعنى لا تنكيره ، فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة ، فيسوغ الحكم عليها .

وأما القسم الآخر من قسمي المبتدأ كالوصف في المثال المذكور ، فيشترط أن يكون نكرة ، ولا يصح تعريفه كما نصوا عليه ، فلا حاجة إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة في الابتداء ، لأنه تخصص بالعمل كما أشار إليه المصنّف .

قوله : قال ابن مالك^(١) : أو جملة نحو ﴿وَلَدَيْنَا ۝﴾^(٢) و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝﴾^(٣) . و «قَصْدُكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ»^(٤) . (٦١١)

حكى المصنّف في حاشية التسهيل عن ابن الشّجري^(٥) أنه قال في المجلس الموفى ثمانين من أماليه : «يجوز أن يخبر عن النكرة إذا كان الخبر جملة يتضمّن اسماً معروفاً^(٦) كقوله : امرأة خاطبتني ، أو بظرف مضاف إلى معرفة نحو :

رَجُلٌ خَلْفَكَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ هُدَيْلِ بْنِ مَجَاشِعٍ : [الطويل]
وَنَارُ الْقِرَى فَوْقَ الْيَقَاعِ وَنَارُهُمْ مُجَبَّأَةٌ ، بَاتَتْ عَلَيْهَا وَبُرْسُ
الْبَتِّ : كَسَاءٌ غَلِيظٌ .

(١) ينظر قول ابن مالك في : الهمع ٣١/٢ ، قال : «والحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك .

(٢) سورة ق ، من الآية : ٣٥ .

(٣) سورة الرعد ، من الآية : ٣٨ .

(٤) «رجل» مبتدأ مؤخر ، و «قصدك غلامه» فعل وفاعل في محل رفع خبر مقدم ، وسوغ الابتداء بالنكرة هنا هو تقديم الخبر بالجملة ، وفي توضيح المقاصد ٤٨١/١ : «لم نره لغيره» ، تح : عبدالرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨ م .

(٥) ابن الشّجري هو : أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسيني البغدادي ، عالم بأشعار العرب وأيامها ، توفي سنة ٥٤٢ هـ . له : الأمالي الشجرية ، شرح التصريف الملوكي لابن جنبي ، شرح اللمع لابن جنبي . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ٤٥/٦ - ٥٠ ، البغية ٣٢٤/٢ ، شذرات الذهب ١٣٢/٤ - ١٣٤ .

(٦) في الأصل : معرفة . والمثبت من أمالي ابن الشجري .

/ومن الأوّل قول المتنبي^(١) :

مُنَى كُنَّ لِي أَنْ الْبِيَّاضَ خِضَابٌ فَيَخْفَى بِتَيِّضِ الْقُرُونِ شَبَابُ

«مُنَى» مبتدأ وما بعده خبره ؛ لتضمّنه ضمير المتكلم ، ويمتنع «مُنَى كُنَّ لِرَجُلٍ»^(٢) ، و«أَنْ الْبِيَّاضَ» تقدير أحدهما ، أو أقدمهما ، أو نصب بتقدير : تمّيت ، ثم قال : وحد الكلام إذا كان المبتدأ منكرًا ، أو تضمّن الخبر اسمًا معرفًا أن يُقدّم الخبر نحو : لزيدٍ مألٌ ؛ لتصور الكلام بالمعرفة ، فيكون كأنّه المخبر عنه بـ«زيد» في المعنى ، والمال مُخبرٌ به في المعنى ، فكأنك قلت : زيدٌ ذو مال»^(٣). اهـ
قال المصنّف : «ومقتضى هذا أن يجوز تأخير الخبر في ذلك كما تراه ، وهو قول الكوفيين والواحدى^(٤)» .

قوله : شرط هذا : أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا ، أو معرفة والمضاف ممّا لا يتعرف بالإضافة نحو : «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود» ، وأمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف إليه فيه معرفة . (٦١٠)

قال بعض العصريين في تعليق له على هذا الكتاب : قول المصنّف : وأمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف فيه معرفة ، فيه نظر ، فإنّه يدخل فيه «ضاربٌ زيدٌ غدًا ظالمٌ» ، ونحوه ، فيلزم أن يكون معرفة ونكرة .

قلت : كيف يلزم ذلك مع أنّ هذا المثال مما اندرج في قول المصنّف (أو معرفة) ، والمضاف ممّا لا يتعرف بالإضافة ، فإنّ اسم الفاعل فيه بمعنى الاستقبال قطعًا ، قد أُضيف إلى معموله ، وإضافته غير محضة ، فهو نكرة لا معرفة ، والاعتراض به ساقط .

(١) ديوان المتنبي ٣٦٦/٢ ، المركز الثقافي اللبناني ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

(٢) سبب امتناع «مُنَى كُنَّ لِرَجُلٍ» لخلوه من اسم معروف ، فاحتفظ بهذا الفصل . ينظر : الأمالي الشجرية ١٩٤/٣ .

(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ١٩٣/٣ - ١٩٤ .

(٤) الواحدى : هو علي بن أحمد بن علي ، أبو الحسن الواحدى ، مفسّر ، عالم بالأدب ، توفي سنة ٤٦٨ هـ . له : تفسير البسيط ، والوسيط ، والوجيز ، شرح ديوان المتنبي ، وأسباب النزول ، وغيرها . ينظر ترجمته : الأعلام ٢٥٥/٤ .

قوله : وشرط الخبر فيهنّ الاختصاص . (٦١١)

اعترض المصنّف في حاشيته على قول ابن مالك في التسهيل^(١) أو ظرف أو مختص بأنّه يلزم عليه إجازة «عند رجل مألٍ» ، إذ الظرف مختصّ لقولهم : إنّ الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص ، فالصواب أن يقال : ظرف صالح مجروره للإخبار عنه ، فينقل هذا الاعتراض بعينه إلى كلام المصنّف هنا .

قوله : والخامس^(٢) : أن تكون عامّة : إمّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو غيرها نحو : «ما رجل في الدار» ، و«هل رجل في الدار» ،
 ﴿ hgf ﴾^(٣) . (٦١١)

وأما النكرة في ﴿ hgf ﴾ فهي معنى ما وقع في سياق النفي ، فتكون عامّة ؛ لأنّ الهمزة الداخلة عليها للإنكار الإبطالي ، فتقتضي انتفاء دخولها .
 وأمّا [كون]^(٤) النكرة في قولنا : «هل رجل في الدار» عامّة فمنظور فيه ، إذ هي نكرة واقعة في سياق الإثبات ، وليس دخول حرف الاستفهام عليها بالذي يوجب كونها عامّة .

قوله : وعلى هذا ففي نحو : «ما قائم الزيدان» مسوّغان . (٦١٢)

يعني بهما ما قدّمه أوّلاً من أن كون النكرة عامّة مسوّغ ، وما ذكره هنا في كون النكرة في معنى الفعل مسوّغ .

قلت : بل فيه على رأيه ثلاثة أمور ، هذا ، وكون النكرة عامّة ، ووقوعها^(٥) في سياق النفي ، وقد أسلفنا أنّه لا ينبغي عدّ ذلك في هذا الباب ؛ لأنّ الكلام في المبتدأ الذي هو محكومٌ عليه لا محكوم به ، وهذا الوصف من الثاني لا من الأوّل .

(١) التسهيل ، ص ١٦ .

(٢) الخامس من مسوغات الابتداء بالنكرة ، المغني ٤٥٠/٥ .

(٣) سورة النمل ، من الآيات : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) في المخطوط : لوقوعها .

قوله : وَمَنْ رَوَى ^(١) «مُدِيَّةً» بِالنَّصْبِ فَمَفْعُولٌ لِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ أَيْ حَامِلًا أَوْ مُمَسِّكًا ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ ^(٢) . (٦١٣)

يعني في البيت الذي أنشده ، وهو قول الشاعر ^(٣) : [البيسط]

الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي ^(٤)

قلت : بل يحسن أن يكون بدل اشتغال من ضمير المتكلم في قوله : «تراني» ^(٥) ، ولا مانع منه إذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور إذا كان بدل بعض كـ «أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ» أو بدل اشتغال كـ «أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ» أو بدل كل مفيداً للإحاطة ، نحو : ﴿ - . / ○ ^(٦) ، والرَّابِطُ موجودٌ في البيت .

قوله : وَمَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ ^(٧) بقوله تعالى : ﴿ - . / ○ ^(٨) . وقول الشاعر ^(٩) : [الطويل]

(١) ينظر : شرح البغدادي ٣٤ / ٧ .

(٢) بدل اشتغال . ووجه الضعف أن الاشتغال لا بد له من ضمير يعود على المبدل منه ، ولا ضمير متصل

بـ«مدية» يعود على المتكلم . ينظر : الشمي ١٧٠ / ٢ ، شرح شواهد البغدادي ٨٦٤ / ٢ .

(٣) قائله مجهول . وقبله :

تَرَكْتُ صَانِي تَوَدُّ الذُّبُّ رَاعِيَهَا وَأَتَمَّا لَا تَرَانِي آخِرَ الْأَبْدِ

الشاهد فيه : مجيء مدية نكرة في أول الجملة الحالية «مُدِيَّةً بِيَدِي» .

(٤) وهو من شواهد شرح شواهد البغدادي ٨٦٤ / ٢ ، وشرح السيوطي ٨٤٦ / ٢ .

(٥) في الأصل : «ترني» .

(٦) سورة المائدة ، من الآية : ١١٤ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~

٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ / . - , +

(٧) شرح التسهيل ٢٩٠-٢٩٤ / ١ .

(٨) سورة آل عمران ، من الآية : ١٥٤ ، والآية بتامها : ﴿ - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~

J I H G F E D C B A @ ! > = < ; : 9 8 7 6 5 4

` _ ^] \ [Z Y X W V U T S R Q P O N M L K

r q p n m l k j i h g f e d c b a

• S

(٩) قائله عبد الله بن الدمينة ينظر الديوان ص ٤٤ ، تح : محمد الهاشمي البغدادي ، مطبعة المنار ، مصر ،

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا كَارِهَا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ^(١)
 ولا دليل فيهما ؛ لأنَّ النِّكْرَةَ مَوْصُوفَةٌ بِصِفَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي الْبَيْتِ ، وَمَقْدَّرَةٌ
 فِي الْآيَةِ ، أَيُّ : وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ . (٦١٤)

هذا عجيب ، فإنَّ ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال
 بهما ، بل على جهة التمثيل ، وقول المصنّف و«مثل ابن مالك» صريح فيه ،
 فإذا لا وجه لقوله «ولا دليل فيهما» ، وكلام ابن مالك مستقيم ، نعم لو
 ادّعى أنَّهما متعيّنان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض^(٢) على دعوى التّعيين
 بقيام الاحتمال .

قوله : وقولهم : «شَهْرٌ ثَرَى ، وشهر تَرَى ، وشهر مَرَعَى»^(٣) «(٤)» . (٦١٥)
 يوجد في بعض النسخ «ثَرَى ومرَعَى» مضبوطاً بما يقتضي أنَّه منون
 وليس كذلك .

ط ١ ، ١٣٣٧هـ / ٩١٨م ، وفي الديوان برواية أخرى :

وَقَفْنَا فَسَلَّمْنَا كَارِهَا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ

(١) البيت من شواهد من شواهد أمالي القالي ، ص ٥٥ ، شرح التسهيل ٢٩٠/١ ، شرح شواهد المغني
 ٨٦٥/٢ .

اللغة : المعنى سلّمنا عليه وهو كاره لقربه منا وقربنا منه ؛ لأنّه كان يغار على نسائه . الشاهد فيه :
 قوله «كارها» حيث أتى الحال نكرة موصوفة بصفة مذكورة .

الشاهد في البيت : مجيء «تبريح» مبتدأ في صدر جملة ، وقبله واو الحال .

(٢) في الأصل : غير واضحة ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٣٢٠/١ .

(٣) في المغني «وشهر استوى» ٤٥٩/٥ .

(٤) يعنون شهور الربيع : أي يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه السَّعَم ، وأرادوا شهر
 ثَرَى فيه ، وشهر تَرَى فيه فحذفوا . ينظر : مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، أمالي الشجري ١٤٠/١ .

قال ابن بري^(١) في ردّه لمناقشات ابن الخشاب^(٢) على مقامات الحريري^(٣) :
«اعلم أن السّجع في التثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من
الزيادة والنقصان والإبدال وغير ذلك ؛ ألا تراهم حرّكوا السّاكن كما
يجرّونه في الشعر كقولهم في صفة ليالي القمر : «ثلاثٌ^(٤) دُرْعٌ» ، وكان
قياسه «دُرْعٌ» بسكون الرّاء ، وإنّما حرّكوا إتباعاً لقولهم «ثلاثٌ غُرْرٌ وثلاثٌ
ظُلْمٌ»^(٥) .

قلت : ليس هذا من السّجع في شيء ، فتأمّله .

ثمّ قال : «وحذفوا التّنوين فيه كما حذفوه في الشعر ، فقالوا : «شهر ثرى
وشهر ترى وشهر مرعى» ، فحذفوا التّنوين من «ثرى ومرعى» إتباعاً
لقولهم : ترى لكونه فعلاً»^(٦) . انتهى

قلت : هذا ظاهر في المحافظة على السّجع كما ذكر بخلاف الأوّل .

(١) ابن بري هو عبدالله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الشافعي ، من اللغويين ، توفي سنة ٥٨٢ هـ . له :
اللباب في الرد على ابن الخشاب ، وحواشي على الصحاح ، وغيرها .
ينظر : إنباه الرواة ١١٠/٢-١١١ ، والبغية ٣٤/٢ .

(٢) ابن الخشاب هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب النحوي ، توفي سنة ٥٦٧ هـ . له : المرتجل في
شرح الجمل ، وشرح اللمع لابن جني ، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل وغيرها .
ينظر : معجم الأدباء ٢٩٨/٣ ، وفيات الأعيان ١٠٢/٣-١٠٤ ، وإنباه الرواة ٩٩/٢-١٠٣ ،
البغية ٢٩/٢-٣١ .

(٣) الحريري هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري ، سنة ٥١٦ هـ . له :
درة الغواص في أوهام الخواص ، والملحة وشرحها ، والمقامات .
ينظر : معجم الأدباء ٤٨٠/٤ ، والبغية ٢٥٧/٢-٢٥٩ .

(٤) في الأصل : «ثلاثة» .

(٥) استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري ، وانتصار ابن بري على بعضها ، مخطوط ، لوحة
مرقمة برقمين (٢٠-٢١) ، جامعة الملك سعود ، برقم (٥٣٨) .

(٦) استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري ، مخطوط ، لوحة (٢٠-٢١) .

قوله : وفيهنّ نظر ؛ أمّا الأولى فلأنّ الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء إنّها . (٦١٤)

يعني في قولهم : إنّما في الدار رجلٌ ، وهذا قدح في هذا المثال الخاص ، ولا يلزم منه أن يتطرق القدح إلى تلك القاعدة المقرّرة ، ألا ترى أنّها صادقة على مثل قولنا : إنّما قائمٌ رجلٌ ، والاحتمال الذي أبداه المصنّف غير متأتّ فيه .
قوله : وأمّا الثانية^(١) فلاحتّمال «رَجُلٌ» الأوّل البدلية .

يعني في قولهم «النّاس رَجُلَان» رجلٌ أكرّمته ، ورجلٌ أهنته» ، والبدل إنّما هو مجموع المتعاطفين ، وأمّا^(٢) «رجل» الموصوف بالصّفة الثانية ، فإنّ هذا من بدل الكل من الكل ، وليس «رَجُلٌ» الأوّل صادقاً على المبدل منه الذي هو «رَجُلَان» بوجه من الوجوه ، فكيف يكون بدل كلٍّ منه ، وهذا ظاهر .

قوله : والاحتمال^(٣) «شهر» الأوّل^(٤) للخبرية ، والتقدير : أشهر الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى... الخ

ليس كذلك ، بل المتعاطفات كلها هي الخبر ، وإلا لزم الإخبار/ عن [١٣٣/ب] الجمع بمفرد لفظاً ومعنى و هو باطل ، وهذا من نمط ما تقدّم له في البدل .

قوله : ورأيت في كلام محمد^(٥) بن حبيب - وحبیب ممنوع من الصرف لأنّه اسم أمه . (٦١٥)

قال الوزير القفطي^(٦) في تاريخ النحاة : و«حبیب» اسم أمّه في أكثر الروايات ، ووجد بخطّ العلماء غير مصروف ، وبعضهم يصرفه بناء على

(١) مجيء النكرة في سياق تفصيل .

(٢) في المخطوط : وأمّا .

(٣) أي في «شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى» .

(٤) أي : شهر ثرى .

(٥) محمد بن حبيب هو أبو جعفر ، كان من علماء بغداد باللغة والشعر والأنساب ، ولا يعرف أبوه ،

وحبيب : أمّه ، وكانت أمّه مولاة لمحمد بن العباس الهاشمي ، توفي سنة ٢٤٥هـ . له : النسب ،

وغريب الحديث ، والأمثال على وزن أفعل ، وغيرها . ينظر : البغية ١/٧٣-٧٤ .

(٦) في الأصل : «القبطي» .

أنه اسم أبيه ، وكان عالماً بالنسب وأخبار العرب أكثرًا من رواية اللغة ، موثقًا في روايته ، وذكر أبو طاهر القاضي أن محمد بن حبيب صاحب كتاب «المحبر» ينسب إلى أمّه وهي حبيب ، وأنه ولد ملاعنة^(١) ، وكان بغداديا توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومئتين^(٢) .

قال الخطيبُ البغدادي في تأريخ بغداد : «ويقال إن حبيبَ اسم أمّه»^(٣) إمّا لأنّه قول الأكثر ، وإمّا لأنّه لم يطلّع على غيره - والله أعلم - .

قوله : وأجاز البغداديون^(٤) تمسكًا بقوله^(٥) :

[الطويل] مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ^(٦)

وقد مرّ جوابه . (٦١٧)

«إمّا أن يكون الأصل^(٧) «أو طابخ قدير» ، ثم حذف المضاف وأبقي جرّ المضاف إليه ، كقراءة بعضهم^(٨) وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ^(٩) بالخفض ، وإمّا أنه عطف على «صفيف» ، ولكن خُفِضَ على الجوار ، أو على توهم أن الصّفيف مجرور بالإضافة كما قال^(١٠) :

[الطويل]

(١) هو مصدر لاعن سماعي لا قياسي ، والقياس الملاعنة وهي اسم لما يجري بين الزوجين من الشهادات بالألفاظ المعروفة. ينظر : فتح القدير لابن الهمام ٤/٢٧٦ ، دار الفكر .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ٣/١١٩-١٢١ .

(٣) تاريخ بغداد ٢/٢٧٧ .

(٤) ينظر : الهمع ٥/٢٧٨ .

(٥) البيت لامرئ القيس تنظر في ديوانه ، ص ٥١ .

(٦) وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٣٤٦ ، والشعر لأبي علي الفارسي ، ص ٣٤٥ ، وشرح السيوطي ٢/٨٥٧ . اللغة : الصفيف : المصفوف على الحجارة لينضج ، والقدير المعجل : المطبوخ في القدر .

(٧) هذا الرأي أخذ به الفارسي في كتابه «الشعر» ، ص ٣٤٥-٣٤٦ .

(٨) ينظر : المحتسب ١/٢٨١ ، وفي البحر المحيط : «قرأ سليمان بن جهمّاز المدني بالجر ، واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف ، فمنهم من قدره : عرض الآخرة ، قال : وحذف لدلالة عرض الدنيا عليه ، ومن فعل ذلك الزمخشري ، وقدره بعضهم عمل الآخرة» ٥/٣٥٣ .

(٩) سورة الأنفال ، من الآية : ٦٧ .

(١٠) هذا جزء عجزي بيت من الطويل : بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا
اختلف في نسبته ، قيل : لصرمة الأنصاري ، وقيل : لزهير في (ديوانه ، ص ١٤٠) ، شرحه : علي

وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا.....^(١)«^(٢).....

ذكر ذلك المصنّف في آخر ترجمة ما افترق فيه ترجمة اسم الفاعل من الصفة المشبهة وأسلفنا هناك ما على الجواب الأوّل من المناقشة^(٣) ، فراجعه .

قوله : الرابعة^(٤) : «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرو» «بالرفع وعمراً» بالنّصب ، منعها الحدّاق^(٥) ؛ لأنّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ«أل» أو منوناً أو مضافاً . (٦١٨)

المنع هو مذهب سيويوه وجمهور البصريين^(٦) ، وانظر تعليل المصنّف للمنع بما ذكره ، هل معناه أنك لو أعمّلت المصدر في التابع المذكور رفعاً ونصباً لزم إعماله مع كونه غير محلي بـ«أل» ولا مُنَوّن ولا مضاف إلى معموله ، وهو هنا التابع ، مع أنّه لا يعمل إلا إذا كان على أحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإنّ كان هذا مراده أشكل بمثل : «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرو» ، فإنّ المصدر عمل فيه [مع]^(٧) فقد الثلاثة ، والقول بمنع ذلك مقطوع

حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م .

(١) البيت من شواهد الكتاب ١٠٠/٣ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، والخزانة ١٠٥/٩ ، جر «سابق» بالعطف على «مدرك» على توهم الباء فيه ، إذ يجوز الباء في خبر ليس ، وروي البيت برواية «ولا سابقاً» .

(٢) ينظر : المغني ٤٠٧/٥ ، بتحقيق : د. عبداللطيف الخطيب .

(٣) تعقّب الشارح فقال «الدمامي» بقوله : لا حاجة بنا إلى التخريج على هذا الوجه الشاذ ، بل نقول حذف المضاف إليه مقامه على الطريقة المشهورة . ص ٢٢٣ .

(٤) الرابعة مما ينبنى على الشرط الثالث من العطف على المحمل ، وهو وجود المحرز ، وفي المغني : أعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع أو عمراً بالنصب ، ٤٧٣/٥-٤٧٤ .

(٥) أي : في المسألة الثالثة والرابعة ، وذكر المرادي أنّ ابن مالك جواز الإتيان على المحلّ في جميع التوابع ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين ، وذهب سيويوه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز الإتيان على المحلّ ، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢٢٦٣/٥ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

ببطلانه ، فتأمل ماذا أراد ، فلم يتضح لي مقصوده .

قوله : وأجازهما قوم . (٦١٨)

أي : من البصريين ، وهو مذهب الكوفيين ورأي ابن مالك^(١) وهكذا في جميع التوابع .

وفصل أبو عمرو^(٢) فأجاز في العطف والبدل ، ومنع في التوكيد والنعت .

قال ابن أم قاسم^(٣) : «والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر»^(٤) .

قوله : وجوز الزمخشري^(٥) كون الشمس معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد به فعلٌ مُستمرٌّ في الأزمنة ، لا لزمن الماضي^(٦) بخصوصه مع نصّه في ﴿ / ○ ﴾^(٧) على أنه إذا جُمِلَ على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا جُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة . (٦١٩)

قال المصنّف في هذا الباب في الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة ما نصّه : «قال الزمخشري : «أريد باسم الفاعل يعني في قوله تعالى :

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٨٤٨/٣ .

(٢) أبو عمرو هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمّار المازني ، أحد القراء السبعة ، وكان إماماً في القراءات والنحو واللغة ، توفي سنة ١٥٤ هـ . ينظر رأيه في : حاشية الشمني ، ص ١٧٢ ، توضيح المقاصد ١٣/٣ .

ينظر : فوات الوفيات ٢٨/٢ ، إنباه الرواة ١٣١/٤ ، البغية ٢٣١/٢ .

(٣) ابن أم قاسم : هو بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي ، يعرف بابن أم قاسم نسبة إلى أم أبيه ، توفي سنة ٧٤٩ هـ . له : شرح التسهيل ، شرح الألفية ، الجنى الداني في حروف المعاني ، وغيرها .

ينظر ترجمته في : الشذرات ١٦٠/٦-١٦١ ، والبغية ٥١٧/١ .

(٤) شرح المرادي ٨٤٨/٣ .

(٥) ينظر : الكشف ٣٧٧/٢ .

(٦) في المعني : لا في الزمن الماضي .

(٧) سورة الفاتحة ، من الآية : ٤ .

﴿ // ○ ﴿^(١) إما الماضي كقولك : هو مالك عبده أمس ، أي [١/١٣٤] ملك الأمور يوم الدين على حدّ ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾^(٢) ولهذا قرأ^(٣) أبو حنيفة^(٤) «مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ» . وإمّا الزّمان المستمر كقولك : هو مالك العبيد ، فإنّه بمنزلة قولك : مولى العبيد^(٥) انتهى ملخصاً^(٦) .

وهو حسن ، ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله : وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا^(٧) ، فقال^(٨) : «قرئ^(٩) بجرّ الشّمس والقمر عطفاً على الليل ، وينصبهما^(١٠) بإضمار «جعل» أو عطفاً على محلّ الليل ، لأنّ اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضيّ فتكون إضافته

(١) ينظر : الكشاف ١/٦١٦ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية : ٤٤ ، والآية الموجودة في المخطوط هي : ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ َ﴾ ، ولم يوردها الزمخشري في الكشاف ، وإنما أورد الآيتين ، وهي : ﴿ ! " # ﴾ q p .

(٣) ينظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، ص ٩ ، مكتبة المنبي ، القاهرة ، ط دون .

(٤) أبو حنيفة هو : هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي الكوفي ، تفقه على حماد بن سليمان ، توفي ١٥٠ هـ . له : الفقه الأكبر ، والمسند في الحديث ، والرد على القدرية . ينظر : وفيات الأعيان ٥/٤٠٥-٤١٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محيي الدين النووي ، ٢/٢١٦-٢٢٣ ، إدارة الطباعة المنيرية ، ط دون .

وقرأ بهذه القراءة أيضاً أبو حيوة ، وجبير بن مطعم ، وأبو عاصم عبيد الليثي ، والحسن ، وعاصم بن ميمون الجحدري يحيى بن يعمر ، وعلي بن أبي طالب . ينظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، ص ٩ ، الإعراب للنحاس ١/٢٢ ، الكشاف ١/١١٥ ، البحر المحيط ١/٣٦ .

(٥) ينظر : الكشاف ١/٢٨ .

(٦) ينظر : المغني ٥/٦٤٠-٦٤١ .

(٧) سورة الأنعام ، من الآية : ٩٦ ، والآية بتمامها : ﴿ 7 8 9 : ; < = @ ? > C B A ﴾ .

(٨) هذا قول الزمخشري .

(٩) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «جاعل الليل» . ينظر : البحر المحيط ٤/٥٩٤ ، والسبعة لابن مجاهد ، ص ٢٦٣ ، والإتحاف ، ص ٢٧٠ ، وقرئت بـ«جاعل الليل» ، ينظر : الكشاف ٢/٣٧٧ .

(١٠) وهي قراءة الجمهور . ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤ .

حقيقية ، بل هو دالٌّ على معنى جعل مستمرٍّ في الأزمنة المختلفة ، ومثله :
 ﴿ 8 7 ﴾^(٢) و ﴿ & % \$ # " ﴾^(١) .

كما تقول : زيدٌ قادرٌ عالم ، ولا تقصد زماناً دون زمان^(٣) . انتهى
 وحاصله : أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية ، إذا كان بمعنى الماضي ،
 وأنه إذا كان لإفادة حديث مستمرٍّ في الأزمنة كانت إضافته حقيقية ، وكان
 عاملاً ، وليس الأمر كذلك [غير]^(٤) إلى هنا كلام المصنّف^(٥) .

قلت : لم يصرّح الزمخشري بأنه إذا كان دالاً على جعل مستمر تكون
 الإضافة غير حقيقية حتى يلزمه التدافع بين كلاميه كما ادّعاه المصنّف ،
 وعبارته في الكشف : « فإن قلت : كيف يكون الليل محلاً والإضافة
 حقيقية ؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ، ولا تقول : زيدٌ
 ضاربٌ عمرًا أمس ؟ قلت : ما هو في معنى المضيّ ، وإنما هو دالٌّ على جعل
 مستمرٍّ في الأزمنة المختلفة^(٦) » هذا نصّ كلامه . وليس فيه تصريح بأنه إذا
 كان دالاً على الاستمرار تكون الإضافة غير حقيقية ، وإنما منع ما ادّعى في
 السؤال من كون الإضافة حقيقية بناء على أن اسم الفاعل في معنى المضيّ ،
 وأردف ذلك بأنه في معنى الاستمرار ، فيمكن أن يقال : الاستمرار متناول
 للماضي والحال والاستقبال ، فالنظر إلى حال المضيّ يجعل الإضافة حقيقيّة ،
 كما في ﴿ / ○ ﴾^(٧) ، والنظر إلى الآخرين يجعلها غير حقيقيّة ،
 ويسوغ العمل ؛ هكذا سلك بعضهم في التوفيق بين كلاميه ، فليتأمل .

(١) سورة الأنعام ، من سورة : ٩٥ ، والآية بتمامها : ﴿ 8 7 ﴾ (& % \$ # ") * +
 . - . 5 4 3 2 1 0

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : ٩٦ .

(٣) ينظر : الكشف ٣٧٧/٢ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) يقصد بالمصنّف : الزمخشري ، ينظر : الكشف ٣٧٧/٢ .

(٦) الكشف ٣٧٧/٢ .

(٧) سورة الفاتحة ، الآية : ٤ .

قوله : فإن معنى : لولا أخرتني فأصّدق ومعنى : إن أخرتني أصّدق ،
واحد ، (٦٢٠)

كيف يكون معنى هاتين الجملتين واحداً ، والتحضيض دالٌّ على
الطلب ، والشّرطية لا دلالة لها عليه ألبتة .

قوله : كقول الجميع في قراءة الأخوين^(١) «من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم»^(٢) بالجزم . (٦٢٠)

هذا اعترافٌ منه بأنّ الجماعة كلّهم قائلون بأنّ الفاء وما بعدها في محلّ
جزم ، وهو قاضٍ بأنّ ما قاله هو فيما تقدم ، أنّ ما بعد الفاء في محلّ جزم
خارج عما عليه الجماعة .

قوله : ويردّه أنّهما يسلمان أنّ الجزم في نحو : «ائتني أكرمك» بإضمار
الشّرط . (٦٢٠)

فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأنّ ما بعد الفاء منصوبٌ
بأن مضمرة ، وأنّ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما
تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين
المتعاطفين شرط مقدّر . (٦٢٠)

قد لا يجعلان المصدر معطوفاً على مصدر متوهم حتى يكون من عطف
المفردات ، فلا يمكن تقدير الشّرط ، بل يقولان/ إنّ هذا المصدر المسبوك
من أنّ وصلتها مبتدأ حذف خبره ، والجملة جواب شرط مقدّر ، أي : إنّ
أخرتني فتصديقي ثابت وأكن ، فالفاء حينئذٍ رابطة الجواب ، و«أكن»
معطوفٌ على محلّ الفاء وما بعدها ، كقول الجميع^(٣) في ﴿ هَادِيَ لَهُ ﴾

(١) هما : حمزة ، والكسائي . ينظر : النشر ٢/٢٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات العشر ١/٤٨٥ ،
التبصرة ، ص ٥٢ .

(٢) هذه الآية من سورة الأعراف ، الآية : ١٨٦ .

(٣) ينظر : النشر ٢/٢٧٣ ، الكشف ١/٤٨٥ ، التبصرة ، ص ٥٢ .

وَيَذُرُّهُمْ ﴿١﴾ وقد أسلف المصنّف الإشارة إلى شيءٍ من كلامه هنا في الباب الثاني عند الكلام على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، وأسلفنا الكلام عنه هناك .

قوله : ويأتي القولان في قول الهذلي (٢) :
 فَأَبْلُونِي بَلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا (٣) (٦٢٠)

أي نواي .

يعني بالقولين قول سيبويه والخليل (٤) ، وهو العطف على المعنى ، وقول السيرافي (٥) ، الفارسي (٦) ، وهو العطف على المحلّ ، والفاء مقدرة ، أي : فعلي ، ولا يتأتّى له هنا الردُّ عليهما ، فإنّ هذا موضع الجملة بالأصالة ، وليس ثمّ مفرد معطوف على مفرد .

قوله : وقيل : بل سُكِّنَ لتوالي الحركات (٧) في كلمتين كما في

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ١٨٦ ، والآية بتامها : ﴿وَيَذُرُّهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ يَعْهُونَ﴾ .

(٢) اختلف في نسبه قيل : لأبي دؤاد الإيادي ، وقيل : لأبي عمرو الهذلي .

(٣) البيت من شواهد الخصائص ١٩٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠١/٢ ، ولسان العرب (علل) ٣٧٠/٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢ .

موضع الشاهد فيه : «أستدرج» حيث جزم على المعنى على تقدير جزم «أصالحكم» . وفيه شاهد آخر : «نويًّا» ، يريد : نواي ، فقلب الألف ياءً على لغة .

(٤) قال سيبويه : «زعم الخليل - رحمه الله - ويونس أنّه يجوز : ما أتاني غيرُ زيد وعمرو ، فالوجه الجرّ ، وذلك أنّ «غير زيد» في موضع إلا زيد وفي معناه ، فحملوه على الموضع كما قال :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

فلما كان في موضع «إلا زيد» ، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع» . ينظر : الكتاب ٣٤٤/٢ ، ينظر كذلك هذه المسألة مسألة «العطف على التوهم» في الكتاب أيضًا ٤٥٢/١ .

(٥) ينظر : ضرورة الشعر ، للسيرافي ، ص ١٩٥ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٦) ينظر قول الفارسي : في : المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، ص ١٢٠ ، تح : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

(٧) أي في قوله تعالى سورة يوسف ، الآية : ٩٠ : ﴿ k j i q p onm l ﴾ ، حذف الضمة من «يصبر» لثلاثا تتوالى الحركات .

يَأْمُرُكُمْ^(١) وَيَشْعُرُكُمْ^(٢). (٦٢١)

هذا القول أحسن الأقوال ، ولا حرج في تخريج التنزيل عليه ، و ما عداه من الأقوال ، فليس بطائل ، فلا ينبغي الإقدام على تخريج القرآن عليه .
قوله : وقيل^(٣) : هو مجرور عطفاً على ﴿يَأْسَحِقُ﴾^(٤) ، أو منصوب عطفاً على محله^(٥) ، ويردُّ الأوَّلُ أنَّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور ، كـ «مررتُ بزيدٍ واليومَ عمرو» . (٦٢٢)
ينبغي أن يقول عطفاً على إسحاق لا على ﴿يَأْسَحِقُ﴾ وردُّ الأوَّل وهو كونه مجروراً بالعطف على لفظ إسحاق ، ولم يردِّ الثاني وهو كونه منصوباً بالعطف على المحلِّ كأنه من قبيل المرتضى عنده ، وفيه نظر ؛ لأنَّ من شرط العطف على المحلِّ إمكان ظهوره في الفصيح كما قرره ، والمحلُّ هنا لا يظهر في الفصيح ، إذا حذف الجار من مثل هذا ، ونصبُ المجرور بعد حذفه مقصورٌ على السَّماع ، ولا يقع في فصيح الكلام .

(١) سورة البقرة ، من الآية : ١٦٩ ، والآية بتامها : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : ١٠٩ ، والآية بتامها : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٣) ذكر ذلك أبو علي الفارسي في المسائل العسكرية ، ص ٨٧ ، تح : علي جابر المنصوري ، ط دون ، ٢٠٠٢م ، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الكسائي والأخفش وأبا حاتم ، فقال : «إنَّ الكسائي والأخفش ، وأبا حاتم يقدِّرون في موضع خفض على اللفظ» ، ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣ .

(٤) سورة هود ، من الآية : ٧١ ، والآية بتامها : ﴿ وَأَمْرَاتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكْتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ .

(٥) قيل : قال بهذا سيبويه نسبة إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ، حيث قال : «لكن مذهب سيبويه النصب ، ويرى أنه لا يجوز بين المجرور وما يشركه وهو الواو» . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٣ .

والفراء أيضا يقول بالنصب . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٢٢ .

قوله : وأما المنصوب فعلاً فقراءة بعضهم^(١) «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا»^(٢) حملاً على معنى «وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ»^(٣) . (٦٢٣) قدّمه في فصل «لو» .

تخرج ذلك على وجه حسن يدفع به ارتكاب العطف على المعنى ، وذلك بأنّ تجعل «يدهنوا» منصوباً بأن مضمرة ، والمصدر المسبوك معطوفاً على المصدر المسبوك من «لو تدهن» وهو واضح .

قوله : وأما قراءة الجمهور بالنون^(٤) ، فبالعطف على لفظ ﴿ + ﴾^(٥) أو على القطع بتقدير «أوهم يسلمون» . (٦٢٤)
قال ابن الحاجب في أماليه : «للرفع وجهان :

أحدهما : أن يكون مشتركاً بينه وبين ﴿ + ﴾ في العطف .

والآخر : أن يكون جملةً مستقلةً معطوفةً على الجملة التي قبلها باعتبار الجملة لا باعتبار الأفراد و﴿ + ﴾ فيه معنى الأمر ؛ وإن كانت على صيغة الخبر ، ولا يستقيم أن يكون مجرداً عن معنى الأمر ؛ لأنّه يؤدي إلى ألاّ ينفك الوجود عن أحدهما ، لصدق الإخبار ، ونحن نرى الوجود ينفك عنها ، ولا نقول : إنّه يمتنع لما يؤدي إليه أو من الشك ، وذلك في حق العالم باطل ؛ لأننا على يقين من علم أنّ «أو» تأتي لأحد الأمرين إذا كان المخبر عنه لا ينفك عن أحدهما / ، وليس ذلك عن شك بل عن قطع أنّه كذلك ، كقولك : الجسم إمّا أن يكون ساكناً أو متحرّكاً ، وكذلك ما أشبهه ممّا

[١٣٥/أ]

(١) ينظر : البحر المحيط ٢٣٨/١٠ .

(٢) ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ سورة القلم : ٩ ، نقل هذه القراءة «فيدهنوا» هارون بن موسى الأسدي : وقال : إنها في بعض المصاحف كما في الكتاب ٣٦/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٨/١٠ ، وشرح الرضي للكافية ٧١/٤ .

(٣) اختاره أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٢٣٨/١٠ ، وتبعه في ذلك السمين الحلبي في الدر ٤٢/٦ - ٤٣ ، ٣٥١/٦ - ٣٥٢ ، والزركشي في البرهان ٣٢٢/٢ ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م ، والسيوطي : الهمع ٢٧٩/٥ .

(٤) ينظر : مشكل القرآن لمكي القيسي ، ٢١٨/٢ . تح : حاتم الضامن ، دار البشائر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

(٥) سورة الفتح ، من الآية : ١٦ . والآية بتامها : ﴿ + ﴾ / - ○ 3 2 1 54
6 8 7 9 ; < = > ﴿ .

يلزم أن يكون على أحد الأمرين في عقليته أو وجوده ، وإنما يلزم الشك في الإخبار عن أمر معين في الوجود وقع أو سيقع على أحد أمرين ، فهنا قد يتقدم لزوم الشك من المخبر ، كقولك : زيدٌ إمّا مريضٌ أو معافٍ ، وإذا ثبت أن «تقاتلونهم» في معنى الأمر ف«يسلمون» إمّا في معنى الأمر فيتضح المعنى ، ويكون المعنى الواجب إمّا القتال منكم ، وإمّا الإسلام منهم ، وهذا واضح وعلم^(١) أن الإسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين من دليل آخر .

وإمّا أن يكون «يسلمون» في معنى الخبر ، فيكون معنى الإخبار بأن أحد الأمرين لا ينفك عن الوجود ، وهو إمّا واجب القتال منكم ، أو حصول الإسلام منهم - والله أعلم -^(٢) .

قوله : ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث ، أي : «ما تأتينا فكيف تحدثنا» أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل : ما تأتينا محدثاً . (٦٢٤)

جعل الرضي المعنى الأول هو القياس ، ولا بأس بسوق كلامه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد .

قال : «ومعنى النفي [في]^(٣) نحو : ما تأتينا فتحدثنا : إن تأتينا تحدثنا : انتفى الحديث لانتفاء شرطه ، وهو الإتيان ، لقوله تعالى ﴿ | } ~^(٤) وهذا هو القياس ؛ وذلك لأن فاء الجزاء ، قياسه^(٥) أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً ، ويدخل عليه كلمة «إن» ، ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً ، كما تقول في قوله : ﴿ W [Z Y X \^(٦) أي : [إنه]^(٧) تَطَغَوْا فحلّوّل الغضبِ حاصل ، ويجوز أيضاً أن يكون النفي راجعاً إلى الحديث في الحقيقة لا إلى

(١) في المخطوط : «علم» .

(٢) ينظر : الأمالي ١/٢٩-٣٠ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة فاطر ، من الآية : ٣٦ ، والآية بتامها : ﴿ | } ~ وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نُجْزِي كُلَّ

(٥) التذكير في «قياسه» إرادة على معنى الحرف «فاء» .

(٦) سورة طه ، من الآية : ٨١ ، والآية بتامها : ﴿ W [Z Y X \ c b a

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

الإتيان ، أي : ما يكون منك إتيان بعده حديث ، وإن حصل مطلق الإتيان ، وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية .. وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية ؛ لأن قولك «إن أتيتني حدثتني» مخالف في المعنى لقولك : تأتيني ولا تحدثني ، بل إنما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصّرف : إمّا عاطفة للاسم على الاسم نحو : ما كان منك إتيانٌ فحديث ، على ما يؤوّلون به هذا المنصوب ، وإمّا عاطفة للفعل على الفعل نحو : ما تأتيني فتحدثني بالرفع ، فيكون النفي في الموضوعين شيئاً واحداً واقعاً على المعطوف والمعطوف عليه معاً ، فيكون المجموع الإتيان المقيد بقيد يعقّب الحديث منفياً ، والمركب من جزأين ينتفي بانتفاء جزأيه معاً ، وبانتفاء كلّ واحد من جزئيه أيضاً ، فعلى الأوّل يكون المعنى ليس منك إتيان ولا حديث معه ، ويجوز أن يكون قوله تعالى ﴿صُتْ س﴾^(١) بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني^(٢) فقط يكون المعنى منك إتيانٌ لا حديث بعده ، ومنه قوله عليه السلام^(٣) في النهج^(٤) «لا يخرج لكم من أمري رضي فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه»^(٥) ، ولا يجوز أن يكون ينفي الأوّل فقط ، لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان/لا يكون من دون الإتيان ؛ بل إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستتاف لا معطوفاً على الفعل الأوّل جاز هذا المعنى ، فيكون المراد : ما تأتينا فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا ، كما قال^(٦) :

[الخفيف]

[١٣٥/ب]

(١) سورة المرسلات ، من الآية : ٣٦ .

(٢) في المخطوط : الأوّل ، والتصحيح عن الرضي وعن السياق .

(٣) يقصد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٤) ينظر : نهج البلاغة ، لمحمد عبد ، ١٠١/٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط دون .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٦٩/٤ - ٧٠ .

(٦) اختلف في نسبته ، قيل : لبعض الحارثيين ، وقيل : للعنبري .

غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلًا^(١)

أي : فنحن نرجي .

ويجوز مع الرفع أيضًا أن تكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف ، فيكون معنى الرفع والنصب سواء ، وإنما لم يصرفه للنصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبلاً^(٢). انتهى قوله : لصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا نَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾^(٣) على اختلاف المواقف كما جاء في ﴿فِيَوْمٍ إِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(٤) ، ﴿وَقَفُّهُمْ بِإِثْمِهِمْ مَسْئُولُونَ﴾^(٥) وإليه ذهب ابن الحاجب . (٦٢٦)

ظاهر هذا الكلام يُشعرُ بأن هذا القول مرجح عند ابن الحاجب وأنه اختاره ، والواقع خلاف ذلك .

قال في شرح المفصل : « ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى «أنهم يعتذرون» ويكون ذلك في موقف آخر ؛ لأن المواقف متعددة ، ويدل عليه قوله : ﴿ZY﴾ | { ~ قَالُوا }^(٦) وأمثال ذلك ولكنه ضعيف ، فالأولى أن يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله : ﴿ut s﴾^(٧) وإن ثبت «أنهم يعتذرون» في موقف آخر^(٨) . اهـ

-
- (١) البيت من شواهد الكتاب ٣١/٣-٣٣ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، والمقرب ٢٦٥/١ ، وخزانة الأدب ٥٤٠/٨ .
- الشاهد فيه : «فَنُرْجِي» وجوز أن تكون الفاء سببية ، ولم ينصب نرجي لعدم اللبس ، وعلى هذا فالإتيان منفي وحده ، والرجاء مثبت .
- (٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٧٠/٤-٧١ .
- (٣) سورة التحريم ، من الآية : ٧ .
- (٤) سورة الرحمن ، من الآية : ٣٩ .
- (٥) سورة الصافات ، من الآية : ٢٤ .
- (٦) سورة الأنعام ، من الآية : ٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ZY﴾ | { ~ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } .
- (٧) سورة المرسلات ، من الآية : ٣٦ .
- (٨) ينظر : شرح المفصل ٣٠/٢ .

قلت : تراه كيف صرّح بهذا الوجه ، وكون الأولى خلافه؟ فكيف يجمل عليه بعد ذلك أنّ هذا القول مذهبٌ له؟

قوله : عطف الخبر على الإنشاء ، وبالعكس منعه البيانون^(١) . (٦٢٧)

هذا كثيرًا ما يجري على ألسنتهم ، لكن صرّح بعض الفضلاء المتأخرين^(٢) أنّ هذا ليس على إطلاقه ، وأنّ هذا المنع مخصوص بالجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، وأما الجمل التي لها محلّ فليس ذلك بممنوع فيها على الوجه الذي قدره .

قال الرضي^(٣) : «ويدلّ على ذلك قولهم أنّهم قالوا : «الجملة الأولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا ، وعلى الأوّل إن قُصدَ تشريك الثانية للأولى في حكم ذلك الإعراب عطف عليها كالمفرد ، وذكروا أنّ شرط كون هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين ، فقد جعلوا الجمل التي لها محلّ من الإعراب في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً وإنشاءً بناء على ظهور فائدة العطف بالواو عن التشريك المذكور ، وإنّما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني ، وهو ألا يكون للجملة الأولى محلّ من الإعراب ، فلو كانت تلك الأحوال أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان ذلك التقسيم ، وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثاني ضائعاً.. ، فإن قيل :

(١) ينظر : التلخيص في علوم البلاغة ، ص ١٧٨-١٧٩ ، عروس الأفراح ١/٤٩٩ ، وذكر الشُّمني أنّ هذا هو المشهور عند الجمهور ، وقيد بعضهم بالمنع في الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب ، وأجاز ذلك في الجمل التي لها محلّ . ينظر حاشيته على المغني مخطوط ١٧٥/٢ ، وينظر : حاشية الأمير ، ص ٩٩-١٠٠ .

(٢) هم الصّفار في الإتقان في علوم القرآن ١٣٣٠ ، تح : مركز الدراسات القرآنية ، ط دون ، وأبوحيان حيث يرى أنّ عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية وبالعكس . البحر المحيط ١/١١٠-١١١ .

(٣) في المخطوط (قال الرضي) وهذا القول للسيد الجرجاني في شرحه على المطول .

اختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً لفظًا ومعنى أو معنى فقط إن أوجب كمال الانقطاع بينهما ، أوجه^(١) مطلقا سواء كان للأولى محل من الإعراب أو لا :

فالجوابُ إنَّ/الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات ليست النسب التي بين أجزائها مقصودة بالذات ، فلا التفات^(٢) إلى اختلاف تلك النسب الخبرية والإنشائية بل الجمل حينئذٍ في حكم المفردات التي وقعت في موقعها بخلاف الجمل التي لا محل لها ، فإنَّ نسبتها مقصودة بذواتها فتعتبر أحوالها العارضة لها^(٣) .

قوله : وأمَّا آية البقرة^(٤) فقال الزمخشري : «ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مُشاكلٌ ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين ، كقولك : «زَيْدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَبَشْرٌ فَلَانًا بِالْإِطْلَاقِ»^(٥) وجوز عطفه على ﴿اتَّقُوا﴾^(٦)»^(٧) . (٦٢٨)

ظاهر كلام المصنّف أنه ساق كلام الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج الخصم بآية البقرة ، وقد يقال : ليس فيه ما يحصل منه على جواب ، بل ظاهره على عكس ما فهمه التفتازاني جواز عطف الإنشاء على الخبر من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء ، وذلك أنه قال في المطول ما نصّه : «فإن قلت : قد جوز صاحب الكشاف عطف الإنشاء على الخبر من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء ، وعلى العكس ، بل يؤخذ عطف

(١) في حاشية الجرجاني «أو أوجه» ص ٢٧٩ .

(٢) في الأصل : مكرر .

(٣) ينظر : حاشية السيد الجرجاني على المطول ، ص ٢٧٩ .

(٤) آية ٢٥ ، ﴿ ! " # \$ % & ' () * + ; . /

F E I C B A @ ? > = < ; 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

. ﴿G

(٥) في نص الكشاف «وبشّر عمراً بالعمو والإطلاق» .

(٦) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤ ، ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ .

(٧) ينظر : الكشاف ١/٢٢٨ .

الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى حيث ذكر في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا ﴾^(١) إلى قوله : ﴿ ! # ﴾^(٢) أنه ليس المعتمد في العطف^(٣) هو الأمر حتى يطلب له مُشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، وإنما المعتمد عليه هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهو معطوف على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول : زيدٌ يُعاقب بالقيّد والإرهاق ، وبشّر عمراً بالعتف والإطلاق^(٤) ، قلت : هذا دقيق حسن . لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبراً أو إنشأً لا يُسلم صحة ما ذكره من المثال^(٦) . انتهى

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٥ .

(٣) في المخطوط : فالعطف .

(٤) في الأصل : الإحلاق .

(٥) ينظر : الكشاف ١ / ٢٢٨ .

(٦) ينظر : المطول ، ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .

وانتقده بعض المتأخرين^(١) بأنه لا حاصل لقوله : «بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى» ، فإنه أراد به تأويل إحداهما ، فحيث يتفقان في الخبرية والإنشائية ، فذلك عطف الإنشاء على الخبر أو بالعكس بناء على التأويل ، لا قسم آخر من العطف كما زعمه ، وإن أراد بأنه لا تأويل هناك ، فهو عطف الجملة الإنشائية على الخبرية أو بالعكس من غير أن تجعل إحداهما بمعنى الأخرى ، فلا فائدة لقوله بل يؤخذ.. الخ .

ثمّ الذي ينبغي أن يفهم عليه من كلام الزمخشري أن يقال : إنه لم يرد بلفظ الجملة الواقعة في عبارته ما يراد به الاصطلاح بل أراد به معنى المجموع ، أي : المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بيّن فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بيّن فيها عقاب الكافرين .

قال صاحب^(٢) الكشف^(٣) : «أي : ليس من باب عطف الجملة على الجملة لتطلب مناسبة الثانية مع الأولى ، بل من باب ضمّ جملة مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر ، والمقصود بالعطف المجموع ، وشرطها المناسبة بين الغرضين ، فكلمتا كانت أشدّ كان العطف أحسن / ولم يذكر السكاكي^(٤) هذا القسم من العطف»^(٥) . اهـ

[ب/١٣٦]

- (١) هو السيد الجرجاني . ينظر : حاشيته على المطول ، ص ٢٩٤ .
- (٢) صاحب الكشف هو : أبو حفص عمر بن عبدالرحمن الفارسي القزويني ، توفي سنة ٧٤٥ هـ . له : الكشف على الكشاف ، نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي بحب المنطق . ينظر ترجمته : معجم المؤلفين ٢٨٩/٧ ، وهدية العارفين ٧٨٩/١ .
- (٣) في المخطوط : الكشاف .
- (٤) السكاكي هو : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي ، علّم بالبيان والمعاني والنحو والتّصريف ، توفي سنة ٦٢٦ هـ . له : مفتاح العلوم . ينظر : بغية الوعاة ٣٦٤/٢ .
- (٥) وذهب السكاكي إلى أنهما إن اختلفا خبرًا وطلبًا يُضَمَّن الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر . ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٣٦٧ .
- (٥) صاحب هذا القول عبدالرحمن القزويني ، حصلت على مخطوطة «الكشف على الكشاف» فلم أعثر على قوله .

ثم أورد هذا الفاضل^(١) سؤالاً بأن قال : «ليس في قوله : زيدٌ يُعاقبُ بالقيدِ والإرهاق ، وبشّرَ عمرًا بالعمو والإطلاق ، عطف جملة مسوقة لغرض على جملة أخرى مسوقة لغرض آخر ، بل هناك جملتان مختلفتان خبرًا وإنشاء عطفًا إحداهما على الأخرى»^(٢) ، وأجاب «بأن الزمخشري أراد بذلك المثال عطف قصة عمرو والدالة على حُسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ؛ ليوافق ما مثل به من الآية ، لكنّه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما ، ويفهم منه الباقي منهما ، فكأنّه قال : زيدٌ يُعاقب بالقيد والإرهاق فما أسوأ حاله وأخسره إلى غير ذلك ، وبشّرَ عمرًا بالعمو والإطلاق ، فما أحسن حاله وما أربحه»^(٣) انتهى كلامه .

فإن قلت : فما وجه استدلال الصّفار وغيره بآية البقرة على ما ادّعوه من صحة عطف الإنشاء على الخبر؟ مع أنّه لا خبر فيهما ، وإنّما هناك جملتان إنشائيتان .

قلت : لعل ذلك مبني على ما قدّمناه من أنّ الإنشاء لا يقبل التعليق باقياً على إنشائيته ، فإذا وقع معلقاً احتيج إلى صرفه بالتأويل إلى ما يكون خبراً في المعنى ، فكان التقدير في الآية المذكورة ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾^(٤) مطلوبة منكم .

فآل : الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبراً ، وقد عطف الثانية عليها ، وهي إنشائية لفظاً ومعنى فجاء ما قالوه .

قوله : وأمّا ما نقله أبوحيان^(٥) عن سيبويه^(٦) فغلط عليه ، وإنّما قال :

(١) يقصد بالفاضل السيد الجرجاني .

(٢) حاشية الجرجاني على المطول ، ص ٢٩٣ .

(٣) حاشية الجرجاني على المطول ، ص ٢٩٣ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤ .

(٥) ما نقله في البحر المحيط ١/١٨٠ ، «وأجاز سيبويه : جاءني زيدٌ ومَرَّ عمرو العاقلان» ، على تقدير : هما العاقلان.. الخ .

(٦) ينظر : الكتاب ١/٢٤٧ .

«واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ ، وهذا زيدُ الرُّجلين الصَّالحين» رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثني إلا مَنْ أثبتته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ، ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة»^(١). (٦٣٠)

وقال الصفار^(٢) : لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجة فيما ذكر الصفار ، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذي اقتضاه المقام . (٦٣٠)

الذي نقله أبو حيان عن سيبويه إجازته أن يقول : «جاءني زيدٌ ومرَّ عمروُ العاقلان» ، على أن يكون العاقلان خبراً المحذوف ، ووجه الغلط الذي أشار إليه أن كلام سيبويه ظاهرٌ في أن الفساد جاء من جهة وجود الوصف ، وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع ؛ لأنه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين ، وإنما مراده الوصف المقطوع بوجهيه أي : وجه الرفع ووجه النصب ، فحمل أبو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي ، واعتقد أن زواله يصحح المسألة ، فقال : «إذا كان «العاقلان» خبر مبتدأ محذوف ، وجازت المسألة لفقد النعت المصطلح عليه ، وهذا غلطٌ ظاهر ، فإن سيبويه مصرح بامتناع / المسألة مع [١/١٣٧] وجود الوصف المقطوع ، وإنما مراد الصفار أنه إذا زال النعت المقطوع ألبتة ، والغرض تعدد النعت الصناعي بأن تقول : «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ؟ وهذا زيدٌ» ، صححت المسألة ؛ لزوال ما بنى سيبويه عليه المنع ، فيثبت حينئذ

(١) ينظر : الكتاب ٦٠/٢ .

(٢) الصفار هو : قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسي الشَّهير بالصفار ، صحب الشلوبين ، وابن عصفور ، توفي سنة ٦٣٠ هـ . له : شرح على كتاب سيبويه ، وغيرها .

ينظر رأيه في : الهمع ٢٧٣/٥ .

ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز أبادي ، ص ٥٣ ، تح : محمد المصري ، إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، والبغية ٢٥٦/٢ .

جواز عطف الخبر على الإنشاء»^(١) . وجوابه ما ذكره المصنّف من أنّه قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ما ذكر أحدهما لاقتضاء المقام له فتأمل .
قوله : قال^(٢) : وإن جعلتهنّ للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه^(٣)
على استكراهه^(٤) .

إذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو : ﴿ l k j i h g f ﴾^(٥) ut sr q p o n m فمذهب سيبويه والخليل المتكررة واو العطف ، وقال بعضهم : هي واو القسم ، والأوّل أقوى ، وذلك لأنّها لو كانت للقسم لكانت بدلاً من الباء ، ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأوّل ، بل يكون التقدير : أقسم بالليل ، أقسم بالنهار ، أقسم بما خلق ، فهذه ثلاثة أيان كلّ واحدٍ منها مستقلّ ، وكل قسم لا بدّ له من جواب ، فيطلب ثلاثة أجوبة .

فإن قلنا : حذف جوابان استغناءً بما بقي ، فالحذف خلاف الأصل ، وإن جعلنا الواو جواباً للمجموع مع أنّ كلّ واحدٍ منها لاستقلاله يطلب جواباً مستقلاً فهو أيضاً خلاف الأصل ، فهذا وجه استكراه الإمامين ؛ لأن تكون الواو المتكررة واو القسم ، وإذا كان كذلك لم يبق إلا مذهبها ، وهو أن تقول : القَسَمُ شيء واحد والمقسَمُ به ثلاثة ، والقَسَمُ هو الطّالِبُ للجواب لا المقسَمُ به ، فيكفيه جواب واحد ، فكأنّه قيل : أقسَمُ بالليل والنهار وما خلق ﴿ u t s ﴾^(٦) .

وأيضاً فإنّك تقول مصرّحاً بالعطف : بالله وتالله^(٧) لأفعلنّ ، وبحياتك

(١) ينظر : البحر المحيط ١/١٨٠ .

(٢) يقصد به الزمخشري في الكشاف .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٥٠٢ .

(٤) ينظر : الكشاف ٦/٣٨١ .

(٥) سورة الليل ، الآيات : ١-٤ .

(٦) سورة الليل ، الآية : ٤ .

(٧) في المخطوط : بالله بالله .

ثُمَّ بِحَيَاتِكَ لِأَفْعَلْنَ ، وَلَا تَقُول : أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَأَقْسِمُ بِالنَّبِيِّ لِأَفْعَلْنَ ،
والحمل على ما ثبت في كلامهم .

واعترض^(١) على كونه واو العطف بلزوم العطف على معموليَّ عاملين ؛
لأنَّ النَّهَارَ إِذَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى فاعل الليل ، وهو مجرور بحرف القسم ،
و﴿ k | ﴾^(٢) مَعْطُوفًا عَلَى ﴿ h g ﴾^(٣) وهو منصوب بفعل القسم ،
المحذوف ، وَالْفَرْضُ أَنَّ الْعَاطِفَ وَاحِدٌ فَلِزْمِ الْمُحْذُورِ ، وَأَجَابَ جَارِ
اللَّهِ^(٤) : «بأنَّ الواو المتقدِّمة كأنَّها عوض عن حرف القسم وفعله معًا» ،
وذلك أَنَّهُ لِكَثْرَةِ مَا اسْتَعْمَلَ فِي الْقِسْمِ لَمْ يَسْتَعْمَلِ الْفِعْلَ مَعَهُ ، فَصَارَ مِمَّا لَمْ
يَجَامِعِ الْفِعْلَ ، كَأَنَّهُ عَوِضٌ مِنَ الْفِعْلِ أَيْضًا ، كَمَا أَنَّهُ عَوِضٌ مِنَ الْحَرْفِ ،
فَقَوْلُهُ^(٥) : ﴿ k j | ﴾ كَأَنَّهُ عَاطِفٌ عَلَى مَعْمُولِيَّ عَامِلٍ وَاحِدٍ ، هُوَ الْوَاوُ
المتقدمة .

قوله : قال ابن الحاجب : «وهذه قوَّة منه استنباط لمعنى دقيق»^(٦) ، ثُمَّ
اعترض عليه . (٦٣٤) إلى آخره أي : إن ما قدره الزمخشري يلزم عليه [١٣٧/ب]
ألا/ يجوز : أقسم بالليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلَّى ، وقد جاء قوله
تعالى : ﴿ [Z] \ [^ _ ` ba c d] ﴾^(٧) .^(٨)

قال ابن الحاجب : «إنما جاز مثل هذا ؛ لأنَّه مثل : إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا ،
والحجرة عمرًا»^(٩) ، كما مرَّ في باب العطف ، وهو الذي ذكره المصنِّف^(١٠)

(١) يقصد به الزمخشري في الكشاف ، ٣٨١/٦ .

(٢) سورة الليل ، الآية : ٢ .

(٣) سورة الليل ، الآية : ١ .

(٤) جار الله هو لقب للزمخشري صاحب الكشاف .

(٥) قول الزمخشري .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢ .

(٧) سورة التكوير ، الآيات : ١٥-١٧ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢ .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢ .

(١٠) يقصد بالمصنِّف هنا ابن هشام .

حيث قال : وهو الحقّ جواز العطف على معمولي عاملين ، في نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، ولا إشكال حينئذٍ في الآية^(١) .

قال الرّضي على تقدير التزام القول يَمْنَعُ العطفِ على معمولي عاملين مطلقًا : «فإنَّ التّقدير وعظمة الليل إذا يغشى ، فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدّرة ، وكذا في ﴿h g﴾^(٢) فتكون الواو قائمة مقام العظمة ، وهي عامل واحد ، فيكون التّقدير بعظمة الليل^(٣) وقت عسعسته ، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد^(٤) .

قوله : ولا يفسر إلا بالتمييز . (٦٣٥)

فلو قلت : «زيدٌ نعمَ رجلاً» لم يعد الضّمير على «زيد» ، [بل]^(٥) على «رجل» والرّابط العموم ؛ لأنّ فاعل نعم لا يكون إلا عامًا ، و«رجل» هنا عامٌّ مع أنّه نكرة في سياق الإثبات ، ولكنّه على نية «أل» الجنسيّة . إذ الأصل «نعمَ الرُّجُل» وليس المقصود الثناء على رجل ما من النّاس ، بل على جميع الجنس ، وفي شرح المقرّب لابن عصفور ما نصّه : «ويكون ذلك الضّمير مرادًا به الجنس ، ويكون مفردًا على كل حال ، استغنوا بتمييزه عن تثنيته وجمعه ، والاسم المرفوع مبتدأ ، وأغنى عموم الفاعل عن الرّبط»^(٦) . انتهى

قوله : وعن الفراء^(٧) والكسائي^(٨) أن المخصوص هو الفاعل ولا ضمير

(١) المغني ، ٥٣٢/٥ .

(٢) سورة الليل ، الآية : ١ .

(٣) في المخطوط : (الله) والتصويب عن الرضي والسياق .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٣٠٧-٣٠٨ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) ينظر : المقرّب لابن عصفور ١/٢٠٠ .

(٧) الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زكريا الديلمي ، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو وفنون الأدب ، توفي سنة ٢٠٧هـ . له : معاني القرآن ، واللغات ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، وغيرها .

ينظر : إنباه الرواة ٤/٧ ، والبغية ٢/٣٣٣ ، وشذرات الذهب ٢/١٩ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/١١٩-١٢٠ .

في الفعل ، ويردّه «نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ» ، ولا يدخل النَّاسِخَ على الفاعل ،
وأَنَّهُ قد يحذف نحو : ﴿يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(١) . (٦٣٥)
قد يجيبان بأن «كان» زائدة لا ناسخة ، وأما حذف الفاعل فالكسائي لا
يأباه .

قوله : قال ابن مالك : «وهذا من جيّد كلامه»^(٢) ، ولكن في تمثيله بـ«هي
النَّفْس»^(٣) ، و«هي العرب»^(٤) ضعف ، لإمكان جعل النَّفْسِ والعرب
بدلين ، و«تُحْمَلُ» و«تَقُولُ» خبرين ، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف
لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون «هي» ضمير القصة ، فإن
أراد الزّخشي أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أَنَّهُ متعَيّن فيهما ،
فالضَّعْفُ في كلام ابن مالك وحده . (٦٣٦)

ظاهر عبارة الزّخشي أنّ حمل المثالين على كون المفسّر فيهما خبراً متعَيّن
ويكفّر من حاول القدح في ذلك أبداً محتمل آخر كما صنع ابن مالك ، أمّا
أنّه يلزم أبداً جميع الاحتمالات في هذا المقام فلا ؛ لأنّ الفرض إبطال دعوى
التَّعَيّن وهو حاصل بإبداء بعض ما يحتمله اللفظ .

فإن قلت : صرّح المصنّف بعداً بيسير أنّ ضمير الشّأن والقصة مخالف
للقياس من خمسة أوجه وسردها ، ثمّ قال : «وإذا تقرّر هذا علِمَ أَنَّهُ لا
ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثمّ ضَعُفَ قولُ الزّخشي»^(٥) في :

(١) سورة الكهف ، من الآية : ٥٠ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٦٣ .

(٣) هي النَّفْس ، وهو جزء بيت لعلّي بن الجهم في (ديوانه ، ص ١٦٢) ، تح : خليل مردم بك ، المجمع
العلمي العربي ، دمشق ، ١٣١٩هـ/١٩٤٩م .

هي قصيدة يمدح بها المتوكل :

هِيَ النَّفْسُ مَا حَمَلَتْهَا تَحْمَلُ وَلِلدَّهْرِ أَيَّامٌ تَجُورُ وَتَعْدِلُ

(٤) هي العرب تقول ما شاءت .

(٥) ينظر : الكشاف ٢/٤٣٦ .

﴿ z k ﴾^(١) أن اسم «إن» ضمير الشأن ، والأوّلَى كونه ضميرَ الشيطان^(٢) «^(٣)» ، فكيف/ يتّجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بأنّ [أ/١٣٨] الضمير في المثالين محتمل لأن يكون ضمير القصة ، وقد وافق على إمكان غيره؟ وهل هذا الالتزام لابن مالك بأن يفعل ما لا ينبغي له فعله وهو عن مظانّ القبول بمعزل؟

قلت : المراد أنّ ضمير الشأن والقصة لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ممّا لا يخالف^(٤) القياس ، أمّا إذا كانت المحتملات كلها خارجة عن القياس تساوت أقدامها في اعتماد الحمل عليها ، فلا يخصّ به بعض دون بعض ، ولا شكّ أنّ جعل الضمير في المثالين مفسراً بالخبر وبدلاً منه مخالف للقياس ؛ لأنّه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة ، فإذا لا تنافي بين كلامي المصنّف في الموضوعين .

ولقائل أن يقول : ضمير الشأن والقصة مخالف للقياس من خمسة أوجه ، والوجهان اللذان^(٥) ذكرهما الزّمخشرى وابن مالك ليس فيهما مخالفة الضمير . والقياس إلّا من وجه واحد ، فلها مزية على ذلك ، فلعلّ هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والإعراض عن [ماعدأ]^(٦) ذلك ؛ فافهم .

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ٢٧ ، والآية بتامها : ﴿ z k j n m p o s r q t ﴾

﴿ u v w x y ﴾ .

(٢) وهذا ما قدره أبوحيان حيث قال : «أي : إنّ الشيطان وهو إبليس بيصركم هو وجنوده..» . ينظر : البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٣) المغني ٥٤٢/٥ .

(٤) في الأصل : «يخاف» ، وهو تصحيف .

(٥) في نسخة المخطوط : «اللذين» .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

قوله : الرَّابِعُ^(١) : ضمير الشَّانِ والقِصَّة . (٦٣٦)

وإنَّما لَزِمَ كونه ضمير غيبة دون الفصل ، فإنَّه يكون غائبًا وحاضرًا كما يأتي ؛ لأنَّ المرادَ بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور ، والمرادُ بهذا الضَّمير الشَّانِ والقِصَّة ، فيلزم الإفراد والغيبة كالعود إليهما إمَّا مذكَّرٌ وهو الأغلِبُ نحو : ﴿ ! " # \$ ﴾^(٢) وإمَّا مؤنَّثٌ نحو : ﴿ b a ﴾ f e d c^(٣) ، وهذا الضَّمير كأنَّه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه مقدَّر تقول : «هو الأمير مقبل كأنَّه سمع ضوضاء وجلبة ، فاستفهم الأمر فسأل : ما الشَّانِ والقِصَّة؟» . فقلت : هو الأمير مقبل ، أي هو الشَّانِ ، فلمَّا كان العود إليه تضمَّنَه السُّؤال غير ظاهر ، اكتفي في التفسير بخير هذا الضَّمير الذي يتعقَّب بلا فصل ؛ لأنَّه معيَّن للسُّؤال عنه ومبيَّن له ، قال الرُّضي : «فبان لك بهذا أنَّ الجملة بعد الضَّمير لم يؤت بها لمجرد التَّفسير ، بل هي كسائر إخبارات المبتدأ ، لكن سُمِّيت تفسيرًا لما بيَّته ، والقصد بهذا الإبهامُ ثمَّ التفسير تعظيمٌ وتفخيمُ الشَّانِ فعلى هذا ، لا بدُّ أن يكون مضمون الجملة المفسَّرة شيئًا عظيمًا ، فلا يقال مثلًا : هو^(٤) الذُّبابُ يطيرُ»^(٥) .

قوله : والكوفي^(٦) يسمِّيه ضمير المجهول . (٦٣٦)

لأنَّ ذلك الشَّانِ مجهول ؛ لكونه مقدَّرًا لا يُعْلَمُ إلى أن يُفَسَّر .

(١) الرابع من المواضع التي يعود فيها على متأخر لفظاً ورتبة ، المغني ٥٣٨/٥ .

(٢) سورة الإخلاص ، الآية : ١ .

(٣) سورة الأنبياء ، من الآية : ٩٧ ، والآية بتامها : ﴿ ^ _ ` b a c d ﴾ . hg f e . ﴿ p o n m l k j i ﴾ .

(٤) في المخطوط : هذا ، والتصويب عن الرضي والسياق .

(٥) ينظر : شرح الرضي للكافية ٤٦٥/٢ .

(٦) ورد في إحدى نسخ المغني : «الكوفيون» والمراد بالكوفي : الجمع ، وإن جاء على صورة المفرد ، كذا في المغني بتحقيق عبداللطيف الخطيب ٥٣٨/٥ .

قوله : وأجاز الكوفيون والأخفش^(١) تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو :
« كان قائماً زَيْدٌ » . (٦٣٧)

ذكر السيرافي^(٢) لتجويز ما ذهبوا إليه في مثل : « مَا هُوَ بِذَاهِبِ الزَّيْدَانِ »
وَجْهًا ، وذلك أَنَّ الصِّفَةَ مع فاعلها في نحو : « مَا ضَارِبُ الزَّيْدَانِ » جملة ؛
لأنَّها مبتدأ مستغنٍ عن الخبر فيكون / ضمير الشأن مفسراً بجملة .

[١٣٨/ب]

قال الرّضي : « وفيما ذكر نظر ، على مذهب البصريين ؛ لأنَّ الصِّفَةَ
عندهم إنّما تكون مع فاعلها جملة ، إذا اعتمدت على نفس « ما »^(٣) لا على
المبتدأ بعدها^(٤) ، فخير « ما » في نحو : ما زيدٌ بضاربٍ أخوه ، مفرد^(٥) .

(١) ينظر : الارتشاف ٩٤٨/٣ ، المساعد ١٣٨/١ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٩٤٧/٣ .

(٣) في المخطوط « نفسها » وهذا تحريف ، والمثبت في شرح الرضي ، ٤٦٦/٢ .

(٤) في المخطوط : بعدها ، والتصويب من الرضي والسياق .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦٦/٢ .

قوله : والثالث^(١) : أن لا يُتَّبَع بتابع ، فلا يُؤكِّد ولا يعطفُ عليه ولا يُبدلُ

منه . (٦٣٧) .

أمَّا وجه كونه لا يُؤكِّد ، فلأنَّه أشدُّ إبهامًا من المنكَّر ، والمنكَّرات لا تؤكِّد ، وأمَّا كونه لا يبدلُ منه ، ولا يعطفُ عليه عطف بيان ، فلئلا يزول الإبهام المقصود منه ، وانظر ما وجه كونه لا يعطفُ عليه عطف نسق؟^(٢) .

قوله : وتُؤوَّل على أن مراده [أنَّ]^(٣) ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٤) بدل^(٥) وظاهر

تشبيهه بـ«رُبَّه رجلاً» يأباه . (٦٣٨) .

كأنَّ المصنِّف لم يقف من كلام الرَّخْشَرِي على ما يدفع به هذا القول إلا بتشبيهه ذلك بـ«رُبَّه رجلاً» ، ووقع له في تفسير سورة فصلت ما هو صريح في مقصوده ، وذلك أنَّه قال هناك في قوله تعالى : ﴿ ! " "

#^(٦) : «يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال : ﴿طَائِعِينَ﴾^(٧) ، ونحوه : ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٨) ، ويجوز أن يكون ضميرًا مبهمًا مفسَّره بـ«سبع سموات» ، والفرق بين النصيبين أن أحدهما : على الحال ، والثاني : على التمييز»^(٩) ، فهذا ظاهرٌ مكشوفٌ في المراد ، ونصُّ

(١) الثالث من الحالات التي خالف فيها هذا الضمير القياس ، المغني ٥٤٢/٥ .

(٢) وجهه كما بيَّنه الشُّمْنِي في حاشيته ، ٢٢١/٢ : «أنَّ الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج إلى رابط لكونها نفسها ، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف عليه في الإخبار عنه بالجملة ، ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع ، أقول : لا مانع من تقدير الرابط ، فلا يلزم ذلك» .

(٣) زيادة يقتضيهما السياق ، وهي عن المغني .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٩ ، والآية بتامها : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٢١٨/١ .

(٦) سورة فصلت ، من الآية : ١٢ ، والآية بتامها : ﴿% & ') * - .

/ 5 4 3 2 10

(٧) الآية السابقة .

(٨) سورة الحاقة ، الآية : ٧ .

(٩) ينظر : الكشاف ٣٧١/٥ - ٣٧٢ .

صريح في عدم إرادة البدلية .

قوله : وقوله^(١) :

[الرجز]

فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٢)

وقال سيبويه : «هو بإضمار أذم»^(٣) . (٦٣٩)

هذه صفة ترخم ، فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم ، وإنما ينبغي أن يقدر «ارحم» .

قوله : وقد استشعر ورود ذلك عليه^(٤) ، وفرّق بينهما بما لا مَعَوَّلَ عليه .

وذلك أنه قال : «اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير ، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط جملة الدليل ، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله ؛ لأنها ليست بعاملة فيها ، وجملة الدليل لا محل لها فتدافع حالها ؛ لأنها من حيث هي دليل لا يقتضيها فعل الشرط ، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعا ، وهذا بخلاف «ضرب^(٥) زيداً غلامه» فإنها جملة واحدة ، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً ، فكل واحدٍ منهما يقتضي صاحبه ، ولذلك جاز «ضرب غلامه عبداً هندياً»^(٦) هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفك ضعفه كما أشار إليه المصنف .

(١) قائله مجهول ، وأوله : فَأَصْبَحَتْ بِقَرَقَرَى كَوَانِسَا

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٢٥٥/١ ، والمساعد ٤٢٠/٢ .

الشاهد فيه : نصب «البائسا» بإضمار فعل على معنى الترخم ، وهو فعل لا يظهر .

اللغة : قرقرى : موضع باليامة ، كوانسا : واحده مكنس وهو الموضع الذي يكون فيه الطبي

(٣) ينظر : الكتاب ٧٥/٢-٧٦ ، لم ينص على ذلك في الكتاب ، وإنما قال : منصوب على الترخم .

(٤) أي : أبوحيان .

(٥) في الأصل : ضرب .

(٦) ينظر : البحر المحيط ١٠١/٣ .

قوله : أمّا الأوّل^(١) فلأنَّ ﴿ ~ ﴿^(٢) جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريين . (٦٤٢-٦٤١)

لا نسلّم أنّه جامد محض إذ هو في معنى مولوداتي ، فيكون في معنى المشتق فيتحمل ضميراً .

(١) وهو جعل «هن» توكيداً للضمير المستتر في الخبر «بناتي» .

(٢) سورة هود ، من الآية : ٧٨ ، والآية بتامها : ﴿ ~ q r s t u v w x

{ y | } ~ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي

﴿ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ

رَشِيدٌ ﴿ .

[الوافر]

قوله : وأما قول جرير ابن الخطفي^(١) :وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمَصَابَا^(٢) (٦٤٣)

الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها إثبات ألف ابن ، وينبغي أن يكون جرير منونا ، ولعل هذا بناء من المصنّف على القول بأن الألف إنما تُحذف من «ابن» إذا وقع بين علمين / ، ولم يكن الابن مضافاً إلى الجد بل إلى الأب الأقرب ، وكذا التنوين لا يُحذف من العلم الأوّل في هذه الصورة على هذا القول ، وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا - إن شاء الله تعالى - والخطفي ليس أباً أقرب لجرير ، وذلك أنّه جرير بن عطية ابن حذيفة هو الخطفي .

قوله : وزعم ابن الحاجب أنّ الإنشادَ و«لَوْ أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى

ضمير الصديق . (٦٤٤)

و«أنّ» هو توكيده أو لضمير يرى ، قال : «إذ لا يقول عاقل : يراني مصاباً إذا أصابني مصيبة» انتهى^(٣) ، وعلى ما قدّمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض .

الصفة التي أشار إليها إنما قدرها على جعل المصاب مصدرًا لا اسم مفعول ، وكلام ابن الحاجب في ما إذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرًا ، ولذلك جعله مفعولاً ثانيًا لـ«يرى» والمفعول الأول هو «الياء» ، ولولا ذلك لما صحّ بحسب الظاهر .

قلت : والاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متّجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة ، وذلك لأنّ مبناه على أن يكون «مصاباً» اسم

(١) البيت لجرير في (ديوانه ، ص ٢١) .

(٢) البيت من شواهد أمالي الشجري ١/١٦٠ ، شرح المفصل ٣/١١٠ ، أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨ ، المقرب ١/١١٩ .

الشاهد في البيت : «هو» ليس ضمير فصل ، ولو كان كذلك لكان قياسه «أنا» مطابقاً للضمير في

«يراني» ، وعلى هذا فقد قيل : هو توكيد للفاعل في «يراني» ، وذهب بعضهم إلى أنّه ضمير فصل .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨ .

مفعول نكرة ، والواقع في البيت ليس نكرة بل معرّف بـ«أل» ، والحصر مستفاد من التركيب كقولك : زيد الفاضل ، أي : لا غيره ، وكذا المعنى في البيت ، أي : لَوْ أُصِبْتُ رَأَيْتُ الْمُصَابَ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَرَى الْمُصَابَ إِلَّا إِيَّاي دون غيري كأنه لِعَظِيمِ مكانته عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصائب غير صديقه ، فلا يرى غيره ولا يرى أن المصاب إلا هو مبالغة ، فالمعنى صحيح متّجه كما رأيت بدون تقدير صفة ، فتأمّله .

قوله : ولهذا سُمِّيَ فَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ فَصَلٌ بَيْنَ الْخَبْرِ وَالتَّابِعِ . (٦٤٤)

«وذلك لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون «القائم» صفة ، فينتظر الخبر ؛ فجئت بالفصل لتعين كونه خبرًا لا صفة ، وقال الخليل وسيبويه : «يُسمّى فصلًا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره»^(١) .^(٢)

قال الرّضي : «ومآل المعنيين إلى شيء واحد ، إلا أن تقديرهما أحسن من تقديرهم»^(٣) .

قوله : وَعِمَادًا ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ . (٦٤٤)

أو لأنّه حافظٌ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط ، وتسميته فصلًا هي طريقة البصريين ، وتسميته عمادًا هي طريقة الكوفيين .

قال بعضهم : «والفصلُ أخصُّ بهذا المحلِّ ، فينبغي أن يكون أولى من تسميته بالعماد ؛ إذ كلّ ما وضع للفصل كـ«تاء التأنيث والإعراب» قد اعتمد به على المراد منه ، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلًا ، ألا ترى أن زيدًا في «زيد قائم» معتمد عليه في المراد منه ، ولم يفصل شيئًا عن شيء وإذا كان الفصل

(١) ينظر : الكتاب ٣٨٩/٢ .

(٢) يعدُّ هذا كلامًا للرّضي في شرحه على الكافية . ينظر : ٤٥٦/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرّضي على الكافية ٤٥٦/٢ .

أخصّ كان تسميته فصلاً أولى بخصوصه ؛ لأنّ الأخصّ يكون مشتملاً على الأعمّ ضرورةً عدم تحقّق الأخصّ بدون الأعمّ ، فيكون أكثر فائدة»^(١) .

[ب/١٣٩]

وقدّر ابنُ الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية/على طريقة أخرى حيث قال : «تسمية البصريين له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأنّ الشّيء يُسمّى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً ؛ نظراً إلى أنّ المتكلم ، أو السّامع ، أو هما جميعاً ، يعتمدان بها على الفصل بين الصّفة والخبر ، فسمّوها باسم ما لا يلازمها ويؤدي إلى معناها ، فكانت تسمية البصريين أظهر»^(٢) .

قوله : والثاني معنوي^(٣) : وهو التّوكيد ، ذكره جماعة . (٦٤٤)

وقدح فيه ابنُ الحاجب في أماليّه^(٤) بأنّه لو كان تأكيداً لم يخلُ أن يكون لفظياً أو معنوياً ، وكلاهما باطل .

أمّا الأوّل : فلأنّ اللفظي إعادة اللفظ بعينه مثل : قام زيد زيد ، أو بمعناه مثل : قُمتَ أنت ، وأمّا الثاني : فلأنّ المعنويّ بألفاظ مخصوصة تُحفظ ولا يُقاس عليها .

قلت : التّأكيد الذي ردّده بين الأمرين هو الذي يذكره النُّحاة في باب التّابع ، وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى ، وليت شعري ماذا يقول الشّيخ في التّأكيد بـ«أنّ واللام» ونحو ذلك؟ ولعلّه إنّما اعترض على من يقول : إنّ الفصل تأكيدٌ للمسند إليه ، فيتّجه اعتراضه حينئذٍ ، ولكنّ الذي صرّح به بعض المحققين^(٥) أنّه تأكيدٌ للحكم بما فيه من زيادة الرّبط .

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٢/٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧١ .

(٣) الأوّل : لفظي ، وهو الإعلام من أوّل الأمر بلأنّ ما بعده خبرٌ لا تابع ولهذا سمّي فصلاً... ينظر : المغني ٥/٥٦٨ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٤/١٠١ .

(٥) بعض المحققين يريد به التفتازاني في المطول ، ص ٢٥٢ . قال : «ثم التحقيق أنّ الفصل قد يكون للتخصيص ، أي : قصر المسند على المسند إليه نحو : زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم

قوله : وبنوا عليه ألا يُجامع التوكيد . (٦٤٤)

لئلا يجتمع تأكيدان على شيءٍ واحد ، وهذا بناء منهم على أنه تأكيدٌ للمسند إليه ، وقد تقدّم أن التحقيق خلافه ؛ سلّمنا أنه لا تأكيد للمسند إليه لكن ما المانع من اجتماع مع مؤكّد آخر؟^(١) ، وأنت تقول : جاء زيدٌ نفسه عينه ، وجاء [زيدٌ]^(٢) نفسه ، ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعين ، ولهذا تقول : جاء الزيدون كلُّهم أجمعون أبتعون أبصعون أبتعون من غير توقف ورود السماع بها مجتمعة .

الأسد ، ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿ } - أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ هو للتخصيص والتأكيد ، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه ، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند إليه على المسند ، نحو : ﴿ W V U T ﴾ ، وينظر : حاشية الشمني ١٨٥/٢ .

(١) لا مانع من اجتماع توكيدين نقول : جاء زيدٌ نفسه عينه ، وجاء زيدٌ زيدٌ نفسه ، ومنه ﴿ فَسَجَدَ أَلْمَلَكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ حيث تعقب الشراح المصنّف بأن هناك فرقاً بين التوكيدين ، أمّا التوكيد بضمير الفصل «زيدٌ نفسه هو الفاضل» فهو توكيد للنسبة ، وأمّا التوكيد الثاني فهو توكيد لـ«زيد» ، وهو المسند إليه .

ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٥٧/٢ ، حاشية الأمير ١٠٥/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق . وانظر شرح الكافية للرضي ٤٥٧/٢ ، وحاشية الأمير ١٠٥/٢ .

قوله : وإيجابُ أن فائدة المُسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دُونَ غَيْرِهِ . (٦٤٥)

يعني «إفادة قصر المسند على المسند إليه ، بشهادة الاستعمال مثل : ﴿W V U﴾^(١) ﴿١١٠﴾ ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٢) ونحو ذلك ، وهو إنما يتم إذا ثبت القصر في مثل : كان زيدٌ هو أفضلٌ من عمرو ، وفيما الخبر فيه نكرة ، وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يُقيّد قصره على المبتدأ ، وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل : زيدٌ الأميرُ وعمروُ الشجاعُ»^(٣) .

قوله : ثُمَّ قال أكثرهم^(٤) : أنه حرف . (٦٤٥)

قال الرّضي : «لما كان الغرض من الإتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصّفة ، وهذا هو معنى الحرف ؛ أعني إفادة المعنى في غيره ، صار حرفاً ، وانخَلع عنه لباس الاسميّة ، فلزِمَ صيغةً معيّنة ، أي : صيغة الضّمير المرفوع ، وإن تغيّر ما بعده عن الرّفْع إلى النّصب ؛ لأنّ الحروفَ عديمةُ التّصرف ، لكنّه بقي فيه تصرّف واحد كان فيه حالة الاسميّة / [١/٤٠] ، أعني كونه مفرداً ومثنى ومجموعاً ، ومذكراً ومؤنثاً ، ومتكلماً ومخاطباً وغائباً ؛ لعدم عراقته في الحرفيّة ، ومثله كاف الخطاب في هذا التّصرف لما تجرّد عن معنى الاسميّة ودخله معنى الحرفيّة ، أي : إفادته في غيره ، وتلك الإفادة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحداً أو مثنى ومجموع ، مذكراً أو مؤنث ، فإنّه صار حرفاً مع بقاء التصرف المذكور فيه .

(١) سورة الذاريات ، من الآية : ٥٨ ، والآية بتامها : ﴿Z Y XW VUT﴾ .

(٢) سورة المائدة ، من الآية : ١١٧ ، والآية بتامها : ﴿ } هُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي ۝٤٠﴾

وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا ﴿١١٠﴾ ﴿عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ .

(٣) هذا كلام التفتازاني في حاشيته على الكشاف ، فلم أعر على قوله في الحاشية ، لعدم الحصول عليها كاملة . ينظر : حاشية الشُّمّنيّ لوحة ١٨٥ .

(٤) أكثر النّحويين من البصريين وغيرهم ، والذي قال بأنّه حرف «ابن عصفور» في شرحه للجمل

٦٥/٢ : «وزعم الخليل أنّها لا تنتقل عن الاسميّة ، ولا موضع لها من الإعراب ، والصحيح أنّها

حروف لا أسماء ، لا موضع لها من الإعراب ، لم تُوجد في كلامهم» . ينظر : المقتضب ، ١٠٣/٤ ،

شرح الرضي ٤٥٧/٢-٤٥٩ ، الارتشاف ٩٨٥/٣ .

فإن قلت : قلنا أسماء كثيرة مفيدة لمعنى في غيرها ، كالأسماء الاستفهامية والشَّرطية ، مع بقائها على الاسمِيَّة ، فهلَا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟

قلت : بينهما فرق ، وذلك أنَّ أسماء الاستفهام والشَّرط دالَّة على معنى في أَنفُسِهَا ، ودالَّة على معنى في غيرها ؛ والفصلُ وكافُ الخطاب الحرفِيَّة لا تدلَّان إلا على معنى في غيرهما ، وقد تقدَّم في حدِّ الاسم : أنَّ الحدَّ الصَّحيح للحرف أن يقال : هو الذي لا يدلُّ إلا على معنى في غيره ، ولا يقال : هو ما دلَّ على معنى في غيره^(١) . انتهى كلامه .

قوله : روابط الجملة بما هي خبر عنه ، وهي عشرة : (٦٤٧) أحدهما : الضمير .

توهم بعضُ النَّاس في مثل : زيدٌ أخوك قائمٌ ، أنَّ زيدًا مبتدأ ، وأخوك قائمٌ هي جملة خبر عنه ، ولا ضمير فيها ، وردّه ابن الحاجب^(٢) «بأنَّ «أخوك» ليس مبتدأ ، وإنَّما هو بدل من زيد ، أو خبر عنه ، و«قائم» خبر ، وإنَّما وقع التوهم حيث كان أخوك هو زيد ، وهو على صورة المبتدأ فتوهم أنَّ الكلام صحَّ مع كونه مبتدأ وليس الأمر كما ظنَّه ؛ لأنَّ الخبر شرط أن يكون هو الأوَّل باعتبار الذات ، أو فيه ضمير الإفادة بينهما ؛ لأنَّه لو انتفى هذان لم تحصلُ إفادة .

ألا ترى أنَّك لو قلت : حصير كتاب ، أو زيدٌ عمرو قائمٌ ، لم يكن مفيدًا ، وهذا لا إشكال فيه .

فإن قيل : ضمير قائم في «زيدٌ أخوك قائمٌ» عائد على «أخوك» و«أخوك» هو «زيد» فصار في المعنى عائدًا على «زيد» ، فلم يَحُلْ المبتدأ عن أن يكون في خبره ضمير عائد عليه .

فالجواب أنَّ الضمير إذا عاد إلى «أخوك» ، فلا يصح اعتبار عوده إلى

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦١/٢ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ١٠١/٤ - ١٠٢ .

غيره ، وإن كان هو هو في المعنى ؛ لأن اعتبار كونه في المعنى مدلول الأوّل قضية عقلية ، والكلام في دلالة الألفاظ باعتبار وضعها .

قوله : أحدها^(١) : أن يكون معطوفاً بغير^(٢) الواو ، نحو «زيدٌ قامَ عمروُ فهو» أو «ثم هو» . (٦٤٨)

إنما اختصت مسألة النسق بالواو ؛ لأنها لمطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء بمنزلة اسم مثني أو مجموع فيه ضمير ، هكذا قال المصنّف في باب الاشتغال من حاشية التسهيل ، وفيه بحث .

قوله : والثانية^(٣) : أن يعاد العاملُ ، نحو «زيدٌ قامَ عمروُ ، و^(٤) قامَ هو» . (٦٤٨)
قال المصنّف في الحاشية : «وإنما اشترط أن يعاد العامل ؛ لأنها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ، ولهذا منعوا «الزيدان يقوم ويقعد» وأجازوا «قائم وقاعد» .

وأما قول/بعض المعربين وأظنه أبا البقاء^(٥) في ﴿ 98 : < ; [ب/١٤٠] = ﴿٦﴾ ، إن الجملة صفة ثانية لرجلين فمردود .

قلت : وينبغي أن يكون هشام^(٧) قائلاً بصحة هذه المسألة ، فقد حكى المصنّف عنه بعد هذا أنه أجاز نحو «زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها» ، ونحو «زيدٌ قامَ وقعدت هندٌ» ، وأنه بناه على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجملة ،

(١) من المسائل الثلاث التي يوجد بها الضمير ولا يحصل فيها الربط ، المغني ٥/٥٨٥ .
(٢) ذكر الشمني في الحاشية ٢/١٨٧ : «احترز بهذا القيد عمّا إذا كان معطوفاً بالواو ، فإنّ الضمير حينئذ يكون رابطاً ، وفي حواشي التسهيل للمصنّف ، وإنما كان ذلك لأنّ الواو لمطلق الجمع ، فالاسمان معها أو الأسماء بمنزلة اسم مثني أو مجموع فيه ضمير» .

(٣) الثانية من المسائل الثلاث التي يوجد بها الضمير ولا يحصل فيها الربط ، المغني ٥/٥٨٥ .

(٤) في الأصل : «زيدٌ قامَ عمروُ قامَ هو» .

(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٨ .

(٦) سورة القصص ، من الآية : ١٥ ، والآية بتامها : ﴿ 54 3 21 O / . - HG F EDCB A@ ? = < ; : 98 7 6 . ﴿UT SRP ONMLU I .

(٧) ينظر قوله : في الهمع ٢/٢٠ .

وفيه ما قد علمت .

قوله : «إذا أبدلت^(١) «أخاه» ونحوه من عمرو ، لم يُجوز^(٢) على ما مرّ من

الاختلاف . (٦٤٩)

لا يصحّ تعليقُ على «ما مرّ» بقوله : لم يُجوزوا ؛ لأنّ الجزمَ بعدم الجواز ليس مبنياً على ما مرّ من الاختلاف ، وإنّما ينبغي أن يعلق بمحذوف تقديره : «وينى التركيب على ما مرّ من الاختلاف» ، فإن قلنا : عاملُ البدل هو عاملُ المبدل منه جازت المسألة ، وإن قلنا : بأنّه عامل آخر مقدر نظير الأوّل امتنعت المسألة ، فعلى هذا الاختلاف ينبغي هذا التركيب جوازاً أو امتناعاً .

قوله : «إن قدرته^(٣) بياناً جاز بالاتفاق . (٦٤٩)

هذا الاتفاق إنّما يتمّ لو ثبت أنّ العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً ، وأنّى ثبت هذا وقدّر جواباً لخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره؟ من غير تفصيل ، أو يفصل بين البدل وغيره إلى غير ذلك ممّا حكوه من الأقوال في هذه المسألة ، فإذا كان من النّحاة مَنْ يقول : بأنّ العامل في التابع ليس العامل في المتبوع ، وإنّما هو عاملٌ آخر مُقدّر سواءً التابع عطف بيان أو غيره لم يتأتّ بتّ القول بجواز هذه المسألة على تقدير كون التابع فيها بياناً على سبيل الاتفاق فتأمّله .

(١) في مثل قولك «زيد ضربت عمراً أخاه» .

(٢) في المخطوط : يجوزوا ، وما أثبت من المغني وهو الصحيح .

(٣) أي : «أخاه» .

قوله : ويحتمله ﴿ Q P O N ﴾^(١) . (٦٤٩)

لأن « ذلك » يحتمل كونه مبتدأ و ﴿ خَيْر ﴾^(٢) خبره ، والجملته خبر « للباس » ، ويحتمل كون « ذلك » بدلاً أو بياناً ، والخبر مفرد لا جملة .

قلت : والاحتمال الذي أبداه المصنّف حق ، لكنّ ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الآية

يقضي أن الآيات المتقدمة ؛ وهي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾

﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا ﴾

نُكِّلُوا نَفْسًا ﴿ وَسَعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٤) .

قوله : وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ ﴾

مَسْئُولًا ﴿^(٥) .

متعيّنة لما استشهد بها عليه ، وليس كذلك ؛ بل احتمال البدل والبيان

جارٍ فيها أيضاً .

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ٢٦ ، والآية بتمامها : ﴿ K J I H G F E D ﴾

﴿ X W V U T S Q P O N ﴾ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية : ٣٦ ، والآية بتمامها : ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

(٤) سورة الأعراف ، من الآية : ٤٢ ، والآية بتمامها : ﴿ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

(٥) سورة الإسراء ، من الآية : ٣٦ .

قوله : الرَّابِعُ^(١) : إعادته بمعناه نحو «زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» إذا كان
«أبو عبد الله» كُنْيَةً له . أجازهُ أبو الحسن^(٢) . (٦٥٠)

قال في حاشية التسهيل : «ما يمكن أن يستدلَّ به على ذلك قوله تعالى :
﴿أَمَّنَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي﴾^(٣) ، فالظَّاهِرُ أنَّ
«أنت» وما بعده خبر لـ «مَنْ»^(٤) وأنَّ الأَصْلَ «تنقذه» ، لكن عدل عن
الظَّاهِرِ للإعلام بأنَّه ﴿فِي﴾^(٥) ، ودخلت الفاء لتضمَّنَ المبتدأ/معنى
الشَّرْطِ ، وذكر الزَّجَاجُ^(٦) أنَّ الهمزة كرَّرت توطئةً للطَّوْلِ ، وفي الآية أيضًا
أنَّه لا يشترط لدخول الفاء استقبال فعل الصَّلَةِ . هذا كلام المصنِّف .

قلت : في الكشَّاف جواز وجهين وذلك أنَّه قال : «أصل الكلام : أمَّن
حقَّت عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذه «جملة شرطية ، دخل عليها همزة
الإنكار ، والفاء فاء الجزاء ، ثُمَّ دخلت [الفاء]^(٦) التي في أولها للعطف على
محذوف يدلُّ عليه الخطاب تقديره : أنت مالك أمرهم ، فمن حق عليه
العذاب أفأنت تنقذه ، والهمزة الثانية هي الأولى كرَّرت لتوكيد معنى
الإنكار والاستبعاد ، ووضع ﴿مَنْ فِي﴾^(٧) موضع الضَّمير ، فالآية
على هذا جملة واحدة»^(٨) . انتهى .

قلت : وحدة الجملة باعتبار المنطوق به ، وإلا فقد فرض جملة معطوفاً
عليها محذوفة ، فالكلام باعتبار المذكور والمقدَّر جملتان ، وهذا قريبٌ من

(١) الرابع من روابط الجملة ، المغني ٥٩١/٥ .

(٢) الأحفش ، ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥-٣٤٦ .

(٣) سورة الزمر ، من الآية : ١٩ .

(٤) «مَنْ» الأولى استفهامية في قوله : ﴿أَمَّنَ﴾ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤/٣٤٩ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

(٧) سورة الزمر ، من الآية : ١٩ ، والآية بتامها : ﴿أَمَّنَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي﴾ .

(٨) ينظر : الكشاف ٥/٢٩٨ .

الوجه الذي ذكره المصنّف .

ثمّ قال الزّخشي : ووجه آخر وهو أن تكون الآية جملتين : أفمن حقّ عليه كلمة العذاب فأنت تخلّصه ؛ لأنّ ﴿أَفَأَنْتَ تُنقِذُ﴾^(١) يدل عليه^(٢) . انتهى .

(١) سورة الزمر ، من الآية : ١٩ ، والآية بتامها : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي



(٢) ينظر : الكشاف ٥/٥٩٨ .

ضمير ، فيلزم عدم ارتباطه بالمتبدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك .

فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مُخبرٌ عنه بالعاملين المتقدمين عليه في كل واحد منهما ضمير مرفوع ، وهما وما بعدهما خبر عن الأول ؛ ومنه قول كُثيِّر^(١) :

[الطويل]

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا^(٢)

أراد «وعزّة غريمها ممطولٌ مُعْنَى» ، وفي تقييد السببي بالمرفوع تنبيه على أن السببي غير المرفوع لا يمنع من التنازع ، كقولك : زيدٌ أكرمٌ وأفضل أخاه^(٣) . انتهى ، فقد منع هنا عين ما أجازته في الآية .

قوله^(٤) : «لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره»^(٥) قابلٌ لمنع

الثاني/، وذلك لأن العامل في المثال المذكور رفع الضمير العائد إلى الأخ [ب/١٤١] الذي أضيف إلى زيد ، فيكون رافعاً لما التبس بضميره فيرتبط بالمتبدأ ، ثم ما أجازته في السببي المنصوب يأتي فيه العلة التي رتب عليها المنع في السببي المرفوع ، وذلك في نحو قولك «زيدٌ أضرب وأكرم أباه» ؛ لأنك إذا عملت الأوّل تعدّر الإضمار في الثاني ولا رابط له ؛ لأنّ الفعلين مسندان للمتكلم في المسألة بحثٌ نُؤخّره - إن شاء الله تعالى - إلى الشرح .

(١) البيت لكُثيِّر عزة . ينظر : ديوانه ، ص ١٤٣ .

(٢) البيت من شواهد ابن يعيش ٨/١ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، وتذكرة النحاة ، ص ٣٣٩ .

اللغة : الغريم : الدائن ، ممطول : أي مماطل وهو التسويق .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٦٥/٢ - ١٦٦ .

(٤) أي : قول ابن مالك في التسهيل .

(٥) ..

قوله : والحذف من الصلّة أقوى منه من الصّفة ، ومن الصّفة أقوى منه من الخبر .

وسرّ ذلك هو أنّ الصلّة مع الموصول جزءٌ واحدٌ ، فاستُغْنِيَ بالربط اللفظي عن الالتزام بذكر الضمير ، وخبرُ المبتدأ مع المبتدأ مستقلٌّ في الجزئية ، والصّفة ليست كالصلّة في الجزئية ولا كالخبر في الاستقلال ، فلمّا كانت بينهما جعل لها حكم بينهما ، فلم تكن كالصلّة في استواء جواز الحذف والإثبات . كذا في أماليّ ابن الحاجب (١) .

وقال الرّضي : «جواز حذف الضمير في الصلّة أحسن منه في الصّفة ، لكون اتصالها بالموصول أشدّ ، إذا لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ ﴿٢﴾﴾ ، ثمّ الحذف بعدها في الصّفة أحسن منه في خبر المبتدأ ، نحو جاءني رجلٌ ضربتُ ؛ لأنّهما مع الموصوف جزءٌ الجملة ، بخلاف الخبر فإنّه مع المبتدأ جملة ، فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة أولى ، وإنّما كان الحذف في الصّفة أنقص منه حُسناً في الصلّة ، إذ ليست الصّفة من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلّة من لوازم الموصول وضروريّاته» (٣) .

قوله : وهو قليل .

ومنه قول الشاعر (٤) :

[الخفيف]

إِنَّ جُمْلَ التِّي شُغِفْتُ بِجُمْلِ ففؤادي وإن نأت غير سالي (٥)

(١) ينظر : أماليّ ابن الحاجب ١٥/٤ .

(٢) سورة الفرقان ، من الآية : ٤١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢٤٠ .

(٤) قائله مجهول .

(٥) البيت من شواهد شرح التسهيل ، ١/٢١٢ ، التذييل والتكميل ٣/١٠٦ ، تمهيد القواعد لناظر الجيش ١/٧٢٠ ، تح : مجموعة من المحققين ، دار السلام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

وقال آخر^(١) : [الطويل]

سُعَادُ التِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنكَ اسْتَمَرَّ وَرَادَا^(٢)

ومنه قولهم في النثر^(٣) : أبوسعيد الذي رويت عن الخدري .

وقولهم «الحجاج الذي رأيت ابن يوسف» بنصب ابن .

قوله : وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ ! " # \$

% & ' (+ , - . / ﴿^(٤) . إِنَّه^(٥)

يجوز كون العطف بـ«ثُمَّ» على الجملة الفعلية ، ضعيف^(٦) ، لأنه يلزم عليه أن يكون

من هذا القبيل^(٧) . (٦٥٥)

وهو وضع الظاهر موضع المضمرة في قولهم : أبوسعيد الذي رويت عن الخدري ، وذلك لأن الجملة صلة ، فالمعطوف عليها لا بد فيه من رابط يربط هذه الجملة المعطوفة بالموصول ، ولا ضمير في اللفظ يربط ، فتحتاج إلى أن تجعل «رَبِّهِمْ» مما وضع فيه الظاهر موضع المضمرة ، وهو قليل في

(١) قائله مجهول .

(٢) البيت من شواهد شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، ص ١٨٤-١٨٥ ، تح : محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط دون ، وشرح التصريح ١/١٤٠ .

موضع الشاهد فيه : «التي أضناك حبُّ سعادا» ، حيث وضع الاسم الظاهر ، وهو قوله : «سعاد» الثانية في آخر الصدر بدل العائد في جملة الصفة ، والأصل : «سعاد التي أضناك حبُّها» .

(٣) كلاهما جاء شاهداً على أنه قد يغني عن عائد الموصول اسم ظاهر ، أي : رويت عنه ، ورأيته ، وهذا في الصلّة نادر . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٦ ، المساعد ١/١٥٩ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية : ١ .

(٥) ينظر : الكشف ٢/٣٢١ .

(٦) وتعقب الزمخشري كذلك أبوحيان حيث قال : «وهذا الوجه الذي جوّزه [الزمخشري] لا يجوز إذ ذاك ، لأنه يكون معطوفاً على الصلّة ، والمعطوف على الصلّة صلة ، فلو جعلت الجملة من قوله : ﴿ + , - ﴾ صلة لم يصحّ هذا التركيب ؛ لأنه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول ..» .

ينظر : البحر ٤/٤٣٠ .

لكن الشمني دافع عن الزمخشري بقوله : «بأنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل» . ينظر : الحاشية ٢/١٩٠ .

(٧) في المغني : «بالقبيل» ٥/٦١٠ .

هذا المحل كما صرح به المصنف .

قال التفتازاني : « وهذا العطف على الصلة ليس على قصد أنه صلة وحده برأسه ليتوجه الاعتراض ، فإنه لا معنى لقولنا : الحمد لله الذي عدلوا به ، بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون / المجموع صلة واحدة ، كأنه قيل : [أ/١٤٢] الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ، ثم من الكفرة الكفران»^(١) . هكذا قال فتأمله .

قوله : والواو كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائصٌ وصاحبُه لا يدري ما حاله^(٢) : [الكامل]

نصف النهار الماء غامرُه وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي^(٣) (٦٥٦)

«الماء غامرُه» جملة في محل نصب على الحال من النهار ، ولا واو فيها ، ولا ضمير يعود على صاحب الحال ، إذ الضمير المفلوظ به عائد على «الغائص» ، فاحتاج إلى تقدير الواو .

قلت : الربط يحصل بالواو وبالضمير ، فحيث لا واو ولا ضمير يُقدَّر أحدهما ، فلم تُدر هنا الواو على الخصوص؟ مع أنه يمكن أن يُقدَّر الضمير ، فيقال : الماء غامرُه فيه .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف مخطوط لوحة (٢٣٢) .

(٢) قيل : للأعشى وليس في ديوانه ، كذا عند البغدادي في الخزانة ٢٢٣/٣ . وقيل للمسيب بن علس .

(٣) البيت من شواهد إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، ص ٢٤١ ، تح : أحمد شاكر ، عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٤٩ م ، سر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢ ، أمالي الشجري ٤٧٣/٢ ، أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٣٥٩ ، تح : أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

الشاهد : «الماء غامرُه» حال من «النهار» ، ولا رابط من ضمير أو واو . فيجب أن تُقدَّر الواو أي : والماء غامرُه .

وروي بنصب «النهار» ، فتكون الجملة حالاً من ضمير الغائص المستتر في «نصف» ، وفاعل «نصف» في بيت قبله .

قوله : وقولُه تَعَالَى : ﴿ ! " # \$ % & ') ﴾^(١) إن قَدَرْتُ «مِنْ» زائدة ، ف﴿ \$ ﴾ مبتدأ^(٢) أو مَفْعُول . (٦٥٧)

ووجهه : أن «كَمْ» استفهامية كناية عن قوم أو جماعة ، وحُذِفَ تَمييزُها لفهم المعنى ، و﴿ ' ﴾ مفعول ثانٍ زيدت فيه «مِنْ» كما أشار إليه المصنّف بناءً على أنّها تزداد بعد الاستفهام ولو كان بغير «هل» ، والمعنى : كم جماعة آتيناهم آية؟ ، ف«كَمْ» مبتدأ و«آتيناهم آية» خبره ، ويجوز أن يكون «كم» في موضع نصب على الاشتغال ، ويُقدَّر النَّاصِب لها مؤخرًا عنها لمكان الاستفهام إذ لا يعمل ما قبله فيه .

قوله : وإن قَدَرْتها بيانًا لـ«كَمْ» كما هي بيان لـ«ما» في ﴿ ! " # \$ % ﴾^(٣) «لم يجز واحدٌ من الوجهين ، لعدم الرَّاجِع حينئذٍ إلى «كم» ، وإنما هي مفعول ثانٍ مُقدِّم مثل «عشرينَ ذرهما أعطيتك»^(٤) . (٦٥٧)

يعني أنك إذا جعلت «كم» كناية عن الآيات و«آية» تمييزًا لـ«كَمْ» ، و«مِنْ» الدّاخلَة عليها لبيان الجنس ، فلا يجوز أن تجعل «كم» حينئذٍ مبتدأ ، و«لا» مفعولًا بفعل محذوف يفسّره المذكور ، وذلك لأنَّ الرّابط شرط في جملة الخبر ، وفي الجملة المفسّرة في باب الاشتغال ، والفرض عدمه في هذا الترتيب كيب باعتبار هذا الإعراب .

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٢١١ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ') ﴾ * + ، - . / 0 1 2 3 4 5 ﴿ .

(٢) أجاز ذلك أبو البقاء في التبيان ١/١٧٠ ، ابن عطية في المحرر الوجيز ٢/٥٠٨ ، تح : مجموعة من المحققين ، دار الخير ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ١٠٦ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ') ﴾ * + ، - . / 0 1 2 3 4 5 ﴿ .

(٤) في المغني «عشرين» ، ٥/٦١٦ .

قوله : وجوز الزمخشري في كم : الخبرية^(١) والاستفهامية . (٦٥٧)

قال : «ومعنى الاستفهام فيها التقرير»^(٢) ، واعترض أبو حيان عليه في تجويز الخبرية ، فقال : «وليس بجيد ؛ لأن جعلها خبرية يقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، ويصير المعنى : سل بني إسرائيل ولم يذكر المسؤول عنه ، ثم قال كثيراً من الآيات فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله ؛ لأن جملة ﴿ \$ % ﴾^(٣) على هذا التقدير خبر حرف لا يتعلق به ﴿ ! ﴾^(٤) ، وأنت ترى معنى الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة ، وهذا لا يكون إلا في الاستفهام ، ويحتاج في جعلها خبرية إلى تقدير محذوف وهو المفعول الثاني لـ ﴿ ! ﴾ ، ويكون المعنى : سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر تعالى أنه آتاهم كثيراً من الآيات»^(٥) .

(١) في الأصل بالواو ، وهو لا يستقيم ، والصواب ما أثبتته .

(٢) ينظر : الكشاف ١/٤٢٠ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢١١ .

(٤) الآية السابقة .

(٥) نظر : البحر المحيط ٢/٣٤٩ .

قوله : ولم يذكر النحويون أنّ كم الخبرية تُعلّق العامل عن العمل . (٦٥٧)
 هذا الاعتراض من المصنّف على الزمخشري غير الذي اعترض به
 أبوحيان ، وتقديره أنّه يلزم على جعلها خبرية تعليقُ الفعل عن العمل
 فيها ، وكم الخبرية لا تعلّق ، فيه نظر .

أمّا أوّلاً : فقد قال المصنّف في الباب الخامس في النّوع الثاني عشر منه ما
 نصّه /: «وكم الخبرية تعلّق خلافاً لأكثرهم»^(١) ، فحكى الخلاف بين
 النّحويين واختار هناك ما ذكر هنا أنّ النّحويين لم يذكروه .

وأمّا ثانياً : فإنّ سلّم كونها لا تعلّق ، فلا نسلم أنّ ﴿!﴾ عامل في
 الجملة التي هي فيها حتى يلزم التعلّق ، بل عمله في محذوف أي : سل بني
 إسرائيل عمّا أتيناهم من الآيات كثيراً من الآيات أتيناهم ، كما تقدم .

قوله : وزعم ابن سيده^(٢) أنّه يجوز كون الهاء من «ثوّيته» للحول على
 الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في» ، وليس بشيء^(٣) ، لخلوّ الصّفة
 حينئذٍ من ضمير الموصوف . (٦٥٨)

(١) المغني ٢٥٧/٦ .

(٢) هذا من كلام ابن السيد البطلوسي نقله عن شيخه ، ينظر : الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد
 البطلوسي ، ص ٤١ ، تعليق ، يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ،
 ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، وكذا ذكره البغدادي ٩١/٧ .

(٣) (قال الشمي في حاشيته : «والحاصل أنّ في البيت موصوفاً ومبدلاً منه بدل اشتغال ، وكلّ منهما يحتاج
 إلى ضمير ، وليس في البيت إلا ضمير واحد ، فإنّ قدر رابطاً للصّفة احتيج إلى تقدير ضمير آخر يربط
 البدل أي ثوّيته فيه ، وإنّ قدر رابطاً للبدل احتيج إلى ضمير آخر يربط الصّفة أي ثوّيته إيّاه ، فالتصل
 يعود إلى حول ، والمنفصل يعود إلى ثواء ، فيرى أنّ تقدير المصنّف أولى من تقدير ابن سيده لسلامته
 من الاتساع الذي هو خلاف الأصل» . ينظر : الحاشية ١٩١/٢) .

غاية الأمر أن المذكور في البيت الذي أنشده ، وهو قول الأعشى^(١) :

[الطويل]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضِي لُبْنَاتٍ وَيَسَامَ سَائِمٌ^(٢)

ضمير واحد ، وثم موصوف ، وبدل منه بدل اشتغال ، وكل منهما يحتاج إلى ضمير ، فكما قُدِّر في الأوّل رابط البدل يُقَرَّر ابن سيّده رابط الصّفة ولا مانع منه .

قوله : وقول الزّمخشري : إنّه معرفة . (٦٥٩)

علم على الإقامة . أو علم لأرض الجنّة ، ذكر ذلك في سورة مريم فقال : «عدن معرفة علم ، بمعنى العدن وهو الإقامة ، كما جعلوا فينة^(٣) ، وسحر ، وأمّس - فيمن لم يصرفه - أعلاماً لمعاني : الفينة والسّحر والأمس ، فجرى مجرى العدن لذلك ، وهو علم لأرض الجنّة لكونها مكان الإقامة»^(٤) .

قال الجاربردي^(٥) : «اللام في قوله : لمعنى العدن لام الجنس ؛ لأنّ «عَدْنَا» علم لذلك الجنس»^(٦) .

وأما قوله^(٧) : فجرى مجرى العدن ، فاللام فيه للعهد ، لأنّ المراد به : فرد معيّن من أفراد تلك الحقيقة ، فإنّ «عَدْنَا» العلم مثل العدن المعيّن المعهد في التعريف ، وإنّ كان مدلولاهما مختلفين من حيث إنّ مدلول

(١) ينظر : ديوانه ، ص ٢٦٣ ، شرح : يوسف شكري ، دار الجليل ، بيروت ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .

اللغة : الثواء : الإقامة ، اللبانات : جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة .

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٣/٣٨ ، المقتضب ١/١٦٥ ، الأصول ٢/٤٨ .

(٣) في الأصل : فيه ، وما أثبتته في الكشاف ٤/٣٣-٣٤ .

(٤) ينظر : الكشاف ٣/٢١-٢٢ .

(٥) الجاربردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف ، فقيه شافعي ، فاق في العلوم العقلية ، توفي سنة ٧٤٦هـ .

له : شرح منهاج البيضاوي ، في أصول الفقه ، شرح شافية ابن الحاجب ، حاشية على الكشاف .

ينظر : الدرر الكامنة ١/٣٨ ، الأعلام للزركلي ١/١١١ ، في نسخة الأصل : «الجاربردي» .

(٦) حاشية الجاربردي على الكشاف ، مخطوط لوحة (٧/ب) .

(٧) أي : قول الجاربردي .

«عَدْن» العلم هو تلك الحقيقة ومدلول العدن المعرف بلام العهد فرد معيّن من أفراد تلك الحقيقة»^(١) .

وقوله^(٢) : «لذلك» ، أي : لكونه علمًا بمعنى العدن ، وقولنا : هنا معنى العدن يريد به العدن المعرف بلام الجنس ، وهو إشارة إلى تلك الحقيقة كما ذكرنا في قوله : لمعنى العدن»^(٣) .

وقوله : «فيمن لم يصرفه»^(٤) ؛ «لأنّه جعله معدولاً عن لام التعريف أي : الأمس»^(٥) .

وقوله : «وهو علم»^(٦) «عطف على ما تقدّم ، فعلى الأوّل كان علم الجنس ، لكن للمعنى لا للعين ، وعلى الثاني هو علم للشخص وهو أرض الجنة»^(٧) .

وقوله^(٨) : «لكونها إشارة إلى المناسبة المرعية في هذا الموضع»^(٩) .

-
- (١) حاشية الجابري على الكشاف ، مخطوط لوحة (٧/ب) .
 - (٢) أي كلام الزمخشري .
 - (٣) أي كلام الزمخشري .
 - (٤) أي كلام الزمخشري .
 - (٥) حاشية الجابري على الكشاف ، مخطوط لوحة (٧/ب) .
 - (٦) قول الزمخشري في الكشاف ٣٤-٣٣/٣٤ .
 - (٧) حاشية الجابري على الكشاف ، مخطوط لوحة (٧/ب) .
 - (٨) أي قول الزمخشري .
 - (٩) حاشية الجابري على الكشاف ، مخطوط لوحة (٧/ب) .

قوله : والأوّل^(١) أوّلَى لضعفٍ مثلٍ «مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجهِ» . (٦٥٩)
 ووجه الضّعف أنّ «حسنة» رافع لضمير^(٢) يعود إلى المرأة ، ولولا ذلك لما
 أنث ، و«الوجه» بدل من الضمير ، وإبدال ذي اللام من الضمير في ما
 يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين^(٣) .

قوله : وقول الشاعر^(٤) :

[الوافر]
 فَمَنْ تَكُنِ الحِصَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةِ تَرَانَا^(٥)

الحضارة بكسر الحاء وفتحها خلاف البداوة ، وهي أيضاً بكسر الباء
 وفتحها^(٦) .

قال الإمام المرزوقي^(٧) : «والمراد أهل الحضارة ، فحذف المضاف يدلّ
 على ذلك / .

[١/١٤٣]

قوله : فأَيَّ رجالٍ باديةٍ ؛ لأنّ التّفْضيلَ إنّما يصحّ بين الحضريين
 والبدويين ؛ تقول : من أعجبه رجال الحضرة فأَيَّ رجال يرانا ، والمعنى أيُّ
 أناسٍ نحن ، وإن كنا من أهل البدو والمراد التمدح والتعجب^(٨) .

(١) وهو كونه مفعولاً لما لم يسمّ فاعله .

(٢) في المخطوط : الضمير .

(٣) ينظر : الارتشاف ٤/٢٣٦٠ .

(٤) الشاعر القطامي يفخر بقومه وبالبادية على الحضارة . ينظر : (الديوان ، ص ٧٦) .

(٥) البيت من شواهد الكامل ، للمبرد ١/٨٦ ، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٥ ، وشرح الحماسة
 للخطيب التبريزي ، ١/١٨١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ط دون .

(٦) الصحاح ٢/٦٣٢ : «حضر» الحِصَارَةُ : الإقامة في الحِصْر ، عن أبي زيد . وكان الأصمعيُّ يقول :
 الحِصَارَةُ بالفتح .

قال القطامي : فَمَنْ تَكُنِ الحِصَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةِ تَرَانَا

(٧) الإمام المرزوقي هو ابن مالك أحمد بن محمد بن حسن ، عالم بالأدب والنحو ، توفي سنة ٤٢١ هـ .
 له : كتاب شرح الحماسة ، الأمالي ، شرح المفضليات ، وغيرها .

ينظر : إنباه الرواه ١/١٠١ ، الأعلام ١/٢١٢ .

(٨) ينظر : شرح ديوان الحماسة ١/٣٤٧-٣٤٨ ، نشره : احمد أمين ، وعبدالسلام هارون ، دار الجيل ،
 بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

قوله : فقال الزمخشري^(١) . (٦٦٠)

ينبغي ألا يكون هذا جواباً لـ «أمّا» الواقعة في قوله^(٢) : «وأما قوله تعالى : ﴿ وَآتَقَى ﴾^(٣) الآية ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾^(٤) الآية ، وقول الشاعر : فمن تكن الحضارة البيت»^(٥) ؛ لأن قول الزمخشري ليس جواباً عن جميع ما ساقه أولاً ، وإنما ينبغي أن يكون الجواب محذوفاً تقديره : «فليست مخالفة لما تقدّم» ، وما ذكره بعد ذلك دليل عليه ، فتأمّله .

قوله : أو عمَلٍ أو لهما في ثانيهما نحو : ﴿ G F E D ﴾^(٦) . (٦٦٠)

في هذا تسامح ، فإن الأول وهو «كان» ليس عاملاً في الثاني وهو الفعل فقط ، إنما هو عامل في محلّ الجملة التي منها الثاني ، وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة .

قوله : فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له ، فيتوقف عدم الشيء على وجوده . (٦٦١)

هذا يقتضي أنه جعل المعلق امتناع الجزاء ، والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد ، فلو حذف الانتفاء وقال^(٧) : فتكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه ، بناء على أن «لو» لتعليق الثبوت على الثبوت ، مع القطع بالانتفاء ، لاستقام ، لكن يبقى النظر في قوله : «فيتوقف عدم الشيء

(١) قال : «فإن قلت : فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى من؟ قلت : عموم المتقين قام مقام رجوع الضمير» . الكشاف ٥٧٢/١ .

(٢) أي : قول ابن هشام .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية : ٧٦ ، والآية بتامها : ﴿ وَآتَقَى ﴾ .

(٤) سورة المائدة ، من الآية : ٥٦ .

(٥) ينظر : المغني ٦٢٥/٥ .

(٦) سورة الجن ، من الآية : ٤ .

(٧) أي : قول المصنف «ابن هشام» .

على وجوده»^(١) . فتأمله .

قوله : وهذه القاعدة^(٢) أيضًا بطل قول بعضهم^(٣) في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) إنَّ فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾^(٥) ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أنَّ» وصلتها بناءً على أنَّ ﴿تَبَيَّنَ﴾ ، و﴿أَعْلَمُ﴾ قد تنازعا كما في «ضربني وضربتُ زيدًا» . إذ لا ارتباط بين ﴿تَبَيَّنَ﴾ ، و﴿أَعْلَمُ﴾ .

الظاهر أنَّ هذا القول صحيحٌ لا باطلٌ ، فإنَّ «لما» رابطة بين الجملتين الواقعتين بعدها ، و﴿تَبَيَّنَ﴾ جزء من الأولى و﴿قَالَ﴾ جزء من الثانية ، و﴿أَعْلَمُ﴾ من معمولات هذا الجزء الثاني ، فظهر أنَّ بين ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾ ارتباطًا^(٦) بهذا الاعتبار ، كما أنَّ الربطَ متحققٌ^(٧) في قوله تعالى : ﴿f e d c﴾^(٨) .

قوله : لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع . (٦٦١)
هذا ممنوع ، وسيأتي للمصنّف بعد هذا ما ينافيه^(٩) .

(١) في الأصل : «وجه» .

(٢) هي قاعدة «الربط بين العاملين المتنازعين بواو العطف أو بغيره» .

(٣) يريد ببعضهم : الزمخشري حيث يرى أنَّ هذه المسألة من باب الإعمال حيث قال : «وفاعل «تبيّن» مضمّر ، تقديره : فلما تبين له أن الله على كل شيء قدير ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، كما في قولهم : ضربني وضربتُ زيدًا..» . ينظر : الكشاف ٤٩١/١ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٥٩ .

(٥) الآية السابقة .

(٦) في الأصل : «ارتباط» .

(٧) في الأصل : «متحققا» .

(٨) سورة الجن من الآية ٧ ، والآية بتامها : ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ .

(٩) ذكر الشمسي في حاشيته ١٩٤/٢ : «أنَّ المصنّف ذكر قريبًا في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا تَزْعُمُونَ﴾ في من فتح «بينًا» أنَّ بعضهم قال : «إنَّ «بين» ظرف ، والفاعل ضمير راجع إلى مصدر الفعل أو إلى لوصل ؛ لأنَّ «مانرى معكم شفعاكم» يدلُّ على التهاجر ، وهو يستلزم

قوله : واحترزت بذكر الأوّل عن «أجمع» وأخواته ، فإنّه إنّما يُؤكّد بها بعد «كلّ» نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(١) . (٦٦٢)

هذا سهوٌ ظاهر ، فقد قال الله تعالى : ﴿ d c b a ` _ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ g f e ﴾^(٢) . وقال تعالى : ﴿ y x ﴾^(٤) ، فأكّد بـ ﴿ y ﴾ دون الإتيان بـ «كلّ» في كل من حالات إعراب الأسماء الثلاث .

قوله : والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف .

فيه نظر ، فإن مقتضاه أنّه لو أطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكر لدخل فيه التعريف ، وليس كذلك ، فإنّ التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو «رجلٌ صالح» ، فهذا فيه تخصيص / بخلاف زيد [١٤٣/ب] فإنّه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصّص .

قوله : وقول أبي كبير^(٥) : [الكامل] (٦٦٤)

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا^(٦)

هو أبو كبير الهذلي من شعراء الحماسة ، وتام البيت :

عدم التواصل أو إلى «ما كنتم تزعمون» على أنّ الفعلين تنازعا ، قلت : فعلى التنازع يكون الإضمار قبل الذكر وهو مثل «ما» في هذا المحلّ مع أنّه لم يستضعفه .

(١) سورة الحجر ، من الآية : ٣٠ .

(٢) سورة الشعراء ، الآيات : ٩٤-٩٥ .

(٣) سورة ص ، من الآية : ٨٢ ، والآية بتامها : ﴿ è é ê ﴾ .

(٤) سورة الحجر ، من الآية : ٤٣ ، والآية بتامها : ﴿ y x w v ﴾ .

(٥) ينظر : شرح أشعار الهذليين ١٠٧٣/٣ .

(٦) البيت من شواهد أوضح المسالك ٩٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، ولسان العرب (سهد) ، ٤٠٩/٦ .

الشاهد : هو إضافة «حُوش» إلى «الفؤاد» إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً ، والدليل على ذلك أنّه حال من الضمير في «به» ، ولو اكتسب من الإضافة تعريفاً لما كان حالاً .

سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ^(١) .

حوش الفؤاد معناه : حديد الفؤاد ، والمبطن : ضامر البطن ، والهوجل :
الرجل الأهوج^(٢) .

[الطويل]

قوله : وَأَنْشَدَ سَيَّوِيَهُ^(٣)

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ^(٤)

هذا البيت للأعشى ، وقبله :

فَلَوْ كُنْتَ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بُسْلَمٍ
لَيْسْتَدْرِجَنَّكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أَنِّي مِنْكَ غَيْرُ مُفْحَمٍ

الجُبُّ : البئر الذي لم تطو^(٥) ، وأسباب السماء : أبوابها ، والبسْلَمُ :
المرقاة ، قيل : سُمِّيَ سَلْمًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْلَمُكَ إِلَى الْمَرْتَقَى إِلَيْهِ ، وَتَهْرَهُ : أَي
تَكْرَهُهُ وَتَبْغِضُهُ ، وَأَفْحَمْتُ فَلَانًا : إِذَا لَمْ يَطُقْ جَوَابِكَ ، يَقُولُ : لَوْ كُنْتُ
مِثْلًا فِي جُبِّ ، أَوْ صَعَدْتُ إِلَى السَّمَاءِ لَمْ تَتَخَلَّصْ مِنِّي ، وَأَسْتَصْعِدُكَ مِنْ
الْجُبِّ وَأَسْتَتِرُكَ مِنَ السَّمَاءِ بِالْقَوْلِ الَّذِي يَسْتَدْرِجُكَ حَتَّى تَكْرَهُهُ ، وَتَعْلَمُ
أَنِّي لَسْتُ مُفْحَمًا عَنْ جَوَابِكَ وَلَا عَاجِزًا عَنْ وَصُولِي إِلَى الْغَرَضِ .

قال الجاربردي^(٦) : «وَالْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ «وَرُقِيتَ» بِمَعْنَى : «أَوْ» لِأَنَّهُ عَلَى
وِزَانِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَنَّ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي

(١) في الأصل : الأوجل ، وأثبت من الديوان .

(٢) أي : الأحمق .

(٣) الكتاب ٢٥/١ ، وهو للأعشى في ديوانه ، ص ٢٧٢ .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٢٥/١ ، المقتضب ١٩٧/٤ ، الأزهية ، للهروي ، ص ٢٣٨ ، تح :
عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

موضع الشاهد : قوله : «كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ» ، حيث اكتسب المضاف ، وهو قوله :
«صدر» ، من المضاف إليه ، وهو قوله : «القناة» التأنيث ، ولهذا أُنث الفعل وهو «شريت» ، قال
المبرد : لأن صدر القناة قناة .

(٥) في الأصل : «لم تطوى» .

(٦) بحثت عن قوله ، فلم أعر عليه .

السَّمَاءِ ﴿١﴾ ، ويقال : شَرِقَ بِرِيقِهِ : أي غَصَّ به ، كما يقال : غَصَصْتُ باللقمة ، وأذَعَتَهُ : أفشيتَه يُحَاطِبُ رجلاً مَذِياعاً لا يكتُم ما يسمعه ، ويقول له : شَرِقَ بالقول الذي أفشيتَه وأجهرته للناس ، كما أن القناة تشرق بالدم ولا تشربه ، فاستعمال الشَّرِقِ في صدر القناة استعارة عن جمود الدم عليها بحيث يكون بين الظهور ، ويصير سِمة عليها .

قوله : وإلى هذا يُشِيرُ ابنُ حَزْمِ الظَّاهِرِي (٢) في قوله : [الطويل]
تَجَنَّبُ صَدِيقًا مِثْلَ «مَا» وَأَحْذَرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمٍ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُرِدِّي، وَشَاهِدِي «كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ»
ومراده بـ«مَا» الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ، وبـ«عمرو» الكناية عن الرجل المتزيد الآخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط .

ليس المراد الكناية ، وإنما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بـ«ما» الموصولة في الاتصاف بالنقص ، والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً بـ«عمرو» في التزيد وأخذ ما ليس له ، وقد أكثر الشعراء من ذكر واو عمرو .

قال أبو نواس يهجو أشجع السلمي (٣) : [الخفيف]
قُلْ لِمَنْ يَدَّعِي سُلَيْمًا سَفَاهًا (٤) لَسْتَ مِنْهَا وَ لَا قَلَامَةً ظُفْرٍ

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ٣٥ ، والآية بتامها : ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ۚ شَاءَ ۗ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى ۗ ۝﴾ .

(٢) ابن حزم الظاهري هو : علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد القرطبي الفقيه الظاهري ، كان عالماً حافظاً بعلوم الحديث وفقهه ، ومتفناً في علوم شتى توفي سنة ٤٥٦ هـ . له : الإحكام في أصول الأحكام ، والفصل في الملل في الأهواء والنحل ، وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٣/٣٢٥ .

(٣) ينظر : ديوان أبي نواس ، ص ٤٣٥ .

(٤) في المخطوط : سفاهاً .

إِنَّمَا أَنْتَ فِي سُلَيْمٍ كَوَاوٍ أَلْصِقْتَ فِي الْهَجَاءِ ظُلْمًا بَعْمَرٍ وَ

ويحكى أن بعضهم رأى في منامه أنه قد كتب على ظفيره واو ، فقرأ على العابر رؤياه فأخبره أنه دعِي في نسبه /، واستشهد بهذين البيتين .

[أ/١٤٤]

وقال التُّهَامِي (١) : [الكامل]

لُغُو كَحَرْفٍ زَيْدٍ لَا مَعْنَى لَهُ أَوْ وَاوٍ عَمَرٍ وَفَقْدُهَا كَوْجُودِهَا

وقال أبو سعيد الرُّسْتَمِي (٢) : [الطويل]

أَفِي الْحَقِّ أَنْ يُعْطَى ثَلَاثُونَ شَاعِرًا وَيُحْرَمَ مَا دُونَ الرِّضَا شَاعِرٌ مِثْلِي
كَمَا سَاخُّوا عَمْرًا بِوَاوٍ مَزِيدَةٍ وَضُويِقَ بِسَمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِ الْوَصْلِ

(١) التُّهَامِي هو أبو الحسن علي بن محمد ، شاعر مشهور ، له : ديوان مطبوع ، ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣/٣٨١ .

ينظر : ديوان التُّهَامِي ، ص ٢٢١ ، تح : محمد عبدالرحمن الربيع ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

(٢) أبو سعيد الرُّسْتَمِي : هو محمد بن محمد بن الحسن بن رستم ، من شعراء العصر العباسي ، ينظر ترجمته : يتيمة الدهر للثعالبي ، ٣/٣٠٤-٣٠٥ ، تح : محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦ م . ينظر قوله في : زهرة الآداب وثمر الألباب ، لأبي إسحاق القيرواني ، ٣/١٥٨ ، تح : صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م .

وما أحسن قول السراج الوراق^(١) :
 مَالِي أَرَى عَمْرًا أَتَى اسْتَجَرَتْ بِهِ
 وَنَامَ عَنْ حَاجَتِهِ نَبْهَتْهُ غَلَطًا
 وَالْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو قَدْ سَمِعَتْ بِهِ
 وَتِلْكَ وَأَوْ لَا وَاللَّهِ مَا عَطَفَتْ
 وَلَوْ غَدَتْ وَأَوْ حَالٍ لَمْ تَسْرَ، وَلَوْ
 أَوْ وَأَوْ أَنِي لَمَا جَرَّتْ سِوَى أَسْفٍ
 أَوْ وَأَوْ مَعْ لَمْ أَجِدْ خَيْرًا أَتَى مَعَهَا
 وَكَيْتَ صُدْعًا بِهَا قَدْ شَبَّهُوهُ غَدَا
 وَاللَّهُ يَطْمِسُهَا وَأَوْ ذَكَرْتُ بِهَا

[البيسط]

قَدْ صَارَ عَمْرًا بِوَاوٍ فِيهِ وَانْصَرَفَا
 لَهَا فَأَلْفَيْتُ مِنْهُ السَّهْدَ وَالْأَسْفَا
 فَمَا أَزِيدُكَ تَعْرِيفًا بِمَا عُرِفَا
 وَلَوْ أَتَتْ وَأَوْ عَطْفٍ مَا أَتَتْ طَرْفَا
 أَتَى بِهَا قَسَمًا مَا بَرَّ إِذْ حَلَفَا
 وَكَثَّرْتَهُ خِلَافًا لِلَّذِي أَلْفَا
 أَوْ وَأَوْ جَمَعَ غَدَا مِنْ فُرْقَةٍ نُنْفَا
 يَكُوي بِنَارِي وَهَذَا فِي السُّلُوكِ كُفَا
 دَالًا بَوَسْطِي وَكَانَتْ قَبْلَ ذَا أَلْفَا

يشير بتنبية عمرو لحاجته إلى قول الشاعر^(٢) : [متقارب]

إِذَا أَيَقُظَّتْكَ حُرُوبُ الْعِدَا فَنَبِّهْ لَهَا عَمْرًا ثُمَّ نَمَّ

ويشير بالمستجير بعمرو إلى قول الآخر^(٣) : [البيسط]

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

قوله : وَشَرَطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٤) وَالتِّي قَبْلَهَا صِلَاحِيَةُ الْمُضَافِ ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ . (٦٦٧)

اقتصر ابن مالك في الخلاصة حيث تعرض إلى ذكر المسألة الثانية، فقال [الرجز]

«وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مَوْهَلًا»^(٥)

(١) سراج الدين الوراق هو : عمر بن محمد بن حسن ، شاعر مصر في عصره ، له : ديوان شعر ، توفي سنة ٦٩٥ هـ . ينظر : الأعلام ٦٣/٥ .

(٢) هو بشار بن برد في ديوانه ١٦٠/٤ ، تح : محمد الطاهر بن عاشور ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م ، من قصيدة يمدح بها عمر بن العلاء ، ومطلع القصيدة :

وَنَبَّئْتُ قَوْمًا بِهِمْ جِنَّةٌ يَقُولُونَ مَنْ ذَا وَكُنْتُ الْعَلَمُ
 أَلَا أَيُّهَا السَّائِلِي جَاهِدًا لِيَعْرِفَنِي أَنَا أَنْفُ الْكَرَمِ

(٣) قول لأبي نجدة لجيم بن سعد شاعر من عجل . ينظر : الأغاني ٥٢/٢٤ .

(٤) أي : تذكير المؤنث بالإضافة وتأنيث المذكر .

(٥) الخلاصة لابن مالك ، ص ٥٥ ، مطبعة بومبي ، الهند ، ١٩١٦ م .

وقال في التسهيل : «ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه إن صح الاستغناء به ، وكان المضاف بعضه أو كبعضه»^(١) فزاد القيد الثاني ، والظاهر أن في الأول كفاية كما فعله المصنّف ، وظاهر كلامه وكلام غيره أن الحكم المذكور عند تحقق شروطه قياس ، وهو ظاهر كلام الزّخشي قال : في قوله تعالى : ﴿ Z YX WVU ﴾^(٢) والضمير للحفرة أو النار أو الشفا ، وإنما أُنث لإضافته إلى الحفرة وهو منها كما قال : كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مَنَ الدِّمِ^(٣) ، واستظهر ابن المنير عوده إلى الحفرة ، فإن المنة في الإنقاذ منها أتمّ والكون على شفا يستلزم الهوى غالباً ، فامتّن عليهم بإنقاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوى فيها ، وأبو علي [له]^(٤) رأي في التعاليق^(٥) أن تأنيث المذكّر بإضافته إلى المؤنث من الضرورات ، ورأيه في الإيضاح^(٦) بخلافه ، والزّخشي رأي أنه لا يمتنّ عليهم بإنقاذهم من حفرة لم يكونوا فيها ، وهم كانوا حاضرين إليها لولا الإنقاذ الإلهي والمنّة ثابتة بهذا الاعتبار^(٧) .

(١) التسهيل ، ٤٦ .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية : ١٠٣ ، والآية بتامها : ﴿ F E D C B A YX WVU T S R Q P O N M L K J I H ﴾ .

(٣) ينظر : الكشاف / ١-٦٠٢-٦٠٣ .

(٤) زيادة يقتضيها التركيب .

(٥) التعليقة على كتاب سيويه ، لأبي علي الفارسي ، ٦٨/٤ ، تح : حمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

(٦) ينظر : المقتصد ، ص ٨٧٦ .

(٧) ينظر : الكشاف / ١-٦٠٢ .

قوله : /وقال المتنبي^(١) : [الخفيف]

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تَسُوْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودٍ (٦٦٨)

تواردت النسخ التي رأيتها على إنشاده هنا «لم تسوْنِي» وأنشده المصنّف في فصل «أَيَّ» «لم ترْعَنِي»^(٢) ، وكلامه هنا يدلّ عليه ..

قوله : لا يُقَالُ : يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُنْفِيَةَ إِنِ اسْتُوْنِفَتْ وَلَمْ تُرْبَطْ بِالْأَوَّلَى فَسَدَ الْمَعْنَى . (٦٦٨)

قد استدلّ قبل هذا على أنّها ليست شرطية بأنّه لو قيل : فكان ذلك «إن سررتني» انعكس المعنى ، فبعد تقديره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتّجه هذا السؤال ، وكيف يدلّ انتفاء الاستئناف للزوم الفساد عند ارتكابه على أنّها شرطية مع ما تقدم من أنّ كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى .

(١) هذا البيت من قصيدة له ، قالها في صباه يمدح فيها نفسه . ينظر : الديوان ١/٦١ ، والرواية الموجودة

في الديوان «لم ترْعَنِي» .

(٢) ينظر : المغني ١/٥٢٦ .

قوله : ومن رَوَى «ثلاثة»^(١) بالرفع فالحالية مُتَمَنِّعَةٌ ؛ لِعَدَمِ الرَّابِطِ . (٦٦٨)
 قَدْ أَسْلَفْنَا فِي فَصْلِ «أَيَّ»^(٢) أَنَّ الرَّبْطَ يَحْصُلُ بِتَقْدِيرِ ضَمِيرٍ ، أَي :
 بِصُدُودِ مَنْكَ ، فَلَا تَمْتَنِعُ الْحَالِيَّةُ حِينَئِذٍ .

قوله : وقال^(٣) :

[الطويل]
 سَتَعَلِّمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايِنَتْ وَأَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا^(٤)

الأولى واجبة النصب إلى آخره . (٦٦٨ ، ٦٦٩)

لا معنى لإنشاد المصنّف هذا البيت ، والكلام عليه هنا ؛ لأنه بصدور أن
 يذكر ما يكتسبه الاسم بالإضافة ، حالة لم تكن له قبلها .

قوله : وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ قَوْلُ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ .

هو الشيخ أمين الدين المحلّي العروضي^(٥) .

(١) ينظر : الأملّي للشجري ١١٥/١ ، حيث قال : «ومن روى لم ترعني ثلاثة» ، برفع «ثلاثة» على إسناد

الفعل كانت العُلُقَةُ بين الجملتين بتقدير الوصف أو العطف ، وبطل أن تكون الجملة حالاً لخلو

«ترعني» من ضمير يعود على ذي الحال» .

(٢) الحاشية المصرية ، (٣٢/ب) .

(٣) قائله : مجهول .

(٤) البيت من شواهد شرح شواهد المغني ٨٣٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٠/٦ ، ١١٠/٧ .

(٥) أمين الدين المحلّي هو محمد بن علي بن موسى الأنصاري ، أحد أئمة النحو بالقاهرة ، له شعر حسن ،

توفي سنة ٦٧٣ هـ . له : أرجوزة في العروض . ينظر : بغية الوعاة ١٩٢/١ .

الآبيات التالية :

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ عَدَا	مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإِيَّاكَ أَنْ تَرَضَى صَحَابَةَ نَاقِصِ	فَتَنَحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُحَقَّرَا
فَرَفَعُ «أَبُو مَنْ» ثُمَّ خَفَضُ (مزمّل)	يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِيًا وَمُحَدَّرَا

قوله : العاشِرُ^(١) : الإعرابُ ، نَحْو «هذه خمسة عشر زيد» فيمن
أَعْرَبَهُ^(٢) ، والأكثرُ البناء . (٦٦٩)

لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الأمور ؛ لأنَّ «خمسَةَ عشر» عند من يُضيف
معرب ، سواء أضيف إلى معرب أو مبني تقول : هذه خمسَةُ عشرُك بضم
الرَّاء ، على أنَّها حركة إعراب مع أنَّ المضاف إليه مبني .

قوله : كما في قوله^(٣) : [الطويل]

وَقَالَتْ مَتَى^(٤) يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلُّ يَسْؤُكَ، وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ^(٥)

أي : يعتل هو ، أي : الاعتلال ، ولا بد عندي من تقدير «عليك»
مدلولاً عليه بالمذكورة ، وتكونُ حالاً من الضمير ليتقيدها فتفيد ما لم يفده

(١) العاشر من الأمور التي يكتسبها الاسم من الإضافة ، المغني ٦٥٤/٥ .

(٢) وهم الكوفيون إذا أضافوا العدد المركب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل ، وجروا العجز بإضافة
المصدر إليه ، فيقولون : «هذه خمسَةُ عشر زيد» ، وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني ، كما في
بعلبك ، نحو : أحدَ عشرُك مع أحدَ عشرِ زيد ، وأجاز الأخفش القياس على هذا ، وهي لغة ضعيفة
عند سيبويه .

ينظر : شرح الجمل ٣٢/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٨١/٣-١٦٨٢ ، المساعد ٨١/٢ .

(٣) هذا البيت أُخْتَلِفَ في نسبه ، قيل : لعقمة بن عبدة الفحل . (ديوانه ، ص ٢١) شرح : أحمد صقر ،
المطبعة المحمودية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٣ هـ/١٩٣٥ م ، برواية :

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلُّ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

مطلعها :

ذَهَبَتْ مِنَ الْهَجْرَانِ فِي غَيْرِ مَذْهَبٍ وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقيل : لامرئ القيس في ديوانه ، ص ٦٥ ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، ١٣٧٧ هـ/١٩٥٨ م ،

١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م ، برواية :

وَقَالَتْ مَتَى نَبْخَلُّ عَلَيْكَ وَنَعْتَلُّ نَسْؤُكَ وَإِنْ نَكْشِفُ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

مطلعها :

خَلِيلِي مَرَّابِي عَلَى أُمَّ جُنْدُبٍ لِنَقْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ

(٤) في الأصل : «كما» ، وهو لا يستقيم ؛ لأنَّ الجملة هنا جملة شرطية .

(٥) البيت من شواهد من شواهد أوضح المسالك ١٤٢/٢ ، شرح التصريح ٢٨٩/١ .

الشاهد : أن نائب الفاعل لـ«يعتل» ضمير المصدر المستتر فيه .

الفعل . (٦٧٠)

لا حاجة إلى هذا الذي قال : إنه لا بد منه عنده ، فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المعهود أي الاعتلال .
وقد صرح به المصنّف معرّفًا ، فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورةً أنه إنما يدلّ على مصدر نكرة ، والنائب هنا مصدر معرّف معهود ، وقد قال المصنّف في توضيحه على الألفية : المعنى ويعتدل الاعتلال المعهود ، أو اعتلالٌ ثم خصّصه بـ «عليك» أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات»^(١) ، يُجوزُ الأمرين ، ولم يجعل أحدهما متعيّنًا لا بدّ منه ، وهذا الذي في التوضيح هو الحقّ .

قوله : **أَوْ إِلَىٰ ﴿مَا﴾ تَزْعُمُونَ ﴿٢﴾ عَلَىٰ أَنَّ الْفِعْلَيْنِ تَنَازَعًا . (٦٧٠)**

قوله **﴿مَا﴾ تَزْعُمُونَ ﴿٣﴾ فَأُعْمِلُ فِيهِ الثَّانِي وَأُضْمِرُ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ** راجعًا إليه .

قلت : تخريج التنزيل على هذا الوجه لا يليق بالمصنّف فعله ولا الإقرار عليه ، فإنه متعرّفٌ بأنه / ضعيفٌ كما مرّ قريبًا في قوله تعالى : **﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾**^(٤) .

(١) ينظر : أوضح المسالك ١٤٤/٢ في (باب نائب الفاعل) .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : ٩٤ ، والآية بتامها : **﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَّا ءَاتَىٰ تَزْعُمُونَ﴾** .

(٣) الآية السابقة .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٥٩ . وانظر ص ٢٩٩ فيما سبق .

وقوله : وَيُوَيِّدُ التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ ^(١) : [الطويل]

أَهْمٌ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزْوَانِ ^(٢)
بفتح «بَيْنَ» ^(٣) مع إضافتها إلى معرب ^(٤) .

يعني أن التأويل هنا متعين ، إذ لا سبيل إلى أن يقال هنا بأن فتحة «بَيْنَ»
فتحة بناء ، لأنه هنا مضاف إلى معرب كما قال .

قوله : وزعم ابن مالك ^(٥) أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها
للمُبَهَّمَاتِ ، فإنها تُشْنَى وتجمع . (٦٧١)

هذه المخالفة لا تؤثر ، فإن الزمان المُبَهَّم كـ«يَوْم» حكمه جواز البناء على
الوجه الذي يذكره ، مع أنه يُشْنَى ويُجمع ، ولم يقدح ذلك في إعطائه هذا
الحكم .

(١) وهو لصخر بن عمرو السلمى (أخي الخنساء) في الأصمعيات ، للأصمعي ، ص ١٤٦ ، تح : أحمد شاکر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ .

(٢) البيت من شواهد المنصف ، لابن جنى ، تح : إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط ١ ، ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م ، ٦٠/٣ ، لسان العرب «نزا» .

الشاهد فيه : مجيء الظرف «بين» مبنياً على الفتح ، مع إضافته إلى معرب «العير» ، فلا بد أن يؤول بأن
النائب عن الفاعل ضمير مصدر معهود ، والتقدير : حِيلَ الحَوْلُ بين العَيْرِ والنزوان .

(٣) اختلف في تصرف بين على قولين :

١ - ذهب جمهور النحويين إلى أن (بين) تتصرف ، فيدخلها الرفع ، ينظر : معاني القرآن
للأخفش ١/٢٥٦ ، مجالس العلماء ، للزجاجي ، ص ١١ ، تح : عبدالسلام هارون ، مكتبة
الخانجي ، ط دون ، وأمالى الشجري ٢/٥٩١-٥٩٣ ، شرح التسهيل ٢/٢٣٠-٢٣١ .

٢ - ذهب الحريري والشلوبين إلى أن (بين) ظرف لا يتصرف . ينظر : درة الغواص ، ص ٣٨ ، شرح
المقدمة الجزولية ٢/٧٢٤ .

(٤) في المغني «معرب» ٥/٦٥٩ .

(٥) ينظر رأيه في : شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٢ .

قوله : وقول الشاعر^(١) :

[البيسط]

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢) (٦٧١)

هذا في ظاهر الأمر مشكل من جهة لزوم الإخبار بالمتنى عن المفرد .
قلت : وجوابه أننا لا نسلم أن قوله : «مثلان» خبر الشر ، وإنما الشر مبتدأ خبره . قوله : «بالشر ، ومثلان» خبر مبتدأ محذوف تقديره : هما عند الله مثلان .

قوله : وأما بيت الفرزدق^(٣) ففيه أجوبة مشهورة . (٦٧١)

قال سيبويه : «هو شاذ ، وقيل : غلط»^(٤) ، وأن الفرزدق لم يعرف شرطاً إعمال «ما» عند الحجازيين ؛ لكونه تيمية ، وقيل : «مثلهم» حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود مثلهم بشر .

[البيسط]

قوله : وَمِنْهَا قَوْلُهُ^(٥) :

(١) هذا عَجْزُ بَيْتِ صَدْرِهِ :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا .

أُخْتَلِفَ فِي نَسْبَتِهِ قِيلَ : لكعب بن مالك في ديوانه ، ص ٢٨٨ ، تح : سامي مكى العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ، برواية :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سَيِّانٌ

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٦٥/٣ ، وشرح المفصل ٣-٢/٩ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، ويروى «سيان» مكان «مثلان» .

الشاهد في البيت : أن مثل هذا يثنى ويجمع .

(٣) البيت للفرزدق ، ينظر ديوانه (ص ٢٥٧) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

ذكروا في البيت أن «مثل» نصب على الحال ، وقيل : عملت «ما» عمل ليس مع عدم الترتيب ، ف«مثلهم» خبر ، وبشر : اسم ، وهو شذوذ ، وقيل : نصب «مثل» غلط ؛ لأن الفرزدق تيمية ، و«ما» عنده مهملة .

(٤) ينظر : الكتاب ٦٠/١ .

(٥) البيت لأبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي في (ديوانه ، ص ٨٥) ، تح : د. حسن باجودة ،

دار التراث ، القاهرة ، وهو البيت الرابع من قصيدة مطلعها :

ثُمَّ ارْعَوَيْتُ وَقَدْ طَالَ الوُقُوفُ بِنَا فِيهَا فَصِرْتُ إِلَى وَجْنَاءِ شِمَالِ

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

فغير : فاعل لـ «يمنع» وقد جاء مفتوحًا . (٦٧١)

«الأَوْقَالُ» جمع «وَقَل» بفتح الواو وإسكان القاف ، وهو شجر «المُقل» ، وقد سَبَقَ إلى الوهم أنّ هذا ليس من الإضافة إلى المعنى غير نُطِقَ حمامة ، وهذا أمرٌ لا بدّ منه لوجود الحرف المصدري ، ويجابُ : بأنّ الإضافة بحسب الظاهر إلى جملة مصدرّة بحرف مصدري ، كما صرّح به الرّضي^(١) وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية ، نعم هذه الجملة في تأويل مفرد ؛ لأجل وجود الحرف السابك ، فالمعربُ هو ذلك المفرد الذي تُؤوّل الجملة به ، والإضافة إنّما هي في الظاهر إلى الجملة لا إلى المفرد ، وكيف والمفرد لم ينطق به أصلاً؟

قوله : أو بِنَاءٍ عَارِضًا كقوله^(٢) :

[الطويل]

لَأَجْتَذِبَنَّ^(٣) مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحُلْمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ^(٤) (٦٧٢)

جعل بناء الفعل المضارع عند لحاق نون الإنثاء له عارضًا ، مع أنّ الأصل في الفعل من حيث هو البناء ، لكنّ المضارع على الخصوص أشبه الاسم فَأُعْرِبُ ، وجعل ما يرده إلى البناء أمرًا طارئًا عليه .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٢٧/٢ .

(٢) مجهول القائل .

(٣) في الأصل : «لأجتذبن» .

(٤) البيت من المساعد ٣٥٥/٢ ، شرح التصريح ٤٢/٢ ، الخزانة ٣٧٦/٣ .

الشاهد فيه : قوله : «على حين يستصبين» حيث بنى «حين» على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة .

قوله : فَإِنَّ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِعْلاً مُعْرَبًا أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، فَقَالَ
البَصْرِيُّونَ^(١) : يَجِبُ الإِعْرَابُ . (٦٧٢)

ولم يفصلوا في الجملة الاسميّة بين أن يكون صدرها مبنياً أو معرباً ، كأنه
لأصالة الاسم في الإعراب ورسوخ قدمه فيه .

قوله : فقال^(٢) : [الطويل]

وَلَا تَصْحَبُ الأَرْدَا فَتَرَدِّي مَعَ الرَّدِّي (٦٧٣)

هذا عَجْزُ بَيْتٍ ثَانٍ مِنْ بَيْتَيْنِ هُمَا :

عَنِ المَرءِ لَا تَسْأَلُ وَسَلَّ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالمُقَارِنِ يُقْتَدِي

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبُ خِيَارِهِمْ وَلَا تَصْحَبِ الأَرْدَا فَتَرَدِّي مَعَ الرَّدِّي

قوله : وفي البيت^(٣) إشكالٌ لو سأل عنه /السائل لكان أولى ، وهو [١٤٥/ب]

إضافة «مقالة» إلى «أَنْ قَدْ قُلْتَ» فإنه في التقدير : مقالة قولك ، ولا يضاف
الشيء إلى نفسه . (٦٧٤)

[قلت] : لا إشكال أصلاً ، فإن هذا من باب إضافة الأعم إلى الأخص ،
وذلك لأن «مقالة» أعم من المصدر المسبوك من «أَنْ» وصلتها ، وهذه
الإضافة هي المعروفة عندهم بإضافة البيان ؛ كـ «شَجَرِ أَرَاكِ» أي : مقالةٌ
هي قولك : سوف أناله .

(١) ينظر : الارتشاف ٤/١٨٢٩ ، شرح ابن عقيل ، لابن عقيل ، ٦٠/٣ ، تح : محمد محيي الدين ،
ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

(٢) ينسب لعدي بن زيد العبادي . ينظر : ديوانه ، ص ١٠٧ ، ليس فيه شاهد نحوي ، ولكنه إجابة
مباشرة لسؤال متقدم .

(٣) البيت للنابغة الذبياني . ينظر : ديوانه ، ص ٧٦ ، تح : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ،
ط ٢ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م ، وهو :

أَتَانِي أُبَيْتَ اللّٰعْنِ أَنَّنِي وَتَلَّكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا المَسَامِعُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ : سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ

قوله : وقد يكونُ الشَّاعرُ إنَّما قالَ «مِقالَةً أنْ» ... بإثباتِ التَّنوينِ ، ونَقَلَ حينئذٍ حركةَ الهمزة ، فأنشده النَّاسُ بتحقيقِها^(١) ، فاضطُّروا إلى حَذْفِ التَّنوينِ . (٦٧٤)

هذا عَجِيبٌ ، يلزم من بابه التَّطرقُ إلى القدحِ في كلِّ ما يستدلُّ به ، أو كثير^(٢) ممَّا يستدلُّ به ، فيقال : قد يكونُ صاحبُ الكلامِ المستدلُّ به إنَّما قال : كذا ، ولكن حَرَفٌ فقيل : كذا ، وارتكاب ذلك أمرٌ شنيع ، ويوجد في بعض النسخ «مَقَالَتُنْ» ... هكذا بتنوين ، وهو جارٍ على طريقة العروضيين في كتابة كلِّ ما ينطق من الحروف على حسب ما ينطق به ، والصَّوابُ أن يُكْتَبَ هكذا «مِقالَةً أنْ» بفتحين على التَّاء إشارة إلى التَّنوين ، والإشارة [٥]^(٣) على همزة «أنْ» بعلامة الوصل إيداناً بأنَّ حركتها نُقِلَتْ .
قوله : الرَّابِعُ عشر^(٤) : أن يُضَمَّنَ معنى فعلٍ قاصر . (٦٧٦)

ذكر من أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ J I H G ﴾^(٥) وقول الشاعر^(٦) :

[الطويل]

فإنَّ تَعْتَدِرْ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي^(٧)

(١) أي : بتحقيق الهمزة وإثباتها .

(٢) في الأصل : «كثيراً» ، والصحيح ما أثبتته .

(٣) في الأصل المخطوط : بدون الهاء .

(٤) الرابع عشر من الأقوال التي لا يكون فيها الفعل معها : لا قاصراً ، المغني ٦٧٧/٥ .

(٥) سورة الأحقاف ، من الآية : ١٥ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () * , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´ µ ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ » = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´ µ ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ .

(٦) البيت لذي الرمة وهو غيلان بن عقبة بن بهيش ، يُلقب بذي الرمة ، من شعراء الغزل ، عشق ميّة المنقرية ، فاشتهر بها ، وله ديوان شعر مطبوع . ينظر : ديوانه (١٥٦/١) ، تح : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط دون ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٥٢٤/١ .

(٧) البيت من شرح المفصل ٣٩/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ١٣٠/١ ، والخزانة ١١١/٢ .

«نَصَلِي» جَعَلَ ابن الحاجب هذا من «باب فلان يُعْطِي وَيَمْنَع ، وَيَصِلُ ويقطع ، مما استعمل فيه المتعدي منزلاً منزلة القاصر كأنه قيل : يَفْعَل الإِعْطَاء والمنع والوصل والقطع ، وإذا قصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة ، ثُمَّ قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقه ، أتى بالمتعلق مجروراً بـ «في» كأنه محلُّ له»^(١) ، فالمعنى في الآية أوقع الإصلاح في ﴿ ل ﴾^(٢) ويوجدُ نَصَلِي الجرحَ في عراقبيها .

قوله : وَإِنَّمَا جَازَ «اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنَ الذَّنْبِ» لِتَضْمُنِهِ مَعْنَى «اسْتَبْتُ» . (٦٧٩) أي : طلبتُ منه أن يتوبَ عليّ .

قوله : وَأَمَّا قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ^(٣) إِنَّ «اسْتَغْفَرَ» مِنْ بَابِ «اخْتَارَ» فَمَرْدُودٌ . (٦٧٩)

أي مَّا هو متعدِّ إلى واحد بنفسه ، وإلى الثاني بحرف الجرِّ دائماً ، وإنَّ تعدَّى إليه بنفسه فعلى سبيل التوسع .

قال أبوحيان في البحر : «اختار» افتعل من الخير وهو التَّخِيرُ والانتقاء ، و«اختار» من الأفعال التي تعدَّت إلى اثنين ، أحدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف الجرِّ ، وهي مقصورة على السَّمْعِ وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر وسمي ، وكنى ، ودعا ، وزوج ، وصدق ، ثُمَّ يحذف حرف الجرِّ ويتعدَّى إليه الفعل ، فتقول : اخترت زيدا من الرجال ، واخترت زيدا الرجال .

قال^(٤) : [البيسط]

لِتَرْجُو تَكَ النَّاسِ إِذْ رَثَّتْ خَلَائِقُهُمْ وَاعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ^(١)

(١) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١/١٣١ .

(٢) سورة الأحقاف ، من الآية : ١٥ .

(٣) هو قول جمهور النحاة أنَّ «استغفر» من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجرِّ ، خالفهم في هذه المسألة ابن هشام كما هو واضح رأيه في المتن ، وابن الطراوة . ينظر : البسيط ١/٤٢٤ ، وتبعه تلميذه السهيلي . ينظر : نتائج الفكر ، ص ٣٣٢-٣٣٤ .

(٤) الشاعر هو الراعي النميري . ينظر : ديوانه ، ص ١٨٦ ، شرح : واضح العمدة ، دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

ووجه ما ذهب إليه المصنّف من أن القول بذلك في «استغفر» مردود :
 أن صوغ الفعل على «استفعل» من الأمور التي يتعدّى بها الفعل ، فإذا كان
 متعدياً إلى واحد تعدّى إلى اثنين ، ولا يخفى أن «غَفَرَ» /متعدّ إلى واحد [أ/١٤٦]
 تقول : غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَكَ ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(٢) وقد
 صيغ على «اسْتَفْعَلَ» مُرادًا به الطَّلَب ، ف قيل : اسْتَغْفَرَ ، أي طَلَبَ المغفرة ،
 فيتعدّى إلى اثنين عملاً بهذه القاعدة ، والقول بأنه متعدّ إلى الثاني بحرف
 الجرّ كـ «اختار» خروج^(٣) عن الأصل المقدّر ، فيكون مردوداً على ابن
 الحاجب صرح في الأمالي^(٤) ، وكذا غيره ، بأن «اختار» يتعدّى بنفسه تارة ،
 وبحرف الجرّ أخرى كقولك : استغفرت الله الذنب ، ومن الذنب .

قوله : وظاهر قول سيبويه^(٥) أنه سماعي مطلقاً . (٦٨٠)

وليس مراده ما هو أعمّ من القاصر والمتعدّي إلى واحد والمتعدي إلى
 اثنين ، وإنما يريد القاصر والمتعدّي إلى واحد ، فإنّ الثالث لم يُسمع كما
 قدّمه ، وكان حقّه أن يذكر قول سيبويه أولاً ، فيقول عقب قوله : والنقل
 بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا ، وفي المتعدي لواحد ، وهذا ظاهر
 قول سيبويه .

قوله : ﴿وَرَعَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾^(٦) أي في أن أو عن ، على خلاف في ذلك

(١) ينظر : البحر المحيط ١٨٦/٥ .

(٢) سورة الزمر ، من الآية : ٥٣ ، والآية بتمامها : ﴿ { zy x w v u t } ~ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ ۖ الرَّحِيمُ ۖ ﴾ .

(٣) في المخطوط : خروجاً .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٩٧/٤ - ٩٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٣٦/١ .

(٦) سورة النساء ، من الآية : ١٢٧ ، والآية بتمامها : ﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ۖ ﴾

وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ أَلْتَمَىٰ لِهِنَّ وَرَعَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ
 وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوَالِدِينَ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ
 عَلِيمًا ۖ ﴿

بين المفسرين^(١) .

وقال المصنّف في التّوضيح : «اشترط ابن مالك في أنّ وأنّ أمن اللبس»^(٢) ، فمنع الحذف في نحو «رغبت في أنّ تفعل ، أو عن أنّ تفعل» ؛ لإشكال المراد بعد الحذف ، ويشكل عليه ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ فحذف الحرف مع أنّ المفسرين اختلفوا في المراد .

قلت : لابن مالك أنّ يجب بما ذكره المصنّف في هذا الكتاب في الخاتمة التي تكلم على الحذف فيها في الباب الخامس ، حيث قال : «وأما ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ فإنّها حُذِفَ الجارّ فيها لقرينة ، وإنّما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية ؛ لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة»^(٣) . انتهى

وجوز الزمخشريّ الوجهين فقال : «يحتمل في أنّ تنكحوهنّ لجمالهنّ ، وعن أنّ تنكحوهنّ لدمامتهنّ ، ورؤى أنّ عمر بن الخطّاب - رضي الله عنه - : كان إذا جاءه وليّ اليتيمة نظر ، فإنّ كانت جميلة غنية قال : زوّجها غيرك ، والتمس لها من هو خير منك ، وإنّ كانت دميمة ولا مال لها قال : تزوّجها فأنت أحقّ بها»^(٤) .^(٥)

(١) الخلاف في تقدير حرف الجرّ أهو «في»؟ والتقدير : ترغبون في نكاحهنّ لجمالهنّ ومالهنّ ، أو حرف

الجر «عن» ، والتقدير : وترغبون عن نكاحهنّ لبقبهنّ وفقرهنّ ، وقالوا : وكان الأولياء كذلك :

إن رأوها جميلة مؤسرة تزوّجها وليّها وإلا رغب عنها .

ينظر : البحر المحيط ٨٤/٤ ، الدرّ المصون ١٠٥/٤ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٨٢/٢ .

(٣) المغني ٦٣١/٥ .

(٤) أخرجه الطبراني في تفسيره جامع البيان في تأويل القرآن ، برقم [١٠٥٧٣] ٢٦٦/٩ ، تح : أحمد

شاکر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

(٥) ينظر : الكشاف ١٥٥/٢ - ١٥٦ .

قوله : ومما يشهد له مدعيّ الجِر (١) قوله تعالى : ﴿ G I H J I H K ﴾ (٢) . (٦١٢) .

قال الزمخشري : ﴿ G I H K ﴾ (٣) من جملة الموحى ، وقيل معناه : ولأنّ المساجد ﴿ K J I ﴾ ، على أنّ اللام متعلّقة بـ «لا تدعوا» أي : فلا تدعوا ﴿ N M L ﴾ في المساجد ؛ لأنّها (٤) «الله» (٥) ، وعلى الأوّل لا شاهد في الآية ، وعلى الثاني يشكل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها .
وقول الجاربردي : «إنّ ما بعد فاء السببية يجوز أن يعمل فيما قبلها ، بخلاف الجزائية أخذاً له من هذا الكلام» (٦) فيه نظر .

قوله : ﴿ - / 0 1 2 3 4 ﴾ (٧) .

الأمّة : الملة ، وهذه إشارة إلى ملة الإسلام ، أي وإنّ ملة الإسلام هي ملّتكم التي يجب أن تكونوا عليها لا تنحرفوا عنها (٨) ، يشير إلى أنّها ملة واحدة غير مختلفة .

قوله : أصلهما : لا تدعوا مع الله أحداً ؛ لأنّ المساجد لله ، و: فاعبدون لأنّ هذه أمّتكم ، لكن / في كلّ منهما تقديم معمول ما بعد الفاء عليها ، كما [ب/١٤٦] تقدّم .

(١) ووجه الاستشهاد بالآية : «وأنّ المساجد» بالفتح لأنّ فيها وجهين :

الأوّل : حذف الجار ويتعلّق بقوله : فلا تدعو ، وذكر السمين الحلبي أنّه رأى الخليل ، وأنّه جعل كقوله : «لإيلاف قريش» .

الثاني : أنّه عطف على «أنّه استمع» الآية الأولى في السورة فيكون موحى .

ينظر : التبيان ٢/١٢٤٢ ، الدر المصون ١/٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٢) سورة الجن ، من الآية : ١٨ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) في الأصل : لأنّ ، وما أثبتّه في الكشاف .

(٥) ينظر : الكشاف ٦/٢٣١ .

(٦) بحثت عن قوله فلم أعثر عليه .

(٧) سورة الأنبياء ، من الآية : ٩٢ .

(٨) في الأصل (عليها) وقد سبق . ينظر

فإن قلت : على ماذا يتخرّج ذلك؟ ، قلت : يحتّم أن تُخرّج على حذف «أمّا» الشرطيّة ، وتجعل هذه الفاء هي الداخلة على جزأها ، وقد تقدّم أن الرضيّ^(١) حكى أن ذلك مطّردٌ إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً ، وما قبلها منصوباً به أو بمفسّر به ، وضابطُ الاطراد المذكور شَمِل ما في الآيتين ، فيكون تقديم المعمول على الفاء مُغتفراً كما هو مقدّر في باب «أمّا»^(٢) .

قوله : ولا يجوز تقديم منصوبِ الفعلِ عليه إذا كان «أنّ وصلتها» ، لا تقول : «أنّك فاضلٌ عَرَفْتُ» . (٦٨٣)

قد تقدّم في أوائل هذه الحاشية أن السّيرافي^(٣) قَوّى بذلك كون المحلّ للحرف .

وذكر المصنّف في النّوع الثاني عشر من الباب الخامس «أنّ السّبب المقتضي لتأخير المفعول إذا كان «أنّ وصلتها» نحو : «عرفت أنّك فاضلٌ» كراهة الابتداء بأنّ المفتوحة ؛ لئلا يلتبس بأنّ التي بمعنى لعلّ»^(٤) ، وعلّل بعضهم وجوب تقديم الخبر إذا وقع خبر عن «أنّ وصلتها» بخشيّة الإلباس بين «إنّ» المكسورة و«أنّ» المفتوحة لو قدّمت . فقلت : أنّك قائمٌ عندي ، ولا تدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس ، فيمكن أن تجري هذه العلة في باب المفعول .

فإن قلت : فهلاً اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع «أنّ وصلتها» مجرورة باللام المقدّرة ، بل أجازوا مثل قولك : أنّك فاضلٌ أكرمتك ، ولم يبالوا بحصول اللبس .

قلت : لأنّ ذلك لا يوقع في محذور ، إذ المقصود التعليل ، وهو حاصلٌ على كلّ تقدير سواء ظنّ السّامع «أنّ» مفتوحة واللام مقدّرة ، أو ظنّها

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/٦٣-٦٤ .

(٢) ينظر المغني ١/٣٦٦-٣٧١ .

(٣) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (٢٣/أ) .

(٤) المغني ، ٦/٢٥٥ .

مكسورة ، وذلك لأنّ التعليل مع الفتح مستفادٌ من اللام المقدّرة ، ومع الكسر مستفادٌ من كَوْنِ الجملة المصدّرة بـ«إِنَّ» المكسورة ؛ تقع في مثل ذلك جواباً لسؤال عن العلة مقدّر .

تقول : أَكْرِمَ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ ، وَلَا تُكْرِمُ عَمْرًا إِنَّهُ جَاهِلٌ كَأَنَّهُ قِيلَ : لِمَ أَكْرِمُهُ وَاجْتَبَيْتُ إِكْرَامَهُ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ فَاضِلٌ أَوْ إِنَّهُ جَاهِلٌ ، فَاغْتَفَرُوا هَذَا اللَّبْسَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ؛ لِكَوْنِهِ لَا يُوَقَّعُ فِي خِلَافِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ ، وَلَا يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ اغْتِفَارُهُ حَيْثُ يَكُونُ مَوْقِعًا فِي خِلَافِ الْغَرَضِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

قوله : وَهَذَا مُعَدُّ ثَامِنٌ ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ^(١) ، وَهُوَ تَحْوِيلُ حَرَكَةِ الْعَيْنِ . (٦٨٣)
 وَمُعَدُّ تَاسِعٌ : وَهُوَ إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ عَلَى خِلَافِ الْمَهْيَعِ الْمَعْرُوفِ نَحْوُ : أَكَبَّ الرَّجُلُ ، وَكَبَيْتُهُ أَنَا ، أَنْزَفَتِ الْبُئْرُ وَنَزَفْتُهَا أَنَا ، وَأَنْسَلَ رِيشَ الطَّائِرِ وَنَسَلْتُهُ .
 وَمُعَدُّ عَاشِرٌ : وَهُوَ الْبِنَاءُ عَلَى افْعَوْعَلٍ مُرَادًا بِهِ الْمُبَالَغَةُ ، نَحْوُ «حَلَا الشَّيْءُ وَاحْلَوْلَيْتُهُ» .

وَمُعَدُّ حَادِي عَشْرٌ : وَهُوَ تَكْرِيرُ اللَّامِ ، كَمَا قِيلَ : صَفَرَ خَدَّهُ ، وَصَفَّرَ رُتَّهُ أَنَا^(٢) .
 وَمُعَدُّ ثَانِي عَشْرٌ : وَهُوَ وَاوٍ مَعَ تَقْوِيلٍ : قَامَ الْقَوْمُ ، فَيَكُونُ قَاصِرًا ثُمَّ تَأْتِي بِالْوَاوِ ، فَتَقْوِيلٌ : قَمْتُ وَعَمْرًا فَيَتَعَدَّى .

وَمُعَدُّ ثَالِثَ عَشْرٍ : وَهُوَ أَنْ لَا تَقْوِيلٌ : قَامَ الْقَوْمُ ، ثُمَّ تَقْوِيلٌ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَكُلُّ هَذِهِ أُمُورٌ لَا مَعْوَلَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

قوله : فَيَاذَا فَتَحْتَ السَّيْنَ صَارَ الْمَعْنَى سَرَ وَعَطَى ، مُعَدَّى / إِلَى وَاحِدٍ ، [١/١٤٧]
 كَقَوْلِهِ : [المتقارب]

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُتَشِّرٌ^(٣) (٦٨٣)

البيت لامرئ القيس يصف فرساً ، وَالْحَيْفَانَةُ وَاحِدَةُ الْحَيْفَانِ وَهُوَ فِي

(١) ينظر : الهمع ١٥/٥ .

(٢) في المخطوط : صفر خدّه وصفرتّه ، والتصويب عن الارتشاف ٢٠٩٥/٤ والسياق .

(٣) البيت في ديوانه ، ص ٢٣٦ ، تح : حنا الفاخوري ، دار الجليل ، ط دون ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م ، وهو من شواهد شرح شواهد المغني ٦٣٦/٢ ، ولسان العرب (سعف) ٢٦٩/٦ .

الأصل : الجراد إذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وُصْفرة ، ثُمَّ شُبِّهَ به
الفرس في خفتها وُضْمُورها كذا في الصَّحاح^(١) ، وكان الأصمعي^(٢) يَعْيبُ
هذا الوصف ويقول : إذا غَطَّتِ النَّاصِيَةَ وجه الفرس لم يكن كريماً ،
والشَّعْرَ إذا غَطَّى وجه الفرس ، فذلك هو الغَمَمُ الذي يُكْرَهُ في الخيل ، كما
أنَّ السَّفا ، وهو قِصْرُ شَعْرِ النَّاصِيَةِ ، مذموم ، والجيد الاعتدال .

قال ابن حبيب وغيره من العلماء : أخطأ الأصمعي ؛ لأنَّ امرأ القيس
كان أعلم بالخيول منه ، ولم يزيدوا على ذلك ، وهذا ليس بكافٍ في
التَّخْطِئَةِ ، والجواب هو ما ذكره ابن بشر الأمدي^(٣) ، فإنه قال : «قد تَخَلَّصَ
امرؤ القيس عن العيب بلفظة أزالَت معنى الغمم ، وهو قوله : مُنْتَشِرٌ ؛
لأنَّ الغمم إنما هو تكاثف شعر النَّاصِيَةِ واجتماعه على وجه الفرس حتى
يغطي العين»^(٤) ، فلما قال منتشر ، سقط أن يكون هناك غمم ؛ لأنَّ انتشار
الشَّعْرِ هو تَفَرُّقُه ، وأمر القوم مُنْتَشِرٌ أي مُتَفَرِّقٌ ، وانتشر الحبلُ أي تَفَرَّقَتْ
قُوَاهُ .

قوله : وَمِنْهُ الْبَيْتُ^(٥) ، ولكن حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ . (٦٨٣)

وتقديره : كَسَا وَجْهَهَا جَمَالًا ، أو نحو ذلك .

(١) الصحاح (خيف) ١٣٥٩/٤ .

(٢) ينظر : قول الأصمعي في الموازنة للأمدي ٣٧/١-٣٨ ، تح : أحمد صقر ، دار المعارف ، مصر ،
ط ٤ .

(٣) ابن بشر الأمدي هو أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي ، عالم بالأدب ، له شعر حسن ، توفي سنة
٣٧٠ هـ . له : المؤلف والمختلف ، الموازنة بين والبحري وأبي تمام ، معاني شعر البحري ، وغيرها .
ينظر : إنباه الرواة ١/٢٢٥ ، الأعلام ٢/١٨٥ .

(٤) ينظر : الموازنة ١/٣٧ .

(٥) أي : بيت سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافِ

الشاهد في البيت : أن الفعل «كسي» عندما غيَّرت حركة عينه من الفتح إلى الكسر صار لازماً .

البَابُ الخَامِسُ مِنَ الكِتَابِ
فِي ذِكْرِ الجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الِاعْتِرَاضُ عَلَى المُعْرَبِ مِنْ جِهَتِهَا

قوله : وسألني أبوحيان - وقد عرض اجتماعنا - علام^(١) عطف بحقلد
من قول زهير^(٢) :

[الطويل]

تقي نقي لم يكثر غنيمَةً بنهكة ذي قربي ولا بحقلد^(٣)(٤)

فقلتُ : حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرنا فإذا هو السيء الخلق . (٦٨٤)

الذي أتوهم أن المصنّف قد [قصد]^(٥) التنكيت على أبي حيان ، لما بينهما
من المنافسة والشنآن المشهور بنكته أدبية ، فأورد كلامه على وجه يَحْتَمَلُ
عود الضمير من قوله : فإذا هو السيء الخلق إلى «الحقلد» ، وإلى أبي حيان
إشارة لما يُنسب^(٦) إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق - والله أعلم - .

قوله : فقلتُ : هو معطوف على شيء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بكثر
غنيمة فاستعظمه . (٦٨٥)

يَحْتَمَلُ وجهًا آخر وهو أن يكون معطوفًا على «بنهكة ذي قربي» ، وثمّ
مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه ، والتقدير : ولا بنهكة حقلد ، والمعنى
أن هذا الممدوح لا يكثر غنيمة بنهكة قريب له ، ولا بنهكة من هو متّصف
بسوء الخلق إذ هي صفة نقص في صاحبها تقتضي ألا يفتخر بأمره لمكان
نقصه ، وإنما يكثر الغنيمة بالأشراف وأهل الكمال من الرجال من لا قرابة
له معه ، وهذا في ما يظهر أولى من العطف على «القوم» .

(١) في الأصل : (على م) .

(٢) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان المري . ينظر : (ديوانه ، ص ٤٠) .
بنهكة : النهك : التنقص . (نَهَك) . (لسان العرب) ١٤ / ٣٠٨ .

(٣) في الأصل : «بحلقتي» .

(٤) البيت من شواهد شرح السيوطي ، ١٤٦/٧ ، شرح البغدادي ١٤٦/٧ ، اللسان (حقلد) ٣ / ٢٦٤ .

(٥) زيادة يقتضيه المعنى .

(٦) في الأصل : يناسب ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٢ / ٤٥٠ (قسم التركيب) .

قوله : وَأَمَّا قِرَاءَةٌ مَنْ قَرَأَ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا وَأَصْلًا (١) بِفَتْحِ
الْبَاءِ (٢) ، فالذي سَوَّغَ فِيهَا أَنْ يُذَكَّرَ الْفَاعِلُ بَعْدَ مَا حُذِفَ أَنَّهُ إِنَّمَا ذُكِرَ فِي جُمْلَةٍ
أُخْرَى غَيْرِ الَّتِي حُذِفَ فِيهَا .

لقائل أن يقول : إن افتردت الآية الشريفة ، والمثال الذي حكم بامتناعه
وهو «ضرب / أخوك رجلاً» ، بينما «ضرب» للمفعول باعتبار الوجه الذي
ذكره ، وقد اشتركا في تفسير المفعول على أطراحه وذلك هو المقصود ،
وكون التفسير وَقَعَ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى لَا يُؤَثِّرُ ، وجوابه أن تفسير المفعول على
أطراحه في الآية ، وقع في محل وأصاب المحل ؛ لأنه جوابٌ عن سؤال
مقدّر ، فهو محلّ لذكر ما صرّح ، ومكان يحقّ فيه التفسير لوقوع مقتضيه ،
وليس الأمر كذلك في المثال .

فإن قلت : سلّمنا هذا ، لكن لم قلت أن الأصل «ضرب أخاك رجل»
حتى كان ذكره بعد البناء للمفعول ناقصاً لأول الكلام؟
ولم لم يكن الأصل «ضرب أخاك فلان المعين» ثم قصد وجهه من
مسوغات حذف الفاعل فوقع اللبس ، هل الفاعل عاقل ، أو غير عاقل
ذكر ، أو أنثى؟ ، فيميزوه بواحد من جنسه ، وذلك لا ينقض الغرض
المقصود بحذف الفاعل من حيث كان الغرض إنما هو إبهام عين الفاعل لا
إبهام جنسه ، وذلك باقٍ مع وجود هذا التمييز بلا شك ، وإذا بطل كونه
ناقضاً لأول الكلام جازت مجامعته له لارتفاع المانع .

قلت : التمييز لا يخرج عن كونه تفسيراً لذاتٍ مُبْهَمَةٍ بِحَسَبِ الْوَضْعِ ،

(١) في الأصل : «رجا» والصحيح ما أثبتته .

(٢) سورة النور ، آية : ٣٦-٣٧ ، والآية بتامها : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ
فِيهَا وَأَصْلًا (' & % \$ # " ! â) (* + , - . / 0
21 3 4 .

(٣) قرأ ابن عامر ، وأبو بكر ، بفتح الموحدة ، مبنياً للمفعول ، وقرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ،
وحمة ، والكسائي ، وحفص عن عاصم بكسرها على البناء للفاعل .
ينظر : السبعة لابن مجاهد ص ٤٥٦ ، إتحاف فضلاء البشر ، ص ٤١١ .

أو كونه تفسيراً لنسبة ، ولا شيء منها يصحُّ اعتباره في المثال ، فامتنع التمييز ، فإنَّ المتبادرَ تعلقُ ﴿H﴾^(١) بـ ﴿؟﴾ وهو فاسدٌ في المعنى ، ووجهُ الفسادِ أنَّ الحرفَ واقعٌ في الحال لا فيما يستقبل فلو جعلت ﴿A﴾ B متعلقاً بـ «خفت» لزم أن يكون الحرفُ واقعاً في المستقبل أي : بعد موته وهو ظاهرُ الفساد ، وما ذكره المصنّف من الصواب هو كلام الزّمخشري^(٢) .

قوله : وأما مَنْ قرأ «خفت»^(٣) بِفَتْحِ الخاءِ وتَشْدِيدِ الفاءِ وسُكُونِ التاءِ^(٤) ، فـ ﴿A﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ .

قال الزّمخشري : «وهذا على مَعْنَيْنِ : أحدهما : أن يكون ﴿B﴾ بمعنى خَلْفِي وَبَعْدِي ، فيتعلق الظرفُ بالموالي أي : قَلَّوْا وَعَجَزُوا عن إقامة أمرِ الدين^(٥) ، فسأل ربّه تقويتهم ومظاهرتهم بوليّ يرزقهم . والثاني : أن يكون بمعنى قُدَّامِي فيتعلق بـ ﴿؟﴾ ويريد أنّهم خُفُّوا قُدَّامَهُ وَدَرَجُوا ، ولم يبقَ منهم من به تَقَوُّوا واعتَصَادًا^(٦) . انتهى . فلم يجزم بتعلق الظرفِ بـ ﴿؟﴾ كما صنَع المُولِّفُ ، فتأمّله .

(١) سورة مريم ، من الآية : ٥ ، وتامها : ﴿ > ؟ @ A B C D E F H G I J ﴾ .

(٢) ينظر : الكشاف ٦/٤ .

(٣) سورة مريم آية ٥ . والآية بتامها : ﴿ > ؟ @ A B C D E F H I J ﴾ .

(٤) قرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن العاص وابن يعمر وسعيد ابن جبير وعلي بن الحسين ومحمد بن عليّ وشبيل بن عزرّة بفتح الخاء وتشديد الفاء .

ينظر : مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٨٦ ، المحتسب ٣٧/٢ .

(٥) في الأصل : اللين .

(٦) ينظر : الكشاف ٦/٤ .

قوله : وَالصَّوَابُ أَنْ يُضَمَّنَ^(١) «أَمَاتَهُ»^(٢) مَعْنَى «أَلْبَثَهُ» كَأَنَّهُ قِيلَ : أَلْبَثَهُ اللهُ بِالْمَوْتِ مِثَّةً عَامًا ، وَحَيْثُذِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى الْعَارِضِ لَهُ بِالتَّضْمِينِ أَيْ : مَعْنَى اللَّبْثِ لَا مَعْنَى الْإِلْبَاطِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْإِمَاتَةِ فِي عَدَمِ الْإِمْتِدَادِ . (٦٨٧)

هذا هنا لا حاجة إليه ، وذلك أن تعلق الظرف بما في «أَمَاتَهُ» من مَعْنَى الموت لا بالإماتة نفسها ، والموتُ إمَّا عَدَمُ الْحَيَاةِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الْحَيَاةِ ، أَوْ وَصْفٌ وَجُودِيٌّ مُضَادٌّ لِلْحَيَاةِ عَلَى الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ ، وَعَلَى كُلِّ فَلَا إِمْتِدَادٍ^(٣) يُمْكِنُ ، وَلَا دَاعِي إِلَى ذَلِكَ التَّكَلُّفِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

قوله : الْعَاشِرُ^(٤) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 ﴾^(٥) فَإِنَّ الْمَتَابِدَ^(٦) تَعَلَّقَ الْإِسْتِثْنَاءَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ لِأَقْتِضَائِهِ أَنْ ﴿ 5 6 7 8 ﴾ لَيْسَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ ، بَلْ ذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُمْ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ

(١) «التضمين» هي مسألة ذات خلاف مشهور بين العلماء ، فللشيخ يس العليمي كلامٌ حسنٌ في التضمين ، وآراء العلماء فيه . ينظر :

حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ٢/٤-٧ ، دار الفكر ، ط دون .

(٢) من الآية الكريمة من سورة البقرة ، ٢٥٩ ، والآية بتامها : ﴿ k | l m n o p q r ﴾ بَعْضُ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْسَتْ مِائَةً ۖ وَشِرَابِكُمْ لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ۖ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ .

(٣) في المخطوط : فامتداد .

(٤) العاشِرُ من الأمثلة التي ذكرها ابن هِشَامٍ - رحمه الله - التي بُنِي فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى مُوجِبِ الْمَعْنَى ، الْمَغْنِي ٦/٢٥ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤٩ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ BA C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` ﴾

(٦) في الأصل : المتباد ، وهو سهو من الناسخ .

الأولى . (٦٩١)

قال ابن المنير في الانتصاف : «في هذه/ الآية دليل على أن الاستثناء إذا [١/٤٨] تعقَّبَ جُمْلًا لا يتعيَّن عودُه إلى الأخيرة»^(١) وَوَهَّمَهُ الْقَرَأِيُّ^(٢) من وجهين :
أحدهُما : أن الاستثناء إمَّا أن يعودَ إلى الجملة الأخيرة ، أو لجميع
الجمَل ، واختصاصه بالأولى لم يُقَلِّ به أحدٌ ؛ لقيام دليل من خارج دالٍ على
إرادة الأولى .

الثاني : أن عودَ الاستثناء إلى الجملة الأخيرة أو إلى^(٣) الكل ، حيث لم
تَيَقَّنْ به ما يدلُّ على خلافه ، وهنا ليس كذلك^(٤) . انتهى
قلت : أما الثاني ، فَحَسَنٌ ، وأما الأوَّل فلا يردُّ على ابن المنير إذ ليس في
عبارته ما يقتضي أن تَمَّ قائلاً باختصاص الاستثناء بالأولى .
قوله : وهذا إن سَلَّمَ^(٥) ، فلا بدَّ من تقديرٍ محذوفٍ أيضًا ، أي : ومُؤدِّوا
الغَسَلِ إلى المرافقِ إذ لا يكونُ غَسْلٌ ما وراء الكفِّ غايةً لغَسَلِ الكفِّ . (٦٩١)
ولابدَّ من شيءٍ آخر وهو أن يكونَ «أيديكم» مفعولًا بفِعْلٍ مُضْمَرٍ ،
والتقديرُ : واغسلوا إذ لو كانت «إلى» متعلِّقة بالفعل المذكور في الآية من
قوله : ﴿ ۞ ﴾^(٦) لا استحالة المعنى ، وإنَّها هو على هذا

(١) ينظر : الكشاف ١ / ٤٧٥ .

(٢) القَرَأِيُّ هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء : إدريس بن عبدالرحمن بن عبدالله الصنهاجي
المصري ، المشهور بالقراقي ، كان إمامًا بارعًا في الفقه والأصول والعلوم العقلية ، وله معرفة
بالتفسير ، توفي سنة ٦٨٢ هـ . من مصنفاته : الذخيرة في الفقه ، شرح التهذيب ، الأحكام في الفرق
بين الفتاوى والأحكام ، كتاب الاستغناء في أحكام الاستثناء ، وغيرها .

ينظر : الديباج المذهب ١ / ٢٠٥-٢٠٨ .

(٣) في الأصل : «أولى» ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٢ / ٤٦٢ .

(٤) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القراقي ، ص ٦٧١-٦٧٣ ، تح : طه حسن ،
مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط دون .

(٥) أي : إدخال المرافق في الغسل .

(٦) في الأصل : «فاغسلوا» من غير ألف .

(٧) سورة المائدة ، من الآية : ٦ ، والآية بتامها : ﴿ ۞ ﴾ ! " # \$ % & ' (

التقدير من عطفِ الجمل ، وحرف الغاية متعلق بالمقدّر لا بالملفوظ .

قوله : الثاني عشر^(١) : قولُ ابنِ دُرَيْدٍ^(٢) :

[الرجز]
 إِنَّ امْرَأَ القَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَأَعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى^(٣)

فان المتبادرَ تعلقُ «إلى» بـ«جَرَى» ، ولو كان كذلك لكان الجَرِيُّ قد انتهى إلى ذلك المدى ، وذلك مناقضٌ لقوله :

فَأَعْتَاقُهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى

وإنما «إلى مدى» مُتَعَلِّقٌ بِكُونٍ خَاصٍ مَنْصُوبٍ عَلَى الحَالِ ، أَي : طَالِبًا إِلَى

مدى .

أما التأويل فلا بدّ منه إذ بقاء اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ مُمْتَنِعٌ ، وَأَمَّا أَنَّ التَّأْوِيلَ مَنْحَصِرٌ فِي إِنَّ تَعْلِيْقَ «إِلَى» بِكُونٍ خَاصٍّ ، كَمَا ذَكَرَهُ ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ يَجُوزُ مَا قَالَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلقَ بـ«جَرَى» المذکور عَلَى أَنَّ المَعْنَى أَرَادَ «الجري ، فجرى فاعتاقه حِمَامُهُ دُونَ المَدَى» ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : التَّقديرُ دُونَ دَخُولِ المَدَى وَالكُونِ فِيهِ ، وَيَتَعَلَّقُ «إِلَى» بِ«جَرَى» المذکور فِي البیتِ بَاقِيًا عَلَى مَعْنَاهُ وَلَا إِشكَالًا حِينَئِذٍ .

5 4 3 2 1 0 / . - , + *)
 I H GF E DC BA @ ? > = < ; : 9 8 7 6
 WV U TS RP O N M L K J
 ^ _ [\] ^ _

(١) الثاني عشر : من الأمثلة التي بُنيَ فيها على ظاهر اللفظ ، ولم يُنظَرِ إِلَى مُوجِبِ المَعْنَى ، المغني ٢٧/٦ - ٢٩ .

(٢) ينظر : شرح مقصورة ابن دريد ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، عبد المنعم التكريتي ، ط دون : ص ١١٥ .

(٣) البيت من شواهد شرح مقصورة ابن دريد ، ص ١١٥ ، شرح البغدادي ١٥٥/٧ .
 اللغة : اعتاقه : حبسه . الحِمَامُ : الموت . المدى : الغاية ، وهي طلب الملك .

قوله : ونظيره قراءة مَنْ قَرَأَ ﴿١﴾ بِالرَّفْعِ (٢) بعد قوله تعالى : ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَايَسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ (٣) أَي : ولهم حُورٌ . (٦٩٤)

هكذا ثَبَتَ في كثيرٍ من النُّسخ ، وليست التلاوة هكذا في الآية التي فيها ﴿ < ، إنما التلاوة فيها ﴿ ! " # \$ % & ') * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = ﴾ (٤) .

قوله : السَّابِعَ عَشَرَ (٥) : قول الزُّخَشْرِيِّ (٦) في قوله تعالى : ﴿يَوَلِّيكَ أَعْجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ (٧) إِنَّ انتَ صَابَ «أُوْرِي» في جواب الاستفهام ، ووجهُ فساده أَنَّ جوابَ الشيءِ مُسَبَّبٌ عنه ، والمواراةُ لا تُسَبَّبُ عن العجز .

(١) سورة الواقعة ، الآية : ٢٢ .

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحفص وأبو بكر ويعقوب وشيبة ، وقرئت بالكسر «وحوور عين» وهي قراءة حمزة والكسائي وعاصم ، الحسن ، السلمي ، وقرئت أيضًا «وحوير عين» ، وهي قراءة النخعي ، وقرئت «وحوورًا عينًا» ، وقرأها أبي ، عبدالله ، الأشهب العقيلي ، النخعي ، عيسى بن عمر ، وقرئت «وحوور عين» ، قرأها قتادة ، وقرئت «وحوور عين» قرأها ابن مقسم ، وقرئت «وحووراء عيناء» ، قرأها عكرمة .

ينظر : الحجة لابن خالويه ، تحقيق : عبدالعال مكرم ، دار الشروق ، ط دون ، ص ٣٤٠ ، النشر ٣٨٣/٢ ، البحر المحيط ١٠/٨١-٨٢ ، السبعة لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط ٢ ، ص ٦٢٢ ، إتحاف فضلاء البشر ، ص ٥٢٩ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ٤٥ .

(٤) سورة الواقعة ، الآيات : ١٧-٢٢ .

(٥) السابع عشر من الأمثلة التي بُني فيها على ظاهر اللفظ ، ولم يُنظر إلى موجب المعنى ، المغني ٦/٣٨ .

(٦) ينظر : الكشف ٢/٢٢٧ ، وردّ العكبري على إعراب الزُّخَشْرِيِّ في التبيان بقوله : «ذكر بعضهم أن ينتصب على جواب الاستفهام ، وليس بشيء إذ ليس المعنى أيكون مني عجز فمواراة ألا ترى أن قولك : أين بيتك فأزورك معناه لو عرفت لزرت ، وليس المعنى هنا لو عجزت لـ «واريت»» ١/٣٣٤ .

(٧) سورة المائدة ، من الآية : ٣١ .

قال التفتازاني : «يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي ، فيفيد النفي وهو سبب أي : إن لم أعجز واريت قيل : هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب ؛ لينسحب الإنكار التوبيخي على الأمرين ، ويُشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو يرتكب خلاف الفعل حيث يجعل سبب العقوبة سبب/العفو ، ويكون التوبيخ على هذا الجعل ، فهكذا هنا نزل نفسه منزلة من يجعل العجز سبب المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما تَهْدَى إليه غراب»^(١) .

[١٤٨/ب]

قوله : وقال الزمخشري : «إن ذلك فاسد في المعنى ، وإن الصواب أن ﴿ءَالِهَةً﴾^(٢) هو المفعول الثاني وأن ﴿قُرْبَانًا﴾ حال»^(٣) ، ولم يُبين وجه فساد المعنى ، ووجهه^(٤) أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قرباناً من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن تتخذوا الله سبحانه وتعالى قرباناً . كما أنك إذا قلت : «لا تتخذ فلاناً معلماً دوني» كنت أمرأله أن يتخذك معلماً له دونه ، والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه . (٦٩٥ ، ٦٩٦)

سبقة ابن المنير إلى تبين وجه فساد المعنى ، فقال في الانتصاف : «لو كان ﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولاً ثانياً ، ومعناه : متقرباً بهم ؛ لصار المعنى إلى أنهم وُبَّخُوا على ترك اتخاذ الله متقرباً به ؛ لأن السيد إذا فزع عبده فقال : اتخذت فلاناً سيِّداً^(٥) فمعناه اللوم على نسبة السيادة إلى غيره وليس هذا المقصود ، فإن الله تعالى يتقرب إليه ولا يتقرب به إلى غيره ، فإنما وقع التوبيخ على نسبة الإلهية إلى غير الله تعالى ، وكان حق الكلام أن يكون ﴿ءَالِهَةً﴾ هو المفعول

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، لوحة (٢١٧/ب) .

(٢) سورة الأحقاف ، من الآية : ٢٨ ، والآية بتمامها : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَلِكِ إِفْكَهُمُ وَمَا كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴾ .

(٣) ينظر : الكشاف ٥/٥٠٩ .

(٤) في المخطوط : ووجهوا .

(٥) في الأصل : «سيده» ، وما أثبتته في الانتصاف ٥/٥٠٩ .

الثاني لا غير) (١) .

فهذه هو ما ذكره المصنّف وما نقله عن الزّمخشري من الصّواب أنّ ﴿ءِلهَةً﴾ هو المفعول الثاني ، وأنّ ﴿قُرْبَانًا﴾ حالٌ فيه تقييدٌ للنّهي عن اتخاذهم آلهة بحالة كونهم قربانًا ، والمقصود النّهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله مطلقًا ولا يتأتّى مع القيد ، وقد يقال : هذه الحالة مبيّنةٌ أذ من شأن الآلهة عند هؤلاء أن تكون ﴿قُرْبَانًا﴾ لقولهم ﴿ba dc f e﴾ فتأمّله . (٢)

قوله : الحادي والعشرون (٣) : قَوْلُ المبرّد (٤) في ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلهَةٌ﴾ μ η (٥) : إنّ اسمَ ﴿\mu﴾ بدّل من ﴿ءِلهَةً﴾ . (٦٩٦)

إلى آخر كلامه . لم يتحرّز لي في تقرير هذا المحلّ شيء يثُلج به الصّدر . وقد وقفتُ على كلام لابن عمرو (٦) على هذه الآية أوردّه برمّته ليُنظر فيه ، فأقول من النّاس من شرّط في وقوع «إلا» صفة أن يكون الموضع مما يصحّ الاستثناء ، ومنهم من شرط تعذر الاستثناء كابن الحاجب (٧) وجماعة ومنهم من لم يشترط شيئاً من ذلك .

(١) ينظر : الانتصاف ٥/٥٠٩ .

(٢) سورة الزمر ، من الآية : ٣ ، والآية بتامها : ﴿WV X Y [\] ^ t sr qp n mlkj i hgf edc ba _ x w vu﴾ .

(٣) الحادي والعشرون من الأمثلة التي بُني فيها على ظاهر اللفظ ، ولم يُنظر إلى موجب المعنى ، المغني ٦/٣٨ .

(٤) جعل المبرّد «إلا» في الآية صفة ، ولم يصرّح بما ذهب إليه المصنّف نقلاً عنه . المقتضب ٤/٤٠٨ .

(٥) سورة الأنبياء ، من الآية : ٢٢ ، والآية بتامها : ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا آلهَةٌ﴾ μ η . ﴿فَسَبَّحَنَّا لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ .

(٦) ابن عمرو هو : محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو ، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وجالس ابن مالك ، توفي سنة ٦٤٩ هـ . له : شرح على المفصل للزّمخشري . ينظر : البغية ١/٢٣١ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٣ .

قال ابن عمرو يَرِدُ على من شرط صحة الاستثناء قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا إِلَهَةٌ مِثْلُ مَا بِيَانِهِ أَنَّا لَوَحَمَلْنَا «إِلَّا» فِي هَذَا الْوَضْعِ عَلَى الصِّفَةِ كَانَ التَّوْحِيدَ حَاصِلًا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ مُغَايِرَةٌ لِلَّهِ لَفَسَدَتَا ، لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا ، فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ فِي التَّوْحِيدِ ، وَلَوْ حَمَلْنَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ يَحْصُلِ التَّوْحِيدُ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ «لَوْ» يَثْبُتُ لَفْظًا ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ لَيْسَ اللَّهُ مِنْهَا لَفَسَدَتَا لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا ، فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ لَيْسَ اللَّهُ مِنْهَا ، وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ أَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ مِنْهَا اللَّهُ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّوْحِيدُ ، أَوْ نَقُولُ : مَا بَعْدَ لَوْ مَنْفِيٌّ مَعْنَى ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النِّفْيِ إِثْبَاتٌ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ مِنْهَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا ، فَلَيْسَ / فِيهِمَا إِلَهَةٌ مِنْهَا اللَّهُ ، [١٤٩/أ] وَالْآيَةُ سَبَقَتْ لِبَيَانِ التَّوْحِيدِ ، فَثَبِتَ أَنَّ «إِلَّا» لَيْسَتْ عَلَى حَقِيقَتِهَا مِنْ كَوْنِهَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ ، وَأَنَّهَا هُنَا لِلصِّفَةِ بِمَعْنَى «غَيْرٍ» وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي كَوْنِهَا صِفَةً صِحَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ .

فَإِنْ قِيلَ : «إِلَّا» هُنَا بَدَلٌ لِصِفَةٍ ، قُلْنَا : مِنْ شَرَطِ الْبَدَلِ أَنْ يَحِلَّ مَحَلُّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَهَذَا كُفْرٌ^(١) . انْتَهَى . وَفِيهِ بَحْثٌ . وَأَرْجُو مِنْ فَضْلِ اللَّهِ كَشْفَ الْقِنَاعِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الشَّرْحِ . وَعِنْدَ ذَلِكَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ لَيْسَ اللَّهُ مِنْهُمْ فَلَا يَحْصُلُ التَّوْحِيدُ .

(١) بَحِثْتُ عَنْ قَوْلِهِ فَلَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِ .

قوله : حُكِيَ عن الزبيدي^(١) أَنَّهُ قال في قول العَرَجِيِّ^(٢) : [الكامل]
 أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ^(٣)
 إِنَّ الصَّوَابَ «رَجُلٌ» بِالرَّفْعِ خَبْرًا لـ «إِنَّ» وعلى هذا الإعراب يُفْسِدُ المعنى
 المراد في البيت ، ولا يتحصّل له معنى ألبتة . (٦٩٧)

بل يتحصّل له معنى صحيح ولا يفسد المراد ، وذلك بأن يجعل «المصاب»
 اسم مفعول لا مصدرًا ، وهو اسم^(٤) «أَنَّ» ويرفع «رَجُلًا» على أَنَّهُ خبرٌ لـ «إِنَّ» ،
 و«أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً» جملةٌ في محلّ رفع على أَنَّهَا صِفَةٌ لـ «رَجُلًا» .

وقوله : «ظُلْمٌ» خبر مبتدأ محذوف أي : هذا ظلمٌ ، والمعنى أَنَّ الذي
 صيرّتموه مصابًا بما صنعتموه معه هو «رَجُلٌ أَهْدَى السَّلَامَ إِلَيْكُمْ تَحِيَّةً» ،
 فحقّه أن لا يكون مصابًا ؛ لأنّ من حيّا أحبّته وتودّد بإهداء السَّلَامِ إليهم .
 جديرٌ بأن لا يجفَى أن يقابل بتحيّة خير من تَحِيَّتِهِ ، ويحلّ من الإعزاز
 والإكرام بأحسن محلّ ، وليس حقّه أن يكون «مصابًا» بما عملتموه من
 الجفوة والإعراض ، فهذا الذي فعلتموه معه ظلم ، ويمكن أن يُجعل
 «ظلمٌ» صفة أخرى لـ «رَجُلٌ» على وجه المبالغة ، وهو مصدر أريد به
 المفعول مثل : الدّرهمُ ضَرَبُ الأَميرِ ، فقد تحصّل للبيت بما ذكرناه معنى

(١) هو أبو محمد الزبيدي ، يحيى بن المبارك بن المغيرة ، بصريّ سكن بغداد ، وحدث عن أبي عمرو
 والخليل ، وأخذ عنهما العربية ، وكان أحد القراء الفصحاء ، توفي سنة ٢٠٢ هـ . له : مختصر في
 النحو ، المقصور والمدود ، والنوادر ، وغيرها . ينظر : البغية ٢/٣٤٠ . ينظر : الدر اللوامع
 ١٢٦/٢ - ١٢٧ .

(٢) اختلف في نسبه ، قيل : للعرجي ، وهو في ديوانه ، ص ٣١٩ ، جمعه وحققه : سجع الجبيلي ، دار
 صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م ، والعرجي هو عبدالله بن عمر بن عمرو العرجي ، وهو أشعر بني
 أمية ، له ديوان شعر مطبوع . ينظر : الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد شاکر ، دار
 المعارف ، ط دون ، ص ٥٧٤/٢ ، وقيل : للحارث بن خالد المخزومي .

(٣) البيت روي برواية أخرى ، وهي : أظلم ، وذكر البغدادي أنها الرواية الصحيحة .
 والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١/٢٢٤ ، أمالي الشّجري ١/١٦١ ، دُرّة الغواص ، ص ٧٣ ،
 الاشتقاق ، لابن دريد ، ص ٩٩ ، تح : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ .

(٤) في المخطوط : وهو أن اسم إنَّ

تَبْرُقُ بِهِ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ مِنْ أَنْوَارِ الصُّحَّةِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ ، وَلَمْ يَلْمَ بِسَاحَتِهِ طَارِقُ الْفَسَادِ أَضْلًا .

نَعَمْ دَعْوَى الْيَزِيدِيِّ أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَصَابُ مُصَدَّرًا وَ«رَجُلًا» مَنْصُوبٌ بِهِ ، وَ«ظُلْمٌ» خَبْرٌ «إِنَّ» ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ .

قوله : وَأَمَّا قِرَاءَةُ عُمَرَ بْنِ فَائِدٍ^(١) «مَنْ شَرَّ مَا خَلَقَ» بِتَنْوِينِ «شَرٍّ»^(٢) فَ«مَا» بَدَلٌ مِنْ «شَرٍّ» بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَي : وَمَنْ شَرَّ شَرِّ مَا خَلَقَ ، وَحَذْفِ الثَّانِي لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ . (٦٩٨)

فِيحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مَا» هَذِهِ الْإِبْهَامِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي إِذَا اقْتَرَنْتَ بِاسْمِ نَكْرَةٍ أَبْهَمْتَهُ إِبْهَامًا «مَا» وَزَادَتْهُ شَيْعًا وَعَمُومًا كَقَوْلِكَ : أَعْطِنِي^(٣) كِتَابًا مَا تَرِيدُ أَيِّ كِتَابٍ كَانَ وَ«خَلَقَ» صِفَةٌ لَهُ ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ .

قوله : الثَّانِي^(٤) : فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي «إِذْ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿B C D

E F G H I J K L M N O P﴾^(٥)

إِنَّهَا ظَرْفٌ لِلْمَقْتِ الْأَوَّلِ^(٦) أَوْ الثَّانِي ، وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ ؛ أَمَّا امْتِنَاعُ تَعْلِيْقِهِ بِالثَّانِي

(١) عمرو بن فائد هو ابن مالك الإسواري البصري ، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن .
ينظر : ترجمته في طبقات القراء ١/٥٣٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ١٠/٥٧٥ .

(٣) في المخطوط : أعني .

(٤) الثاني من أمثلة ما يراعى فيه المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة ، المغني ٦/٤٨ .

(٥) سورة غافر ، من الآية : ١٠ .

(٦) الذي ذهب إلى هذا الرأي هو الزمخشري في الكشاف ٥/٣٣٣ ، فتعقبه أبوحيان في البحر المحيط ٩/٢٤٠ ، حيث قال : «وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين ، فضلاً عما تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم..» .

قال السمين الحلبي : «ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم ، وإنما أراد أنه دالٌّ على ناصبه ، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفي قال به» . ينظر : الدر المصون ٩/٤٦١ .

وهذا الرد قد سبقه إليه أبوالبقاء فقال : «ولا يجوز أن يعمل فيه «مقت الله» ؛ لأنه مصدر أُخْبِرَ عنه ، وهو قوله : «أكبر» من ولا «مقتكم» ؛ لأنهم لم يمتقوا أنفسهم حين دعوا إلى الإيمان ، وإنما مقتوها في النار ، وعند ذلك لا يدعون إلى الإيمان» . ينظر : التبيان ٢/١١١٦ .

فلفسادِ المعنى ؛ لأنهم لم يَمُقُّتُوا أنفسهم ذلك الوقت وإنما يَمُقُّتونها في الآخرة. (٦٩٩)

ذكر ابنُ الحاجب الوجهين في الأماليِّ ، وأجابَ فيها عن الفسادِ المذكور قال فيها : «العاملُ في ﴿M L﴾^(١) على وجهه ﴿GF﴾^(٢) الأوَّل ومعناه :

لمقتُ الله إِيَّاكم في الدنيا/ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون أكبر من مقتكم أنفسكم في [ب/١٤٩] الآخرة ، وليس فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، وهو ﴿H﴾ الذي هو الخبر . والجواب عن هذا أن الظروفَ اتَّسعَ فيها .

وقيل : العاملُ فيه ﴿J﴾ الثاني ، فيكون المعنى : لمقتُ الله إِيَّاكم أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون فاعترُّ ضَّ عليه بأنهم لم يَمُقُّتُوا أنفسهم إذ كانوا يدعون في الدنيا .

فأجيب : بأنَّ المراد أصبح كونكم تدعون مثل قوله : ﴿Z Y﴾^(٣) ، ومعناه إذا ثبت ظلمُكم ، أي : قامتِ الحجَّةُ عليكم ، فعلى هذا يكون إذ تدعون إلى الآخرة ، ويكون المراد بأنفسكم أمثالكم من المؤمنين ، فيكون إذ تدعون للدنيا . قلت : لا يخفى بعد هذا الوجه الثاني .

قوله : وأمَّا امتناع تعليقه بالأوَّل وهو رأي جماعة منهم الزمخشري^(٤) . فلاستلزامه^(٥) الفصل بين المصدرِ ومعموله بالأجنبيِّ . (٦٩٩)

قد تقدَّم الجواب عنه بأنَّ الظروفَ يتَّسعُ فيها فيغتفر هذا القدر ، وقال ابن الحاجب في الأماليِّ : «الأجنبيُّ هو المستقلُّ بنفسه غير الجملِ المعترضة كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ، وغير الأجنبيِّ هو ما كان له تعلُّق

(١) سورة غافر ، من الآية : ١٠ ، والآية بتامها : ﴿B C D E F G H I J K L M N O P﴾ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة الزخرف ، من الآية : ٣٩ ، والآية بتامها : ﴿V W X Y Z [\] ^﴾ .

(٤) وقد ذهب إلى أنه معمول للمقت الأوَّل . ينظر : الكشاف ٣٣٣/٥ .

(٥) في الأصل : استلامه .

بذلك الخبر ، فإذا قلت : ضَرَبِي فِي الدَّارِ زَيْدًا أَحْسَنُ ، لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ المَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَإِنَّمَا فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِمَتَعَلِّقٍ بِهِ دَاخِلٍ فِي خَبْرِهِ ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ : ضَرَبِي حَسَنٌ زَيْدًا ، فَإِنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِالْخَبْرِ المُسْتَقِلِّ الَّذِي لَا يَصِلِحُ أَنْ يَكُونَ تَتَمَّةً^(١) لِمَا قَبْلَهُ فِي الْجَزِيئَةِ ، وَإِنَّمَا أُجْرِيَتِ الْجُمْلَةُ الْمُعْتَرِضَةُ مَجْرَى التَّتَمَّةِ ، لِأَنَّهَا مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا فَكَأَنَّهُ عَرَضٌ بَيْنَ الْجَزَائِنِ لِعَرَضٍ مَعَ أَنَّهُ لَا لِبَسِّ فِي الْجُمْلَةِ الْمُعْتَرِضَةِ ، لَيْسَتْ تَتَمَّةٌ لِأَحَدِ الْجُزْأَيْنِ لِاسْتِقْلَالِهَا بِنَفْسِهَا بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا ، فَإِنَّهُ لِلثَّانِي وَهُوَ لِلأَوَّلِ وَالأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي^(٢) .

قوله : فَإِنَّ فِي الأَوَّلِ الفِصْلَ بِخَبْرٍ «إِنَّ» وَهُوَ ﴿ F ﴾^(٣) . (٧٠٠) .
 قد أسلفنا أن ابن الحاجب قال : «إِنَّ ذَلِكَ مُغْتَفَرٌ فِي الظَّرْفِ لِاتِّسَاعِهِمْ فِيهَا ، المَعْمُولُ المُتَقَدِّمُ وَهُوَ ﴿ H | I J ﴾^(٤) ظَرْفٌ»^(٥) .

قوله : وَفِي الثَّانِي الفِصْلَ بِمَعْمُولٍ ﴿ ﴾^(٦) وَهُوَ ﴿ 9 ﴾ : ﴿ ﴾ .
 وبناه على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفاصل ، وإن لم يُجْزَ فِي غَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ الآنَ غَيْرَ مَرَّةٍ .

قوله : وَنَظِيرُ اللّازِمِ لَهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا لَزِمَهُ إِذْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ Q P ON ML KJ ﴾^(٧) : «إِنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ»

(١) فِي الأَصْلِ : تَتَمَّةٌ .

(٢) يَنْظُرُ : الأَمَالِي ٤/٦٠-٦١ .

(٣) سُورَةُ الطَّارِقِ ، مِنَ الآيَةِ : ٨ ، وَالآيَةُ بِتَامِهَا : ﴿ F E D C ﴾ .

(٤) سُورَةُ الطَّارِقِ ، مِنَ الآيَةِ : ٩ .

(٥) يَنْظُرُ : الأَمَالِي ٤/٦٠-٦١ .

(٦) سُورَةُ البَقَرَةِ ، مِنَ الآيَةِ : ١٨٣ ، وَالآيَةُ بِتَامِهَا : ﴿ 98 7 65 4 3 ﴾ :

: ; = < > ? @ ﴿ ﴾ .

(٧) سُورَةُ البَقَرَةِ ، مِنَ الآيَةِ : ٢١٧ ، وَالآيَةُ بِتَامِهَا : ﴿ GF EIC B A @ ? > ﴾ :

Z Y WV UTS R Q P ON ML KJ IH

I k j i h f e d c b a ` _ ^ \ [

| { y x w u t sr q p o n m

﴿ ﴾ .

عطف على «سبيل الله» ، فإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر ، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه . (٧٠٠)

قال التفتازاني : «وهاهنا حاشية على المصنّف قد ألحقت بالمتن حاصلها : أن عطف ﴿ON﴾ على ﴿ML KJ﴾ إنما جاز قبل تمامه بصلته التي هو من جملتها ، ﴿Q P﴾ المعطوف على ﴿L M﴾ لوجهين :

الأوّل : إنّ الكفر بالله والصدّ عن سبيل الله متّحداً بمعنى ، فكأنّه لا فصل بالأجنبيّ بين سبيل الله وما عطف عليه ، ولا عطف للكفر على الصدّ قبل تمامه ، فهو بمنزلة أن يقال : وصدّ عن سبيل الله / والمسجد الحرام .
الثاني : أنّ هذا التقديم لفظاً للعناية ومثله لا يعدُّ فصلاً والأوّل أوّجه»^(١) . انتهى

قلت : [كلا]^(٢) الوجهين ضعيف ، ثم قال التفتازاني : «قيل : الجيد أن يتعلق بمحذوف أي ويصدّون عن المسجد الحرام ، وهو في غاية الرداءة»^(٣) . انتهى

قلت : يشير إلى أنّه مثل قوله :

أَسَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ^(٤) .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف مخطوط لوحة (١١٥/ب) .

(٢) زيادة ؛ ليستقيم التركيب .

(٣) ينظر : الحاشية مخطوط لوحة (١١٥/ب) .

(٤) وهو عجز بيت من الطويل صدره : إذا قيل : أيُّ النَّاسِ شرّ قبيلة؟

قائله : الفرزدق . ينظر : ديوانه ، ٤٧/١ .

البيت من شواهد التصريح ٣١٢/١ ، والخزانة ١١٥/٩ ، والدرر ٩٢/٢ .

اللغة : كليب : هو ابن يربوع أبو قبيلة جرير .

الشاهد : جر «كليب» بحرف جر محذوف ؛ لأنّ عامل الجر ضعيف وهو لا يعمل بعد حذفه ، و للبيت رواية أخرى برفع «كليب» على أنّه لمبتدأ محذوف ، أي : هي كليب ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

قوله : الثالث^(١) : تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى : ﴿عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٢) ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾^(٣) ومن قوله عليه الصلاة والسلام : «لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت»^(٤) باسم «لا» وذلك باطلٌ عند البصريين ؛ لأنَّ اسمَ «لا» حينئذٍ مطوّلٌ فيجب نصبه وتوينه . (٧٠١)

الزجاج^(٥) من البصريين يرى أنَّ الفتحة في اسم «لا» التبرئة إعرابٌ ، وأنَّ التوين حُذِفَ استخفافاً لكثرة الاستعمال ، فيمكنُ أن يُخَرَّجَ هذا على مذهبه .

فإن قلت : يمنعُ منه في الآية الثانية^(٦) لزومُ الفصلِ بين المصدرِ الذي هو «التثريب» وبين معموله الذي هو «اليوم» بخبر «لا» الذي هو ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ، والمصدرُ لا يخبرُ عنه إلا بعد أخذه لجميع معمولاته .

قلتُ : سبق قريباً أنَّ مثله في الظروف مُعْتَقَرٌ .

فإن قلتُ : لم لا يجعلُ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ صفة لاسم «لا» ولا يلزم الفصل بأجنبيّ؟

قلتُ : يلزم عمله بعد وصفه وهو محذوفٌ .

فإن قلتُ : أجازَ الزمخشريُّ فيه وجهًا آخرَ «وهو أن يكون متعلقًا بـ﴿يَغْفِرُ﴾ وهذا لا إشكالَ فيه .

ووجهًا ثانيًا : وهو تعلُّقه بالمقدَّرِ في ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من معنى الاستقرار»^(٧) ،

فما الذي يظهرُ في هذا الوجه؟

(١) الثالث من أمثلة ما يُراعى فيه المُعْرَبُ معنى صحيحًا ، ولا ينظر في صحته في الصناعة ، المغني ٥٧/٦ .

(٢) سورة هود ، من الآية : ٤٣ ، والآية بتمامها : ﴿قَالَ سَتَأْتِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ ﴿عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ١٤ ١٥ مِنْ الْمُعْرَفِينَ﴾ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية : ٩٢ ، والآية بتمامها : ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ © أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ .

(٤) سبق تخريج الحديث ، ص ١٤٢ .

(٥) ينظر رأيه في : شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، ٣٨٢/١ ، والارتشاف ١٢٩٨/٣ .

(٦) قوله تعالى : ﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ .

(٧) ينظر : الكشاف ٣٢٢/٣ .

قلت : زَعَمَ بعضُهم أَنَّهُ لَا يُجَرِّجُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعَا خَبْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صَلَةً أَوْ حَالًا نَائِبِينَ عَنِ المَحذُوفِ ، فَالْعَمَلُ لهُمَا أَنْفُسُهُمَا لِنِيَابَتِهِمَا عَنِ ذَلِكَ المَحذُوفِ ، وَلِعَوَضِهَا عَنْهُ حَتَّى إِنَّهُ لَا يُجَوِّزُ إِظْهَارَهُ فِي هَذَا المَوْضِعِ .

فلو قلت : هَذَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ أَبَوُهُ ، لَكَانَ «أَبَوُهُ» مَرْفُوعًا بِنَفْسِ الجَارِ وَالْمَجْرُورِ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ^(٢) ، فَإِنَّهُ يُجْعَلُهُ مَرْفُوعًا بِالمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ الِاسْتِقْرَارُ أَوْ الكَوْنُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَكَلَامُ الزُّنْحَشَرِيِّ فِي هَذَا الوَجْهِ يَتِمُّشَى عَلَى رَأْيِ الأَخْفَشِ لَا عَلَى رَأْيِ سَيَبَوِيهِ .

قوله : ومثله قول أبي حيان^(٣) في ﴿ v ut s r q ﴾

﴿ v ﴾^(٤) : إنَّ ﴿ v ﴾ حال كان في الأصل صفة لـ ﴿ w ﴾ . (٧٠٢)

يعني أَنَّهُ يَلْزِمُ الفِصْلَ بَيْنَ العَاطِفِ وَالمَعطُوفِ بِالحَالِ ، وَأَبُو حَيَّانٍ قَدْ اسْتَشْعَرَ هَذَا الِاتِّزَامَ وَأَجَابَ عَنْهُ ، فَلَمَّا ذُكِرَ كَلَامُهُ ، قَالَ فِي البَحْرِ : «وَالَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ فِي الآيَةِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِأَنْ يذُكُرُوا اللَّهَ ذِكْرَ آبَائِهِمْ أَوْ أَشَدَّ ، وَقَدْ سَأَغَ لَنَا حَمَلُ الآيَةِ عَلَى هَذَا المَعْنَى بِتَوْجِيهِ وَاضِحٌ ذُهِلُوا عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿ v ﴾ مَنْصُوبًا عَلَى الحَالِ وَهُوَ نَعْتٌ لِقَوْلِهِ : ﴿ w ﴾ لَوْ تَأَخَّرَ ، فَلَمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ كَقَوْلِهِمْ^(٥) :

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٥٥ .

(٢) ينظر رأيه في : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠ ، الارتشاف ٣/ ١١٢٣ ، المساعد ١/ ٢٣٦ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٠٨ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٠٠ ، والآية بتامها : ﴿ r q p o n ﴾

{ z y w v ut s } | ~ فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي

الأخيرة مِنْ خَلْقٍ ﴿ .

(٥) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ، ص ٥٠٦ .

وعجزه : يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ .

اللغة : مِيَّةٌ : اسم محبوبه الشاعر ، موحشًا : اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله ، والمراد : القفر الذي لا أنيس له ، خلل : جمع خلة ، وهي بطانة منقوشة بالمعادن تغشى بها أجفان السيوف .

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ^(١)

فلو تأخر لكان : لَمِيَّةٌ طَلَّلُ مُوَحِّشٌ /، وكذا لو تأخر هذا لكان : أو ذكراً [ب/١٥٠] أشدّ يعني من ذكركم آباءكم ، ويكون إذ ذاك : أو «ذكراً أشدّ» معطوفاً على محلّ الكاف من : ذكركم ، ويجوز أن يكون ﴿W﴾ مصدرًا لقوله : ﴿Q﴾ و ﴿S﴾ في موضع الحال ؛ لأنه في التقدير : نعت نكرة تقدّم عليها ، فانتصبَ على الحال . ويكون : ﴿U﴾ معطوفاً على محلّ الكاف حالاً معطوفة على الحال ، ويصير مثل قولك : اضْرِبْ مِثْلَ ضَرْبِ فُلَانٍ ضَرْبًا ، الضَّرْبُ مِثْلُ ضَرْبِ فُلَانٍ ، فلما تقدّم انتصبَ على الحال ، وحسّنَ تأخيرَه أنه كالفاصلة في حُسْنِ المَقْطَعِ ، ولو تقدّم لكان : فاذكروا الله ذكراً كذكركم ، كان اللَّفْظُ يتكرّر ، وهم ممّا يجتنبون كثرة تكرير اللفظ ، فبهذا المعنى ، وحسن المقطع تأخير .

لا يقال في وجه الأوّل : إنّه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو : ﴿U﴾ ، وبين المعطوف الذي هو : ﴿W﴾ بالحال الذي هو : ﴿V﴾ ، وقد نصّوا على أنّه إذا جاء ذلك ، فشرطه أن يكون المفصول به قسمًا أو ظرفًا أو مجرورًا ، وأن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد ، وقد وجد هذا الشرط الأخير وهو كون الحرف على أزيد من حرف واحد ، وفقد الشرط الأوّل ؛ لأنّ المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور ، بل هو حال ؛ لأنّ الحال هي مفعولٌ فيها في المعنى ، فهي شبيهة

(١) والبيت من شواهد الكتاب ١٢٣/٢ ، أماليّ ابن الشجري ٩/٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، ط دون . ص ١٣١-١٣٢ .
الشاهد في البيت : «مُوَحِّشًا» وقوعه حالاً من «طلل» وهو نكرة ، وسوّغ ذلك تقدم الحال عليها ؛ وهذا على رأي سيبويه ، وأمّا الجمهور فيرون أنّ «موحشًا» حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ وهذا الضمير معرفة - وإن كان مرجعه - المبتدأ ، وهو نكرة ، وعلى هذا فلا شاهد فيه .
ويرى البعض : أنّ النكرة «طلل» موصوفة بجملة «يلوح» ، فيكون المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

بالظرف ، فيجوز فيها ما جاز في الظرف»^(١) . انتهى

قلت : ولو قيل : إنه من عطفِ الجمل ، والتقدير : واذكروه أشدَّ ذكرًا ، لم يتَّجه السُّؤال من أصله ، وكذا يُقدَّر في الآية الأخرى التي تلاها . قبل : فيكون التقدير : واجعل من ذريتنا أُمَّةً مسلمةً لك .

قوله : ونظيرُهُمَا قَوْلُ الْمَفْسِّرِينَ^(٢) [في] * + , - . / O

1 ﴿٣﴾ : (٧٠٢) [إِنَّ الْمَعْنَى]^(٤) إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ «مِنَ الْأَرْضِ» فَعَلَّقُوا مَا

قبل «إِذَا» بِمَا بَعْدَهَا لَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّكُمْ عَلَّقْتُمْ مَا قَبْلَ «إِذَا» بِمَا بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّكُمْ قَصَدْتُمْ أَنْ - ﴿٣﴾ الْمَلْفُوظُ بِهِ مَتَعَلَّقٌ

بِـ ﴿٣﴾ 1 ﴿٣﴾ ، وَإِنَّمَا هُمْ قَدَّرُوا جَارًا وَمَجْرورًا بَعْدَ الْفِعْلِ . الْمَذْكُورُ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالْأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ هَكَذَا : ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ مِنْهَا ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّكُمْ أَظْهَرْتُمْ أَنَّكُمْ مَرَجَعْتُمْ الضَّمِيرَ ، فَقَالُوا : الْمَعْنَى إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا مَحذُوفَ فِيهِ .

(١) ينظر : البحر المحيط ٣٠٨/٢ .

(٢) ينظر : تفسير ابن عطية ١٩/٧ ، الدر المنثور ٣٩/٩ .

(٣) سورة الروم ، من الآية : ٢٥ .

(٤) ليس في المخطوط وهي عن المغني .

قوله : وقول آخر^(١) ﴿ | } ~ أَلزَّهْدِيْنَ ﴿^(٢) إِنَّ « فِي » متعلّقة
بالزاهدين المذكور ، وهذا مُتَمَنَعٌ إِذَا قَدَّرْتَ « أَل » موصولة وهو الظاهر ؛ لأنَّ
معمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول إلى آخر الكلام . (٧٠٣)

صرّح ابنُ الحاجب في أمالي القرآن بخلاف ذلك ، فقال في قوله تعالى :

﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾^(٣) / : « الظَّاهِرُ فِي ﴾ لَكُمَا ﴿ فِي مِثْلِ [أ/١٥١] هذا الموضوع أَنَّهُ متعلّقٌ بـ ﴿ النَّاصِحِينَ ﴾ ونحوه ؛ لأنَّ المعنى عليه ، ولا يرتاب في أنّ المعنى : إِنِّي لَمِنَ النَّاصِحِينَ لَكُمَا ، وأنَّ اللّام إنّما جيء بها لتخصيص معنى النصّح بالمخاطبين ، وإنّما فرّ الأكثرون لما فهموا من أنّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول ، والفرق عندنا أنّ الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزّل جزءاً^(٤) من الكلمة صارت نظيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقديم ، ففرّق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرّق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصّلة اسم فاعل أو اسم مفعول ، ليكون مع الحرف كالاسم الواحد ، ولذلك لم توصل بجملته اسمية لتعذر ذلك فيها ، وهذا واضح ولا حاجة إلى التّعسف^(٥) .

(١) قال بهذا الرأي ابن عطية ٤٦٦/٧ ، وأبوحيان في أحد أقواله ، والسمين الحلبي . ينظر : الدر المصون ٤٦١/٦ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ٢٠ .

(٣) سورة الأعراف ، من الآية : ٢١ .

(٤) في الأصل : جزء .

(٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢٨٣/١ .

قوله : السَّابِعُ (١) : قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي يُخَاطَبُ الشَّيْبَ (٢) :

[البسيط]

إِنْعَدَّ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ (٣)

إنَّ «من» متعلّقة بـ«أسود» ، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل ، وذلك مُتَمَتِّعٌ فِي الْأَلْوَانِ . (٧٠٣)

من الامتناع مذهب البصريين (٤) ، وذهب الكسائي وهشام (٥) إلى أنّه يجوز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً ، وذهب غيرهما من الكوفيين إلى جواز بنائه من (٦) السواد والبياض خاصة .

قلت : والمتنبي كوفي فلا حرج عليه في ارتكاب طريقيته وطريقة أصحابه ، ولا يعابُ تخريجُ كلامه على مذهبيهم .

قوله : وَالصَّحِيحُ أَنَّ «[مِنَ] الظُّلْمِ «صفة لـ«أَسْوَدُ» أي : أسود كان (٨) من جملة الظُّلْمِ .

(١) السابع : من أمثلة ما يُراعى فيه المُعْرَبُ معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة ، المغني ٦٢/٦ .

(٢) ينظر : ديوان المتنبي ، ٣٧/١ .

(٣) البيت في شرح شواهد البغدادي ١٧٢/٧ ، الخزانة ٢٤١/٨ .

(٤) ينظر : الأصول ١٠٤/١ ، والإنصاف ١٥٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٦/٧-١٤٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٣ .

(٥) ينظر : المساعد ١٦٢/٢ .

(٦) في الأصل : مكرّر .

(٧) في الأصل : «ل» .

(٨) وفي المغني : «كائن» .

قوله : التَّاسِعُ^(١) : قولُ الزمخشري في ﴿ ~ ءَايِنِيهِ مَنَامُكُمْ بِأَيْلٍ وَالنَّهَارِ وَأَبْنِغَاؤُكُمْ مِّنْ فَضْلِهِ ﴾^(٢) «أنه من اللَّفِّ والنَّشْرِ ، وأنَّ المعنى : منامكم وابتغَاؤُكم من فضله بالليل والنَّهار»^(٤) ، وهذا يقتضي أن يكون النَّهَارُ معمولاً لـ«ابتغاء» مع تقدّمه وعطفه^(٥) على معمول «منامكم» وهو بالليل ، وهذا لا يجوز في الشَّعر فكيف في أفصح كلام^(٦) .

بالغ المصنّف في التشنيع في غير محلّه^(٧) ، وذلك أنّه ليس في قول الزمخشري أن ذلك من اللَّفِّ والنَّشْرِ ما يقتضي أن يكون قوله : ﴿بِأَيْلٍ﴾ معمولاً لـ«مَنَامُكُمْ» ، وأن يكون النَّهَارُ معمولاً لـ«ابتغَاؤُكُمْ» بل مقتضاه أن يكون قوله : ﴿بِأَيْلٍ﴾ راجعاً للمنام و(النَّهار) راجعاً لابتغاء الفضل ، ويحتمل أن يكون رجوعهما إليهما لا باعتبار عملهما فيهما ، بل باعتبار تعلّقهما بهما من جهة المعنى فقط .

فإن قلت : فبِمَ^(٨) يتعلّق الجارّ والمجرور حينئذٍ من جهة الصَّنَاعَةِ؟ قلت : يكون قوله : ﴿بِأَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي : ذلك الليل والنَّهار ، والإشارةُ ترجعُ إلى ما ذكر من الآيات^(٩) وابتغاء الفضل ، والابتغاء وإن كان مؤخراً لفظاً هو متقدّم تقديراً ؛ لأنّه من تتمّة

(١) التاسع أيضاً من أمثلة ما يُراعى فيه المُعْرَبُ معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة ، المغني ٦/٦٤ .

(٢) الباء ليست موجودة في الأصل .

(٣) سورة الروم ، من الآية : ٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ ~ ءَايِنِيهِ مَنَامُكُمْ بِأَيْلٍ وَالنَّهَارِ وَأَبْنِغَاؤُكُمْ مِّنْ فَضْلِهِ إِنَّكَ ۖ ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ .

(٤) ينظر : الكشاف ٤/٥٧٢ .

(٥) في المخطوط : وعطف .

(٦) ومن آياته منامكم وابتغَاؤُكم من فضله بالليل والنَّهار ، وهو من اللَّفِّ والنَّشْرِ المرتب كما ذكره البلاغيون ، وهذا من حسن نظم القرآن وإعجازه ، ينظر : الكشاف ٤/٥٧٢ . وفي المغني : في أفصح الكلام .

(٧) المواقف العقديّة قد تجور بنا عن جادة الحق ، فشارحنا الدماميني - رحمه الله - ينتصر للزمخشري في تعليقه على هذه الآية .

(٨) في الأصل : «فيما» وهو خطأ ؛ لأنّ «ما» هنا استفهاميّة ، وليست «ما» الموصولة .

(٩) في الأصل : «الأيام» .

الأوّل/والجملة معترضة فتأمل .

قوله : والمطلق والمقيّد غيران^(١) فالمعلّل مُتَعَدِّدٌ في المعنى ، وإن اتّحد في اللفظ .

الحقُّ أنّه لا اتّحاد في اللفظ ؛ لأنّ المعلّل أولاً هو المطلق والمعلّل ثانياً هو المقيّد لفظاً فهما متغايران لا متّحدان .

قوله : الحادي عشر^(٢) : قول بعضهم^(٣) في ﴿ NM PO Q S R ﴾^(٤) .

إنّ «هو» ضميرُ الشّأن وإنّ «يعمر» مبتدأ و«بمزرحة» خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر . (٧٠٥)

قد يقال : روعيت صورة النّفي فأدخلت الباء لذلك .

وقد صرّح ابن الحاجب في أماليّ القرآن بجواز كون أن «يعمر» مبتدأ و«بمزرحة» خبره ، والجملة خبر «ما» أو خبر المبتدأ .

قال : «وَحَسُنَ دَخُولُ [الباء]»^(٥) في «بمزرحة» ؛ لأنّ المعنى معنى النّفي ، وصرّح بتجويز كون الضّمير راجعاً للوداد وكونه ضمير شأن وما بعده مبتدأ وخبر تفسير له في موضع الخبر^(٦) .

(١) في المعاجم : أن «غير» بمعنى «سوى» ، والجمع أغيار ، ولم يذكره أنه غير عربي ، وذكر المصنف في الباب الرابع : «أن» غيران و «أغيار» ليس بعربيّ . ينظر : المغني ، ٦٦٢/٥ .

(٢) الحادي عشر من أمثلة ما يراعى فيه المعرب معنى صحيحاً ، ولا ينظر في صحته في الصناعة ، المغني ٦٧/٦ .

(٣) قال بهذا الفارسي في المسائل الحليّيات ، ص ٢٤٧ ، موافقة للكوفيين ، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا انتظم من ذلك إسناداً معنويّ ، نحو : ما هو بقائم زيد . ينظر : الدر المصون ٢٥٦/١ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٩٦ ، والآية بتامها : ﴿ X WV U S RQ PO NML K J I H G ﴾ .

(٥) زيادة يقتضيتها التركيب .

(٦) ينظر : أماليّ ابن الحاجب ١٢١/١ - ١٢٢ .

قوله : وَرَبَطُ الْمَوْضُولِ بِالظَّاهِرِ ، وَهُوَ فَاعِلٌ «أَخْرَجُ»^(١) وَبَابُ ذَلِكَ الشُّعْرُ ؛ كَقَوْلِهِ^(٢) :

[الطويل]

وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ^(٣) (٧٠٧)

قَدَّمَ المَصْنُفُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ أَنَّهُ قَلِيلٌ ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ بَابَهُ الشُّعْرُ ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا هُنَاكَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي النُّثْرِ ، وَأَنَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ : أَبُو سَعِيدِ الَّذِي رُوِيَ عَنْ الخَدْرِيِّ ، وَالْحِجَاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يَوْسُفَ بِنَصْبِ ابْنِ .

قوله : أَنَّ «الذي» و«أَنْ» المَصْدَرِيَّةُ يَتَعَاوَضَانِ ، فَتَقَعُ «الذي» مَصْدَرِيَّةً^(٤) .

[الطويل]

كقوله^(٥) :

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَبِدِي مِنْ [حُبِّ] مِيَّةَ تَقْرَحُ^(٦) (٧٠٩)

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صِلَةُ «الذي» عَلَى جَعْلِهَا مَصْدَرِيَّةً هِيَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ ، وَهِيَ «كَبِدِي مِنْ حُبِّ مِيَّةَ تَقْرَحُ» ، وَقَوْلُهُ : أَرَى جُمْلَةً مَعْرُضَةً بَيْنَ الْمَوْضُولِ وَصِلَتِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ . مِثْلُ : قَرِحَ كَبِدِي فِي مَا أَرَاهُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجْعَلَ «الذي» مَوْضُولًا وَصِلَتَهُ «أَرَى» ، وَمَا بَعْدَهُ ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ أَي : أَرَاهُ .

(١) أي من قوله تعالى : ﴿ [b a ` _ ^] ﴾ .

(٢) القائل هو مجنون عامر (في ديوانه ص ١٤٧) ، وهو عجز بيت صدره : يَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ

(٣) البيت من شواهد شرح السيوطي ٥٥٩/٢ ، وشرح شواهد البغدادي ٢٧٦/٤ .

الشاهد فيه : وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر ، والقياس : وأنت الذي في رحمته أطمع .

(٤) فقد قال بهذا يونس والفراء والفارسي . ينظر : معاني الفراء ٣٦٥/١ ، والعصديات ، ص ١٧٠ .

(٥) القائل هو ذو الرمة ١١٩٤/٢ .

(٦) في الأصل : ليست موجودة .

(٧) البيت من شواهد شرح السيوطي ٩٦٨/٢ ، والشواهد للبغدادي ١٧٥/٧ .

وقوله : وتَقْرَحُ في موضع نصب علي أنه مفعول ثانٍ لـ «أرى» ،
و «كبدِي» مفعول به منصوب بـ «تقرح» و «الذي» وصفٌ لمحذوف ،
والمعنى أتقرح أكبادُ المحبين كالتقرح الذي أراه يقرح كبدِي من حُبِّ مِيَّة .
قوله : ونظائرُ هذا التركيب مشهورةٌ كثيرةٌ الاستعمال ، وقُلَّ من تنبَّه
لإشكالاتها وظهر لي فيها توجيهان :

أحدهما : أن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويلٍ إلى آخره . (٧٠٩)

ذكر في حاشية التسهيل في باب الإضافة أن من أمثلة سيويه^(١) «أنت
أكرمُ عليٍّ من أن أضربَكَ ، وأنَّ الزَّجاج قال : كأنَّه بلغه أنه عزم على
ضَرْبه ، فذكر له ذلك ، فقال له هذا الكلام والمعنى من صاحب ضربك إذ
لا يُفَضَّلُ شخصاً على الضرب ، وأضاف الضرب إلى المخاطب ؛ لأنَّه قد
أضاف هو الضَّرْب إلى نفسه حتى توهم أنَّه يضرب فقال له : أنت أكرم عليٍّ
من صاحب الضرب الذي تنسبه إلى نفسك ، وليس لك ، فأضافه إليه ؛
لأنَّه تلبس به عندما اعتقد أنَّه يقع به ، فبهذا صحَّ الكلام ، وقد يقال :
المراد بصاحب ضَرْبِكَ المتكلمُ إلا أنَّه لا يستعمل في هذا المعنى ، بل في
معنى أنت عليٍّ كريم فلا أضربك هذا كلامه ، ولا يخفى عليك ما في قوله ،
وقد يقال إلى آخره من البحث .

قوله : فهذا الوجهُ عندي^(٢) ضَعِيفٌ ؛ لأنَّ التفضيلَ على الناقصِ لا فَضْلَ
فيه كقوله^(٣) :

[الطويل]

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

قد كفى المصنّف مؤونة البحثِ معه في ابتداءِ هذا التوجيه حيث انقوَفَ
بضعفه ، فلا حاجة للمناقشة .

قوله : التوجيه الثاني : أنَّ «أعقل» ضَمَّن معنى «أبعد» فمعنى المثال : زيدُ

(١) ينظر : الكتاب ٢١٣/١ .

(٢) في المخطوط : عنده .

(٣) لم يعرف قائله . البيت من شواهد السيوطي ٩٦٨/٢ ، وشرح شواهد البغدادي ١٧٨/٧ .

أبعد الناسِ مِنَ الكَذِبِ لفضله من غيره ، ف«من» المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلّقة بـ«أفعل» ، لما ضُمَّنه من معنى البُعْد ، لا لما فيه من المعنى الوضعيِّ والمفضَّل عليه متروك أبداً مع «أفعل» هذا لقصد التعميم . (٧١٠)

فيه نظر ، فإنَّ «أفعل» الذي يسبك هو وما بعده في المثال بالمصدر مسندٌ إلى ضمير المفضَّل ، فينبغي عند السَّبْكِ أن يضاف المصدرُ إلى هذا الضمير كما تقول : في أعجَبَنِي مَا صَنَعْتَ ، المعنى : أعجَبَنِي صُنْعُكَ ، وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه : زيدٌ أبعَدُ الناسِ مِنْ كَذِبِهِ ، فيكون زيدٌ مفضلاً على الناسِ في البُعْد من كذب نفسه ، فيلزم مشاركة النَّاسِ له في ذلك وهو البعد من كونه ضرورة التفضيل ، وهذا عن مظانِّ التوجيهِ بِمَعزِلٍ ، ثم في كلام المصنِّف الجمع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال «من» على المفضَّل عليه وهو ممتنع ، وقد استبان لك أنَّ التوجيهين اللذين ظهرا^(١) للمصنِّف لا مُعَوَّلَ عليهما .

فقال الرضي : «وأما نحو قولهم : أنا أكبرُ مِنَ الشَّعْر ، وأنتَ أعظَمُ مِنْ أنْ تُقُولَ كَذَا ، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر ، والمخاطب على القول ، بل المراد : بُعْدُهُمَا عن الشَّعْر والقول ، وأفعل التفضيل يفيد بُعْدَ الفاضل عن المفضول وتجاوزه عنه ، فـ(من) في مثله ليست تفصيلية بل هي مثلُ ما^(٢) في قولك : بِنْتُ مِنْهُ ، تَعَلَّقْتُ بـ«أفعل» المستعمل^(٣) بمعنى : مُتَجَاوِزٌ ، وبائن بلا تفضيل ، فمعنى قولك : أنتَ أعزُّ عَلَيَّ مِنْ أنْ أَضْرِبَكَ أَي : بائنٌ مِنْ أنْ أَضْرِبَكَ مِنْ فَرَطِ عِزَّتِكَ عَلَيَّ ، وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ «من» التفضيلية متعلّقة بـ«أفعل» التفضيل بقريب من هذا المعنى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته ، فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية ، إلا في معنى التفضيل^(٤) . انتهى ، ولا مزيدَ عليه في الحُسْنِ .

(١) في الأصل : «ظهروا» .

(٢) في المخطوط : مثلها ، والتصويب عن الرضي .

(٣) في المخطوط : التفضيل ، والتصويب عن الرضي .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٣ .

قوله : والذي فسرت به عائشة - رضي الله عنها - خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير في ذلك مسطورة في صحيح البخاري^(١). (٧١٣ ، ٧١٤)

فذكر فيه بسنده إلى عروة قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - [ب/١٥٢] فقلت : أرايت قول الله - عز وجل - ﴿ Z Y X W V U ﴾ [f e d c b a ` _ ^] فوالله ما على أحد جناح ألا يطوف بالصفة والمروة .

قالت : بسما قلت يا ابن أخي إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه ألا يطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل^(٢) ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفة والمروة ، فلما سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك قالوا : يا رسول الله^(٣) إنا كنا نتخرج أن نطوف بالصفة والمروة ، فأنزل الله - عز وجل - ﴿ Z Y X W V U ﴾ الآية .

قالت عائشة : وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحد أن تريدك الطواف^(٤) بينهما .

قوله : وهذا كتخريجه^(٥) ﴿ 87 ﴾^(٦) 9 : < ; = > ? @^(٧) على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية ، وقد مضى البحث فيها^(٨) . (٧١٥)

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الحج» باب وجوب الصفا والمروة ، برقم (١٦٤٣) .

(٢) المشلل بالضم ثم الفتح ، وفتح اللام ، والشل الطرد ، وهو جبل يهبط منه إلى قديد من ناحية البحر ، معجم البلدان ٥/١٣٦ .

(٣) في الأصل : «يرسول الله» .

(٤) في الأصل : الصواف .

(٥) هذا تخريج الزمخشري في الكشاف . ينظر : ٤٦٦/٤ .

(٦) في الأصل : «قللا» .

(٧) سورة النمل ، من الآية : ٦٥ ، والآية بتامها : ﴿ 87 ﴾ 9 : < ; = > ? @ B I E D C .

(٨) الحاشية المصرية مخطوط لوحة (٤١/أ) ، والمغني ٥/٣٤٨ .

مضى في آخرِ البابِ الثالثِ قبل الكلامِ على تعيين موضع التقدير ، وقال هناك إن ابن مالك خرَّجها على أن الظرف مُتعلِّق بـ«يذكر» ، وأن الاسم الشَّريفَ مرفوعٌ على البدليَّة ، وحكى هناك وجهًا آخر ، وهو أن يُقدَّر «مَنْ» مفعولًا ، «الغيب» بدل اشتغال ، و«الله» فاعل ، والاستثناء مُفَرَّغ .

قوله : قول بعضهم^(١) في قوله : ﴿ H I J ﴾^(٢) إنَّ الباءَ زائدة و«أنفسهن» توكيد للنون ، وإنَّما لغةُ الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين أن يكونَ بعد التوكيد بالمنفصل^(٣) .(٧١٦)
تقدَّم هذا في حرف الباء^(٤) ، وتقدَّم أن توكيد المرفوع المتَّصل بالنفس أو العين ، ليس حقّه أن يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين ، بل حقّه أحد الأمرين لا بعينه ، إمَّا الفصلُ بين المؤكِّد والتأكيد بفاصل ما ، وتقدَّم هناك أن الباءَ الزائدة يمكن الاعتداد بها فاصلة .

(١) ينظر : الدر المصون ٢/٤٣٧-٤٣٨ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٢٨ ، والآية بتهاهما : ﴿ ONL K J I H ﴾
e dc ba ` _] \ [Z YXW VUT SR QP
. ﴿ t s r p o n k j i h f ﴾ .

(٣) وما ذكره أبوحيان في هذه الآية ردا على ما قاله المصنف هنا : «وظاهر الباء مع «تربصن» أنَّها للسبب أي من أجل أنفسهن .. ، كما تقول : جاء زيد بنفسه ، وجاء زيد بعينه ، أي نفسه وعينه ، ولا يقال : إنَّ التوكيد هنا لا يجوز ؛ لأنَّه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في «تربصن» ، وهو يشترط فيه أن يؤكَّد بضمير منفصل ، كان يكون التركيب : يتربصنَّ هنَّ بأنفسهنَّ ؛ لأنَّ هذا التوكيد لما جرَّ بالباء خرج عن التبعية ، وفقدت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكَّد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكَّد بمنفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين» . ينظر : البحر . ٤٥٤/٢ .

(٤) ينظر : المغني ٢/١٧٧ ، الحاشية المصرية (٤١/أ) .

[قوله] ^(١) : وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن ^(٢) «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ» ^(٣) إِنَّ الْأَصْلَ «أَنْ يُتِمُّوا» بالجمع فحسن ؛ لأنَّ الجمعَ على معنى «مَنْ» مثل : ﴿مَنْ يَسْتَعْمُونَ آ﴾ ^(٤) ، ولكن أظهر منه قول الجماعة إنَّه جاء على إهمال أن النَّاصِبَةَ حَمَلًا على أختها ما المصدرية .
لا وجه لكون هذا أظهر ، فإنَّ حَمَلَ «أَنْ» النَّاصِبَةَ على ما المصدرية في الإهمال قليلٌ ، وليس بقياس ، وإنَّما وقع في شذوذ من الكلام ، بخلاف اعتبار معنى «مَنْ» ، فإنَّه كثير ومقيس ، وهو واقعٌ في فصيح الكلام .

(١) بياض . مقدار كلمة وهي «قوله» .

(٢) انفرد ابن هشام - رحمه الله - في نسبة هذه القراءة إلى ابن محيصن ، وفي الكتب الأخرى ، كالكشف والبحر المحيط وشرح الرضي أمَّا قراءة مجاهد وتخريج هذه القراءة على ثلاثة أوجه :
- قراءة الجمهور بقراءة النصب «أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ» .
- قراءة ابن محيصن بقراءة الرفع «أَنْ يُتِمَّ» ، فالأصل : «يُتِمُّوا» بالجمع ثم حذفت واو الجماعة للالتقاء الساكنين ، وفيها قولان :
- قول البصريين : أمَّا «أَنْ» النَّاصِبَةَ أَهْمِلْتُ حَمَلًا «ما» على أختها لاشتراكهما في المصدرية .
- قول الكوفيين : أمَّا المخففة من الثقيلة .
ينظر : البحر ٤٩٨/٢ .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢٣٣ ، والآية بتامها : ﴿ ز ﴾ | { ~ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ ۖ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ۞ يُولَدُ لَهَا وَلِدٌ ۚ وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُ ۚ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ۚ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا فَأُولَادُكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا بَيْنَكُمْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَأَقْبُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا ۚ اللَّهُ ۚ تَعْمَلُونَ بَصِيرًا ۚ .
(٤) سورة يونس ، من الآية : ٤٢ ، والآية بتامها : ﴿ مَنْ يَسْتَعْمُونَ ۚ ۞ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ وَلَوْ ۚ لَا يَعْقِلُونَ ۚ ۞ .

قوله : وقد يرى كثيرٌ من النَّاسِ قولَ الزمخشري في هذه المواضع متناقضًا ، والصَّوابُ ما بيَّنتُ لك . (٧١٨)

حاصله رَفَعُ التناقض عن الزمخشري ، فإنَّه في تجويز ما أجازَه^(١) في ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٢) برفع «يُدرِكُ»^(٣) ، وإن كان مثل ما [أ/١٥٣] صنعه ، أو أشدَّ لكون القراءة شاذَّةً ، فلم يبال بالتسامح فيها ، وفيه نظر .
فإنَّه يرى أنَّ القراءات كلَّها آحاد ولا متواترَ فيها ، ولذلك نراه يخطئ القراء في بعض الأماكن ظنا منه أنَّ القراءة بالرَّأي ، فالاعتذار له بما ذكره المصنِّف غير ظاهر .

قوله : ونظيرُ هذا قولُ جماعةٍ ، منهم المُبرِّدُ^(٤) : إنَّ حركة راء «أكبر» من قول المؤدِّن «الله أكبر اللهُ أكبر» فتحة ، وإن وصل بنية الوقف . (٧١٩)

إلى قوله^(٥) : وكلُّ هذا خروج عن الظاهر لغير داع . بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح ، وذلك لأنَّ الأذان لم يسمع إلا موقوفًا .
قال النخعي^(٦) : «الأذان جزم»^(٧) ، ففي نقل الحركة إيدان بأنه وافق

(١) ينظر : الكشاف ١١١/٢ .

(٢) سورة النساء ، من الآية : ٧٨ ، والآية بتامها : ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي الْمَدِينِ لَأُصْبِحُوا مِنْكُمْ سَيِّئَةً يُقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُسَبِّهُمُ سَيِّئَةً يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَكُلِّمُوا هَذِهِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ .

(٣) قرأها برفع الكاف طلحة بن سليمان . ينظر : المحتسب ١٩٥/١ ، الكشاف ١١١/٢ ، البحر ٣١٥/٨ .

(٤) بحث عن هذا القول للمبرد فلم أجده في المقتضب ، والكامل ، ووجدته في تفسير اللباب لابن عادل : ٨/٥ : «وحكي عن المبرد أنه يجيز : «الله أكبر اللهُ أكبر» ، تح : مجموعة من المحققين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨ م .

(٥) ثم اختلفوا ، فقيل : هي حركة الساكنين ، وإنَّما لم يكسروا حفظًا لتفخيم اللام كما في سورة آل عمران ، وقيل : هي حركة الهمزة نُقِلَتْ .

(٦) النخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس ، أبو عمران النخعي ، من أكابر التابعين صلاحًا وصدق رواية وحفظًا للحديث . توفي سنة ٩٦هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٢٥/١ ، والأعلام ٨٠/١ .

(٧) ينظر : المغرب في ترتيب المغرب ، لناصر الدين الطرزي ، ص ٨٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط دون .

حُكْمًا ، ولولا ذلك لما نُقِلَ ، وإنَّما فُعِلَ ذلك حرصًا على عدم الخروج بالكلية عن السُّنة في الأذان من إيراد كلماته موقوفًا على أواخرها ، فهو إن لم يقف حسًا ، فقد وقف حُكْمًا من جهة أنه اعتَبَرَ آخر الكلمة ساكنًا لأجل الوقف ، ثم نُقِلَ إليها حركة الهمزة ، ووصل مع نيّة الوقف ، ولو ضَمَّ الرّاء فالحركة إعرائية^(١) كما استصوبه المصنّف كان غير واقفٍ لا حسًا ، ولا حكمًا ، فخرج عن سُنّة الأذان بالكلية ، فقد بان أن ثَمَّ غرضًا صحيحًا ، وداعيًا مقبولًا إلى ارتكاب ما ارتكبه المؤدّن من ذلك ، واحتجاج المصنّف بأن همز [ة]^(٢) الوصل لها ثبوت في الدرّج لا يفيدُه ، إذ قد فرضنا أن الناقل بحركتها إلى الرّاء واقف حُكْمًا لا واصل ، فلهمزة الوصل ثبوت ، إذ الدرّج مقصود حكمًا فتأمّله .

قوله : قد يكونُ المَوْضِعُ لا يتخرّجُ إلّا على وَجْهِ مرجوح ، فلا حَرَجَ على مخرّجه كقراءة ابن عامرٍ وعاصم^(٣) «وكذلك نُجِّي المؤمنين»^(٤) . (٧٢١)

هذا اعترافٌ من المصنّف بأنّ هذه القراءة المتواترة غير فصيحة ، لكونها لا تتخرّجُ [إلّا]^(٥) على وجه مرجوح ، ولا ينبغي ارتكاب مثله .

(١) في المخطوط : الإعرابية ، والتصويب عن المغني .

(٢) في الأصل : «همز» .

(٣) ينظر : النشر في القراءات العشر ٢/٣٦٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٣٩٤ .

(٤) في المخطوط : غير واضح ، وما أثبتته من التحفة .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

قوله : ويجوز في الضمير المنفصل من نحو : ﴿ / ﴾ .

ثلاثة أوجه : الفصل ، وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم ، والتوكيد . (٧٢٢)

في ظاهر العبارة تدافع ؛ لأن قوله : وهو أرجحها يقتضي رجحان الوجهين الأخيرين وأرجحية الفصل .
وقوله : وهو أضعفها .

يقتضي ضعف الوجهين الأخيرين وأضعفية الابتداء ، فيكون الفصل الذي حكم بأرجحيته ضعيفا ، والابتداء الذي حكم بأضعفيته راجحا وهو تناقض ، فينبغي أن يكون التفضيل غير مراد على أن الابتداء إنما يضعف حيث تكون صيغة الضمير متعينة لأن يكون فعلا ، وهنا لا يتعين لذلك .

قوله : ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى : ﴿ Y X W Z ﴾ (١) وقول الشاعر (٢) :

[الطويل]

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ (٣)

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري (٤) في الآية مؤد إلى فصل العامل عن معموله بالأجنبي والقول بذلك / في البيت مؤد إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد . (٧٢٣)

ليس هذا مما يقطع على بطلان قولهم : أمّا الآية فيحتمل تعلّق الجار فيها بمحذوف والتقدير : أراغب أنت ترغب عن أهتي ، فلا فصل بين العامل

(١) سورة مريم ، من الآية : ٤٦ ، والآية بتامها : ﴿ Y X W V Z ﴾ { ~ تنته } .
لأَرْجَمَنَّكَ وَأَهْجُرَنِي مَلِيًّا .

(٢) هذا صدر بيت لم يعرف قائله ، وعجزه : إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ .

(٣) البيت من شواهد شرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وابن الناظم ، ص ١٠٦ ، وتلخيص الشواهد ، ص ١٨١ ، والمساعد ٢٠٤/١ .

(٤) ينظر : الكشاف ٢٥/٤ .

ومعموله بأَجْنَبِيٍّ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

فيحتمل أن يكون «أنتم» مبتدأ وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله : ما وافٍ بعهدي أنتم ، والتقدير : يا خَلِيلِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُهُ فَمَا أَحَدٌ وَافٍ بِعَهْدِي أَي : إن عدم قيامكما معي على من أقاطعه سبب ؛ لأن لا يكون أحد وافياً بعهدي ؛ لأن من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الإخاء فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه أتسى غيركما بكما ، وتخلّف عن نصرتي لتخلّف من هو أحق منه بها ، فيكون ذلك داعياً إلى ألا يفني أحد بعهدي ، وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ، ويندفع به الاحتجاج على المخالف ، وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد^(١) في شرح الحاجبية ناقلاً له عن الحديثي^(٢) .

قوله : يجوز في نحو : ﴿ جَمِيلٌ ﴾^(٣) ابتدائية كل منهما ، وخبرية الآخر^(٤) . (٧٢٥)

لم يذكر في العبارة معادل ضمير الاثنين ، فيمكن أن يقال : لا شك أنه لم يذكر في قوله تعالى : ﴿ جَمِيلٌ ﴾ غير أحد ركني الإسناد ، والركن الآخر محذوف ، فالضمير من قوله : «منهما» عائد على المذكور

(١) نجم الدين سعيد ، قال عنه السيوطي : «سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد شارح الحاجبية ، لم أقف على ترجمته ، وشرحه هذا كبير ، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف ، وفيه أبحاث حسنة .

ينظر : بغية الوعاة ١/٥٩١ ، وكشف الظنون ٢/١٣٧١ .

(٢) الحديثي هو : ركن الدين الحسن بن محمد العلوي ، توفي سنة ٧١٥ هـ . له : شرح على كافية ابن الحاجب ، وشرح الفصيح لثعلب ، وشرح الحماسة وغيرها ، ينظر : بغية الوعاة ١/٥٢١-٥٢٢ ، هدية العارفين ١/٢٨٣ .

(٣) سورة يوسف ، من الآية : ٨٣ ، والآية بتامها : ﴿ X W Y Z ﴾ { } ~ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا © هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿ .

(٤) ينظر : التبيان ٢/٧٢٦ .

والمحذوف ، ولا يخفى أن المذكور يمكن أن يجعل مبتدأ ، والمحذوف خبر ، وأن يُجْعَلَ خبراً والمحذوف مبتدأ ، فقد جاز في كل من المذكور والمحذوف الابتداء به والخبر .

قوله : **إِلَّا أَنْ النَّاقِصَةَ لَا تَكُونُ شَأْنِيَّةً لِأَجْلِ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَلِتَقْدِيمِ^(١) الْخَبْرِ . (٧٢٦)**
 إذ خبر ضمير الشأن لابد أن يكون جملة خبرية لا يتقدم شيء من أجزائها على ضمير الشأن .

قوله : **فَمَعْنَاهُ : مُوَحِّيًا ، أَوْ مُوَحِّيً .**
 أي إن كانت الأحوال التفريع من فاعل ﴿يُكَلِّمُهُ﴾^(٢) وهو الله ، فمعناه : مُوَحِّيًا ، وإن كانت من مفعول ﴿يُكَلِّمُهُ﴾ ، وهو الضمير المنصوب ، فمعناه : فَمُوَحِّيً إِلَيْهِ .

قوله : **﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ بِتَقْدِيرِ : أَوْ مُوَصِّلاً ذَلِكَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ . (٧٢٦)**

هذا إنما يَتِمُّ عند جعل الحال من الفاعل ، وإلا فلو كانت مِنَ المفعول لاحتيج إلى تقدير ضمير يعود على صاحب الحال ؛ لأجل الرِّبْطِ ، فَيَتَعَذَّرُ ، وكان ينبغي للمُصنِّف أن يذكرَ هذا المُقَدَّرَ ، وإلا فالإقتصارُ على ذلك دون تقديره^(٣) أصلاً مع كونه جعل المعطوف عليه محتملاً للحال من الفاعل أو المفعول مُؤدِّ إلى تجويزِ عَطْفِ حالِ الفاعل على حالِ المفعول ، وهو باطلٌ فتأمل .

قوله : **وَجُعِلَ ذَلِكَ تَكْلِيماً عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ . (٧٢٦)**

أي : تَكْلِيمٍ وَحِيٍّ أَوْ تَكْلِيمٍ إِرْسَالٍ ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُجْعَلَ الْإِشَارَةُ مِنْ قَوْلِ

(١) في المعنى : ولتقديم .

(٢) سورة الشورى ، من الآية : ٥١ ، والآية بتامها : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِحَكِيمٍ﴾ .

(٣) في المخطوط : تقدير .

المصنّف : وجُعِلَ ذلك راجعةً إلى أبعد مذكور في كلامه وهو الإيحاء ،
فيدخل الإرسال بطريقِ الأوّلَى ، وأمّا الإيصالُ من وراء حجاب ، فلا
يكون كذلك لظهور أنّه تكليم من غير احتياج إلى تقدير :

أين كان زيدٌ قائماً؟

يحتمل الأوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر إمّا «قائماً» قول و«أين» ظرف
له أو أين متعلّق محذوف ، و«قائماً» حال ، وعلى الزيادة والتّمّام ، ف«قائماً»
حال و«أين» ظرف له ، ويجوز كونه ظرفاً لـ«كان» إن قُدِّرَتْ تامّة ، أمّا على
التّمّام ، فممكّن أن يكون «زيدٌ» فاعلاً لـ«كان» و«قائماً» حال منه و«أين»
ظرف لغو أو متعلّق بـ«كان» ، وأمّا على الزيادة فـ«زيد» مبتدأ و«أين»
خبره قطعاً ، فيكون ظرفاً مستقراً متعلقاً بمحذوف وجوباً ، وقائماً حال من
الضمير المُستكن في الظرف ، فكيف يتأتّى أن يكون ظرفاً لـ«قائم» هذا ما لا
يمكن أصلاً .

قوله : ﴿ n m l ﴾^(١) تحتَمِلُ الحجازيّة والتّميميّة ، وأوجِبَ
الفارسيّ^(٢) ، والزّخشيّ^(٣) الحجازيّة ظناً أن المقتضي لزيادة الباء
نصبُ الخبر ، وإنّما المقتضي نفيه لامتناع الباء في «كان زيدٌ قائماً» وجوازها في
«لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ»^(٤) ، وفي «ما إن زيدٌ بقائم» . (٧٢٧، ٧٢٨)

(١) سورة هود ، من الآية : ١٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ g f e d c b a ` ﴾

﴿ p o n m l j i h ﴾ .

(٢) ينظر : المسائل البغداديات ، ص ٢٨٤ ، والمقتصد ، ص ٤٢٩ .

(٣) قال في المفصل : «دخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيدٌ بمنطلق ، إنّما يصحّ على لغة أهل الحجاز ؛
لأنّك لا تقول : زيدٌ بمنطلق» . ينظر : المفصل ، ص ٨٥ .

(٤) هذا جزء بيت من الطويل ، وهو للشّنفريّ الأزدي في ديوانه ، ص ٢٠ ، تح : طلال حرب ، عمرو
بن براق ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، ط ٢ ، ٢٠٠٧ م .

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وهو من شواهد أوضح المسالك ١/٢٩٥ ، شرح السيوطي ٢/٨٩٩٩ ، الهمع ٢/١٢٧ .

الشاهد في البيت : قوله : «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بـ«لم» .

قوله : فإن قَدَّرْتَ «لا»^(١) معها حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين
إن قَدَّرْتَ «لا» الثانية كالأولى ، وخبراً واحداً إن قَدَّرْتَها مؤكدة ، وقَدَّرْتَ
الرَّفْع بالعطف . (٧٢٨)

[١٥٤/ب]

إذا قَدَّرْتَ لا الثانية مؤكدة للأولى /، والرَّفْع بالعطف كما صرح به
كانت زائدة لتأكيد النفي ، فلا يتأتى تفريعه على كون لا معها حجازية
فتأمل .

قوله : وأما : ﴿ m l k ﴾^(٢) فمصدرٌ لاستيفاء «ضَرَّ»
مفعوله . (٧٢٩)

ويحتمل أن يكون الضمير من قوله : ﴿ k ﴾ عائداً إلى المصدر
المفهوم من الفعل ، و ﴿ m ﴾ مفعول بالفعل أي : ولا تضره الضر شيئاً
ما من الأشياء فلم يتعين في الآية ما ذكره المصنف .

[قوله]^(٣) : «جاء زيدٌ ركضاً»^(٤) أي : يركض ركضاً ، و«عامله»^(٥) «جاء»
على حدّ «قعدتُ جلوساً» . (٧٢٩)

يشير بذلك إلى الخلاف في ما إذا كان المصدر غير ملاقٍ للفعل المذكور في
الاشتقاق كما مثلاً به .

ومذهب سيبويه^(٦) أنه منصوب بفعله المقدر أي : قعدتُ وجَلَسْتُ
جُلُوساً ، وكذا مذهبه أيضاً في ما إذا كان المصدر ملاقياً لفعل المذكور في
الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ Q P O ﴾^(٧) ﴿ N M L ﴾

(١) أي في سورة البقرة في قوله تعالى : ﴿ * + ﴾ .

(٢) سورة التوبة ، من الآية : ٣٩ ، والآية بتامها : ﴿ h g f e d c ﴾ .
﴿ s r q p o m l k j i ﴾ .

(٣) بياض مقداره «كلمة» وهي «قوله» دلّ على ذلك أنّ ما بعده يعدُّ كلاماً لابن هشامٍ في المغني .

(٤) في الأصل : «كرضا» .

(٥) في بعض نسخ المغني «أو» .

(٦) ينظر : الكتاب ٨١/٤ .

(٧) سورة المزمل ، الآية : ٨ .

P ﴿١﴾ .

فَيَقْدَرُ : وَبَتَّلَ نَفْسَكَ تَبْتِيلاً ، وَأَبْتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ فَنَبَتْ نَبَاتًا ، وَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ (٢) ، وَالْمُبْرَدُ (٣) ، وَالسَّيرَافِيُّ (٤) ، أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ .
 قَالَ الرَّضِي : « وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بِلا ضَرُورَةَ مَلْجَأَةٍ إِلَيْهِ » (٥) .

وَاسْتَدَلَّ أَبُو عَلِيٍّ لِسَيُوبِيهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) : [البسيط]
 لَقَدْ عَجِبْتُ وَمَا فِي الدَّارِ مِنْ عَجَبٍ أَنِّي قُتِلْتُ وَأَنْتَ الصَّارِمُ الْبَطْلُ
 السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ طَالِبُهَا مَشِيَّ الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ
 فَقَوْلُهُ : « مَشِيَّ » مَنْصُوبٌ بِمَشِيَّ « مُقَدَّرًا لَا بِالسَّالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مُوصُوفٌ بِالْيَقْظَانَ لَا يُوصَفُ الْمَوْصُوفُ قَبْلَ تَمَامِهِ ، فَلَا يُقَالُ : مَرَزْتُ بِالضَّارِبِ الظَّرِيفِ زَيْدًا ، بَلْ يُقَالُ : الضَّارِبُ زَيْدًا الظَّرِيفُ .

قُلْتُ : لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّقْدِيرِ لِقِيَامِ الْمَانِعِ ارْتِكَابَهُ حَيْثُ لَا مَانِعَ ، فَلَا دَلِيلَ إِذْنٍ فِي الْبَيْتِ ، وَالْهَلُوكُ : الْمَرْأَةُ الْكَثِيرَةُ التَّنْيِ ، الْخَيْعَلُ : قَمِيصٌ لَا كَمَّ لَهُ ، وَالْفُضْلُ : قَمِيصٌ تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا .

قَوْلُهُ : وَالتَّقْدِيرُ : جَاءَ رَاكِضًا ، وَهُوَ قَوْلُ سَيُوبِيهِ (٨) وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَأْتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٩) ، فَجَاءَتْ الْحَالُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ
 السَّابِقِ ذَكَرَهُ . (٧٣٠)

(١) سورة نوح ، الآية : ١٧ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/١ ، توضيح المقاصد ٦٤٦/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٠٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/١ .

(٦) ينظر : كتاب الشعر ، ص ٤٣٤ .

(٧) قول المتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ١٢٨١/٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣٧٠/١ .

(٩) سورة فصلت ، من الآية : ١١ .

وترجَّح بذلك أن يكون ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ منصوبين على الحال^(١) بمعنى : طائعين أو مكرهين .

قال الزمخشري : «فإن قيل : هلاً قيل : «طائعتين» على اللفظ ، أو طائعات على المعنى ؟ لأنها سموات وأرضون .

قلت : لما جعلن مخالفات ومجيبات ، ووصفن بالطوع والكره قيل : «طائعين» في موضع «طائعات» نحو قوله : ﴿سَاجِدِينَ﴾^(٢) «(٣)» انتهى .

أي : فعوملت معاملته من يفعل ، وإنما ذكرها وهي مؤنثة ؛ لأنه قصد وصفها بصفات العقلاء ، وليس في وصف المؤنث ما يخص العقلاء ، وعُدل إلى الجمع المذكور الدال على العقلاء .

قوله : فإن قلنا : لا يُشترط اتحادُ/فاعلي الفعل والمصدر المعلل ، وهو [أ/١٥٥] اختيار ابن خروف^(٤) فواضح .

قال الرضي : ((وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأوّل ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين -عليه السلام- في نهج البلاغة : «فأعطاه الله تعالى النظرة استحقاقاً للسَّخطة ، واستتمماً للبليّة ، والمستحقُّ للسَّخطة إبليس ، والمُعطي للنظرة هو الله تعالى»^(٥) ، ولا يجوز أن يكون استحقاقاً حالاً من المفعول ؛ لأنَّ «استتمماً» إذن يكون حالاً من الفاعل ، وكذا إنجازاً للعُدّة ، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول»^(٦) .

(١) وذهب أيضا العكبري في التبيان ١١٢٤/٢ إلى أن «طوعا» ، و«كرها» مصدران في موضع الحال ، «طائعين» حال وجمع ؛ لأنه وصفها بصفات من يعقل ، والتقدير : أتينا بمن فينا ، فلذلك جمع .

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ٤ ، والآية بتامها : ﴿إِذْ ۙ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ۙ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ۖ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣٧١/٥-٣٧٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٣٨٥/٣ ، والتصريح ٣٣٥/١ .

(٥) نهج البلاغة ٢٢/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١١٥/١ .

قوله : والتقدير : **أَسْفُ أَسْفًا**^(١) ، ثم **اغْتُرِضَ** بذلك بين^(٢) الفاعل والمفعول به ، **إِبْلَاءِ أَسْفٍ** أو **لِأَجْلِ الْأَسْفِ أَسْفًا** . (٧٣٠)

وكأنه ترك التصريح بالحال لوضوح تقديرها ، والترجمة معقودة ، كما يجتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله .

قوله : **يَجُوزُ فِي نَحْوِ : «مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا»** كون «زيد» بدلًا من المستثنى منه ، وهو **أَرْجَحُهَا** ، وكونه منصوبًا على الاستثناء ، وكون «إلا» وما بعدها نعتًا ، وهو **أضعفها**^(٣) . (٧٣١)

فيه من التَّدافع ما مرَّ عن قريب ، ويدفع بما تقدَّم من حملة الفعل على إفادة مجرد الوصف دون التفضيل .

قوله : **وخيْرٌ منها الخفضُ بالإضافة**^(٤) . (٧٣٢)

أي : من النَّصب والجرِّ بـ«من» ، وكأنَّ خيرَيْته لما فيه من السَّلامة من الأمر المكروه ، و**حَصَلَ التَّخْفِيفُ النَّاشِئُ** عن الإضافة .

قوله : **من الحال ما يجتمل كونه من الفاعل ، وكونه من المفعول نحو : ضربتُ زيدًا ضاحكًا** . (٧٣٢، ٧٣٣)

ينبغي على هذا ألا يكون الحال لغير الأقرب إلا بدليل كما قاله عند تعدُّد الحال وصاحبها .

(١) في قول المتنبي في ديوانه ٥١/١ .

أَبْلَى الْهَوَى أَسْفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ

(٢) في المخطوط : على .

(٣) قال الأمير في حاشيته على المغني : «لما فيه من خروج «إلا» عن أصلها من الحرفية والاستثناء ، وتحلّي اللفظ بغير إعرابه» . ١٣٥/٢ .

(٤) قال الشمني : «أي : من كونه «حديدًا» ، حالًا ، ومن نصبه على التمييز ، وإنما كان الخفض بالإضافة خيرًا لحصول التخفيف به من الحال» . ينظر : الحاشية ٢٢٠/٢ . وقال الأمير : «وخير منها الخفض : لعله بحسب الاستعمال» ١٩٨/٢ .

قوله : وتجويز الزمخشري الوجهين^(١) في ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾^(٢) وهم ؛ لأنَّ ﴿كَافَّةً﴾ مختص بمن يعقل ، ووهمه في قوله :
 ﴿U W V X Y﴾ إذ قَدَّرَ^(٤) ﴿X﴾ نعتًا
 لمصدر محذوف أي : إرساله كافة أشد ؛ لأنه أضاف إلى استعماله في ما
 لا يعقل إخراجها عما التزم فيه من الحالِّية ، ووهمه في خطبة المفصل إذ
 قال : «محيط بكافة الأبواب»^(٥) أشد وأشد ، لإخراجه إياه عن
 النَّصْب . (٧٣٣)

اسْتَطَالَ الْمُصَنَّفُ مُثَقِّلًا فِي دَرَجَاتِ التَّشْنِيعِ جِهَةَ التَّشْنِيعِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي
 اللَّبَابِ «مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَلْزِمُ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ نَحْوُ : طُرًا وَمِثْلُهُ كَافَةٌ
 وَقَاطِبَةٌ وَاسْتَهْجَنَ إِضَافَتَهُمَا»^(٦) .
 قال شارحه السيّد عبدالله^(٧) ما نصّه : «وقد وقع «كافة» مضافًا في كلام

(١) قال : «ويجوز أن يكون «كافة» حالًا من «السلم» ؛ لأنها تؤثت كما تؤثت الحرب» . ينظر : الكشاف
 ٤١٧/١ .

وذكر أبوحيان في البحر المحيط ٣٣٨/٢ : «أن انتصاب «كافة» على الحال من الفاعل في : ادخلوا..
 وأجاز الزمخشري وغيره أن يكون حالًا من السلم ، أي من شرائع الإسلام كلها» .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٠٨ ، والآية بتمامها : ﴿ ~ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً
 وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ .

(٣) سورة سبأ ، من الآية : ٢٨ ، والآية بتمامها : ﴿U W V X Y Z﴾
 ﴿ ~ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٤) الزمخشري في الكشاف ١٢٣/٥ ، حيث قال : «إلا رسالة عامّة لهم محيط بهم» .
 تعقبه أبوحيان بقوله في البحر المحيط ٥٤٩/٨ ، «فالمنقول عن النحويين أنّ «كافة» لا تكون إلاّ
 حالًا ، فجعلها صفة لمصدر محذوف ، خروج عما نقلوا» .

(٥) ينظر : المفصل ، ص ٥ .

(٦) ينظر اللباب في علم الإعراب ، للإسفرائيني ، ص ١٠٤ ، تح : شوقي المعري ، مكتبة لبنان ،
 بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

(٧) السيّد عبد الله هو : عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بـ«نقرة كار» ، توفي سنة ٧٧٦ هـ . له : شرح
 المنار في الأصول ، شرح الألباب في النحو ، شرح الشافية في التصريف ، وغيرها . ينظر : بغية
 الوعاة ٥٤/٢ ، هدية العارفين ٤٦٧/١ ، الأعلام ١٢٦/٤ - ١٢٧ .

البلغاء الفصحاء منه قول عمر - رضي الله عنه - : قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين ، لكلِّ عام مائتي مثقال ذهبًا إبريزًا ، كتبه ابن الخطَّاب . ختمه : كفى بالموتِ واعظًا يا عمر ، وهذا الخطُّ موجود في آل بني آل كاكلة إلى^(١) الآن فلا وجه للتخطئة والاستهجان^(٢) . انتهى

[١٥٥/ب]

قلت : إن صحَّ هذا سقطت الأوجه الثلاثة بأسرها إذ فيه استعمال «كافة» لغير العاقل ، وعدم نصبه على الحال ، وإخراجه عن النصب ألبتة السبب إضافته - والله أعلم - بالصَّواب .

(١) في الأصل : إلى كاكلة . تكرار .

(٢) ينظر : روح المعاني للألوسي ٣١٧/١١ .

قوله : وأَمَّا «لَقَيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا» فمن التعدُّد ، لكن مع اختلاف
الصاحب ، ويستحيل التَّدَاخُل . (٧٣٣)
لتنافي الحالين .

فلا يمكن كون الثانية مقيدة للأولى ؛ لاستحالة الجمع بينهما .
قوله : وَيَجِبُ كَوْنُ الْأَوَّلِيِّ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ ، تَقْلِيلًا
لِلْفَضْلِ ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْعَكْسِ إِلَّا بِدَلِيلٍ . (٧٣٣)

فإن قلت : فما بال علماء البيان^(١) جَوَّزُوا فِي اللَّفِّ وَالنَّشْرِ جَعَلَ الْأَوَّلَ مِنْ
أَوْصَافِ النَّشْرِ رَاجِعًا لِلأَوَّلِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَلْفُوفَةِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي ، وَهَكَذَا بَلْ هُوَ
أَحْسَنُ عِنْدَهُمْ مِنْ جَعْلِهَا غَيْرَ مَرْتَبَةٍ ، قُلْتُ : إِنَّمَا يَجُوزُ النَّشْرُ عِنْدَ الْوَثُوقِ بِفَهْمِ
الْمَعْنَى ، وَأَنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّ مَا لِكُلِّ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَدِّدَةِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ هَذَا شَرْطًا فِي
تَعَدُّدِ الْحَالِ مَعَ تَعَدُّدِ صَاحِبِهَا ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى الْأَقْرَبِ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ إِلَّا عِنْدَ
قِيَامِ قَرِينَةٍ غَيْرِهِ هَكَذَا قَالَ الْمَصْنِفُ فِي حَاشِيَةِ التَّسْهِيلِ .

قوله : وَكَالْمِثَالِ سِوَاءِ ﴿فَلَوْ﴾ لِنَاكِرَةٍ ﴿فَنَكُونُ﴾^(٢) إِنْ سَلَّمَ كَوْنُ «لَوْ»
لِلتَّمَنِّيِّ^(٣) . (٧٣٤)

فيجوز أن يكون النَّصْبُ فِيهِ بِ«أَنْ» مضمرة وجوبًا في جواب التَّمَنِّيِّ ،
إِنْ قُلْنَا : بِأَنَّ «لَوْ» تَرَدُّدُهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ«أَنْ» عَلَى جِهَةِ
الْجَوَازِ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَسْبُوكُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْاسْمِ مَعْطُوفٌ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ
وَهُوَ ﴿كَرَّةٌ﴾ .

(١) ينظر : الإيضاح ، ص ٣٦١ .

(٢) سورة الشعراء ، من الآية : ١٠٢ ، والآية بتمامها : ﴿فَلَوْ﴾ لِنَاكِرَةٍ ﴿فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) وذكر السمين الحلبي في الدر ٥٣٦/٨ : «يجوز أن تكون المُشْرَبَةُ معنى التَّمَنِّيِّ ، فلا جواب لها على
المشهور . ويكون نصب «فَنَكُونُ» جوابًا للتَّمَنِّيِّ الَّذِي أَفْهَمْتُهُ «لَوْ» ، ويجوز أن تكون على بابها ،
وجوابها محذوف أي : لوجدنا شفعاء وأصدقاء أو لعملنا صالحًا . وعلى هذا فنصب الفعل بـ «أَنْ»
مضمرة عطفاً على «كَرَّةٌ» أي : لو أن لنا كَرَّةً فنكون ، كقولها : لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

قوله : «لِيَقْمُ زَيْدٌ فَنُكْرِمُهُ» الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ^(١) ، والجزم بالعطف والجزم بالعطف ، والنَّصْبُ عَلَى الْإِضْمَارِ . (٧٣٥)

فَإِنَّ كَانَ «نُكْرِمَهُ» بِالنُّونِ لِلْمَتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ أَوْ الْمَشَارِكِ ، فَالْجُزْمُ قِيَاسٌ وَإِنْ كَانَ لِلْمَخَاطَبِ ، فَفِيهِ جُزْمُ الْمَضَارِعِ الْمَخَاطَبِ بِاللَّامِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَقْيَسٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) مِثْلَ^(٣) : [الْخَفِيفُ]

لَتَقْمُ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ

فِيحْتَاجُ إِلَى الْإِعْتِدَارِ ، فَإِنَّ الثَّوَانِيَّ يُعْتَقَرُ فِيهَا مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْأَوَائِلِ .

قوله : وَقِيلَ : يُبَشِّرُ بِهِ^(٤) ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُ تَوْسَعًا ، فَانْتَصَبَ الضَّمِيرُ ثُمَّ حَذَفَ . (٧٣٧)

هَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ ، إِذْ لَوْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لَجَازَ الدُّخُولُ مِنْهُ إِلَى حَذْفِ كُلِّ عَائِدٍ مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ ، وَبَطْلَانَهُ مَعْلُومٌ .

(١) فِي الْمَخْطُوطِ : الْعَطْفُ .

(٢) يَنْظُرُ : الْإِنْصَافُ ٥٧٦/٢ .

(٣) شَطْرُ بَيْتٍ وَعَجْزُهُ : فَتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

بَيْتٌ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ ، وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ : أَنَّهُ مَرْوِيُّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِنْصَافِ ٥٢٥/٢ ، وَشَرَحَ الرَّضِيُّ ٨٥/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ١٥/٩ .

(٤) سُورَةُ الشُّورَى ، مِنَ الْآيَةِ ٢٣ ، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا : ﴿ ! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; = > ? @ * . ﴾

فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «الَّذِي» اسْمٌ مُوصُولٌ خَبَرَ «ذَلِكَ» ، وَعَائِدُهُ مُحذوفٌ عَلَى التَّذْرِيجِ : يُبَشِّرُ بِهِ ، يُبَشِّرُهُ ، يُبَشِّرُ ، حَذْفٌ بَعْدَ حَذْفٍ . يَنْظُرُ : الدَّرُ الْمَصُونُ ٥٤٩/٩ .

قوله : وقال أبو حيان : «لم يثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة .

ولا دليل في «مَرَزْتُ بِمَا مُعْجِبٌ لَكَ» لاحتمال الزيادة ، ولو ثبتت «سَرَّني ما مُعْجِبٌ لَكَ» لثبت ذلك^(١) . انتهى (٧٣٨)

ولا أعلمهم زادوا «مَا» بعد الباء إلا ومعناها السببية نحو : ﴿ !
" # (٢) ﴿ (* + , - . (٣) . (٧٣٨)

يشير بذلك إلى القدح في دعوى أبي حيان احتمال الزيادة في نحو : مررت بما
مُعْجِبٌ لَكَ ، من حيث إنَّ الباء فيه للإلصاق لا للسببية ، وما لا تزداد بعد الباء
إلا إذا كانت / للسببية فيما علمه وفي كلامه إشعار بموافقة أبي حيان على أنه لو
سمع «سَرَّني ما مُعْجِبٌ لَكَ» ، لثبت كون «ما» موصوفة ، والظاهر أنه لا يثبت
ولو سمع ذلك لاحتمل أن تكون موصولة حذف صدر صلتها .

[١/١٥٦]

قوله : نحو : ﴿ p o q r ﴿^(٤) يجوز فيه كون ﴿ r ﴿ صفة
للإسم ، أو صفة للرب . (٧٣٩)

وهنا سؤال مشهور ، وهو أن يقال : كيف جاء بـ«سبح» اسم ربك
الأعلى؟ والمقصود بالتسبيح والذكر الرب لا اللفظ الدال عليه .

وأجاب الإمام الغزالي^(٥) «بأنه إنما تعلق التسبيح والذكر بالاسم ، وإن

(١) ينظر : البحر المحيط ١/٨٥ .

(٢) سورة النساء ، من الآية : ١٥٥ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' (* + , - / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´ µ ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية : ١٥٩ ، والآية بتامها : ﴿ (* + , - / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` { | } ~ ¡ ¢ £ ¤ ¥ ¦ § ¨ © ª « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´ µ ¶ · ¸ ¹ º » ¼ ½ ¾ ¿ .

(٤) سورة الأعلى ، الآية : ١ .

(٥) الإمام الغزالي هو : محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الإمام الجليل ، أبو حامد الغزالي ، قال ابن النجار عنه : إمام الفقهاء ، ومجتهد زمانه ، واشتهر فضله بين العباد ، توفي سنة ٥٥٠ هـ . له من التصانيف : إحياء علوم الدين ، وكتب مختصرة منها مثل : الأربعين ، وغيرها . ينظر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى ، لتقي الدين ابن الصلاح ١/٢٤٩ ، تح : محيي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

كان غير المسمّى ؛ لأنّ التعظيم إذا وجب للمعظم ، فقد يُعظّم ما هو من سببه لأجله كما تقول : السلام على حضرة الملك^(١) ، واعترضه السّهيلي من وجهين :

«أحدُهما : أنّه لم يرو عنه - عليه الصّلاة والسّلام - أنّه قال في تسيّحه : سبحان اسمُ ربي على كثرة تسيّحه ، فدلّ على أنّ المقصود بالتسيّح فيها المسمّى ، والاسم مذكور لحكمة أخرى .

والثاني : يلزمه أنّه يطلق على الاسم التكبير والتحميد والتنزيه ، وغيره من المعاني المقصود بها الله تعالى فتقول : كبرت اسم ربي ، وذلك مما أجمع المسلمون على تركه»^(٢) .

قال السّهيلي : «والجواب السّديد أنّ الذكّر على الحقيقة محلّه القلب ؛ لأنّه ضدّ النسيان ، والتسيّح نوع من الذكّر ، فلو أطلق التسيّح والذكّر لما فهم منها إلا ذلك ، دون اللفظ باللسان ، والله تعالى قد تعبّدنا بالأمرين جميعاً ، ولم يتقبّل من الإيمان إلا ما كان قولاً باللسان ، واعتقاداً بالجنان ، فصار معنى الآيتين : اذكر ربك بقلبك ولسانك ، ولذلك أقحم الاسم تنيهاً على هذا المعنى حتى لا يخلو الذكّر والتسيّح من الذكّر باللسان ، لأنّ الذكّر بالقلب متعلّقه المسمّى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه ، والذكّر باللسان متعلّقه اللفظ مع ما يدلّ عليه ؛ لأنّ اللفظ لا يُراد لنفسه ، فلا يتوهم أحد أنّ اللفظ هو المسبح دون ما يدلّ عليه من المعنى فقد وَضَحَت الحكمة التي

(١) ينظر : المقصد الأسنى ، لأبي حامد الغزالي ، ص ٣٨-٣٩ ، تح : بسام الجابي ، نشر : الجفان والجابي ، قبرص ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م . وعبارة الإمام الغزالي في المقصد الأسنى ، ص ٣٨ : «ولا يبعد أيضاً أن يُكنّى عن المسمّى لا لاسم إجلالاً للمسمّى كما يكتنّى عن الشريف بالجناب ، والخضرة والمجلس فيقال : السّام على حضرته المباركة ومجلسه الشريف ، والمراد به السلام عليه ، لكن يكتنّى عنه بما يتعلّق به نوعاً من التعليق إجلالاً . وكذلك الاصم - وإن غبر المسمّى - فهو متعلق بالمسمّى ومطابق له» .

(٢) ينظر : نتائج الفكر ، ص ٣٤-٣٥ .

من أجلها أقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة»^(١). انتهى

قلت : وإذا تأملت ذلك لاح لك وجه التفريق بين إجازة المصنّف في ﴿٢﴾ أن يكون صفة للاسم أو صفة للرّب ، وجعلهم الصّفة في نحو «جاءني غلامٌ^(٢) زيدٍ الظريفُ» صفة للمضاف [ولا تكون للمضاف إليه]^(٣) إلا بدليل .

قوله : بإضمار «أعني»^(٤) .

قال ابن مالك في شرح العمدة له : «إذا كان المنعوت متعيناً وقطعت إلى النَّصب لم تقدّر أعني بل أذكر»^(٥) .

قوله : وعلى التبعيّة ، فهو نعتٌ لا بدّل^(٦) . (٧٣٩)

انظر ما وجه تعيين النعت وامتناع البدل في نحو ﴿ * + ، - ﴾^(٧) ، والمثال الآخر وهو «مررتُ بالرجل الذي فعل» .

قوله : قيل : في نحو : ﴿ F E D C B ﴾^(٨) إنَّ الواوَ الثَّانية

تحمّل العاطفة والقسميّة ، والصَّواب /الأوّل ، وإلا لاحتاج كلٌّ إلى [١٥٦/ب] جواب . (٧٤٠)

تأمل هل يمكن أن يدعى أن الجوابَ للقسم الأخير؟ ، وهو وجوابه

(١) ينظر : نتائج الفكر ، ص ٣٥ .

(٢) في الأصل : كلام .

(٣) زيادة من المغني .

(٤) في قوله تعالى سورة البقرة ، الآية : ١ : ﴿ * + ، - ﴾ ، وأجاز العكبري في التبيان ١٦/١ : على نصب على موضع ﴿ + ﴾ ، أو بإضمار أعني .

(٥) ينظر : شرح العمدة ، لابن مالك ، ص ٥٤٣ ، تح : عنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .

(٦) ينظر : المشكل لمكي بن أبي طالب ١١٢/١ - ١١٣ ، السمين الحلبي في الدر ٨٦/١ ، فالزنجشري وأبوالبقاء لم يذكر أنه بدلاً . ينظر : الكشف ١٤٩/١ ، التبيان ١٤/١ .

(٧) سورة البقرة ، الآيات : ٢-٣ ، والآية بتامها : ﴿ # \$ % & ') * + ، - ، / ﴾ .

٠ ١ ٢ ٣ ٤ .

(٨) سورة الضحى ، الآيات : ١-٢ .

جواب^(١) للقسم السابق عليه ، وهلمَّ جرّاً عند تعديد الأقسام ، أو يجعل الجواب للقسم الأوّل وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالأوّل وجوابه ، هكذا على قاعدة توالي الشُّروط ، فهذا لم أره لأحد وهذا ممّا ينبغي أن ينظر فيه ، وفي كلام المُصنّف إدخال اللّام على جواب أن الشرطية ، وقد سبق مثله مرّات .

قوله : يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال^(٢) فيمن فتح الباء^(٣) .

يُحْتَمَلُ كون النائب عن الفاعل الظرف الأوّل وهو الأوّل أو الثاني أو الثالث . (٧٤٠)

يحتمل أن يقال : إنّما كان الأوّل أولى ؛ لأنّه إذا جعل النائب فلا فصل ألبتة ، وعليه فينبغي أن يكون الثاني أولى من الثالث لتقليل الفصل ، ويحتمل أن يُقال : الوجه في كون الأوّل أولى بالنيابة ؛ لأنّه أقرب إلى المفعول به من الطرفين ، وأمّا هما فلا أولويّة بينهما ، وهذا أسعد بمراد المُصنّف ، ولذلك خير بين إقامة الثاني أو الثالث من غير ترجيح .

قوله : وبما ذكرنا من الوجّهين في المثال الأوّل يُعَلِّمُ فساد قول من استدلّ على جواز نحو « قام هند » في الشعر بقوله^(٤) :
[الطويل]
تَمَنَّى ابْتِنَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا
مجوز أن يكون أصله : تَتَمَنَّى .

(١) في المخطوط : جواباً .

(٢) سورة النور ، من الآية : ٣٦ .

(٣) قرأ ابن عامر ، وأبو بكر بفتح الباء ، والباقون بكسرها . ينظر : النشر ٣٧٢/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ، ص ٤١١ .

(٤) الشاعر لبيد بن ربيعة العامريّ من أبيات قالها حين حضرته الوفاة . ينظر : ديوانه ، ص ٢١٣ ، وعجزه : وهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ .

البيت من شواهد شرح المفصل ٩٩/٨ ، وشرح السيوطي ٩٠٢/٢ .

الشاهد في البيت : « تمنى ابتنائي » ، بتذكير الفعل مع أنّ الفاعل مؤنث حقيقي ولا فاصل ، على جواز من استدلّ بقوله : قام هند .

إِنَّمَا عَلِمَ الفساد باحتمال الوجه الثاني ، وهو كونه فعلاً مضارعاً محذوف
إحدى التاءين لا باعتبار الوجه الأوّل ، وهو كونه فعلاً ماضياً إذ لا مدخل
لهذا الوجه في تبين الفساد أصلاً .

قوله : ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررتُ بهذا
الرجل : إِنَّ الرجل نعت ، قال ابن مالك : «أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم
بعضاً في ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أَنَّ عطف البيان لا يكون إلاّ
أخصّ من متبوعه ، وليس كذلك»^(١) . (٧٤٢)

لأنّ نسلم أنّ هذا هو الحامل لهم ، بل الباعث لهم على ذلك ما رأوه من
صدق النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التّكليف ، وذلك لأنّ معنى النعت
أنّ يكون تابعاً يدلّ على معنى في متبوعه ، فإذا وُجِدَتْ دلالتُه كذلك صحّ
وقوعه نعتاً ، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره ، فالرجل عند المثال المذكور
في التّحقيق صفة لهذا وإن كان صفة للذات في غير هذا الموضع ، وإنّما
استعمل هنا صفة ؛ لأنّ ما تقدّم من أسماء الإشارة دلّ على الذات ، فتعيّن
دلالة الرجل على المعنى ؛ لتقدّم ما دلّ على الذات ، وهو معنى الصفة وكان
وصف اسم الإشارة بذلك أعني : باسم الجنس المعرّف باللام ؛ لأنّه لا دلالة
في اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار إليها ، فاحتج إلى بيان حقيقتها فأتى
باسم/الجنس لبيان حقيقة الذات المشار إليها .

[١/١٥٧]

قال الرضي : «فإن قيل : لمّ لمّ يجوز أن يوصفَ بأسماء الأجناس ، باقياً
معناها على ما وضعت له سائر المبهات التي هي غير أسماء الإشارة كما جاز
وصفها بها ، فيقال : مررتُ بشخصٍ رجُلٍ ، وسبعٍ أسدٍ ، كما^(٢) يقال : بهذا
الرجل ، وبهذا الأسد ، فإنّ شخصاً وسبعاً مبهتان كاسم الإشارة»^(٣) ،
وأجاب عن ذلك بقوله : «قلت : لتجرّد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ .

(٢) في الأصل : مكرر .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٠ .

على ما كان يحصل من أسماء الأجناس ، لو لم تقع صفات ، إذ قولك :
مررتُ برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية... وأمّا قولك : هذا
الرجل ، فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرًا معيّنًا^(١) . انتهى

قوله : ثم استشكله^(٢) بأنّ البيانَ أعرفُ من الميّن . (٧٤٢)

قد يمنع هذا ، وقد أسلفنا في فصل «أل»^(٣) أنّ سيويه^(٤) جعل ذا الجُمَّة
من قولهم : يا هذا ذا الجُمَّة عطف بيان ، واسم الإشارة أخصّ منه .

قوله : والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له . (٧٤٢)

أي : في رتبة التعريف ، فلا يكون النعت أعرف من المنعوت ، فينبغي أن
تعرف مراتب المعارف في كونها بعضها أقوى من بعض ؛ ليكون الناظر على
بصيرة من بناء الأمر على ذلك ، «فالمقول عن سيويه^(٥) وعليه جمهور النحاة^(٦) أنّ
أعرفها المضمّرات ، ثم الأعلام ، ثم أسماء الإشارة ، ثم المعرّف باللام
والموصولات ، وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف : ظاهر ، وأمّا الغائب
فلأنّ احتياجه إلى لفظ يفسّره جعله بمنزلة وضع اليد ، وإنّما كان العلم أعرف من
اسم الإشارة ؛ لأنّ مدلول العلم ذات معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند
المستعمل بخلاف اسم الإشارة ، فإنّ مدلوله عند الواضع ، أي : ذات معيّنة
كانت ، ويعيّنّها إلى المستعمل بأن يقرن بها الإشارة الحسية ، فكثيراً^(٧) ما يقع اللبس
في المشار إليه إشارة حسية ، ولذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم ،
ولذا لم يفصل بين اسم الإشارة ، ووصفه لشدة احتياجه إليه ، وإنّما كان اسم

(١) أي قول الرضي في شرح الكافية ٢/٢٨٩-٢٩٠ .

(٢) يقصد به ابن عصفور الذي زعم أنّ النحويين أجازوا في ذلك الصّفة والبيان . ينظر : شرح الجمل
١/٢٩٧-٢٩٨ .

(٣) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (٢٣/ب) .

(٤) ينظر : الكتاب ٢/١٨٩-١٩٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢/٥ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٩٠٨ .

(٧) في المخطوط : فكثيرٌ .

الإشارة أعرف من المعرف باللام ؛ لأنَّ المخاطبَ يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً ، ومدلول ذي اللام معرف بالقلب دون العين ، فالأول أخص من الثاني ، وأضعفه تعريف ذي اللام [لأنه] ^(١) يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ ^(٢) والموصول كذي اللام ، وأمَّا المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند سيويه ^(٣) ، وأمَّا عند المبرد ^(٤) فإنَّ تعريف المضاف أنقص من تعريف [ب/١٥٧] المضاف إليه ؛ لأنه يكتسبه منه ، ولذا يوصف المضاف إلى المضمرة ، ولا يوصف المضمرة فعنده نحو : الظريف في نحو قولك : رأيتُ غلامَ الرَّجُلِ الظريفَ بدل لا صفة / وعند سيويه ^(٥) صفة لـغلام .

ومذهب الكوفيين ^(٦) أنَّ الأعراف : العلم ، ثم المضمرة ، ثم المبهمة ، ثم ذو اللام ، ولعلهم نظروا فيه إلى أنَّ العلم من حين وُضِع لم يقصد به إلا مدلول واحد معيّن بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتَّفقت مشاركته ، فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف .

وعند ابن كيسان ^(٧) : الأوّل المضمرة ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام .
وعند ابن السراج ^(٨) : أعرافها اسم الإشارة ؛ لأنَّ تعريفه بالعين والقلب ، ثم المضمرة ، ثم العلم ، ثم ذو اللام .
وقال ابن مالك : أعرافها ضمير المتكلم ، ثمَّ العلم الخاص أي : الذي لم

(١) زيادة يقتضيهما السياق .

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ١٤ ، في الأصل سقطت كلمة «أكله» والآية بتامها : ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَيْرُونَ﴾ .

(٣) ينظر : الكتاب ٧/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٧٧/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٥/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٧٠٧/٢ ، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ٩٠٨/٢ .

(٨) ينظر : الأصول ١٤٩/١ .

يتفق له مشاركة ، وضمير المخاطب جعلها في درجة واحدة ، ثم ضمير الغائب السَّالم من إبهام الذي لا يشتبه مفسره ثم المُشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه^(١) .^(٢)

وقال بعضهم : إِنَّ ضميرَ النكرة نكرةٌ ؛ لأنَّه لا يدلُّ على خاص بعينه^(٣) ، «والصَّحيح أنَّه معرفة ؛ لأنَّه يخصُّه من حيث الشخص المذكور دون غيره»^(٤) .

قوله : وفيما قاله^(٥) نظر ؛ لأنَّ الذي يؤوله النحويون بالحاضر المشار إليه إنَّما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا كـ «مررتُ بزيدٍ هذا» ، فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنَّما هو معنى ما قبله ، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له . (٧٤٢)

إنَّما أحتاج النحويون إلى تأويل في قولك : مررتُ بزيدٍ هذا ، فقالوا : هو بمعنى المشار إليه أو الحاضر ، لأنَّهم يرون أنَّ الصِّفة لا بدَّ أن تكون مشتقة أو مؤولة بالمشتق فالتجؤا إلى التأويل ، وهذا لا يقدر في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه ؛ لأنَّ الألف واللام متى سلَّم كونها للحاضر ، وكان مدخولهما هو الحاضر لزم أن يكون الرُّجل بعد قوله هذا : بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرًا لـ «هذا» ، بل من جهة دلالة الأداة على هذا المعنى فتأمَّله .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/١١٥ .

(٢) هذا الكلام للرضي الاسترابادي في شرحه على الكافية . ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٢ - ٣١٣ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ، ص ٨٢٢-٨٢٣ .

(٤) هذا الرأي للمراي في شرح التسهيل ، وهي رسالة ركتوراه بجامعة الأزهر ١/١٠٩ ، إعداد : أحمد عبد الحميد جليل .

(٥) يعني ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٩٧-٢٩٨ : «فالجوابُ أنَّ الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المُعرَّف بها المشار إليه في التعريف ، وزاد بأنَّ المُشار لا يُعطي جنس المُشار إليه في التعريف ، والرُّجل يُعطي فيه الألف واللام الحضور ويعطي هو أنَّ الحاضر من جنس الرجال فصار المشار إليه إذن أعرف من «هذا» .

قوله : وقال الزمخشري في ﴿ ! ﴾^(١) يجوز كون اسم الله تعالى
صفة للإشارة أو بياناً ، و ﴿ # ﴾ الخبر . (٧٤٣)

الذي قاله في تفسير سورة فاطر مانصّه : ﴿ P ﴾ مبتدأ و ﴿ Q ﴾
SR T ﴿^(٢) أخبار مترادفة . أو ﴿ Q R ﴾ خبران ، و ﴿ S ﴾
T ﴿ جملة مبتدأ^(٣) واقعة في قرآن قوله : ﴿ Y XW V ﴾
Z [\] ﴿^(٤) ، ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله
صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان و ﴿ R ﴾ خبر لولا أنّ المعنى
يأباه^(٥) . ﴿^(٦) انتهى

قال أبوحيان : «ولا يظهر أنّ المعنى يأباه ؛ لأنه يكون قد أخبر بأنّ المشار
إليه بتلك الصفات والأفعال المذكورة ربّكم ، ومالككم ، ومصلحكم ،
وهذا معنى لائق سائغ»^(٧) . انتهى

ونقل الطيّبي^(٨) عن بعضهم أنّه حاول تقدير إفادة المعنى لذلك بأن قال :
«إنّما يأباه ؛ لأنّ ذلك إشارة إلى معلوم سبق ذكره ، وكونه صفة أو عطف
بيان/يقتضي أن يكون فيما سبق ضرب إبهام ، وفيه النظر بحيث كونه

[١/١٥٨]

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ١٠٢ ، والآية بتمامها : ﴿ ! ﴾ " # % & ') * +
، - / 0 1 2 3 .

(٢) سورة فاطر ، من الآية : ١٣ ، والآية بتمامها : ﴿ @ BA C D E F G H ﴾
I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z .

(٣) ويظهر لها تأويلان : - ابتدائية . - له : متعلق بخبر المبتدأ ، الملك : مبتدأ مؤخر .

(٤) سورة فاطر ، آية : ١٣ .

(٥) قال السمين الحلبي : «وردّه الشيخ : بأنّ الله علم لا جنس ، فلا يوصف به» . وردّ قوله : بأنّ المعنى
يأباه قال : «لأنّّه يكون قد أخبر عن المشار إليه ، بتلك الصفات والأفعال إنّّه مالككم ومصلحكم» .
اهد الدر المصون ٩/٢٢٠-٢٢١ .

(٦) الكشف ٥/١٤٨ .

(٧) ينظر : البحر ٩/٢١ .

(٨) ينظر : حاشية الطيّبي على الكشف مخطوط لوحة (٢٦٥/ب) .

صفة ، وأما جعله عطف بيان ففيه تخييل للشركة ، ألا ترى أنك إذا قلت :
ذلك الرجل سيدك فيه نوع شركة ؛ لأنَّ ذا اسم مبهم ثم بُيِّنَه»^(١) .

قال الطَّبَّيِّ : «يمكن أن يقال : إنَّ المشارَ إليه باسم الإشارة هو ما سبق
كما قرَّرنَاه أَنفَا ، ولو جعل موصوفاً أو مبيناً لكان المشار إليه ما بعده ، فلا
يبقى ذلك الترتيب المعتبر ، وهو أنَّ ما قبله جدير بما بعده ؛ لأجل إجراء
تلك الصفات المميزة والنعوت الكاملة فهو المعبود المستحقُّ للعبادة المالك
المتفرد بالآلهية ﴿ ZY XW V \ [﴾^(٢) ،
وفيه أن ليس كل ما يصحَّ إعراباً كان وجهاً ؛ لأنَّ الإعرابَ تابعٌ للمعاني
ولا ينعكس ، هذا كلامه فتأمَّله»^(٣) .

[قوله]^(٤) : وجوزَ كَوْنَ العِلْمِ نَعْتًا ، وإنَّما العِلْمُ يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به . (٧٤٣)

بذلك اعترضه أبو حيان^(٥) ووقع للزَّخَشَرِي في تفسير سورة إبراهيم عند
قوله : ﴿ ? @ A B C D ﴾^(٦) أن قال : «D عطف بيان
للعزيز الحميد» ؛ لأنَّه جَرَى مجرَى الأَسْمَاءِ الأَعْلَامِ ؛ لغلبيته واختصاصه
بالمعبود الذي تحقُّ له العبادة ، كما غلب النجمُ في الثريا^(٧) .^(٨) انتهى

(١) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف مخطوط لوحة برقم (٢٦٥/ب) .

(٢) سورة فاطر ، الآية : ١٣ .

(٣) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف مخطوط لوحة برقم (٢٦٥/ب) .

(٤) بياض مقداره كلمة ، وهي كلمة «قوله» ، أضفتها اعتماداً على أسلوب الشارح كعادته ؛ ليتسق
المنهج .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦/٤٠٦-٤٠٧ .

(٦) سورة إبراهيم ، الآيات : ١-٢ ، والآية بتامها : ﴿ 98 7 6 5 4 32 ﴾
K J I H G F E D C B A @ ? > = < ; :

. ﴿ R Q P O N ﴾

(٧) قال السمين الحلبي : «قال الشيخ : وهذا التعليل لا يتم إلا أن يكون أصله إله ، ثمَّ فُعل فيه ما تقدَّم
أول هذا الموضوع» . الدر المصون ٧/٦٦ .

(٨) ينظر : الكشاف ٣/٣٦٠ .

فجرى مذهبه في الاسم الشَّريف ، وانظر هل يمكن أن يكون جعله إياه وصفاً ، لا من جهة علميته ، بل من جهة ملاحظة الألوهية فيه باعتبار الأصل .

قوله : وليس من ذلك قول الزَّخشي في ﴿ B A ﴾^(١) أنه يجوز كونه صفة^(٢) لاسم الله تعالى^(٣) .

إلى آخر كلامه . انتهى (٧٤٣)

لا بأس بإيراد عبارته برمتها ليُنظر ما فيها قال : «فإن قلت : كيف اختلفت هذه الصفات تعريفاً وتنكيراً ، والموصوف معرفة يقتضي أن تكون مثله معارف؟

قلت : أمّا ﴿ = > ? @ ﴾^(٤) فمعرفتان ؛ لأنه لم يرد بهما حدوث الفعلين ، وإنما يغفر الذنب ويقبل التوب الآن أو غداً ؛ حتى يكونا^(٥) في تقدير الانفصال فتكون إضافتهما غير حقيقية ، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه ، فكان حكمهما حكم إله الخلق ﴿ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾^(٦) ، وأمّا ﴿ B A ﴾ فأمْرُه مُشْكِل ؛ لأنه في تقدير : شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير ، وقد جعله الزَّجاج^(٧) بدلاً ، وفي كونه بدلاً وحده بين الصفات بُبُو ظاهر ، والوجه أن يُقال : لما صُوِّدَ بين هؤلاء المعارف هذه

(١) سورة غافر ، من الآية : ٣ ، والآية بتامها : ﴿ = > ? @ A B C D ﴾ .
H K L .

(٢) أجاز كونه صفة أيضاً أبوالبقاء قال : «وأمّا شديد العقاب» فنكرة ؛ لأن التقدير : شديد عقابه ، فيكون بدلاً ، ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى مشدد ، كما جاء «أذين» بمعنى مُؤدِّن ، فتكون الإضافة محضة فيتعرف ، فيكون وصفاً أيضاً . ينظر : التبيان ١١١٥/٢ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣٢٨/٥ .

(٤) سورة غافر ، من الآية : ٣ .

(٥) في الأصل : «يكونوا» .

(٦) سورة المؤمنون ، من الآية : ٨٦ ، والآية بتامها : ﴿ قُلْ ۝ ٩ ۝ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/٤ .

النكرة الواحدة ، فقد آذنت أن كلها أبدال غير أوصاف ، ومثل ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مُسْتَفْعِلُنْ ، فهي محكوم عليها بأنها من بحر الرجز ، فإن وقع فيها جزء واحد على مُتَفَاعِلُنْ كانت من الكامل ، ولقائل أن يقول : هي صفات ، وإنما حذفت الألف واللام من ﴿ A ﴾ B ﴿ ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً ، فقد غيروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه ، لأجل الازدواج ، حتى قالوا : مَا يَعْرِفُ سَحَادِيَّهِ مِنْ عُنَادِيَّهِ ، فَتَنَّا مَا هُوَ وَتُرُّ / لأجل ما هو شَفْعٌ ، على أن الخليل^(١) قال في قولهم : مَا [١٥٨/ب] يَحْسُنُ بِالرَّجْلِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، وَمَا يَحْسُنُ بِالرَّجْلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ، إنه على نيّة الألف واللام ، كما كان الجمّاء الغفير على نيّة طرح الألف واللام ، ومما سهّل ذلك الأمن من اللبس وجهالة الموصوف ، ويجوز أن يقال : قد تعمّد تنكيهه وإبهامه للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لاشيء إذ هي منه ، وأمر لزيادة الإنذار .

ويجوز أن يُقال : هذه النكتة هي الداعية إلى اختيار البدلية على الوصف ، إذا سلكت طريقة الإبدال^(٢) . انتهى كلامه .

وقوله^(٣) : « لا يَعْرِفُ سَحَادِيَّهِ مِنْ عُنَادِيَّهِ » .

قال الجاربردي : « السَّحَادِلُ : الذَّكْر ، والعُنَادِلُ : الأنثيان »^(٤) .

وقد تحصّل من كلام الزمخشري كما رأيت في التوابع في هذه الآية ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّها كلها أبدال .

والثاني : أنّها كلها صفات .

والثالث : الفرق بين ﴿ A ﴾ B ﴿ وغيره ، فالأوّل صفة ، وغيره

(١) ينظر : الكتاب ١٣/٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٣٢٧/٥ - ٣٢٨ .

(٣) أي قول الزمخشري في النص السابق .

(٤) حاشية الجاربردي على الكشف مخطوط لوحة (١٦٣/ب) .

بدل ، وهذا قول الزجاج .

وقد صرَّح فيه الزمخشري بما علمت ، وناقشه أبوحيان في هذا الموضوع بمناقشاتٍ أربع :

«الأولى : أنه لا يُنبو في كلام الزجاج لجزيه على القواعد ، وكأنه يريد بذلك أن توافق النعت الحقيقي ومنعوته في التعريف أو التنكير أمرٌ لازم بخلاف البدل ، فجعل الصفات المعرّفة نعتاً للاسم الشريف ، والصفة التي إضافتها غير محضة بدلاً ، جارٍ على هذه القاعدة المقرّرة فلا يُنبو فيه .

قلت : لكنه غير جارٍ على قاعدة أخرى ، وهو تقديم النعت على البدل عند الاجتماع ؛ لأنّ النعت كالجاء من المنعوت ، والبدل ليس كذلك من حيث هو كالمستقل ، وعلى هذا فإذا جعل ﴿B A﴾ بدلاً ، و﴿D C﴾ صفة صار البدل بين صفتين ، فدخل ما هو كالأجنبي بين سبين كالجزيين فجاء النبوء ، ويدلّ على أنّ ﴿D C﴾ صفة قوله : «بين الصفات» .

المناقشة الثانية : تلحين الزمخشري^(١) في قوله : لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة ، فقد آذنت أنّ كلّها أبدال من جهة أنّ قول القائل : لما قام زيد فقد قام عمرو ، تركيب غير عربي .

قلت : وهي مناقشة مندفة .

أمّا أوّلاً : فلا نسلم أنّ مثل ذلك لحن ، وإذا راجعت ما تقدّم علمت السند .

وأما ثانياً : فلا نسلم أنّ قوله : فقد آذنت هو الجواب بل هو دليل جواب محذوف ، والتقدير لما صودفت هذه النكرة الواحدة بُني هذا القول على الصواب .

وأما ثالثاً : فلا نسلم أنّ «قد» حرف دخل على الجواب مقروناً بالفاء ،

(١) وجه تلحين أبي حيان له ؛ لأنّه جعل «آذنت» جواب لما ، وليس من كلامهم «لما قام زيد فقد قام عمرو» .

بل الجوابُ هو قوله : آذنت ، وقد اسم بمعنى حَسْبُ^(١) ، وفاؤها كفاء فقط أي لما صُودِفَتْ هذه النكرة الواحدة فحسب آذنت هذه المصادفة بأنَّ الكلَّ أبدال .

المناقشة الثالثة : أنه يلزم على إعراب هذه التَّوابع أبدالاً تكرير البدل وهو ليس بدل البداء^(٢) .

قال أبو/حيَّان : «ولا أَعْرِفُ في جوازه أو منعه نصًّا عن أحد من النحويين إلا أن في بعض كلام أصحابنا ما يدلُّ على المنع ، ومثل هذا لا ينهض ردًّا على الزمخشري ، وفي كلام ابن الحاجب^(٣) ما يقتضي الجواز .

المناقشة الرابعة : أن التفاعيل جمع تَفَعَّالٍ أو تَفَعُّولٍ أو تَفَعِّيلٍ ، وليس شيء منها معدودًا من أجزاء العَرُوض ، فإنَّ أجزاءه مُنْحَصِرَةٌ ليس فيها شيء من هذه الأوزان ، فصوابه أن يقول : أجزاءها كلها مستفعلن . وهذه مناقشة واهية ، فإنَّ التفاعيل عند العروضيين جمع لتفعيل لا باعتبار أن لفظ هذا مفرد يوزن به ، بل باعتبار أنه اسم موضوع للفظ خاص يوزن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات ، فالتفاعيل بمنزلة قولك : الأجزاء ، فكما أن مفرد الأجزاء جزءٌ وهو اسم للفظ الموزون به ، كذلك مفرد التفاعيل تفعيل وهو اسم لمفهوم الجزء عندهم ، لا أنه شيء يُوزن بلفظه مَفْعُولُنْ مثلاً يطلق عليه جزء وتفعيل ، سمَّاه بذلك الخليل واضع هذا الفن^(٤) ، وأنا أعجب لمثل الشيخ أبي حيان كيف وقع في مثل هذا؟

(١) في نظري أن الدماميني - رحمه الله - يتحمل التخريجات ؛ انتصارًا للزمخشري بحق وبغير حق ، ولا تتحمل هنا «قد» هذا المعنى إطلاقًا ، وفيه نوع تكلف .

(٢) ينظر : البحر ٢٣٣/٩ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١/٥٧-٥٨ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٩/٢٣٤ .

قوله : ومن الوهم في الثاني قول مكّي^(١)^(٢) في قراءة^(٣) ابن أبي عَبْلَةَ^(٤) .
«فإنّه آثمٌ قلبه»^(٥) بالنصب^(٦) أنّ قلبه تمييز ، والصّواب أنّه مُشَبَّهٌ بالمفعول
به . (٧٤٥)

ويكون ؟ ﴿ على هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل مثل :
شاحطٍ داراً^(٧) .

(١) مكّي بن أبي طالب مُمُوش مَحْمَد بن مختار القيسي ، كان من الأفاضل في النحو والقراءات ، توفي سنة
٤٣٧ هـ . له : كتاب المشكل ، والكشف ، والتبصرة ، وغيرها .
ينظر : طبقات القراء ١/٤١٣ ، وإنباه الرواة ٢/٣٥٣ .
(٢) ينظر : مشكل القرآن ١/١٨٤ .
(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٨٨ ، مختصر في شواذ القرآن ، ص ٢٦ .
(٤) إبراهيم بن عبلة ، وأبو عبلة هو شمر بن يقظان بن المرتحل ، ثقة كبير تابعي ، توفي سنة ١٥٣ هـ .
وقيل غير ذلك .
ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١/٧ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٢٨٣ ، والآية بتامها : ﴿ # \$ % & ' () *
= < ; 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . - ,
. @ C B A ? > E D ﴾ .

(٦) ردّ مكّي هذه القراءة ، وليس كما ذكره ابن هشام بقوله : «وأجاز أبو حاتم نَصَبَ «قلبه» بـ«آثم»
يَنْصِبُهُ على التفسير ، وهو بعيد ؛ لأنّه معرفة» . وكذلك رفض ذلك أبو جعفر النحاس ، وذكر أن أبا
حاتم قد خُطِّيء في ذلك . ينظر : إعراب النحاس ١/٣٤٩-٣٥٠ ، والمشكل ١/١٨٤ .
(٧) إشارة إلى قول عدي بن زيد : من صديق أو أخي ثقة ، وقد سبق في ص ٢١٩ .

قوله : وقول الخليل والأخفش والمازني^(١) في «إيائي وإيأك وإيَاه» إنَّ «إيَا» ضميرٌ أضيفَ لضمير ، فحكّموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافة . (٧٤٥)

الظاهر أن هؤلاء لم يقولوا ذلك وهما لذهولهم عن هذه القاعدة ، وكيف يُظنُّ بأمثال هؤلاء الأئمة الأكابر مثل هذا الوهم؟

ولعلَّ مذهبهم جواز إضافة المعرفة مع بقائها على ما هي عليه من التعريف ، ولا يتحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين ، فهذا يمكن أن يكون مذهبا لهم وإن كان منظرًا فيه .

قوله : نَعَمْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : إِنَّه خبر لـ «لا» مع اسمها ، فإنَّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه^(٢) .

كيف يجعل الكلمتان معًا مبتدأ؟ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما ، إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسندٌ إليه ، والصفة المعتمدة على نفي أو استفهام رافعة لظاهرٍ وليس قولنا : «لا إله» اسمًا مجردًا مسندًا إليه ، ولا صفة معتمدة إلى آخره .

قوله : فإنَّه عند سيويه^(٣) مثلُ «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع . (٧٤٥)

يعنى أن حركة التابع فيه إعرابية محمولة على لفظ الأول من جهة أن حركة المنادى : أشبهت حركة المعرب من حيث العُروض ، فجعلت حركة التابع وإن كان معربًا مماثلة لها في الصورة ، وقد وقفت للتبريزي^(٤) من زمن

(١) ينظر : شرح التسهيل ١/١٤٥ ، والارتشاف ٢/٩٣٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٢٨٨ .

(٤) التبريزي هو : الخطيب التبريزي ، أبوزكريا يحيى بن علي بن محمد ، إمام في اللغة ، له معرفة تامة بالأدب من النحو واللغة وغيرها ، أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري ، وعبيدالله الرقي ، وأبي محمد بن الدهان ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . له : سقط الزند ، شرح الحماسة ، شرح ديوان المتنبي ، الكافي في علم العروض والقوافي ، وغيرها .

ينظر : وفيات الأعيان ٦/١٩١ ، وسير أعلام النبلاء ١٩/٢٦٩ .

طويل على استشكال ذلك بأنَّ الحركة الإعرابية إنّما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن إحدائه للرفع ضرورة أنَّ المتبوع وهو المنادى مفعول به ، فإنَّما يتسلَّط/عليه عامل النَّصب وهو إشكال متقدّم .

[ب/١٥٩]

قوله : وقد يُجَابُ بأنَّه بدل من الاسم مع «لا» . (٧٤٦)

هذا لا يصلح أن يكون جواباً ؛ لأنَّهم قالوا المرتفع بدل من محلِّ اسم «لا» ، ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا ، وقد تكلم القاضي محبِّ الدين ناظر الجيش^(١) في شرح التسهيل على إعراب هذه الكلمة الشريفة أُورِدُهُ بجملته وإن كان فيه طول ؛ لاشتماله على فوائد حسنة .

قال : «اعلم أنَّ الاسم المعظَّم في هذا التركيب يرفع ، وهو الكثير ، ولم يأت في القرآن العزيز غيره ، وقد ينصب ، أمَّا إذا رفع ، فالأقوال فيه للناس على اختلاف إعرابهم خمسة ، منها قولان معتبران ، وثلاثة لا معوّل على شيء منها .

وأما القولان المعتبران : فأن يكون على البدلية ، وأن يكون على الخبرية .

أما القول بالبدلية : فهو المشهور الجاري على ألسنة المُعَرِّبين وهو رأي ابن مالك^(٢) فإنَّه قال لما تكلم على حذف خبر «لا» العاملة عمل «إن» ، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلَّا نحو لا إله إلا الله^(٣) . وهذا الكلام منه يدلُّ على أنَّ رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية ،

(١) محب الدين ناظر الجيش هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش ، عالم بالعربية ، من تلاميذ أبي حيان ، ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية ، توفي سنة ٧٨٧هـ . له : تمهيد القواعد في شرح التسهيل لابن مالك ، وشرح التلخيص .

ينظر : الدرر الكامنة ١١٧/٢ ، والأعلام للزركلي ١٥٣/٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٤٢٨/٢ ، فقد قال لما تكلم على حذف الخبر : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع «إلَّا» نحو لا إله إلا الله .

(٣) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ، ص ٨٤ ، وقد ردَّ ابن هشام هذا القول ، فقال : وقول بعضهم في «لا إله إلا الله» إنَّ اسم الله تعالى خبر لا التبرئة ، وبرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية ، واسم الله معرفة موجبة . المغني ٥٧٢/٢ .

وحيثُ يتعيَّن كونه على البدليَّة ، ثم الأقرب أن يكون البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدَّر ، وقد قيل : إنَّه بدل من اسم «لا» باعتبار عمل الابتداء يعني باعتبار محلِّ الاسم قبل دخول «لا» ، وإنَّما كان القولُ بالبدل^(١) من الضمير المستتر أولى ؛ لأنَّ الإبدال من الأقرب أولى من الأبعد ، ولأنَّه لا داعية إلى إتباع باعتبار المحلِّ مع إمكان الإتيان باعتبار اللفظ ، ثم البدل إن كان من الضمير المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ؛ لأنَّ البدل في المسألتين باعتبار اللفظ ، وإن كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا أحد فيها إلا زيد ، لأن البدل في المسألتين باعتبار المحل ، وقد استشكل الناس البدل فيما ذكرنا أمَّا في نحو : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فمن جهتين :

أحدهما : أنَّه بدل بعض ، وليس ثمَّ ضمير يعود على المبدل منه .

الثانية : أنَّ بينهما مخالفة ، فإنَّ المبدل موجب والمبدل منه منفي .

وقد أُجيب عن الأوَّل : بأنَّ «إلا» ، وما بعدها من تمام الكلام الأوَّل ، و«إلا» قرينة مفهومة أنَّ الثاني قد كان يتناوله الأوَّل ، فمعلوم أنَّه بعضه فلا يحتاج فيه إلى رابط بخلاف نحو : قبضت المال بعضه .

وعن الثاني : بأنَّه بدل من الأوَّل في عمل العامل فيه ، وتخالُفُهُما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأنَّ مذهب البدل أن يجعل الأوَّل كأنَّه لم يذكر ، والثاني في موضعه^(٢) .

(١) علَّل ابن الحاجب كون البدل باعتبار المحلِّ هنا ، فقال : «وإذا تعدَّر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل : ما جاءني من أحدٍ إلا زيد ، ولا أحد فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئاً إلا شيء ؛ لأنَّ «من» لا تزداد يعد الإثبات ، و«ما» و«لا» لا تقدران عاملتين بعد الإثبات ؛ لأنَّهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفي بإلا» . ينظر : شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب ٥٥٠/٢ ، تح : جمال نخيمر ، مكتبة الباز ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .

(٢) في شرح الرضي على الكافية ٩٧/٢ : «قال ثعلب : كيف يكون بدلاً ، والأوَّل مخالف الثاني في النفي والإيجاب ، والجواب : أنَّه لا منع مع الحرف المقترض لذلك كما جاز في الصفة نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم . جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل ، والإعراب على الاسم» .

وقد قال ابن الضَّائِع : «اعلم أنّ البدل في الاستثناء إنّما المراعى^(١) فيه وقوعه مكان المبدل منه ، فإذا قلت : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، ف«إلا زيد» هو البدل ، وهو الذي يقع موقع أحد»^(٢) ، فليس زيد وحده بدلاً من أحد .

قال^(٣) : «وإلا زيد هو الأحد الذي نفيت / عنه القيام ، ف«إلا زيد» بيان للأحد الذي عنيّت ، ثمّ قال بعد ذلك : فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبهه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكلّ» .

وقال في موضع آخر : «لوقيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الإبدال التي تبين في غير الاستثناء لكان وجهًا وهو الحق»^(٤) . انتهى

وأما في نحو : لا أحد فيها إلا زيد ، فوجه الإشكال فيه أنّ زيداً بدل من أحد ، وأنت لا يمكنك أن تحلّ محلّه ، وقد أجاب الشلوبيين عن ذلك «بأنّ هذا الكلام إنّما هو على توهم : ما فيها أحدٌ إلا زيداً إذ المعنى واحد ، وهذا يمكن فيه الإحلال بأنّ تقول : ما فيها إلا زيد»^(٥) . انتهى وهو جوابٌ حسن» هذا كلام ناظر الجيش .

قلت : وعلى قول الشُّلُوبِيِّين ، فتكون كلمة الحقّ على معنى لا يستحقّ العبادة أحدٌ إلا الله ، وهذا يمكن فيه إحلال البدل محلّ المبدل منه بأنّ يقول : لا يستحقّ العبادة إلا الله . عاد الكلام إلى نقل ما بقي من عبارة ناظر الجيش قال^(٦) : «ولابن عصفور في هذه المسألة كلام كأنه ادّعى عدم تقرير السؤال من أصله ، وقرّر هذا الكلام في المسألة على وجه آخر^(٧) ، وكأنه يقصد الردّ على الشُّلُوبِيِّين ،

(١) في الأصل : «المراعى» .

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٤٨/٨ .

(٣) أي ابن الضائع . ينظر : التذييل والتكميل ٢٤٩/٨ .

(٤) ينظر : التذييل والتكميل ٢٤٩/٨ .

(٥) لم أجد قوله في التوطئة ، ولا في شرح المقدمة الجزولية .

(٦) أي : ناظر الجيش ١٤٣٠/٢ .

(٧) كلام ابن عصفور في المقرب ١٦٨/١ ، عن هذه المسألة هو : وإن كان منفيًا لفظاً ومعنى ، فإنّ كان الاسم الذي قبلها منصوبًا بـ«لا» النافية جاز في الاسم الوقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها النصيب

وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى من هذا الكتاب ، ونبّهت على أن كلام ابن عصفور في المسألة المذكورة غير ظاهر ، فليتأمله الواقف عليه ^(١) .

وأما القول بالخبريّة فقد قال به جماعة ، ويظهر لي أنه أرجح من القول بالبدليّة ، وقد ضعّف القول بالخبرية ثلاثة أمور وهي : أنه يلزم من القول بذلك كون خبر «لا» معرفة و«لا» لا تعمل في المعارف ، وأن الاسم المعظم مستثنى ، والمستثنى لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه ؛ لأنه لم يذكر إلا ليبيّن به ما قصد بالمستثنى منه ، وأن اسم «لا» عام ، والاسم المعظم خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام ، لا يقال الحيوان إنسان والجواب عن هذه الأمور :

أما الأول : فهو أنك قد عرفت أن مذهب سيويه ^(٢) أن لا حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر ، وأنه حينئذٍ مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخول «لا» ، وقد علّل ذلك بأن شبهها بـ«إن» ضعفها حين ركبت ، وصارت كجزء كلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل ، ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم والخبر ، لكن أبقى عملها في أقرب المعمولين ، وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ ، والخبر بعدهما على ما كان عليه من التجرد ،

على الاستثناء أو رفعه بدلاً على الموضع ، ودونها نصب على أن على أن يكون إلا مع بعدها نفيًا له على الموضع نحو قولك : لا رجل في الدار إلا زيداً برفع زيد ونصبه .

(١) فلا بن عصفور حديث في هذه المسألة في شرح الجمل ٢٩٣/١ ، إذ قال : «واعلم أن كل شيء يبدل منه ، فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا ، وقد تقدم ما له من الأسماء موضع خلاف لفظه ، فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالإتباع ليس إلا ، إن كان له موضع خلاف لفظه جاز البديل على اللفظ والموضع إلا في موضعين فإنه لا يجوز البديل منهما إلا على الموضع خاصة : أحدهما : أن تبديل الاسم الواقع بعد إلا من اسم مخفوض بحرف جر زائد لا يزداد إلا في النفي نحو : ما جاء من أحدٍ إلا زيدٌ بالرفع . والآخر : أن تبديل الاسم المعرفة الواقعة بعد «إلا» من الاسم المبني مع «لا» نحو : لا رجل في الدار إلا عمرو . على البديل من موضع لا رجل ، ولا يجوز النصب ؛ لأنّ البديل على تقدير تكرار العامل ، و«لا» لا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لا رجل في الدار إلا عمرًا ، فعلى الاستثناء» .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥ .

وإذا كان كذلك لم يثبت عمل «لا» في المعرفة^(١) .

وأما الثاني : فلا نُسلّم أن اسم «لا» هو المستثنى منه ، وذلك لأنَّ الاسمَ المعظّم إذا كان خبراً كان الاستثناء مفرغاً ، والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكوراً ، نعم الاستثناء فيه إنَّما هو من شيء مقدر لصحة المعنى ، ولا اعتداد بذلك المقدر لفظاً ، ولا خلاف يعلم في نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ أن قائم خبر عن زيد ، ولا شك أن «زيداً» فاعل في قولنا : ما قام إلا زيدٌ مع /أنَّه مستثنى من مقدر في المعنى التقدير : ما قام أحد إلا زيد : فعلى هذا لا منافاة بين كون الاسم المعظّم خبراً عن اسم قبله ، وبين كونه مستثنى من مقدر إذ جعله خبراً منظوراً فيه إلى جانب اللفظ ، وجعله مستثنى منظور فيه إلى جانب المعنى .

أما الثالث : فهو أن يقال : إن قولكم : إنَّ الخاص لا يكون خبراً عن العام مُسلّم لكن في : «لا إله إلا الله» لم يخبر بخاص عن عام ؛ لأنَّ العموم منفي والكلام إنَّما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من أفراد ما دلَّ عليه اللفظ العام .

أما الأقوال الثلاثة الأخر : فأحدُها : أن «إلا» ليست أداة استثناء إنَّما هي بمعنى غير ، وهي مع الاسم المعظّم صفة لاسم «لا» باعتبار المحل ، ذكر ذلك الشيخ عبدالقاهر الجرجاني^(٢) عن بعضهم ، والتقدير : على هذا «لا

(١) اعترض ابن هشام على هذا الجواب فقال : «والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا ؛ لأنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه ، وأما : «لا رجل ظريفًا بالنصب ، فإنَّه عند سيبويه مثل : «يا زيد الفاضل» بالرفع» . ينظر : المغني ١٨٧/٦ .

(٢) عبدالقاهر ابن مالك هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد ابن مالك الشافعي ، من النحويين البلاغيين ، توفي سنة ٤٧١ هـ . له : المغني وهو شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ودلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، والمقتصد ، العوامل المائة ، وغيرها .

ينظر : إنباه الرواة ١٨٨/٢-١٩٠ ، والبغية ١٠٦/٢ ، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ .

إله غير الله في الوجود»^(١) ، وقد وقفتُ على كلام لبعض العلماء في تقدير ذلك وجدته قد أطال ومزج كلام غير النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فأضربتُ عن ذكره ، ولا شك أن القول بأن «إلا» في هذا التركيب بمعنى «غير» ليس له مانعٌ يمنعُه من جهة الصنّاعة النحوية ، وإنما يمنعُ من جهة المعنى ، وذلك أن المقصودَ من هذا الكلام أمران ، نفي الإلهية عن غير الله سبحانه تعالى ، وإثبات الإلهية لله سبحانه وتعالى ، وهذا إنما يتمُّ إذا كانت «إلا» فيه للاستثناء ؛ لأننا نستفيد النفي والإثبات بالمنطوق ، أمّا إذا كانت «إلا» بمعنى «غير» فلا يفيد الكلام بمنطوقه إلا نفي الإلهية عن^(٢) غير الله تعالى، وأمّا إثبات الإلهية لله تعالى فلا يفيد التركيب المذكور حينئذٍ .

فإن قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا : أين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق؟ ثمَّ هذا المفهوم إن كان مفهوماً لقب^(٣) فلا عبرة به إذ لم يقل به إلا الدّقاق^(٤) وإن كان مفهوماً صفة^(٥) ، فقد عُرِفَ في أصول الفقه أنّه غير مجمع على ثبوته ، فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة .

(١) ينظر : المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ، ص ٧٣٦-٧٣٧ .

(٢) في التمهيد : عن الله .

(٣) مفهوم اللقب : وهو تعليق الحكم بالاسم العلم ، نحو : قام زيد ، أو اسم النوع نحو : في الغنم زكاة ، ينظر : إرشاد الفحول ٤٥/٢ ، تح : أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

(٤) الدّقاق هو محمد بن جعفر البغدادي أبوبكر الدّقاق ، فقيه شافعي أصولي ، توفي سنة ٣٩٢هـ . من كتبه : شرح المختصر في الفقه ، كتاب في أصول الفقه .

ينظر : طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ١٦٧/١ ، تح : الحافظ عبدالعليم خان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

(٥) مفهوم الصفة هو تعلق الحكم على الذات بأحد الأوصاف ، نحو : في سائمة الغنم زكاة ، ينظر : إرشاد الفحول ٤٢/٢ .

القول الثاني : وَيُنَسَبُ لِلْإِمَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّ «لَا إِلَهَ» فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ وَ«إِلَّا اللَّهُ» فِي مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ بِتَقْرِيرٍ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ ، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ الْخَبَرَ يَبْنَى مَعَ «لَا» ، وَهِيَ لَا يَبْنَى مَعَهَا إِلَّا الْمَبْتَدَأُ ، ثُمَّ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزُ نَصْبُ الْأَسْمِ الْمَعْظَمِ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ ، وَقَدْ جَوَّزُوهُ كَمَا سَيَأْتِي .

والقول الثالث : أَنَّ الْأَسْمَ الْمَعْظَمَ مَرْفُوعٌ «بِإِلَهِ» كَمَا يَرْتَفِعُ الْأَسْمُ بِالضَّرْفَةِ فِي قَوْلِنَا : أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ، فَيَكُونُ الْمَرْفُوعُ قَدْ أَغْنَى عَنِ الْخَبْرِ ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ «إِلَهَ» بِمَعْنَى «مَأْلُوهُ» مِنْ «أَلَهَ» أَي «عَبَدَ» فَيَكُونُ الْأَسْمُ الْمَعْظَمُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَقِيمٌ مُقَامَ الْفَاعِلِ وَاسْتُغْنِيَ بِهِ عَنِ الْخَبْرِ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِنَا : مَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانَ ، وَضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ غَيْرُ خَفِيِّ ؛ لِأَنَّ «إِلَهًا» لَيْسَ وَصْفًا ، فَلَا يَسْتَحِقُّ عَمَلًا . ثُمَّ لَوْ كَانَ «إِلَهًا» عَامِلًا الرَّفْعِ / فِيمَا يَلِيهِ لَوَجِبَ إِعْرَابُهُ وَتَنْوِينُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَطْوُولٌ إِذْ ذَاكَ ، وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ [أ/١٦١] الْفَضَلَاءِ عَنْ هَذَا بِأَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ يَجْمَعُ حَذْفَ التَّنْوِينِ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ يُجْمَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ J K L M N O ﴾^(١) لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ^(٢) وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجْمَعُ حَذْفَ التَّنْوِينِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يَجْمَعُ إِثْبَاتَهُ أَيْضًا ، وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا أَجَازَ التَّنْوِينِ فِي «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤) هَذَا آخِرَ الْكَلَامِ عَلَى تَوْجِيهِ الرَّفْعِ .

(١) سورة الأنفال ، من الآية : ٤٨ ، والآية بتامها : ﴿ K J I H G F E D ﴾
 \ [Z Y X W V U T R Q P O N M L
 . [i h g f e d c b a ` _ ^]

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ٩٢ ، والآية بتامها : ﴿ لا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ©
 أَرْحَمُ الرَّحِمِيْنَ .

(٣) في الكشاف ٥٩٠/٢ : «فإن قلت : هلا قيل : لا غالبًا لكم ، كما يقال : لا ضاربًا زيدًا عندنا ؛ قلت : لو كان «لكم» مفعولًا لغالِبَ بمعنى غالب إياكم لكان الأمر كما قلت ، لكنه خبر تقديره : لا غالب كائن لكم» . اهـ

(٤) أجاز الزجاج التنوين في «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إن وقعت في كلام غير القرآن الكريم ، يقول في إعرابها : «وإن قلت في الكلام لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ جاز ، أمَّا القرآن فلا يقرأ فيه إِلَّا بما قد قرأت القراء به وثبتت

وأما النصبُ فقد ذكروا له توجيهين :

أحدهما : أن يكون على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر^(١) .
الثاني : أن يكون «إلا الله» صفةً لاسم «لا» ، أمّا كونه صفةً ، فهو لا يكون إلا إن كانت إلا بمعنى غير ، وقد عرّفت أن الأمر إذا كان كذلك لا يكون الكلام دالاً بمنطوقه على إثبات الإلهية لله تعالى ، والمقصود الأعظم هو إثبات الإلهية لله تعالى بعد نفي الإلهية عن غيره ، وعلى هذا يمتنع هذا التوجيه ، أعني كون «إلا الله» صفة لاسم لا ، وأمّا التوجيه الأول فقالوا فيه : لم يرجح البدل وكان حقه أن يكون راجحاً ؛ لأنّ الكلام غير موجب ، والمقتضى لعدم أرجحيه البدل هنا أن الترتيب جريح في نحو : ما قام القوم إلا زيد ، إنّما كان لحصول المشاركة ، حتى لو حصلت المشاركة في تركيب استويا ، نحو : ما ضربتُ أحداً إلا زيداً ، فمن ثم قالوا : إذا لم تحصل المشاركة في الإتيان ، كان النصب على الاستثناء أولى ، قالوا : وفي هذا التركيب يترجح النصب في القياس لكن السماع والأكثر الرّفْع ، ونقل عن الأبيّدي^(٢) أنّك إذا قلت : لا رجل في الدار إلا عمراً كان نصب عمرو على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه ، والذي يقتضيه النظر أنّ النصب لا يجوز ، بل ولا البدل أيضاً ، وتقرير ذلك أن يقال إلا في الكلام التام الموجب نحو : قام القوم إلا زيداً مُتمّة للاستثناء ، فهي تخرج ما بعدها مما أفاده الكلام الذي قبلها ، وذلك أنّ هذا الكلام إنّما قصد به الإخبار عن القوم بالقيام ، ثم إن زيداً منهم ولم يكن^(٣) شاركهم فيما أسند

الرواية الصحيحة» . اهـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٣/١ .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٦/١ .

(٢) لم يذكر ابن عصفور هذا المثال في شرح الجمل إلا النصب على الاستثناء ، يقول : فأما قولهم : لا رجل

في الدار إلا عمراً ، فعلى الاستثناء . اهـ

ينظر : شرح الجمل ٢٦٧/١ .

(٣) في التمهيد : لو لم يكن .

إليهم ، فوجِبَ إخراجُه ، وكذا حكم «إلا» في الكلام غير الواجب الذي هو تام أيضًا نحو : ما قام القومُ إلا زيدًا [فإنها متمحضة فيه للاستثناء بغير ما قلناه في الموجب ، وأما الكلام الذي هو غير تام فإلا مسوقة فيه لإثبات النفي قبلها للمذكور بعدها نحو ما قام إلا زيدًا^(١) أعني أن المقصودَ منها ذلك ، ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدًا للخصر مع أنها للاستثناء أيضًا ؛ لأنَّ المذكورَ بعد «إلا» لا بدُّ أن يكونَ مُحْرَجًا ، فيتعيَّن تقدير شيء قبل «إلا» ليحصلَ الإخراج منه ، لكن إنما أحوَجَ إلى هذا التقدير تصحيح المعنى ، فتبيَّن من هذا الذي قلناه أن المقصودَ في الكلام الذي ليس بتام ، إنما هو إثبات الحكم المنفي قبل «إلا» لما بعدها ، وأنَّ الاستثناء ليس بمقصود^(٢) ، ولهذا اتَّفَقَ النحاةُ على أنَّ المذكورَ بعد «إلا» في نحو : ما قام إلا زيدٌ ، معمول للعامل الذي قبلها ، ولا شكَّ أن المقصودَ من هذا التركيب الشَّرِيفَ أمران ، وهما : نفى الإلهية عن كل شيء ، وإثباتها لله تعالى كما تقدَّم ، وإذا كانت إلا مسوقة لمحض الاستثناء لا يتم هذا المطلوب / سواء نصبنا أو أبدلنا ، وذلك لأنَّه لا ينصب ولا يبدل إلا إذا كان الكلام الذي قبل «إلا» تامًا ، ولا يكون تامًا إلا إذا قدر خبر محذوف ، وحينئذٍ ليس الحكم بالنفي على ما بعدها في الكلام الموجب ، والإثبات عليه في غير الموجب ، مجمعاً عليه ، إذ لا يقول ذلك إلا من مذهبه أن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، ومن ليس مذهبه ذلك . يقول : إن ما بعد «إلا» مسكوتٌ عنه ، وإذا كان مسكوتاً عنه ، فكيف يكون قائل «لا إله إلا الله» مَوْحَدًا ، فتعيَّن أن تكون «إلا» في هذا التركيب مُسَوِّقَةً لقصد إثبات ما نفي قبلها لما بعدها ، ولا يتمُّ ذلك إلا أن

(١) زيادة يقتضيها السياق وهي عن التمهيد ١٤٣٤/٢ .

(٢) في الأزهية للهروي ، ص ١٧٤ : «وتكون - أي إلا - تحقيقاً وإيجاباً بعد الجحد ، كقولك : ما قام إلا زيد ، وما في الدار إلا زيداً» .

وفي معاني الحروف ، للرماني ، ص ١٢٧ ، تح : عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، ط دون ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، «فإن فرغت ما قبل إلا لما بعدها عمل بقسطه من الإعراب ، وذلك ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وإلا إيجاب وليست استثناء ؛ لأنَّه ليس قبلها المستثنى منه» . اهـ

يكون ما قبلها غير تام [ولا يكون غير تاماً إلا]^(١) بأن لا يقدر قبل «إلا» خبر محذوف ، وإذا لم يقدر خبر قبلها وجب أن يكون ما بعدها هو الخبر ، وهذا هو الذي تركز إليه النفس ، وقد تقدّم تقدير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب هو الخبر^(٢) . انتهى كلام ناظر الجيش ، ولا يخلو بعضه من تأمل ، فعليك بالنظر وإعمال الفكر .

قوله : ومن ذلك قول الفارسي^(٣) في «مررتُ برجلٍ ما شئتُ من رَجُلٍ» إن «ما» مصدرية ، وإنها وصلتها صفة لـ«رَجُلٍ» .

ثم قال : «والصوابُ أنّ «ما» في المثال شرطيةٌ حُذِفَ جوابها ، أي : فهو كذلك ، و«الصفة» الجملتان معاً» . (٧٤٦، ٧٤٧)

لا يخفى أنّ اللفظ على رأي الفارسي لا يُحمَلُ على ظاهره من غير حذف ؛ إذ لا معنى لقولك : مررتُ برَجُلٍ مشيئتك ، فلا بُدَّ من تقدير ، أي مثل مشيئتك أي برجل يماثل مشيئتك بمعنى أنّه على وفقها ، وتقدير «ما» شرطيةٌ يحتاج إلى تقدير الجواب ، فكلُّ من القولين لا بدّ فيه من تقدير فبم يرجح تقديرهم على تقديره؟ مع أنّ المحتاج إليه في تقديره مفرد ، والمحتاج إليه في تقديرهم جملة^(٤) فتأمله .

(١) زيادة يقتضيتها السياق وهي عن التمهيد ١٤٣٥/٢ .

(٢) تمهيد القواعد ١٤٣٥-١٤٣٠/٣ .

(٣) ينظر : المسائل البغداديات ، ص ٢٧٥ ، الحلبيات ، ص ١٨٣ .

(٤) تعقبه الشُّمْنِي بقوله : «بأنّ المصنّف حمل كلام الفارسي على ظاهره» . ينظر : حاشيته على المغني

قوله : وقولُ أبي البقاء^(١) في ﴿ = > ? @ A B C
 FED ﴿^(٢) إِنَّ «أَنَّ» وَصِلَتْهَا بَدَلٌ مِنْ «سَوَاء» ، وَبَدَلُ الصِّفَةِ صِفَةٌ ،
 وَالْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ وَصِلَتْهُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ مَعْرِفَةٌ . (٧٤٧)

انظر . قوله : «والحرف المصدري» فإنه يعم كلَّ مصدرٍ سواء كان أنْ أو أنَّ ، أو غيرهما ، فأفادهما ما لم يفده فيما تقدّم حيثُ قال : «إِنَّ» ، «أَنَّ» و«أَنَّ» وَصِلَتْهُمَا مُحْكومٌ لهما بحكم الضمير ، وأجازَ أيضاً في قوله في نحو ذلك : وهو حيث يكون الفعل مسنداً إلى معرفة كالضمير في الآية ، فلو كان مُسنداً إلى نكرة كقولك : لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَكْذِبَ أَحَدٌ ، لم يكن المصدر المسبوك معرفة .

قوله : وكان حُفَّهُ إِذَا عَلَّقَ فِي بـ ﴿ H ﴿^(٣) وَقَالَ^(٤) : «الجملةُ صفة» أَنْ يَقْطَعَ بَأَنَّ «ما» زائدةٌ إِذْ لا يَتَعَلَّقُ الشَّرْطُ الْجَازِمُ بِجَوَابِهِ . (٧٤٧)

الذي ينبغي أن يعلّل أن معمول الجزاء لا يتقدّم على أداة الشرط الجازم وهنا إذا جعل ﴿ H ﴿ جواباً للشرط الجازم ، والجاء المتقدّم متعلقاً به لزم تقدّم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل ، وأمّا إنَّ الشرط الجازم لا يتعلّق بجوابه ، فلا يظهر كونه علة لبطلان القول بشرطية «ما» .

وقال/ بعضُ المعاصرين^(٥) : يعني إذا جعلنا «ما» شرطية ، وجعلنا ﴿ C ﴿ [أ/١٦٢] E D ﴿ متعلّقة بـ ﴿ H ﴿^(٦) ، وقلنا : بأنَّ الشرطَ صِفَةٌ ، وَالصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ يَتَعَلَّقُ بِجَوَابِهِ وَهُوَ لا

(١) ينظر : التبيان ١/٢٦٩ .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية : ٦٤ ، والآية بتامها : ﴿ : ; < = > ? @ A

V U T R Q P O N M L K J I H G F E D C B

. ﴿ Y X W

(٣) سورة الانفطار ، من الآية : ٨ ، والآية بتامها : ﴿ H G F E D C ﴿ .

(٤) أي : أبوالبقاء العكبري . ينظر : التبيان ٢/١٢٧٤ .

(٥) ينظر : التبيان ٢/١٢٧٤ .

(٦) سورة الانفطار ، من الآية : ٨ ، والآية بتامها : ﴿ H G F E D C ﴿ .

يجوز ؛ لأنَّ الجوابَ يتعلَّقُ بالشرط لا العكس . هذا نصُّه فتعقله إنَّ استطعت .

قوله : كمنع الصِّرفِ اشترطوا له تعريفَ العلميَّة ، أو شبهه ، كما في «أجمع» . (٧٤٨)

وتقدير وجه الشبه أن يقال : إنَّ أجمعَ ونحوه معتبر فيه تعريف الإضافة .

فإذا قلت : قرأت الكتابَ أجمعَ فأصله عند هذا القائل^(١) أجمعه أي : جميعه ثم حُذِفَ المضاف إليه ، واعتُبرَ عند حذفه التعريف الإضافي ، وعند ذلك صار في الصورة معرفاً بغير مُعرِّفٍ لفظي فأشبه العلم بذلك ، فأجري تعريف الإضافة عند حذف المضاف إليه مجرى العلميَّة في الاعتبار في منع الصرف ، وابنُ الحاجب^(٢) جوَّز في مثل «أجمع» أن يكون تعريفه بالعلميَّة ، أي يكون علماً جنسياً باعتبار معناه الكليِّ كباب أسامة ، وعليه فالمشروط تعريفه العلميَّة فقط ، و«أجمع» مُندرجٌ فيه ، وجوَّز وجهاً آخر وهو أن يكون «أجمع» ممنوعاً من الصِّرفِ للوصف ووزن الفعل ، وجمَعٌ للعدل والوصف ، فلا يحتاج إلى عدِّ ما يشبه تعريف العلميَّة في موانع الصرف .

(١) القائل هو الرضي . ينظر : شرح الرضي على الكافية ١ / ١١٩ .

(٢) ينظر : الأماي ٤ / ٩٩ .

قوله : لَأَنَّ نَعْتَ الإِشَارَةَ لَا يَكُونُ إِلا طَبَقَهَا فِي اللَّفْظِ . (٧٤٩)

قال المصنّف في حاشية التسهيل : «ذكروا لنعْتِ اسم الإِشَارَةَ ستة^(١) شروط :

الأوّل : أن يكون بأل .

الثاني : كونه جنسًا لا وصفًا ، وهذا غالب لا لازم .

الثالث : كونه مفردًا وبـ «إِذَا الضَّامِرُ العَنَسُ»^(٢) مُشَكَّلٌ ، وأجيب : بأنّ الضَّامِرُ العَنَسُ موصول وهو في حكم المفرد ، وبأنّه صفة محذوف .

الرّابع : الاتصال ، فلا يُقال : مررتُ بهذا في الدّارِ الفاضِلِ ، وإن جاز : «مررتُ بالرجلِ في الدّارِ الكَرِيمِ» .

الخامس : أنّه لا يُقَطَّعُ .

السّادس : أنّه لا يخالف متبوعه في أفرادٍ وغيره فلا [يجوز]^(٣) بهذين الرجل والمرأة» .

قوله : واشترائطُ الإبهامِ في بعض الألفاظِ ، كظُرُوفِ المكانِ .

فلا يقبلُ النصبُ بتقدير «في» إلا إذا كانت مبهمة كما ذكر .

«وأما ظروف الزمان فإنّ جميعها يقبلُ ذلك ما كان مُبَهَمًا وما كان مؤقتًا ، فالأوّل : كـ «حين» وزمان ، والثاني : كيوم وليلة ، ووجه التفريق : أنّ الفعل إنّما نصبَ جميع أنواعِ الزّمان ؛ لأنّ بعضَ الأزمنة ، أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله ، فطردَ النّصبُ في مدلوله وغيره ، وأمّا المكان فلمّا لم يكن لفظ الفعل دالًّا على شيء منه ، بل دلّته عليه عقلية لا لفظية ؛ لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من مكان ، نُصِبَ من المكان ما شابه الزّمان الذي هو مدلول الفعل ، وهو أحد الأزمنة الثلاثة ، ونعني بالمشابهة للزمان من الأمكنة ما كان منها غير محصور ، وما كان منها معدودًا ، ووجه المشابهة : التبدّل

(١) في الأصل : «بست» .

(٢) إشارة إلى الشاهد المنسوب لخرز بن لوذان السدوسي ، أو لخاد المهاجر ، وهو :

يا صاح يا ذا الضامِرُ العَنَسُ والرحل والأقتاب والحلُسُ

بنظر : الكتاب ٢/١٩٠ ، ز الخصائص ٣/٣٠٢ ، والمقاصد الشافية ٥/٣٢٣ .

(٣) ليست في المخطوط ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٢/٥٧١ (قسم التركيب) ، وحاشية الشمسي

والتغيّر في هذين النوعين من المكان ، كما في الأزمنة الثلاثة»^(١) .

قال الرّضي : «وأما قول ابن الحاجب لما كان ظرفُ الزّمان المعيّن مدلول الفعل/تعدّى إليه الفعل ، فهو مغالطة ، منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أنّ الفعل يدلّ على المعين ، لكن من الأزمنة الثلاثة ، لا على الوقت المعين المراد به هنا المحصور الذي له نهاية كالיום والليلة والشهر ، والسنة ، وكذا قوله : الفعل لما كان يدلّ على المكان المبهم تعدّى إليه ، غلط أو مغالطة ، وذلك لأنّ الفعل لا يدلّ على المبهم أصلاً ؛ لأنّ المقصود من دلالة اللفظ على الشيء : الدلالة الوضعيّة لا العقليّة ، ودلالة الفعل على المكان عقليّة لا وضعيّة ، ومع ذلك فهو يدلّ عقلاً على مطلق المكان لا على مبهم المكان ، بالتفسير الذي فسّره»^(٢) ، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه على ما هو مقدّر في كلامه .

قوله : وقول جماعة^(٣) في «دخلت الدّار» و«المسجد» أو «السُّوق» إنّ هذه المنصوبات ظروفٌ . (٧٥٠)

قال الرّضي : «اعلم أنّ «دَخَلْتَ» و«سَكَنْتَ» و«نَزَلْتَ» تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه ، كان المبهم والملحق به المعدود واسم المكان أو لا نحو : دَخَلْتُ الدّارَ ، ونَزَلْتُ الحانَ ، وسَكَنْتُ القريّةَ ، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة بحذف حرف الجر معها في المبهم وغيره ،

(١) هذا قول الرضي . ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٩١/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٩١/١-٤٩٢ .

(٣) منهم سيبويه ، فقد قال في الكتاب ٣٥/١-٣٦ : «وقد قال بعضهم : ذهب الشام ، يشبهه بالمبهم ؛ إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، هذا شاذٌّ ؛ لأنّه ليس في «ذهب» دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل : ذهب الشام : دخلت البيت ..» .

وذهب المبرّد إلى أنّه على إسقاط «إلى» . ينظر : المقتضب ٣٣٦-٣٣٧ .

والرّضي في شرح الكافية ٤٩٢/١ : «على انتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً» .

وانتصاب ما بعدها كما ذكرنا مذهب سيويه ، وقال الجرمي^(١) : «دخلت : متعدّ ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ، والأصحّ أنّه لازمٌ ؛ لأنّ مصدره الدخولُ والفُعُولُ في الأغلب للّازم ، وكذا السُّكُونُ ، وأيضًا ضدّ الدخولِ الخروجُ ، وهذا لازم اتفاقًا ، وكذا ضدّ السكونِ التحريكُ وضدّ النزولِ الارتحالُ ، وأيضًا استعمالُ هذه الأفعال مع «في» نحو : «دخلتُ في البلد»

* I H M L K J *^(٢) و«نزلت في الخان»

يرجّح انتصاب ما بعدها على الظرفية ، وأيضًا إذا استعملت «دخلت» في غير الأمكنة ، فلا بدّ من لفظة «في» نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ، فعلمنا أنّهُ حُذِفَ لفظة «في» في^(٣) الأمكنة ؛ لكثرة الاستعمال ، وأمّا قولهم : ذهبْتُ الشامَ ، فمفعولٌ فيه اتفاقًا ؛ لأنّ «ذَهَبَ» لازم ، وهو شاذٌّ^(٤) .

(١) الجرمي هو : أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ، من أئمة اللغة ونحويي البصرة ، أخذ النحو عن الأخفش ، وأخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما ، توفي سنة ٢٢٥ هـ . له : المختصر في النحو ، والتشنية والجمع ، والأبنية ، وغيرهما .

ينظر : وفيات الأعيان ٢/٤٨٥-٤٨٧ ، وإنباه الرواة ٢/٨٠-٨٣ ، والبغية ٢/٨-٩ .

(٢) سورة إبراهيم ، من الآية : ٤٥ ، والآية بتامها : * I H M L K J *

* U T S R Q P O N *

(٣) في الأصل : مكرر .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١/٤٩١ .

قوله : والصَّوَابُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَنَّهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ «عَلَى» . (٧٥١)
 يريد بالموضعين قوله تعالى : ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(١) وقوله
 تعالى : ﴿S R QP﴾^(٢) فَإِنَّ الزَّجَاجَ^(٣) ذهب في الأولى إلى
 أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظرف .

قال المصنّف : «وقياس قوله أن تكون الآية الثالثة كذلك»^(٤) .
 قلت : ليس تخريجه المذكور بأولى من تخريج الزجاج رآه ظرف مكان ،
 فلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم ، وما خرّجه المصنّف عليه من
 نصب على إسقاط الخافض أو التضمين غير قياس .

قوله : وتركت الصّفة لدلالة المقام عليها كما قال : [الطويل]

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ

.....

وتمامه : وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبٌ^(٥) .

والبيت لابن أبي السّمط وهو مروان ابن أبي حفصة مثل به صاحب
 الإيضاح البياني^(٦) لورود التنكير للتعظيم بمعنى أن المسند إليه أعظم من أن

(١) سورة التوبة ، من الآية : ٥ ، والآية بتامها : ﴿X Y Z | } ~
 وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذْتُمُوهُمْ وَأَحْضَرْتُمُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنَّ ©
 وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ
 فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ مُبْصِرٌ ذُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية : ١٦ ، والآية بتامها : ﴿S R QP O NM﴾ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢/٤٣٠-٤٣١ .

(٤) ينظر : المغني ٦/٢٠٧ .

(٥) وقبله :

فَتَى لَا يُبَالِي الْمُدْحِجُونَ بِنُورِهِ إِلَى بَابِهِ الْأَتْضِيءِ الْكَوَاكِبُ

وروايته عند القالي :

لَهُ حَاجِبٌ عَن كُلِّ مَا يَصُمُّ الفَتَى وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبٌ

البيت من شواهد الإيضاح ، ص ٥١ ، وأمالي القالي ، ص ٢٢٩ ، ومعاهد التنصيص ١/١٢٧ .

(٦) صاحب الإيضاح البياني هو الخطيب القزويني جلال الدين بن عبدالرحمن ابن عمر القزويني ،
 الشافعي ، صاحب تلخيص المفتاح ، توفي سنة ٧٣٩هـ . له : تلخيص المفتاح في المعاني والبيان ،
 الإيضاح في شرح التلخيص . ينظر : كشف الظنون ١/٤٧٠ ، والأعلام للزركلي ٦/١٩٢ .

يُعَيَّنَ وَيُعَرَّفُ ، وللتحقير بمعنى انحطاط شأنه إلى حد/ لا يمكن أن يعرف ، أي له حاجب عظيم وليس له حاجب حقير^(١) .

قال بعض المتأخرين : «ويجوز أن يقال : نَفِي الحَاجِبِ الحَقِيرِ فَهَمَّ مِنْ عَموم النكرة في سياق النفي ، والجوابُ : بأنَّ جعل النفي للتحقير ؛ لِيَتَّفِيَ غيرَه من باب الأولى والأنسب . استعمل الشاعر مع صاحب الأول إشارة إلى أن الأمر الذي يشين له فيه حاجب يحجبه عن فعله واستعمل مع حاجب الثاني ، الذي يشين ، واستعمل الشَّاعِرُ في مع حاجب الثاني عن ؛ لأنَّه لا يقال في طالب العرف حاجب ، ويقال : في الذين يَشِينُ ما يَحْجِبُ إليه أو يَحْجِبُهُ عَنْهُ»^(٢) فتأمله .

(١) ينظر : الإيضاح ، ص ٥٦ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح ١/ ٢٠٤ .

قوله : وقول ابن مالك بدر الدين^(١) في قول الحماسي^(٢) : [الرمل]

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا

وإنه من الاشتغال كقول أبي علي^(٣) في الآية ، والظاهر أنه نُصِبَ على المدح لما قدّمنا ، و«ما» في البيت زائدة ، ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من الاشتغال . (٧٥٢)

الذي رأيت في الحماسية ، وقالت امرأة من بني الحارث : [الرمل]

فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلْ

قال الإمام المرزوقي : «ما» من قوله : ما غادروه زائدة ، والمغادرة : الترك ، ومُلْحَمًا : طُعْمَه للِسَّبَاع ، والزَمِيل : الضَّعِيف ، والنَّكْس : الذي لا خير فيه ، فَشُبِّه بالنكس من السهام وهو الذي انكسر فوقه^(٤) ، والوَكِلُ : الضَّعِيف^(٥) . انتهى

(١) ينظر : شرح الألفية ، ص ٢٤١ .

(٢) اختلف في قائله : قيل : لامرأة من بني حارث ، ونُسِبَ أيضًا لعلقمة الفحل في ديوانه ، ص ٥٥ .
والبيت من شواهد أمالي الشجري ٢٨٨/١-٢٨٩ ، وتخليص الشواهد ، ص ٥٠١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ، ص ٢٤١ .

الشاهد فيه : نُصِبُ «فَارِسًا» بمضمَر يُفَسَّرُه الظاهر ، و«ما» صلة ، ويجوز فيه الابتداء ، وجملة «غادروه» صفة ، «غير زميل» : خبره .

(٣) ينظر : الإيضاح ، ص ٨٨-٨٩ ، وذهب إلى هذا أبو البقاء ، والزخشي . ينظر : الكشاف ٥٢/٦ ، التبيان ١٢١١/٢ .

قال أبو حيان : «... وهذا إعراب المعتزلة ، وكان ابن مالك معتزليًا ، يقولون : ما كان مخلوقًا لله لا يكون مخلوقًا للعبد ، فالرأفة والرحمة من خلق الله ، والرهبانية من ابتداء الإنسان فهي مخلوقة له» .
البحر المحيط ١١٥/١٠-١١٦ .

وقال أيضًا : «وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية ؛ لأنّ مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء ، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله : «ورهبانية» ؛ لأنّها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة» . ينظر : البحر ١٠/١١٦ .

(٤) الفُوق : موضع الوتر من السهم ، والجمع أفواق وفوق ، تقول : فُتُّ السهم فانفأق ، أي كسرت فوقه فانكسر . الصحاح (فوق) ١٢٨١/٣ .

(٥) ينظر : حماسة المرزوقي ، للمرزوقي ، ص ١١٠٧-١١٠٨ ، نشره : أحمد أمين ، عبدالسلام هارون ،

وأشار المصنّف إلى ردّ قول ابن مالك^(١) إلى أنّه كقول أبي علي في الآية يريد أن من شرط المنصوب على الاشتغال أن يكون مختصاً ؛ ليصح رفعه بالابتداء ، و«فارسٌ» في البيت نكرة غير مختصّة ، فلا يصحّ نصبه على الاشتغال ، وقد يقال : هو مختصّ بصفة محذوفة مدلولٍ عليها بسياق الكلام فلا يتجّه الردّ .

قوله : **ومن الوهم^(٢) في الثاني قول أبي البقاء^(٣) في ﴿a﴾^(٤) .** **إنّه يجوز كون «هو» توكيداً ، وقد مضى^(٥) .** (٧٥٤)
ومضى أنّه يمكن حمل كلام أبي البقاء على المضمّر تأكيداً للضمير المستتر في «شأنك» ، وليس في كلامه ما يدفعه .

قوله : **وجوّز في قوله^(٦) :** [الوافر]

ذوو الأموالِ مِنّا والعَدِيمُ نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي
وَأَعْلَاهُنَّ صُفَّاحٌ مُقِيمٌ إِلَى حُفْرِ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ

دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .

(١) ينظر : شرح ابن الناظم ، ص ٢٤١ .

(٢) قال السّمين الحلبي : «وهو غلطٌ منه ؛ لأنّ المظهر لا يؤكّد بالمضمّر» . الدر ١١ / ١٢٦ .

(٣) ينظر : التبيان ٢ / ١٣٠٦ .

(٤) سورة الكوثر ، الآية : ٣ .

(٥) مضى في ضمير الفصل ، المغني ٥ / ٥٥٦ .

(٦) البيتان من أبيات للبرج بن مسهر الطائي .

البيت من شواهد شرح الشواهد للبغدادي ، ٧ / ٢١٥ ، شرح السيوطي ٢ / ٩١٢ .

وجه الاستشهاد بهذين البيتين : أنّ رواية البيت الأوّل بالنون «نأوي» ، ولا يكون على هذه الرواية فاعله : ذوو الأموال ، بل ضمير مستتر تقديره : نحن ، ذكرت بهذه الرواية في الحماسة لأبي تمام ، ص ٢٤٢ ، علق عليه : أحمد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

اللغة : العديم : الفقير ، لا مال له ، ولا شيء عنده ، الحُفْر : القبور ، الجوف : جمع أجوف بمعنى الواسع ، الصّفّاح : الحجر العريض .

كون «ذوو» فاعلاً بفعل غَيْبَةٍ مَحْذُوفٍ ، أي : يأوي ذوو الأموال ، وكونه وما بعده توكيداً^(١) .

وعلى الأخير يلزم توكيد المضمرة بالظاهر فحرره . (٧٥٥)

قوله : وخبر القول المحكي نحو : «قُولِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٢) .

القول قد يُحْكَى به المفرد المراد به مجرد اللفظ ، وهي مسألة خلاف ، ولكن ابن مالك لم يحك فيها في التسهيل^(٣) خلافاً ، وحكى الزمخشري «في إبراهيم من قوله تعالى : ﴿ ٩ ٨ ٧ ﴾»^(٤) خلافاً ، فقليل : هو خبر مبتدأ محذوف أو منادى .

قال : والصحيح أنه فاعل بـ«يقال» : لأن المراد الاسم لا المسمى^(٥) .

قلت : أطلق عليه الفاعل على مذهبه في أن مفعول ما لم يسم فاعله من جملة ما يصدق عليه الفاعل ، إذ هو عنده عبارة عما أُسِنِدَ الفعل إليه وقُدِّمَ عليه ، وكان الحامل له على ترجيح هذا الإعراب على إعرابه خبراً أو منادى أمران :

سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما .

وأنه شامل لكل استعمال يستعمل فيه / هذا اللفظ ، أعني أنه يشمل [ب/١٦٣] استعماله في جميع التراكيب ، وأمّا «يا إبراهيم» فخاص بالندا ، و«هذا يا إبراهيم» مختص بهذا التركيب ، وليس المراد إلا أن هذا اللفظ يطلق إذا تقدّر هذا ، فلك أن تقول حاكياً للمفرد المراد به مجرد اللفظ : قولي إبراهيم ، فيردّ على المصنّف على القول المختار .

(١) في المغني «له» ٢١٩/٦ .

(٢) قال الدسوقي : «حاصله أن القول إذا وقع ، فإما أن تقصد حكايته أو الإخبار عنه بأمر ، فإن كان الأول وجب الإخبار عنه بجملة مراد لفظها ، وإن كان الثاني أخبر عنه بمفرد» .

ينظر : حاشيته على المغني ١١٩٧/٢ ، دار السلام ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

(٣) ينظر : التسهيل ، ص ٢٥ .

(٤) سورة الأنبياء ، من الآية : ٦٠ ، والآية بتمامها : ﴿ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ﴾ .

(٥) ينظر : الكشاف ١٥٢/٤ .

قوله: وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿ > ? @ ﴾^(١). (٧٥٦)
 إذا قُدِّرَ ضميرُ «إنَّه» للشَّأنِ لَزِمَ كَوْنُ «آثم» خبرًا مقدِّمًا ، و«قلْبُه» مبتدأً
 مؤخَّرًا ، وإذا قُدِّرَ راجعًا إلى اسمِ الشَّرْطِ جاز ذلك ، وأنَّ يكونَ «آثم»
 الخبرَ و«قلْبُه» فاعِلٌ به . (٧٥٦)

قد يقال : إنَّ التفرُّيعَ يدلُّ على صحة كلِّ من الوجهين ، وإلا فلو كان
 أحدهما باطلاً كان السمعِي في التفرُّيعِ عليه عبثًا حينئذٍ .

فيشكل عليه ما قدَّمه من أنَّه إذا أمكن في الضَّمير أن يكون لغير الشَّأن لم
 يحمل على كونه للشَّأن لمخافته للقياس ، وقد يقال مخالفته تقتضي ضَعْفَ
 الحمل عليه عند إمكان غيره لامتناع الحمل عليه ، فقد يكون المصنّف
 قاصدًا لذكر ما يحتمله اللفظ من الوجوه مع قطع النظر عن رجحان بعضها
 وضعفها ، وإرادة التدريب لكنَّ الكلام في التنزيل الشَّريف ، فتأمَّلَه .

قوله : ومتى أُبدِلَ اسمٌ^(٢) من اسمِ الاستفهام ، وجبَ اقترانُ البدلِ بهمزة
 الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام . (٧٥٨)

اسم الاستفهام مقدَّرٌ معه الهمزة كما نصَّ عليه سيبويه^(٣) ، والضَّمير^(٤)
 العائدُ إليه ليس عوده إليه من حيث تضمَّنه لهمزة الاستفهام ، وإنَّما يعود
 إليه من حيث دلالة على مسماه بدون اعتبار استفهام ، ألا ترى أنَّك إذا
 قلت : من جاء؟ فأنت تحكم بأنَّ شخصًا عاقلًا جاء المخاطب ، وأنت غير
 مستفهم عن هذا التقرُّر والعلم به عندك ، وبهذا الاعتبار يعود إليه
 الضمير ، والاستفهام إنَّما هو متعلِّق بتعيين ذلك الشخص الذي علمت
 مجيئه ، فقد استبان لك أنَّ حكمَ ضميرِ الاستفهام ليس حكم اسم

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٢٨٣ ، والآية بتامها : ﴿ " # \$ % & ') *
 = < ; 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . - ,
 . > @ # \$ % & ') * .

(٢) في المخطوط : «اسمي من أسماء» ، والصواب بناءً على ما جاء في المغني ٢٢٨/٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٧٤/٣ - ١٧٥ .

(٤) في المخطوط : والضوائر .

الاستفهام الظاهر ، فتأمله .

قوله : **وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَاعِلٌ بـ«يدوم»** محذوفاً مفسراً بالمذكور . (٧٥٨)

يعني في قول الشاعر^(١) :

صَدَدْتِ فَأَطَوَّلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وقد أسلفنا على أن سيبويه^(٢) نصَّ على أن الاسمَ في هذا البيت قُدِّمَ لأجل

ضرورة الشعر فيكون فاعلاً بـ«يدوم» المذكور ، ولا حاجة إلى المحذوف .

قوله : ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله^(٣) :

[الطويل]

وَكَنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَنِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وقد مضى أن هذا البيت يمكن تحريكه على حذف يكون «أي يوم لا

(١) القائل هو : المزار الفقعسي .

أورد سيبويه البيت في موضعين من كتابه : الأول : عزاه إلى عمر بن أبي ربيعة ٣١/١ . الثاني : لم يعزه لقائل ١١٥/٣ .

في البيت عدّة تحريجات ، فقد جاء في البيت «وصال» بعد «قلما» :

- ما أشار إليه سيبويه بأنه ضرورة شعرية ، وجعله من باب التقديم والتأخير ، قال : «وإنما الكلام

قلما يدوم وصال» ، وقال في الموضع الثاني : «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم» .

- وذهب المبرّد إلى أن «ما» زائدة ، والاسم بعدها مرتفع بـ«قل» ، أي : قل وصال . ينظر :

المقتضب ٨٤/١ .

- ذهب ابن السراج إلى أن وصالاً لا يجوز أن يرتفع بـ«يدوم» ، ولكنه على إضمار يكون ،

والتقدير : قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود . ينظر : الأصول ٤٦٦/٣ .

قول أبي علي .. في البغداديات ، ص ٢٩٦ .

- وما ذهب إليه الأعمش ، قال : «أراد : وقلما يدوم وصال» ، فقدّم وأخر مضطراً لإقامة الوزن ،

والوصال على هذا التقدير فاعل مقدّم ، والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلا أن يبتدأ به ، وهو من

وضع الشيء غير موضعه» . شرح أبيات سيبويه ٤٤/١ .

- وإلى الأوّل ذهب إليه ابن عصفور في الضرائر قال : «ويريد : وقلما يدوم وصال على طول

الصدود ، ففصل بين «قلما» ، والفعل بالاسم المرفوع وبالمجرور» .

البيت من شواهد الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، المقتضب ٨٤/١ ، الأصول ٤٦٦/٣ ، الضرائر

الشعرية لابن عصفور ، ص ٢٠٢ ، تح : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

(٢) ينظر : الكتاب ٣١/١ .

(٣) سبق تحريكه ، ص ١٦٢ .

يكون ذو شفاعه بمغنٍ ، فتكون الإضافة فيه إلى الجملة الفعلية .

قوله : ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري^(١) في ﴿ w v u t ﴾

{ z y x | ﴿^(٢) : إنَّ الجملة الاسمية جواب «لو» . (٧٥٩ ، ٧٦٠)

ليس هذا ذهباً منهم عن هذه القاعدة ، بل هم مصرّحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحلّ ، وهو مذهب لهم اختاروه ، فليس تخريجهم للفروع

عليه / غلطاً ، وإنّما وجه الردّ عليهم أنّ يقال : الصّواب خلاف قولهم في [أ/١٦٤] أصل المسألة وينصبُّ الدليل على ذلك .

قوله : ومن العَجَبِ أنّ ابنَ الحَاجِبِ أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في

باب الظروف : «وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها»^(٣) . هذا اعتراض

متوجّه وابن الحاجب حاول التفضي عنه بما لا يظهر فقال : «وكان قياس

لزوم وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أُضْمِرَ عامله

إذا وقع بعدها كقولك : «خرجت فإذا عبدُ الله يضربُه عمرو» ؛ لأنّ لزوم

وقوع المبتدأ والخبر مُنافٍ للنصب ، ولكنهم جَوَّزوا النصب على خلاف

هذه القاعدة ، وهو وجوب وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا الفجائية ، من

مراعاة لصورة المبتدأ والخبر»^(٤) .

(١) قال الزمخشري : «فإن قلت : كيف أُثِّرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؟ قلت : لما في ذلك

من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها ، كما عدل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليك» لذلك

... . الكشف ٣٠٧/١ .

تعقبه أبو حيان بقوله : «لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة ابتدائية جواباً لـ«لو» إنما جاء هذا

المختلف في تخريجه ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل» . البحر ٥٣٧/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ١٠٣ ، والآية بتامها : ﴿ w v u t ﴾ { z y x

|| ~ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿

(٣) ينظر : الكافية ، لابن الحاجب ، ص ١٦٢ ، تح : طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء ، ط ١ ،

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٧٧٤/٣ .

قال نجمُ الدِّينِ سعيدٍ: «يعني لما كان بعد «إذا» مبتدأ وخبر، والخبرُ مُشْتَغَلٌ عن المبتدأ بضميره، أُجْرِيَ هذا الكلام مجرى غيره ممَّا لم يقع بعد «إذا» الفجائية، نحو «زيدٌ ضربته»، فكَمَّا جاز النَّصب في ذلك جاز في هذا، وكأنهم قطعوا النظرَ عن «إذا» ورُوِيَ مجرَّد صورة المبتدأ والخبر، وأقول: جواز النَّصب إنَّما نشأ من قطع النظر عن «إذا» ولا يخفى أن قطع النظر عمَّا هو موجودٌ أمرٌ مرَّجوح، فالنَّصبُ الناشئ منه يكون مرجوحًا، فالرَّفع يكون مختارًا»^(١). انتهى كلامه.

قلت: بل قطع النظر عمَّا هو موجود مرادٌ، إلغاء، لما حقَّه عدمُ الإلغاء، فالنَّصبُ الناشئ عنه يكون باطلًا فيكون الرفع واجبًا.

قوله: وقوله: جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ^(٢). قبله: [رجز]

مَازِلْتُ أَسْعَى مَعَهُمْ وَأَخْتَبِطُ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطُ

يصفهم باللؤم والبخل في ترك إكرام من نزل بهم، وبالغ في أثمهم لم يأتوا بما أتوا به مع ما فيه من اللوم إلا بعد سعي واختياط، ومُضِيَّ جانب من الليل، ثم بعد ذلك لم يأتوه إلا بلبن قد شيب بالماء حتى صار كـ«لون»

(١) بحثت عن شرحه فلم أعره عليه.

(٢) قيل: هذا الرجز للعجاج في ملحق ديوانه، ص ٣٠٤، تح: عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ط دون، برواية: مازلت أسعى بينهم وألتبَطُ.

والبيت من شواهد أمالي الشجري ٤٠٧/٢، وشرح المفصل ٥٣/٣، والمقرب ٢٢٠/١. الشاهد فيه: أن جملة «هل رأيت..» مقولٌ لقول محذوف، وهو صفة لـ«مذاق» أو «ضيق» باختلاف الرواية وهما «الضيق» و«المذق» وهو اللبن المختلط بالماء؛ إذ شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية، والاستفهام إنشاء.

اللغة: أي ما زلت أتردد إليهم واختبَطُ أي: أسأل معروفهم من غير وسيلة، وهذا يدلُّ على كمال شحهم حيث كان ضيفاً عندهم لم يشبعوه مع أنه يعرض لمعروفهم، حتى إذا ستر الظلام كل شيء، وصفهم بالشح وعدم إكرامهم الضيف وبالغ في أثمهم لم يأتوا بما أتوا به إلا بعد سعي ومضي جانب من الليل ثم لم يأتوا إلا بلبن أكثره ماء.

الذئب لوزقته^(١) .

قوله : واعلم أنّ النظرَ البصريَّ يُعلِّقُ فعْلُهُ كالنظرِ القلبيِّ ، قال الله تعالى : ﴿ طَعَامًا ﴾^(٢) ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ P O T S R Q ﴾^(٣) . (٧٦٣)

ساق الحكم المذكور وهو تعليقُ النظرِ البصريِّ مساق الحكم المقدر المعلوم الذي لا خلاف فيه ، فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب ، ولم أقف على التعليق البصري إلا من جهة الزمخشري^(٤) .
قوله : ومن الوهم في الثاني : قول بعضهم^(٥) في بيت «الكتاب» :

[الطويل]

وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ^(٦) وقلنا

إِنَّ «وَصَالَ» فاعِلٌ بـ«يدوم» . (٧٦٨)

(١) الوُرْقَة : سواد في غبرة ، والأورقُ من كلِّ شيء ما كان لونه لون الرماد ، ومن ذلك قيل للرماد أورقٌ وللحمامة والذئبة ورقاءً . اللسان (ورق) ٢٧٥/١٥ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية : ١٩ ، والآية بتامها : ﴿ } | { y x w v ﴾ لَيْتُمْ قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ © رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَيْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ .

(٣) سورة الإسراء ، من الآية : ٢١ ، والآية بتامها : ﴿ WV SR Q PO ﴾ . Z Y X .

(٤) في تفسيره لآية سورة هود «ليبلوكم أيكم أحسنُ عملاً» حيث قال : «إنما جاز تعليقُ فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنّه طريق إليه ، فهو مُلابِسٌ له ، كما تقول : «انظر أيهم أحسنُ وجهًا ، واستمع أيهم أحسنُ صوتًا» ؛ لأنّ النظر والاستماع من طرق العلم» .
ينظر : الكشف ١٨٤/٣ ، المغني ١٩٣/٥ - ١٩٤ .

(٥) قال الأعلام في الموضع الأول : «أراد وقلما يدوم وصال ، فقدّم وأخر مضطرًا لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدّم ، والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلا أن يُبتدأ به ، وهو من وضع الشيء في غير موضعه ، وقوله في الثاني : أي في المعمولات التي أوجبوا تأخيرها» .
ينظر : شرح أبيات سيويه ٤٤/١ .

(٦) سبق تحريجه ، ص ٤٠٤ .

وقد مرَّ هذا ليس بوجه ، وإنَّما هو مذهب سيويه في الضرورة . (٧٦٨)
قوله : وإنَّ «ظبي» اسم لـ «كان» محذوفة مفسَّرة بـ «كان» المذكورة أو
مبتدأ .

يعني من قول الشاعر^(١) : [الوافر]

أَظْبِي كَانَ أُمَّكَ أُمَّ حِمَارٍ^(٢)

.....

فإذا جعلت «ظبي» مبتدأ فالخبر هو قوله : «كان أُمَّكَ» ، وفي «كان» [ب/١٦٤]
ضمير مستتر هو اسمها وإن جعل «ظبي» اسمًا لـ «كان» المحذوفة فـ «كان»
المذكورة في البيت فيها ضمير ، فعلى الوجهين اسم «كان» ضمير راجع إلى
«ظبي» .

قوله : وأما على الثاني فخيرُ «ظبي» إنما هو الجملة ، والجمل نكرات ، ولكن
يكون محلُّ الاستشهاد قوله : «كَانَ أُمَّكَ» على أنَّ ضميرَ النكرة عنده نكرة . (٧٦٩)
يعني أنَّ سيويه قال في هذا البيت : «إنَّه أخبر عن النكرة بالمعرفة»^(٣) ،
وقد علمت أنَّ فيه إعرابين ، فأما على الإعراب الأوَّل : وهو أن يكون
«ظبي» اسم كان و«أُمَّكَ» خبرها فواضح .

وأما على الإعراب الثاني : فهو أن يكون «ظبي» مبتدأ أخبر عنه بالجملة
الفعلية الواقعة بعده ، فقد يقال فيه : لم يُخبر عنه بمعرفة عن نكرة ، وإنَّما
أخبر عن نكرة بنكرة ؛ لأنَّ «ظبي» مبتدأ كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة
وهي نكرة ، فرفع المصنّف هذا التوهّم بأن قال : الاستشهاد إنَّما محلُّه «كان
أُمَّكَ» وذلك أنَّ في «كان» ضميرًا يعود إلى «ظبي» وهو نكرة فيكون نكرة
و«أُمَّكَ» هو الخبر وهو معرفة ، فقول سيويه أخبر عن النكرة بالمعرفة في
هذا الوجه على أنَّ ضميرَ النكرة نكرة وهي مسألة خلاف ، والصحيح أنَّه

(١) اختلف في نسبه ، قيل : حدَّاش بن زهير ، وقيل : لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري .

ويروى : أظبي كان خالك ..

(٢) البيت من شواهد الكتاب ٤٨/١ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩٤/٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٨/١ .

معرفة ، وإنَّ عاد إلى نكرة لكن بشرط أن لا تكون النكرة المعود إليها مختصة بحكم مثل : «قَامَ رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُهُ» ، وأمَّا إن لم تختص بشيء نحو : رُبَّه رَجُلٌ ، ومثال سيبويه هذا : أَظْبَى كَانَ أَمَّكَ فَالضَّمِيرُ نَكْرَةٌ .

وأما قول المصنّف : «والجمل نكرات» «فهو الجاري على ألسنتهم ، ووَجَّه بعضهم : بأنَّ الجملة حكمٌ والأحكام نكرات ، يشير بأنَّ الحكم بشيء على شيء ، يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً نحو : السَّمَاءُ فَوْقَنَا ، وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا»^(١) .

قال الرّضي : «وليس بشيء ؛ لأنَّ معنى التنكير ، ليس كون الشيء مجهولاً ، [بل معناه في اصطلاحهم : كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعيّة ولو سلمنا أن كون الشيء مجهولاً]^(٢) وكونه نكرة بمعنى واحد ، قلنا : إنَّ ذلك المجهول المنكر ، ليس نفس الخبر والصفة ، حتى يجب كونها نكرتين ، بل المجهول انتساب ما تضمّنه ، والصفة إلى المحكوم عليه ، فإنَّ المجهول في «جاءني زيدُ العالم» ، و«زيد» هو العالم انتساب العِلْم إلى «زيد» ، ولو وجب تنكيرهما لم يجز «جاءني زيد العالم وأنا زيد» وجوازه مقطوعٌ به ، والحقُّ أنَّ الجملة ليست نكرة ولا معرفة .

إنَّ التنكيرَ والتعريفَ من عوارض الاسم ، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً ، وإنَّها جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؛ لمناسبتها للنكرة من حيث يصحُّ تأويلها بالنكرة كما تقول في : قام رجل ذهب أبوه ، أو : أبوه ذاهب ، قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في «مررت برجل أبوه زيد» : إنَّه بمعنى : «مررت برجل كائن أبوه زيد»^(٣) .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٨-٢٩٩ .

(٢) زيادة يقتضيتها السياق ، وهي عن الرضي ٢/٢٩٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٨-٢٩٩ .

قوله : قولُ الفراء^(١) في ﴿ P O N M ﴾^(٢) فيمن خَفَّفَ^(٣) «إِنَّ»
 إنه أيضًا من باب الاشتغال مع قوله : إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى / «إِلَّا» ، و«إِنَّ» نافية ، [١٦٥/أ]
 ولا يجوزُ بالإجماع أن يعملَ ما بعد «إِلَّا» فيما قبلها . (٧٦٩)
 في هذا الكلام نظر .

أمَّا أوَّلًا : فلا يلزم من كون اللام بمعنى إلا أن تُعْطَى حكمها ، فكم من
 كلمة بمعنى كلمة أخرى ، وهما متخالفان في الأحكام .
 وأمَّا ثانيًا : فمن المشهور عن الكوفيين أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا ، وكلُّ
 منهما عاملٌ في الآخر ، فيلزم أن يكون «قائم» في قولنا : ما زيدٌ إلا قائمٌ ،
 عاملاً في «زيد» مع وقوعه بعد إلا ، فحكايةُ الإجماع على هذا مدخولةٌ .

قوله : وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ 6 5 4 3 2 1 0 / ﴾^(٤) . «إِنَّ إِذَا»
 ظَرْفٌ لـ ﴿ 5 ﴾ ، وإنما جاز تقديمُ الظرفِ على لامِ القَسَمِ لتوسُّعِهِم في الظرف . (٧٦٩)

ينظر جواب أمَّا ما هو؟ وأظنُّه قوله : «إِذَا» ظرف ، فيجب اقترانه بالفاء ولم
 أرها ثابتة في شيء من النسخ التي وقفت عليها^(٥) ، ووجه التوسُّع في الظروف
 أنَّها تُنزلُ من الأشياء منزلة أنفسها ؛ لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفك عنها فلذلك

(١) قال الفراء : «وأمَّا الذين خَفَّفُوا «إِنَّ» فَإِنَّهُمْ نَصَبُوا «كُلًّا» بـ «لِيُوفِيَهُمْ» ، وقالوا : كَأَنَّا قُلْنَا : وَإِنَّ
 لِيُوفِيَهُمْ كُلًّا ، وهو وجه لا أشتهيه ..» . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٢) سورة هود ، من الآية : ١١١ ، والآية بتمامها : ﴿ W V U T R Q P O N M ﴾ .

(٣) قرأ عاصم في رواية أبي بكر «إِنَّ كَلًّا» خفيفة و«لَمَّا» مشددة .

- وقرأ ابن كثير ونافع «إِنَّ» مخففة ، و«لَمَّا» مخففة .

- قرأ حمزة والكسائي «إِنَّ» مشددة ، واختلفا في الميم من «لَمَّا» ، فشددتها حمزة ، وخففتها الكسائي .

- قرأ أبو عمرو «إِنَّ» مشددة و«لَمَّا» مخففة .

- قرأ ابن عامر «إِنَّ» مشددة و«لَمَّا» مخففة .

- قرأ حفص «إِنَّ» مشددة و«لَمَّا» مخففة . ينظر : النشر ٢٩١/٢ ، والسبعة لابن مجاهد ، ص ٣٣٩ -
 ٣٤٠ ، وإتحاف فضلاء البشر ، ص ٣٢٦ .

(٤) سورة مريم ، الآية : ٦٦ .

(٥) أضاف في التحفة : «وأمَّا قوله تعالى : ﴿ ويقول الإنسان أءذا ما متُّ لسوف أخرج حيا ﴾ ، فإن «إِذَا»
 فيه ظرفية .

يَتَّسَعُ فِيهَا مَا لَا يَتَّسَعُ فِي غَيْرِهَا قَالَهُ الزَّمخَشَرِيُّ^(١) فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النُّورِ .

قوله : ومنه قوله^(٢) :

[الطويل] رَضِيَ لِبَانَ ثَدْيِ أُمَّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ

أي : لا تَنْفَرُقُ أَبَدًا ، وَلَا النَّافِيَةُ لَهَا الصَّدْرُ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ . (٧٦٩،٧٧٠)

قد تقدّم أنّ «عَوْضٌ» قد يكون قائمًا مقام القسم ، فيكون قوله : لا تَنْفَرُقُ جوابه ولا يكون الفعل عاملاً في «عَوْضٌ» ألبتة على هذا التقدير .

قوله : كما عاد الضمير من قوله تعالى ﴿o nm﴾^(٣) على البنات

المفهومة من الأولاد في ﴿f edc﴾^(٤) . (٧٧٠)

قد يقال : لو كان كذلك لكان الإخبار بقوله : «بنساء» خليًا عن

الفائدة ، وجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فإنه قال : ﴿o nm﴾ ،

(١) قاله عند تفسيره لآية : ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ ﴿o nm﴾ هَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ :

«فإن قلت كيف الفصل بين لولا وقتلم؟

قلت : للظروف شأن وهو تنزلها من الأشياء منزلة أنفسها ؛ لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفك عنها ؛
فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

فإن قلت : فأبي فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلاً؟

قلت : الفائدة فيه : بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به ، فلما
كان ذكر الوقت أهمّ وجب التقديم» .

الكشاف ٢٧٦/٤ .

(٢) قول الأعشى في ديوانه ، ص ١٨٤ ، من قصيدة مدح بها الملق العامري ، وقبله :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحْرَقُ
تُسَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحْلَقُ

البيت من شواهد الخصائص ٢٧٦/١ ، شرح المفصل ١٠٧/٤ ، الإنصاف ٤٠١/١ .

(٣) سورة النساء ، من الآية : ١١ ، والآية بتامها : ﴿j i h f edc﴾

{ z y x w u t s r q p o n m l k ~ }

وَإِجْرٍ مِّنْهُمَا أَلْسُدُسٌ مِّمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ لِلْأَخِوةِ

فَلِأُمِّهِ أَلْسُدُسٌ مِّنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ؕ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا

فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ .

(٤) الآية السابقة .

فإن كانت البنات والمولودات نساءً خلصًا ليس معهنّ رجل ، يعني بنات ليس معهنّ [ابن] ^(١) .

ثم قال : فإن قلت : يصحّ أن يكون الضميران في «كُنّ» ، و«كانت» مبهمين يعني ويكون «نساء» ، أو «واحدة» تفسيرًا لهما على أن «كان» تامة؟ قلت : لا أبعد ذلك ^(٢) . انتهى

يعني : و«نساء» و«واحدة» منصوبان على التمييز ، كما في «رُبّه رجلاً» على ما ذكر ^(٣) في قوله تعالى : ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ ^(٤) ، وذلك لعدم ذكر المرجع صريحًا لكنه في حكم الصريح نظرًا إلى ذكر الأولاد ، فلذلك قال : لا أبعد .

قوله : فأما قوله ^(٥) :

وَتَسْحُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ
نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا ^(٦)

وقوله ^(٧) :

مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ
وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ ^(٨)

فنادر . (٧٧٢)

ينبغي أن يقول : فنادران ؛ لأنه خبر عن متعاطفين بالواو ، وهما

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٣/٢ .

(٣) ينظر : الكشاف ٢٥٠/١ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٢٩ ، والآية بتامها : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ .

(٥) قائله : الأعشى . ينظر ديوانه : (ص ١٨٠) من قصيدة يمدح بها هودة بن علي الحنفي وقبله :

وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعُرْوِ سِ بِالصَّيْفِ رَقْرَقَتْ فِيهِ الْعَيْرَا

(٦) البيت من شواهد شرح البغدادي ٢٤٩/٧ ، والهمع ٢٣٤/٣ .

الشاهد في البيت : أن رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف نادر ؛ فإن ضمير «بها» راجع إلى ليلة .

(٧) البيت للناطقة الجعدي في (ديوانه ، ص ١٧٨) ، تح : واضح عبدالصمد ، دار صادر ، بيروت ، ط ١٩٩٨ م .

(٨) البيت من شواهد المقرب ٢١٦/١ ، والهمع ٢٣٤/٣ ، وحاشية الصبان ٣٧٣/١ .

الاسم ؛ لأنه في معناه»^(١) . اهـ

قُلْتُ : في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الانتقاد ، وذلك أنّه قال : «إنَّ ﴿ * + ﴾ موقعه موقع الجملة المبيّنة ؛ لقوله : ﴿ \$ % & . لأنّ فلق الحَبِّ والنوى بالنبات والشجر النَّاميين من جنس إخراج الحيّ من الميّت ؛ لأنّ الناميّ في حكم الحيوان ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ H G F E ﴾^(٢)»^(٣) هذا كلامه .

وإذا كان قوله ﴿ * + ﴾ في موضع البيان لـ ﴿ \$ % & لم يقبح عطف ﴿ ، - ، / عليه في هذا المحلّ ؛ لكونه بيانا كالأول ، فلذلك جعله معطوفاً على ﴿ \$ % ، ففي تلك الآيات وجد ما يعين العطف على ﴿ ﴾ وفي هذه الآية وجد ما يرجّح العطف على غيره ، فعُمِل في كلّ بمقتضاه ، وظهر بذلك أنّ كلام المصنّف غير متّجه .

(١) ينظر : الانتصاف بحاشية الكشاف ٣٧٥/٢ .

(٢) سورة الروم ، من الآية : ١٩ ، والآية بتامها : ﴿ = > ? @ A B C D E ﴾ .
﴿ K J I H G F ﴾ .

(٣) ينظر : الكشاف ٣٧٤/٢-٣٧٥ .

قوله^(١) : الثاني قولٌ مكِّي^(٢) وغيره في قوله تعالى : ﴿ f e d c ﴾ أو مستأنفة ،
 ﴿ k z i l g ﴾^(٣) إنَّ جملة ﴿ i ل ﴾ أو مستأنفة ،
 والصَّوابُ الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر : ﴿ ~ أَرَادَ اللَّهُ يَهْدَا مَثَلًا كَذَلِكَ ﴾^(٤)
 يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ ﴿ ٥ ﴾ (٧٧٤) .

جوِّز الجماعةُ الأمرين في الآية الأولى لاستقامتهما ، وأمَّا في الآية الثانية
 فوجد ما يُعيِّن الاستئناف فيصارُ إليه ، وليس تعيِّنه هنا بمقتضى لتعيِّنه في
 محلٍّ آخر وجد فيه ما يجوز غيره على أنه يمكن في الآية الثانية دعوى الصِّفة
 ويُقدَّر رابط ، فيجوز فيها الأمران ، كما جاز في نظائرها .

قوله : الرابع^(٦) : قولٌ بعضهم في^(٧) ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
 الْأُمُورِ ﴾^(٨) إنَّ الرِّابط الإِشارة ، وإنَّ الصَّابِرَ وَالغَافِرَ جُعِلَا مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ

(١) الثاني من الجهة السابعة أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ،
 المغني ٢٧٥/٦ .

(٢) لم أجد قوله في مؤلفاته التي بين يدي .

(٣) سورة البقرة ، من الآية : ٢٦ ، والآية بتامها : ﴿ S R Q P O N M L K J ﴾

d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V U T

. ﴿ t s r q p n m l k j i l g f e ﴾ .

(٤) ليس موجوداً في المخطوط .

(٥) سورة المدثر ، من الآية : ٣١ ، والآية بتامها : ﴿ e d c b a _ ^] \ [Z ﴾

z y x w u t s r q p n m l k j i h g f

، { ~ أَرَادَ اللَّهُ يَهْدَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ ﴿ ٥ ﴾ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا } .

إِلَّا ذِكْرِي لِلْبَشَرِ ﴿ .

(٦) الرابع من الجهة السابعة أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ،
 المغني ٢٧٦/٦ .

(٧) ذكر السَّمِينُ الحلبي وغيره في الرابط قولين :

الأول : اسم الإشارة إذا أريد به المبتدأ ، ويكون على حذف مضافٍ ، تقديره : إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور .
 والثاني : أنه ضمير محذوف تقديره : لمن عزم الأمور منه أو لهُ .

ينظر : ومشكل إعراب القرآن ، ١٩٣/٢ ، الدر ٥٦٣/٩ .

(٨) سورة الشورى ، الآية : ٤٣ .

مُبَالَغَةً ، وَالصَّوَابُ^(١) أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلصَّبْرِ وَالْغُفْرَانِ بِدَلِيلٍ ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٢) ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنَّكُمْ . (٧٧٤)

قد يقال : إذا جعلت الإشارة راجعة للصبر والغفران ، يلزم عدم الارتباط إذ يؤول الأمر إلى قولك : ولمن صبر وغفر ، إنَّ الصبرَ والغفرانَ لمن عزم الأمور ، وجوابه أن الإشارة وقعت للصبر والغفران المسند كلُّ واحد منهما إلى ضمير «مَنْ» ، فكأنه قيل : إنَّ صبره وغفرانه ، فجعل الربط بهذا الاعتبار لا إلى الصَّابِرِ وَالْمُتَّقِيَّ /؛ لِأَنَّهَا مَخَاطَبَانِ ، وَالْمَخَاطَبُ لَا يَشَارُ [أ/١٦٦] إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَخَاطَبٌ ، فَلَوْ أُرِيدَ خِطَابُ الْفَرِيقَيْنِ لَقِيلَ : إِنَّكُمْ .

قَوْلُهُ : السَّادِسُ^(٣) قَوْلُهُمْ : فِي ﴿ \$ % & ') *) + ﴿ (٤) ، إِنْ «لَا يُؤْمِنُونَ» مُسْتَأْنَفٌ أَوْ خَبْرٌ لـ «إِنَّ» ، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ ، وَالْأَوَّلَى الْأَوَّلُ بِدَلِيلٍ ﴿ \$ % & ') *) + ﴿ (٥) . (٧٧٥)

هذا من نمط ما تقدم قريباً ، فيقال في وجه الرد : وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون ﴿ * + ﴾ خبراً عنه ، وفي الآية الأخرى لم يوجد ذلك ، فرتب على كل ما يقتضيه .

ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها ، والمصنّف قد اعترف بأن ما ارتكبه خلاف الأولى ، فلا يكون خطأ فليس ثمَّ خَلَلٌ دَخَلَ عَلَى الْمُعْرَبِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ .

(١) هذا ما ذهب إليه أبو حيان في البحر المحيط ٣٤٥/٩ ، بقوله : «أَنَّ الْإِشَارَةَ بِذَلِكَ إِلَى مَا يَفْهَمُ مِنْ مَصْدَرِ صَبْرٍ وَغَفْرٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَبْرِ مَحذُوفٌ ؛ أَي : إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ؛ لِذِلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية : ١٨٦ ، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا : ﴿لَتُجْلِبُوا فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا بِالْحَقِّ قَوْلًا كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ .

(٣) السادس من الجهة السابعة أن يحمل كلاماً على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه . المغني ٦/٢٧٤-٢٧٥ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٦ .

(٥) سورة يس ، الآية : ١٠ .

آخره . (٧٧٨)

وقيل : إنَّ أهلَ الجاهلية كانوا فريقين : منهم مَنْ جَعَلَ المتقدِّمَ آثِمًا ، ومنهم من جعل المتأخِّرَ آثِمًا ، فوردَ القرآن بنفي الإثم عنهما جميعًا ، فسَوَّقُ الكلام حينئذٍ ليس لأجل التخيير ، بل لأجل نفي الإثم المتوهم على التقديرين .

قوله : والصَّوابُ أنَّ «هم» مفعولٌ فيهما ؛ لرسم^(١) الواو بغير ألف بعدها ؛ ولأنَّ الحديثَ في الفعل^(٢) لا في الفاعل . (٧٧٨)

إذ المعنى : إذا أخذوا من الناس استوفوا^(٣) . إلى آخره هذا برمته كلام الزمخشري ولكنه أسقط منه أن^(٤) في التعلُّق في ردِّ كون الضمير مؤكِّدًا برسم المصحف ركيك ، وقد أسلفناه في حرف اللام^(٥) .

قوله : والأوَّلَى أَنَّهُ مبتدأ لقراءة بعضهم^(٦) بالنصبِ على حدِّ «زيدًا ضربته» .

القراءة الأخرى بمثابة مكان آخر ، فلا يكون هذا من أمثلة هذه الجملة .

. = < ; : 98 76 543 210 / . - , +

(١) في الأصل : «الوسم» والمعنى لا يستقيم ، والتصويب في المغني ٢٨٨/٦ . في قوله تعالى : «وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون» سورة المطففين آية (٢) .

(٢) في الدسوقي ١٢٣٠/٢ : «لأنَّ الحديث في الأخذ والإعطاء ، وهو المشار إليه بقوله : إذا اكتالوا ، وإذا كالوهم ، وليس الحديث في الفاعل ، ومن ثم فلا تأكيد في الآية .

(٣) ينظر الكشف ٣٣٥/٦ .

(٤) في الأصل : غير واضحة ، وما أثبتته في التحفة ٦٣٥/٢ .

(٥) ينظر : الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (٧٠/أ-ب) .

(٦) فالآية «ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها» سورة فاطر ٣٢-٣٣ ، وهي قراءة عاصم والجحدري وهارون . ينظر : البحر المحيط ٣٣/٩ .

قوله : السَّادِسُ^(١) : قول كثير من النَّحْوِيِّين في قوله تعالى : ﴿ ك ز ﴾ sr qpo n ml :^(٢) : إِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِثْنَاءِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِّ . (٧٧٩)

إلى آخره ، فيه نظر .

أَمَّا أَوْلَا : فلا معنى لقوله : استثناء الأكثر من الأقل إذ هو غير منصوب ، والصَّواب إسقاط الأقل ، كما وقع في بعض النسخ .

وأما ثانيًا : فلأنَّ هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة إذ هي موضوعةٌ لأنَّ يُجْمَلُ الكلامُ على شيء ، وفي ذلك /الموضع ما يَدْفَعُهُ ، وظاهرُ أنَّ الدَّفَاعَ [ب/١٦٦] لدعوى الجماعة ورود آية سبحان^(٣) مجردة عن الاستثناء ، فهو من أمثلة الجهة المعقودة لأنَّ يُجْمَلُ الكلامُ على شيء ويشهد استعمال في مكان آخر بخلافه .

قوله : والإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشاركات^(٤) . (٧٨٠)

لكنه على خلاف الأصل ، والأصل مراعاة ما يدفع الإلباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير

(١) السادس من أمثلة الجهة الثامنة ، وهي أن يجمل المعرب على شيء ، وفي ذلك الموضوع ما يدفعه ، وهذا أصعب من الذي قبله ٢٨٤/٦ .

(٢) سورة الحجر ، من الآية : ٤٢ ، والآية بتمامها : ﴿ ك ز ﴾ sr qpo n ml k z .

(٣) يقصد بها الآية التي في سورة الإسراء : ﴿ م ن ﴾ ٩١ . لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكَيْلًا .

(٤) هذا جزء من كلام ابن الحاج ذكره ابن هشام في المغني ٢٩٤/٦ ، وفي الهمع ٢٥٩/٢ ، وذهب ابن السراج والجزولي إلى الالتزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به ، ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على المقرَّب بأنَّ سيوييه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية ، وبأنَّ كثيراً من أحكام العربية إذا حدثت ظهر منها لبس ، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عَمَرَ وَعَمَّرُوا ؛ فإنَّ اللفظ فيها واحد.. ، فلا يبعد كذلك جواز : ضرب موسى عيسى ، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه .

ينظر : الأصول ٢٤٥/٢ ، المقدمة الجزولية ، ص ٥٠-٥١ .

صاحبه ، ومنع الترخيم في «مسيلمه» على لغة التمام ، وترك إعلال أبيض وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول . (٧٨٠)

قوله : وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر^(١) .
أجاب الرضي بما يقتضي أن الاستثناء متصل ولا تناقض ، وذلك أنه قال : «أسر ، وإن كان مطلقا في الظاهر إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات إذ المراد : أسر^(٢) بأهلك إسرائ لا الالتفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسرائ مع الالتفات ، فاستثنى على هذا ، إن شئت من «أسر» أو من «لا يلتفت» ولا تناقض ، وهذا كما تقول : أمش ولا تتبختر أي أمش مشياً ولا تتبختر فيه^(٣) ، فكأنه قيل : ولا يلتفت منكم أحد في الإسرائ ، وكذا أمش ولا تتبختر في المشي ، فحذف الجار والمجرور للعلم به .

قوله : ونحو : «زيد رجل صالح» ، فإن الثاني صفة لا غير . تقدم له مثل هذا التركيب مرات مع تصريحه بأنه لحن .

قوله : وإذا حمل قوله تعالى : ﴿ ١ ٠ / ﴾^(٤) على الأول فالظرف و ﴿ ١ ٠ ﴾ مفعول ثان تكرر^(٥) كما يتكرر الخبر . (٧٨٢)

وعلى هذا فيتصور للفعل الواحد مفاعيل متعددة أكثر من ثلاثة ، وليس

(١) هي الآية الخامسة والستون من سورة الحجر ﴿ فَأَسْرِبَاهُ لِكَ يُقَطِّعَ مِنَّا لِحْزَانًا وَأَتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ ﴾ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿

(٢) قرئ «فأسر» بقطع الهمزة ، ووصلها من أسرى وسرى . ينظر : الكشاف ٤١١/٣ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٩٩/٢ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ١٧ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ') * + , - . / ١ ﴾ .

(٥) وفي حاشية الشمني والدسوقي : «قالوا : وصفه بالتكرار لا يصح ؛ إذ المجموع لم يتكرر ، وكان الأولى أن يقول : الظرف مفعول ثانٍ ، ولا يبصرون مفعول آخر تكرر . الشمني ٢٤٢/٢ ، الدسوقي ١٢٣٥/٢ .

وتعقب الشمني الشارح بقوله : «وأقول ليس الإخبار بمفعول ثانٍ تكرر عن مجموع الظرف ولا يبصرون ، وإنما هو إخبارٌ عن كل واحد منها ، وتكرر كل منها باعتبار كونه مفعولاً ثانياً لا باعتبار ذاته» . الحاشية ٢٤٢/٢ .

أحدها تابعاً لما تقدّمه كما تقول : ظننتُ زيداً فقيهاً عالماً شاعراً كاتباً ظريفاً .

قوله : كقول مكّي^(١) [في] ﴿م﴾ ﴿أ﴾ ﴿ب﴾ الآية^(٢) : إنَّ الكاف نعت لمصدر ، أي : إبطالاً كالذي ، وَيَلْزُمُهُ أَنْ يُقَدَّرَ إِبْطَالًا كإِبْطَالِ إِنْفَاقِ الَّذِي يُنْفِقُ ، وَالْوَجْهُ أَنْ يَكُونَ كَالَّذِي حَالًا . (٧٨٢)

ذكر الزمخشري الوجهين ، وصدّر كلامه بالأوّل ، فقال : «كإبطال المنافق الذي ينفق ماله رياء الناس ، ولا يريد بإنفاقه رضاء الله ولا ثواب الآخرة»^(٣) ، ثم قال : «ويجوز أن يكون الكافُ في محلّ النصب على الحال ، أي : لا تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي ينفق»^(٤) .

قوله : وقول بعض العصريين في قوله ابن الحاجب^(٥) «الكلمة لفظٌ» : أصله : الكلمة هي لفظٌ . (٧٨٢)

وجاء في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة على الشيخ أبي العباس^(٦) تلميذ المصنّف أنّ المراد بهذا الرّجل العصري ابن الأكفاني^(٧) الحكيم المشهور .

(١) ينظر: المشكل ١/١٧٨ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٢٦٤ .

(٣) ينظر : الكشاف ١/٤٩٦ .

(٤) ينظر : الكشاف ١/٤٩٦ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ١/٢١٤ .

(٦) الشيخ أبي العباس هو ناصر الدين ابن المنير ، صاحب كتاب الانتصاف، وقد سبقت ترجمته ص ١١٠ .

(٧) الأكفاني هو : محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السنجاري ، ويعرف بابن الأكفاني ، أبو عبد الله ، طبيب باحث عالم بالحكمة ، والرياضيات ، توفي سنة ٧٤٩ هـ . ينظر : الدرر الكامنة ٣/٢٧٩ ، والبدر الطالع ، ص ٦٣٤-٦٣٤ .

قوله : ومثله قولُ ابنِ عصفورٍ في شرحِ الجمل^(١) إنَّه يجوزُ في «زيدٌ هو الفاضلُ» أن يحذفَ مع قوله وقول غيره/إنَّه لا يجوزُ حذفَ العائدِ في نحو [أ/١٦٧] «جاء الذي هو في الدار» لأنَّه لا دليلَ حينئذٍ على المحذوفِ. (٧٨٢)

قال في التسهيل^(٢) عند ذكر العائد في باب المبتدأ : «وقد يحذف إن عَلِمَ ونُصِبَ بفعل أو صفة أو جر بحرف» إلى آخره .

قال المصنّف في الحاشية : «فشرط لحذفه أمرين :

الأوّل : أن يكون معلوماً .

والثاني : أن لا يكون مرفوعاً بل أن يكون إمّا منصوباً أو مجروراً ، فخرج عنه إجازة ابنِ عصفور الحذف في نحو : زيدٌ هو الفاضل . فإنَّه ممتنع ؛ لأنَّه حذف بلا دليل ، قال ابنُ قاسم : «وخرج عنه نحو : زيد ضربته في داره ، فلا يحذف ؛ لأنَّه لا يعلم حينئذٍ حذف منه شيء أم لا؟»^(٣) .

قال في الحاشية : «إنَّما هو تعليل المسألة الأولى يعني : زيد هو الفاضل ، وأمّا هذه فلا يعلم فيها هل المضروب زيد أو غيره ، كذا عللوا في الموصول» ، ونقله بعضهم إلى هنا ، وفيه نظر .

قوله : وَيُجَابُ بَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿﴾ (* + , - ﴿﴾^(٤) . سبق الكلام على هذا بأطرافه في فصل «إلّا»^(٥) ، وقدّمنا هناك أن هذه الآية ليست شاهداً على ما ادّعاه من جواز الفصل بين الموصوف والصفة بالجملة المفسرة ؛ لاحتمال [كون]^(٦) الجملة التي هي قوله ﴿﴾ +

(١) ينظر : شرح الجمل ١/٣٣٣ .

(٢) ص ١٧٧ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ١/٤٦٥ .

(٤) سورة النساء ، من الآية : ١٧٦ ، والآية بتامها : ﴿﴾ ! " # \$ % & ')

* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; = > ? @

U S R Q P O M L K J I H G F E D C B A

. X W V

(٥) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (أ/٢٩) .

(٦) زيادة يقتضيها السياق .

، - ﴿حَالاً مِنْ الضَّمِيرِ فِي «هَلِك» ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الزَّمخَشَرِيُّ^(١) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٢) وَنَازِعُ بَعْضِهِمْ^(٣) فِي ذَلِكَ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ حَقِيقَةٌ هُوَ الْأَسْمُ الظَّاهِرُ لَا فِي الْمَعْمُولِ لِلْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، فَهَذَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّقْيِيدَ لَهُ ، أَمَّا الضَّمِيرُ ففِي جُمْلَةٍ مَفْسَّرَةٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا ، فَهِيَ كَالْمُؤَكَّدَةِ ، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ هَذَيْنِ فَمُعْتَمَدُ الْإِسْنَادِ أَوْلَى بِالتَّقْيِيدِ ، فَلَوْ قُلْتُ : «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ» انبَغَى أَنْ يَكُونَ «الْعَاقِلُ» صِفَةً لِلأَوَّلِ لَا لِلثَّانِي .

قوله : لما اتَّصَلَ بِهِ الْمَيْمُ الْمُعَوِّضَةُ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ أَشْبَهَ الْأَصْوَاتِ فَلَمْ يُجْزُ نَعْتُهُ . (٧٨٤)

هذا كلام عجيب .

قوله : إِنَّ التَّقْدِيرَ : هُوَ رُبْعٌ ، وَلَمْ يُجْعَلْهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الطَّلَلِ ؛ لِأَنَّ الرَّبْعَ أَكْثَرُ مِنْهُ ، فَكَيْفَ يُبَدَّلُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَقَلِّ؟ (٧٨٤)

الذي ذكره سيبويه^(٤) أَنَّهُ يَرْفَعُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَيُنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ فَعْلٍ لَا يَظْهَرُ أَيْضًا تَقْدِيرُهُ «اذكُر» وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزُ إِظْهَارُ الرَّافِعِ وَلَا النَّاصِبِ مَعَ ذِكْرِ الدَّارِ أَوْ الدِّيَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ مَا جَرَى فِي أَشْعَارِهِمْ مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْمَنَازِلِ ، فَجَرَى عِنْدَهُمْ كَالْمَثَلِ هَكَذَا ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ ذِي الرَّمَّةِ^(٥) :

[البسيط]

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مِيٌّ مُسَاعِفَةٌ وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

(١) ينظر : الكشاف ١٨٧/٢ .

(٢) ينظر : التبيان ٤١٣/١ .

(٣) وهذا ما ذكره السمين الحلبي في الدر المصون ١٧٢/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٨٠/١ .

(٥) ينظر : ديوانه ، ص ٢٣ .

البيت من شواهد الكتاب ٢٨٢/١ ، وشرح الرضي ٣٩٥/١ ، والخزانة ٣٣٩/٢ .

الشاهد فيه : «ديار» حيث نصبه بفعل مقدر تقديره : «ذكر» .

وقال الشاعر^(١) :

[البيسط]

اعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُّ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلٌ

الطلل : ما شخص من آثار الديار ، وربيع قواء : لا أنيس به .

قال سيبويه : «إذا رفعت قدرت مبتدأ محذوفاً وهو^(٢) في المعنى الخبر ، وإذا نصبت ، فإنما تقدر الفعل وهو غير المنصوب في المعنى»^(٣) .

قوله^(٤) : ومنه ﴿ [Z Y \] ^ _ a ﴾^(٥) . (٧٨٧)

قال الزمخشري ما نصه : «خيراً أنزل/خيراً»^(٦) ، ثم قال : «وقوله ﴿ [١٦٧/ب] # \$ ﴾^(٧) ، وما بعده بدل من «خيراً» حكاية لقول الذين قالوا : هذا

(١) البيتين لعمر بن ربيعة ، كذا ذكره ابن خلف ونقله البغدادي شرح الشواهد ٧ / ٢٦٧ ، وليسا في ديوانه .

البيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٨٠ ، برواية «وهاج أهواك» ، والخصائص ٢ / ٤٣٦ ، ودلائل الإعجاز ، ص ١٤٦ .

الشاهد في البيت : أن قوله : رَبْعٌ ، خبر لمبتدأ مُقَدَّرٌ ، أي : هو ربيع ، وليس بدلاً من الطلل .

اللغة : هَاجَ : حَرَّكَ ، الرَّبْعُ : المنزل ، القَوَاءُ : القَفْرُ ، المعصرات : السحاب ، ويقال : الرياح ، الحَضِلُ : الغزير .

(٢) في الأصل «وهي» ، والتصويب من الكتاب .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨١ .

(٤) خلط المصنف بين آيتين في سورة النحل .

الأولى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ ﴾^(٥) .

الثانية : ﴿ [Z Y \] ^ _ a ﴾^(٥) k j ih g f ed c . ﴿ p on ﴾

وجاء النص عند المصنف : «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً» .

(٥) سورة النحل ، من الآية : ٣٠ ، والآية بتمامها : ﴿ [Z Y \] ^ _ a ﴾^(٥) c k j ih g f ed . ﴿ p on ﴾

(٦) ينظر : الكشاف ٣ / ٤٣٣ .

(٧) سورة يونس ، من الآية : ٢٦ ، والآية بتمامها : ﴿ # \$ % ') * + . / 320 4 ﴾

القول ، فقدّم عليه تسميته خيراً ثم حكاها^(١) . انتهى

قلت : وهو نصّ في أنّ «خيراً» مفعول بـ«أنزل» .

وقوله^(٢) : «إنّ الذين أحسنوا وما بعده بدل من خير» يقتضي أن يكون عامله «أنزل» مقدرًا على المختار في عامل البدل ، وهو مشكّل ، من حيث إنّ مذهب البصريين أنّ الجمّل لا تُحْكَى إلاّ بما فيه حروف القول ، فالبدل غير متأت .

(١) ينظر : الكشاف ٤٣٤/٣ .

(٢) أي قول الزمخشري السابق .

وقوله^(١) : «حكاية لقول : الذين قالوا هذا القول» ظاهر في الجملة المذكورة ليست بدلاً ، وإنما^(٢) مفعولة للقول .

وقوله^(٣) : «فقدّم عليه تسميته خيراً ثمّ حكاها» يقتضي أن تكون كلمة «خَيْر» ليست من قول «المتقين» ، وإنما أتى بها مقدّمة على قولهم المُحَكِّي ، إيذاناً من أوّل الأمر بأنّه خير ثم وقعت الحكاية ، فيلزم أن يكون العامل في كلمة «خَيْر» فعل القول ، كما تقول : قال زيدٌ خيراً ﴿u t s v﴾ ونصّبها فعل القول ، وإن كانت لفظاً مفرداً لتأديتها معنى الجملة ، وهذا كلّه مخالف لتقديره أنزل خيراً ، فإنّ العامل على هذا التقدير «أنزل» وكلمة «خَيْر» من مقول «المتقين» من جملة أجزاء المحكي لا من كلام الحاكي عندهم ، فتأمّله .

قوله : ولكن يُشترطُ ألا يكونَ^(٥) في حذفه ضرر معنويّ . (٧٨٧)

يعني : فإن كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل ، فهذا الموصوف في نحو معنى الاستثناء ممّا تقدّم .

قوله : ولاشترط الدليل فيما تقدّم ، امتنع حذف الموصوف في نحو : رأيتُ رجلاً [أبيضَ] .

يعني أنّك لو حذف الموصوف هنا ، فقلت : رأيتُ أبيضَ ، حصل ضرر معنوي أي : وجود اللبس إذ لا يدري هل الموصوف رجلاً أو غيره؟ ، فإن قلت : كيف يتأتى قوله : ولاشترط الدليل إلخ ، مع أنّه لم يشترط حذف مثل هذا دليلاً ، وإنما اشترط انتفاء الضرر المعنويّ .

(١) قول الزمخشري السابق في نصّه على الآية : ٣٠ ، في سورة النحل .

(٢) في الأصل «إنها» وما أثبتته أقرب للصواب .

(٣) قول الزمخشري .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ١٧٣ ، والآية بتمامها : ﴿c b a \ _ ^] \ ﴾

. ﴿v u t s r q p o n m l k j i l g f e d﴾

(٥) إضافة من المغني .

قلت : قد سلف أن قوله : ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول ، فكأنه قال : فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند وجود ضرر معنوي ، فيشترط وجود الدليل ، فتأمله .

قوله : بخلاف «رأيت رجلاً كاتباً» . (٧٨٧)

فيه نظر ؛ لأن الموصوف هو رجل بخصوصه ، ولو حذف لم تدل الصفة وهو «كاتب» على خصوصية الرجل ، وإنما تدل على أعم منه وهو إنسان .

قوله : وأما نحو «لا أحدٌ أغيرُ من الله»^(١) . (٧٨٨)

وقولك : مُبتدئاً من غير قرينة «لا رجلٌ يفعل كذا» ، فإثبات الخبر فيه

إجماعٌ . إلخ (٧٨٨)

هذا الكلام منافٍ لما يأتي له ، وذلك أن قوله : إثبات الخير في مثل هذا إجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي ، وأن إثبات الخبر في هذا على هذه الصورة أمر واجب .

وقوله : فيما يأتي : ولك أن تجيبَ عن الجمهور . (٧٨٨)

الخ يقتضي أن الجمهورَ قائلون : بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب «لا»/عند تميم ، وأنه إذا أُريد التعبير عن هذا المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص ، وجعل اسم «لا» ، ويكون الخبر إذ ذك كوناً عاماً محذوفاً على سبيل الوجوب ، فتقول في مثل : لا أحدٌ قائم لا قيام أحد ، فتأمله .

[١٦٨/أ]

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير ، في باب قوله ﴿ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾ ، برقم (٤٦٣٤) ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التوبة ، في باب غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش برقم (٧١٦٨) ، وأخرجه النسائي في السنن برواية «ليس أحدٌ أغير من الله عز وجل أن يزني عبده أو أمته» في كتاب تقصير الصلاة في السفر ، في باب كيفية الخطبة في الكسوف ، برقم (١٥٠٠) ، تح : ؛ عبدالفتاح أبوغدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

قوله (١) : «وَأَمَّا «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ» فَلَعَلَّهُ مِمَّا رُوِيَ بِالْمَعْنَى .

فلا يكون فيه دليل ؛ لأنّه يَحْتَمَلُ أن لا يكون لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى ؛ لتطُرّف الاحتمال المذكور إلى كل لفظ يستدلّ به منها ، وقد كُنْتُ في عام ثلاثة وسبعين وسبعمئة كَتَبْتُ في ذلك سؤالاً صورته : جوابكم - رضي الله عنكم - في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية هل هو صحيح أم [لا] فقد منع ذلك بعضهم؟ مستدلاً بأنّ الحديث يجوز نقله بالمعنى ، فلا يجزم بأنّ هذا لفظه ﷺ حتى يصحّ الاستدلال به ، وقد أشار الشيخ أثير الدين أبوحيان (٢) إلى هذا المعنى في بعض كتبه ، وخالف في ذلك محتجاً بأنّ تطرُق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال ثابت في أشعار العرب وكلامهم ، فلا يجب (٣) الاستدلال بها أيضاً وهو خلاف الإجماع ، وزعم هذا القائل أنّ الاستدلال بالحديث إنّما يسقط إذا أثبت المنكر أنّ الحديث المستدلّ به ليس لفظه - عليه الصلاة والسلام - وأنّ لفظه كان كذا ، وأنّ الناقل غيره إلى كذا ، فأبى الرأيين أصحّ؟ بينوا الحجّة على ذلك مثابين مأجورين .

فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني (٤) ما مثاله ومن خطّه نقلتُ : اللهم أرشد للصواب إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظة في حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية ،

(١) في نسخة المخطوط : ساقط .

(٢) بحثت عن رأيه في كتبه التي بين يدي ، فلم أجده .

(٣) في المخطوط : فيجب .

(٤) سراج الدين البلقيني هو : عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني ، العسقلاني الأصل ، ثم

البلقيني المصري الشافعي ، مجتهد حافظ للحديث ، توفي سنة ٨٠٥ هـ . له : محاسن الاصطلاح

وتضمن كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث ، وكتاب تصحيح المنهاج لكنه لم يكمله ، وغيرهما .

ينظر ترجمته في : الضوء اللامع ٦/٨٥ ، وشذرات الذهب ٧/٥١ ، الأعلام للزركلي ٥/٤٦ .

وكذا مُجَرَّد وجود لفظة في كلام العرب ، والذي يقع للشيخ ابن مالك^(١) من ذلك في «يتعاقبون فيكم»^(٢) وفي^(٣) «من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه»^(٤) وغير ذلك ، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به للاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من جهة الرواية ، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنتثور مع الاستقراء ، فذلك الذي يثبت به قواعد أبواب النحو والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح والحالة هذه ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب»^(٥) .

وكتب شيخنا قاضي القضاة وليّ الدين ابن خلدون المالكي^{(٦)(٧)} ما مقاله ومن خطّه نقلت : الحمد لله هذه الشبهة لم تزل تعترض في هذا الأصل الذي عليه كافة العلماء في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحويّة بمتون الأحاديث وصيغها/ .

[ب/١٦٨]

(١) ينظر : شواهد التوضيح ، ص ١٤ .

(٢) تنمة الحديث : «ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» . أخرجه البخاري في كتاب المواقيت ، باب فضل صلاة العصر ، وفي باب ذكر الملائكة - صلوات الله عليهم - من كتاب بدء الخلق ، برقم (٣٢٢٣) رواية أخرى للحديث بلفظ آخر : «الملائكة يتعاقبون ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٣) في الأصل «فيمن» .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ، برقم (٣٥) .

(٥) ينظر : الاستدلال بالأحاديث النبويّة الشريفة على إثبات القواعد النحوية و مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني ، ص ٢٨-٢٩ ، تح : د. رياض بن حسن الخوام ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

(٦) في الأصل : «المالكي» .

(٧) هو أبوزيد عبدالرحمن بن خلدون المالكي الحضرمي الإشبيلي ، توفي سنة ٨٠٨هـ . له : العبر وديوان المبتدأ في تاريخ العرب والعجم والبربر ، أولها المقدمة ، (المعروفة بمقدمة ابن خلدون) . ينظر : الضوء اللامع ٤/١٤٥-١٤٩ ، والأعلام ٣/٣٣٠ .

والمروئي من كلام العرب وأشعارهم ، مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على رأى من جوزه ، فيتطرق إلى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير ويسقط الاستدلال بها ، وما ذكره المانع من جواز سقوط الاستدلال إنما هو من حيث يثبت التغيير إحالة لغرض المسألة ، وعُدُولٌ عن صورة الخلاف إلى صورة الوفاق ؛ لأنَّ فرض الكلام إنما هو حيث يقوم احتمال التغيير ، ولم يتبين ثبوته من انتفائه هل يسقط الاستدلال؟ ، وأمَّا حيث يتعين التغيير بدليله ، فلا يكاد يخالف أحدٌ في سقوط الاستدلال حينئذٍ ، ولنا في الجواب عن هذه المسألة مسالك :

الأوّل : إدعاء القطع بأنَّ صيغ هذه الأحاديث ، وكلمات العرب التي يستدلُّون بها لم تبدل ولم ينقل شيء منها بالمعنى ، بدليل إطباقهم في كل عصر على الاستدلال بها كذلك ، ولولا أنَّهم قاطعون بأنَّ صيغها لم تبدل لما كان ذلك ؛ لأنَّ العادة تحيلُ أن يتواطؤوا على صحَّة الاستدلال بما ليس بصحيح ، فيكون إطباقهم على الاستدلال بها دليلاً قطعياً على إحالة التبديل فيها ، وأنَّهم حصل لهم يقين^(١) بأنَّها منقولةٌ بصيغها ؛ لأنَّ صحَّة الاستدلال بها لازمٌ خاص ؛ لعدم التبديل فيها فيتعاكس الدليل من الجانبين أعنى : بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم ، وينظر هذا إلى استدلالهم على اشتراط التعيين في مقامات البرهان ، فإنَّ النتيجة قطعياً وقولهم في المتواتر : هو ما حصل العلم عنده ، فيجعلون حصول العلم دليلاً على حصول صفة المتواتر ، فكذا اتفاهم على الاستدلال بها دليل على أنَّها لم تغير صيغها ، ويكشف عن هذا ، ونبّه على سرّه ما وقع لبعض المحققين من الردّ على ما ذهب إليه الإمام فخر الدين بن الخطيب^(٢) من أنَّ

(١) في المخطوط : لهم على يقين .

(٢) فخر الدين ابن الخطيب هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري ، أبو عبد الله ، الإمام المفسر ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، توفي سنة ٦٠٦ هـ . له : تفسير مفاتيح الغيب المعروف بتفسير الرازي ، لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى الصفات ، معالم أصول

الدلائل اللفظية لا تفيد اليقين على نقل اللغة في أوضاعها وإعرابها ، وعلى نفي احتمال غير المراد للاشتراك أو النقل ، أو المجاز ، أو التخصيص ، أو التقديم ، والتأخير على نفي احتمال النسخ والمعارض العقلي ، ولا قطع بذلك في شيء من الدلائل اللفظية .

فقال بعض المحققين في جواب ذلك :

«إنَّ القطعَ بالمدلولات موجودٌ في كثير من الألفاظ مع قيام هذه

الاحتمالات .

ألا ترى قول القائل المشافه : اسقني ، أو ناولني الكتاب ، فإنَّ المخاطبَ يفهم مراده على القطع ويبادر إلى سقيه الماء أو مُناوَلته الكتاب ، مع أنَّ هذه الاحتمالات قائمة ، وما ذاك إلا لوجود قرائن حالية اقترنت بالخطاب ، وعيَّنت المراد منه على القطع وألغيت الاحتمالات وانتفت ، وكذا نجد في الأدلَّة الشرعيَّة ما استفيد مدلوله على القطع مع توهم هذه الاحتمالات ، وذلك لأنَّه كما نَقَلَ لَفْظُهُ الْآخِرُ عَنِ الْأَوَّلِ ، جاز أن تُنْقَلَ معه تلك القرائن الحاليَّة التي فهمَ/بها المخاطب الأوَّل مراده على القطع فتُوقَل اليقين بالمراد مع إلغاء أمر هذه الاحتمالات ؛ لأنَّها وإن كانت متوهمة ، فمن حيث مجرد اللفظ والقرائن الحاليَّة المذكورة تدفعها وتنفيها .

قال : وهذا يدفعُ شبهة الإمام .

فلنا : نحن أن نقول هنا مثل ذلك ، وأنَّ هذه الأحاديث النبوية والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قرائن حاليَّة ، دالَّة بالقطع على عدم تغيير ألفاظها وصيغها ، وتُوقَلت بينهم تلك القرائن وأخذها الآخر عن الأوَّل ، فبيَّنوا صحَّة الاستدلال بها على ذلك اليقين المتناقل بينهم .

المسلكُ الثاني : التنزُّل عن ادعاء القطع إلى دعوى غلبة الظن هو مناط

الدين ، المحصول في أصول الفقه .

ينظر : وفيات الأعيان ٤/٢٤٩-٢٥٣ ، الأعلام للزركلي ٦/٣١٣ .

ينظر رأيه في تفسيره : مفاتيح الغيب ٢/٢٩٨ .

الأحكام الشرعية كلّها ، وكذا تنقلت عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فليس اليقين بمطلوب في شيء من ذلك ، وهذا الذي عليه كافة العلماء في أنّ أكثر مدارك الأحكام ظنيّة ، وإذا غلب على الظنّ أنّ صيغ هذه الأحاديث والكلمات المنقولة لم تبدل كان ذلك كافيًا في صحّة الاستدلال بها ، وإنّما قلنا : يغلب على الظنّ أنّها لا تبدل ؛ لأنّ الأصل عدم التبديل ، والأصل هو الذي يرجح ويغلب على الظنّ وقوعه سيّما والتشديد في الضبط والتّحري في نقل هذه الصّيغ بين المحدثين والناقلين وهو الأوّل عندهم ، ومن يقل منهم بالجواز فإنّما هو بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوعه نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويشدّدون فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظنّ من هذا كلّه أنّها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا ، فيلغى ولا يقدر في صحّة الاستدلال بها .

المسلك الثالث : أنّ هذه الأحاديث والكلمات المرويّة ، إنّما الخلاف في جواز النقل بالمعنى منها في ما لم يدوّن ولا كتب ، وأمّا ما دُوّن وحُصّل في بطون الكتب ، فلا يجوزُ تبديل ألفاظه من غير خلافٍ بينهم في ذلك .

قال ابن الصّلاح^(١) بعد أن ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى : «إنّ هذا الخلاف لا تراهُ جارياً ولا أجراه النّاس فيما نعلم في ما تضمّنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يُغيّر لفظ شيء من كتاب مصنّف ، ويثبت بدله فيه لفظاً آخر بمعناه ، فإنّ الرّواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب ، وذلك مفقودٌ في ما

(١) ابن الصّلاح هو : أبو عمرو عثمان تقي الدين بن عبد الرحمن صلاح الدين بن موسى الشهرزوري الكردي ، عالم بالتفسير ، والحديث ورجاله ، والفقّه ، توفي سنة ٦٤٣ هـ . له : معرفة أنواع علم الحديث ، شرح الوسيط في فقّه الشافعية ، أدب المفتي والمستفتي ، وغيرها . ينظر : الوفيات ٢٤٣/٣ - ٢٤٥ ، والشذرات ٢٢١/٥ .

اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب»^(١) . انتهى كلام ابن الصلاح .

وتدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثير [من]^(٢) المرويّات وقَعَ في الصّدر الأوّل قبل فساد اللغة العربية وحين [كان]^(٣) كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج [به] ، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ يصحّ الاحتجاج فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال /، ثمّ دُوّن ذلك المبدل [ب/١٦٩] ومنع من تغييره ونقله بالمعنى . كما قال ابن الصلاح : «فتبقى حجة في بابه صحيحة ، ولا يضرّ توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر - والله أعلم -» . انتهى

قوله : لأنّ «أمّ» المنقّطة لا تعطف إلاّ الجمل . (٧٨٩)

لو قال لا يقع بعدها إلاّ الجمل لكان أحسن ، فإنّ كثيراً من النّحاة لا يرى «أمّ» المنقّطة عاطفة .

قوله : وردّه الفارسيّ^(٤) بأنّ المشبه للفاعل هو «لكنّ» المشدّدة لا المخفّفة ، (٧٩٠) ويمكن أن يجاب عنه : بأنّ «لكنّ» المشدّدة [المشبهة]^(٥) بالفعل من جهة اللفظ والمعنى ، أمّا^(٦) الأوّل فلبنائها على فتح الأخير كالماضي ، وأمّا الثاني فلائها بمعنى استدركت ، و«لكنّ» المخفّفة مُشبهة للفاعل من جهة المعنى ، فلعلّ سيويوه اعتبر هذه المشابهة المعنويّة ، ولم يبال بفقد المشابهة اللفظيّة .

(١) ينظر : مقدمة ابن الصلاح ، لابن الصلاح ، ص ٣٩٦ ، تح : عائشة عبدالرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط دون .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر : المقتصد ، ص ٤٥١-٤٥٢ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) في المخطوط : أو ، والصواب ما أثبت بدليل السياق .

قوله : وَالصَّوَابُ عِنْدِي ، أَنَّ الصَّلَاةَ لُغَةٌ بِمَعْنَى ^(١) وَاحِدٌ وَهُوَ الْعَطْفُ ،
ثُمَّ الْعَطْفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَةِ ، وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارِ ، وَإِلَى
الْأَدْمِيِّينَ دَعَاءَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا . (٧٩١)

هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي ^(٢) في نتائج الفكر ، وهو أَنَّ الصَّلَاةَ
مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى كَلِّيٍّ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، قَالَ : «الصَّلَاةُ كُلُّهَا ، وَإِنْ تَوَهَّمْ
اِخْتِلَافَ مَعَانِيهَا رَاجِعَةٌ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ ، فَلَا تَنْظُرُهَا لَفْظَةً اشْتِرَاكًا وَلَا
اسْتِعَارَةً ، إِنَّمَا مَعْنَاهَا الْعَطْفُ وَيَكُونُ مُحْسُوسًا وَمَعْقُولًا» ^(٣) ، ثُمَّ حَمَلُ
الْمُصَنِّفِ الْعَطْفَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الرَّحْمَةِ لَا يَتَأْتَى عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ ،
فَالرَّحْمَةُ حَقِيقَةٌ فِي رِقَّةِ الْقَلْبِ ، وَهِيَ مُسْتَحِيلَةٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

قوله : ثُمَّ الْمُثْبِتُونَ لَهُ يَقُولُونَ : مَتَى عَارَضُهُ غَيْرُهُ مِمَّا يُخَالِفُ الْأَصْلَ ،
كَالْمَجَازِ قُدِّمَ عَلَيْهِ . (٧٩٢)

يعني وَإِذَا حُمِلَتِ الصَّلَاةُ عَلَى مَعْنَى كَلِّيٍّ ، وَهُوَ الْعَطْفُ ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ
قَبِيلِ التَّوَاتُؤِ أَوْ التَّشْكِيكِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْاِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ ، وَجَوَابُهُ : إِنَّ
ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ أَوْلَى إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ مُقْتَضٍ لِأَحَدِهَا
بِخُصُوصِهِ ، أَمَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ أَوْ الْمَجَازِ بِخُصُوصِهِ فَإِنَّهُ
يَتَعَيَّنُ ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ هُنَا عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْمَغْفِرَةِ
وَالِاسْتِغْفَارِ ؛ لِتَبَادُرِ الذَّهْنِ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ .

قوله : لَا نَعْرِفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِعْلًا وَاحِدًا يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ بِاِخْتِلَافِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
إِذَا كَانَ الْإِسْنَادُ حَقِيقِيًّا . (٧٩٢)

ويقال : أَرْضَ الرَّجُلِ ^(٤) وَأَرْضَ الْجِدْعِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : تَكَرَّرَ .

(٢) يَنْظُرُ : نَتَائِجُ الْفِكْرِ ، ص ٥٩ .

(٣) يَنْظُرُ : نَتَائِجُ الْفِكْرِ ، ص ٥٩ .

(٤) أَرْضُ الرَّجُلِ : إِذَا شَرِبَ الْمُرِضَةَ فَثَقُلَ عَنْهَا . (اللسان : رَضَّصَ) ٢٣١/٥ .

والإسنادُ حقيقيٌّ في الموضوعين ، والفعلُ واحدٌ يختلفُ معناه باختلاف المسند إليه ، فإنَّ أسنَدته إلى الرَّجلِ كان المعنى : أرعد^(١) أو زكَمَ ، وإنَّ أسنَدته إلى الجذعِ كان بمعنى «أكلته الأرضة^(٢)» وهي دويبة تأكلُ الخشبَ ، ومنه «استوى الرَّحمن على العرش» واستوى الرَّجل على السَّرير .
فإنَّ الأوَّلَ ليس إلاَّ بمعنى «استوى» ، والثاني بمعنى «استوى أو جلس» ، ومن يتبع الأفعال في اللغة يجد من هذا القبيل شيئاً كثيراً .

قوله : ولا يَحْسُنُ تفسِيرُ القاصِرِ بالمتعدِّي قد فسروا أمين باستجب / [١٧٠/أ] والأوَّلُ قاصر ، والثاني متعدِّ .

قوله : وحقُّ المترادفين صحَّةُ حلولِ كُلِّ منهما محلَّ الآخر^(٣) . (٧٩٢)
لقائل أن يَمْنَعَ ذلك .

قوله : فقالوا : إنَّما أرادَ تفسِيرَ المعنى .

لعله نسب هذا الكلام إليهم بصيغة قالوا «كالمتبرئ منه ؛ لأنَّ ظاهرَ كلام سيبويه^(٤) أنَّه تفسِيرُ صناعي» .

قوله : ولا كلمة «لا» من قولهم : «إفعل هذا إمَّا لا»^(٥) .

يعني فإنَّها عوضٌ عن المحذوف ، والعوضُ إنَّما هو كما نصَّ عليه في

(١) الرُّعدة : النافض يكون من الفزع وغيره ، وقد أرعدَ فازرَعَدَ وترَعَدَدَ أخذته الرُّعدة والارتعاد الاضطراب .

(٢) في الأصل : «الأرض» ، ويكاد لا يستقيم إلاَّ على المجاز ، وإنَّما هي «الأرضة» وهو وهمٌ من النَّاسخ .

(٣) هذا مختار ابن الحاجب في أصوله ، ٢٣٠/١ ، وهو أنَّه يجب حُلُولُ كُلِّ من المترادفين محلَّ الآخر مطلقاً .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : «ولا يجوزُ لك أن تقول : نعم ، ولا ربَّه ، وتسكت ؛ لأنَّهم إنَّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير» . ١٧٦/٢ .

(٥) أصله : «إنَّ كُنْتَ لا تفعل غيره» ، فحذف الفعل «كان» واسمها وهو الضمير البارز ، وعوضٌ عن «كان» واسمها «ما» الزائدة ، ثم أدغمت نون «إنَّ» في ميم «ما» لتقارب مخرجيهما ، وحذفنا ما جاء بعد «لا» وهو قولنا : تفعل غيره» .

إِذَا ، كما ذكرنا يقوى الأصح^(١) . انتهى

قلت : فعلى هذا يكون ادعاء المصنّف [أن] التاء لا تُحذف من إقامة وأنّ «إقام الصلاة» ممّا يجب الوقوف عنده متعقباً على أنّ الحكم في «عدة» و«إقامة» و«استقامة» للتعويض ، فلا تحذف ، ليس من وظيفة [المعربين]^(٢) ، وإنما من وظيفة أهل التصريف ، فالتقد حاصل فحرره .

قوله : فَيُجَاءُ بِمَصْدَرِهِ مُسْنَدًا إِلَى فِعْلِ كَوْنٍ عَامٍ ؛ فيقال : حَصَلَ حَرِيقٌ . (٧٩٧)

في هذا الكلام قلب ، والصواب فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام .

قوله : وَمِنْهُ عَلَى الْأَصْحَحِّ ﴿ - . / O ﴾ (٣) الآية ألا ترى أنه ﷺ إِنَّمَا رَجَّحَهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى صِفَةِ الدِّيَادِ ، وَقَوْمُهَا عَلَى السَّقِيِّ . إلخ (٧٩٨)

يشير بذلك إلى الخلاف الواقع في الآية ، وذلك أنّ الشيخ عبدالقاهر^(٤) وصاحب الكشاف^(٥) ذهبوا إلى أنّ حذف المفعول فيه للقصد إلى نفس الفعل ، وتنزيله منزلة اللازم ، أي : يَصْدُرُ مِنْهُمُ السَّقِيُّ وَمِنْهَا الدُّودُ ، وَأَمَّا عَلَى أَنَّ الْمَسْقِيَّ وَالْمَدُّودَ إِبِلٌ أَوْ غَنَمٌ فَخَارِجٌ عَنِ الْمَقْصُودِ ، بَلْ يُوْهَمُ خِلَافَهُ إِذْ لَوْ قِيلَ : أَوْ قُدِّرَ «يَسْقُونَ إِبِلَهُمْ وَتَدُودَانِ غَنَمَهُمَا»^(٦) ؛ لتوهم أنّ الترحم عليهما ليس من جهة أنّهما على الدُّودِ ، والناس على السَّقِيِّ ، بل من جهة أنّ مذودهما غنم ومسقيهم إبل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مالك تمنع

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ، للجاربردي ، ٦٥/١ ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢) ساقطة من الأصل ، وما أثبت في تحفة الغريب ٦٥٥/٢ ، الشمي ٢٤٧/٢ .

(٣) سورة القصص ، من الآية : ٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ - . / O ﴾ : 5 4 3 2 1 O / . - ﴿ : 9 8 7 6 I H F E DC BA @ > = < : 9 8 7 6

﴿ .

(٤) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص ١٦١ .

(٥) ينظر : الكشاف ٤٩١/٤ .

(٦) «عنها» .

أخاك؟ كُنْتَ مُنْكَرًا الْمَنْعَ لَا مَنْ حَيْثُ هُوَ مَنَعٌ ، بَلْ هُوَ مَنْ حَيْثُ هُوَ مَنَعُ الْأَخِ ، وَذَهَبَ صَاحِبُ الْمَفْتَاخِ ^(١) إِلَى أَنَّهُ لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ ، وَالْمُرَادُ يَسْقُونَ مَوَاشِيَهُمْ وَتَذُودَانَ غَنَمَهُمَا ، وَكَذَا/سَائِرُ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ .

[ب/١٧٠]

قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ ^(٢) فِي الْمَطْوَلِ : «وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ لِأَنَّ التَّرْحَمَ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ صَدُورِ الذُّودِ عَنْهَا وَصَدُورِ السَّقْيِ مِنَ النَّاسِ ، بَلْ مِنْ جِهَةِ ذُودِهِمَا غَنَمَهُمَا ، وَسَقْيِ النَّاسِ مَوَاشِيَهُمْ ، حَتَّى لَوْ كَانَتَا ^(٣) تَذُودَانَ غَيْرِ غَنَمَهُمَا ، وَكَانَ النَّاسُ يَسْقُونَ غَيْرَ مَوَاشِيَهُمْ ، بَلْ غَنَمَهُمْ مِثْلًا لَمْ يَصِحَّ التَّرْحَمُ فَلِيَتَأَمَّلْ ، فَفِيهِ دَقَّةٌ اعْتَبَرَهَا صَاحِبُ الْمَفْتَاخِ بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي كَلَامِ الشَّيْخِينَ ، وَغَفَلَ عَنْهَا الْجُمْهُورُ فَاسْتَحْسَنُوا كَلَامَهُمَا» .

قَالَ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ ^(٤) : «وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ أَنَّ الشَّيْخِينَ ^(٥) اعْتَبَرَا أَنَّ الْمَعْقُولَ هُوَ الْإِبْلُ وَالْغَنَمُ مِثْلًا وَأَحَدُهُمَا يُقَابَلُ الْآخَرَ ، وَجَعَلَا مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا خَارِجًا عَنِ الْمَعْقُولِ غَيْرِ مَلْحُوظٍ مِنْهُ ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ وَاحِدَةً مَعَ تَعَدُّرِ تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ ، فَلَوْ قُدِّرَ فِي الْآيَةِ الْمَفْعُولُ لِأَدَى إِلَى فُسَادِ الْمَعْنَى ، فَإِنَّهُمَا لَوْ كَانَتَا تَذُودَانَ إِبْلًا لَهَا عَلَى سَبِيلِ الْفَرْضِ ؛ لَكَانَ التَّرْحَمُ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ ، وَصَاحِبُ الْمَفْتَاخِ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ هُوَ الْغَنَمُ الْمُضَافَةُ إِلَيْهِمَا وَالْمَوَاشِي الْمُضَافَةُ إِلَيْهِمْ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُقَابَلُ الْآخَرَ ، فَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ الْمَفْعُولُ فِي الْآيَةِ لَفَسَدَ الْمَعْنَى ، وَهَذَا أَدَقُّ نَظْرًا وَأَوْضَحُ مَعْنَى ^(٦) ، [قَوْلُهُ] :

(١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ٣٣٤ .

(٢) ينظر : المطول ، ص ٣٧١ .

(٣) في الأصل : «كانت» .

(٤) هو عليُّ بنُ محمدِ بنِ عليِّ الحنفي ، توفي سنة ٨١٠ هـ . إمامًا في جميع العلوم العقلية وغيرها ، متفردًا بها ، له : حاشية على المطول وأخرى المختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح .

ينظر : الضوء اللامع ٣٢٨/٥ - ٣٣٠ ، والبغية ١٩٦/٢ - ١٩٧ ، والبدر الطالع ٥٢٧ - ٥٢٩ .

(٥) الشيخين يقصد بهما : عبدالقاهر الجرجاني ، والزمخشري .

(٦) حاشية السيد الجرجاني على المطول ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وجوّز البيانيون^(١) تقديره مؤخراً^(٢) عنه ، وقالوا : لأنّه يفيد الاختصاص حينئذٍ ، وليس الأمر كما توهموا ، فإنهم لا يقدرونه مؤخراً ليفيد الاختصاص إلا عند وجود المقتضي لذلك ، وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال : وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك ، فما وجه اعتراضه عليهم؟

قوله : إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعلية . (٧٩٩)

يعني والتباسها محذور ؛ لتباين معنيهما ، ومن هنا يظهر الجواب عن سؤال كُنْتُ أوردته في مبادئ اشتغالي بالعربية ، وتقديره أن يقال : قد منعوا من تقديم الخبر الفعلي في قولنا : زيدٌ قامَ ، حذراً من التباس المبتدأ بالفاعل ، وجوّزوا في مثل : «أقائمٌ زيدٌ» ، أن يجعل «زيد» فاعلاً بالوصف ، أو مبتدأً مؤخراً^(٣) مخبر عنه بالوصف المتقدم ، فلم يبالوا بالتباس المبتدأ بالفاعل ، وجوابه : أن الالتباس في قولنا : زيد قام موجب التباس الجملة الفعلية بالجملة الاسميّة ، والمعنى فيهما مختلف ، وفي قولنا : أقائمٌ زيد ، الجملة اسميّة سواء قدّرت زيدا فاعلاً أو مبتدأً ولا يختلف المعنى ، فلذلك اجتنبوه في الأوّل دون الثاني فتأمّله .

قوله : فكان تقديمُ الأمرِ بالقراءة فيها أهمّ^(٤) . (٨٠٠)

أي من الأمر باختصاص القراءة إذ لا يناسبُ المقام ، فلا يتوهم ما يرد من كون غير اسم الله تعالى أهمّ منه .

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ، ص ١٦١ ، مفتاح العلوم ، ص ٣٣٤ .

(٢) في الأصل : «مواخرا»

(٣) هي في المخطوط بالرفع .

(٤) أي : في سورة العلق .

قوله : ولذلك كان تقديرُ الأَخْفَشِ^(١) في «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» : ضَرْبُهُ قَائِمًا ،
أولى من تقدير باقي البصريين^(٢) : حاصلٌ إذا كان أو إذ كان قائمًا .

[١٧١/أ] وذهب ابن دُرُسْتَوَيْه^(٣) /وابن بابشاذ^(٤) إلى أَنَّهُ لا خبر لهذا المبتدأ ؛ لكونه
بمعنى الفعل فمعنى «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» : أَضْرِبُهُ قَائِمًا ، وهو نحو : أَقَائِمُ
الزَّيْدَانُ عندهما . وذهب الكوفيون^(٥) إلى أَنَّ «قَائِمًا» حالٌ من معمول المصدر
لفظًا ومعنى ، والمصدر المذكور الذي هو المبتدأ عامل فيه ، والخبرُ مقدرٌ
بعد الحال وجوبًا ، أي : «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا حَاصِلٌ ، وكلاهما باطلٌ ، إذ لا
خلاف بين الجميع أَنَّ معنى «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» ما أَضْرِبُ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا ،
وهذا المعنى المتَّفَق عليه لا يستفاد إِلَّا من تقدير البصريين ، والأخفش
وبيانه مبنيٌّ على مقدمة ، وهي أَنَّ الاسمَ الجنس الذي يقع على القليل
والكثير بلفظ واحد إذا استعمل ، ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يقع
عليه ، فهو في الظاهر لا استغراق الجنس أخذًا من استقراء كلامهم ، فإذا
تقرَّر هذا قلنا : إِنَّ المبتدأ وهو الجنس الذي هو مصدر غير مقيّد عند
الأخفش وباقي البصريين مقيّد بحال تخصصه ، بل الحال عنده وعندهم

(١) ينظر : شفاء العليل ٢٧٦/١ ، وشرح الرضي للكافية ٢٧٧/١ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٠٩٣/٣ .

(٣) ابن درستويه هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، قرأ على المبرد «الكتاب» ، وبرع فيه ، توفي
سنة ٣٤٧هـ . له : الإرشاد في النحو ، والمقصود والممدود ، وأخبار النحويين ، وغريب الحديث ،
وغيرها .

ينظر : إنباه الرواة ١١٣/٢-١١٤ ، ووفيات الأعيان ٤٤/٣-٤٥ ، والبغية ٣٦/٢ .

ينظر : رأيه في شرح الكافية للرضي ١٠٥/١ .

(٤) ما وجدته في كتب التراجم : «ابن بابشاذ» .

وابن بابشاذ هو : أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري ، من نحوي مصر ، سمع
الحديث وقرئ عليه الأدب بجامعة مصر ، وبها توفي سنة ٤٦٩هـ . له : شرح جمل الزجاجي ، شرح
المقدمة المحسبة ، وشرح النخبة وغيرها .

ينظر : إنباه الرواة ٩٥/٢-٩٧ ، ووفيات الأعيان ٥١٥/٢-٥١٧ ، والبغية ١٧/٢ .

(٥) ينظر : الارتشاف ١٠٩٣/٣ .

قِيْدٌ فِي الْخَبْرِ ، فَيَبْقَى الْجِنْسُ عَلَى الْعَمُومِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى : كُلُّ ضَرْبٍ وَاقِعٍ مِّنِّي عَلَى زَيْدٍ حَاصِلٌ فِي حَالِ الْقِيَامِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُطَابِقٌ لِلْمَعْنَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : مَا أَضْرَبُ زَيْدًا إِلَّا قَائِمًا .

وَأَمَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَالْجِنْسُ عِنْدَهُمْ مَقِيدٌ بِالْحَالِ الْمَخْصُصِ لَهُ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : ضَرْبِي زَيْدًا الْمُخْتَصَّ بِحَالِ الْقِيَامِ حَاصِلٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ حَصُولِ الضَّرْبِ الْمَقِيدِ بِالْقِيَامِ حَصُولُ الضَّرْبِ الْمَقِيدِ بِالْقَعُودِ فِي وَقْتٍ آخَرَ ، فَلَيْسَ فِي تَقْدِيرِهِمْ إِذَا مَعْنَى الْحَصْرِ الْمُرَادِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ أَيْضًا إِذْ لَا حَصْرَ فِي قَوْلِكَ : أَضْرَبُ زَيْدًا قَائِمًا .

وَمَا اسْتَظْهَرَهُ الْمُصَنِّفُ كَالْأَخْفَشِ وَإِنْ كَانَ مَقِيدًا لِلْحَصْرِ الْمَطْلُوبِ ، مَعَ قَلَّةِ التَّقْدِيرِ يَرُدُّ عَلَيْهِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ مَعَ بَقَاءِ مَعْمُولِهِ ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَمْتَنِعٌ ، إِذْ هُوَ بِتَقْدِيرِ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَصَلْتِهِ ، وَالْمَوْصُولِ لَا يَحْذَفُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ بِحَذْفِهِ كَمَا قَالَ سَيِّبِيُّهُ (١) فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ : إِنْ تَقْدِيرٌ : مَالِكٌ وَزَيْدٌ؟ مَالِكٌ وَمَلَابِسْتِكَ زَيْدًا .

قَوْلُهُ : وَكَانَ تَقْدِيرُهُ (٢) فِي «أَنْتَ مَنِي فَرَسَخَانَ» : بُعْدُكَ مَنِي فَرَسَخَانَ ، أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْفَارِسِيِّ : أَنْتَ مَنِي ذُو مَسَافَةٍ فَرَسَخَيْنَ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ مُضَافًا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ ، وَالْفَارِسِيُّ قَدَّرَ شَيْئَيْنِ يَحْتَاجُ مَعَهُمَا إِلَى تَقْدِيرِ ثَلَاثٍ . (١٠٢)

أَمَّا كَوْنُ مَا قَدَّرَهُ الْأَخْفَشُ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ ، فَصَحِيحٌ ؛ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ يَصِحُّ مَعَهُ الْإِخْبَارُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (فَرَسَخَانَ) لَيْسَ هُوَ الْبَعْدُ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَيْهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ آخَرَ يَصِحُّ مَعَهُ الْإِخْبَارُ ، أَيْ : مَسَافَةٌ بَعْدُكَ مَنِي فَرَسَخَانَ .

(١) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١/٣٠٩ .

(٢) أَيْ : تَقْدِيرِ الْأَخْفَشِ .

قوله : ومثال المسألة ﴿ Z ﴾ [(١) أي شأني صبر جميل أو صبر جميل

أمثل من غيره . (٨٠٦)

وَرُجِّحَ الأَوَّلُ «بأنَّ حذفَ المبتدأ أكثر ، فالحمْلُ عليه أولى وبأنَّ سَوَّقَ الكلامَ للمدح بحصول الصبر ، والإخبارَ/بأنَّ الصبرَ الجميلَ أمثلُ لا يدلُّ على حصوله ، وبأنَّه في الأصل من المصادر المنصوبة أي صَبَرْتُ صَبْرًا جميلًا ، وحمله على حذف المبتدأ موافقٌ له دون حذف الخبر ، وذلك لأنَّك إذا قلت : صَبَرْتُ صَبْرًا جميلًا ، فأنت في حالة النَّصبِ مخبرٌ بحصول الصبر لك ، وإذا جعلت المبتدأ محذوفًا كنت مخبرًا أيضًا باتصافك بالصبر ، فالنَّصْبُ والرَّفْعُ متفقان من هذه الحيثية ، وهذا بخلاف حذف الخبر وهو ظاهر ، وقد رُجِّحَ الأَوَّلُ أيضًا بأنَّ قيامَ الصبر لسيدنا يعقوب -عليه الصَّلَاة والسلام- قرينةٌ حاليَّةٌ على حذف المبتدأ ، وليس على خصوص الخبر ، أعني «أمثل» من غير (٢) قرينة لفظية ولا حاليَّةٌ و«عُتِرُ ضَ بِأَنَّ وجودَ القرينة شرط الحذف ، فحينئذ لا يجوز الحذف أصلًا ، والقرينة هاهنا هي أنه إذا أصابَ الإنسانَ مكروهٌ ، فكثيرًا ما يقول : الصبر خير ، حتى صار هذا المقام ممَّا يُفْهَمُ منه هذا المعنى بسهولة .

وَرُجِّحَ الأَوَّلُ أيضًا بقراءة من قرأ «فصبرًا جميلًا» بالنَّصب (٣) ، فإنَّ معناه : اصبر صبرًا جميلًا ، وبأنَّ الأصل في المبتدأ التَّعريف ، وحملُ الكلامِ على وجه يكون المبتدأ فيه معرفة أولى ، وإن كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قوله : «صبرٌ جميلٌ أجملٌ» أنَّه أجمل من غير صبر جميل ، وليس

(١) سورة يوسف ، من الآية : ١٨ ، والآية بتامها : ﴿ V U T S Q P O N M ﴾

﴿ a ` _ ^] [Z X W ﴾ .

(٢) في المخطوط : غيره .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ، حيث جاز الفراء قراءة أبي بن كعب إذ قال : «ولو كان «فصبرًا

جميلًا» يكون كالأمر نفسه بالصبر لجاز» ، إعراب القرآن للنحاس ١٢٩/٢ ، إعراب ثلاثين سورة ،

لابن خالويه ، ص ١٩ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م .

المعنى على هذا ، بل على أنه أجمل من الجزع وبث الشكوى»^(١) .

قوله^(٢) : وكقوله : [الطويل]

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعًا^(٣) لِحُصُومَةٍ^(٤)

في من رواه مبنياً للمفعول بقية البيت :

وَمَحَّ تَبَطُّ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ (٨٠٧)

وهو من أبيات سيبويه يروي للحارث بن ضرار النهشلي ، وقيل : للحارث ابن نهيك ، وقيل لمرة بن عمرو النهشلي ، و«يزيد» المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل ، و«الضارع» الذليل الخاضع ، و«المختبط» الطالب للمعروف ، وأصله : الضارب الشجر ليسقط ورقها للإبل «وتطيح» تهلك ، و«الطوائح» جمع مطيحة وقياسه المطاوح ؛ لكنه جمعه على حذف الزوائد ك«لواقح» جمع مُلقحة .

قال بعض المتأخرين : «ويحتمل البيت ألا يكون من الحذف بالكلية بأن يكون «يزيد» منادى : أي لِيُبِكَ يا يزيد لفقدك ، ويكون «ضارع» هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح «يا» «لِيُبِكَ» ، أو النائب عن الفاعل إن كانت الرواية بضمها»^(٥) .

قلت : يحتاج من فتح الياء من «لِيُبِكَ» إلى أن تثبت الرواية بضم «يزيد» في هذه الحالة ليكون منادى ، وإلا فالمعروف مع بناء «لِيُبِكَ» للفاعل فتح «يزيد» على أنه مفعول ، فيكون ذلك مرجحاً ؛ لأنه في رواية الرفع نائب عن الفاعل لا منادى - والله أعلم - .

(١) هذا كلام التفتازاني في المطول ، ص ٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) في الأصل : ساقط .

(٣) في المخطوط بالنصب سهو من الناسخ .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٢٨٨/١ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، والمحتسب ٢٣٠/١ .

الشاهد في البيت : أن الفعل المسند إلى «ضارع» محذوف جوازاً ، أي : لِيُبِكَ ضَارِعٌ ، هذا على رواية

البناء للمفعول ، أما على رواية البناء للفاعل فيصير : لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ، ولا شاهد في هذه الرواية .

(٥) قول السبكي في عروس الأفراح ٣٠٨/١

قوله : ولا تُقَدَّر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها . (١٠٧)
 في العبارة قلب ، فإن المرفوعات أخبار حُذِفَتْ مبتدآتها ، لا مبتدآت
 حذفت أخبارها .

[أ/١٧٢]

قوله : والثاني^(١) / كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾^(٢) .
 فلا يُقَدَّر : ليقولنَّ : اللهُ خلقهم ، بل خَلَقَهُم اللهُ ، لمجيء ذلك في مشبه هذا الموضع هو
 ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُم لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٣) . (١٠٧)

اقتصر المصنّف على ترجيح الفعل بالجملة على النظائر ، ولم يرجح بما
 ذكره بعضهم من أن السؤال وأن القرينة فعلية فتقدير الفعلية أولى ، وكأنه
 عدل عن ذلك لما يرد عليه من أنه إن أريد السؤال عن الفاعل
 الاصطلاحي ، فممنوع بل لا معنى له ، وإن أريد السؤال عن فعل الفعل
 و[من]^(٣) عنه ، فتقديره مبتدأ كقوله : اللهُ خَلَقَهَا يُوَدِّي هذا المعنى ، وكذا
 القرينة إنما تدلُّ على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل وهو حاصل في
 قولنا : اللهُ خَلَقَهَا ؛ لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية ، ومن ثم قيل :
 الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ؛ ليطابق السؤال ولأن السؤال إنما هو
 عن الفاعل ، وتقديم المسؤول عنه أهم ؛ وأجاب التفتازاني : «بأن حمل
 الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين ؛ لما فيه من الزيادة ، وأن الواقع
 عند عدم الحذف جملة فعلية نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾^(٤) . (٥)

فأمّا قوله^(٦) : «إن حمل الكلام على جملة ، أولى من حمله على جملتين لما فيه

(١) الثاني من أن يكون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه ، المغني

٣٩٣/٦ .

(٢) سورة الزخرف ، من الآية : ٨٧ ، والآية بتامها : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) سورة الزخرف ، الآية : ٩ .

(٥) ينظر : المطول شرح تلخيص المفتاح ، ص ٣٠٦ .

(٦) أي : قول التفتازاني السابق في المطول .

من الزيادة» ، فقد أُعْتَرِضَ بأن تلك الزيادة تشتمل على تكرير الإسناد وتقويته ، وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كلٍّ منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية ، والتطابق بينهما أمر مهمٌّ ، كما صرَّحوا به في ماذا صنعت؟ فالحمل على جملتين أولى .

قلت : مرادهم بالجملتين الجملة ذات الوجهين ، وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز ، وأمَّا قولهم : إنَّ الواقعَ عند عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المصنّف كما تقدّم ، فصحيحٌ ؛ لكنّ الكلام في الجملة الباعثة على ترك المطابقة المهمة .

قال بعض المتأخرين : «والحقُّ في الجوابِ أنّ السؤال جملة اسمية صورةً وفعليةً حقيقة بيان ذلك أنّ قولك : من قام؟ أنّ أصله أقام زيدٌ أم عمروٌ أم خالدٌ إلى غير ذلك ، لا أزيدٌ قام أم عمروٌ أم خالدٌ ، وذلك لأنّ الاستفهام بالفعل أولى لكونه متميِّزاً فيقع فيه الإبهام ، ولما أريد الاختصاص وُضِعَتْ كلمة «مَنْ» دالةً إجمالاً على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ، وبهذا التضمّن وجب تقديمها على الفعل ، فصارت الجملة اسمية في الصورة ؛ لعروض تقدّم ما يدلُّ على الذات ، وفي الحقيقة هي فعلية ، فنبه بإيراد الجوابِ جملةً فعليةً على أصل السؤال ، فالمطابقة حاصلةٌ حقيقةً ، ولم يترك ذلك التنبيه إلا إذا منع منه مانع ، كما في قوله تعالى ﴿ Z [\] ^ _ ` a b c d e f g h i j k l m n o p q r ﴾^(١) فإنّ قُصِدَ الاختصاصُ

هاهنا أوجب تقدّم المسند إليه» ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ n m l k j ﴾ [ب/١٧٢] ﴿ t s r q p o ﴾^(٢) وقوله : ﴿ مَّنَّ ﴾ ﴿ اَلسَّمَوَاتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُولُنَّ ﴾ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿^(٣) . (١٠٨)

(١) سورة الأنعام ، الآيتان : ٦٣-٦٤ .

(٢) سورة يس ، الآيتان : ٧٨-٧٩ ، والآية بتامها : ﴿ m l k j i h g f e d ﴾ . ﴿ { z y x w u t s r q p o n ﴾ .

(٣) سورة الزخرف ، من الآية : ٩ ، والآية بتامها : ﴿ وَلَيْنَ سَأَلْتَهُم مَّنَّ ﴾ ﴿ اَلسَّمَوَاتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُولُنَّ ﴾

فقد ورد على الأصل ، إذ لا مانع فيها^(١) فتأمله ، فإنه بديع .
 قوله : ولكن في التسهيل^(٢) أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيبويه^(٣) . (٨٠٨)
 ولكن يلزم عليه حذف الفاعل ، وهو خلاف مذهب أصحابه .
 قوله : ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها
 نحو : ﴿فَارَا تَلْظَى﴾^(٤) ﴿ 9 8 7 6 ﴾^(٥) . (٨٠٩)
 أي : مواضع كثيرة وقع فيها الفعل مضارعاً ، والتاء محذوفة منه
 فـ ﴿تَلْظَى﴾^(٦) لا شك في كونه مضارعاً ، إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال :
 «تَلَّظْتَ»^(٧) لإسناده إلى ضمير المؤنث ، ولحوق علامة التأنيث لمثله واجبة ،
 وإن كان التأنيث غير حقيقي ﴿ 8 ﴾ لا شك في كونه مضارعاً للحوق
 نون الرفع له ، ولا يتصور كونه ماضياً أصلاً .

حَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴿

- (١) حاشية السيد الجرجاني على المطول ، ص ١٧٤-١٧٥ .
 (٢) في حديث ابن مالك عن نون الوقاية : «وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعال التفضيل ، وهي الباقية في
 «فَلَيْنِي» ، لا الأولى وفاقاً لسبويه» .
 ينظر : التسهيل ، ص ٩ .
 «فَلَيْنِي» وهذه الكلمة جزء بيت من قول عمرو بن معد يكرب ، قالها في امرأة لأبيه تزوجها بعده في
 الجاهلية :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي

معنى البيت : تُعَيِّرُنِي بِالشَّيْبِ ، وهذا الشَّعْرُ الْمُبَيِّضُ يَفُوحُ مِنْهُ رِيحُ الْمِسْكِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، حَتَّى إِنَّ
 اللُّوَاتِي يَفْلِيئِنِي يَسُوءُهُنَّ مَا يَشْمَمُنَّ مِنْ رَائِحَةِ طَيْبَةٍ ، وَلَا يَجِدُنَّ مَبْتَغَاهُنَّ عِنْدَ الْفَلِيِّ .
 الشاهد في البيت : «فَلَيْنِي» ، وأصله : فَلَيْئِنِّي ، فالمحذوف عند المصنف نون الوقاية وهي الثانية ،
 والمثبت نون ضمير النسوة .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٥٠/٣ .

(٤) سورة الليل ، من الآية : ١٤ ، والآية بتمامها : ﴿فَأَنْذَرْتُكَ نَارًا تَلْظَى﴾ .

(٥) سورة آل عمران ، من الآية : ١٤٣ ، والآية بتمامها : ﴿ 9 8 7 6 ﴾ : > = < ;

﴿A @ ?﴾ .

(٦) في الأصل : «فتظلى» .

(٧) في الأصل : «فتظلت» .

قوله : الرابعة^(١) نحو : مَقُولٍ وَمَبِيْعٍ المحذوفُ منها واو مفعولٍ ، والباقي عَيْنَ الكلمةِ خلافاً للأخْفَشِ^(٢) . (٨٠٩)

هذه المسألة والتي بعدها ، وهي الخامسة ليست من الإعراب في شيء ، فإيرادها غير مناسب .

قوله : السادسة^(٣) نحو^(٤) :

[الرجز]

.....

يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ

[منسرح]

بفتحِهما ، و :

وَبَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ^(٥)

.....

(١) وهي المسألة الرابعة من الأمر الذي إذا دار بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولاً ، المغني ٣٨٩/٦ .

فالمسألة الأولى : نون الوقاية في نحو : ﴿أَتَحْجُوْتِي﴾ ﴿Z﴾ فيمن قرأ بنون واحدة .
المسألة الثانية : نون الوقاية مع نون الإناث .

المسألة الثالثة : تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو : ﴿نَارًا تَلْظِي﴾ سورة الليل ، الآية : ١٤ .

(٢) الأخفش يَحْدِفُ عَيْنَ الكلمة : الواو الأولى : من مَقُولٍ ، والياء : من مَبِيْعٍ فيصير اللفظان : مَقُولٍ : وزنه مَقُولٍ .

ومَبِيْعٍ : فتحذف الضمة ، ويكسر ما قبل الياء المحذوفة ، أي : يكسر الباء فيصير : مَبِيْعٍ ، فتتقلب الواو ياءً .
ينظر : توضيح المقاصد ١٥٨٩/٣ .

(٣) هي المسألة السادسة من الأمر الذي إذا دار بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولاً ، المغني ٤٠٠/٦ .

(٤) قائله عبدالله بن رواحة . ينظر : ديوانه ، ص ١٩٩-١٠٠ ، تح : د.حسن محمد باجودة ، مكتبة

التراث ، ط دون ، وبعده : تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدَيْتَ فَأَنْزَلَ

البيت من شواهد الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٥٤/١ ، والكامل ١٦٠/٣ .

الشاهد في البيت : «زيد» الأول : فيه وجهان : بناؤه على الضم ، فهو منادى مفرد علم ، ونصبه أيضاً على أنه مضاف وما بعده مقحم ، وزيد الثاني منصوب لا غير .

اللغة : اليعمَلات : جمع الِيعْمَلَة ، وهي الناقة المطبوعة على العمل القوية عليه . الذُّبَل : جمع ذابل ، وهي الضامرة من طول السفر .

(٥) سبق تحريجه ص ١٠٥ .

وهذا هو الصحيح خلافاً للمبرد^(١). (٨٠٩)

فـ«زيد» الأوّل مضاف إلى «اليعملات» المملفوظ بها ، و«زيد» الثاني مضاف إلى اليعملات محذوفاً ، و«ذراعي» مضاف إلى «الأسد» المذكور و«جَبْهَةٌ» مضاف إلى «مثله» محذوفاً ، فالحذف من الثاني في الموضعين ، ومذهب المبرّد فيهما بالعكس أي إنّ الحذف من الأوّل لا من الثاني ؛ لأنّه يلزم على المذهب الأوّل محذوران .

أحدُهما : التقديم والتأخير من غير فائدة .

والآخر : لفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وجوابه : أنّ الجماعة ارتكبوا ذلك ؛ لاستقامة الكلام فلا يضّر ، بيانه أنّه حذف المضاف إليه من الثاني ، و«زيد» الأوّل مضافٌ إلى «اليعملات» المذكور فصار يازيد اليعملات زيد ، فبقي «زيد» الثاني غير تام ؛ لأنّ تامّ الاسم إذا لم تكن فيه اللام بالتنوين أو الإضافة ، فأخر «اليعملات» ليكون عوضاً بحسب اللَّفْظ عن قوله تام «زيد» الثاني وتمّ الأوّل بما بعده وهما الاسمان جميعاً ، وهكذا القول في قوله : بين ذِرَاعِيَّ وَجَبْهَةَ الْأَسَدِ .

وحيث قلنا : بأنّ المضاف إليه حذف من الثاني ، فينبغي أن يكون التقدير : بين ذراعي الأسد وجبهته ، وبذلك يتجلّى ما أشار إليه ابنُ الحاجب^(٢) من الإشكال في فرع ذكره في مختصره الفقهيّ وذلك أنّه قال فيه -«وقالوا : في نِصْفٍ وَرُبْعٍ طَلْقَةٌ طَلْقَةٌ ، وفي نِصْفٍ وَرُبْعٍ طَلْقَةٌ طَلْقَتَانِ ، والظاهرُ عودُ الإشكالِ إلى الفرع الأوّل لجريان الثاني على أصلِ تكميلِ الطلقة ، وتقديرُ الأشكالِ في الأوّل أنّ نِصْفَ مضافٍ قطعاً في النيّة ، والمنويّ مع اللفظ كالمملفوظ فتساوى الفرعان ، فأشكَل افتراقُهُما في الحكم .

(١) ينظر : المقتضب ٤/٢٢٧-٢٣٠ .

(٢) جامع الأمهات ، لابن الحاجب (المختصر الفرعي) ، ص ٢٩٨ ، تح : أبو عبدالرحمن الأخصري ، دار اليامة ، دمشق - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .

قال شيخنا الإمام أبو عبد الله ابن عرفة : «وجوابه على أصلين من /الفقه العربية واضح ، أمّا الفقهي فهو لو قال لها : أنت طالق نصف طلقة ورُبَعها ، لم يلزمه إلا طلقة واحدة ؛ لإضافة الخبرين لطلقة واحدة لا بمجموعهما عليها كما تقرّر في «نصفي طلقة» ، وأمّا أصل العربية فهو قول جمهور النحويين : إن المضاف إليه إذا حذف ، فلا بدّ من تنوين المضاف إلا أن يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف كقولهم : قطع الله يدَ ورَجُلَ مَنْ قالها ، قالوا التقدير : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورَجُلَه ، فحذف المضافُ إليه من الثاني ، وأُجِحَمَ المعطوف بين المضافِ والمضافِ إليه ، وحذف التنوين من «يد» لإضافته إلى «مَنْ» وحُذِفَ من «رَجُل» لإضافته ؛ لأنّه مضافٌ إلى «مَنْ» في المعنى وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ ، وهذا الأصلُ يُوجبُ تقدير تركيب لفظ المسألة التي «أنت طالق نصف طلقة ورُبَعها» وقد قرّرنا أنّ اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة^(١) .

(١) حصلت على نسخة من كتابه «المختصر الفقهي» ، باب الطلاق فلم أجد قوله ، وإنما وجدته في كتاب «فتح الجليل على مختصر سيد خليل» لابن عيش ٢/٢٤٠ ، دار صادر ، بيروت .

قوله : وفي الثاني : قوله تعالى : ﴿ - , - 210 / . 3 4 5 6 7 8 9 ﴾^(١) .

إذ لو كان الجواب للثاني جُزِمَ فقلنا بذلك : في نحو : «إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» . (٨١٠)

هذا الكلام ظاهر في أن جعلنا الجواب للشرط الأوّل في هذا المثال ؛ لأجل الحملِ على ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه في هذا المثال وليس كذلك ، فإنّ المقتضي لجعل الجواب للشرط الأوّل لا للثاني قائم متحقق ؛ وهو عدم الفاء الداخلة على الشرط^(٢) الثاني ، إذ لو كان الجواب الثاني له وهو وجوبه جواب الأوّل ؛ لَوَجَبَ اقترانه بالفاء ولا فاء^(٣) ، فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جواباً للأوّل .

قوله : وفي ﴿ ZY \ [^ _] ﴾^(٤) ، ونحو ﴿ C D ﴾^(٥) ، ثم قال تعالى : ﴿ Z Y ﴾^(٦) . (٨١٠)

هذا يقتضي أن يكون ﴿ [^ _] ﴾ جواباً لـ «لولا» ، ولولا وجوبها دليلاً على جواب «لو» المحذوفة على قاعدة توالي الشرطين ، وهذا مشكّل في هذا المحلّ ، والظاهر أنّ هذا ليس من ذلك القبيل ، وذلك بأن يجعل جواب «لولا» محذوفاً ، أي : لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني

(١) سورة الإسراء ، من الآية : ٨٨ ، والآية بتامها : ﴿ - , - 4 3 210 / . 5 6 7 8 9 > = < ; : . ﴾ .

(٢) الأنسب أن يقال : «الداخلة على الجواب الثاني» .

(٣) في الأصل : غير واضحة في المخطوط أنّها «فاء» ، فتحققت ذلك من التحفة ٦٨٥/٢ .

(٤) سورة الواقعة ، الآيتان : ٨٨-٨٩ ، والآية بتامها : ﴿ ZY \ [^ _] ﴾ .

(٥) سورة الفتح ، من الآية : ٢٥ ، والآية بتامها : ﴿ 6 7 8 9 : ; < ML K JI HG F E D C B A @ ? > = . ﴾

(٦) الآية السابقة .

المشركين ، وأنتم غير عارفين^(١) لهم ، فيصيبكم بإهلاكهم مكروهة ومشقة لهما كَفَّ أَيْدِيكُمْ عَنْهُمْ ، فحذف جواب «لولا» لدلالة الكلام عليه .

قال الزمخشري : «ويجوز أن يكون ﴿Z Y﴾ كالتكرير لـ ﴿لَوْلَا

E D﴾ لمرجعيهما إلى معنى واحد ، ويكون ﴿ [هو

الجواب»^(٢) ، وأظن أبا حيان^(٣) أبعدَه فتأملَه .

قوله : وَلَا يُحْفَظُ مِثْلُ «نَحْنُ قَائِمٌ» بَلْ يَجِبُ فِي الْخَبَرِ الْمِطَابَقَةُ نَحْوُ ﴿

f e d c b a﴾^(٤) .

ليس هذا مما الكلام فيه ، فإن الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما قبله ، فإن

«نَحْنُ» للجماعة لا للمعظم نفسه فإن المراد بهم الملائكة .

قوله : وَأَمَّا ﴿ ~ أَرْجِعُونَ﴾^(٥) فَأفرد ثم جمع ؛ لأن غير المبتدأ والخبر

لَا يَجِبُ لَهُمَا مِنَ التَّطَابُقِ مَا يَجِبُ لَهُمَا^(٦) . (٨١١)

هذا مُشْكِلٌ ، فإن التطابق ليس مخصوصاً بالمبتدأ والخبر ، بل يجري في

الصِّفَةِ وَالْحَالِ وَنَحْوِهِمَا .

للسَّهِيلِي^(٧) فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَلَامٌ فِي الرَّوْضِ الْأَنْفِ يَنْبَغِي أَنْ يَرَاغَعَ لَا

(١) فِي الْأَصْلِ : «عَافِينَ» ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ التَّحْفَةِ ٦٨٥/٢ .

(٢) يَنْظُرُ : الْكَشَافُ ٥٤٧/٥ .

(٣) حَيْثُ قَالَ فِي الْبَحْرِ ٤٩٦/٩ : «قَوْلُهُ : لِمَرْجِعِهِمَا إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ

«لَوْلَا» غَيْرُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الثَّانِيَّةُ ، فَالْمَعْنَى فِي الْأَوَّلَى : وَلَوْلَا وَطءُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَالْمَعْنَى فِي الثَّانِيَّةِ : لَوْ

تَمَيَّزُوا مِنَ الْكُفَّارِ ، وَهَذَا مَعْنَى مَغَايِرٍ لِلأَوَّلِ مَغَايِرَةٌ ظَاهِرَةٌ .» .

(٤) سُورَةُ الصَّافَاتِ ، الْآيَاتَانِ : ١٦٥-١٦٦ .

(٥) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ، مِنَ الْآيَةِ : ٩٩ ، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا : ﴿ Z Y X ﴾ | { ~ أَرْجِعُونَ﴾ .

(٦) وَفِي آيَةِ «أَرْجِعُونَ» ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ :

الأوَّلُ : أَنَّ الْجَمْعَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ نَادَى رَبَّهُ ، ثُمَّ خَاطَبَ مَلَائِكَةَ رَبِّهِ بِقَوْلِهِ : أَرْجِعُونَ ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ : يَا مَلَائِكَةَ رَبِّي .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ دَلَّ بِلَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى تَكْرِيرِ الْقَوْلِ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَرْجِعْنِي أَرْجِعْنِي . يَنْظُرُ : الدَّرَجَةُ الْمَصُونَةُ

٣٦٧/٨ ، التَّبْيَانُ ٩٦٠/٢ .

(٧) يَنْظُرُ : الرَّوْضُ الْأَنْفِ ، لِلْسَّهِيلِيِّ ١٢/٣ ، عُلِقَ عَلَيْهِ : مَجْدِي بْنُ مَنْصُورٍ ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ ،

استحضره الآن .

قوله : ومن ذلك / ما نُسِبَ فيه حكمٌ شرعيٌّ إلى ذاتٍ ؛ لأنَّ الطلبَ لا يتعلَّقُ إلا بالأفعال . (٨١١)

لو قال : إنَّ الحكمَ لا يتعلَّقُ إلا بالأفعال لكان أولى ليشمَل المباح ، فإنَّه حكمٌ شرعيٌّ ولا طلب .

قوله : ومنه : ﴿ GF E D ﴾^(١) إذ الذواتُ^(٢) لا يتعلَّقُ بها اللومُ . (٨١٢)

يجوز أن يكون «في» للسببية ، ولا تقدير مثل : ﴿ j i hg ﴾^(٣) .

ومثل : «دخلتِ امرأةُ النَّارِ في هِرَّةٍ»^(٤) ، وفيه نظر .

بيروت - لبنان ، ط دون ، قال : «(رب ارجعون) فيقال له هذا خبر عمّن حضرته الشياطين ، ألا ترى قبله «أعوذ بك رب أن يحضرون» ، فلما جاء هذا حكاية عمّن حضرته الشياطين وحضرته ربانية العذاب وجرى على لسانه في الموت ما كان يعتاده في الحياة من رد الأمر إلى المخلوقين فلذلك خلط فقال رب ثم قال ارجعون وإلا فأنت أيها الرجل المجيز لهذا اللفظ في مخاطبة الرب سبحانه هل قلت قط في دعائك : ارحموني يا رب وارزقوني؟ بل لو سمعت غيرك يقولها لسطوت به وأما قول مالك وغيره من الفقهاء الأمر عندنا ، أو رأينا كذا ، أو نرى كذا ، فإنما ذلك لأنه قول لم ينفرّد به ولو انفرد به لكان بدعة ولم يقصد به تعظيماً لنفسه لا هو ولا غيره من أهل الدين والدعة .

(١) سورة يوسف ، من الآية : ٣٢ ، والآية بتامها : ﴿ L KJ I IGF E D C ﴾
 . ﴿ W VU T S RQ PO IM ﴾

(٢) إشارة إلى يوسف عليه السلام ، فهو لا يتعلّق بذاته لوم ، وإنما يكون ذلك بسبب حُبّه . الشمسي ٢٥٥/٢ .

(٣) سورة النور ، من الآية : ١٤ ، والآية بتامها : ﴿ g f e dc b a ` _ ﴾
 . ﴿ m l k j i h ﴾

(٤) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ، باب خمس من الدواب برقم (٣٣١٨) .

قوله : وجاء في غَيْرِهِنَّ نحو : ﴿ - . / ﴿^(١) فِيمَنْ ضَمَّ ولم يُتَوَّنْ^(٢) أَي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم . (٨١٤)

وسُمِعَ سلامٌ عليكم ، فيحتملُ ذلكُ أَي : سلامُ الله أو إضمامُ «أل» .
لا وجه^(٣) لتفريق المصنّف بين الآيتين مِنْ حيثُ جَزَمَ في الأولى بتخريج واحد ، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن الأولى كذلك ، إذ يحتمل أن يُقدَّر «فلا الخوفُ^(٤)» .

قوله : حَذَفَ اسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ ﴿ = > ؟ @ ﴿^(٥) . (٨١٤)

أَي : فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أفعالِ ذَوِي تَقْوَى القلوب .
هكذا قدَّره الزَّخَشَرِيُّ قال : «فحُذِفَتْ هذه المضافاتُ ، ولا يَسْتَقِيمُ المعنى إِلَّا بتقديرٍ ؛ لآَنَّهُ لا بَدَّ مِنْ راجِعٍ مِنَ الجِزَاءِ إِلَى «مَنْ» ؛ ليرتبطَ به»^(٦) .
قال أبو حِيَّان : «ما قدَّره عارٍ مِنْ راجِعٍ مِنَ الجِزَاءِ إِلَى «مَنْ» أَلَّا ترى أَنَّ قوله : «فإنَّ تعظيمَها» من أفعالِ ذَوِي تَقْوَى القلوب .

ليس في شيءٍ منه ضميرٌ يعودُ إِلَى «مَنْ» يربطُ جملةَ الجِزَاءِ بجملةِ الشَّرْطِ الذي أداته «مَنْ» ، وإصلاحُ ما قاله أن يكونَ التقديرُ : «فإنَّ تعظيمَها منه»

(١) سورة البقرة ، من الآية : ٣٨ ، والآية بتمامها : ﴿ ! " # & ') * + , - . / 10 2 ﴾ .

(٢) قرأ يعقوب «لا خوف» ، بفتح الفاء وحذف التنوين ، وقرأ ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفاً ، الإتحاف ص ١٧٧ ، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين . ينظر : النشر ٢١١/١ ، إتحاف فضلاء البشر ، ص ١٧٦ .

(٣) قال الشمني معقّباً على كلام الشارح : «وأقول : وَجْهُ التفرِيقِ أَنَّ تقديرَ كلا الوجهين في «سلام» تقدير تعريف ؛ ليصحَّ كونه ، وفي «فلا خوف» أحدهما تقديرٌ تعريف ، والآخر تقدير تنكير ، ولا ضرورةً فيه إلى التعريف ، فلا حاجة إلى زيادة اعتباره» .

(٤) في الأصل «خوف عيهم» .

وما أثبت في حاشية الشمني ٢٥٦/٢ ، التحفة ٦٩١/٢ .

(٥) سورة الحج ، من الآية : ٣٢ ، والآية بتمامها : ﴿ 8 9 : ; < = > ؟ @ ﴾ .

(٦) ينظر : الكشاف ١٩٤/٤ .

فيكون الضمير في «منه» عائداً على «من» فيرتبط الجزاء بالشَّرط^(١) ، هذا كلامه ، وهذا^(٢) الذي قدره أبو حيان قدره أبو البقاء^(٣) وأجاز عود الضمير من قوله : فإنَّها إلى العظمة أو الحرمة أو الخصلة .

وقال الصفاقسي^(٤) : «الظاهر ، والله أعلم ، أن مراد الزمخشري بالراجع : الراجع من حيث المعنى ، وقد قدر مضافاً ظاهراً هو «من» في المعنى ، وهو قوله : «ذوي» ، ويكون قد بُنيَ على مذهب من يرى الربط بالمعنى»^(٥) . انتهى

قلت : الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري إشارة إلى الراجع ، لا من الجهة التي ذكرها الصفاقسي ، بل من جهة أن المصدر من قوله : «فإنَّ تعظيمها» ، لا بدَّ له من فاعل ، وليس إلا ضميراً يعود إلى «من» ، والتقدير : فإنَّ تعظيمه إيَّها ، فالربط على هذا بالضمير وهو أمرٌ مُجمَعٌ عليه ، وغايته إن حُذِفَ [لم]^(٦) تفهم المعنى ، وأضيف المصدر إلى المفعول فلزم الإتيان به متصلاً ، وهذا لا حرج فيه .

ويظهر أيضاً أن «من» الجارة يحتمل أن تكون للتعليل ، أي : تعظيمها للتقوى ، أو لابتداء الغاية ، أي : إن تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب ، وعليها فلا يحتاج إلى تقدير المضافين المذكورين .

فإن قلت : فلم يجمع القلبُ وأفرد الضمير^(٧) ؟

قلت : حملاً على معنى «من» ولفظها .

(١) ينظر : البحر المحيط ٥٠٦/٧ .

(٢) في المخطوط : وهو

(٣) ينظر : التبيان ٩٤١/٢ .

(٤) الصفاقسي هو : عبدالواحد بن التين ، أبو محمد الصفاقسي ، المغربي ، المالكي ، فقيه محدث مفسر ، توفي سنة ٦١ هـ . له : المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح . ينظر : شجرة النور الزكية ، ص ١٦٨ .

(٥) إعراب القرآن المجيد ، للصفاقسي ، مخطوط لوحة (٣٦/ب) ، مكتبة الملك عبدالعزيز (المحمودية) ، المدينة المنورة .

(٦) زيادة يقتضيهما السياق .

(٧) مكررة في المخطوط .

قوله : ويحتمل أنه من تقديرٍ مضافٍ ، أي : بُعدك مني فرسخان^(١) ،
وبهذا المقدّر يتعلّق «من» فهو أولى ، تقدّم له هذا في بيان مقدار المقدّر ،
وذكرنا ما عليه هناك ، فراجعهُ .

قوله : فقيل : هي على القلب ، والتقديرُ : قايّ قوس ، ولو أُريدَ هذا
لأغنى عنه ذكرُ القوسين . (٨١٥)

والمرادُ القربُ باعتبار أن ما بين طرفيّ القابن هو مقبضُ القوس ، ولولا
ذلك لالتقيَا ، فهما في غاية القرب ، وهذا لا يفيدُه ذكرُ القوس مجرّداً عن
إضافة القابن إليه .

[١٧٤/أ]

قوله : ونظيره قوله^(٢) : [رجز]

نُبِّتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدَ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

فـ«يزيد» منقولٌ من نحو قولك : المالُ يزيدُ ، لا من قولك : يزيدُ المالُ
وإلا لأعربَ غيرَ منصرفٍ ، فكان يُفتحُ لامه لأنه مضاف إليه . (٨١٧)
هذا صريحٌ في أن «يزيد»^(٣) في هذا البيت بالياء آخر الحروف .

قال ابنُ يعيش : «وفي نُسخِ المفصّل بالياء ، وصوابُه «تزيد» بالتاء
المُعجّمة بثنتين من فوقها وهو «تزيد» بن^(٤) حَلَوَان أبو قبيلةٍ معروفةٍ إليه
تُنسَبُ البرودُ التّيزيدية ، والفديدُ : الصّوت ، يقال : فدّ الرَّجُلُ يَفِدُّ فديداً

(١) لم أجد كلام ابن هشام هذا بنصّه في المغني ، وإنّما وجدت ما يتعلّق به في باب مقدار المقدّر بقوله :
«وكان تقديره في «أنت مني فرسخان» بعدك مني فرسخان..» . ينظر : المغني ٣٧٢/٦ .

(٢) هو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ، ص ١٧٢ .
والرواية عند ثعلب : «بغياً» مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، كما صوّب الرواية ابنُ يعيش بأنّه : «تزيد» بالتاء
من فوق .

الشاهد فيه : أن «يزيد» علّم محكيّ لكونه سُمّي بالفعل مع فاعله الضمير المستتر فيه .
البيت من شواهد مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، شرح المفصل ٢٨/١ ، والخزانة ٢٦٦/١ ، اللسان (فَدَد)
٢٠٠/١٠ .

(٣) هذا الكلام قد يصحّ وقد لا يصحّ ، إن حملنا البيت على الصّورة الشعرية ، فينصّرُ الممنوعُ من
الصرف .

(٤) في الأصل : «من» .

إذا صوّت»^(١) .

قال^(٢) : «وبني يزيد منصوب على البدل من «أخوالي» ، و«هُمُ فديد» جملة في موضع المفعول الثالث ، و«هُمُ» يتعلّق بمحذوف ، و«علينا» يتعلّق بـ«هُمُ» ، ولا يمنع تقديمه عليه ، وإن كان العامل معنى كما قالوا : «كلُّ يومٍ لك ثوبٌ» ، ولا يعمل فيه «فديد» لأنّه مصدرٌ كالنّهيق ، فلا يتقدّم عليه ما كان من تمامه ، و«ظلمًا» مصدر في موضع الحال أو مفعول له ، والعامل فيه محذوفٌ دلّ عليه «هُمُ فديد» .

والتقديرُ : حملوا علينا أو شدوا علينا ظلمًا ، ويجوز أن يكون «ظلمًا» منصوبًا^(٣) على أنّه مفعولٌ ثالثٌ أي ذوي ظلم ، ويكون «هُمُ فديد» في موضع الحال ، كالتفسير لقوله ظلمًا^(٤) . اهـ

قلت : ويجب أن يُضبط الميم من قوله : «هُمُ» بضمّة مُشَبَّعة ؛ ليكون قوله : ظلمًا علينا هُمُ فديدٌ موافقًا لقوله : «نُبئتُ أخوالي بنى يزيد» في الوزن ، وإنما نبهتُ على ذلك لأنّه بلغني عن بعض المتصدّرين للإقراء أنّه أنشده بإسكان الميم من «هُمُ» وأصرّ على ذلك ، ولا شك أن الوزن لا ينكسر بالإسكان ، لكن يلزم عليه الاختلاف إذ آخر الثاني من مُجَلِّع البسيط قطعًا ، والأوّل إمّا من الرجز أو من السريع ، ومثل ذلك محذورٌ عندهم فتنّه .

وفي قول المصنّف «وإلا لأعرب» إدخال اللّام على جواب «إن» الشرطية ، وقد سبق التنبيه عليه مرارًا .

(١) ينظر : شرح المفصل ٢٨/١ .

(٢) أي : ابن يعيش .

(٣) في المخطوط : منصوب .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٢٨/١ .

قوله : وَإِلَّا لَكَانَ كُفْرًا . (٨١٨)

هذا مثل «وإلا لأعرب» أَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى جَوَابِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ مَرَارًا .

قوله : ﴿ ! " # \$ % & ' () ﴾^(١) . (٨١٨)

وَجْهُ الْإِشْكَالِ فِيهِ : أَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ إِذَا نُسِبَ إِلَى شَيْءٍ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ : الزَّيْدَانُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخِرِ ، لَمَّا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ إِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ وَنَفِيهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ! " # \$ % & ' () ﴾^(٢) شَامِلٌ لِلْجَمِيعِ ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرَى ، وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ أَكْبَرَ وَغَيْرَ أَكْبَرَ ، وَأَجَابَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِثَلَاثَةِ أَجْوِبَةٍ :

أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ تَقْدِيرِ الصِّفَةِ ، أَي : أَخْتِهَا السَّابِقَةَ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أَخْتِهَا مِنْ وَجْهِ ، وَقَدْ يَكُونُ اثْنَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أَخْتِهَا عِنْدَهُمْ وَقَدْ حُصِّلَتْ ؛ لِأَنَّ / الْمَشَاهِدَةَ الْآيَةَ أَثَرًا فِي النَّفْسِ عَظِيمًا لَيْسَ لِلْغَائِبِ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ الْغَائِبُ أَكْبَرَ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَعْظُمُ عِنْدَهُ مَشَاهِدُ عَصَا تَنْقَلِبُ عَقْرَبًا أَكْثَرَ مِنْ عِظْمِ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ حَيَّةً ، وَإِنْ كَانَ انْقِلَابُهَا حَيَّةً أَعْظَمَ فِي التَّحْقِيقِ ، وَإِنَّهَا الْمَشَاهِدَةُ لَهَا أَثَرٌ فِي تَعْظِيمِ الشَّيْءِ فِي النَّفْسِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -^(٣)

[١٧٤/ب]

(١) سورة الزخرف ، من الآية : ٤٨ ، والآية بتمامها : ﴿ ! " # \$ % & ' () ﴾

+

(٢) الآية السابقة .

(٣) ينظر : الأمالي ١/١٠١ .

قوله : وقال^(١) : [متقارب]

..... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

وقال^(٢) : [الوافر]

..... وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ

أَمَّا الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ : فَإِنَّهُ لِعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسِ^(٣) السُّلَمِيِّ بَضْمِ السِّينِ ، يَكْنَى أَبُو الْهَيْثَمِ ، وَأُمُّهُ الْخَنْسَاءُ الشَّاعِرَةُ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ ، وَسَبَبُ قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ أُعْطِيَ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ مِنْ نَقْلِ حُنَيْنٍ مِئَةَ مِئَةٍ أَعْطَاهُ هُوَ أَبَاعِيرَ فَسَخَطَهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهَا عَشْرَةٌ .

(١) هذا عَجْزُ بَيْتٍ ، وَصَدْرُهُ : وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ

قائله : العباس بن مرداس السلمي . ينظر : ديوانه ، ص ١١١-١١٢ . تح : يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م ، وهذا البيت من أبيات يعاتب فيها النبي ﷺ ، ولما سمع الرسول منه هذه الأبيات قال : «اقتعوا عني لسانه» ، فَأُعْطِيَ حَتَّى رَضِيَ .
الشاهد في البيت : حذف الصفة : أي : لم أُعْطَ شَيْئًا طَائِلًا .

البيت من شواهد شرح السيوطي ٩٢٥/٢ ، والشواهد للبغدادي ٣١٣/٧ ، والهمع ١٨٩/٥ .
اللغة : تَدْرًا : من الدرء ، وهو الدفع ، أي : كنت ذا عِدَّةٍ وَقُوَّةٍ عَلَى دَفْعِ الْأَعْدَاءِ .

(٢) هذا عَجْزُ بَيْتٍ ، وَصَدْرُهُ : وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاةٌ .

قائله : عمران بن حِطَّانِ السَّدُوسِيِّ الْخَارِجِيِّ . ينظر : شعر الخوارج ، ص ١٥٣ ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ .

البيت من شواهد الكتاب ٤٨٨/٣ ، والنوادر ، ص ١٧٢ ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، ومجمع الأمثال ١٣٢/٢ .

الشاهد فيه : جَذَفُ الصِّفَةِ ، قَدَّرَ الْمُصَنِّفُ : بَدَارٌ طَائِلَةٌ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ ٣١٥/٧ : بَدَارٌ إِقَامَةٌ .

(٣) في الأصل : «مراد» .

وقال :

أَتَجْعَلُ^(١) نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ دَبِيْنَ عَيْنَةَ وَالْأَقْرَعِ
وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَأٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا^(٢) وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ^(٣)

فقال النبي ﷺ : «اقطعوا عني لسانه ، فزادوه حتى رضي»^(٤) .

والعبيد : اسمُ فرسه ، ويعني : عيينة بن حصن والأقرع بن حابس ،
وروى مُغيرة عن عامر الشعبي أن النبي ﷺ كان يُشِدُّ بيتَ عباس هذا :
بَيْنَ الْأَقْرَعِ وَعَيْنَةَ ، كذا في شرح أمالي القالي^(٥) لأبي عبيد^(٦) البكري^(٧) .
والتُدْرَأُ بالتاء الفوقانية المثناة ، وهي مضمومة إسكان الدال المهملة ،
وفتح الراء سابقة على همزة : القوَّة والشِّدَّة .

وأما الشاهد الثاني ، فهو عَجْزِيتِ لِعُمْرَانَ^(٨) بن حِطَّانِ السَّدُوسِيِّ
الْحَارِجِيِّ ، وأنشده في الصَّحاح^(٩) :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا الدُّنْيَا بِدَارٍ

وكذا أنشده اللَّبْلِيُّ^(١٠) في شرح الفصيح قال : «والمهأة في البيت : البقاء ،

(١) في الديوان : برواية «فأصبح نهبي» .

(٢) في الأصل : «منهم» .

(٣) ينظر : ديوان العباس بن مرداس السلمي ، ص ١١١-١١٢ .

(٤) رواه الواقدي في كتاب المغازي ١/٩٤٧ ، تح : مارسون جونس ، عالم الكتب ، بيروت ، ط دون .

(٥) ينظر : سمط الآلي ١/٣٢-٣٣ .

(٦) في الأصل : «لأبي علي» .

(٧) أبو عبيد البكري هو : عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري ، أبو عبيد ، علامة بالأدب ، مؤرخ جغرافي ، توفي سنة ٤٨٧ هـ . له : معجم ما استعجم ، شرح أمالي القالي ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، وغيرها . ينظر : الأعلام ٤/٩٨ .

(٨) في الأصل : «لعمراً» .

(٩) الصحاح (مهه) ٦/٢٢٥٠ .

(١٠) اللَّبْلِيُّ هو : أبو جعفر أحمد شهاب الدين بن يوسف الفهري اللبلي النحوي ، شارح الفصيح

وقيل : اللدَّةُ ، وقيل : الصَّفَاءُ وحُسْنُ الرَّوْنِقِ .

ومعنى البيت : أَنَّهُ يَذُمُّ الدُّنْيَا وَكُدُورَةَ عَيْشِهَا وَأَحْوَالَهَا مَعَ اسْتِحَالَتِهَا
وَسُرْعَةِ انْتِقَالِهَا^(١) ، قال^(٢) : «وموضعُ الشَّاهدِ مِنَ البَيْتِ «مَهَاهُ» بالهاء .
واستدلَّ بذلك صاحبُ الفَصِيحِ^(٣) على أَنَّ الهَاءَ أَصْلِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ «المَهَاهُ» -
كذا بهاءين^(٤) - معنى الصَّفَاءِ والرَّوْنِقِ ، وقيل : النَّضَارَةُ واللِّينُ ، وقد
رُوِيَ «مَهَاهُ» بالتاء التي تبدل في الوقف هاء^(٥) .

قوله : دفعًا للتناقض فيهنَّ . (٨١٩)

قد يقال إنَّ التقديرَ في قوله : فلم أعط شيئاً ولم أمنع^(٦) إنّما هو لِتَحَرِّيِ
الصِّدْقِ ، فَإِنَّ الوَاقِعَ أَنَّهُ أُعْطِيَ شَيْئاً كَمَا تَقَدَّمَ لَكِنَّهُ لَمْ يُرْضِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى
تَقْدِيرِ صِفَةٍ يَلْبَسُ بِهَا الكَلَامَ جَلْبَابَ الصِّدْقِ وَإِلَّا فَعَدَمُ الإِعْطَاءِ لَا يَنَاقِضُ
عَدَمَ المَنْعِ .

قوله : ورُدَّ^(٧) بأنَّه يَقْتَضِي حِينَئِذٍ أَنَّ المَعْرَضَ بِهِمْ ، وَهَمَّ الكَافِرُونَ فَرَّقُوا
بَيْنَ كُلِّ الرُّسُلِ ، وَإِنَّمَا/فَرَّقُوا بَيْنَ مُحَمَّدٍ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ، وَبَيْنَ
غَيْرِهِ فِي النُّبُوَّةِ ، وَفِي لُزُومِ هَذَا نَظَرٌ .

وجهُ النَّظَرِ : أَنَّ نَفْيَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ كُلِّ الرُّسُلِ تَعْرِيفٌ بِمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ،
فَيَصْدُقُ بِمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ البَعْضِ ، فَلَا يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ المَعْرَضَ بِهِمْ فَرَّقُوا بَيْنَ

المسمّى : تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، توفي سنة ٦٩١ هـ . ينظر ترجمته : البلغة ،

ص ٩ ، وكشف الظنون ١٢٧٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٢/٢ - ١١٣ .

(١) ينظر : لباب تحفة المجد الصريح ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ .

(٢) هو قول اللبلي في لباب تحفة المجد الصريح ٣٩٧/٢ .

(٣) ينظر : الفصيح ، ص ٣١٠ .

(٤) في الأصل : «بهائين» .

(٥) ينظر : لباب تحفة المجد الصريح ، لأبي جعفر اللبلي ، ٣٩٧/٢ ، تحقيق : د. مصطفى سالم ،

د. عبدالكريم عوفي ، مركز إحياء التراث ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .

(٦) إثباتها ضروري فيما يأتي من شرح بعده ، فلا يتضح الصّدق إلا بالجزاء .

(٧) القائل هو أبو حيان في البحر المحيط ٧٥٩/٢ .

الكُلّ .

قوله : والذي يظهر لي وجه التقدير ، أن المقدّر بين أحدٍ وبين الله^(١) . (٨١٩)

ليس ما ذهب إليه أرجح مما ذهب إليه القائل ، فإنّ أحدًا هو الموضوع للعموم ، فإنّ هذا محصّل للمراد مع عدم الحذف ، وذلك لأنّ التفريق بين الرّسل في الإيمان يلزم منه التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك ، فإنّ مَنْ آمنَ ببعض وكفّرَ بالباقي ، لم يؤمن بالله تعالى .

قوله : والآية من اللّف والنّشر^(٢) ، وبهذا مع التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزّخشي وغيره.. الخ .

يعني أن تقدّر محذوفًا معطوفًا على فاعل «ينفع» وهو «إيمانها» ، والتقدير : لا ينفع نفسًا إيمانها ولا كسبها ، فيكون نفي نفع الإيمان راجعًا إلى النفس التي لم يصدّر منها إيمان قبل ذلك ، ويكون نفي نفع الكسب راجعًا إلى النفس التي صدرَ منها الإيمان قبل ذلك ، ولكنها لم تكن كسبت في إيمانها خيرًا .

قال الزّخشي : « 9 : > ; < = » صفة لقوله : ﴿ 7 ﴾ ، وقوله : ﴿ > @ ? B A ﴾^(٣) عطفٌ على ﴿ ; ﴾ ، والمعنى أنّ أشرط السّاعة إذا جاءت ، وهي آياتٌ ملجئةٌ مضطّرةٌ ، ذهب أو أنّ التّكليف عندها ، فلم ينفع الإيمان حينئذٍ نفسًا غير مقدّمة إيمانها من قبل ظهور الآيات ، أو مقدّمة إيمانها غير كاسبة خيرًا في إيمانها ، فلم يفرّق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان ، وبين النفس التي

(١) في المخطوط «بين أحد» ، وما أثبتته في المغني ٤٣٣/٦ .

(٢) اللّف والنّشر : هو ذكرٌ متعدّد على وجه التفصيل أو الإجمال ، ثم ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرده إليه... ينظر : الإيضاح ، ص ٣٦٦ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية : ١٥٨ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ') * ﴾

+ , - / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @

. * G F E D B A

أمنت في وقته ولم تكسب خيراً»^(١). انتهى

قال التفتازاني : «وجه التمسك بالآية على أن مجرد الإيمان بدون أن يكون فيه كسبٌ خيرٍ ليس بنافعٍ ظاهرٍ من كلامه ، والاعتراض بأن «أو» لأحد الأمرين ، ففي سياقِ النفي يفيدُ العمومَ كالنكرة على ما ذكره في قوله تعالى : ﴿وَلَا مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٢) ، فعدمُ النَّفْعِ يكون من النفس التي لم يكن منها الإيمانُ ولا كسبُ الخيرِ ، مدفوعٌ بأن هذا لا يستقيم ههنا ؛ لأنَّه إذا انتفى الإيمان انتفى كسب الإيمان في الخير بالضرورة ، فيكون ذكره لغواً من الكلام ، فوجب حملُ «أو» ههنا على المعنى الذي ذكره المصنّف يعني الزمخشري ، وهو التسويةُ بين النفس التي لم تُؤمن قبل ذلك اليوم ، والتي أمنت ولم تكسب خيراً»^(٣) .

ثم قال : «وأجيب عن التمسك بأن الآية من باب اللَّفِّ [النشر] ، التقدير : أي لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها في الإيمان لم تكن أمنت من قبل أو كسبت فيه ، فتوافق الآيات والأحاديثُ الشاهدة بأن مجرد الإيمان ينفع ويُورثُ النجاة من العذاب ، ولو بعد حين ويلائم مقصود الآية حيث وردت بخبر الذين أخلفوا ما وعدوا من الرُّسوخ في الهداية عند إنزال الكتاب حيث كذبوا به وصدوا عنه ، أي : يوم تأتي الآيات لا ينفعهم التَّهْفُ على ترك الإيمان بالكتاب ولا على ترك العمل فيه ، وقريبٌ من ذلك ما قال ابنُ الحاجب^(٤) : «إنَّ المعنى لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها/ وهو العمل الصالح لم تكن أمنت من قبل ، ولم تعمل العمل الصالح من قبل ، فاخصر للعلم به»^(٥) . انتهى كلام التفتازاني ، وتأمّل ما

[١٧٥/ب]

(١) ينظر : الكشاف ٤١٥/٢-٤١٦ .

(٢) سورة الإنسان ، من الآية : ٢٤ ، والآية بتامها : ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا حَاسِبًا أَوْ كُفُورًا﴾ .

(٣) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف لوجه (٢٤٦/أ) .

(٤) ينظر : أماليه ١٣٥/١ .

(٥) ينظر : حاشيته على الكشاف مخطوط لوجه (٢٤٦/أ) .

ذكره من ملائمة المقصود من الآية وحرره .

قوله : **وَبَعْدَ الْقَوْلِ نَحْوُ : ﴿ J K L ﴾** ^(١) . (١٢٣)

أي : هذه أساطير الأولين ، وانظر هل يجوز أن يجعل هذه مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ M ﴾ ^(٢) ؟ ، فلا يكون فيه حذف ألبتة .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ

﴿ C ﴾ ^(٣) : «مَاذَا﴾ : منصوبٌ بـ ﴿أَنْزَلَ﴾ ، بمعنى : أي شيء ﴿أَنْزَلَ﴾

﴿ رَبُّكُمْ ﴾ أو مرفوعٌ بالابتداء ، بمعنى : أي : شيء أنزله ربكم ، فإذا نصبت فمعنى : أساطير الأولين ما تدعون نزوله أساطير ، وإذا رفعت فالمعنى ^(٤) : المنزّل

أساطير الأولين ؛ كقوله ﴿ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ ^(٥) فيمن رفع ^(٦) . ^(٧)

وفيه إشكال من جهة أنه لا يظهر وجه لتخصيص ما تدعون نزوله بصورة النصب وتخصيص المنزل بصورة الرفع ، إذ هذان المبتدآن مؤداهما بحسب المعنى واحد ، فإنه ليس المراد بالمنزل الذي أنزل حقيقة وإلا كان مناقضاً لأساطير الأولين ، وإنما على سبيل التهكم من المشركين ، كما ذكره الزمخشري بعد هذا أي الذي أنزل على زعمكم هو أساطير الأولين ، وهذا بعينه هو معنى ^(٨) ما تدعون نزوله أساطير الأولين ؟ وإذا استويا من حيث المعنى ، فكيف يتأتى القول بأن أحد المقدرين يختص بصورة النصب ،

(١) سورة الفرقان ، من الآية : ٥ ، والآية بتامها : ﴿ P O N M L K J ﴾

﴿ R Q ﴾ .

(٢) الآية السابقة .

(٣) سورة النحل ، من الآية : ٢٤ .

(٤) في الأصل : «بالمعنى» .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٢١٩ ، والآية بتامها : ﴿ م ن ﴾ قُلْ فِيهِمَا إِتْم

كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿

(٦) قرأ أبو عمرو بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . ينظر : النشر ٢/٢٢٧ ، الإتحاف ، ص ٢٠٣ .

(٧) ينظر : الكشف ٣/٤٣٢ .

(٨) في المخطوط : ما معنى .

والآخِرُ يَخْتَصُّ بِصُورَةِ الرَّفْعِ .

وَكُنْتُ مِنْ سِنِينَ كَتَبْتُ بِهَذَا إِلَى مَوْلَانَا وَسَيِّدِنَا قَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالِ الدِّينِ
شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُلْقِينِيِّ^(١) - أَمْتَعَ اللَّهُ بَعْلُومَهُ الشَّرِيفَةَ ،
فَأَجَابَ بَأَنَّهُ : إِنَّمَا خَصَّصَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ مَرْفُوعٌ فِي قِرَاءَةِ
السَّبْعَةِ ، فَقَدْ وَجَّهَ الرَّفْعَ بِمَا يَظْهَرُ فِيهِ الرَّفْعُ وَلَا يَتَأَوَّلُ نَصْبَهُ ، وَقَدَّرَ وَجْهَ
النَّصْبِ بِمَا يَظْهَرُ فِيهِ الرَّفْعَ ، وَيَتَأَوَّلُ نَصْبَهُ بِالْمَعْنَى ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : «مَا
تَدْعُونَ نَزُولَهُ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ» مَرْفُوعٌ اللَّفْظِ ظَاهِرًا ، وَهُوَ فِي مَعْنَى :
تَدْعُونَ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ مَنْصُوبٌ بِ«تَدْعُونَ» ؛ لِتَحْصُلِ مَطَابَقَةِ الْجَوَابِ
لِلسُّؤَالِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَيَمَنْ رَفَعَ
﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، وَجَوَّزُوا عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو
وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ «مَا» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ«ذَا»
مُوصُولَةٌ بِمَعْنَى «الَّذِي» وَهُوَ خَبْرُهُ ؛ لِطَبَاقِ الْجَوَابِ السُّؤَالِ ، وَيَكُونُ
﴿الْعَفْوَ﴾ خَبْرَ مُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ أَي : قُلِ الْمُنْفِقُ الْعَفْوُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» كُلَّهُ اسْتِفْهَامًا مَنْصُوبًا بِ﴿يُنْفِقُونَ﴾ ، وَتَكُونُ
الْمَطَابَقَةُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ ، كَذَلِكَ يَكُونُ هُنَا «مَا» مُبْتَدَأً
وَ«ذَا» مُوصُولٌ بِمَعْنَى «الَّذِي» ، وَالتَّقْدِيرُ : الْمَنْزِلُ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ، وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» كُلَّهُ اسْمًا وَاحِدًا اسْتِفْهَامًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ﴿أَنْزَلَ﴾
وَالتَّقْدِيرُ : الَّذِي تَدْعُونَ نَزُولَهُ أَسَاطِيرَ الْأَوَّلِينَ ، وَيَتَأَوَّلُ تَدْعُونَ أَسَاطِيرَ
الْأَوَّلِينَ ، فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ حَسَنٌ لَمْ أَرَّ مَنْ ذَكَرَهُ .

وَتَعَقَّبَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ : أَوْ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ .

فَقَالَ : «أَجَازَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ ، قَالَ :

(١) البلقيني هو : أبو الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني ، من علماء الحديث بمصر ، توفي سنة

(٨٢٤هـ) . له : في التفسير والفقهاء ومجالس الوعظ وغيرها . ينظر ترجمته : طبقات الشافعية ، لابن

قاضي شهبة ، ٨٧/٤ ، الأعلام ٣٢٠/٣ .

بمعنى أي شيء أنزله ربكم ، وهذا لا يجوز عند البصريين إلا في ضرورة الشعر^(١) ، وكأن الزمخشري أراد المعنى الأول الذي ذكرناه ، أن يكون «ما» مبتدأ و«ذا» موصولاً بمعنى «الذي» ، فلم يحسن العبارة - والله تعالى أعلم بالصواب - هذا جوابه بنصه / ومن خطه نقلت .

[أ/١٧٦]

وقال صاحب التقریب^(٢) في كلام المصنّف ، يريد الزمخشري : «نظر» ، إذ لا مقتضى للتقدير في أحدهما بما فيه صورة فعل وهو «ماتدعون» ، وفي الآخر بالمنزل ، وأيضا لم يخالف^(٣) بين لفظي الدعوى والإنزال في التقديرين مع أنه حمل الإنزال على السخرية^(٤) .

ثم قال^(٥) : «ويمكن أن يجاب عن الأول : بأن الرفع أدل على ثبات الإنزال من النصب ؛ لأنه جملة اسمية» ، فقال فيه : المنزل أساطير ، وفي النصب تدعون أساطير ، أو أن السؤال مطلقا ؛ لأن أساطير مرفوع ، فأتى بما فيه صورة فعل على الجملة ، وهو «ماتدعون» و«أنزل» في الرفع مقدر بمفرد ؛ لأنه خبر ، أي : أي شيء المنزل ، فأتى في الجواب بالمجانسة فقال : المنزل أساطير الأولين^(٦) . انتهى

وقد سلك ابن الحاجب طريقا آخر^(٧) في الكلام على هذه الآية وأمثالها ، فقال في شرح المفصل حيث ذكر وجهي الرفع والنصب في جواب «ماذا» : «وهذا كله إنما يكون إذا كان المجيب موافقا للسائل في أحد جوابه ، فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله : ما كتبت ؟ . وهو

(١) البحر ٥١٩/٦ .

(٢) أي محمد السيرافي .

(٣) وفي التقریب : «لم خالف» .

(٤) التقریب في الكشف مخطوط لوحة (٢٣٥/أ) .

(٥) أي : صاحب التقریب : محمود السيرافي .

(٦) التقریب في التفسير ، مخطوط لوحة (٢٣٥/أ-ب) .

(٧) ويجوز : طريقا أخرى .

قوله : قد كتَبَ ، فيقولُ : مُصْحَفًا^(١) أو شِبْهَهُ ، فَأَمَّا إِنْ لم يكن مُوَافِقًا له في الفِعْلِ فيتعدَّرُ تقديرُهُ ، لإِخْلَالِهِ بالمعنى إذ يُفْهَمُ مِنْهُ الإِثْبَاتُ ، وهو غيرُ مُرِيدٍ له ، كَمَا إِذَا قَالَ له : وَقَدْ سَمِعَ صَوْتًا ظَنَّهُ ضَرْبًا مِنْهُ ، مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فيقولُ له القائلُ : هو صوتُ منادٍ ، فالنَّصْبُ هَاهُنَا لا يَسْتَقِيمُ ؛ لِأَنَّ المُجِيبَ قاصِدٌ لِنَفْيِهِ في المعنى ، فثَبَّتَ لغيرِهِ ، فهو يُفْسِدُ المعنى ، فحينئذٍ ليس قوله : ﴿أَسَاطِيرُ﴾ ©^(٢) بعدَ قوله ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾^(٣) بِجَوَابٍ مِنْ هَذَا البَابِ ، فَإِنَّهُ لم يُرَدِّ أَنْ الكِفَارَ قالوا : إِنَّ الذي أَنْزَلَهُ رَبُّنَا أساطيرُ الأولينَ ، وَإِنَّمَا قَصَدُوا إلى كَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ أي هَذَا أساطيرُ الأولينَ ، ونحو ذلك^(٤) . انتهى

(١) في المخطوط : مصحفٌ .

(٢) سورة النحل ، من الآية : ٢٤ ، والآية بتامها : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ

﴿﴾ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٩٦/١ .

قوله : وَوَقَعَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَيْضًا . (٨٢٤)

نحو : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ ﴾^(١) ﴿ Y X ﴾^(٢) ﴿ @ ﴾^(٣) B A .

إيراد الآية الثانية هنا سهوٌ ، فإنَّ الكلامَ في ما إذا كان حذفُ المبتدأ ، واقعًا بعدَ غيرِ القولِ ، والحذفُ إنَّما وقعَ فيها بعدَ القولِ ، وهذا ظاهرٌ .

قوله : وَأَمَّا^(٤) «أنتَ أعلمُ ومالكُ» فمُشكِلٌ ؛ لأنَّه إنَّ عَطِفَ على «أنتَ» لَزِمَ كَوْنُ «أعلمُ» خبرًا عنها . الخ . (٨٢٤)

قد قدَّمنا عن الرِّضِيِّ في فَضْلِ «الواوِ»^(٥) أَنَّ أَصْلَ التَّرْكِيبِ «أنتَ أعلمُ بحالِ مالِكِ ، فأنتَ ومالكُ» ، ثمَّ خُفِّفَ بِحذفِ معمولِ «أعلمُ» ، وحذفِ المبتدأ المعطوفِ عليه «مالكُ» لقيامِ القرينةِ على كلاً المحذوفين ، والمعنى :

(١) سورة الحجِّ ، من الآية : ٧٢ ، وتامها : ﴿ وَإِذَا نُتِلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكُمْ النَّارُ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴾ .

علَّها الأقرب للتي في المخطوط وهي «قل هل أنبئكم بشر من ذلكم النار» ، ولم أجد آية في القرآن كهذه ، وأيضًا تشابه الآية التي في سورة المائدة ، من الآية : ٦٠ ، وتامها : ﴿ I HGF ED ﴾
^] \ [Z X WV UTS RQ PONLKJ
—

(٢) سورة آل عمران ، من الآية : ١٩٧ ، والآية بتامها : ﴿ WV UT S R Q P ﴾
_ ^ \ [ZYX

(٣) سورة النساء ، من الآية : ١٧١ ، والآية بتامها : ﴿ ' & % \$ # " ! ﴾
9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . ; + *) (PO NM IK JI HF E D B A @ ? = < ;
_ [Y XWV UTSIQ

(٤) يختلف تقدير الرضي عن تقدير المصنف حيث قال : «التقدير : أنت أعلمُ بحالِ مالكِ ، فأنتَ ومالكُ ، ثمَّ خُفِّفَ بِحذفِ معمولِ «أعلمُ» ، وحذفِ المبتدأ المعطوفِ عليه «مالكُ» ؛ لقيامِ القرينةِ على كَلِّ من المحذوفين ، والمعنى : أنا لا أدخل بينك ولا بين مالكِ ، ولا أشير عليك بما يتعلَّق بإصلاحه ، فأنتَ أعلمُ بما يُصلِحُه» . ينظر : شرح الكافية ١/٢٥٠ .

(٥) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (١٠٥/ب) .

أنا لا أدخل بينك وبين مالك ، ولا أشيرُ عليك بما يتعلّق بإصلاحه ، فأنت أعلم بما يصلحُه .

قوله : ويأتي في غيره نحو : ﴿ Z [(١) أي : أمري أو أمثل (٢) . (٨٢٦) يعني : ويأتي ما يَحْتَمِلُ النوعين ، وهما كونُ المحذوفِ مبتدأ وكونه خبراً في غيرِ ما قدّمه ، وهو ما يقعُ بعدَ الفاءِ ، فإذا التَّمثِيلُ بهذه الآية في هذا المقامِ سَهُوٌ ؛ لأنَّ ما يَحْتَمِلُ النوعين فيها واقعٌ بعدَ الفاءِ ، فهي من أمثلةِ القسمِ الأوّل (٣) ، لا الثاني .

قوله : وعن البصريين (٤) أنه لا يجوزُ «لوزيدُ قام..» إلا في الشَّعرِ أو النُّدُورِ نحو «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمْتَنِي» . (٨٢٧) قال ابنُ عَصْفُورٍ : «ولا يلي «لَو» إلا الفعلُ ظاهرًا ، فأما المقدَّرُ فلا يلي إلا نادراً» (٥) .

ونقل ابنُ الضَّائعِ تَصْرِيحَ البصريين / بامتناعه فصيحًا وجوازَه نادراً ، [١٧٦ب] وهذا عَجيبٌ لمُصادمته ما وقعَ في أفصحِ الكلامِ .

قال تعالى : ﴿ k j i ا (٦) الآية ، وأما المثالُ فمعناه : لَو لَطَمْتَنِي مَنْ كَانَ كُفُوًا لِي هَآنَ عَلَيَّ ، ولكن لَطَمْتَنِي مَنْ هُوَ دُونِي . وقيل : أرادَ «لَو لَطَمْتَنِي حُرَّةً» فجَعَلَ السُّوَارَ علامةً للحُرِّيَّةِ ؛ لأنَّ العربَ قَلَّمَا تُلبَسُ الإماءُ السُّوَارَ ، فهو يقولُ : لَو كَانَتْ اللَّاطِمَةُ لِي حُرَّةً

(١) سورة يوسف ، من الآية : ١٨ ، والآية بتامها : ﴿ V U T S I Q P O N M [Z X W] ^ _ ` a .

(٢) ينظر : البحر ٢٥١/٦ ، الدرّ المصون ، التبيان ٧٢٦/٢ .

(٣) يقصد به هنا أنها من قسم حذف المبتدأ . ينظر : المغني ١٢٤/٦ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١٩٠٢/٤ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٤٤٠/٢ .

(٦) سورة الإسراء ، من الآية : ١٠٠ ، والآية بتامها : ﴿ q p o n m l k j i w v u s r .

لَكَانَ أَحْفَ عَلِيٍّ ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(١) :

فَلَوْ أَنِّي بُلَيْتُ بِهَا شِمِيٍّ خُوُّوَلْتُهُ بَنُو عَبْدِ الْمَدَانِ

هَـانَ عَلِيٍّ مَا أَلْقَى وَلَكِنْ تَعَالَوْا فَانظُرُوا بِمَنْ ابْتَلَانِي^(٢)

قوله : وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كَلَّهُ حُذْفُ الْقَوْلِ ، نَحْوُ : ﴿ i h g

o n m l k j ﴾^(٣) . (٨٢٧)

يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً ، هِيَ حَالٌ أَيْ : يَقُولُونَ^(٤) سَلَامٌ ، فَتَكُونُ الْآيَةُ مِثَالًا لِمَا حُذِفَ مِنْهُ الْفِعْلُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ اسْمَ فَاعِلٍ أَيْ : قَائِلِينَ ، فَلَا تَكُونُ الْآيَةُ حَيْثُذُ مِنْ أَمْثَلَةٍ حُذِفَ الْفِعْلُ ، لَكِنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْقَوْلُ .

قوله : حُذْفُ الْمَفْعُولِ يَكْثُرُ بَعْدَ «لَوْ شِئْتُ» . (٨٢٨)

وَكَذَا بَعْدَ لَوْ أَرَدْتُ وَلَوْ أَخَذْتُ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ «فَإِنَّ الْجَوَابَ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ وَيُبَيِّنُهُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقَهُ بِهِ غَرِيبًا فَيَذْكَرُ كَقَوْلِهِ^(٥) :

[الطويل]

(١) القائل : الشاعر دعبل الخزاعي ، ينظر : ديوانه ، ص ٥٥ ، شرح : عبدالمجيد طراد ، دار الجيل ،

بيروت ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م ، وهو دعبل بن علي بن رزين ، من فزاعة ، ويكنى أبا علي ، وله ديوان

مطبوع ، ينظر ترجمته : الشعر والشعراء ٨٤٩/٢ .

(٢) ينظر : مجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢ .

(٣) سورة الرعد ، من الآية : ٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ d c ba ` _ ^]

k j i h g l e ﴾ .

(٤) بل هي أمثلة حذف الفعل على تقدير : يقولون كما جاء في التفسير .

(٥) قائله : الخريمي ، ينظر ديوانه ، ص ٤٣ ، تح : علي جواد الظاهر ، ومحمد جبار ، دار الكتاب

الجديد ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٧١ م ، وهو : إسحاق بن حسان ، ويكنى أبا يعقوب ، من

العجم ، وله ديوان مطبوع ، وهو القائل :

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ سُرَاةِ الصَّعْدِ الْبَسْنِيِّ عَرَقُ الْأَعَاجِمِ جِلْدًا طَيِّبَ الْخَبْرِ

ينظر : الشعر والشعراء ، ٨٥٣/٢ .

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ^(١)
فَإِنَّ تَعَلَّقَ فَعَلَ الْمَشِيئَةَ بِبِكَاءِ الدَّمِ أَمْرٌ غَرِيبٌ ، فَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ
لِيَقْدَرَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَيَأْنَسَ بِهِ .

قوله : وَبَعْدَ نَفْيِ الْعِلْمِ نَحْوُ : ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا
﴿٢﴾ . (١٢٩)

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُنَا مِمَّا نُزِّلَ فِيهِ الْمُتَعَدِّي مَنْزَلَةَ الْقَاصِرِ ، فَلَا حَذْفَ ، وَهُوَ
أَبْلَغُ فِي الدَّمِ .

قوله : وَمِنْ غَرِيبِهِ^(٣) حَذْفُ الْمَقُولِ وَبِقَاءِ الْقَوْلِ نَحْوُ : ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ
لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ﴾^(٤) أَي : هُوَ سِحْرٌ ؛ بِدَلِيلِ ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾^(٥) . (١٢٩)
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ مِنْ مَقُولِ قَوْمِ مُوسَى ، فَلَا يُحْذَفُ
أَصْلًا .

(١) البيت من شواهد دلائل الإعجاز ، ص ١٦٤ ، ومعاهد التنصيص ٢٤٦/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : ١٣ ، والآية بتامها : ﴿ z y x w v u ﴾ | { ~ ء ا م ن }
السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا ﴿٢﴾ .

(٣) علق الشمني في حاشيته على المغني ٢/٢٩٠ ، على نص المصنف بأنه أحد الأوجه التي ذكرها
الزنجشيري في الكشف .

قال الزنجشيري في الكشف ٣/١٦٣ ، في هذه الآية : «...فإن قلت : هم قطعوا بقولهم : إن هذا
لسحر مبين ، على أنه سحر ، فكيف قيل لهم : أتقولون أسحر هذا؟ قلت فيه أوجه : أن يكون معنى
قوله : أتقولون للحق ، أتعيبون وتطعنون فيه ، وكان عليكم أن تدعوا له وتعظموه .. ، ثم قال :
أسحر هذا ، فأكرر ما قالوه في عيبه والطعن عليه ، وأن يحذف مفعول «أتقولون» ، وهو ما دل عليه
قولهم : إن هذا لسحر مبين ، كأنه قيل : أتقولون ما تقولون ، يعني قولهم : «إن هذا لسحر مبين» ،
ثم قيل : أسحر هذا؟ وأن يكون جملة قوله : أسحر هذا ولا يفلح الساحرون ، حكاية لكلامهم ..» .

(٤) سورة يونس ، من الآية : ٧٧ ، والآية بتامها : ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا
وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ﴾ .

(٥) الآية السابقة .

قوله : ويجوزُ حذفُ مفعولي «أعطى» نحو : ﴿y x w﴾^(١) . (٨٣٠)
 هذا ممَّا نُزِّلَ فيه الفعل المتعدِّي بمنزلةِ القاصر ، فلا يقالُ : حُذِفَ
 مفعولاه أو مفعولُه ، وقد قدَّرَ المصنّفُ ذلك فيما سبق ، فراجع المتن .

قوله : حذِفَ الحالِ أكثرُ ما يَردُّ ذلك إذا كان قولاً أَعْنَى عنه المَقُولُ نحو :
 ﴿o n m l k j i h g﴾^(٢) . أي : قائلين ذلك . (٨٣٠)

تقدّم ذكرُ هذه الآيةِ فيما حُذِفَ منه الفعلُ وهنا قدَّرَ الاسمَ ، وقد ذكرنا
 أنّ الوجهين ممَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ ، ولَمَّا كانَ كذلكَ مثَلِ المصنّفِ بالآيةِ في كلِّ
 محلٍّ بما يَناسبُها .

قوله : كقولِ الحُطَيْئَةِ^(٣) : [البسيط]

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا^(٤)

أي : ومنزله بِرَمْلِ يَبْرِينَ ، كذا قالوا ، ولك أن تقولَ : الجملةُ الثَّانِيَةُ
 صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لا معطوفة . (٨٣٠)

ولَكَ أن تقولَ أَيضًا : يُحْتَمَلُ أن تكونَ الجملةُ الثَّانِيَةُ خبرًا أوَّلًا ، وجارًا^(٥)
 خبرًا ثانيًا .

(١) سورة الليل ، من الآية : ٥ ، والآية بتامها : ﴿z y x w﴾ .

(٢) سورة الرعد ، الآيتان : ٢٣-٢٤ ، والآية بتامها : ﴿d c b a ^ _﴾ .
 ﴿u t s i q p o n m l k j i h g l e﴾ .

(٣) ينظر : ديوانه ، ص ١٤ ، شرح : أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ،
 ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، والبيت من قصيدة مدح بها الحطيفة بغيض بن عامر بن شماس ، وعرض
 بالزبرقان بن بدر ، وهو ابن عمِّ بغيض .

(٤) البيت من شواهد أمالي الشجري ١/١١٨ ، شرح شواهد البغدادي ٧/٣٢٦ .

الشاهد في البيت : أنّ جملة «منزله برمل يبرين» معطوفة بواو محذوفة .

(٥) في المخطوط : وجاز .

قوله : وَسَمِعَ بَدُونَ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ (١) :
 [الطويل]
 وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُونَهُ حَتَّى يُوْوبَ الْمُنْحَلُّ (٢) (٨٣٥)
 أَنشَدَ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا الْبَيْتَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (٣) وَادَّعَى أَنَّهُ مِثَالٌ لِمَا جُمِعَ فِيهِ
 بَيْنَ حَذْفِ الْقَسَمِ وَحَذْفِ حَرْفِ النَّفْيِ مِنَ الْجَوَابِ ، قَالَ : «أَرَادَ «وَاللَّهِ لَا
 تُلَاقُونَهُ» فَحَذَفَ الْقَسَمَ وَحَرَفَ النَّفْيِ ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْغَرَابَةِ» هَذَا كَلَامُهُ .
 وَجَمَاعَةٌ مِنَ النَّحَاةِ يَرَوْنَهُ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ «لَا» النَّافِيَةُ بَدُونَ إِضْمَارِ الْقَسَمِ
 وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالْبَيْتُ لِلنَّمْرِ / بِنِ تَوْلَبِ .

[أ/١٧٧]

-
- (١) البيت للنمر بن تولب في (ديوانه ، ص ٩٩) ، تح : نبيل طريفي ، دار صادر ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
 (٢) البيت من شواهد شرح السيوطي ، ٩٣١/٢ ، شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٧/٧ .
 اللغة : المنحل : ابن الحارث بن قيس بن ثعلبة .
 (٣) ينظر : شرح الكافية ٨٤٧/٢ - ٨٤٨ .

قوله : وأنشد ابنُ مالك^(١) : [الطويل]

فَوَ اللهُ مَا نِلْتُمْ وَلَا نَالَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتَقَارِبٍ^(٢)

وقال : «أصله : [ما]^(٣) «مَا نِلْتُمْ» ثم في بعض كُتُبِهِ قَدَّرَ المحذوف «ما»^(٤)

النَّافِيَةِ ، وفي بعضها^(٥) قَدَّرَهُ «ما» المَوْصُولَةَ^(٦) . (٨٣٦)

يُحْتَمَلُ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ : «بِمُعْتَدِلٍ» مَفْعُولًا بِهِ ، والبَاءُ زَائِدَةٌ ، و«مَا» المذكورة نافيةٌ في المَوْضِعَيْنِ ، والفِعْلَانِ تَنَازَعَا ، وَحُذِفَ المَفْعُولُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ «مَا» مُحذوفةً ، لَا نافيةً وَلَا مَوْصُولَةً .

قوله : وَالصَّوَابُ أَنَّ الاستثناءَ مُفَرَّغٌ ، وَأَنَّ المستثنى مَصْدَرٌ ، أَوْ حَالٌ

أَي : إِلَّا قَوْلًا مَصْحُوبًا بـ«أَنْ يَشَاءَ اللهُ» . الخ (٨٣٧)

هذا الكلام مأخوذٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الحَاجِبِ فِي الأَمَالِيِّ ، فَلنُورِدهُ بِرُمَّتِهِ

قال : «في تقديرِ البحثِ في قولِهِ تعالى : ﴿ o n m l k j ﴾

﴿ u t s r q p ﴾^(٧) : الوجهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الاستثناءُ مُفَرَّغًا ،

كقولك : لَا تَجِبْ إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ ، وَلَا تَخْرُجْ إِلَّا بِمَشِيئَةِ فُلَانٍ .

(١) قائله : عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - عند ابن مالك ، ولم أجده في ديوانه ، ثم نسبه في شرح

التسهيل لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه أيضاً .

(٢) البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٨٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٥/١ ، والخزانة ١٠٣/١٠ .

الشاهد في البيت : حَذَفُ «ما» النَّافِيَةِ ، فابن مالك قال عند هذا البيت : «)» .

(٣) إضافة من المغني .

(٤) هذا التقدير في كتابه شرح الكافية ٨٤٨/٢ ، قال : «أراد : ما نلتُم وما نيل منكم بمعتدل ، فحذف

«ما» النافية ، وأبقى «ما» الموصولة ، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ، ولدلالة العطف

بـ«ولا» .

(٥) ذكر هذا في شرح التسهيل ٢٣٥/١ ، وهو أنَّ الموصول إذا كان اسماً أجاز الكوفيون حذفه ، وهو

يقول بقولهم وإن كان خلاف البصريين إلا الأخفش ، وذكر أنَّ ذلك ثابت بالقياس والسمع ثم ساق

هذا البيت ، وقال بعده : «أراد ما الذي نلتُم وما نيل منكم» .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٧/٢ .

(٧) سورة الكهف ، من الآية ٢٣-٢٤ ، والآية بتامها : ﴿ q p o n m l k j ﴾

{ z y x w u t s r } ~ رَّبِّي لِأَقْرَبٍ مِنْ هَذَا رَشْدًا ﴿ .

على أن يكون الأعمُّ المحذوفُ حالًا أو مُصدَّرًا ، فتقديرُ الحالِ : ولا تخرُجُ على حالٍ إلَّا مُستَصحِبًا لذلك ، وتقديرُ المُصدِرِ : لا تخرُجُ إلَّا خُرُوجًا مُستَصحِبًا لذلك كقولك : ما كتبتُ إلَّا بالقلم ، وما نَجَرْتُ إلَّا بالقُدُوم^(١) ، وحُذفتِ الباءُ من «أن يشاء الله» والتقديرُ : «إلَّا بأن يشاء الله» ، أي : إلَّا بذكرِ المشيئةِ ، وقد عَلِمَ أن ذكرَ المشيئةِ المُستَصحِبةِ في الإخبارِ عن الفعلِ المُستقبلِ هي المشيئةُ المذكورةُ بحرفِ الشَّرْطِ ، أو ما في معناه كقولك : لأفعلنَّ إن شاء الله ، أو لأفعلنَّ بمشيئةِ الله ، أو إلَّا أن يشاء الله ، أو ما أشبه ذلك .

وأما ما ذُكرَ من أنه استثناءٌ منقطعٌ أو متّصلٌ على غيرِ ذلك فبعيدٌ .

أما الانقطاعُ فلا يتجّهُ لأنّه يؤدّي إلى نهْيِ كلِّ عن أن يقولَ : إنّي فاعِلٌ غدًا كذا مطلقًا ، قيده بشيءٍ أو لم يقيده ، وهو خلافُ الإجماعِ ، فإنّه لا يُحتَلَفُ في جوازِ قولِ القائلِ : لأفعلنَّ غدًا كذا إن شاء الله ، وجعله منقطعًا يدرِجُه في النهيِ ، وأما ما ذُكرَ من أنه متّصلٌ باعتبارِ النهيِ ، فيؤدّي إلى أن يكونَ المعنى : نهْيُك إلَّا أن يشاءَ الله ، والنّهْيُ لا يُقيّدُ إلَّا بالمشيئةِ ؛ لأنّه إن أُريدَ تحقيقُ الإخبارِ عن نهْيِ مُحَقَّقٍ ، فلا يصحُّ تعليقُه بالمشيئةِ ، وإن أُريدَ نفسَ النهيِ الذي هو «إن شاء» ، فلا يقبلُ تعليقُه على المشيئةِ ، وإن أُريدَ دوائمه إلى أن يأتي نقيضُه ، فذلك معلومٌ من كلِّ أمرٍ ونهْيٍ ، وكلِّ حكمٍ ، ثمّ يلزمُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما عن أن يقولَ : إنّي فاعِلٌ غدًا مُطلقًا ؛ لأنَّ الاستثناءَ بالمشيئةِ لم يتعرّضَ له ، وإنّما تعرّضَ لنفسِ النهيِ أو دوامِ النهيِ كما تقدّم .

وأما ما ذُكرَ من أنه متّصلٌ بقوله : إنّي فاعِلٌ ففاسدٌ ، إذ يصيرُ المعنى : إنّي فاعِلٌ بكلِّ حالٍ إلَّا في حالٍ مشيئةِ الله ، فيصيرُ منهيًا عن ذلك ، وهو خلافُ الإجماعِ ، إذ يصيرُ المعنى النهيَ عن أن يقولَ : إنّي فاعِلٌ إن شاء

(١) القُدُوم : هو الآلة التي يُنجر بها الخشب ، وفي اللسان (قدم) ٦٩/١١ ، القُدُوم بالتخفيف ، والتشديد قُدُوم النجار .

الله ، وإِنِّي فاعِلٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ، وهذا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مَنْ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ زَعَمَ أَنَّ «إِلَّا» هُنَا لَيْسَتْ بِاسْتِثْنَاءٍ اتِّصَالٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ لَيْسَتْ بِاسْتِثْنَاءٍ أَصْلًا ، لَا مَتَّصِلٍ وَلَا مُنْقَطِعٍ ، فَلَا يَصْدُرُ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ جَهْلٍ وَعَبَاوَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ^(١) . إِلَى هُنَا انْتَهَى كَلَامُهُ .

قوله : وشذ في اسمي الجنس والإشارة . (٨٤٠)

[ب/١٧٧] يريدُ بِاسْمِ الْجِنْسِ / مَا كَانَ نَكْرَةً قَبْلَ النِّدَاءِ سِوَاءَ تَعَرَّفَ بِالنِّدَاءِ ، أَوْ لَمْ يَتَعَرَّفَ كـ «يَا رَجُلٌ» ^(٢) ، وَسِوَاءَ كَانَ مُفْرَدًا كَمَا مَرَّ ، أَوْ مُضَافًا نَحْوُ : يَا غُلَامَ رَجُلٍ وَيَا حَسَنَ الْوَجْهِ ، أَوْ مُضَارِعًا لِلْمُضَافِ نَحْوُ : يَا ضَارِبًا زَيْدًا ، قَصَدَتْ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَاحِدًا بَعِيْنِهِ ، أَوْ لَا ، وَالسَّرُّ فِي امْتِنَاعِهِمْ مِنْ حَذْفِهِ مِنْ النُّكْرَةِ أَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيهِ إِنَّمَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ إِذَا كَانَ الْمُنَادَى مُقْبَلًا عَلَيْكَ مُتَّبِعًا لِمَا تَقُولُ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ الْمُتَعَرِّفَةُ بِحَرْفِ النِّدَاءِ فَامْتَنَعُوا مِنْ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَذْكُورَ حِينَئِذٍ حَرْفٌ تَعْرِيفِيٌّ ، وَحَرْفُ التَّعْرِيفِ لَا يُحْذَفُ مِمَّا تَعَرَّفَ بِهِ حَتَّى لَا يُظَنَّ بِقَاوُهِ عَلَى أَصْلِ التَّنْكِيرِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ لَا تُحْذَفُ مِنَ الْمَعْرِفِ بِهَا ، وَحَرْفُ النِّدَاءِ أَوْلَى مِنْهَا بَعْدَ الْحَذْفِ ، إِذْ هُوَ يُفِيدُ مَعَ التَّعْرِيفِ التَّنْبِيَةَ وَالْحِطَابَ .
فِي أَنْ قِيلَ : يُجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْ أَيِّ نَحْوِ : ﴿ t s ﴾ ^(٣) ،
وَهُوَ جِنْسٌ مُتَعَرِّفٌ بِالنِّدَاءِ فَيَرُدُّ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّدَاءِ هُوَ وَصْفٌ كَمَا تَقَرَّرَ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ قَبْلَ النِّدَاءِ بِاللَّامِ فَجَازَ حَذْفُ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُجُوزُ الْحَذْفُ مِنْ : «يَا

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٩٢-٩٣ .

(٢) في الأصل : «رجا» .

(٣) سورة الرحمن ، من الآية : ٣١ ، والآية بتامها : ﴿ t s r q ﴾ .

هَذَا» ، فَبُتَّ أَنْ الِاعْتِبَارَ فِي حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ «أَيَّ» ، بِوَضْفِهِ نَحْوُ :
 أَيُّهَا الرَّجُلُ ، أَوْ بِوَضْفِ وَضْفِهِ نَحْوُ : أَيُّهَا الرَّجُلُ ، كَذَا قَالَه الرُّضِيُّ (١) ،
 وَأَمَّا اسْمُ الإِشَارَةِ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَا يُشَارُ بِهِ لِلْمُخَاطَبِ إِلَى شَيْءٍ ، فَهُوَ فِي
 أَصْلِ الْوَضْعِ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ ، وَبَيْنَ كَوْنِ الْاسْمِ مُشَارًا إِلَيْهِ أَيُّ : مُخَاطَبٌ
 مَنَادَى ، أَيُّ : مُخَاطَبًا ، تَنَافُرٌ ظَاهِرٌ ، فَلَمَّا أُخْرِجَ فِي النَّدَاءِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ،
 وَجَعَلَ مُخَاطَبًا ، أُحْتِيجَ إِلَى عِلْمَةٍ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَى تَغْيِيرِهِ وَجَعَلَهُ مُخَاطَبًا ،
 وَهِيَ حَرْفُ النَّدَاءِ بِمَا ذُكِرَ مِنْ اسْمِي الْجِنْسِ وَالِإِشَارَةِ ظَاهِرًا فِي أَنْ حَذْفَهُ
 مِنْ مَنَادَى غَيْرِهِمَا لَيْسَ شَاذًا ، فَيَرِدُ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «اللَّهُ» فَإِنَّهُ لَا يُحْذَفُ الْحَرْفُ
 مِنْهُ إِلَّا مَعَ إِبْدَالِ الْمِيمَيْنِ مِنْهُ فِي آخِرِهِ نَحْوُ : اللَّهُمَّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ مَا فِيهِ
 اللَّامُ أَنْ يُتَوَصَّلَ إِلَى نَدَائِهِ بِ«أَيَّ» ، أَوْ بِاسْمِ الإِشَارَةِ ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الْوُضُوعَاتُ
 مَعَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ لِكثَرَةِ نَدَائِهَا لَمْ يُحْذَفْ الْحَرْفُ لِثَلَاثِ أَجْحَافًا .
 قوله (٢) : «أَصْبَحَ لَيْلٌ» (٣) .

أَيُّ : ادْخُلْ فِي الصَّبَاحِ ، وَصِرْ صُبْحًا ، قَالَتْهُ أُمُّ جُنْدَبِ زَوْجَةَ امْرِئِ
 الْقَيْسِ تَبْرُّمًا بِهِ ، وَكَانَ مَفْرَكًا (٤) ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ سَأَلَهَا عَنْ سَبَبِ تَفْرِيكِ النِّسَاءِ
 لَهُ ، فَقَالَتْ : ثَقِيلُ الصَّدْرِ ، خَفِيفُ الْعِجْزِ ، سَرِيعُ الْإِرَاقَةِ ، بَطِيءُ
 الْإِفَاقَةِ (٥) .

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٢٧/١ .

(٢) أي قول : الرضي في شرحه على الكافية .

(٣) ينظر المثل في : مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .

(٤) الفركُ ، بالكسر : البُغْضَةُ عَامَةٌ ، وَقِيلَ : الْفِرْكُ بَغْضُ الرَّجُلِ مَرَاتِهِ وَبَغْضَةُ امْرَأَتِهِ لَهُ ، وَهُوَ أَشْهَرُ .
 اللسان (الفرك) ٢٥٠/١٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٢٦/١-٤٢٧ .

قوله : وَلَحْنٌ ^(١) بَعْضُهُمُ الْمُتَنَبِّيُّ فِي قَوْلِهِ ^(٢) : [الكامل]
هذِي بَرَزْتِ فَهَجَّتِ لَنَا رَسِيْسًا ^(٣) (٨٤١)

وَأُجِيبَ بِأَنَّ «هذِي» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ^(٤) : أَي : بَرَزْتِ هَذِهِ الْبَرَزَةَ .
أَحْسَنُ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ : الْمُتَنَبِّيُّ كُوفِيٌّ ، وَمَذْهَبُ أَصْحَابِهِ
الْكُوفِيِّينَ جَوَازٌ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، فَلَا يُنْكَرُ ارْتِكَابُهُ
جَعَلَ هَذِي الْمُنَادَى حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْهُ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، وَلَا يَتَّجِه
تَلْحِينُهُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ .

قوله : وَيَرُدُّهُ مَا أَنْشَدَهُ هُوَ ^(٥) ، وَهُوَ قَوْلُهُ ^(٦) : [الكامل]
يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ ^(٧)
الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ «ذَاكَ» إِشَارَةٌ إِلَى الْمَلَلِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : مَلَلْتُ
صُحْبَتِكَ وَصُحْبَتِي لَكَ فِيمَا إِخَالَهُ وَأَظْنُهُ / وَهَذَا الْأَمْرُ قَلِيلٌ فِي الْأَصْحَابِ ،
فَقَوْلُهُ : «ذَاكَ» مَبْتَدَأٌ ، أَخْبَرَ عَنْهُ بِقَلِيلٍ . [١٧٨/أ]

- (١) وجه تلحين المتنبي أن حذَفَ حرف النداء «يا» مع أن المنادى اسم إشارة .
- (٢) هذا صدر بيت ، وعجزه : ثُمَّ أَنْشَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا
ينظر : ديوانه ٨٧/١ .
- (٣) البيت من شواهد شرح المفصل ١٦/٢ ، والمقرب ١٧٧/١ .
- اللغة : الرَّسِيْس والرَّس : مَسَّ الحَمَى وأولها ، النَّسِيْس : بقية النَّفْس بعد المرض والهزال .
- (٤) الأصح : أن يُقَالَ : نَائِبٌ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ .
- (٥) هذا توجيه المعري للبيت ، ذكره الواحدي ، ونقله عنه البغدادي في شرح الشواهد ٣٥٣/٧ ،
فاعترض المصنّف على ابن مالك أن ما أخذه على المعري في تخريج بيت المتنبي على الإشارة إلى
المصدر : برزت هذه البرزة ، ثم حذف المصدر الوصف ، وقع فيه ابن مالك في الاستشهاد بهذا البيت
هنا على إضمار المصدر .
- (٦) قائله : غير معروف .
- (٧) البيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٥٩/٢ ، المقرب ١١٨/١ ، شرح السيوطي ٩٣٢/٢ .
الشاهد في البيت : أن ابن مالك أنشده على وقوع اسم الإشارة مصدرًا مؤكّدًا للفعل من غير نعتة
بمصدر .

وقوله : «إِحَالٌ» جملة ألغى فعلها ، وأتى بها بعد الجملة السابقة ؛ لبيان أن الإخبار بما تقدم عليها إنما أنشئ عن الظن^(١) ، لا عن اليقين ، كما نقول : زيد قائمٌ أظنُّ ، حينئذٍ فلم أشِرْ بذلك إلى مفعول مطلق ، ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت^(٢) ، فتأمله .

قوله : حَذَفُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ قَدْ ذَكَرَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ . (٨٤١)

قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ^(٣) أَنَّ الْحَسَنَ أَوْ الْحُسَيْنَ أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ، وَقَالَ : «أَمَّا عَلِمَتْ» ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ «مَا عَلِمَتْ» بِدُونِ هَمْزَةٍ .

قال ابن مالك في التوضيح : «وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها ، كقوله تعالى : ﴿ ٤ ٥ ٦ ٧ ﴾» .

قال أبو الفتح وغيره : «أراد أو تلك ، ومن ذلك قراءة ابن محيصن^(٦) ﴿ ٥ ٦ ٧ ﴾ & % \$ % & % بهمزة واحدة ، ومثله قراءة أبي جعفر^(٨)»

- (١) في الأصل : «النظر» وما أثبتته ٧٣٤/٢ ، وهو أقرب إلى الصواب .
- (٢) تعقبه البغدادي بأنه لم يطلع على ما في شرح الكافية لابن مالك ، ولم يستحضر وقوع اسم الإشارة مصدرًا مؤكَّدًا للأفعال الناسخة في باب «ظن» ، ولو استحضر ذلك لم يقل . ينظر : شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٧ .
- (٣) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة برقم (١٤٨٥) .
- (٤) في المخطوط : الواو ساقطة من الآية .
- (٥) سورة الشعراء ، من الآية : ٢٢ ، ﴿ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ﴾ : ﴿ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ﴾ .
- (٦) ابن محيصن ، هو : محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي المكي ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، أعلم قرائها بالعربية ، توفي سنة ١٢٣ هـ ، وقيل : ١٢٢ هـ . ينظر : غاية النهاية ١٤٨/٢ .
- ينظر : مختصر شواذ القرآن ، ص ١٠ ، المحتسب ٤٩/١ ، والبحر ٧٩/١ .
- (٧) سورة البقرة ، من الآية : ٥ ، والآية بتمامها : ﴿ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ﴾ ! " # \$ % & ') * + .
- (٨) أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع ، أحد القراء العشرة ، وهو من التابعين ، روى القراءة عن نافع بن نعيم ، توفي ١٣٠ هـ . ينظر : غاية النهاية للجزري ٣٣٣/٢٠ .

﴿ 3 2 1 0 ﴾^(١) بهمزة وصل^(٢) ، ومن حذف الهمزة

[الطويل]

لظهور المعنى ، قول الكُمَيْتِ^(٣) :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ^(٤)

أراد : أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

(١) سورة المنافقون ، من الآية : ٦ ، والآية بتمامها : ﴿ 7 6 5 4 3 2 1 0 ﴾

9 8 : ؟ > @ A B .

(٢) ينظر : شواذ القرآن لابن خالويه ، ص ١٥٧ ، والمحاسب ٣٢٢/٢ ، والبحر ١٨٢/١٠ .

(٣) هو الكُمَيْت بن زيد ، من بني أسد ، ويكنى أبا المُسْتَهْل ، وكان معلماً ، شديد التكلف في الشعر .

ينظر : الشعر والشعراء ٥٨١/٢ .

وهي قصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ . ينظر : ديوانه ، ٥١٢ ، تح : حمد نبيل طريفى ، دار صادر ،

بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، وفي الديوان : برواية «أذو الشيب يلعب» .

(٤) البيت من شواهد الخصائص ٦٨/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤٠٧/١ ، وشرح السيوطي ٣٤/١ .

الشاهد في البيت : حذف الهمزة ، وعند ابن عصفور حُذِفَ من قبيل الضرورة .

وردَّ هذا البغدادي بأنَّ حذف «لا» النافية إنَّها يجوز في جواب القسم ، وأما في غيره سُمِعَ في بيتِ

نادر . ينظر : شرح البغدادي ٢٩/١ ، الضرائر لابن عصفور ، ص ١٥٨ .

اللغة : الطرب : خفة تصيب الإنسان لشدة حُزْنٍ أو فرح ، البيض : النساء الحسان .

ومنه قول الآخر^(١) :

[الطويل]

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَعَشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا^(٢) مِنْ رَبِيعَةَ أُمِّ مُضَرَ^(٣)
معنى : أَمِنَ رَبِيعَةَ أُمِّ مِنْ مُضَرَ^(٤) .

وَمِنْ حَذْفِ الهمزة قبل «ما» النافية عند قصد التقرير ما أنشده

[الخفيف]

البطلْيُوسِي^(٥) من قول الشاعر :

مَا^(٦) تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدَا وَأَبَادَ القُرُونَ مَن قَوْمِ عَادِ^(٧)

قلت : يحتمل ألا تكون الهمزة محذوفة من هذا البيت بناء على أنه خطاب لمن هو لاه عن الموت بالاسترسال في هوى النفس والانهماك في اللذات الفانية ، فنزل الشاعر هذا المخاطب ، وإن كان عالمًا بإبادة الدهر لمن ذكره ، منزلة من لا يعلم ذلك ؛ لعدم جزيه على موجب العلم ، شاذَّ جاء على هذه الصورة ، فتأمله .

قال ابن مالك : «من حذف الهمزة في الكلام الفصح قوله ﷺ «يا أبا ذر عيرته بأبيه..»^(٨) أراد «أعيرته» .

ومنه^(٩) قول النبي ﷺ : أتاني جبريل فبشّرني أن من مات لا يشرك بالله

(١) قائله : عِمْران بن حِطّان . ينظر : شعر الخوارج ، ص ١٩١ ، وفي الديوان : برواية «من ربّعة أو مضر» .

(٢) في الأصل : «فقالوا» .

(٣) البيت وهو من شواهد الخصائص ٦٨/٢ ، وإصلاح الخلل ، ص ٣١١ ، لابن السيد البطلْيوسِي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م ، برواية «وأباد السراة من قحطان» ، شرح الكافية الشافية ١٢١٥/٣ .

(٤) المحتسب ٥٠/١ .

(٥) ينظر : إصلاح الخلل ، ص ٣١١ ، برواية : وَأَبَاةَ السَّرَاةِ مِنْ قَحْطَانِ .

(٦) في الأصل : «أما» ، وهو خطأ ، ويتفق مع ما ذهب إليه الشارح - رحمه الله - بعدم حذفها .

(٧) ينظر : شواهد التوضيح ، ص ٨٧-٨٩ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ، برقم (٣٠) ، برواية «يا أبا ذر أعيرته بأمه» ، ولم أجد رواية «أعيرته بأبيه» .

(٩) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، برقم (١٢٣٧) .

شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ : قلت : وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَا؟ قَالَ : وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَا ،
أَرَادَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ^(١) ﷺ أَوْ إِذَا سَرَقَ وَإِنْ زَنَا ^(٢) . انتهى كلامه .

وقد ذَكَرَ المصنّفُ بعضَ هذه المثلِ في حَرْفِ الهَمْزَةِ أوَّلَ الكتابِ ^(٣) ، وقد
قَدَّمْنَا أَنَّ بعضَهُم ادَّعَى أَنَّ حَذْفَ هَمْزَةِ الاستفْهَامِ ضرورةٌ ، وأنَّ كلامَ
سيبويه ^(٤) يدلُّ عليه ، وأسلفنا ذكرَ كلامِ سيبويه الذي يدلُّ على ذلك ، وأنَّ
ابنَ قاسمٍ قال : «إِنَّ المَخْتَارَ اطِّرادُ حَذْفِهَا ، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا «أَمْ» المَتَّصِلَةَ
لِكَثْرَتِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا» ^(٥) .

قوله : قيل : وَحَذْفُهَا فِي غير ذلك ضَرُورَةٌ كقولهِ ^(٦) : [المنسرح]
أضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ ^(٧)
وقيل : رَبِّمَا جَاءَ فِي النَثْرِ ، وَخَرَجَ بعضُهُم عليه قِراءَةً مَنْ قَرَأَ ﴿U﴾ ﴿V﴾ ^(٨)
بالفتح ^(٩) ، وقيل ^(١٠) : إِنَّ بعضَهُم يَنْصِبُ بـ«الم» وَيَجْزِمُ بـ«الن» ^(١١) . (٨٤٢)

-
- (١) في المخطوط : أَرَادَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم .
(٢) ينظر : شواهد التوضيح ، ص ٨٩ .
(٣) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (٦/ب) .
(٤) ينظر : الكتاب ١٧٤/٣ .
(٥) الجنى الداني ، ص ٣٥ .
(٦) اختلف في نسبته ، قيل : يعزى لطرفة ، ديوانه ، ص ١٦٥ ، تح : درية الخطيب ، لطفى الصقال ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، وقيل : لم يعرف قائله .
(٧) البيت من شواهد الخصائص ١٦٢/١ ، والمحتسب ٣٦٧/٢ ، واللسان «قنس» ٣١٧/١١ .
الشاهد في البيت : «أضْرِبَ» فأصله : اضْرِبْ ، فَحَذَفَ نُونَ التوكيدِ الخفيفة ، وأبقى الباءَ مفتوحةً
دلالةً على هذا الحذف .
اللغة : القونس : مقدّم البيضة ، وقيل : قونسُ الفرسِ عَظْمٌ ناتئٌ بين أذنيها .
(٨) سورة الشرح ، آية : ١ .
(٩) قرأ أبو جعفر المنصور بـ«ألم نشرح» . ينظر : المحتسب ٣٦٦/٢ .
(١٠) زعم بهذا القول اللحياني بأنَّ بعضَ العرب يَنْصِبُ بها ، واستشهد بهذه القراءة لذلك . ينظر :
الجنى الداني ، ص ٢٦٦-٢٦٧ ، همع الهوامع ٥٤٣/٢ .
(١١) اختلف النحاة حول توجيه هذه القراءة على اتجاهين :
- الأوّل : يرفض هذه القراءة ، وتبعهم ابن هشام ، ويراها لغة مردودة ، من أصحاب هذا الاتجاه : ابن

يحتمل البيت أن تكون فتحة الباء من «أضرب» لإتباع فتحة العين الواقعة بعده ، وقد خرّجنا على الإتباع فيما تقدّم ﴿U V﴾ ، فقلنا : يجوز أن تكون فتحة الحاء إتباعاً للفتحة السابقة عليها ، أو الفتحة الواقعة بعدها .

قوله : وللضرورة نحو قوله^(١) : [الطويل]

هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(٢)

فيمن رواه برفع «إسار ومنة» ، وأمّا من حفّض فبالإضافة وفصل بين المضافين/ب«إمّا» فلم ينفك البيت عن ضرورة . (٨٤٣)

[١٧٨/ب]

ظاهر كلام ابن جني أن الفصل ب«أمّا» بين المضافين غير ضرورة ، فإنّه قال : «وعلى هذا تقول : هما غلاما إمّا زيد وإمّا جعفر ، وأجود من هذا أن تقول : هما إمّا خُطَّتَا^(٣) إِسَارٍ وَمِنَّةٍ ، وَإِمَّا دَمٌ ، وَإِنْ شِئْتَ وَإِمَّا خُطَّتَا دَمٍ^(٤) ، هكذا رأيت في شرح مُشكَلِ الحماسة له ، فتأمّله .

قوله : وليكون الاسم علماً موصوفاً بما أتصل به ، وأضيف إلى علم من ابن وابنة اتفاقاً . (٨٤٤)

جني ، وابن عطية ، والقرطبي ، ابن مالك ، السمين الحلبي .

ينظر : المحتسب ٣٦٦/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٥٩/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٢/٢ ، ١٥٧٥/٣ ، الدر المصون ٤٣/١١ - ٤٤ ،

الثاني : يقبل هذه القراءة ويوجهها ، ومن أصحاب هذا الاتجاه : الزمخشري ، العكبري ، الهمداني ، وأبو حيان .

ينظر : الكشف ٣٩٦/٦ ، وإعراب شواذ القراءات ٧٢٣/٢ ، تح : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، والبحر ٤٩٩/١٠ .

(١) قائله : تأبّط شراً . ينظر : ديوانه ، ص ٨٩ ، تح : علي ذو العقال ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(٢) البيت من شواهد الخصائص ١٧٦/٢ ، الهمع ١٦٧/١ ، الخزانة ٤٧٢/٧ .

(٣) في الأصل : «خطا» .

(٤) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١١٦/١ .

ظاهره سواء كان هذا العلم المضاف إليه ابن أو ابنة اسماً لأبي الأول أو جدّه ، وبعضهم شرط أن يكون أباً لا جدّاً ، وكان وجهه أن هذا الحذف (...)^(١) والأكثر^(٢) نسبة الإنسان إلى أبيه لا جدّه .

قوله : فأما قوله^(٣) : جارية من قيس ابن ثعلبة ، فضرورة .
بعد هذا قوله : كريمة أخوالها والعصبة . (٨٤٤)

قال ابن جني : «والذي أرى أنه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يجري أبناء وصفاً على ما قبله ، ولو أراد ذلك حذف التنوين ، ولكن الشاعر أراد أن يجري ابناً على ما قبله بدلاً منه ، وإذا كان بدلاً لم يجعل معه كالشيء الواحد ، فوجب لذلك أن ينوى انفصال ابن مما قبله ، وإذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ، ووجب أن يُتدأ وعلى ذلك تقول : كلمت زيدا ابن بكر ، كأنك قلت : كلمت زيدا كلمت ابن بكر ؛ لأن ذلك حكم البدل إذا البدل في التقدير : من جملة أخرى غير الجملة المبدل منه»^(٤) .

قال بعض المتأخرين : «لو كان الأمر على ما قال ابن جني ، لكان مثل : كلمت زيدا كلمت ابن بكر بالتنوين كثيراً في كلامهم ؛ لأنه وجه شائع مطرد ، ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يُحمل على أنه ضرورة ، واعلم أنه إذا وقع ابن صفة بين علمين كان ذلك سبباً في تخفيفين :
أحدهما : لفظي : وهو حذف التنوين ، وقد ذكره المصنف .

والآخر : كتابي : وهو حذف الألف ، ولم يتعرض إليه المصنف ، ولا بأس بذكره تكميلاً للفائدة فنقول : يُحذف الألف خطأ من ابن المذكور إن

(١) مقدار كلمة غير واضحة .

(٢) في الأصل : تكرر

(٣) قائله : الأغلب العجلى .

البيت من شواهد الكتاب ٥٠٦/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، والمقرب ١٨/٢ .

الشاهد فيه : أن تنوين «قيس» جاء على خلاف القياس ؛ لأن «ابناً» وقع بين علمين ، وهو مستوفٍ شروط الحذف ، فكان ينبغي حذف التنوين ، غير أنه نونه للضرورة .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٥٣١/٢ .

لم يَقَعْ ابتداءً سَطْرًا .

قال ابنُ الحاجبِ في أماليِّه : «وقياسُه أن يُكْتَبَ بالألفِ ؛ لأنَّ قياسَ الكتابةِ أن تُكْتَبَ كُلُّ كلمةٍ بالحروفِ التي يُنطقُ بها عندَ الابتداءِ أو الوقْفِ ، والدليلُ على ذلكِ كتابتُكم «في الله» بإثباتِ الياءِ في «في» وإثباتِ الألفِ في «الله» ، وكذلك إذا كُتِبَت «قَه زيدا» كُتِبَت قافًا وهاءً ؛ لأنَّك لو وَقَفْتَ^(١) لقلتَ : «قَه» فدلَّ على أنَّ قياسَ «ابن» أن يُكْتَبَ بالألفِ مطلقًا ؛ لأنَّك لو ابتدأتَ به لقلتَ : ابن ، وإنَّما حُذِفَتِ اختصارًا لكثرتها ، ولذلك حُذِفَتِ العربُ التَّنوينَ من الاسمِ الأوَّلِ ، فالعلَّةُ التي حُذِفَتِ العربُ التَّنوينَ لأجلِها ، هي التي حُذِفَ الكُتَابُ الألفَ لأجلِها ، وإنَّما اشترطَ أن يكونَ بينَ علمينِ وصِفَةٍ ؛ لأنَّه إنَّما يكثرُ إذا كان كذلك ، وإنَّما اشترطَ ألا يكونَ في أوَّلِ السَّطرِ ؛ لأنَّه إذا كان في أوَّلِهِ كان في محلِّ يبتدأُ به غالبًا ؛ لأنَّ القارئَ ينتهي إلى آخرِ السَّطرِ ، ثمَّ يبتدئُ بأوَّلِ السَّطرِ الذي بعده ، فكأنَّه لو أنَّ يَكْتُبُوهُ على غيرِ ما يُوجِبُهُ النُّطقُ به غالبًا ، وحذفُهم الألفَ ، وإنَّ كانَ على خلافِ القياسِ ، إنَّما كانَ لكونِهِ أُجْرِي مُجْرِي الوصلِ الغالبِ فيه ، فإذا فاتَ ذلكَ المعنى المَوْجِبُ للحذفِ لم يكنْ للحذفِ وَجْهٌ»^(٢) .

قوله : وسُمِعَ^(٣) «سلامٌ» بغيرِ تنوينٍ ، فقيل : على إضمارِ «أل» ، ويحتملُ عندي أن يكونَ على تقديرِ المضافِ إليه ، والأصلُ : سلامُ الله . (٨٤٥)

ذَكَرَ المصنِّفُ الاحتمالينِ فيما تقدَّم في فصلِ حذفِ المضافِ إليه ، ولم يَعْزُهما إلى أحدٍ ، وظاهرُ/كلامه هنا أنه مبتكرٌ للتخريجِ بتقديرِ المضافِ .

[أ/١٧٩]

(١) في الأصل : «وقفت» بدون الواو .

(٢) ينظر : أماليِّ ابنِ الحاجبِ ٥٢/٤ .

(٣) حكى الأَخفشُ هذا عن العربِ بغيرِ تنوينٍ ، قالوا : يريدون السلامَ عليكم .
ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح ، ص ٤٠ ، الارتشاف ، ص ١٨٢٢ .

وهذا يعضد ما فسرتُ به قوله ﴿ 3 4 5 6 7 ﴾^(١) مِنْ إرادة تعظيم ما أُوحِيَ إلى رسولِ الله ﷺ من القرآن ، وقيل معناه : ولو أن قرآنًا وَقَعَ به تسييرُ الجبالِ ، أو تَقْطِيعُ الأرضِ ، أو تَكْلِيمُ الموتى وتنبئهم لما آمنوا به ولا تنبَّهوا عليه كقوله : ﴿ " # \$ % & ﴾^(٢) .^(٣) اهـ
فقد رأيتَ حكايةَ القولين ، ولكلِّ وجهٍ ظاهرٍ ، فلم يُقدِّرْ هو دون النُّحاة شيئاً لم يقدِّروه ولم يتبيَّن كونُ تقديره أظهرَ من تقديرهم .

قوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ μ ¶^(٤) .

قال الزَّخَشَرِيُّ في تقديره : « أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ بِدَلِيلٍ ﴾ 7 6 5 8 9 : ﴿^(٥)﴾^(٦) ويردُّه^(٧) أَنَّ جَمَلَةَ الاستفهام لا تكون جواباً إلاَّ بالفاء . (٨٥٠)

لم يقل الزَّخَشَرِيُّ هذا على هذه الصُّورة ، ولا في كلامه ما يقتضي أنَّ جملة الاستفهام جواب لـ «إِنْ» ونَصُّ كلامه في الكشاف «والمعنى : قل أخبروني إن اجتمع كونُ القرآنِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مع كُفْرِكُمْ به ، واجتمعَ شهادةُ أعلمِ بنى إِسْرَائِيلَ على نُزُولِ مثله بإيمانه مع استكبارهم عنه وعن الإيمان ، أَلَسْتُمْ

(١) سورة الرعد ، من الآية : ٣٠ ، والآية بتامها : ﴿ * + , - . / 0 1 2 3 ﴾

﴿ F E D C B A @ ? > = < ; : 9 8 7 6 5 4 . ﴾

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : ١١١ ، والآية بتامها : ﴿ " # \$ % & ' () ﴾

﴿ * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 . ﴾

(٣) ينظر : الكشاف ٣/٣٥١-٣٥٢ .

(٤) من سورة الأحقاف ، الآية : ١٠ ، والآية بتامها : ﴿ { r s t u v w x y z } ﴾

| { ~ إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَتَأْمَنَ وَأَسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا } أَلْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . ﴿

(٥) سورة المائدة ، من الآية : ٥١ ، والآية بتامها : ﴿ " # \$ % & ' () + ﴾

﴿ . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ﴾

(٦) ينظر : الكشاف ٥/٤٩٥ .

(٧) وقد عقب أبو حيَّان على كلام الزخشيحي حيث قال : «وجملة الاستفهام لا تكون جواباً للشرط إلاَّ بالفاء ، فإن كانت الأداة الهمزة تقدَّمت على الفاء نحو : إن تزرنا أفما نحسن إليك ، أو غيرهما ، تقدَّمت الفاء ، نحو : إن تزرنا فهل ترى إلا خيراً ، فقول الزخشيحي : أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ بغير فاء لا يجوز أن يكون جواب الشرط» .

البحر المحيط ٩/٤٣٦ .

أضلّ وأظلم»^(١) . انتهى

فإن قلت : فهذه الجملة المقدّرة إذا لم تُجعل جواباً للشّرط فما موقّعها؟^(٢) .

قلت : موقّعها أن تكون مفعولاً لـ «أخبروني» ، والعامل معلّق كما [هي]^(٣) كذلك في قوله : ﴿E H GF JI M LK N Q P O R﴾^(٤) .

فإن قلت : فأين جواب الشّرط حينئذٍ؟

قلت : هو محذوفٌ يدلُّ عليه الجملتان المكتنفتان به ، والتّقديرُ في آية الأحقاف^(٥) ﴿X WV Ut﴾ إلى آخره ، فأخبروني ألستم ظالمين؟ ، وكذا تقديرُ الآية الأخرى : إن أتاكم عذابُ الله بغتةً أو جهرةً فأخبروني هل يهلك؟

(١) ينظر : الكشاف ٤٩٧/٥ .

(٢) في الأصل : فما موقّعها .

(٣) ليست في الأصل ، وما أثبتته في التحفة ٧٤٦/٢ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية : ٤٧ .

(٥) سورة الأحقاف ، من الآية : ١٠ ، والآية بتامها : ﴿zy xwvuts r﴾

{ ~ إسرءيل على مثله فتامن واستكبرتم إرت الله لا القوم الظالمين } .

قوله : الرَّابِعُ^(١) : بَعْدَ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةُ كَقَوْلِهِ^(٢) : [رجز]

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى : وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا؟ قَالَتْ : وَإِنْ^(٣)

أَي : وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ رَضِيئَةً . (٨٥٢)

أَيْضًا الْخَامِسُ فِي قَوْلِهِمْ : «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا» ، أَي : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ

فَأَفْعَلُهُ . (٨٥٢)

لَمْ تَحْذَفْ فِي هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ اللَّذَيْنِ مَثَلُ لِهْمَا لِلْمَوْضِعِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ
الْكَلَامِ بِجَمَلْتِهِ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ بَعْضُهُ وَبَقِيَ بَعْضُهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ .

قَوْلُهُ : وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ»^(٤) أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ عَاطِفٍ

[ب/١٧٩]

وَمَعْطُوفٍ ، أَي : وَالنَّاقَةُ ، فَلِأَزْمٍ/لَهُمْ ؛ لِيُطَابِقَ الْخَبَرَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ . (٨٥٣)

قَدَّرُوا ذَلِكَ وَلَمْ يَقْدَرُوا النَّاقَةَ وَرَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانَ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الدَّلِيلِ أَنْ
يَتَقَدَّمَ لِأَنَّهُ يُجَوِّجُ إِلَى أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْأَصْلَ : النَّاقَةُ وَرَاكِبُهَا ، ثُمَّ لَمَّا حَذَفَ
الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَدَلَ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَلِأَنَّهُمْ إِذَا حَذَفُوا الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ أَبْقَوْا
الْعَاطِفَ .

وَفِي الْمُحْكَمِ^(٥) : «الطَّلَاحَةُ : الإِعْيَاءُ مِنَ السَّيْرِ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : رَاكِبُ

النَّاقَةِ طَلِيحَانَ ، أَي : وَالنَّاقَةُ فَحَذَفَ الْعَاطِفَ وَالْمَعْطُوفَ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى : ﴿T﴾^(٦) أَي : فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ .

(١) الرابع من مواضع حذف الكلام بجملته . ينظر : المغني ٥٣١/٦ .

(٢) هذا رجز معزو إلى رؤبة في : ديوانه ، ص ١٨٦ .

(٣) البيت من شواهد المقرب ٢٧٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢ ، رصف المباني ، ص ١٠٦ .

(٤) مسألة هذا القول أنه هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويُجَبَّرُ عَنْهُ بِخَبَرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ؟

وفي المسألة قولان : أحدهما : لا يجوز ، وعليه أكثر البصريين .

الثاني : يجوز ، وعليه الكسائي وهشام ، وجزم ابن مالك . فقال : «والأصل : راكب البعير ، والبعير

طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى» . شرح التسهيل ٢٨٩/١ ، الارتشاف ، ص ١٠٩ .

(٥) ينظر : المحكم مقلوبة (ط ل ح) ٢٣٩/٣ .

(٦) سورة البقرة ، من الآية : ٦٠ ، والآية بتامها : ﴿K P O N M L Q﴾

وَكَمَا قَالَ التَّغْلِبِيُّ :

[الوافر]

إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا^(١)

أي : خَالَطَهَا فَشَرِبَتْهَا وَلَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ : النَّاقَةُ وَرَاكِبُ النَّاقَةِ ؛ لِأَنَّ الحذفَ اتساعٌ ، وبأبْه أوسطُ الكلامِ وآخِرُهُ^(٢) لَا أَوْلَهُ .
أَلَا تَرَى إِنْ «كَانَ» تُزَادُ وَسَطًا وَآخِرًا لَا أَوْلًا ، وَلَكِنْ حَذَفَ العاطفِ
وبقاءُ المعطوفِ شاذٌّ ، وَإِنَّمَا حَكَى أَبُو عَثْمَانَ^(٣) : «أَكَلْتُ خَبْزًا سَمَكًا
تَمْرًا»^(٤) .

edc ba ` ^] \ [ZX WV UT R
. i h g f

- (١) هذا عجز بيت من معلقة عمرو بن كلثوم . ينظر : ديوانه ، ص ٦٤ ، تح : إيميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م ، وصدرة : مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الحُصَّ فِيهَا . البيت من شواهد الخصائص ٢٩٦/١ ، ولسان العرب ، (حصص) ٢٠٥/٣ .
- اللغة : شعشت الشراب : مزجته بالماء ، الحصص : الورس نبت له نوار أحمر يشبه الزعفران ، سخينا : حار ، وهو من سَخَنَ يَسْخُنُ سخونة .
- ومعنى البيت : اسقيني الخمر ممزوجة بالماء ، كأنها من شدة حمرتها بعد امتزاجها بالماء ألقي فيها نور هذا النبت الأحمر ، وإذا خالطها الماء وشربناها جدنا بعقائل أموالنا ، هذا إن جعلنا سخينا فعلا ، وإن جعلناه صفةً كان المعنى : كأنها حال امتزاجها بالماء وكون الماء حارًا ، نور هذا النبت .
- ويروى : «شحنًا» بالشين المعجمة ، أي : إذا خالطها الماء مملوء به ، والشحن : الملاء .
- (٢) في الأصل : «وآخِرًا» ، ولا يستقيم بهذا الضبط نحوياً ، وما أثبتته في التحفة ٧٥١/٢ .
- (٣) أبو عثمان ، المراد به : المازني .
- (٤) ينظر : لسان العرب (طلح) ١٧٩/٨ .

البابُ السَّادسُ منَ الكتابِ

في التحذير من أمورٍ اشْتُهِرَت بين المُعَرِّبين والصَّوابِ خِلافُها

قوله : وعلى المُعَرَّبِ أَنْ يُبَيِّنَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، هل هي ^(١) متضمَّنةٌ لمعنى الشرط أم لا؟ (٨٥٤)

تقدّم في أوّل الكتاب أنّه لا يُتأتى لـ «هَلْ» بمعادل ، فقد يُستشكّل ارتكابُ له هنا ، وجوابه أنّ «أم» هاهنا مُنقطعة لا متّصلة .

قوله : وأمّا ^(٢) الإفرادُ والتذكيرُ وأضدادهما ، فهو فيها كالفعل .
لكنّ بينهما فرقٌ من جهة أنّ ضَعْفَ قائمين أبواهما أو قائمين أباؤهم أقلّ من ضَعْفٍ : يقومان ^(٣) أبواهما ويقومون أباؤهم ؛ لأنّ الألفَ والواوَ في الفعل فاعِلٌ في الأغلب وتجريدُهما لكونهما ما علامتين للتثنية والجمع ضَعِيفٌ ، بخلافِ الألفِ والواوِ في مثنى الاسم ومجموعه ؛ فإنّهما حرفان وِضْعًا علامة للتثنية والجمع ، ولو كانا فاعِلَيْن لم يُنقلبا في حالتي النصب والجرِّ نحو : رأيتُ قائمَيْن ، بل هُمَا في المشتقّ مثلها في غير المشتقّ الذي لا فاعِلَ له نحو : الزيدانِ والزيدون ، وإنّما جازَ : قامَ رَجُلٌ قُعودٌ غلمانُه ، وإن كان «قُعودٌ» أيضًا جمعًا لـ «قاعدين» ؛ لأنّك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرجَ لفظه عن موازنةِ الفعلِ ومناسبته ؛ لأنّ الفعلَ لا يُكسر ، فلم يُكنْ في «قُعود غلمانُه» شَبهُ اجْتِمَاعِ فاعِلَيْن كما في «قاعِدونَ غلمانُه» لمُشابهته «يقُعدونَ غلمانُه» الذي اجتمع فيه فاعلان في الصُّورة الظاهرة إلا أنّ تخرِجَ الواوِ عن الاسمِية إلى الحرفِية ، أو يُجْعَلُ المَظْهَرُ بدلًا من المَضمَر ، وتُجْعَلُ الجملةُ الفعليّةُ خبرًا مقدّمًا .

(١) يقصد «إذا» .

(٢) هذا من الموضوع الثالث مما اشتهر ، وهو يحذر منه ؛ لأنّ الصواب خلافه ، المغني ٥٤٤/٦ .

(٣) في المخطوط : يقوم .

قوله : والرابع^(١) : قولهم في نحو : ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾^(٢) إِنَّ ﴿رَعْدًا﴾

نعت مصدر محذوف .. الخ . (٨٥٥)

لا ينبغي أن [يعدَّ]^(٣) هذا مما اشتهر بينهم والصواب خلافه ؛ لأن الذي اشتهر بينهم قد ردّ بقول سيويه^(٤) والمحققين ، والمصنّف قد تبرأ من نسبته إليهم على التحقيق ، فقال : قيل كذا ، ثم ردّ الاحتجاج المذكور بما قدره .

فأل الأمر إلى أن الذي اشتهر بين المعربين صواب ، وأنّ تحطيتهم بما نقل عن سيويه وغيره ليست بظاهرة .

قوله : أمّا الأوّل فلجواز^(٥) أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين . (٨٥٦)

لا نسلم له أن اجتماع مجازين أمرٌ مُستكره إلا أنه مانعٌ مما ذكره ، وكيف ولا نزاع بينهم في أن مثل قولنا : أحيا الأرض شباب الزمان من مستحسنات الكلام .

قوله : وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية^(٦) .

قال الزمخشري : «وإنما مُنعت من الصّرف لما فيه من العدلين : عدلها عن

صيغتها ، وعدلها عن / تكررِها»^(٧) ، يعنى : أنّها خرّجت عن أوزانها [أ/١٨٠] الأصلية إلى أوزانٍ آخر ، وعن تكررِها إلى التوحيد ، وذهب أكثر النحاة^(٨) إلى أن فيها العدل والصفة الأصلية ؛ لأنّها معدولة لا تكون إلا صفة .

(١) الرابع : من الأمور التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافه . ينظر : المغني ٥٤٥/٦ .

(٢) في الأصل : «فكلا» ، ولم أجد آية في القرآن «فكلا» والتي في سورة البقرة : ٣٥ ، «وكلا» بالواو ،

والآية بتامها : ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ ۝ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ

﴿٩٤﴾ .

(٣) زيادة يقتضيتها السياق ، وما أثبتته في التحفة ٧٥٤/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٨٢-٨١/٤ .

(٥) وهو أن يقال : سيرٌ عليه طويلاً ، ولا يقال : طويلٌ .

(٦) سورة النساء ، من الآية : ٣ ، ﴿ [Z Y XW VU T] \ [^] _ ` a

﴿ q p o n k j i h g f e d b ﴾ .

(٧) ينظر : الكشاف ١٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١١٣/١-١١٥ .

ومنع الزمخشري اعتبار الوصفية فيها بناءً على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل انصراف أربع في قولك : مررت بنسوة أربع .
ورده ابن الحاجب «بأن الصفة في أسماء العدد إنما لم تُعتبر ؛ لأن شرط الاعتبار مفقود وهو كونه موضوعاً صفةً في الأصل ، وأسماء العدد ليست كذلك ، وهذه الأسماء المعدولة وإن كانت معدولة عن أسماء العدد ، فإنها^(١) عدلت عنها باعتبار وقوعها صفةً لا باعتبار كونها عدداً ، ألا ترى أن اثنين اثنين لا يكون إلا صفةً ، فكذلك مثني وشبهه وهو الموضع الأصلي له ، فإن قيل : فينبغي ألا ينصرف مثل قولك : اشترى الجواري أربعاً أربعاً ؛ لأنه لا يستعمل إلا صفة .

قلنا : ليس ذلك بمستقيم ؛ لأن هذا كان موضوعاً للعدد على التحقيق بهذا اللفظ ، وإنما زيد التكرار لمعنى اقتضاه بخلاف مثني وشبهه ، فإنه موضوع في الأصل صفةً ، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى تكلف تقدير عدل ثانٍ مع الاستغناء عنه»^(٢) .

قوله : ولو أفردت لم يكن له معنى . (١٥٩)

«أي : لو أفردت وقلت : اقتسموا هذا المال درهماً واقتسموه ثلاثة واقتسموه أربعة لم يكن له معنى ، ولم يصح جعل درهماً حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً بخلاف ما إذا كُرى ، فإن القصد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام وكذلك الطيبات في حكم النكاح»^(٣) .

قوله : ولو جئت فيه بـ «أو» «لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة .

وذلك لأن «أو» لأحد الأمرين أو الأمور لا غير ، وأمّا الإباحة وجواز الأمر في «جالس الحسن أو ابن سيرين» ، فإنه يكون بدليل من خارج

(١) في الأصل : «إنها» ، وما أثبتته في الأمالي ٤/٤٢-٤٣ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٤/٤٢-٤٣ .

(٣) ينظر : حاشية التفازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة (١٧٤/ب) .

مثل : إنَّ مُجَالَسَتَهَا خَيْرٌ وَزِيَادَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ وَتَعَلُّمُ الْعِلْمِ ، فَيَكُونُ أَوْلَى بِالْجَوَازِ .

وحاصله أنَّ «أَوْ» لأحد الأمرين ، والحال بيان لكيفية الفعل ، والقييد في الكلام يكون نفيًا لما يقابله ، فمعنى «أَوْ» أن يكون الاقتسام على أحد هذه الأنواع غير متجاوزٍ إياها ما فوقها ، وهذا معنى قولهم : محظورٌ عليهم ما وراء ذلك .

وفيه إشارةٌ إلى دفع ما ذهب إليه البعض من جوازِ التَّسَعِّ تَمَسُّكًا بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ فَتَجَوُّزُ الثَّنَائِنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَهِيَ تَسَعٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ نَكَحَ الْخُمْسَ فَمَا فَوْقَهَا لَمْ يَحَافِظْ عَلَى التَّقْيِيدِ أَعْنَى : كَيْفِيَةِ النِّكَاحِ وَهِيَ كَوْنُهُ عَلَى هَذَا أَوْ التَّقْدِيرِ وَالتَّفْصِيلِ ، بَلْ جَاوَزَ إِلَى خُمَاسٍ وَسُدَّاسٍ كَذَا فِي حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي (١) .

قوله : وَنَظِيرٌ ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾ (٢) الْآيَةَ ، فَإِنَّ ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهَا . (١٥٩)

تقدّم أن ذلك من كلامها على ما قرّره الزمخشري ، وذلك أنه قال : «ثم ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (٣) أرادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير ؛ لأنها كانت في بيت الملك القديم ، فسمعت نحو ذلك ورأت» (٤) ، وقد مرّ ذكره في الباب الثاني في أثناء الكلام على الجملة التي لها محلّ من الإعراب (٥) .

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف مخطوط لوحة (١٧٤/ب) ولوحة (١٧٥/أ) .

(٢) سورة النمل ، من الآية : ٣٤ ، والآية بتامها : ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرََّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ .

(٣) الآية السابقة .

(٤) ينظر : الكشاف ٤/٤٥٣ .

(٥) ينظر : النص المحقق ص ١٥٧ .

قوله : الرَّابِعَ عَشَرَ^(١) : قَوْلُهُمْ : «إِنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نُكْرَةٌ كَانَتْ غَيْرَ الْأُولَى» . (٨٦١)

حكى الشيخ بهاء الدين السُّبْكِيُّ^(٢) في شرح التلخيص قولين فيما إذا كان الاسم الأول معرفة والثاني نكرة ، قال : «وقال الشَّجْرِيُّ/في أماليّه : [١٨٠/ب] «يكون الأول غير الثاني لا نفسه»^(٣) .

قال ابنُ الحاجب في أماليّه في قوله تعالى : ﴿ v u t ﴾^(٤) .

«الفائدة في إعادة لفظ الشهور الإعلام بمقدار زمن الغدو وزمن الرواح ، والألفاظ التي هي مبيّنة للمقادير لا يحسن فيها الإضمار ولو أضمر ، فالضمير إنما يكون لما تقدم باعتبار خصوصيته ، فإذا لم يكن له وجب العدول عن الضمير إلى الظاهر ، ألا ترى أنك لو أكرمت رجلاً وكسوته كانت [العبارة]^(٥) عنه : أكرمت رجلاً وكسوته ولو أكرمت رجلاً وكسوت غيره ، كانت العبارة : أكرمت رجلاً وكسوت رجلاً ، فتبين أن هذا ليس من وضع الظاهر موضع المضمّر ؛ لأنه لو أتى بالمضمّر لم يستقم»^(٦) .

وشرط الطيبي^(٧) في هذه القاعدة ألا يُقصد التكرير ، وجعل من قصد التكرير قوله تعالى : ﴿ z y x w v ﴾ | { }^(٨) ، فإن

(١) الرابع عشر من الأمور التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها ، المغني ٥٦٢/٦ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح ٢٠٩/١ .

(٣) ينظر : الأمالي الشجري ٣٧٢/١-٣٧٤ .

(٤) سورة سبأ ، من الآية : ١٢ ، والآية بتمامها : ﴿ z y x w v u t s r ﴾

{ } | ~ أَلَجِنَّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَنْ © مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿

(٥) زيادة يقتضيتها السياق ، وما أثبتته في التحفة ، ٧٦٠/٢ (قسم التركيب) .

(٦) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١٤٥/١ .

(٧) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف ، مخطوط لوحة (٣٧٨/ب) .

(٨) سورة الزخرف ، من الآية : ٨٤ ، والآية بتمامها : ﴿ z y x w v ﴾ | { } وَهُوَ

الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿

فيه نكرتين ، والثاني هو الأوّل ، وأجاب عنه : «بأنّه من باب التكرير مع إمطة أمر زائد به ، ويدلّ عليه تكرير ذكّر الرّب في ما قبله من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ k j i h g f e d ﴾^(١) ،

والذي استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عزّ وجلّ عن نسبة الولد إليه»^(٢) .

قال الشيخ بهاء الدين : «هذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنيفة قال في الهداية : «من قال : سدس مالي لفلان ، ثم قال : في ذلك المجلس أو غيره سدس مالي لفلان ، فله سدس واحد ؛ لأنّ السدس ذكّر معرّفًا بالإضافة ، والمعرفة متى أعيدت يُراد بالثاني عين الأوّل هذا هو المعروف في اللّغة»^(٣) ، وقال في النهاية من كتبهم أيضًا في ما لوقال : «أنت طالق نصف تطلقه ورُبّع تطلقه ، المنكر إذا أعيد مُنكرًا فالثاني غير الأوّل ، وإن قال : أنت طالق نصف تطلقه وتلثها وسدسها لم تطلق إلا واحدة للإضافة»^(٤) .

وفي شرح المنار لحافظ الدين^(٥) النكرة إذا أعيدت معرفة فالثانية عين الأولى لدلالة العهد ، ثم قال الشيخ بهاء الدين : «والظاهر أنّ هذه القاعدة غيره محرّرة ، والتحقيق أنّ يقال : إن كان الاسم عامًا في الموضوعين ، فالثاني هو الأوّل لأنّ من ضرورة العموم أنّ لا يكون الثاني غير الأوّل ضرورة استيفاء عموم الأوّل للأفراد ، وسواء كانا معرفتين أو نكرتين عامتين ؛ لوقوعهما في حيّز النفي ؛ أمّا إذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي ، وإن كان الثاني فقط عامًا للأوّل داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك المفرد

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٨٢ .

(٢) حاشية الطيبي على الكشاف ، مخطوط لوحة (٣٧٨/ب) .

(٣) ينظر : الهداية للمرغيناني ٢٥١/٨ ، نسّقه : نعيم أشرف ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

(٤) حصلت على نسخة نفيسة من هذا المخطوط من مكتبة الملك عبدالعزيز ، بحثت فيه عن باب الطلاق ، فلم أجده .

(٥) ينظر : كشف الأسرار ، لحافظ الدين النسفي ١/١٩٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

سواء كان معرفاً أو مُنكراً ، وسواء كان الأوّل معرفاً بالألف واللام
العهدية أو مُنكراً ، ويلتحق بهذا الاسم في دخول الأوّل في الثاني إذا كان
عامين ، والأوّل نكرة كقوله تعالى : ﴿ F H G I J K L M ﴾^(١) أي : لا يملكون شيئاً من الرّزق فابتغوا عند الله كلّ رزق وكذا
عكسه ، وإن كان خاصيّين بأن يكونا معرفين بأداة عهدية ، فذلك بحسب
القرينة الصّارفة إلى المعهود ، فإن صرفتها إليه أنصرف وإن صرفت الأوّل
منها فالظاهر أنّ الثاني مثله وإن كان مشتملين على الألف واللام الجنسيّة
فالأوّل هو الثاني ؛ لأنّ الجنس لا يقبل التعدّد .

قال التنوخي^(٢) في قوله تعالى : ﴿ I N M مع العسر يسراً ﴾^(٣) إنّما كان العسر
واحداً ؛ لأنّ اللام طبيعة ، والطبيعة لا ثاني لها ، يعني أنّ الجنس كلي
والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدّد ، وإن كانا نكرتين فالظاهر أنّ الأوّل
غير الثاني ؛ لأنّه لو كان إيّاه ، لكان إعادة النكرة وضعاً للظاهر موضع
المضمّر وهو خلاف الأصل ، ويحتمل /خلافه ، ولأجل الاحتمالين ورد في
حديث الاستسقاء^(٤) ، ثمّ جاء رجل من ذلك الباب ، فأعاد ذكّر الرجل
منكراً كما بدا به منكرامع تردّده كما بدا به في أنّه الأوّل أو غيره ، كما ورد
مصرّحاً به في الرواية الأخرى ، حيث قال : «ثمّ جاء رجل لا أدري الأوّل
أو غيره ، وإن كانا معرفتين بأداة جنسيّة ، فالثاني هو الأوّل ؛ لأنّ الجنس
غير متعدّد ، وإن كان الثاني خاصاً والأوّل عامّاً ، فهو داخل في الأوّل
ضرورة اشتغال العام على الخاص كما يشتمل الأعم على الأخصّ هذا هو

[١٨١/أ]

(١) سورة العنكبوت ، من الآية : ١٧ ، والآية بتامها : ﴿ 7 98 : ; < = > R P O N M L K J I H G F E D C B A @ ﴾

. ﴿ S

(٢) ينظر رأيّه في : عروس الأفراح ١/٢٠٨-٢٠٩ .

(٣) سورة الشرح ، الآية : ٦ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء - باب الاستسقاء في المسجد الجامع ، برقم (١٠١٣) .

التحقيق في هذه القاعدة»^(١) . اهـ .

قوله : الخامس عشر^(٢) : قولهم : يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها . (٨٦٥)

عدّ هذا الموضع في هذا الباب مبني على أن قول سيبويه^(٣) في المسألة صواب ، وقد ردّه بعد هذا ، فالأمر إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض ، فيكون قولهم صواباً ، فلا ينبغي أن يُنْفَى .. عليهم ، ويُعدّ في قبيل ما عدّ من الخطأ^(٤) .

قوله : السادس عشر^(٥) : قولهم : «يُغَلَّبُ الْمُؤَنَّثُ عَلَى الْمَذَكَّرِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ» . (٨٦٦)

إحداهما : ضُبْعَانِ فِي تَشْبِيهِ ضَبْعٍ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَضُبْعَانِ لِلْمُذَكَّرِ إِذْ لَمْ يَقُولُوا ضُبْعَانَانِ .

وكذا في الجَمْعِ أَيضاً ، وقالوا : ضِبَاعٌ فِي جَمْعِ ضَبْعٍ وَضُبْعَانِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ ضِبَاعَيْنِ كَمَا يُقَالُ : فِي جَمْعِ ضِبْعَانِ ، وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٦) ضَبْعٌ لِلْمُذَكَّرِ فَلَا تَغْلِبُ .

(١) ينظر : عروس الأفراح ٢٠٨/١-٢٠٩ .

(٢) الخامس عشر مما اشتهر بين المعريين ، وهو يحذر منه ، لأن لصواب خلافه . المغني ٥٧٠/٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٢٣/٢-١٢٤ .

(٤) قال الشمني : «وأقول : ما رد المصنف قول سيبويه ، وإنما رد ما استشهد به له ، ولا يلزم من رد ما استشهد به له ردّه» . الحاشية ٢٧٠/٢ .

(٥) السادس عشر مما اشتهر بين المعريين ، وهو يحذر منه ، لأن الصواب خلافه . المغني ٥٧٦/٦ .

(٦) الأنباري هو : عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباري ، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال ، توفي سنة ٥٧٧هـ ، له : نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ينظر : بغية الوعاة ٨٦/٢ ، الأعلام ٣٢٧/٣ .

ينظر : المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، ص ٩٣ ، تح : طارق الجنابي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١٩٧٨ م .

قوله : ولو قُلْتَ «السَّمَوَاتِ»^(١)..^(٢) مفعولٌ به لم يصحَّ .

هذه دعوى لا دليل عليها .

قوله : المفعولُ به ما كان موجودًا قبلَ الفعلِ الذي عمِلَ فيه ، ثم أوقَعَ

الفاعلُ به فعلًا^(٣).. الخ (٨٦٧)

هذا من النمطِ الأوَّل ، وأيُّ دليلٍ يدلُّ على ذلك .

قوله : وإلَّا لكان الإخبارُ حينئذٍ بحصوله لا بمقاربةِ حُصوله .

فيه دخولُ اللامِ على جوابِ «إن» الشرطية ، وقد كَثَرَ تكريره منه ، ونَبَّهنا

عليه في محاله .

قوله : والأحسنُ حَرْفُ استقبالٍ . (٨٦٩)

قضيةُ هذا أن يكونَ تعبيرُهُم بحرفِ التنفيسِ حسنًا ، وكلُّ حَسَنِ

صَوَابٍ ، فيلزمُ أن يكونَ عدَّ هذا الموضعِ في هذا البابِ غيرَ صوابٍ ؛ لأنَّ

البابَ معقودٌ لأنَّ يذكَرَ فيه ما اشتهرَ بينَ المُعربين ، والصَّوابُ خلافُه ، وقد

بيَّنا أنَّ عبارته تقتضي أن يكونَ ما اشتهرَ بينهم صوابًا لا خطأً ، فليسَ من

مَوْضُوعِ هذا البابِ في شيء .

(١) وهي جزء من الآية : ٤٤ ، من سورة العنكبوت : ﴿ ~ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي

ذَلِكَ لآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) تنمة كلام ابن هشام في المغني ٥٧٦/٦ : «كما تقول : زيد» .

(٣) قال بهذا الرأي ابن الحاجب في أماليه ١٣٥/٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

قوله : تمام العشرين^(١) : قولهم في نحو : «جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ» : إنَّ «زَيْدًا»
مخفوضٌ بالظرفِ ، والصَّوابُ أن يُقال : مخفوضٌ بالإضافة . (١٧٠)

هذا تمامٌ فيه نقصٌ ، وذلك لأنَّ الصَّحيحَ أنَّ العَامِلَ في المضافِ إليه هو
المُضَافُ ، ولا شكَّ أنَّ «أمامَ» من قولنا : أمامَ زيدٍ مُضَافٌ فيكونُ خافِضًا
للمضافِ إليه الذي هو «زيد» ، فالمُعْتَبَرُ حينئذٍ بقولهم : زيدٌ مخفوضٌ
بالظرفِ صحیحٌ ، وهُم لم يريدوا أنَّ الخفضَ به من حيثُ هو ظرفٌ ، وإنما
أرادوا من حيثُ هو مضافٌ ، وتركوا التَّصريحَ بهذه الحيثيةِ لظهورِ المرادِ ،
ودَعَواهُ أنَّ الصَّوابَ أن يُقال : مخفوضٌ بالإضافة غير صحیحة ، فهذا قولٌ
مَرجوحٌ عندهم فالبناءُ مَخْطئةُ الجَماعةِ وإِيه .

قوله : يَنْبَغِي لِلْمُعْرَبِ إِنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ الْعِبَارَاتِ أَوْ جَزَّهَا وَأَجْمَعَهَا لِلْمُعْنَى
المراد.. الخ (١٧١)

لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب ، وكان اللائقُ إتيانها في البابِ
السَّابعِ - واللهُ الموفقُ للصَّوابِ - وإيَّاه نَسألُ حسنَ الخاتمةِ .

(١) مما اشتهر بين المعربين ، وهو يجذر منه ، لأن الصواب خلافه . المغني ٥٨٧/٦ .

الباب السَّابِعُ من الكِتَابِ
في كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ

قوله : وعلى هذا فقوْلُهُمْ : «أل» أَفِيْسُ من قوْلِهِمْ : الألفُ واللّامُ . (١٧٣)

هذا منافٍ لقوله : ولا يجوزُ أن يُنطقَ باسمِ شيءٍ من ذلك كراهيةَ الإطالة .

[قوله] ^(١) : وإِذا عَيَّنَ المفعولُ فيه / فقليلٌ : ظرفُ زمانٍ أو ظرفُ مكانٍ فَحَسَنٌ . (١٧٤)

لا يترتبُ على تعيينه فائدةٌ وهو البحثُ في كونه مختصاً ، أو غيرَ مختصٍّ [ب/١٨١] بتقديرِ كونه ظرفِ مكانٍ ، فمع الاختصاصِ لا كلامٍ ، ومع عدمه يُنظرُ هل هو من الألفاظِ التي سَاحُوا في عدمِ اختصاصِها أو لا ؟ ، وإِذا كان ظرفَ زمانٍ لم يُحتجَ إلى البحثِ في المُخصَّصِ ؛ لأنَّه يُتَّصَبُ من غيرِ شرطٍ .

قوله : وقد سَمِعْتُ من يُعربُ ﴿ ﴾ [\] ﴿ ﴾ مبتدأ وخبراً ظنَّهما

مثل قولك : «المنطلقُ زيدٌ» ^(٣) . (١٧٦)

لا عيبَ على هذا المُعربِ إلا إذا صرَّحَ بأنَّ ﴿ ﴾ [\] نفسه هو المبتدأ ،

وأنَّ ﴿ ﴾ \ ﴿ ﴾ هو الخبرُ ، وأمَّا إذا أُطلقَ القولُ في ذلك ولم يعيَّنْ ، فيجوزُ

أنَّ يُحمَلَ كلامه على أنَّ ﴿ ﴾ \ ﴿ ﴾ مبتدأ مؤخَّرٌ ، و﴿ ﴾ [\] خبرٌ مقدَّم

بناءً على مذهبِ الكوفيين في تجويزِ تقديمِ مثلِ هذا الخبرِ ، وإنَّ وَقَعَ الاشتباهُ

بينَ الجملةِ الفعليةِ والاسميةِ ، ولعلَّ المصنِّفَ قامتْ عندهُ قرينةٌ تدلُّ على أنَّ

ذلك المُعربَ قَصَدَ أنَّ ﴿ ﴾ [\] مبتدأ ، و﴿ ﴾ \ ﴿ ﴾ خبرٌ ، ولقد سألني

في صَفَرٍ من عامِ سَبْعَةِ عَشَرَ المَاضِي بالإسكندريةِ بعضُ المُصدِّرينَ بها ،

وقد عَرَضَ اجتماعُنا بَضْرِيحِ الشَّيخِ أَبِي العباسِ المَرْسِيِّ ^(٤) ، والقراءَةُ يتلَوْنَ

هذه السُّورة ^(٥) فقال لي : أَيُّ شَيْءٍ يَظْهَرُ في «ألهاكم» ، هل الألفُ واللّامُ فيه

(١) في نسخة المخطوط : ساقط .

(٢) سورة التكاثر ، الآية : ١ .

(٣) ينظر : حاشية الأمير ١٨٥/١ .

(٤) أبو العباس المرسى هو أحمد بن عمر المرسى ، شهاب الدين ، من أهل الإسكندرية ، أصله من مرسية

في الأندلس ، توفي سنة ٦٨٦ هـ . ينظر : وافي الوفيات ١٧٣/٧ .

(٥) في مجموع فتاوى ابن باز - رحمه الله - ومقالات متنوعة ، جمع : محمد الشويعر ، دار القاسم ، ط ١ ،

١٤٢٠ هـ ، أفتى بما يتعلق بقراءة القرآن على الموتى ، فقال : «القراءة على الأموات ليس لها أصل

يعتمد عليه ولا تشريع ، وإنما المشروع القراءة على الأحياء ، ليستفيدوا ويتدبروا كتاب الله ويتعقلوه ،

قوله : فَإِنْ قَلْتَ : فَهَلْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الزَّخْشَرِيِّ^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 ﴿ - . / O ﴾^(٢) الْآيَةَ .. إِلَى قَوْلِهِ^(٣) : فَكَأَنَّهُ نَسِيَ الْمَبْتَدَأَ ،
 فلم يجعل شيئاً من هذه الجملة خبراً له . (٨٨٢، ٨٨١)

فِي إِيرَادِ هَذَا السُّؤَالِ مِنَ الْإِزْرَاءِ بِالزَّخْشَرِيِّ مَا لَا يَحْفَى ، وَلَمْ يَكُنْ إِيرَادُهُ
 بِالذِّي يَلِيقُ بِالْمُصَنَّفِ .

وَالْأَدَبُ مَطْلُوبٌ مَعَ الْأَصَاغِرِ فَضْلاً عَنِ الْأَكْبَارِ ، وَرُسُوخُ قَدَمِ
 الزَّخْشَرِيِّ فِي عُلُومِ اللِّسَانِ وَعُلُوُّ شَأْنِهِ فِيهَا مِمَّا لَا يَنْكُرُهُ مُصَنَّفٌ .

قوله : وَعَكْسُهُ «إِنَّ مُصَابِكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ» يذهب الوهم فيه...

إلى قوله : وَقَدْ مَضَتْ الْحِكَايَةُ . (٨٨٢)

لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَابُ فِي هَذَا الْمِثَالِ اسْمَ مَفْعُولٍ لَا مَصْدَرًا وَ«الْمَوْلَى»
 هُوَ الْخَبْرُ ، وَ«قَبِيحٌ» خَبْرٌ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٌ ، أَي : هَذَا قَبِيحٌ ، وَمِثْلُهُ فِي «ذَاتِ»
 الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ^(٤) :

[البسيط]

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ^(٥)

(١) قوله في الكشف : «ما بهم إلا هم أنفسهم لا هم الدين ولا هم الرسول ﷺ والمسلمين ، أو قد
 أوقعتهم أنفسهم ، وما حلَّ بهم في الهموم والأشجان ، فهم في التشاكي والتباث» . ينظر ٦٤٣/١ .

(٢) سورة آل عمران ، من الآية : ١٥٤ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ' ()

* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 ;

T S R Q P O N M L K J I H G F E D C B A @ ? > = <

i h g f e d c b a ` _ ^] \ [Z Y W V U

. s r q p n m l k j

(٣) أي : قول ابن هشام في المغني .

(٤) قول العرجي . ينظر : ديوانه ، ص ٣١٩ .

(٥) البيت من شواهد شرح عمدة الحفاظ ، ص ٧١٣ ، شرح أبيات البغدادي ١٥٩/٧ ، والبيت فيه

روايات :

١ - أُظْلِمُ ، ذَكَرَهَا الْبَغْدَادِيُّ أَنَّهَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ .

٢ - رَدَّ السَّلَامَ فِيهِ رِوَايَةٌ : أَهْدَى التَّحِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْبَغْدَادِيُّ .

قد أسلفنا عن ذكره إياه في آخر الجهة^(١) الأولى من الباب الخامس ،
والوهم هنا مُسَكِّنُ الهاء لا مفتوحها بخلاف قوله في كثير من المواضع التي
يقصد فيها نسبة القائل إلى الغلط ، وهذا «وَهَمَ» ، فإنَّ هذا بالفتح مصدر
قولك : وَهَمَ بِكَسْرٍ / الهاء إذا غلط .

[أ/١٨٢]

قوله : وسألتُ طالبًا ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك : «ما أحسنَ
زيدًا» . قال : زائدة بناءً على أنَّ المثال المسؤول عنه «ما كان أحسنَ زيدًا» ،
وليس في المثال تعيينُ ذلك .. الخ . (٨٨٣)

لكنَّ في السؤال ما يشعر بأنَّ «كان» تُذكَرُ في هذا التركيبِ الخاصِّ على ما
هو عليه و«كان» لا تَقَعُ فيه عند ذلك إلا زائدةً فلا عَتَبَ على الطالب في
عدم التفصيل إذله أن يقول : متى وقعت «كان» بعد «أحسنَ» وجَبَ
الإتيان بما المصدرية ، وهو لفظٌ زائدٌ على ما كان في التركيب ، ووجِبَ رفع
«زيد» وهو في المثال منصوب ، فحينئذٍ يخرج التركيب بزيادة «كان» إلى
تركيب آخر وهو خلافُ ظاهرِ السؤال .

(١) في الأصل «الجملة» ، وما أثبتته في التحفة ٧٨٠/٢ (قسم التركيب) .

البابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ

في ذِكرِ أمورِ كَلِيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ

قوله : لا تقول : «أنا زيدًا أوَّلُ ضاربٍ» أو «مثلُ ضاربٍ» . (٨٨٥)
 الصَّحِيحُ فِي الْمَثَالِينِ الْمُنْعُ ، وَحَكَى ثَعْلَبٌ عَنِ الْكَسَائِي (١) جَوَازَ التَّقْدِيمِ
 فِي الْأَوَّلِ ، وَحَكَى ابْنُ الْحَاجِّ (٢) عَنْ بَعْضِهِمْ جَوَازَ التَّقْدِيمِ فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّ
 كَانَ الْمُضَافُ كَلِمَةً «حَقٌّ» فَعَنْ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ إِسْنَادًا إِلَى قَوْلِ
 الشَّاعِرِ :

[الطويل]

فَإِنْ لَا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنِّي بَضْرِبِ الطَّلِي (٣) وَالْهَامِ حَقٌّ عَلِيمٌ (٤)
 قَالَ أَبُو حَيَّانَ : «وَالصَّحِيحُ الْمُنْعُ» (٥) ، وَإِنْ كَانَ كَلِمَةً «غَيْرِ» ، وَالْمِرَادُ بِهَا النَّفْيِ
 فَثَلَاثَةُ أَقْوَالِ الْمُنْعِ مَطْلَقًا ، وَهُوَ رَأَى ابْنَ السَّرَّاجِ (٦) ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ .
 وَالْجَوَازُ مَطْلَقًا ، وَقَالَ بِهِ السَّيْرَانِيُّ (٧) ، وَالزَّخَشَرِيُّ (٨) ، وَابْنُ مَالِكٍ (٩) ،
 وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمَصْنُفِ .

وَالْتَفْصِيلُ ، فَإِنَّ كَانَ الْمَعْمُولُ الْمُتَقَدِّمُ ظَرْفًا جَازًا وَإِلَّا امْتَنَعَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ
 الْمُضَافُ لَيْسَ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ فَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ مَمْتَنَعٌ اتِّفَاقًا .

قوله : ولو قلت : «جاءني غيرُ ضاربٍ زيدًا» لم يجزِ التقديمُ ؛ لأنَّ كَلِمَةَ

(١) ينظر : مجالس ثعلب ١/١٤١ .

(٢) ابن الحاج هو : أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، يُعْرَفُ بِابْنِ الْحَاجِّ ، كَانَ مُحَقِّقًا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، حَافِظًا
 لِللُّغَاتِ ، تَوَفِّي سَنَةَ ٦٤٧ هـ . وَقِيلَ : إِحْدَى وَخَمْسِينَ . لَهُ : لَهُ عَلَى كِتَابِ سَيَبُوِيهِ إِمْلَاءٌ ، مُخْتَصِرٌ
 خِصَائِصِ ابْنِ جَنِّي ، وَالْإِيضَاحُ ، وَغَيْرُهَا . يَنْظُرُ : الْبَغِيَّةُ ١/٣٥٩-٣٦٠ .
 يَنْظُرُ رَأْيَهُ فِي : الْإِرْتِشَافِ ٤/١٨١١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ «الطلا» .

(٤) الْبَيْتُ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ، ص ٢٧٩ ، مَنْسُوبٌ لِبَعْضِ بَنِي أَسَدٍ ، وَقِيلَ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
 زُرَّارَةَ ، يَنْظُرُ : الدَّرر ٢/١٤٤ ، وَالْمَسَاعِدُ ٢/٣٣٧ .

الْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ لَفْظَهُ : «حَقٌّ» عِنْدَ قَوْمٍ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٤/١٨١٤ .

(٦) ينظر : الدرر اللوامع ٢/١٤٤ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٤/١٨١٤ .

(٨) ينظر : الكشف ١/١٢٣ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٢/٩٩٥ .

النَّافِي لَا يُجَلُّ هُنَا مَحَلَّ «غَيْرٍ» . (١٨٦)

حَكَمَ المَصْنُفُ بجواز «أنا زيداَ غيرُ ضاربٍ» ؛ لأنَّه عنده في معنى «أنا زيداَ لا أَضْرِبُ» وجعل «لَا» داخلةً على المضارع ؛ ليكون تكريرُها غيرَ واجب .
[قال] (١) : «أَنَّ النَّافِي لَا يُجَلُّ هُنَا مَحَلَّ «غَيْرٍ» ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي لَا أَضْرِبُ زَيْدًا لَمْ يُجْزَ ، لَكِنْ قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : «وَتَقُولُ : أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ مَعَ امْتِنَاعِ قَوْلِكَ : أَنَا زَيْدًا مِثْلُ ضَارِبٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : أَنَا زَيْدًا لَا ضَارِبٌ» (٢) . اهـ .

فَجَعَلَ «لَا» داخلةً على اسم الفاعل مع عدم التكرير .
وقال التفتازاني في حاشيته : «فإن قلت : هي أَنَّهُ يَصِحُّ التَّقْدِيمُ في مثل : زَيْدًا لَا أَضْرِبُ لِمَا ذَكَرْتُمْ ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَنَعَ في مثل : أَنَا زَيْدًا لَا ضَارِبٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى «غَيْرٍ» على ما صرَّح به السَّخَاوِيُّ (٣) غَايَتُهُ أَنَّهُ جَعَلَ إِعْرَابَهُ فِيمَا بَعْدَهُ ، لَكِنَّهُ عَلَى صُورَةِ الحَرْفِ ، تَقُولُ : «جَاءَ .. بِلَا شَيْءٍ» ، و«رَأَيْتَ لَا فَارِسًا» ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَارِضٌ وَلَا يَكْرُمُ ﴾ (٤) و﴿ لَا مِ مِ ١١ ﴾ (٥) ، و﴿ ١١ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ (٦) .

قلت : بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم نظرًا إلى الصورة الحرفية (٧) .
هذا كلامه .

(١) قول ابن هشام في المغني .

(٢) ينظر : الكشاف ١/١٢٣ .

(٣) ينظر : سفر السعادة ٢/٧١٣ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٦٨ ، وتامها : ﴿ قَالُوا ۖ لَنَارَبِّكَ يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُ ۖ فَارِضٌ وَلَا يَكْرُمُ ۚ فَافْعَلُوا مَا تَأْمُرُونَ ۚ ﴾ .

(٥) سورة النور ، من الآية : ٣٥ ، والآية بتامها : ﴿ ز ي ۙ ﴾ { ~ نُورِهِ كَيْشْكُورٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ كَانَتْهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْبُ فِيهَا ۚ وَنُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۖ ﴾ .

(٦) سورة الواقعة ، الآية : ٤٤ .

(٧) ينظر : حاشيته على الكشاف مخطوط لوحة (١٧/ب) .

قوله : والخامسة^(١) : إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غدا» حُكْمَ «ضارب زيداً» في التنكير ؛ لأنه في معناه ؛ فلهذا وصَفُوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه بـ«رُبَّ» ، وأدخَلُوا عليه «أل» . (٨٨٦)

ظاهرُ هذا الكلام أنّ النُّحاة والعربَ أجازوا إدخالَ «أل» على اسم الفاعل من قولك : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً ، فنقول : الضَّارِبُ زيدٍ ، ومثُلُ هذا عندَ الجمهور^(٢) ممتنع .

قال ابنُ الحاجب : «أجاز الفراء^(٣) نحو : الضَّارِبُ زيدٍ ، إمَّا لأنه توهم أنّ «لام» التعريف دخلت على الصِّفة بعد/الحكم بإضافتها ، فجعل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثُمَّ عرَّفَ باللام ، وإمَّا لأنه قاسه على «الضَّارِبِ الرَّجُلِ» ، فإن جاءت الإضافة فيه مع عدم التخفيف فلتجز في هذا أيضًا ، وكلا الأمرين غير مستقيم .

أمَّا الأوَّل : فلأنَّه رجمٌ بالغيب ومن أين له ذلك؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، ولا يخفى أنّ اللامَ سابقةً حسًّا على الإضافة ، والإضافة في الظاهر إنما أتت بعد الحكم فتذهب التنوين بسبب اللام ، فكيف ينسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مُرَّجِح .

وأمَّا الثاني : فليس بوجه ؛ لأنَّ الضَّارِبَ الرَّجُلَ ، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة محمولٌ على ما يحصل فيه تخفيف بها فشبه به ، وذلك «هو الحَسَنُ الوَجْه» بالجرِّ على ما هو مقررٌ في باب الصِّفة المشبَّهة^(٤) .

(١) الخامسة : من صورة القواعد القاعدة الأولى التي طرحها ابن هشام - رحمه الله - «ما أعطي حُكْمَ الشيء المشبَّه له في معناه» . ينظر : المغني ٦/٦٢٨ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٥٩٧-٦٠٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢/٢٢١ .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ، ٢/٥٩٧-٦٠٠ .

قوله : السابعة^(١) : العَطْفُ بـ «ولا» بعد الإيجاب . (٨٨٦)

العطف : إنّما هو بالواو لا بمجموع قولك : «ولا» . وقد تقدّم التنبیه على مثله في أوائل الباب الثاني^(٢) .

قوله : ومثله : ﴿ZY﴾ | { ~ قَالُوا }^(٣) ، فيمن نَصَبَ الفتنة^(٤) ، وَأَنْتَ الْفَاعِلُ . (٨٨٨)

هذا مبنيٌّ على أن المصدرَ المؤول هو القول أو المقال ، وليس ذلك مُغْنِيًا بجواز أن يُؤول بالمقالة ، وهو مصدرٌ أيضًا تقول : قال زيدٌ قولًا ومقالةً ومقالةً ، فلعلّ التّأنيث وقع لهذا الاعتبار .

قوله : كقوله^(٥) :

[طويل]

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْحَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ حَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ^(٦) (٨٩٠)

تقدّم في أوائل هذه الحاشية^(٧) احتمال كون «ما» زائدة و«إن» شرطية ، فيكون في البيت دليلٌ على زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية إن قصد به الاستدلال على ذلك .

(١) السابعة : من صور القاعدة الأولى «ما أعطى حُكْمَ الشَّيْءِ المُشْبَهَ لَهُ فِي مَعْنَاهُ» . ينظر : المغني ٦٣٥/٦ .

(٢) ينظر النص المحقق

(٣) سورة الأنعام ، من الآية : ٢٣ ، والآية بتامها : ﴿ZY﴾ | { ~ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ } .

(٤) قرأ نافع وأبو عمرو وشعبة وأبو جعفر وخلف . ينظر : السبعة ، ص ٢٥٥ ، إتحاف فضلاء البشر ، ص ٢٦١ .

(٥) قائله : المعلوط القريني نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب ، وهو شاعر إسلامي ، ينظر : سمط اللآلي ٤٣٤/١ .

(٦) البيت من شواهد الكتاب ٢٢٢/٤ ، والخصائص ١٥٠/١ ، والمقرب ٧٩/١ .

(٧) الحاشية (١٢/ب) .

قوله : فهذان محمولان على نحو قوله^(١) : [الكامل]

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ^(٢) (٨٩٠)

هذا هو صدر بيت لدريد بن الصّمة ، وهو :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَيْتَقِ جُرْبِ

وكون «إن» فيه زائدة لتوكيد معنى النفي ، وهو رأي الجمهور ، وعند الفراء^(٣) أنّها حرف نفي ترادفاً لترادف حرفي التوكيد ، نحو : إن زيدا لقائم .

قال ابن يعيش : «وغالى الفراء^(٤) في ذلك ، حينما قال : يجوز أن يُقال : لا

إِنْ مَا ، فتكون الثلاثة للنفي ، وأنشد^(٥) :

إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَيَّ مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وَالصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ أَنْ «إِنْ» بَعْدَ «مَا» زَائِدَةٌ ، و«مَا»

(١) البيت لدريد بن الصّمة ، ينظر : ديوانه ، ص ٤٣ ، تح : عمر عبدالرسول ، دار المعارف ، ط دون ، وهو أحد الشجعاء المشهورين ، وذوي الرأي في الجاهلية . ينظر ترجمته : الشعر والشعراء ٧٤٩/٢ . برواية : كاليوم طالي أَيْتَقِ جُرْبِ .

وفي اللسان ١٤٣/١٥ : «هنأ» ، هنأ الإبل يهنؤها ويهنئها هنأً وهنأً طلاها بالهناء ، وإبل مهنوءة مَطْلِيَّةٌ .

(٢) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، وإصلاح المنطق ، ص ١٢٧ ، وأمالي القالي ، ص ٤١٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٨٥/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٨٥/٣ .

(٥) البيت للنابغة الذبياني في : ديوانه ، ص ٣٢ ، برواية : «إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَيَّ مَا أُبَيِّنُهَا» ، من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مما بلغه عنه مطلعها :

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ أَفُوتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

اللغة : الأوارِي : محابس الخيل ، واحدها : آريّ وهو من تأزيت بالمكان : إذا تحسبت به ، اللَّأْي : البطء .

المعنى : تبينتها بعد بطء لتغيّرها ، والنوْي : حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده ، وهو من نأيت إذا بعدت ، وشبهه في استدارته بالحوض .

المظلومة : الأرض التي لم تمطر فجاءها السيل فملأها . الجَلْد : الأرض الصلبة القاسية .

وحدها للنفي ، إذ لو كانت إن للنفي أيضًا لانعكس المعنى إلى الإيجاب ؛ لأنَّ النَّفْيَ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ صَارَ إِجَابًا^(١) . انتهى كلام ابن يعيش .
قلت : ظاهر كلام الفراء أنَّ النفي اللاحق هو مؤكد للسابق ، فلا يلزم انعكاس المعنى إلى الإيجاب .

قوله^(٢) : ومنه عند أبي حاتم^(٣) قوله :

[الكامل]

جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي ، فَقُلْتُ لَهَا : اقْصِرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٍ (١٩٢)

هكذا أثبت أول هذا البيت فيما وقفت عليه من نسخ المغني جاءت من المجيء والذي رأيت في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروءة على الإمام أبي زكريا الخطيب التبريزي ، وعليها خطه ، فإتَّهَا قُرِئَتْ عَلَيْهِ قِرَاءَةً تَصْحِيحًا وَضَبَطَ «جالت» من «الجولان» ، وثبت في «اقصدي» بالدال من القصد ، قال تعالى : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾^(٤) ، والذي ثبت في ما رأيت من نسخ من المغني «اقصري» بالراء ، ومنها :

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّنا نَبْكِ الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خِذَامِ
أَوْ مَا تَرَى أَظْعَانَهُنَّ^(٥) بَوَاكِراً كَالنَّخْلِ مِنْ شَوْكَانَ حِينَ صِرَامِ^(٦)
حُورًا تُعَلِّلُ فَالْعَبِيرُ جُلُودَهَا بِيضَ الوُجُوهِ نَوَاعِمَ الأَجْسَامِ

(١) ينظر : شرح المفصل ، ص ١٢٩-١٣٠ .

(٢) قائله : امرئ القيس . ينظر : ديوانه ، ص ٢٨١-٢٨٢ .

(٣) سبقت ترجمته ، ص ١١٣ .

(٤) سورة لقمان ، من الآية : ١٩ ، والآية بتمامها : ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ أَعْيُنِكَ ﴾ .

(٥) أظعانهن : الهوادج فيها النساء مبكرات ، شوكان : قرية باليمن ، صرام : قطاف .

(٦) في الأصل : «صارم» .

منها بعد أبيات :

[١/١٨٣]

وَمُجْدَّةٌ نَسَّأَتْهَا فَتَكَمَّشَتْ رَثَكَ النَّعَامَةِ فِي طَرِيقِ حَامٍ / (١)
تَخْدِي عَلَى الْعِلَاتِ سَامَ رَأْسُهَا رَوْعَاءَ مَنْسَمُهَا رَثِيمٌ دَامٍ (٢)
جَالَتْ لَتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: أَفْصِرِي إِنْ أَمْرُؤُ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٍ

فمعنى كلام المصنّف أن الشّاعر لو ارتكب الأقوى بضمّ الميم «حرام» لكان أولى من محافظته على اتفاق حركات الرّوي ؛ لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجه الضّعيف ، والإقواء وإن كان عيباً إلا أنّه أسهل من هذا الذي خُرج البيت عليه ؛ لأنّ كثيراً من [فصحاء] (٣) المتقدّمين استعمله ، فالأمر فيه خفيف بالنسبة إلى ما ذكر في التخريج ، وفيه نظر ، ثمّ كلام المصنّف يقتضي أنّ الشّاعر لم يرتكب الإقواء ، وقد رأيت في النسخة التي تقدّمت الإشارة إليها أنّها هذه الكلمة ، وهي «حرام» مضبوطةً بضمّة على الميم ، فيكون الشّاعر قد أقوى .

(١) مجدّة : ناقته لجدّها في السير . نسّأتها : دفعتها بالمنسأة وهي العصا . فتكمّشت : فجدّت مندفعة في

سيرها ، رثك النعام : يريد أنّها في سيرها تهتز اهتزاز النعام ، حام : متوهج من هب الشمس .

(٢) تخدي : خدي البعير يخدي خدياً : أسرع في سيره . على العلات : ما بها من التعب والجوع

والعطش ، سام رأسها : مرتفع نشاطاً ، روعاء : حديد الفؤاد قوية الروع وهو القلب ، منسمها : طرف خفها ، رثيم : مشقوق صكته الحجارة فرثمته ، أي : أدمته .

جالت : نهضت نشطة ، لتصرعني : لتلقي بي عن ظهرها إلى وجه الأرض ، اقصري : كفي من جولانك ، ومعناه : قد أتيت إليك من الإحسان ما لا ينبغي لك معه أن تصرعيني ، أي : قد حرم إحساني إليك صرعي عليك .

(٣) في الأصل : «فصا» ، وما أثبتته في تحفة الغريب ٧٩٢/٢ .

قوله : الثامنة^(١) : بناء «حاش» في ﴿ 7 98 ﴾^(٢) لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية . (١٩٣)

تقدّم أنّ مجرد مشابهة الاسم للحرف في هذا اللفظ لا ينهض مقتضياً لبناء ذلك الاسم .

قوله : ومن نَوَّنها أَعْرَبها على إلغاء هذا الشبه .

تقدّم أيضاً في حرف الحاء^(٣) أنّه يجوز كون هذا التنوين للتأكيد لا للتمكين ، فلا يدلُّ ثبوته على الإعراب .

قوله : ويسمى ذلك إكفاء^(٤) أمّا في قول الشاعر^(٥) : [الرجز]

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(٦) (١٩٤)

فهو إكفاء بلا شك ، والعُنْد : بضم العين المهملة ، فنونٌ مشددة مفتوحة ، فдал مهملة ، قال الجوهري : «والعاندُ : البعيرُ الذي يحورُ عن الطريق ويعدُّلُ عن القصد ، والجمع : عُنْدٌ ، مثل : رَاكِعٌ وَرُكْعٌ ، وأنشده

(١) وهي من صور مسألة : وهو ما أُعطي حُكْمَ الشَّيْءِ المُشْبِهِ له في لفظه دون معناه . ينظر : المغني . ٦٤٤/٦ .

(٢) سورة يوسف ، من الآية : ٣١ ، والآية بتامها : ﴿ ! " # \$ % & ') * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A ﴾ .

(٣) الحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (٤٣/ب) .

(٤) الإكفاء : هو اختلافُ حرفِ الرَّوِيِّ في قصيدة واحدة ، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج . ينظر : كتاب الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، ص ١٦٧ ، تح : الحساني حسن ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م .

(٥) قائله غير معروف .

(٦) البيت من شواهد المفتضب ٢١٨/١ ، وأمالي الشجري ٤٢٢/١ ، والخزانة ٣٤٥/١١ .

الشاهد في البيت : هو أنّ الطاء مثل الدال في جعلها حَرَفيّ رَوِيّ ، ولم ينظر بما بينهما من الإطباق . البيت فيه روايات : إذا نزلت فاجعلوني ، عند الجواليقي : اجعلاني ، ويروى كذلك «العُنْدًا» بفتحين «العُنْدًا» .

اللغة : العُنْدًا : جمع عاند وعنود ، وناقاة عنود إذا تنكبت الطريق من نشاطها .

هذا الشعر عند أبي عبيدة^(١) لكنه أنشده : « فاجعلاني » ، والذي رأيتَه في نسخة المغني « فاجعلوني » كما ذكرته .

وأما في قول أبي جهل :

[الرجز]

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مَنِّي بَازِلُ عَامِينَ حَدِيثُ سِنِّي^(٢)

لمثل هذا ولدتني أُمِّي

فلا نسلّمُ فيه إكفاء ؛ لجواز أن يُجْعَلَ الرَّوِيُّ وهو النون [الياء]^(٣) ، فلا اختلاف فلا إكفاء ، وقد سبق الكلام عليه في حرف الهمزة^(٤) .

قوله : وقال الزّخشي : « لما كانت الأَرْجُلُ من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغَسَّلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا ، كانت مَظَنَّةُ الإسراف المذموم شرعاً ، فعطفت على المسموح لا لِتَمْسَحَ ، ولكن لِئُبَيِّهَ على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماءِ عليها ، وقيل : إلى « الكعبين » فجيء بالغاية إمطة لِظَنِّ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهَا مَمْسُوحَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ غَايَةٌ فِي الشَّرِيعَةِ »^(٥) . اهـ (١٩٦، ١٩٥)

قال التفتازاني في حاشيته : « فإن قيل : العطف على المسموح لا للمسح يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز حيث ، أُريدَ بالمسح بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة ، وبالنسبة إلى المعطوف الغُسلُ الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء .

قلنا : لا كلام في قوّة الإشكال ولا محيص سوى الحَمَلِ على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراداً به المعنى المجازي ، فتكون « الأرجل » معطوفة على « الرأس » في الظاهر ، ومن عطف الجمل في التحقيق ، أي : وامسحوا بأرجلكم ، يعني : اغسلوها غسلاً شبيهاً بالمسح ، لكن لا يخفي أن هذا يفضي إلى إضمارٍ ، وهو ضعيف .

-
- (١) ينظر : مجاز القرآن ١/٣٣٧ ، علّق عليه : محمد فؤاد ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط دون .
 (٢) البيت في ديوان أبي علي بن أبي طالب ، ص ١٩٢ ، جمع : عبدالعزيز المكرم ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ، وهو من شواهد الكامل ٢/٩٨٧ ، والخزانة ١١/٣٤٧ .
 اللغة : العوان : من الحروب التي قوتل فيها مرة ، البازل : اسم الفاعل من بزل البعير إذا طلع نابه .
 (٣) زيادة يقتضيهما السياق .
 (٤) لحاشية المصرية ، مخطوط لوحة (أ/٢٢) .
 (٥) ينظر : الكشاف ٢/٢٠٥ .

وقيل : مراده بالعطف على المسوح الجرُّ بالجوار كما في ﴿ TS U ﴾^(١) و«جُحِرَ ضَبُّ خرب» ، وهو في المعنى منصوبٌ معطوفٌ على المغسول ، وللتنبيه على الاقتصاد استفادُ من صورة العطف ، ولما ورد عليه أنَّ الجرَّ بالجوار لم يجيء مع الإلباس ، وهاهنا مُلِّس .

أجاب : بأنه لا إلباس /؛ لأنَّ المسح لم يضرب له غاية في الشرع ، وهاهنا [ب/١٨٣] قد ذكر غايته بقوله : ﴿ O 1 ﴾^(٢) ، فدلَّ على أنَّ ليس جرُّه وعطفه على المسوح ؛ لقصد تعلق المسح به لئلا يفضي إلى ما ليس جرُّه وعطفه على المسوح لقصد تعلق المسح به ؛ لئلا يفضي إلى ما ليس في الشرع ، وهذا لا يتوقَّف على أن يكون كلُّ غَسَلٍ في الشَّرْع له غايةٌ كما فَهَمَّه البعض ، ليردَّ الاعتراض بغسل الوجه بل على أنَّ كلَّ مسح لم تضرب له غاية في الشَّرْع ، والنَّقْضُ بمسح الخُفِّ وَهَمٌّ ؛ لآتته لم يذكر له في الكتاب أو السُّنة غاية لا يصحُّ هو بدونها ، فأنت خبيرٌ بأنَّه لا دلالة لكلام المصنِّف على هذا المراد بوجه من الوجوه ، وقد يقال : إنَّ العطف على المسوح من قبيل^(٣) :

[الرجز]

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٤)

(١) سورة هود ، من الآية : ٨٤ ، وتماها : ﴿ 9 : ; < > ? @ BA C
ED HF I J K M N O P Q R S T U .

(٢) سورة المائدة ، من الآية : ٦ ، وتماها : ﴿ ! " # \$ % & ' ()
+ * , - . / 0 1 2 3 4 5
6 7 8 9 : ; < = > ? @ BA DC E GF H I
J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z [\] ^ _ ` .

(٣) هذا صدر بيت ، وعجزه : حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا .

(٤) قائله غير معروف .

البيت من شواهد الخصائص ١٩٨/٢ ، أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى ٢٥٩/٢ ، تح : محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، ط دون ، الدرر ٤١٣/٢ .

وهو مع أنه ليس كلام المصنف مفتقر إلى دفع إشكال الجمع بين الحقيقة والمجاز إن كان من عطف المفرد ، وإلى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور إن كان من عطف الجملة لا على معنى «واغسلوا أرجلكم» ، وأقرب ما قيل في إيجاب غسل الأرجل : أن قراءة النَّصْب^(١) تُوجِبُ الغسل ؛ لأنه لا مجال للعطف على محل الجار والمجرور مع الإلباس ، فوجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة أو الجر على الجوار ؛ لانتفاء إلباس بضرِب الغاية أو بتقدير «وامسحوا بأرجلكم» .

مراداً به الغسل الشبيه بالمسح تبييناً على وجوب الاقتصاد ، أو بالتزام الجمع بين الحقيقة [والمجاز]^(٢) دفعاً لاختلاف القراءتين ، ولو سُلمَّ تساويهما وجواز حمل قراءة النَّصْب على المسح بالعطف على المحل بقريضة أن العطف على المنصوب تحلّل الفاصل بالأجنبي ، فغايته أن تصير الآية بمنزلة المجرول ، أو تدلّ على جواز الأمرين ، وقد دلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك ، فكان هذا أوفق بما عليه الأكثرون ، وأوفق بتحصيل الطهارة المقصودة من الوضوء ، وأقرب إلى الاحتياط كما في الغسل من المسح إذ لا إسالة بدون الإصابة ، فتعيّن

الشاهد في البيت : قوله «ماء» حيث لا يصحّ أن يكون مفعولاً به ؛ لأنه لا يصحّ أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد ، وهو «علفتها» ؛ لأنّ الماء لا يُعلف ، وإنّما يُسقى ، فلا بدّ من تقدير عامل ، والتقدير : «سقيتها» .

وقيل : «الماء» مفعول به ، وقيل : إنّه معطوف على «تبناً» ؛ لأنّ الشاعر ضمّن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنلتها» ، أو «قدّمت لها» .

(١) قرأ بالرفع : الحسن ، الوليد بن مسلم ، سليمان الأعمش . ينظر : البحر ٣/٣٥٢ ، الإتحاف ، ص ٢٥١ .

وقرأ بالجرّ : ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمة ، وأبو بكر ، وأنس ، وعكرمة ، وابن عباس ، والشعبي . ينظر : النشر ، ص ٢٥١ ، السبعة ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .

(٢) في الأصل : ساقط ، وما أثبتته في التحفة ٢/٨٠٢ .

الرجوع إليه»^(١). انتهى كلامه .

وإنما كان الإشكال على الرَّخْشَرِي بالجمع بين الحقيقة والمجاز قوياً ؛ لأنه
يمنعه .

قال في قوله تعالى : ﴿ ٨٧ ٩ : > @ ? ﴾^(٢) .

«فإن قلت : هلاً زعمت أن الله ممّن في السّموات والأرض ، كما يقول
المتكلّمون : الله في كل مكان ، على معنى أن علمه في الأماكن كلّها ، فكأنّ
ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم؟

قلت : يأبي ذلك أن كونه في السّموات والأرض مجاز ، وكونهم فيهنّ
حقيقة ، وإرادة المتكلّم بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيحة»^(٣) . هذا نصّه .

قوله : وزعم جماعة أن منه : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٤) ونحو ﴿ بَلْ أَنْتُمْ
قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾^(٥) وإنما هذا من مراعاة المعنى ، والأوّل من مراعاة اللفظ . (٩٠٢)

يعني أن الآية الثانية من قبيل ما رُوِيَ في المعنى دون اللفظ ، وذلك
لأنّ «تجهلون» صفة لـ«قوم» فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه
ضمير غيبة إذ هو اسم ظاهر ، فطريقه طريق الغيبة لكن لما كان المعنى به
هنا المخاطبين بقوله /«أنتم» روعي معناه ، فجعل ضميره ضمير خطاب
وتركت رعاية لفظه ، فلم يجعل ضميره ضمير غيبة ، والآية الأولى روعي
فيها اللفظ إذ «الذين» اسم ظاهر ، وهو هنا المقصود بالنداء أو المنادى
مخاطب ، فَرُوِيَ لفظه دون معناه فقال : «آمنوا» بضمير الغيبة ولم يقل

[١٨٤/أ]

(١) ينظر : حاشية التفتازاني على الكشاف ، مخطوط لوحة (٢١٢/ب) .

(٢) سورة النمل ، من الآية : ٦٥ ، والآية بتماهما : ﴿ ٨٧ ٩ : > @ ? ﴾ B I .

(٣) ينظر : الكشاف ٤٦٧/٤ .

(٤) سورة البقرة ، من الآية : ١٠٤ ، وتمامها : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رِعْنَا ۖ أَنظُرْنَا
وَأَسْمَعُوا ۖ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٥) سورة النمل ، من الآية : ٥٥ ، وتمامها : ﴿ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ ۚ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ
تَجْهَلُونَ ﴾ .

«أمنتكم» بضمير الخطاب .

قوله : وقال القُطَامِيّ :

[الوافر]

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتُ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا^(١)

الفَدَنُ : معناها القَصْر ، والسِّيَاعُ : الطَّيْنُ . (٩١٣)

وَقَعَ فِي تَعْلِيْقِ بَعْضِ الْمَعَاصِرِينَ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الْحَاشِيَةِ مَا نُصِّهُ ، التَّقْدِيرُ : كَمَا طَيَّنْتُ الْفَدْنَ بِالسِّيَاعِ ، فَقُلْتُ : وَلَيْسَ فِيهِ نَكْتَةٌ .

شَبَّهُ ثَرِيدًا كَثِيرًا عَلَيْهِ سَمَنٌ بِالْقَصْرِ الَّذِي طَيَّنَ بِالسَّبَّاعِ . اهـ

وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ : فَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ ثَرِيدًا عَلَيْهِ سَمَنٌ ، فَهُوَ غَلَطٌ ظَاهِرٌ ، وَإِنَّمَا وَصَفَ الشَّاعِرُ نَاقَتَهُ بِالضَّخَامَةِ وَالسَّمَنِ وَجَوَابَ «لَمَّا» قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ :

أَمَرْتُ بِهَا الرَّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نُنْظُرُ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا

وَقَبْلَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ :

فَلَمَّا أَنْ مَضَتْ سَنْتَانِ عَنْهَا وَصَارَتْ حِقَّةً تَعْلُو الْجِدَاعَا
عَرَفْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ^(٢) فِيهَا فَالْكَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا
وَقُلْنَا مَهْلُوا لِثِيَّتَيْهَا لِكَيْ تَزْدَادَ لِلْسَّفْرِ الطَّلَاعَا

فَلَمَّا أَنْ جَرَى .. الْبَيْتِ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّه يَصِفُ النَّاقَةَ لَا الثَّرِيدَ ، وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ الْقَلْبَ فِي الْبَيْتِ خَالَ عَنِ النَّكْتَةِ فَقَدْ تَبَعُ فِيهِ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ^(٣) وَغَيْرُهُ لَكِنْ قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ فِي الْمَطْوَلِ وَغَيْرِهِ : «وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مِنَ الْبَالِغَةِ فِي سَمَنِ النَّاقَةِ مَا لَا يَتَضَمَّنُهُ قَوْلُهُ : «كَمَا طَيَّنْتُ الْفَدْنَ السِّيَاعِ» ؛ لِإِيْهَامِهِ أَنَّ السِّيَاعَ بَلَغَ مِنَ الْعِظْمِ وَالْكَثْرَةِ إِلَى أَنْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ ،

(١) هذه القصيدة مدح فيها القطامي زُفَرَ بن الحارث ، ينظر : ديوانه ، ص ٤٠ .

البيت من شواهد أمالي القالي ، ص ٤٥٨ ، ضرائر الشعر ، ص ٢٦٨ ، شرح السيوطي ٩٧٢/٢ .

تقدير القلب : كتطين السِّيَاعَ بالفدن ؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ هُوَ الَّذِي يُطَيَّنُ .

(٢) في الأصل : «البصري» .

(٣) ينظر : التلخيص ، ص ٤٠٤ .

والفدن^(١) بالنسبة إليه كالسِّياع بالنسبة إلى الفدن^(٢) .

قال الشيخ بهاء الدين السُّبكي : «وجعله قلباً فيه ؛ لأنّه يجوز أن يريد أنّه جعل القصر بطانة للطين ؛ لأنّه داخله فلا قلب ، وكلّ ما كان ظاهره لغيره كان الغيرُ بطانةً له»^(٣) . اهـ .

قلت : رأيتُ البيت المذكور في شعر القطامي في نسخة قديمة مُصحَّحة على هذه الصورة^(٤) :

فَلَمَّا أَنْ جَرَى عُسْنٌ عَلَيْهَا كَمَا بَطَّنتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

قال الجوهري : «العُسْنُ بالضمّ : الشَّحم القديم»^(٥) .

(١) في الأصل : «الفدن» مكرر .

(٢) ينظر : المطوّل ، ص ٢٩٩ .

(٣) ينظر : عروس الأفراح ١/٢٩٠ .

(٤) اعتمد الشارح - رحمه الله - في تصحيح الرواية على ما جاء به الجوهري في معجمه «الصحاح» .

(٥) الصحاح : (عسن) ٦/٢١٦٤ .

فَصِرْتُ إِذَا أَصَابْتَنِي سِهَامٌ تَكَسَّرَتِ النَّصَالُ عَلَى النَّصَالِ^(١)

وثالثاً : بآني كتبتُ هذه الحاشية على غاية من العجل بعد أن قرئ عليّ الأصل بالقاهرة المحروسة في جامعها الأزهر في نحو مئة يوم وثلاثين يوماً متفرقة ، كان ابتداءؤها في أوائل ذي القعدة الحرام سبع عشرة وثمان مئة ، وانتهاءها في أواخر رجب الحرام سنة ثمان عشرة ، وكان عزمي ألا أبرزها إلا بعد التحرير وتكرير النظر فيها ثانياً ، وتحريرها وزيادة ما يقع بعدها ، وإصلاح ما لستُ على وثوقٍ من صحته ، والله يُقَدِّرُ الأمور وإيَّاه عزَّ وجلَّ أسأل كما مَنْ عَلَى المصنَّف بإنشاء كتابه هذا ، وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام ، ويسر عليه إتمام ما ألحقه به من الزوائد في شهر رجب الحرام ، ومَنْ علينا بافتتاح قراءته في شهر ذي القعدة الحرام واختتامها في شهر رجب الحرام أن يُحَرِّمَ وجوهنا على النار ، وأن يتجاوز عمَّا تحمَّلناه من الأوزار ، وأن يُورِدَ موارد الرَّحمة عطاش أماننا الخاتمة ، وأن يَمُنَّ على نفوسنا الفاتحة لأبواب السُّؤال بحسن الخاتمة ، والصلاة والسلام على سيِّدنا ومولانا محمد بدر التمام ومسك الختام وعلى آله وصحبه وعترةٍ تَهْ وَحِزْبِهِ ، وكان الفراعُ من الكتاب يوم الجمعة ثاني عشرين شهر رجب المعظم قدره ، الذي هو من شهر سنة ثلاث وعشرين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، على يد العبد الفقير الحقير المحتاج إلى عفو ربِّه القدير إنَّه وليُّ ذلك والقادر وهو حسبي ونعم الوكيل محمد بن محمد بن أحمد المصري لطفَ اللهُ به وختَمَ له بالحسنى بجاه من له المقامُ الأسمى ، وغفر له ولوالديه ولمشايخه وجميع المسلمين والمسلمات ، وصلى اللهُ على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم .

(١) هذا البيت قول المتنبي . ينظر : ديوانه (١/٢٣٠) .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم . بعد عون الله - تبارك وتعالى - وتوفيقه ، فقد انتهت الدراسة - بعد رحلة طويلة - عن الدماميني وحاشيته - رحمه الله - رحمة واسعة ، أذكرُ أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث ، وهي :

١ - توصلت الدراسة أن ليس للشارح حاشية يمنية كما ذكر ذلك بعض من ترجم له ، بل حاشية مصريّة ، وهو أوّل شرح له على المغني ، وحاشية هندية ، وهي ثانٍ له ، فقد ألفه في الهند كما ذكر ذلك في ديباجته ، وشرح المزج ، وقد ألفه أيضًا في الهند كما سبق ، وهو آخر الشروح .

٢ - التزم الدماميني - رحمه الله - الدقّة والتحقيق في حاشيته ، وأصبحت صفة بارزة في مصنّفاته .

٣ - أكثر آراء الدماميني بصريّة ، ولا نستطيع أن ننسبه إلى مدرسة معينة ، ولكن اعتمادًا على ما صحّ لديه من دليل ، واتّضح ذلك في المصادر التي اعتمد عليها أيضًا .

٤ - كثرة المصادر التي اعتمد عليها الدماميني ، من كتب مخطوطة أو مفقودة إلى الآن ، وهو بهذا قد حفظ لنا شيئًا مما ضاع من تراثنا العربي .

٥ - لا يكتفي الدماميني عند التعرض لبعض المسائل النحوية واللغوية بنسخة واحدة من نسخ المغني أو غيرها من المصادر ، بل يعتمد أحيانًا إلى ذكر ما جاء في النسخ الأخرى ، ليبيّن ما جاءت عليه هذه الكلمة في تلك النسخة من مخالفة القاعدة ، ثم يوجّه تلك المخالفة .

٦ - خالف الدماميني جمل النحاة في أنّ جملة جواب الشرط لا محلّ لها من الإعراب مطلقا سواء أكانت جوابًا لشرط جازم أم غير جازم ؛ لأنّ كلّ جملة لا تقع موقع المفرد عنده لا يكون لها محلّ ، وفصل هذا عند حديثه عن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهو رأيٌ انفرد به -

في ما أعلم - .

٧ - اجتهادات الدماميني وتحقيقاته ، التي أغنت المغني ، وصححت ما

فيه .

٨ - تحرير الأقوال التي ينقلها و نسبتها إلى أصحابها .

والحمد لله رب العالمين

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس القوافي (الشعر والرجز)
- فهرس الأعلام
- فهرس الكتب الواردة في المتن .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الأمكنة .
- فهرس القبائل .
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المحتويات

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

(٤) مَا لِك يَوْمِ الدِّينِ ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢

سورة البقرة

(٦١) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ١١٧

(٧١) تُثِيرُ الْأَرْضَ ١١٣

(٧١) قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ١١٣

(١٠٢) وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ١٠٦

(٢١٩) مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ٣٥

(٢٢٢) فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ١٣٨، ٥٤

(٢٢٣) نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ١٣٨

(٢٢٧) وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٣٠

(٢٣٣) لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ٣٥١

(١٠٣) وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ٤٠٥

(١٠٦) مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ٢٩٢

(١٣) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ٤٧٠

(١٥٨) إِنَّ الصَّفَا وَالْمُرُوءَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ٣٤٩

(١٦٣) لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ٢٢٦

(١٦٩) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ٢٥٤

(١٧) وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ٤٢٠

(٢) هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ ٣٦٩

(٢٠٠) فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ٣٣٩

(٢٠٣) فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ٤١٧

- (٢٠٨) اَدْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً ٣٦٣
- (٢١١) سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ٢٩٢
- (٢١٤) أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ١٤٨
- (٢١٤) وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ١٨٩
- (٢١٧) وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ٣٣٦
- (٢٢١) وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ ٢٣٩
- (٢٢٨) وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ٣٥٠
- (٢٤٩) فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ٣٢٦
- (٢٥) وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ٢٦٢
- (٢٥٩) فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٣٠٩، ٢٩٩
- (٢٦) مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ٤١٥
- (٢٦٤) لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ ٤٢١
- (٢٩) فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ٤١٢
- (٣٥) اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ١٧٦
- (٦) سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٤١٦
- (٦٨) لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ ٥٠٨
- (٩٦) وَمَا هُوَ بِمَرْحُومٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ٣٤٥
- (٢٤) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ٢٦٤، ٢٦٢
- (٢٨٣) وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ٤٠٣

سورة آل عمران

- (١٨) قَائِمًا بِالْقِسْطِ ٢٣٣
- (٥٩) إِنَّ مَثَلَ عِيسَى ١٤٨
- (٥٩) خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ ١٤٧
- (٦٤) تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ٣٩٣
- (٧٦) بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى ٢٩٨

- (١٠٣) وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم ٣٠٥
- (١١٨) لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ
أَكْبَرُ ١١٦
- (١٣٥) فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلم يُصِرُّوا ١٥٠
- (١٤٣) وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْمَوْتَ ٤٤٦
- (١٥٤) وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ٥٠٤، ٢٤٤
- (١٥٩) فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ٣٦٧
- (١٨٦) وَإِن تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ٤١٦
- (١٩٧) متع قليل ٤٦٧

سورة النساء

- (١١) يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ٤١١
- (٤٣) وَلَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ١٨٦
- (٧٨) أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ٣٥٢
- (١٢٧) وَتَرْتَابُونَ أَن تَنْكِحُوهُنَّ ٣١٧، ٣١٦
- (١٣٥) كُونُوا قَوَّامِينَ ١٩٨
- (١٣٥) إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ١٣٣
- (١٥٥) فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ ٣٦٧
- (١٧٦) إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ٤٢٢

سورة المائدة

- (٦) فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ٣٢٧
- (٣١) يَا وَيْلَتَىٰ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ ٣٢٩
- (٥٦) وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ٢٩٨
- (٥٦) وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ١٣٠
- (١١٤) تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ٢٤٤
- (١١٧) كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ٢٨٠

سورة الأنعام

- (١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ..... ٢٩٠
- (٢) وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ..... ٢٣٩
- (٢٣) ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا..... ٥١٠
- (٢٣) ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ..... ٢٥٩
- (٢٧) يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ..... ١٤٥
- (٣٥) فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ..... ٣٠١
- (٤٧) إِنْ آتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ..... ٤٨٧، ٥٧
- (٦٣) قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً..... ٤٤٥
- (٩٥) إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى..... ٢٥٢
- (٩٥) إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ..... ٤١٣
- (٩٦) فَالِقُ الإِصْبَاحِ..... ٢٥٢
- (١٠٢) ذَلِكُمْ اللَّهُ..... ٣٧٥
- (٩٤) مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ..... ٣٠٩
- (١٠٩) وَمَا يُشْعِرُكُمْ..... ٢٥٥، ٣٥
- (١١١) وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ..... ٤٨٦
- (١١٤) وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا..... ٢٣٣
- (١٥٨) لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا..... ٤٦١

سورة الأعراف

- (١٦) لَا تَقْعَدَنَّ هُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ..... ٣٩٨
- (٢٠) إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ..... ١٩٨
- (٢١) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ..... ٣٤٢
- (٢٦) وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكِ خَيْرٌ..... ٢٨٤، ٤٧
- (٢٧) إِنَّهُ يَرَاكُمْ..... ٢٧٠

- (٣٦) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ٢٨٤، ٤٧
- (٤٢) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ٢٨٤، ٤٧
- (٩٥) ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا ١٠٠
- (٩٥) ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ٦١
- (٩٥) فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ١٠١
- (٩٦) وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ١٠١، ١٠٠
- ١٠٢

- (١٥٥) وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ٤٣
- (١٧٦) إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ١٤٦
- (١٨٦) مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ٢٥٣، ٧٩
- (١٨٦) مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ١٦٤

سورة الأنفال

- (٤٨) لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ ٣٨٩
- (٦٧) وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ٢٢٣

سورة التوبة

- (٥) وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ٣٩٨
- (٣٤) وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ١٣٢
- (٣٩) وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا ٣٥٩
- (٦٢) وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ١٣٢
- (٣٦) إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ٢٢٩، ٤٣

سورة يونس

- (٢٦) لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ٤٢٤
- (٤٢) وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ٣٥١
- (٧٧) قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ ٤٧٠

سورة هود

- (٤٣) لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ٣٣٨
 (١١١) وَإِنَّ كَلَامًا لَيُؤْتِيَنَّهُمْ ٤١٠
 (١٢٣) وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ٣٥٧

سورة يوسف

- (١٤) لَيْتِنِ أَكَلَهُ الذُّبُّ ٣٧٣، ٧٨
 (١٤) قَالُوا لَيْتِنِ أَكَلَهُ الذُّبُّ ٣٤
 (١٨) فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ٤٦٨، ٤٤٢، ٣٥٥
 (٢٠) وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ٣٤٢
 (٢٦-٢٧) إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ* وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ
 دُبُرٍ فَكَذَبْتَ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ١٨٢
 (٣١) وَقُلْنَ حَاشَ اللَّهُ ٥١٤
 (٣١) وَقُلْنَ حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا ٣٥٨، ٣٥
 (٣٢) فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ٤٥٢
 (٨١) وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ ٢٠٨
 (٨٢) وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ٢٠٨، ٢٠٦
 (٩٢) لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ٣٨٩، ٣٣٨

سورة الرعد

- (٢٣) وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ٤٧١، ٤٦٩
 (٣٠) لَتَتْلُو عَلَيْهِنَّ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ٤٨٦
 (٣٠) وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ ٤٨٥
 (٣١) وَلَوْ أَنْ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ٤٨٥
 (٣٨) لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ٢٤١

سورة إبراهيم

- (١) إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ ٣٧٦

(٤٥) وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ٣٩٧

سورة الحجر

(٣٠) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ٣٠٠

(٤٢) إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ ٤١٩

(٤٣) وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ٣٠٠

(٤٧) وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ١٤٩

(٥٩-٦٠) إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا لَهَا مِنَ الْغَائِبِينَ ١٧٨

سورة النحل

(٢٤) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ٤٦٣، ٤٦٦

(٣٠) وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ٤٢٤

(١٢٣) أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ١٤٩

سورة الإسراء

(٢١) انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ٤٠٧

(٣٦) إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ٢٨٤

(٧٢) وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ٥٢

(٨٨) قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ٤٥٠

سورة الكهف

(١٩) فَلْيَنْظُرْ آيُّهَا أَرْكَىٰ طَعَامًا ٤٠٧

(٢٣) وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ٤٧٣

(٣٨) لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ٥٦

(٥٠) بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ٢٦٩

(٦٢) لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ٤

(٧٤) فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ ١٨١

(٧٧) فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا فَابُوا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا ١٨١، ١٨٣، ١٨٤

سورة مريم

- (٥) خِفْتُ ٣٢٥
 (٤٦) أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي ٣٥٤
 (٦٦) وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ٤١٠
 (٦٩) ثُمَّ لَنْ نَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ١٦١
 (٧١) وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ١٥١

سورة طه

- (٧) وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ١٢٩
 (٨١) وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ٢٥٧

سورة الأنبياء

- (١١) وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ٢٠٧
 (٢٢) لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ٣٣٢، ٣٣١
 (٦٠) يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمَ ٤٠٢
 (٧٢) وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ٢٣٤
 (٧٣) وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ٤٣٦
 (٨٨) وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ٥٠٣
 (٩٢) إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ٣١٨
 (٩٧) فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ٢٧١

سورة الحج

- (٣٢) فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ٤٥٣
 (٤٨) وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ٢٠٧
 (٦٣) فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ ٤١٣
 (٧٢) قُلْ أَفَأَنْبِيئِكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ ٤٦٧

سورة المؤمنون

- (٤٤) ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولَهَا كَذَّبُوهُ ١١٠
 (٦٢) وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ٢٤٠

٣٧٧..... (٨٦) ورب العرش العظيم

سورة النور

٤٥٢..... (١٤) لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ

١٣٠..... (٢١) وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ

١٣٦..... (٢٥) وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ

٥٠٨..... (٣٥) لَا شَرْقِيَّةَ وَلَا غَرْبِيَّةَ

٣٢٤..... (٣٦-٣٧) يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ

٣٧٠..... (٣٦) يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ

سورة الفرقان

٤٦٣..... (٥) وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا

٢٨٩..... (٤١) أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا

سورة الشعراء

٤٧٨..... (٢٢) وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ

٣٦٥..... (١٠٢) فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

٢١٦، ١٧٠..... (١٣٢) وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ وِجْنَتَيْ وَعُيُونٍ

سورة النمل

٤٩٤..... (٣٤) إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ

٥١٨..... (٥٥) بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجْهَلُونَ

٢٤٣..... (٦٠) أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ

٥١٨، ٣٤٩..... (٦٥) قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ

سورة القصص

٢٨٢..... (١٥) هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ

٤٣٧..... (٢٣) وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ

٢٠٧..... (٥٨) وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا

سورة العنكبوت

(٥) مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ١٢٩

(١٧) لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ٤٩٧

سورة الروم

(١٩) وَيَجِيئُ الْأَرْضَ بِعَدْمِهَا ٤١٤

(٢٣) وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ٣٤٤

(٢٥) إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ٣٤١

(٣٦) وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ١٦٤، ٧٩

سورة لقمان

(١٩) وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ٥١٢، ٧٣

سورة الأحزاب

(٦) وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ١٩٥

سورة سبأ

(١٢) غَدُوهُمَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ٤٩٥

(٢٤) وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ٥٥

(٢٨) وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ٣٦٣

سورة فاطر

(٤) وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ١٣٠

(١٣) وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ٣٧٦

(٣٦) لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا ٢٥٧

(٤١) وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ١٥١

سورة يس

(١٠) سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ٤٧٨

(٢٠-٢١) اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ ٢١٦

(٧٦) فَلَا يَجْزِيكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ١١٢

(٧٨-٧٩) قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ٤٤٥

سورة الصافات

- (٧-٨) وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ..... ١٩٣
 (٢٤) وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ..... ٢٥٩
 (٤٥) يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِّنْ مَّعِينٍ..... ٣٢٩
 (٩٩) وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينِ..... ١٩٢
 (١٦٥-١٦٦) وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمَسْبُوحُونَ..... ٤٥١

سورة ص

- (١٨-١٩) إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً..... ٤١٣
 (٨٢) قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ..... ٣٠٠

سورة الزمر

- (٣) مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ..... ٣٣١
 (١٩) أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ..... ٢٨٥
 (٥٣) إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا..... ٣١٦، ٣٤
 (٧٢) قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا..... ٣٤
 (٧٣) فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ..... ٢٣٨

سورة غافر

- (٣) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ..... ٣٧٧
 (١٠) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ..... ٣٣٤
 (٧٦) ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا..... ١١٢

سورة فصلت

- (١١) اثْبِتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ..... ٣٦٠
 (١٢) فَفَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ..... ٢٧٣
 (٤٦) وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ..... ٤١٧، ٣٥٨
 (٥٢) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ..... ٤٨٦

سورة الشورى

- (٤٣) وَلَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ٤١٥
 (٥١) يكلمه ٣٥٦

سورة الزخرف

- (٩) وَلئن سألْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٥
 (٣٩) إِذْ ظَلَمْتُمْ ٣٣٥
 (٤٨) وَمَا نُرِيبُهُم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ٤٥٧
 (٨٢) سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٤٩٦
 (٨٤) وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ٤٩٥
 (٨٤) وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ١٩٥
 (٨٥) وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ٢٤٠
 (٨٧) وَلئن سألْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ٤٤٤

سورة الجاثية

- (٣٢) وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ١٥٠

سورة الأحقاف

- (١٥) وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ٣١٤
 (٢٨) قُرْبَانًا آلِهَةٍ ٣٣٠

سورة محمد

- (٢٢) فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ١٤٥

سورة الفتح

- (١٦) تُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا ٢٥٦
 (٢٥) لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا ٤٥٠
 (٢٧) لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ٢٣٨

سورة ق

- (٣٥) وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ٢٤١

سورة الذاريات

٢٨٠..... (٥٨) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ

سورة القمر

١٩١..... (٥٢) فعلوه

سورة الرحمن

٢٥٩..... (٣٩) فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ

١٤٣..... (٥٤-٤٦) وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ

سورة الواقعة

٣٢٩..... (١٧-٢٠) يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ

٣٢٩..... (٢٢) وَحُورٌ عِينٌ

٥٠٨..... (٤٤) لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ

٤٥٠..... (٨٨-٨٩) فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ

سورة المجادلة

٤١٧، ٣٥٨..... (٢) ما هن أمهاتهم

سورة الحشر

٤٨٥..... (٢١) لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ

سورة الجمعة

١٩٠، ١٨٩..... (٥) كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا

١٣٣..... (١١) وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَؤُلَاءِ انْفَضُّوا إِلَيْهَا

سورة المنافقون

٤٧٩..... (٦) سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ

سورة التغابن

١٠٤..... (٦) فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهُدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَأَسْتَعْنَى اللَّهُ

سورة التحريم

٢٥٩..... (٧) لَا تَعْتَدِرُوا الْيَوْمَ

سورة الملك

(٢) أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا..... ١٥٩.....

سورة الحاقة

(٧) أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ..... ٢٧٣.....

(١٣) نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ..... ٢٢٧.....

سورة نوح

(١٧) وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا..... ٣٥٩.....

(٢٤) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا..... ١٦٩.....

سورة الجن

(٤) وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا..... ٢٩٨.....

(١٨) وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا..... ٣١٨.....

سورة المزمل

(٨) وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا..... ٣٥٩، ٣٤.....

سورة المدثر

(٦) وَلَا تَمُنَّ بِتَسْتَكْبِرُ..... ١٨٦.....

(٨-٩) فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ..... ١٠٣.....

(٣١) مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ..... ٤١٥.....

سورة الإنسان

(٢٤) وَلَا تُطِغْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا..... ٤٦٢.....

سورة المرسلات

(٣٦) وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ..... ٢٥٩، ٢٥٨.....

سورة الانفطار

(٨) رَكِبَكَ..... ٣٩٣.....

سورة التكوير

(١٥-١٧) فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ..... ٢٦٧.....

سورة الطارق

٣٣٦..... (٨) لقادر

٣٣٦..... (٩) يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ

سورة الأعلى

٣٦٧..... (١) سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى

سورة الغاشية

١٧٧..... (٢١) فذكر

١٧٦..... (٢٢) لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيِّطِرٍ

سورة الليل

٢٦٧..... (١) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

٢٦٦..... (١-٤) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى

٢٦٦..... (٤) إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى

٤٤٦..... (١٤) فَأَنْذَرْتُمْ نَارًا تَلْظَى

سورة الضحى

٣٦٩..... (٢-١) وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى

سورة الشرح

٤٩٧..... (٦) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا

سورة التكاثر

٥٠٢..... (١) أَهْلَاكُمُ التَّكَاثُرُ

سورة الكوثر

٤٠١..... (٣) إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ

سورة الإخلاص

٢٧١..... (١) قل هو الله أحد

فهرس الأحاديث النبوية

- ٤٨١..... أتاني جبريل فبشّرني أنّ من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة
- ٢٢٢، ٣٦ أعور عينه اليمنى
- ٤٥٩..... اقطعوا عني لسانه ، فزادوه حتى رضي
- أنّ الحسن أو الحسين أخذ تمرّة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فنظر إليه رسول الله ﷺ
- ٤٧٨..... فأخرجها من فيه ، وقال : «أما علمت»
- أنّ الحسن أو الحسين أخذ تمرّة من تمر الصدقة ٣٦
- ٢٢٠..... إنّ امرأة كانت تُهراقُ الدّماء
- دخلت امرأة النار في هرة ٤٥٢، ٣٦
- سألت عائشة - رضي الله عنها - فقلتُ : أرأيت قول الله - عزّ وجلّ ٣٤٩
- كلّ أمتي معاقٍ إلا المجاهرون ١٧٩
- لا أحدٌ أغير من الله ٤٢٧
- لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ٤٩، ٣٦
- لولا قومك حديثو عهدٍ ٤٢٨
- ما للشيطان سلاحٌ أبلغُ ١٧٨
- من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً ٤٢٩
- يا أبا ذرّ عيرته بأبيه ٤٨٠
- يتعاقبون فيكم ملائكة ٤٢٩

فهرس القوافي (الشعر والرجز)

الهمزة			
الصفحة	البحر	القائل	القافية
الهمزة المضمومة			
٢١٥	الوافر	حسان	ماء
الباء المفتوحة			
٢٧٦	الوافر	جرير بن الخطفي	المُصَابَا
٤٧١	البسيط	الخطيئة	اغْتَرَبَا
١٨٧	الوافر	=====	وَاغْتَرَبَا
الباء المضمومة			
٢٤٢	الطويل	المتنبي	شَبَابُ
٤٧٩	الطويل	الكميت	يَلْعَبُ
٤٢٣	البسيط	ذو الرمة	عَرَبُ
٣٩٨	الطويل	حَا حِبُ
الباء المكسورة			
٣٠٨	الطويل	امرئ القيس	تَدْرَبُ
٤٧٣	الطويل	حسان أو ابن رواحة	مُتَقَارِبُ
١٠٥	البسيط	أبونواس	الذَّهَبُ
٥١١	الكامل	دريد بن الصمة	جُرْبُ
التاء المكسورة			
١٢٩	الطويل	كثير عزة	نَحَلَّتْ

الحاء المضمومة			
١٢٣	الطويل	معن بن أوس	نَوَائِحُ
١٢٣	الطويل	معن بن أوس	صَوَائِحُ
٤٤٣	الطويل	الطَّوَائِحُ
١٣٤	البيسط		السُّوْحُ
٣٤٦	الطويل	ذو الرمة	تَقْرَحُ
الذال المفتوحة			
٢٩٠	الطويل		وَزَادَا
٥١٤، ٧٠	الرجز	مجهول	العُنْدَا
٢٣١	الوافر		زَادَا
الذال المضمومة			
٤٥٥، ٧٣	الرجز	رؤبة بن العجاج	فَدِيدُ
الذال المكسورة			
٣١٣	الطويل	عدي بن زيد العبادي	الرَّدِي
٢٤٤	البيسط	مجهول	بيدي
٣٠٦، ٤١	الخفيف	المتنبي	بُصْدُودِ
٣٢٣	الطويل	زهير	بِحَقْلِدِ
٤٨٠	الخفيف	عَادِ
١٦٣	الكامل	عُوَادِي
٣٠٣	الكامل		وُجُودَهَا
٥١١	البيسط	النابغة الذبياني	الجَلْدِ
٢١٩	الطويل	===	بَعِيدِ
الراء الساكنة			
١٩٦	رجز	عبيد الطائي	زُمَرُ

٤٨٠	الطويل	عمران بن حطان	مضر
٣٢٠، ٧٠، ٤٠	المتقارب	امرئ القيس	مُتَشِّرٌ
١٩٦	الرجز		النَّقْرُ
الراء المفتوحة			
٢١٩	المديد	عدي التميمي	دارا
١٤٦	السريع		قدرا
٢٢٨	المتقارب	رجل من طيء	جَهَارًا
٢٢٧	الرجز	رؤبة بن العجاج	نَصْرًا
الراء المضمومة			
٤٨٢	الطويل	تأبط شرا	أَجْدَرُ
٢١١	الطويل	كثير عزة	القَصَائِرُ
١٧٤، ٣٩	الطويل	أبو عطاء السندي	السُّمْرُ
٤٠٨	الوافر	خداش بن زهير	جِمَارُ
الراء المكسورة			
٤١	الخفيف	أبونواس	ظُفْرٌ
٣٠٢، ٤١	====	====	بعمرو
٣٠٤	البسيط	أبونجدة	النار
٤٨٥	الوافر	عمران بن حطان	بِدَارٍ
السين المفتوحة			
٢٧٤	الرجز	===	البائسا
السين المضمومة			
٢٤١	الطويل		وَبَرَسٌ
السين المكسورة			
٤٨١	المنسرح	طرفه بن العبد	الفرس

الصاد المكسورة			
٣٤٧	الطويل	مجهول	النَّقْص
الطاء الساكنة			
٤٠٦	الرجز	العجاج	اختلطُ
العين المفتوحة			
٢١٥	الوافر	القطامي	الوَدَاعَا
٥١٩، ٣٩	الوافر	القطامي	السياعا
٥١٩	===	===	تستطاعَا
٥١٩	===	===	الجذَاعَا
٥١٩	===	===	تباعا
٥١٩	===	===	الطلاعا
العين المضمومة			
١٩٢	شفيع
٣٥٥	الطويل	غير معروف	أقاطع
٤٧٠	الطويل	الخريمي	أَوْسَعُ
١٨٧	الطويل		تَوَاضِعُ
٤٥٨	المتقارب	العباس بن مرداس	أُمْنَعُ
الفاء المفتوحة			
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	انْصَرَفَا
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	الأسفا
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	عرفا
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	طرفا
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	حلفا
٣٠٤	البسيط	السراج الوراق	أُلْفَا

٣٠٤	البيسط	السراج الوراق	نُتْفَا
٣٠٤	البيسط	السراج الوراق	كفى
٣٠٤	البيسط	السراج الوراق	ألفا
الفاء المكسورة			
٢٠١،٧٢	المنسرح	قيس بن الخطيم أوسعده القرقرة	السُدْفِ
القاف الساكنة			
٤٠	رجز	هند بنت عتبة أو هند بنت بياضه أو بنت الفند الزماني	طارق
٤٠	===	===	النهارق
٤٠			المفارق
٤٠			المخانق
٤٠			نعانق
٤١			وامق
القاف المضمومة			
١٨٧	الطويل		يَتَرَفَّرُقُ
٢٤٥	الطويل	ابن الدمينه	خَانِقُهُ
٤١١	الطويل	الأعشى	لا نَتَفَرَّقُ
اللام الساكنة			
٤٠٠	الرمل	امرأة من بني الحارث	وَكَلْ
اللام المفتوحة			
١٦٣	الطويل		عُزْلَا
٢٥٩	الخفيف	بعض الحارثيين	التَّامِيلا

		والعبري	
٣٠٤	الرجز		مؤهلاً
اللام المضمومة			
٣٥٧	الطويل	الشنفرى	أعجلُ
٤٧٢، ٤٠	الطويل	النمر بن توب	الْمُنْخَلُّ
٤٢٤	البيسط	عمر بن ربيعة	الطَّلُّ
٤٢٤	البيسط	عمر بن ربيعة	خضل
٤٧٧	الكامل	قاتله غير معروف	قليلُ
١٣٧	الوافر	أبواهول الطهوي	مُثُوْلُ
٣٦٠	البيسط	المتنخل الهذلي	البطلُ
٣٦٠	البيسط	المتنخل الهذلي	الفُضْلُ
٣١٥	البيسط	الراعى النميري	السُّوْلُ
اللام المكسورة			
٢٤٨	الطويل	امرئ القيس	مُعَجَّلِ
٢٣٤	المتقارب	أبو عائد الهذلي	السَّعَالِي
١٤٠	الطويل	ابن الدمينه	مُنْبِلِ
٢٨٩	الخفيف	غير معروف	سَالِي
١٢١، ٨٢	الطويل	جويرة بن زيد	عُزْلِ
٣٠١	الكامل	أبو كبير الهذلي	الهَوْجَلِ
٣٠٣	الطويل	أبوسعيد الرستمي	مِثْلِي
٣١٢	البيسط	صيفي بن الأسلت	أَوْقَالِ
١٢٢	رجز	====	وَالشَّمَالِ
١٠٧	الكامل	====	لَا تَنْجَلِي
٣١٤	الطويل	ذي الرمة	نَضْلِي

الميم المفتوحة			
١٧٢	الطويل	غير معروف	مُسَلِّمًا
الميم المضمومة			
١٩١، ٣٩	الطويل	الزبير بن العوام	أَتَلَعْتُمْ
٢٩٥	الطويل	الأعشى	سَائِمٌ
٥٠٤	البيسيط	العرجي	ظَلُمُ
٣٣٣	الكامل	العرجي	ظَلُمُ
١٨٧	الوافر	الأحوص	السَّلَام
٤٠١	الوافر	البرج بن مسهر الطائي	العَدِيمُ
٤٠٧	الطويل	عمر بن ربيعة	يَدُومُ
٤٠٤	المرار الفقعي	يدوم
٥١٠	الطويل	المعلوط القريعي	يزيدُ
٣٠٧، ٢٨٨	الطويل	كثير	غَرِيمَهَا
٥٠٧	الطويل		عَلِيمٌ
الميم المكسورة			
	الطويل	الأعشى	الدم
٣٠٢	الطويل	ابن حزم الظاهري	الدم
١٥١	الطويل	====	كَلَام
٣٠١، ٧٠، ٤٠	==	====	بُسَلَمِ
٣٠١، ٤٠	==	====	مُفْحَمِ
٣٠٢	الطويل	ابن حزم الظاهري	أَعْجَمِ
٣١٢	الطويل	مجهول القائل	حليم
٣٠٤	متقارب	بشار بن برد	نَمِ

١٢٤		أبونواس	الظُّلمِ
٣٤٣	البيسط	المتنبى	الظُّلمِ
٥١٢	الكامل	===	حَرَامِ
١٢٤		أبونواس	السَّقْمِ
١٥١	الطويل		وَمَقَامِ
النون الساكنة			
٤٨٨	الرجز	رؤبة	وَإِنْ
النون المفتوحة			
٤٨٩	الوافر	التغلبى	سَخِينَا
٢٣٠، ٤٣	الوافر	أبوطالب	دِينَا
٢٩٧	الوافر		تَرَانَا
٢١٧	الطويل		عِنْدَنَا
١٦٣	الخفيف		وَالشُّبَانَا
النون المكسورة			
٣١٠	الطويل	صخر بن عمرو السلمي	النَزْوَانِ
٤٦٩	الوافر	دعبل الخزاعى	عَبْدَالمَدَانِ
٤٦٩	الوافر	دعبل الخزاعى	ابْتَلَانِي
١٨٣	الطويل	الصلاح الصفدي	القَمَرَانِ
١٧٠	الطويل	غير معروف	يَلْتَقِيَانِ
٤١٢	الوافر	النابعة	حِجَّتَانِ
١٢٨	الطويل	الحماسي	تَرْجَمَانِ
٥١٥، ٧٤	الرجز	أبوجهل	سِنِّي
الألف المقصورة			

٣٢٨	الرجز	ابن دريد	المدى
الياء المفتوحة			
٢٢٥	الطويل	مجنون ليل	حافيا
٢٥٤	الوافر	أبوداود الإيادي	نَوِيًّا
٢٤٨		زهير بن أبي سلمى	جَائِيَا

أنصاف وأجزاء الأبيات			
الصفحة	البحر	القائل	الشعر
٢٤٩	الطويل	زهير بن أبي سلمى	وَلَا سَابِقَ شَيْئًا
٢٦٩		علي بن الجهم	هي النفس
٤٧٧	الكامل	المتنبي	هذي بَرَزْتُ فَهَجَّتْ لَنَا رَسِيْسَا
٤٠٦	الرجز	العجاج	جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّتْبَ قَطُّ
١٣٦	الرجز	قائله مجهول	إِنَّ عَلَيْكَ اللهُ أَنْ تُبَايَعَا
٣٣٧	الطويل	المتنبي	أَشَارَتْ كُؤَيْبُ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
١٩٢	الطويل	قيس بن ذريح	مَضَى زَمَنٌ وَ النَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي
٣٤٦	الطويل	مجنون ليل	وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةٍ اللهِ أَطْمَعُ
٢٢٥	متقارب	عامر بن جؤين	وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

٣٤٠	مجزوء الكامل	كثير عزة	لَمِيَّةٌ مُوَحَّشًا طَلَّلَ
٢٢٥	الهزج	امرئ القيس	بَهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
٤٤٧	الرجز	ابن رواحة	يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ
٢٢٨	البيسط	غير معروف	وَمَا زَعَوَيْتُ وَرَأْسِي شَيْبًا اشْتَعَلَا
٣٦٦	الخفيف	مجهول	لِتُقْمِ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ
٥١٦	الرجز	مجهول	عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
٣١١	البيسط	حسان بن ثابت أو عبدالرحمن بن حسان	وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
٤٣٦	البيسط	أمية الفضل بن عباس	وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
١٠٥	المنسرح	الفرزدق	بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
١٩٨	الطويل	مجهول	وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ
٢٠١	البيسط	مجهول	أَلَا يَجَاوِزُنَا إِلَّا كَ دِيَارٍ

فهرس الأعلام

- الأبدي ٣٩٠، ١٣١
- إبراهيم التنوخي ١٦
- ابن أٌصْبَغ ١٣٧
- ابن الأَكْفَانِي ٤٢١
- ابن الأنباري أبوبكر ٤٩٨، ٣٢، ٢٣
- ابن الباذش ١٠٧
- ابن الحاج ٥١
- ابن الحاجب ٩٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٨،
٢٨١، ٢٨٩، ٣١٥، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٩٣،
٥٠٩، ٤٩٥
- ابن الخشاب ٢٤٦، ٣٢
- ابن الدماميني ٥٦، ١٥
- ابن السراج ٥٠٧، ٣٧٣، ٢٣٠، ٢١٨، ٢٠٣، ٧٨، ٦٨، ٢٩
- ابن السيد البُطَيْوْسِي ٤٨٠
- ابن الشجري ٢٤١
- ابن الصلاح ٤٣٣، ٤٣٢
- ابن الضائع ٤٦٨، ٣٨٥
- ابن الطّراوة ٢٢٧
- ابن المرّحل ١٢
- ابن الملقن ١٧
- ابن المنير ٤١٣، ٣٣٠، ٣٢٧، ٣٠٥، ٢٠٥، ١١٠
- ابن أمّ قاسم ٢٥٠
- ابن بابشاذ ٤٤٠، ٣٢

- ابن بَاجِه ٢١١
- ابن بري ٢٤٦
- ابن بشر الآمدي ٣٢١
- ابن جنبي ٤٨٣، ٤٨٢، ١٧٤، ١٧٠، ١٢٩
- ابن حَزْمِ الظَّاهِرِي ٣٠٢
- ابن حزم ٣٠٢
- ابن خروف ٣٦١، ٢١٣، ٣١
- ابن خلدون ٤٢٩، ٣٣، ١٧
- ابن درستويه ٤٤١، ٤٤٠، ٣٢
- ابنُ دريد ٣٢٨، ١١٤
- ابن سيده ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٠٧، ١٢٧، ٨٧
- ابن عامر ٥٠٣، ٤١٣، ٤١٠، ٣٧٠، ٣٥٣، ٣٢٩، ٣٢٤، ٢٥١، ١٦٦، ١٣٥، ١٠٦
- ابن عباس ١٠٤
- ابنُ عَرَفَةَ ٤٤٩
- ابن عرفه التونسي ١٧
- ابن عصفور ٤٦٨، ٤٢٢، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧٤، ٢٦٨، ٢١٣، ١٥٠، ١٣١
- ابن عمرو ٣٣٢، ٣٣١
- ابن قاسم ٤٨١، ٤٢٢
- ابن كيسان ٣٧٣، ٧٨، ٥٠، ٣٢
- ابن مالك بدر الدين ٤٠٠
- ابن مالك ١٣٩، ١٢٠، ١٠١، ١٠٠، ٧٨، ٦٨، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٥٦، ٥٠، ٣٩، ٣٨، ١٣
- ١٤٣، ١٥٠، ١٧٥، ١٧٨، ١٩١، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠
- ٢٧٠، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٧، ٣٥٠، ٣٦٩، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٢٩، ٤٧٢، ٤٧٣
- ٤٧٨، ٤٨٠، ٥٠٧
- ابن محيصن ٤٧٨، ٣٥١

- ابن مكتوم القيسي ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥
- ابن هشام .. ١٢، ١٤، ٢٦، ٢٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣،
٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٧
- ابن يعيش ٣٠، ٥٣، ٢٠٢، ٤٥٥، ٥١١
- أبوالبقاء العكبري ٢٩، ٦٩، ١١٥، ١٤٨، ٤٢٣، ٤٥٤
- أبوالعباس المرسي ٥٠٢
- أبوالوزير القفطي ١١٣، ٢٤٧
- أبو جهل ٥١٥
- أبو حاتم ١١٣، ١١٤، ١١٥
- أبو حنيفة ٢٥١
- أبو حيان .. ١٢٦، ٢١١، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٦٤، ٢٩٣، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٣٩، ٣٦٧، ٣٧٥،
٣٧٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٥٣، ٤٦٤، ٥٠٧
- أبوزيد ١١٣، ١١٤، ٢٠٧
- أبوسعيد الرُّسْتَمي ٣٠٣
- أبوسفيان ١٠٧
- أبو طاهر القاضي ٢٤٨
- أبو عبدالله بن أبي الفضل المرسي ٢٠٥
- أبو عبيد البكري ٣٢، ٤٥٩
- أبو عبيدة ١١٣
- أبو عطاء السُّنْدي ٤٠، ١٧٤
- أبو علي ١٢٩، ١٤٠، ٣٠٥، ٣٦٠
- أبو عمرو بن العلاء ٢٥٠
- أبو قتادة ١٧٨
- أبونواس ٣٠٢
- أبي العباس ١٥٥، ٤٢١، ٥٠٢

- أبي الفتح ٢٣٢، ٢٣١، ١٥٥
- الأخفش سعيد بن مسعدة ... ٣٣٩، ٢٧١، ٢٤٠، ١٨٠، ١٧٩، ١٤٤، ١١٣، ٦٨، ٣٨، ٢٨ ... ٤٤١، ٤٤٠، ٣٨٢
- آدم عليه السلام ١٤٨، ١٤٧
- أشجع السُّلمي ٣٠٢
- الأصمعي ٣٢١، ١١٣
- الأصمعيّ ٦٧
- الأعشى ٢٩٥
- الأقرع بن حابس ٤٥٩
- أمُّ جُنْدَب ٤٧٦
- الإمام الشَّافعيّ ٢٠٨
- امرؤ القيس ٥١٢، ٤٧٦، ٧٣
- أمين الدِّين العُرُوضي ٣٠٧
- الأمين الشنقيطي ٥٨
- الأندلسي اللورقي ٩٨
- إيَّاد ١٢٥
- بدرالدين بن جماعة ١٢
- البغدادي الخطيب ٢٤٨، ١٢٣
- البلخي ١٨
- البهاء الدماميني ١٦
- بهاء الدِّين ابنِ النحاس ١٢٦
- بهاء الدين السَّبكي ٥٢٠، ٤٩٥، ١٣٨، ٨٥، ٥٤
- تاج الدين الفاكهي ١٢
- التَّغَلبي عمرو بن كلثوم ٤٨٩
- التَّقْتَازاني ٤٩٤، ٤٦٢، ٤٤٤، ٤٣٨، ٣٣٧، ٣٣٠، ٢٩١، ٢٦١، ٢٣٦، ٢٣٤، ١٧٢، ١١٦

١٨٣،١٢	تقي الدين السبكي
٤٩٧،١٢٨.....	التنوشي
٣٠٣.....	التُّهامي
٢٠٧،١٨٠.....	ثعلب
٥٠٧،١٢٦،٨٣،٨٢،٦٩	ثعلبٌ
٢٦٧.....	جار الله
٣١٨،٣٠١،٢٩٥.....	الجاربردي
٤٨٠.....	جبريل
٤٣٨،٢٩	الرجاني الشريف
١٤٨.....	جَرَّيس
٣٩٧.....	الجرمي
٢٧٦.....	جرير بن الخطفي
٢٧٦.....	جرير بن عطية
٥٢٠،٥١٤،٢٠١،١٩٦.....	الجوهري
١٠٨،١٩	حاجي خليفة
٤٤٣.....	الحارث ابن نبيك
٣٥٥،٣٢	الحديثي
٢٤٦.....	الحريري
١٤٨.....	حزقيل
٢١٥.....	حسان
٤٧٨،٧٢،٣٦	الحسن
٤٧٨،٧٢	الحسين
٤٧١.....	الخطيئة
٤٠٠،١٢٨.....	الحماسي

- الخطيب ٥١٢
- الخليل ٣٨٢، ٣٨٠، ٣٧٨، ٢٧٧، ٢٦٦، ٢٥٤، ٢٣٢، ١٦١، ١٢٠، ٥٣
- الخنساء ٤٥٨
- دريد بن الصمة ٥١١
- الدَّقاق ٣٨٨
- ذو الرِّمَّة ٣٣
- رؤبة بن العجاج ٥٣
- الرَّضِي ٢٧١، ٢٦٨، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٢٩، ٢٢٢، ٢٠٣، ٢٠٠، ١٩٧
- الرِّياشي ١٢٦
- الزجاج ٣٩٨، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٤٧، ٣٣٨، ٢٨٥، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٢١، ٢٨
- الزخشي ١٠٩، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٧، ٨٤، ٨٠، ٦٨، ٦٢، ٦١، ٥٩، ٥٧، ٥٤، ٣٥، ٢٤
- ١١٦، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٦، ٢٣٣
- ٢٣٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٢٥
- ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠
- ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١
- ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨٦، ٤٩٢، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٥، ٥١٨
- زهير بن أبي سلمى ١٢
- زهير بن أبي سلمى ٣٢٣
- زيد بن علي ٦٦
- السَّبكي تقي الدين ٣٢، ٢٩
- السَّجستاني أبو حاتم ١١٣
- السخاوي ٥٠٨، ٢٠٠، ١١٥، ١٦
- سراج الدين البلقيني ٤٢٨، ١٩
- السَّراج الورَّاق ٣٠٤
- سعد القرقره ٢٠١

- السكاكي ٢٦٣، ٨٥
- السكوني ١٨٨
- الشَّهيلي ٤٣٤، ٣٦٨، ٢٢٦
- سواد بن قارب ٤٠٤
- سيويه ١٢، ٢٦، ٢٨، ٥٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٧، ٧٨، ١٠٨، ١١٣، ١١٨، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٠١، ٣١١، ٣١٦، ٣٣٩، ٣٤٧
- ٣٥٩
- السيد عبدالله نقرة كار ٣٦٣
- السَّيد عبدالله ٣٦٣
- السيرافي ٢٩، ١١٩، ٢١٨، ٢٥٤، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٦٠، ٥٠٧
- السيوطي جلال الدين ٥٦، ٣٧
- الشاطبي ٦٨
- الشلوبين ٣٨٥، ٢١٣
- الشهاب الخفاجي ٥٧
- صاحب التقريب ١٦٠، ١٦١، ٤٦٥
- صاحبُ المِفْصَل ٢١٩، ٩٩
- الصَّبَّان ٥٨
- صدرُ الأفاضل ٥٣
- الصفار ٢٦٥
- الصَّلاح الصفدي ٣٢، ١٨٣
- الصيمري ٥٣
- طرفه بن العبد ٤٨١
- طلحة بن سليمان ٣٥
- الطَّيبي ١٦٠، ٣٧٥، ٤٩٥
- عائشة رضي الله عنها ٣٤٩

- عاصمٍ ٣٥٣
- عبادة الخزر جي ١٧
- عباس بن مرداس ٤٥٨
- عبدالقادر البغدادي ٥٨
- عبدالقاهر الجرجاني ٤٣٧، ٣٨٧
- عبيد ابن ماوية الطائي ١٩٦
- العرجي ٣٣٣
- عروة بن الزبير ٣٤٩
- عز الدين بن عبدالسلام ١٢٨
- علم الدين الدهلوي ١٧
- علي بن عبدالله البهائي ١٧
- عمر بن فائد ٣٣٤
- عمر رضي الله عنه ٣٦٤
- عمران بن حطان السدوسي ٤٥٩
- عيسى عليه السلام ٤٥٩، ١٤٨، ١٤٧
- عينه بن حصن ٤٥٩
- الغزالي ٣٦٧
- فخر الدين ابن الخطيب ٤٣٠
- الفراء ٤١٠، ٦٨، ٢٩، ٥١٢، ٥١١، ٥٠٩، ٤٣٦، ٢٦٨، ٢٠١
- الفرزدق ٣١١، ٣٣
- الفند الزماني ١٢٦
- القيالي أبو علي ١٢٣
- القطامي ٥٢٠، ٥١٩، ٢١٥
- قنبل ٥٢١
- كثير عزة ٢٨٨

- الكسائي..... ٥٠٧، ٣٤٣، ٢٨٧، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٢٦، ٥١، ٢٩.....
- الْكُمَيْت ٤٧٩.....
- اللَّبِّي ٤٥٩، ٦٧.....
- المازنيّ ٣٨٢، ٣٦٠، ٣٠.....
- المأمون ١٢٥، ١٢٤.....
- المبرد ٤٤٨، ٣٧٣، ٣٦٠، ٣٥٢، ٣٣١، ٢٣٠، ٧٨، ٦٨، ٦٧، ٥٤، ٤٣، ٢٩.....
- المتبي ٤٧٧، ٣٤٣، ٣٠٦، ٢٤٢، ٧٢، ٣٣.....
- محمد الخضري ٥٥.....
- محمد السيرافي ٤٦٥.....
- محمد العجيمي ١٧.....
- محمد بن حبيب ٣٢١، ٢٤٨، ٢٤٧.....
- محمد بن زياد ابن الأعرابي ١٢٤.....
- محمد مخلوف ٢٤.....
- المرادي ابن قاسم ٥٤، ٣٠.....
- مُرَّة بن عمرو النَّهْشَلِي ٤٤٣.....
- المرزوقي ٢٩٧، ٣١.....
- مريم رضي الله عنها ٢٩٥.....
- المصنّف ٢٠٩، ١٥٥، ١٤٤، ١٣٦، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٠، ١١٩، ١١٥، ١١١، ١٠٣، ٩٩.....
- ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩
- ٣٢٣، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٤٠٢، ٤١٤، ٤٢١، ٤٤٤، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٧١
- ٤٨٣، ٤٩٢، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢
- المطرزي ١٤٥.....
- معن بن أوس ١٢٣.....
- مكيّ بن أبي طالب ٤٢١، ٤١٥، ٣٨١.....
- مُوسَى عليه السلام ٤٧٠، ١٨٤.....

- ناظر الجيش ٣٩٢، ٣٨٥، ٣٨٣، ٣٣
- نجم الدين سعيد ٤٠٦، ٣٥٥
- النَّخعي ٣٥٢، ٣٢٩
- النَّسفي ١٠٨
- النمر بن تولب ٤٧٢
- الهدلي أبو كبير ٣٠٠
- الهدلي ٢٥٤
- هُذَيْلُ ابْنِ مُجَاشِعٍ ٢٤١
- هَرَقْل ١٠٧، ٨٥
- هشام بن معاوية الضرير ١٨٠
- هند بنت بياضه ١٢٥، ٤٠
- هند بنت عتبة ١٢٦، ١٢٤
- الواحدي ٢٤٢، ٣٢
- يحيى بن أَكْثَم ١٢٤
- يزيد بن نهشل ٤٤٣
- اليزيدي ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢
- يس العليمي ٥٦
- يونس عليه السلام ٤١٣

فهرس الكتب الواردة في المتن

- أجوبة المسائل..... ٢١١، ١٨٦.
- أمالي ابن الحاجب ١٨١، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٧٨، ٣١٦، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٥، ٤٧٣، ٤٨٤،
٤٩٥
- أمالي ابن الشجري..... ٣٠، ٢٤١، ٤٩٥
- الانتصاف..... ٢٩، ١١٠، ١٦١، ٢٠٥، ٣٢٧، ٣٣٠، ٤١٣
- الإيضاح البياني..... ٣٩٨
- الإيضاح..... ٢٨، ٣٠٥
- البحر المحيط..... ٢٧، ٣١٥، ٣٣٩
- تاريخ النحاة..... ٢٤٧
- تأريخ بغداد..... ١٢٣، ٢٤٨
- تحفة الغريب..... ١٧، ٤٩، ٧١، ٧٥، ٧٦
- التسهيل لابن مالك..... ١٤٥، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣٢
- حاشية التسهيل لابن هشام ٢٨، ١٣١، ١٤٥، ٢٠٠، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٩٥
- التعليق..... ٣٠٥
- التلخيص..... ١٧٢
- التوضيح لابن مالك..... ١٧٨، ٣٠٩، ٣١٧، ٤٧٨
- الجزولية..... ٢٢٣
- الخزانة..... ٢٣، ٥٨
- الخلاصة..... ٢٧، ٣٠٤
- الرسالة..... ٢٠٨

٤٥١.....	الرَّوْضُ الْأَنْفُ
٢٠٠.....	سِفْرُ السَّعَادَةِ.....
١٩١، ٣٩، ٢٧	شرح الألفية لابن مالك
١٠١، ٦١، ٣٨، ١٨	شرح التسهيل لابن مالك.....
٥٩، ٥٨، ٥٧.....	شرح التسهيل للدماميني.....
٣٨٣، ٣٣	شرح التسهيل لناظر الجيش
٤٩٥، ٢٩	شرح التلخيص.....
٤٢٢.....	شرح الجمل
٣٥٥.....	شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد.....
٣٦٩، ٢٧	شرح العمدة لابن مالك
٤٥٩، ٦٧	شرح الفصيح
٤٧٢.....	شرح الكافية.....
٣٦٣.....	شرح اللباب للسيد عبدالله.....
٩٨	شرح المفصل للورقي
٤٦٥، ٢٧٨، ٢٥٩	شرح المفصل لابن الحاجب
٢٦٨، ٢٨	شرح المقرَّب
٤٩٦.....	شرح المنار للنسفي.....
٤٥٩، ٣٢	شرح أمالي القالي.....
٤٨٢، ١٧٤.....	شرح مُشكَلِ الحماسة.....
٤٥٩، ٣٢١، ١٧٤، ٨٧، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٣٩	الصَّحاح للجوهري
٤٧٨، ٣٤٩، ٧٢.....	صحيح البخاري
٢٥٥.....	الفصيح.....
٢٦	الكتاب لسيويه
٤٨٦، ٤٣٧، ٢٨٥، ٢٦١، ٢٥٢، ٢٤٠، ٢٣٩، ١٤٨، ١١٦، ١٠٩، ١٠١	الكشاف.....
٣٦٣.....	اللباب.....

١٨٨.....	لحن العوام
٢٤٨.....	المحبّر
٤٨٨،٢٠٧،١٢٧،٨٧.....	المُحكّم
٩٩، ٧١	المختصر الأصلي
٤٤٨.....	المختصر الفرعي
٥١٩،٢٦١،١٧٢،٨٥،٢٩،٢٧.....	المطوّل
٥٢٤،٥٢٣،٥١٥،٥١٢،١٨٢،٢.....	المغني
٣٦٣،٢٣٦،٢٦.....	المفصّل
٢٤٦.....	مناقشات ابن الخشّاب
٤٣٤.....	نتائج الفكر
٣٦١، ٢٥٨	نهج البلاغة

فهرس الأمثال

- ٤٧٦..... أَصْبَحَ لَيْلٌ
- ٢٤٦،٤٢ ثَلَاثُ دُرْعٍ
- ١٢٢،٤٢ ذَهَبَتْ هَيْفٌ لِأَدْيَانِهَا
- ٤٨٩،٤٨٨..... رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ
- ٢٤٦،٢٤٥،٤٢..... شُهُرٌ ثَرَى ، وَشُهُرٌ تَرَى ، وَشُهُرٌ مَرَعَى
- ٣١٥..... فُلَانٌ يَعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَيَصِلُ وَيَقْطَعُ
- ٤٤٩..... قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَن قَالَهَا
- ٤٦٨..... لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي
- ١٠٤،٤٢ مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ
- ٣٧٨..... مَا يَعْرِفُ سَحَادِيَّهٖ مِنْ عَنَادِيَّهٖ

فهرس الأمكنة

الإسكندرية	٥٠٢،١٨٩،١٦،١٥
سَرَقُسْطَة	٢١١
القاهرة	٥٢٢،٧٢،٢٤،٢٣،١٩،١٨،١٦،١٥،١٢
كنبايه	٢٥
مُشَلَّل	٣٤٩
نجد	٢٠١،٧١،٣٧
الهند	٥٢٣،١٧٤،٧٦،٦٩،٢٥،٢٤،١٦
اليهامة	١٧٤،٦٩
اليمن	١٢٢،٦٩،٢٤،٢٣،١٦

فهرس القبائل

١٢٥.....	إِيَاد.....
٣١٣،٨٣،٦٦،٥٣،٥٢.....	البَصْرِيون.....
٢٤٨،٤٩.....	البغداديون.....
٣٨٣.....	الحجازيون.....
١٠٤.....	الخوارج.....
٤٨٠.....	رَبِيعَةَ.....
٥٠٣،٤٤٠،١٩٥،١١٥،٨٢،٦٦،٥١،٥٠،٣٨.....	الكوفيون.....
٤٨٠.....	مُضَرَ.....

فهرس المصادر والمراجع

٧ القرآن الكريم .

أولاً : الرسائل العلمية والمخطوطات :

٧ استدراكات ابن الخشاب على مقامات الحريري ، وانتصار ابن بري على

بعضها ، جامعة الملك سعود ، برقم (٥٣٨) .

٧ إعراب القرآن المجيد ، لإبراهيم السفاقي ، مكتبة الملك عبد العزيز

«المحمودية» ، بالمدينة المنورة ، رقمها «٨٩» .

٧ التقريب في التفسير ، محمد بن مسعود السيرافي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة

النبوية ، رقمها «٦٧» .

٧ حاشية الجاربردي على الكشاف .

٧ حاشية الطيبي على الكشاف ، لحسين بن محمد الطيبي ، الجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية ، رقمها «٧٨٨٦» .

٧ الحاشية المصرية ، للدماميني ، مكتبة المحمودية ، بالمدينة النبوية .

٧ حاشية سعد الدين على الكشاف ، لمسعود التفتازاني ، مكتبة الحرم المكي ،

رقمها «٥٧٦» .

٧ شرح التسهيل ، للمرادي ، رسالة «دكتوراة» بجامعة الأزهر ، إعداد : أحمد

عبد الحميد خليل .

٧ المحصل في شرح المفصل من بداية الكتاب إلى نهاية تقديم الخبر على المبتدأ ،

تحقيق : عبد الباقي الخزرجي ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، إشراف :

محمد البنا ، ١٤٠٢هـ .

ثانياً : المطبوعات :

٧ ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ، علي فوده نيل ، جامعة

الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م ، ص ٣٥٣-٣٦٢ .

- ٧ الإبهاج في شرح المنهاج ، لتقي الدين السبكي ، تح : د. شعبان محمد إسماعيل ، المكتبة المكية ، دار الحزم ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٧ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي ، وضع حواشيه : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م .
- ٧ الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تح : مركز الدراسات القرآنية ، ط دون .
- ٧ أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .
- ٧ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تح : رجب عثمان محمد و د. رمضان عبدالنواب . الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط دون .
- ٧ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ٤٥/٢ ، تح : أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م .
- ٧ الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١ م .
- ٧ الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية ، وهي مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني ، عالم الكتب تحقيق د. رياض بن حسن الخوام بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .
- ٧ الاستغناء في أحكام الاستثناء ، للشهاب الدين القرافي ، تح : طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط دون .
- ٧ أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الدين الأثير ، تحقيق : علي محمد معوض ، عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م ، ط ١ .

- ٧ أسماء الكتب ، لعبد اللطيف زادة ، تحقيق : محمد التونجي ، دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧ الأشباه والنظائر ، لجلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، دون .
- ٧ الاشتقاق ، لابن دريد ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ .
- ٧ الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر ، تحقيق : علي محمد معوض ، عادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- ٧ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، لابن السيد البطليوسي ، تح : حمزة النشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ .
- ٧ إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تح : أحمد محمد شكر ، عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٤٩ م .
- ٧ الأصمعيات ، للأصمعي ، ت : أحمد شاكر ، عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ .
- ٧ الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧ إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : عبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، دار الفكر دمشق سورية ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ٧ إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تح : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٧ إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، عالم الكتب - بيروت ، ط دون ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

- ٧ الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم الملايين ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م .
- ٧ الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني ، تح : مجموعة من المحققين ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٤ م .
- ٧ الإفصاح ، لابن طراوة ، تح : عياد الشبتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ٧ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، لأدورد فنديك ، صححّه : السيد محمد علي الببلاوي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .
- ٧ الأمالي ، لأبي علي القالي ، تحقيق : صلاح فتحي ، سيد بن عباس الحلبي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط دون ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- ٧ أمالي ابن الحاجب ، تح : هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٧ أمالي ابن الشَّجري . هبة الله بن علي بن محمد بن محمد الحسيني العلوي ، تح : محمود محمد الطناجي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ٧ أمالي المرتضي ، للشريف المرتضي علي الموسوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط دون .
- ٧ إنباء الغمر بأبناء العمر ، لشهاب الدين أحمد العسقلاني ، دار المعارف العثمانية ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٧ إنباء الرواة على أنباء النحاة ، للوزير القفطي ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٧ الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير ، بهامش تفسير الكشاف ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد معوض ، فتحي حجازي ، مكتبة العبيكان ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

- ٧ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق
أوضح المسالك . لابن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد محي الدين
عبد الحميد . المكتبة العصرية ط دون .
- ٧ الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن أحمد عبدالغفار النحوي ، تحقيق
ودراسة : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط ٢ ،
١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .
- ٧ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل الباباني ، عني
بتصحيحه : محمد شرف الدين ، رفعت الكليسي ، دار إحياء التراث
العربي ، بيروت - لبنان .
- ٧ الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي
العليلي ، مكتبة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ط دون .
- ٧ الإيضاح في علوم البلاغة ، للقرظيني ، دار الكتب العلمية ، بيروت -
لبنان ، ط دون .
- ٧ البحر المحيط ، لأبي حيان ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، ط ١٤٢٠هـ ،
دار الفكر - بيروت .
- ٧ البداية والنهاية ، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي ، تح : علي شيري ، دار
إحياء التراث العربي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٧ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، تح : محمد
حسن حلاق ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ط ١ ،
١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٧ البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم ،
دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٣٧٦هـ .
- ٧ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تح : د. عياد الثبتي ،
دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبدالرحمن

- السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ،
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- ٧ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروز أبادي ، تح : محمد
المصري ، إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- ٧ تاج العروس ، للزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
- ٧ تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور
عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٦هـ / ١٣٩٢م .
- ٧ تأريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية عبدالحليم
النجار ، دار المعارف ، ط ٤ .
- ٧ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، ط
دون .
- ٧ التَّبصرة في القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب ، تح : محمد النوري ،
الدار السلفية ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٧ التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تح : فتحي أحمد مصطفى ، دار
الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٧ التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تح : علي البجاوي ،
دار الجليل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٧ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، للدماميني ، محمد بن مختار
اللوحي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، إربد ، ط ١ ،
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .
- ٧ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، للدماميني ، محمد
غضنפור ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، إربد ، ط ١ ،
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .
- ٧ تحليل الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، ت :
عباس الصالح ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ،

١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٧ التخمير (شرح المفصل في صناعة الإعراب ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تح : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٠م .

٧ تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

٧ التذيل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

٧ التسهيل ، لابن مالك ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٩هـ .

٧ التعريفات ، علي الجرجاني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١ .

٧ التعليقة على كتاب سيويه ، لأبي علي الفارسي ، تح : حمد القوزي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

٧ تقويم البلدان ، لعلماد الدين إسماعيل ، دار صادر ، بيروت .

٧ التلخيص ، للقزويني ، ضبطه وشرحه : عبدالرحمن البرقوقي ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م .

٧ تمهيد القواعد ، لناظر الجيش ، تح : علي محمد فاخر ، جابر البراجعة ، إبراهيم العجمي ، جابر السيد مبارك ، علي السنوسي محمد ، محمد راغب نزال ، دار السلام - القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

٧ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، تحقيق : د. عبدالكريم مجاهد ، إدارة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، دبي ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م .

٧ تهذيب الأسماء واللغات ، لأبي زكريا محي الدين النووي ، إدارة الطباعة المنيرية ، ط دون .

٧ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، محمد عوض ، دار إحياء التراث

- العربي، بيروت، ٢٠٠١م .
- ٧ توضيح المقاصد، للمرادي، تح: عبدالرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م .
- ٧ جامع الأمهات، لابن الحاجب (المختصر الفرعي)، تح: أبو عبدالرحمن الأخضر الأخصري، دار اليمامة - دمشق - بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م . .
- ٧ جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- ٧ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تح: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م .
- ٧ الجرح والتعديل، لأبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط١ .
- ٧ الجمل، للزجاجي، ت: د.علي بن توفيق الحمد، ص٤٦، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- ٧ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تح: فخر الدين قباوه، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- ٧ حاشية الأمير، مطبعة البابلي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٧٢هـ .
- ٧ حاشية الخضري، للخضري، مطبعة البابلي الحلبي، ط دون، ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م .
- ٧ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لمصطفى الدسوقي، دار السلام، مصر - القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- ٧ حاشية السيد الجرجاني على المطول، للشريف الجرجاني، تح: رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

- ٧ حاشية الشمني على مغني اللبيب ، للشمني ، دار البصائر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م .
- ٧ حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .
- ٧ حاشية الصبان ، للصبان ، تح : طه عبد الروؤف سعد ، المكتبة التوقيفية ، ط دون .
- ٧ حاشية يس العليمي على التصريح ، ليس العليمي ، دار الفكر ، ط دون .
- ٧ الحجة لابن خالويه ، تح : عبدالعال مكرم ، دار الشروق ، ط دون .
- ٧ الحلل في شرح أبيات الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تعليق : يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ٧ حلية الأولياء ، لأبي نعيم الأصبهاني ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٥هـ .
- ٧ الحماسة ، لأبي تمام ، علّق عليه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٧ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تح : محمد طريفني ، وايميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ، بيروت - لبنان .
- ٧ الخصائص ، لابن جني ، تح : عبد الحميد هندراوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ٧ الخلاصة ، لابن مالك ، طبعة بومبي ، الهند ، ١٩١٦م .
- ٧ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تح : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ دُرّة الغواص ، للحريري ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ط ١ ،

١٢٩٩هـ .

- ٧ الدرر اللوامع ، للشنقيطي ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٧ الدرر الكامنة ، لابن حجر ، ضبطه : عبدالوارث محمد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٧ دلائل الإعجاز ، لعبدالقاهر الجرجاني ، علق عليه : محمود شاعر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- ٧ الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب ، لعمر يوسف مصطفى ، دار الينابيع ، دمشق - سورية ، ط ١ ، ٢٠٠٩م .
- ٧ الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه «تعليق الفرائد» ، لمحمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٧ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، ابن فرحون . تح : علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .
- ٧ ديوان ابن الدمينية ، تحقيق : أحمد راتب النفاخ ، مطبعة المدني ، مصر ، ط دون .
- ٧ ديوان أبي الحسن علي بن محمد التهامي ، تحقيق : محمد بن عبدالرحمن الربيع ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .
- ٧ ديوان أبي الطيب المتنبي ، المركز الثقافي اللبناني ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .
- ٧ ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه ، تح : سجع جميل الجبيلي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ٧ ديوان أبي طالب بن عبدالمطلب ، تح : محمد حسن آل ياسين ، دار مكتبة الهلال ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- ٧ ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت ، تح : د.حسن باجوده ، دار التراث ، القاهرة ، ط دون .
- ٧ ديوان أبي نواس ، تح : سليم خليل ، دار الجيل ، ط دون ،

- ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م .
- ٧ ديوان الأعشى ، شرح يوسف شكري . دار الجيل بيروت
١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .
- ٧ ديوان الحطيئة . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر بيروت - لبنان
١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- ٧ ديوان الخريمي ، علي جواد الظاهر ، ومحمد جبار ، دار الكتاب
الجديد ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٧١م .
- ٧ ديوان الراعي النميري شرح . واضح العمدة ، دار الجيل بيروت ط ١ ،
١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- ٧ ديوان الشنفرى ، ت : طلال حرب ، عمرو بن براق ، دار صادر -
بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م ، ط ٢ ، ٢٠٠٧م .
- ٧ ديوان العباس بن مرداس السلمي ، ت : يحيى الجبوري ، مؤسسة
الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٢هـ/١٩٩١م .
- ٧ ديوان العرجي . جمعه وحققه وشرحه د.سجيع جميل الحبيلى . دار صادر
بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ٧ ديوان الفرزدق ، شرح د. علي مهدي زيتون ، دار الجيل بيروت ط ١ ،
١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- ٧ ديوان القطامي ، ت : إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ، دار
الثقافة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٠م .
- ٧ ديوان الكميت الأسدي ، ت : محمد نبيل طريفي ، دار صادر -
بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ٧ ديوان المتنبي ، المركز الثقافي اللبناني ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .
- ٧ ديوان النابغة الجعدي ، تح : واضح عبدالصمد ، دار صادر - بيروت ،
ط ١ ، ١٩٩٨م .
- ٧ ديوان النابغة الذبياني ، تح : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت -

- لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- ٧ ديوان النمر بن تولب ، ت : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ٧ ديوان امرئ القيس ، ت : حنا الفاخوري ، دار الجليل ، ط دون ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م .
- ٧ ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٧ ديوان بشار بن برد ، تح : محمد الطاهر ابن عاشور ، لجنة التأليف والترجمة ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ٧ ديوان تأبط شرا وأخباره جمع وتحقيق وشرح علي ذو العقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٧ ديوان جرير ، دار بيروت للنشر ، بيروت ، ط دون ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، تح : عبدالله سنده ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٧ ديوان دريد بن الصمة ، تحقيق عمر عبد الرسول ، دار المعارف ، ط دون .
- ٧ ديوان دعبل الخزاعي ، شرح عبدالمجيد طراد ، دار الجليل ، بيروت ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- ٧ ديوان ذي الرمة ، ت : عبدالقدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت - لبنان ، ط دون ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٧ ديوان رؤبة بن العجاج ، وهو ضمن مجموعة أشعار العرب عني بتصحيحه : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، ط دون .
- ٧ ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه : علي حسن فاعور ، دار الكتب

- العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧ ديوان طرفة بن العبد ، تح : دريَّة الخطيب ، لطفي الصقال ، ط دون ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ٧ ديوان ابن الدمينه ، تح : محمد الهاشمي البغدادي ، مطبعة المنار ، مصر ، ط ١ ، ١٣٣٧هـ / ١٩١٨هـ .
- ٧ ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري ، تحقيق : د . حسن محمّد باجودة ، مكتبة دار التراث ، ط دون .
- ٧ ديوان العجاج ، تح : عبدالحفيظ السكلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، ط دون .
- ٧ ديوان عدي بن زيد العبادي ، ت : محمّد المعبيد ، دار الجمهورية للنشر ، بغداد ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م .
- ٧ ديوان علقمة الفحل ، شرح : أحمد صقر ، المطبعة المحمودية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥ م .
- ٧ ديوان علي بن الجهم ، ت : خليل مردم بك ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩ م .
- ٧ ديوان عمرو بن كلثوم ، تح : اميل يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م .
- ٧ ديوان قيس بن الخطيم ، تح : ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .
- ٧ ديوان قيس بن ذريح ، شرحه : عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م .
- ٧ ديوان كُثير عزة ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .
- ٧ ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق سامي مكّي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦ م .

- ٧ ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر - بيروت ، ط دون .
- ٧ ديوان مجنون ليلي ، شرح : عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ، ط دون ، ٢٠٠٦ م .
- ٧ ديوان معن بن أوس المزني ، صنعه : نوري حمودي القيسي ، حاتم صالح الضامن . مطبعة دار الجاحظ - بغداد ١٩٧٧ م ، ط دون .
- ٧ رسائل في اللغة ، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي ، تح : وليد محمد السراقبي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م .
- ٧ الرسالة ، للإمام الشافعي ، ت : خالد العلمي ، زهير شفيق ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٧ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح : أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط دون .
- ٧ الروض الأنف ، لأبي القاسم السهيلي ، علق عليه : مجدي بن منصور بن سيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٧ زهر الآداب وثمر الألباب ، لأبي إسحاق إبراهيم القيرواني ، قدّم له : صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- ٧ السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ .
- ٧ سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- ٧ سفر السعادة وسفير الإفادة ، للإمام أبي الحسن علي بن محمد السخاوي . حققه : د. محمد أحمد الدالي . دار صادر . بيروت . ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ط ٢ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٧ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد القالي ، تح : عبدالعزيز

- الميمني ، دار الكتب العلمية ، ط دون .
- ٧ سنن أبي داود ، لأبي داود السجستاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٧ السنن الكبرى ، للنسائي ، ت : عبد الغفار البنداري ، سيد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ٧ سنن النسائي ، للنسائي ، ت : عبدالفتاح أبوغدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٧ سيرة ابن هشام ، لابن هشام ، تح : مجموعة من المحققين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط دون .
- ٧ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد بن محمد مخلوف ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ط دون .
- ٧ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبدالحى الحنبلي ، عبدالقادر الأرنؤوط ، محمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، ١٤٠٦هـ .
- ٧ شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : محي الدين عبدالحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ط دون .
- ٧ شرح ابن عقيل ، لابن عقيل ت : محي الدين عبد الحميد ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- ٧ شرح أبيات المغني ، لعبد القادر البغدادي ، تح : عبدالعزيز رباح ، أحمد دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- ٧ شرح أبيات سيويه ، للسيرافي ، تح : محمد سلطاني ، دار العصماء ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م .
- ٧ شرح أبيات سيويه «تحصيل عين الذهب» ، للأعلم الشتمري ، قدم له : عدنان طعمه ، مؤسسة البلاغ - بيروت ، ط ١ ،

١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

- ✓ شرح أشعار الهذليين ، صنعه أبي سعيد الحسن السكري ، حققه :
عبدالستار أحمد فراج ، مطبعة المدني ، ط دون .
- ✓ شرح التصريح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر ، ط دون .
- ✓ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، ت : عبدالحميد السيد عبدالحميد ،
دار الجليل ، بيروت ، ط دون .
- ✓ شرح الكافية «مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط» ،
للجاربردي ، مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ،
ط ٣ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- ✓ شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له : عبدالمنعم
هريدي ، دار المأمون للتراث ، مركز البحث العلمي إحياء التراث
الإسلامي .
- ✓ شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تح : فائز فارس ، السلسلة
التراثية ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
- ✓ شرح المزج ، للدماميني ، تح : عبد الحافظ العسيلي ، مكتبة الآداب ،
القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- ✓ شرح المفصل ، لابن يعيش ، عنيت بطباعته ونشره إدارة الطباعة
المنيرية .
- ✓ شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، ت : تركي بن
سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ . / ١٩٩٣م .
- ✓ شرح المقدمة الكافية ، لابن الحاجب ، ت : جمال مخيمر ، مكتبة نزار
الباز - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- ✓ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الأشبيلي ، تح : صاحب
أبوجناح ، ط دون ، إحياء التراث الإسلامي ، الجمهورية العراقية .
- ✓ شرح ديوان الحماسة لأبي علي بن أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي

- نشره أحمد أمين ، عبد السلام هارون . دار الجليل بيروت ط ١ ،
١٤١١هـ / ١٩٩١م .
- ٧ شرح ديوان الحماسة ، لأبي زكريا يحيى التبريزي ، عالم الكتب ،
بيروت ، ط دون .
- ٧ شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، تح : محمد نور
الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية ، ، بيروت ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٧ شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، دار مكتبة بالحياة ،
بيروت - لبنان ، ط دون .
- ٧ شرح صحيح البخاري ، لابن بطلال ، تح : أبو تميم ياسر أبو إبراهيم ،
مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .
- ٧ شرح عمدة الحفاظ ، لابن مالك ، تح : عدنان الدوري ، مطبعة
العاني ، بغداد ١٣٩٧هـ / ١٩٩٨م .
- ٧ شرح مغني اللبيب المسمى بشرح «المنزج» ، للدماميني ، تح :
عبدالحافظ حسن العسيلي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ،
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .
- ٧ شرح مقصورة ابن دريد المنسوب إلى الجواليقي ، تح : حاتم صالح
الضامن ، عبدالمعظم التكريتي ، مركز دبي ، ط دون .
- ٧ شعر عمرو بن شأس الأسدي ، تحقيق : يحيى الجبوري ، دار القلم ،
الكويت ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٧ الشعر والشعراء ، لابن قتيبه ، تحقيق : أحمد شاكر ، دار المعارف ، ط
دون .
- ٧ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى
السلسلي ، دراسة وتحقيق : الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ،
مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ شفاء الغليل ، لشهاب الدين الخفاجي ، مطبعة مصطفى أفندي ، ط

دون .

٧ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي . دار الكتب العلمية بيروت -

لبنان ، ط دون .

٧ صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، للقلقشندي ، تح : يوسف الطويل ، دار الفكر - دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

٧ صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٧ صحيح مسلم ، لمسلم النيسابوري ، دار الجيل ، والأفاق الجديدة ، بيروت .

٧ ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

٧ ضرورة الشعر ، للسيرافي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٧ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي محمد بن عبدالرحمن ، منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت ، ط دون .

٧ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، لكمال الدين الشافعي ، تح : سعد حسن ، طه كاجري ، الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٦ م .

٧ طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبه ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان ، علم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .

٧ طبقات الشافعية الكبرى ، لتقي الدين ابن الصلاح ، تح : محي الدين علي نجيب ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، ١٩٩٢ م .

٧ الطرائف الأدبية ، تصحيح : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط دون .

٧ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين السبكي

- تحقيق د/ عبد الحميد هندراوي ، المكتبة العصرية صيدا- بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .
- ٧ العناية في شرح الهداية ، لمحمد البارقي ١/٢٤ ، مطبعة الأميرية ، ببولاق - مصر ، ١٣١٥هـ .
- ٧ غاية النهاية في طبقات القراء ، للجزري ، تحقيق : برجستراسر دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .
- ٧ فتاوى السبكي ، تقي الدين السبكي ، مكتبة القدس ، ط دون ، ١٣٥٦هـ .
- ٧ الفرائد على تسهيل الفرائد ، للدماميني ، تح : محمد المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- ٧ الفرق بين الأحرف الخمسة ، لابن السيد البطليوسي ، تح : علي زوين ، مطبعة العاني ، بغداد .
- ٧ الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصالح الدين العلائي ، تح : حسن الشاعر ، دار البشير ، ط ١ ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- ٧ الفصيح ، لثعلب ، ت : عاطف مدكور ، دار المعارف ، مصر ، ط دون .
- ٧ فوات الوفيات ، محمد الكتبي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٣م/١٩٧٤م .
- ٧ الكافي في العروض والقوافي ، للخطيب التبريزي ، الحساني حسن عبدالله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .
- ٧ الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، ت : طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- ٧ الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرد ، عارضه بأصوله وعلّق عليه ، محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط دون ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م .

- ٧ الكتاب ، لسيويه ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧ الكتاب ، لسيويه ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ط ١ ، ١٣١٦ هـ .
- ٧ كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط دون ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٧ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل . للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض ، شارك في تحقيقه د. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي . مكتبة العبيكان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٧ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ، لحافظ الدين النسفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٧ كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، مكتبة المتنبّي ، بغداد ، ط دون .
- ٧ الكشف عن وجوه القراءات العشر ، لمكي القيسي ، تحقيق : محي الدين رمضان ،
- ٧ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، للتهانوي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط دون ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٧ الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .
- ٧ الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ، لمحمد لأهدل ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٧ لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ، لأبي جعفر أحمد اللبلي ، تحقيق ودراسة : د. مصطفى عبد الحفيظ سالم ، د. عبدالكريم

- علي عوفي . مركز إحياء التراث الإسلامي ، ط ١ ،
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م .
- ٧ اللباب في علم الإعراب ، للإسفرائيني ، ت : شوقي المعري ، مكتبة
لبنان ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ٧ اللباب لابن عادل ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، علي معوض ، محمد
رمضان حسن ، محمد المتولي الدسوقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت -
لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ / ١٩٩٨م .
- ٧ لسان العرب ، لابن منظور ، تصحيح : أمين عبدالوهاب ، محمد
الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي .
- ٧ اللمع ، لابن جنبي ، تح : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط ٢ ،
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٧ لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ،
مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .
- ٧ مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، علّق عليه محمد فؤاد ،
الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .
- ٧ مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة
الخانجي ، مطبعة المدني ، ط دون .
- ٧ مجالس ثعلب ، لثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف
بمصر .
- ٧ مجمع الأمثال ، للميداني ، تح : محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السنة
المحمدية ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .
- ٧ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جنبي ،
تح : علي النجدي ناصف ، عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة
١٤١٤هـ / ١٩٩٤م ، ط دون .
- ٧ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق

- وتعليق : الرحالي الفاروق ، عبدالله الأنصاري ، عبدالعال السيد ، محمد الشافعي ، صادق العناني ، دار الخير ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ٧ المحكم ، لابن سيده ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
- ٧ المختار من لحن العامة والخاصة ، لعمر السكوني ، دار المشاريع ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .
- ٧ مختصر السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل ، لابن الحاجب : ٢٢٢/١ ، نذير حماد ، دار ابن الحزم ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
- ٧ مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، ط دون .
- ٧ مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لعبد الله النسفي ، ت : سيد زكريا ، مكتبة الباز ، مكة المكرمة ، ط دون .
- ٧ المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، تح : طارق بن عون الجنابي ، ط ١ ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٨م .
- ٧ المسائل البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبدالله الشنكاوي ، مطبة العاني ، بغداد .
- ٧ المسائل الحلييات ، لأبي علي الفارسي ، ت : حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، دار المنارة - بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٧ المسائل العسكرية في النحو العربي ، ت : علي جابر المنصوري ، ط دون ، ٢٠٠٢م .
- ٧ المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، ت : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٧ المسائل المشكلة «البغداديات» لأبي علي ، تح : صلاح الدين عبدالله

الشنكاوي ، مطبة العاني ، بغداد .

٧ المسائل المنشورة ، لأبي علي الفارسي ، ت : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط دون .

٧ المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل محمد لابن مالك ، تحقيق محمد بركات ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م ، مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة .

٧ مسند الإمام أحمد بن حنبل ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ط ٢ .

٧ مشكل القرآن ، لمكي القيسي ، ت : حاتم الضامن ، دار البشائر - دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

٧ مصنف ابن أبي شيبة ، تح : كمال يوسف ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .

٧ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، للعلامة سعد الدين التفتازاني : تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

٧ معاني الحروف ، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق عبدالفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٧ معاني الحروف ، للرماني ، ت : عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق - جدة ، ط دون ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٧ معاني الفراء ، للفراء ، تح : ج١ / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، ج٢ / محمد النجار ، ج٣ / عبدالفتاح شلبي ، علي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب القومية ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

٧ معاني القرآن ، للأخفش ، تح : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .

٧ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده

- شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٧ معاهد التنصيص ، للعباسي ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت . ط دون .
- ٧ معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى عام ٢٠٠٢م ، لياقوت الحموي ، تح : كامل الجبوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- ٧ معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .
- ٧ المعجم الكبير ، لسليمان الطبراني ، تح : حمدي السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م .
- ٧ المغازي ، للواقدي ، تح : مارسون جونس ، عالم الكتب - بيروت ، ط دون .
- ٧ المغرب في ترتيب المعرب ، لناصر الدين المطرزي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط دون .
- ٧ مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، تح : عبداللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م .
- ٧ مفاتيح الغيب ، لمحمد الرازي ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ٧ مفتاح العلوم ، للسكاكي ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
- ٧ المفصل ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، ط ٢ .
- ٧ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية ، تح : جماعة من المحققين ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ٧ المقاصد النحوية ، لبدر الدين العيني ، تح : محمد باسل عيون السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

- ٧ المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب .
- ٧ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، لابن الصلاح ، ت : عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف - القاهرة ، ط دون .
- ٧ المقدمة الجزولية ، للجزولي ، تحقيق : شعبان عبدالوهاب محمد ، ط دون .
- ٧ المقرب ، لابن عصفور ، ت : أحمد عبد الستار ، عبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .
- ٧ المقصد الأسنى ، أبو حامد الغزالي ، تح : بسام الجابي ، النشر الجفان والجابي - قبرص ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٧ منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل ، لابن عlish ، دار صادر ، بيروت .
- ٧ الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري ، لأبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي ، تح : أحمد صقر ، دار المعارف ، ط ٤ .
- ٧ الموطأ ، للإمام مالك ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر .
- ٧ نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلي ، تح : محمد إبراهيم البنا ، ط ٢ ، دار الرياض للنشر .
- ٧ النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي تصحيح : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية .
- ٧ نكت الهميان في نكت العميان ، لصلاح الدين الصفدي ، المطبعة الجمالية ، مصر ، ط دون ، ١٣٢٩هـ / ١٩١١م .
- ٧ نهج البلاغة ، لمحمد عبده ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط دون .
- ٧ النوادر ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٧ نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، أحمد التبنكتي ، تقديم : عبدالحليم الهرامة ، منشورات كلية الدعوة ، طرابلس ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٧ الهداية شرح بداية المبتدى ، لبرهان الدين أبي الحسن المرغيناني ، اعتنى بتنسيقه وإخراج أحاديثه : نعيم أشرف نور أحمد ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .

٧ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط دون .

٧ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تح : عبدالعال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .

٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، ت : كاظم المرجان ، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .

٧ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار إحياء التراث العربي ، دار صادر ، بيروت ، ط دون .

٧ يتيمية الدهر في محاسن أهل العصر ، للثعالبي ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط ٢ ، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

فهرس المحتويات

٢	ملخص الرسالة
٣	Thesis Abstract
٤	المقدمة
١٠	القسم الأول : قسم الدراسة
١٢	ترجمة ابن هشام
١٢	اسمه ونسبه :
١٢	مولده ونشأته :
١٢	شيوخه :
١٣	مصنفاته :
١٤	وفاته :
١٥	ترجمة بدر الدين الدماميني
١٥	اسمه ونسبه :
١٥	مولده ونشأته :
١٥	رحلاته :
١٦	شيوخه :
١٧	تلاميذه :
١٧	مصنفاته :
٢٣	المبحث الأول : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٢٦	المبحث الثاني : مصادر الكتاب
٣٤	المبحث الثالث : أسس الاستشهاد عند المؤلف : السماع ، القياس
٣٤	أولاً : السماع
٣٦	ثانياً : الحديث الشريف :

- ٣٧..... ثالثاً : الشعر :
- ٤٢..... رابعاً : أمثال العرب وأقوالهم
- ٤٣..... القياس :
- ٤٦..... المبحث الأول : موقفه من ابن هشام
- ٤٦..... المطلب الأول : موافقته له .
- ٤٨..... المطلب الثاني : مخالفته له :
- ٥١..... موقف الدماميني من النحاة السابقين وأثره في اللاحقين :
- ٥٥..... أثره في اللاحقين :
- ٦٠..... الفصل الثالث : تحقيقات الدماميني وجهوده ، وتقييم مصنّفه
- ٦١..... المبحث الأول : تحقيقات الدماميني وجهوده
- ٦٦..... المسائل الصرفيّة واللغوية :
- ٦٩..... جهود الدماميني في شرح غريب اللغة :
- ٨٤..... المبحث الثالث : المآخذ على الكتاب
- ٨٧..... المبحث الثاني : منهج الشّارح في كتابه
- ٨٩..... وصف نسخة الكتاب
- ٩٠..... منهج التحقيق
- ٩٢..... صور من المخطوط
- ٩٦..... البابُ الثّاني : في تفسِيرِ الجُمْلَةِ وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا وَأَحْكَامِهَا :
- ١٥٩..... البابُ الثّالثُ : التّعليق
- البابُ الثّالثُ من الكِتَابِ : في ذِكْرِ أَحْكَامِ ما يُشْبِهُ الجُمْلَةَ وهو الظرفُ
والجارُّ والمجرورُ ذكر حكمهما في التعلُّق
- ١٩٤.....
- ٢١٠..... البابُ الرَّابِعُ من الكِتَابِ
- في ذِكْرِ أَحْكَامِ يَكْثُرُ دَوْرُهَا ، وَيَقْبَحُ بِالْمُعْرَبِ جَهْلُهَا ، وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا

- ٢١٠ على وجهها
- الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على
- المعرب من جهتها ٣٢٢
- الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين
- والصواب خلافها ٤٩٠
- الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب ٥٠١
- الباب الثامن من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر
- من الصور الجزئية ٥٠٦
- الخاتمة : ٥٢٣
- الفهارس العامة ٥٢٥
- فهرس الآيات القرآنية ٥٢٦
- فهرس الأحاديث النبوية ٥٤١
- فهرس القوافي (الشعر والرجز) ٥٤٢
- فهرس الأعلام ٥٥٢
- فهرس الكتب الواردة في المتن ٥٦٢
- فهرس الأمثال ٥٦٥
- فهرس الأمكنة ٥٦٦
- فهرس القبائل ٥٦٧
- فهرس المصادر والمراجع ٥٦٨
- فهرس المحتويات ٥٩٤